الهجرة المغاربية والعنصرية في بلدان الاتحاد الأوروبي

الكتاب الثاني

كاظم حبيب

2000 م

الكتاب الثاني

الهجرة المغاربية والعنصرية في بلدان الاتحاد الأوروبي

المحتويات

المحتويات 2
تنويه..... 5
الباب الأول..... 7
تطور الهجرة المغاربية (تونس، الجزائر والمغرب)..... 7
إلى أوروبا..... 7
الفصل الأول: واقع الهجرة الدولية..... 7
مفهوم الهجرة..... 7
واقع الهجرة الدولية 9
الفصل الثاني: تطور الهجرة المغاربية 36
الفصل الثالث: الهجرة المغاربية إلى بلدان المجموعة الأوروبية خلال العقدين المنصرمين..... 50
الهجرة غير الشرعية أو السرية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي..... 64
أولا: الهجرة السرية والإقامة غير المشروعة في بلد المهجر..... 64
ثانيا: الإقامة غير المشروعة لعدم امتلاك أو فقدان حق الإقامة..... 71
الفصل الرابع: إشكاليات المهاجرين المغاربيين في بلدان..... 73
الاتحاد الأوروبي..... 73
المبحث الأول: مشكلات التمييز المتعدد الجوانب وعواقبها..... 76
في المجال السياسي..... 81
في مجال التربية والتعليم..... 87
في مجال الإعلام..... 89
التمييز في مكاتب التشغيل..... 95
المبحث الثاني: مشكلات اللجوء والإقامة..... 99
القوانين المنظمة للجوء في بلدان الاتحاد الأوروبي..... 99
إجراءات مواجهة القادمين الجدد..... 107

القادمون عن طريق الجو 107
القادمون عن طريق البر 108
القادمون بطريق غير مشروع 108
مشكلات إقامة الأجانب في بلدان الاتحاد الأوروبي 109
المبحث الثالث: المشكلات الاقتصادية 115
المبحث الرابع: المشكلات الاجتماعية والنفسية 118
المشكلات الاجتماعية 118
المشكلات النفسية والعصبية 125
المبحث الخامس: المشكلات السياسية واللجوء السياسي 133
المشكلات السياسية 133
مشكلات اللجوء السياسي 135
المبحث السادس: مشكلات العلاقة بين المهاجر ووطنه الأصلي 139
الفصل الخامس: التشغيل والبطالة بين أوساط الجاليات المغاربية 142
الفصل السادس: واقع العلاقات بين بلدان الاتحاد الأوروبي 151
والدول المغاربية الثلاث 151
أولا: الموقف من العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري 152
ثانيا: الموقف من الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي 154
ثالثا: إشكالية الأصولية الإسلامية وموقف بلدان الاتحاد الأوروبي من الإسلام ومن مسلمي شمال أفريقيا 161
أ - الرؤية الأوروبية لإشكالية الأصولية الإسلامية 161
ب - مفهوم الأصولية والأصوليات الإسلامية 168
ج - عودة إلى الموقف الأوروبي من الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي 185
الفصل السابع: الاندماج والهوية 191
الباب الثاني 201
واقع واتجاهات تطور العنصرية والعداء للأجانب 201
في بلدان الاتحاد الأوروبي 201
الفصل الأول: لمحات عن ماضي فكر وممارسات العنصرية 201
في أوروبا 201
مفهوم ومراحل تطور العنصرية 201
فترة ما قبل العنصرية في أوروبا 206

المرحلة الأولى..... 206
المرحلة الثانية..... 208
- فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا..... 212
المرحلة الأولى: مرحلة التحري عن العِرقية والتمايز بين الجماعات البشرية..... 214
المرحلة الثانية: مرحلة العنصرية "العلمية المبتذلة" وممارستها من مواقع السلطة 216
الفصل الثاني: طبيعة العنصرية الجديدة في بلدان الاتحاد الأوروبي..... 240
المرحلة الثالثة: مرحلة العنصرية الجديدة المعاصرة..... 240
الفترة الأولى: بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية العقد السابع..... 240
الفترة الثانية: بين بداية العقد الثامن حتى الوقت الحاضر 246
الفصل الثالث: ممارسات التمييز والجهات التي تمارسه في بلدان الاتحاد الأوروبي..... 259
الفصل الرابع: التمييز الذي تمارسه الشرطة في بلدان..... 271
الاتحاد الأوروبي..... 271
الفصل الخامس: الموقف الإستراتيجي من الهجرة غير الأوروبية ومنطلقاته..... 277
المبحث الأول: الموقف الإستراتيجي..... 277
المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والإسلام والهجرة..... 283
الفصل السادس: بعض خلفيات العنصرية والتمييز في بلدان 289
الاتحاد الأوروبي..... 289
أولا: صورة" الأنا" وصورة" الآخر"..... 290
ثانيا: الأحكام المسبقة والستريو تيب 296
المشكلات الاقتصادية والاجتماعية..... 305
الإعلام وتشكيل الرأي في المجتمعات الأوروبية..... 311
الفصل السابع: المجتمع المتعدد الثقافات وإشكالية العنصرية 315
في بلدان الاتحاد الأوروبي..... 315
المصادر 330

تنويه

أثناء انعقاد الندوة الخاصة بالعنصرية في أوروبا، التي نظمها منتدى المهاجرين في الاتحاد الأوروبي والتي عقدت في شهر مايس/أيار من العام 1998 في لندن، جرى لقاء جمع المؤلفين تناول موضوعات الهجرة الدولية والهجرة من بلدان شمال أفريقيا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وتنامي مظاهر وممارسات العداء للأجانب ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري في بلدان الاتحاد الأوروبي خلال العقدين المنصرمين. وفي ضوء هذا الحوار تبلورت أهمية وضرورة البحث في هذا الموضوع بشكل واسع، ثم تم الاتفاق على القيام ببحث حول واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحالة حقوق الإنسان في بلدان شمال أفريقيا الثلاث (تونس - الجزائر - المغرب) من جهة، والعوامل التي تقود إلى هجرة المزيد من المواطنين والمواطنات من هذه البلدان إلى عدد معين من بلدان الاتحاد الأوروبي وحالة هؤلاء المواطنين في تلك البلدان من جهة ثانية، وواقع تنامي العداء للأجانب ومظاهر العنصرية والتمييز العنصري إزاء المواطنات والمواطنين القادمين من البلدان الثلاث من جهة ثالثة، إضافة إلى السبل المناسبة لمواجهة هذه الأوضاع. وكانت ثمرة التعاون بين الكاتب ومنتدى المهاجرين هذا البحث الذي أضعه بين أيدي القراء الكرام، وهو يقع في كتابين مستقلين ومتكاملين في آن واحد، أملين أن يلقى قبولهم.

يعالج الكتاب الأول واقع الاقتصاد والمجتمع في كل من تونس والجزائر والمغرب، كما يبحث في مشكلات الديمقراطية وحقوق الإنسان والانتهاكات التي كانت أو ما تزال تتعرض لها شعوب تلك البلدان أو قواها السياسية المعارضة، سواء كان من جانب السلطة فيها أم من جانب قوى سياسية داخلية أخرى. ويتطرق البحث إلى جملة من العوامل التي كانت وما تزال تتحكم بواقع ووجهة التطور الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان والتغيرات التي طرأت على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال، والعوامل التي كانت وما تزال تشكل أساساً بتنامي التناقضات والصراعات السياسية وتلك التي تدفع بعدد كبير من الناس إلى التحري عن مواقع للعمل خارج حدود تلك البلدان، وبشكل خاص نحو بلدان الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى البحث في العلاقات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد الأوروبي وهذه البلدان الثلاث.

أما الكتاب الثاني فيبحث في موضوع الهجرة وعواملها وأوضاع المهاجرين من بلدان المغرب العربي المقيمين في عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي. ثم يبحث في موضوع العداء للأجانب والعنصرية والكراهية والتمييز العنصري والديني في أوروبا وتطورها تاريخيا، وواقع العنصرية حاليا في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، وأخيرا سبل معالجة هذه الإشكالية ذات المضمون المؤسسي الخطر ودور المهاجرين وسكان البلاد الأصليين في مواجهة انتهاك الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان الاتحاد الأوروبي إزاء المهاجرين إليها من بلدان أخرى، في فترة يزداد الحديث الواقعي عن العولمة الموضوعية من جهة، وعن سياسات العولمة التي تمارسها بلدان الشمال الصناعية المتقدمة، ومنها بلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، والتي تتقاطع

في الكثير من مضامينها مع الطبيعة الموضوعية لمضامين العولمة ومع مصالح بلدان الجنوب ومصالح المهاجرين منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

إن الدراسة التي أضعها بين أيدي القراء هي محاولة على هذا الطريق الوعر، ولكنها محاولة ضرورية، وأملي أن تتسع الأبحاث العربية وغير العربية في هذا الصدد لا لكي يتم فضح العنصريين وتعبئة الناس ضدهم ومكافحتهم بالطرق السلمية والديمقراطية فحسب، بل ومن أجل التحري عن مواطن الخلل في المهاجرين أنفسهم أيضا وفي مشكلاتهم في أوروبا وفي الوطن، وفي ما يساعد على، ويساهم في التصدي لتنامي مثل هذه الظواهر السلبية الموجهة ضد كل الأجانب في أوروبا.

ما كان للدراسة أن تنجز لولا الدعم الذي قدمه منتدى المهاجرين والكثير من الجهات والمكتبات والمنظمات، ومنها منظمات حقوق الإنسان في المغرب واللجنة العربية لحقوق الإنسان في فرنسا وجمعيات المغتربين في فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا ومجموعة من الأصدقاء، التي قدمت الدعم من خلال الحوار الفكري والسياسي معها أو من خلال توفير المعلومات المناسبة حول موضوع البحث.

كاظم حبيب

الباب الأول

تطور الهجرة المغاربية (تونس، الجزائر والمغرب)

إلى أوروبا

الفصل الأول: واقع الهجرة الدولية

مفهوم الهجرة

تستخدم كلمة الهجرة لحركة انتقال فرد أو جماعة أو مجموعة من السكان من مكان سكن وإقامة إلى مكان آخر للإقامة فيه، سواء كان ذلك الانتقال في داخل البلد الواحد، إذ عندها تسمى هجرة داخلية، أو إلى خارج هذا البلد أو ذاك، وعندها تسمى هجرة خارجية. والهجرة لا تتسبب في حراك في المكان فحسب، بل يمكن أن تتسبب في وتعني في آن واحد حراك في الموقع الاجتماعي أو المكانة الاجتماعية للفرد الواحد أو لجماعة معينة أو لمجموعة سكانية أيضا.

والهجرة الداخلية يمكن أن تكون انتقالا من الريف إلى المدينة، إذ يمكن أن يتغير معها العمل الذي يقوم به الفرد أو الجماعة، كما يمكن أن يكون الانتقال من مدينة إلى أخرى بسبب حصول تغيير في مكان العمل لا في طبيعة العمل أو أن يكون الانتقال من المدينة إلى الريف.

والهجرة الخارجية يمكن أن تكون من بلد إلى أخر، أو من إقليم إلى آخر أو من قارة إلى أخرى، كما هي عليه الهجرة مثلا من آسيا وأفريقيا إلى أوروبا، أو إلى أمريكا واستراليا، أو العكس أيضا، أو في ما بين أوروبا وأمريكا واستراليا.

والهجرة الخارجية، التي هي موضوع البحث، تتوزع على أشكال ثلاثة هي:

- الهجرة الدائمة، حيث يقرر فرد ما، وكذا الحال مع جماعة ما، مثلا الانتقال من المكان الذي هو فيه، سواء كان البلد الذي ولد فيه أم الذي يقيم فيه، إلى بلد آخر للإقامة الدائمة، بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء تلك الهجرة.
- الهجرة المؤقتة، حيث يقرر الفرد السفر والانتقال من المكان الذي هو فيه، سواء كان قد ولد فيه أم الذي يقيم فيه، إلى مكان آخر في بلد آخر لفترة معينة يمكن أن تصل إلى سنة أو سنتين ليعود بعدها إلى المكان الذي

انطلق منه أو يغادره إلى مكان وبلد آخر. إلا أن الإقامة المؤقتة يمكن أن تتحول لأسباب عديدة إلى إقامة دائمة، كما هو حال الكثير من الأفراد الذين ينتقلون للعمل بهدف العودة ثانية إلى وطنهم، ولكنهم تحت تأثير عوامل كثيرة يواصلون البقاء وبصورة دائمة في موطنهم الجديد دون أن يكونوا قد قرروا ذلك من قبل.

- الهجرة الموسمية، حيث ينتقل الإنسان إلى مكان وبلد آخر لموسم معين، لأسباب كثيرة، بما فيها العمل الموسمي في الزراعة مثلا، ثم العودة منها ثانية إلى الوطن. حتى هذا النوع من الهجرة الموسمية يمكن وتحت شروط وظروف معينة أن يتحول إلى هجرة مؤقتة طويلة نسبيا وأكثر من موسم واحد أو هجرة دائمة. والفارق يكمن في كون المهاجر الموسمي لم يقرر من حيث المبدأ الهجرة المؤقتة أو الدائمة أو لم تكن تدور في باله أصلا.

كما أن الهجرة يمكن أن تكون للفرد الواحد أو لعائلة واحدة أو لجماعة، صغيرة كانت أم كبيرة، مثلا عشيرة أو قبيلة بجميع أفرادها أو حتى لشعب من الشعوب، كما كان يحصل في الماضي البعيد. وأحيانا كثيرة تكون لفرد واحد ثم تتسع لتشمل عائلة أو مجموعة بكاملها، لم يكن بالأساس قد تقرر انتقالهم إلى مكان عمل معيلهم مثلا.

ويمكن بلورة العوامل الكامنة وراء الهجرة الخارجية في ثلاثة أساسية، هي:

- اللجوء السياسي الناتج عن عوامل عديدة مثل تفاقم النزاعات واشتعال الحروب الأهلية أو الإقليمية، أو الاضطهاد السياسي الذي يتعرض له الأفراد والجماعات أو الشعوب، بسبب وجود نظم استبدادية ودكتاتورية في هذا البلد أو ذاك تمارس سياسات التمييز والإرهاب لأسباب عشائرية وقبلية، أو إثنية-قومية، أو دينية وطائفية، أو فكرية وسياسية، أو خلافات ونزاعات على الحدود والمياه والمواد الأولية بين بلدين متجاورين، بغض النظر عن العلاقات الإثنية أو القومية أو الدينية أو حتى الفكرية والسياسية القائمة؛
- الهجرة لأغراض اقتصادية بهدف التحري عن مكان للعمل أو مصدر للرزق بسبب تعذر الحصول على عمل مناسب في البلد الذي يقيم فيه هذا الفرد أو ذاك أو هذه المجموعة أو تلك، أو بسبب الرغبة في تحسين مستوى معيشة الفرد والعائلة، أو بسبب واقع التخلف الاقتصادي واتساع حجم البطالة، أو بسبب الكوارث الطبيعة بما فيها تلوث البيئة وخراب الطبيعة أو بسبب النهب الذي تعرضت له شعوب بكاملها ولم تعد تمتلك من الموارد الأولية ما يساعد على توفير فرص عمل للقوى العاملة المتوفرة؛
- الهجرة لأسباب كثيرة أخرى مثل الهجرة لأغراض الدراسة والتحصيل العلمي، أو الرغبة في الحصول على أجواء ثقافية أفضل أو للمعالجة الطبية أو بسبب التشرد وعدم الرغبة في العمل أو كون هذا الفرد أو ذاك من عشاق الانتقال من بلد إلى آخر لاكتساب الخبر والمعارف والمعلومات أو الإطلاع على حياة وتقاليد وعادات الشعوب الأخرى والعيش معها. وهناك هجرة مرتبطة برغبة الإنسان المهاجر في التنقل بين البلدان لتجنب القيام بعمل معين والعيش على التسول أو أداء عمل متقطع كلما دعت الحاجة الماسة إلى ذلك، أو كما يحصل لبعض الدراويش من الأفراد، وخاصة في بعض البلدان الآسيوية لأسباب دينية مثلا.

ويرى المشتغلون في قضايا الهجرة بأن الهجرة تتم في أربع مراحل هي:[1]

1. البدء بالتحضير للهجرة؛
2. تنفيذ الهجرة أو التسفير؛
3. الوصول إلى البلد المقصود كمغترب؛
4. بقاء المهاجر في البلد المعني أو عودته منه أو إعادة تسفيره أو اعتقاله من قبل سلطات البلد الذي وصل إليه.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل يرتبط الأمر بطبيعة الهجرة في ما إذا كانت رسمية ووفق عقد معين، سواء كانت للسياحة أو العمل أو من أجل الدراسة أو المعالجة الطبية أو لأغراض الهجرة الدائمة المتفق عليها سلفا مع سلطات البلد المستقبل للهجرة، أو غير رسمية عن طريق شخصي أو عبر جماعات التهريب عبر الحدود، وهي هجرة غير رسمية ومحرمة قانونا في جميع الدول، وبالتالي فأنها ترتبط أيضا بأسباب تلك الهجرة والهدف منها وغايتها والاحتمالات المرتبطة بها والنتائج أو العواقب المترتبة عليها وعنها.

ويتطلب هنا الإشارة إلى أن الهجرة يمكن أن تكون ناتجة عن اختيار حر للشخص أو الجماعة، أي هجرة طوعيه، أو أنها ناشئة عن عوامل قسرية أو تهجير من جانب حكومات ونظم سياسية معينة، أو اللجوء الذي أشرنا إليه والمرتبط بالحروب والكوارث الطبيعية وما إلى ذلك. وهي في الغالب الأعم ليست اختيارية بل يجبر الإنسان عليها للخلاص من جوع، أو حرمان، أو إهانة كرامة، أو تجنب التعرض للاعتقال والتعذيب، أو حتى إلى القتل المتعمد المحتمل. وفي الغالب الأعم يتطلع الشخص المهاجر أو اللاجئ السياسي إلى أن يحقق، في البلاد التي يسافر إليها بإرادته أم خارج إرادته، تحسنا في ظروف حياته ومعيشته وظروف حياة ومعيشة وعمل أفراد عائلته، وأن يتمتع بحريته الشخصية وراحته الفكرية والروحية، أو أن يؤدي طقوسه الدينية بكل حرية ودون أن يتوقع عقابا يلحق به أو اضطهادا يتعرض له، أو أن يكتسب التحصيل العلمي والثقافي، أو كلها في آن واحد.

واقع الهجرة الدولية

ليست الهجرات السكانية حالة جديدة في العالم، بل هي ظاهرة قديمة جدا. فقد شهد العالم القديم موجات من الهجرة السكانية الواسعة التي ارتبطت بعوامل اقتصادية وبيئية، بما فيها عوامل المناخ والتربة والمياه، وكذلك الكوارث الطبيعية، مثل الجفاف والزلازل والفيضانات، إضافة إلى عوامل الغزو والحروب. ويقدم وادي الرافدين نموذجا متميزا للهجرة البشرية والتلاقح الثقافي بين الشعوب ابتداء من السومريين فالأكديين والآشوريين والكلدانيين وغيرهم. ولم تهمل كتب الأديان السماوية ظاهرة الهجرة البشرية بل تطرقت لها وأشارت إلى وجهتها أيضا. ويجد

---

[1] Fuertes، Joshua Albaladeio Y. Migration und Vorurteile: Abneigung gegen auslںndische Arbeitnehmer in der Bundesrepublik Deutschland. Zu emotionalen Ursachen und Folgen der Migration، dargestellt am Beispiel der spanischen Arbeitsmigranten. Philosophische Fakultںt der Rheinisch Westfںlischen Technischen Hochschule Aachen. Fotodruck J. Mainz GmbH. Aachen. 1987. S. 14.

دارسوا الروايات والحكايات والأساطير الشعبية التي تتناقلها الشعوب كَماً غير قليل من المعلومات عن مثل هذه الهجرات التي تشكل جزءا من ميراثها الثقافي.

إلا إن الهجرة البشرية في عصر الرأسمالية قد شهدت صيغا أخرى، سواء نجمت عن عوامل قسرية أم اختيارية، وارتبطت بأسباب كثيرة، إضافة إلى العوامل القديمة التي كانت تتسبب بتلك الهجرات. فالرأسمالية استطاعت ومنذ عدة قرون أن تحقق تدريجا سوقا تجارية عالمية لتصريف السلع ونقل الأيدي العاملة، كما اعتمدت تصدير وتوظيف رؤوس الأموال في فترة لاحقة، وبشكل خاص في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. واتخذت عملية نقل الأيدي العاملة تطورا متميزا في عصر النهضة على نحو خاص وما بعده، حيث بدأت الرأسمالية التجارية، مع استمرار التطور التدريجي للصناعة، تلعب دورها الملموس في الوصول إلى مناطق واسعة لم تعرفها من قبل من خلال غزو تلك المناطق من العالم بهدف تصريف سلعها الصناعية المنتجة وشراء المواد الأولية. ومن خلال تلك الرحلات التجارية للأوربيين إلى اتجاهات مختلفة من العالم وعبر البحار تعرف الأوروبيون على الأيدي العاملة الجديدة والرخيصة وبدأوا باستغلالها بأشكال شتى. كما إن الهجرة الأوروبية إلى القارة الأمريكية قد اقترنت، كما هو معروف للجميع، بأساليب وحشية استخدمتها الجماعات الأوروبية، الانجلو-سكسونية على نحو خاص، للهيمنة على تلك المناطق وسلبها من سكانها الأصليين واستغلال مواردها لصالحهم. واقترنت تلك الهجرة بتنفيذ عملية إبادة هادفة ومنظمة ومبرمجة وواسعة للهنود الحمر من جانب الأوروبيين. ويمكن هنا الإشارة إلى الدور الاستعماري المخزي الذي لعبه التجار الأسبان والبرتغاليون، وفيما بعد، الهولنديون والبلجيكيون في نقل الأفارقة السود إلى القارة الجديدة، أمريكا الشمالية، ومارسوا بهم تجارة العبيد. وقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا متميزا في هذا الصدد دعما لجهود التجار والمرابين وأصحاب رؤوس الأموال.

وتشير الأبحاث المتخصصة في مسائل الهجرة وسوق العمل الدولي إلى أن سوق قوة العمل مرّ بعدة مراحل متميزة تتداخل أحيانا في بعض جوانبها وتتباين أحيانا أخرى وفق طبيعة علاقات الإنتاج التي كانت تسود تلك المراحل أو التحولات التي كانت تعيشها الرأسمالية خلال القرون المنصرمة أبتداء من القرن الخامس عشر. وأبرز تلك المراحل، كما تشير إليها الباحثة الاجتماعية **ليدا بوتس** Lyda Potts، هي المرحلة التمهيدية ثم تبعتها أربع مراحل أساسية تتضمن الفترات التالية:[2]

المرحلة التمهيدية: تتضمن الفترة الواقعة بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر حيث كان الجهد منصبا على استخدام الهنود الحمر كعبيد في أعمال السخرة القسرية لصالح الإقطاعيين والرأسماليين في القارة الأمريكية.

واستغرقت **المرحلة الأولى** الفترة الواقعة بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر حيث تشابكت أشكال الاستغلال منذ نهايات الفترة التمهيدية مع بدايات المرحلة الأولى بالسيطرة على جمهرة كبيرة ولعقود طويلة من

---

[2] Institut für Migrations- und Rassismusforschung (Hrsg.) Rassismus und Migration in Europa. Beitrنge des Kongresses Migration und Rassismus in Europa. Hamburg، 26. bis 30. September 1990. Ein Beitrag von Lyda Potts. Weltmarkt für Arbeitskraft. Verlag. Sonderband AS. Hamburg. Berlin. 1992. S. 32-33.

سكان القارة الأفريقية وتصديرهم إلى أمريكا وبيعهم هناك واستخدامهم كعبيد أرقاء لدى "السادة" البيض الذين قدموا إليها من البلدان الأوروبية.

ويلاحظ المتتبع إلى أن هاتين المرحلتين شهدتا تداخلا بين عمليات تصفيات جسدية للهنود الحمر من أجل الخلاص منهم، وبين عمليات استغلال مرهق للعبيد المستوردين من أفريقيا، بحيث كان متوسط عمر العبيد قصير جدا، إذ كان المرض والجوع والحرمان والإرهاق اليومي والاضطهاد والعسف يقضي عليهم ويدفع بهم إلى القبر في وقت مبكر جدا. وكان على النساء من العبيد أن يلعبن دور إعادة إنتاج العبيد، إضافة إلى دورهم في أعمال البيت والمطبخ وفي الحقل والنقل وغير ذلك.

أما **المرحلة الثانية** فقد امتدت عبر سنوات القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، أي حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين تقريبا، حيث تجاوزت الإمبريالية حدود أمريكا وأفريقيا ووسعت نشاطها الاستعماري نحو آسيا وغيرها من مناطق العالم، حيث كان الاستغلال يتخذ صيغة مبطنة أطلق عليه بالكولية، أي العمل الشبيه بالسخرة الذي يؤديه الأفراد دون أن يكونوا عبيدا بالضرورة، أي استغلال عمال المستعمرات في كل من أمريكا وأفريقيا وآسيا، إضافة إلى سكان استراليا. وكان يطلق على العمال المستخدمين في فرنسا وفي غيرها من البلدان الأوروبية في فترة الحرب العالمية الأولى مثلا بعمال المستعمرات، إذ كان هؤلاء العمال يشكلون معينا لا ينضب للأيدي العاملة الرخيصة جدا والتي كانت تستغل أبشع استغلال من جانب الرأسماليين الأوروبيين والأمريكان من أصل أوربي على حد سواء. ولم يكن هذا الاستغلال للأيدي العاملة الأمريكية والأفريقية والآسيوية بمعزل عن تشابكها الفكري والسياسي والاقتصادي بالعنصرية التي سيتم البحث فيها في الفصول القادمة من هذا الكتاب.

وبدأت المرحلة الرابعة مع نهاية الحرب العالمية الثانية وهي ما تزال مستمرة حتى الآن رغم التحولات الملموسة التي عرفتها سنوات العقود الخمسة المنصرمة. إذ إن هذه المرحلة مرَّت حتى الآن بفترتين مختلفتين بعض الشيء، هما:

- الفترة الأولى التي اقترنت باستيراد الأيدي العاملة من جانب الأوروبيين من بلدان العالم الثالث، أي من البلدان التي كانت قد أحرزت لتوها استقلالها، أي في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي منحت تلك البلدان بعض المنافع الاقتصادية؛

- والفترة الثانية التي بدأت منذ النصف الأول من العقد الثامن (1973/1972) حيث جرى التخلي أو إلغاء العقود أو عدم تجديدها ورفض استيراد أيدي عاملة جديدة إلى حدود غير قليلة، والتحول إلى تصدير رؤوس الأموال لتوظيفها في البلدان الأخرى بدلا من استيراد الأيدي العاملة. ويشير أكثر من مصدر إلى أن هذه الوجهة قد ارتبطت بنزعة إثنية أو عنصرية لدى مجموعة غير قليلة من الأوساط الحاكمة الأوروبية، حيث كانت هناك خشية

من زيادة عدد الأجانب ووودورهم في أوروبا[3]. وفي هذه الفترة فقدت الدول المصدرة للأيدي العاملة بعض المكاسب الاقتصادية التي كانت تحصل عليها عبر تعاقدها مع البلدان الأوروبية الغربية المستوردة لتلك الأيدي العاملة والتي سنأتي عليها في موقع آخر.

وتدخل الهجرة المغاربية في المرحلتين الثالثة والرابعة ضمن هذا التقسيم. حيث استخدم الأوروبيون الناس المغاربة كعمال مستعمرات في فرنسا، أو باعتبارهم عمالا مهاجرين. وفي ذات الوقت جرت عملية استغلال شديدة لشعوب البلدان المغاربية داخل بلدانها من جانب المستعمرين الفرنسيين ولصالحهم. وكل المعطيات المتوفرة تؤكد باليقين القاطع إلى أن أوروبا لا تمتلك سجلا نظيفا في موضوع استخدام واستغلال الأيدي العاملة الأفريقية. ويشكل هذا الواقع من الناحية التاريخية الوجه الثاني للعنصرية التي مارستها أوروبا في أفريقيا وإزاء الأفارقة الذين هاجروا أو الذين فرضت عليهم الهجرة إلى أوروبا.

وفي مختلف المراحل لعبت التجارة والصناعة الأوروبية دورا مهما ومتميزا في غزو أسواق بلدان القارات الثلاث والسيطرة على التبادل التجاري فيها وتعريض إنتاجها الزراعي إلى مصاعب جمة من جهة، وتوجيه هذا الإنتاج نحو الوجهة التي كانت وما تزال تخدم مصالح الرأسمال الأجنبي، أي إلى اقتصاد وإنتاج وحيد الجانب وتابع (كولونيالي). وأدى هذا الواقع إلى عدد من النتائج السلبية التي كانت لها آثارها الحادة التي امتدت منذ عقود كثيرة وهي ما تزال قائمة حتى الآن، كما إنها شديدة الوطأة على القسم الأكبر من بلدان هذه القارات وعلى شعوبها. ويمكن تشخيص الجوانب السلبية التالية لتلك السياسات الاستعمارية على شعوب واقتصاديات بلدان المستعمرات السابقة:

- حصول تراجع شديد في الإنتاج الزراعي وهجرة واسعة من الريف إلى المدينة للتحري عن عمل، رغم صعوبات الحصول على عمل في المدينة؛
- توجيه الإنتاج الزراعي وجهة وحيدة الجانب تخدم بالأساس الإنتاج الصناعي في الدول الرأسمالية المتقدمة؛
- إغراق الأسواق المحلية بالسلع الصناعية الاستهلاكية وغير الاستهلاكية وبنوعية وأسعار منافسة جدا للسلع المنتجة محليا؛

وكان للظاهرتين الأخيرتين وما يزال الدور البارز في نشوء عدد من الظواهر السلبية الأخرى، نشير في أدناه إلى عدد منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إعاقة تنويع وتحديث الإنتاج الزراعي وتأمين الموارد الأولية الضرورية لتنشيط الأسواق المحلية وتنمية الصناعة المحلية، وبالتالي تأمين تكريس التخلف الاقتصادي والتبعية في اقتصاديات هذه البلدان؛
- استنزاف الدخل القومي المنتج في هذه البلدان عبر التبادل التجاري غير المتكافئ لصالح الدول الرأسمالية ومشاركة البلدان المتخلفة بتأمين التراكم البدائي لرأس المال في القرون السابقة وفي بدايات التطور الرأسمالي

[3] Institut für Migrations- und Rassismusforschung (Hrsg.) Rassismus und Migration in Europa. Beitrنge des Kongresses Migration und Rassismus in Europa. Hamburg، 26. bis 30. September 1990. Ein Beitrag von Etienne balibar. “Es gibt keinen Staat in Europa. Rassismus und Politik im heutigen Europa”. S. 24-29.

وتأمين مزيد من التراكمات الرأسمالية لصالح الاقتصادات الرأسمالية وعلى حساب البلدان النامية. وهي ظاهرة ما زالت مستمرة حتى الآن، رغم إنها تتم أحيانا بصيغ وأساليب أخرى لا تغير من محتوى استنزاف مواردها المادية والمالية والبشرية؛

- وكان لاستنزاف المزيد من التراكمات الرأسمالية إلى البلدان الصناعية المتقدمة الدور البارز في إعاقة التطور الرأسمالي في البلدان الضعيفة التطور وتكريس العلاقات الأبوية وشبه الإقطاعية في الريف وتقليص فرص تأمين التراكمات المحلية لتحديث الزراعة أو إقامة المشاريع الصناعية الضرورية للتنمية، وتأمين المزيد من فرص العمل للزيادات السكانية المتواصلة؛
- وكانت هذه الوجهة تعني تفاقم البطالة وعجز المدن عن توفير فرص عمل للفلاحين القادمين من الريف أو الزيادات السكانية الداخلة إلى سوق العمل لأول مرة، أو تأمين تحولات إيجابية في الحياة الاجتماعية للسكان، ومنها الصحة والتعليم والنقل والخدمات الأساسية الأخرى التي ما تزال غائبة عن مناطق واسعة في بلدان العالم الثالث، وخاصة بلدان آسيا وأفريقيا. وكان لهذا الواقع نتائج بالغة القسوة أو بالأحرى كارثية على سكانها خاصة وأن أغلبية المهاجرين كانوا من الشباب وهم في قمة عطائهم الإنتاجي؛
- يضاف إلى ذلك أن العالم الرأسمالي الذي كان وما يزال يهيمن على المؤسسات المصرفية والمالية قد فرض رقابة صارمة على تقديم القروض أو على شروط الحصول على قروض، بما فيها أسعار الفائدة العالية والشروط السياسية المخلة بالسيادة والاستقلال الوطني، التي أعاقت بدورها قدرة هذه البلدان على تأمين التراكمات الضرورية، دع عنك دورها في رسم السياسات الاقتصادية لتلك البلدان في فترات الهيمنة المباشرة أو غير المباشرة، وهي ما تزال تمارس ذلك إلى حدود بعيدة بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية؛
- وقد كانت هذه الحقائق من بين أكثر الأسباب أهمية في الهجرة المتواصلة والحديثة على النطاق العالمي، وهي التي تعتبر من بين أكثر العوامل جدية، إضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية المرتبطة بها أو الناشئة عنها، الكامنة وراء الهجرة الراهنة إلى بلدان أوروبا والعالم الشمالي عموما. وعلى العموم يمكن الادعاء بثقة كبيرة إلى أن العوامل الكامنة وراء الهجرة المتذبذبة بين سنة أخرى والتي ما تزال عالية جدا حتى الآن تعود بالدرجة الأولى والأساسية إلى السياسات التي مارستها أو ما تزال تمارسها بلدان الشمال الرأسمالية المتقدمة إزاء بلدان العالم الثالث والتي تعيق بشكل ملموس تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وتمنع عنها الدعم الضروري للخلاص من أوضاعها المتخلفة وتفرض عليها سياسات اقتصادية واجتماعية معينة، ولكنها ترتبط أيضا بالسياسات التي تمارسها النخب الحاكمة في بلدان الجنوب عموما، وبشكل خاص غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان وتغييب الشعب عن ممارسة حقه في اختيار نظام الحكم الذي يريده والحكام الذين يثق بهم أو المشاركة في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم مصالحه وتستجيب لإرادته.

أشرنا سابقا إلى أن اهتمام البحث ينصب على الهجرة خارج حدود هذا البلد أو ذاك التي تدخل ضمن إطار بنود اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين التي تم إقرارها في عام 1951[4]. ورغم تعاظم أعداد المهاجرين سنويا، تبقى الهجرة الخارجية عملية بالغة الصعوبة لعدد كبير جدا من أولئك المهاجرين، إذ إنها لا تعني مجرد انتقال من موقع إلى آخر فحسب، بل تعني الدخول في مستقبل مجهول، ضبابي، غير معروف العواقب. إنها عملية انتقال من بلد ومجتمع ولد وتربى فيه الإنسان وعاش فيه سنوات طويلة من عمره إلى بلد ومجتمع آخر غير معروف لديه ومليء بالألغاز، بغض النظر عن مدى التفاوت القائم بين المجتمعين في مستوى التطور، إذ من الممكن أن يكون التفاوت محدودا جدا يصعب تمييزه أو أن يكون الفارق كبيرا جدا يصعب احتماله. وفي الحالتين تنشأ تأثيرات متباينة على الشخص المهاجر، سواء رجلا كان أم امرأة. وفي كل الأحوال غالبا ما يكون المهاجر مجبرا على أن يترك خلفه عائلته وأصدقاؤه والمحيط الذي نشأ وترعرع فيه وجملة من ذكرياته، ليدخل مجتمعا جديدا يتطلب منه جهدا للتفاعل والتعامل معه، وربما إلى تعلم لغة جديدة وعادات المجتمع الجديد وتقاليده ويفهم تاريخ شعبه وتراثه. والكثير من معطيات الأمم المتحدة تشير إلى أن عدد المهاجرين من الرجال هو أكبر بكثير من عدد النساء المهاجرات، وهي ظاهرة عامة، رغم أن السنوات المنصرمة قد سجلت تصاعدا في عدد النساء أو العوائل المهاجرة، كما لاحظ المتتبع لهذه الظاهرة في عمليات اللجوء الجماعية الواسعة أثناء الحروب التي دارت في رواندا وبوروندي، أو المعارك الطاحنة التي جرت في يوغسلافيا السابقة، أو المعارك التي ما تزال تتفجر بين آونة وأخرى على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، أو بسبب الحرب التي ما تزال تشنها الحكومة السودانية ضد جنوب السودان منذ سنوات طويلة، والتي اقترنت بظاهرة المتاجرة بالسكان الجنوبيين كعبيد من جانب بعض الأوساط العنصرية في شمال السودان، والتي لا تتصدى الحكومة السودانية لها، بل يقال أن أوساطا فيها تشجع مثل هذه العمليات التي تعود إلى ماض مؤلم ومخزي في آن.

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة معمقة وعامة في آن واحد هو: ما هي العوامل التي كانت وما تزال كامنة وراء الهجرة الجارية في العالم وبشكل خاص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر؟

إن إشكالية الهجرة الدولية الجارية كبيرة جدا ويصعب البحث فيها تفصيلا، كما إنها ترتبط بأكثر من اختصاص علمي واحد. ففي الوقت الذي يفترض أن تبحث من جانب علماء الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، لا بد أن تكون جزءا من أبحاث علوم الاقتصاد والسياسة والسكان والبيئة مثلا. كما لا بد عند البحث في مثل هذا الموضوع مراعاة التشابك بين مختلف العوامل من جهة، وضرورة تعاون مختلف العلوم الإنسانية من جهة أخرى، للتعرف لا على واقع الحال فحسب، بل وعلى كيفية التعامل الموضوعي مع هذه الظاهرة القديمة والمتجددة باستمرار من جانب حكومات مختلف البلدان وكذلك من جانب المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات الاختصاصية والإنسانية. إذ من غير المعقول اعتبار بلدان الجنوب وحدها المسؤولة كلية عن اتساع

---

[4] Abkommen ueber die Rechtsstellung der Flüchtlinge (28. Juli 1951) in: Knapp، Manfred Dr. Migration im neuen Europa. Franz Steiner Verlag. Stuttgart. 1994. Anhang. S. 153-177.

هذه الهجرة وتنامي عدد الناس المهاجرين إلى بلدان الشمال، دون الإشارة الواضحة بتحميل مسؤولية ذلك دول الشمال أساسا، أو التصرف بشكل يوحي وكأن دول الشمال المتقدمة غير مسؤولة عما جرى ويجري في هذه البلدان منذ أربعة قرون على الأقل. فالمشكلة التي تواجهنا ليست وحيدة الجانب أو أن طرفا واحدا كان وما يزال مسؤولا عنها دون الطرف الآخر. كما لا بد، عند البحث في مسألة الهجرة البشرية، من التمييز بين ثلاثة جوانب مهمة منها، هي:

أولا: حركة الهجرة الدولية والعوامل المختلفة الكامنة وراء استمرارها على النطاق الدولي وسبل التعامل معها، سواء بتنظيمها أو الحد منها أو السيطرة على وجهتها وتأثيراتها؛

ثانيا: العلاقات القائمة بين المهاجرين والبلدان أو الشعوب المستقبلة للهجرة، وسبل التعامل مع النتائج المحتملة أو الناشئة عن تلك العلاقات؛

ثالثا: طبيعة العلاقات التي يفترض أن تنشأ أو تتواصل بين المهاجرين وبين حكومات بلدانهم أي بلدان منشأ الهجرة، وكذلك بين حكومات منشأ الهجرة وبين حكومات الدول المستقبلة للهجرة، لضمان مصالح المهاجرين وحماية كرامتهم من التعرض للإهانة، كما يحصل اليوم لملايين البشر على النطاق الدولي، إضافة إلى تأمين عملية الدمج الإيجابية في مجتمعاتهم الجديدة مع الحفاظ على علاقة إيجابية متطورة مع بلدانهم الأصلية.

ورغم تعدد المدارس والأبحاث التي تعالج موضوع الهجرة البشرية الحديثة والتنوع في طرح رؤيتها للعوامل الكامنة وراء الهجرة البشرية المستمرة والأسباب التي تجعلها تعالج هذا الموضوع وفق أسس معينة تعتمدها في تلك الدراسات والأبحاث[5]، فأننا نستطيع أن نشير إلى أن من الصعب أن يعتمد الإنسان على مدرسة واحدة في هذا الصدد أو على تصور واحد حول تلك الأسباب والعوامل، أو رؤيتها بصورة منفصلة عن بعضها. والبحث في موضوع الهجرة يسمح للباحث في الوصول إلى تحديد الأسباب الأساسية التالية باعتبارها كانت (أو) وما تزال تكمن وراء الهجرة البشرية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر:

1. العوامل السياسية التي يمكن تقسيمها من حيث المبدأ إلى قسمين هما:

- وجود نظم استبدادية ودكتاتورية عسكرية أو نظم غير ديمقراطية تمارس سياسات تصادر الديمقراطية وحقوق الإنسان وتضطهد فئات واسعة من السكان، وبشكل خاص قوى المعارضة السياسية، وتتجاوز على حقوق القوميات والأقليات القومية أو الأديان والطوائف المختلفة، أي أنها تمارس سياسات تتسم بالتمييز الإثني أو القومي أو الديني أو الطائفي أو الفكري والسياسي أو كلها معا وفي آن واحد. وهنا يمكن أن تنشأ هجرة قسرية يفرضها النظام القائم على مجموعات بشرية معينة، أو أن جماعات من تلك المجموعات تجد نفسها مجبرة على الهجرة "الاختيارية" للخلاص

[5] Balschke، Jochen. Dr. Internationale Migration: Ein Problemaufreis. In: Knapp، Manfred Dr. Migration im neuen Europa. Franz Steiner Verlag. Stuttgart.1994. S. 24-50.

من تلك السياسات ومن احتمال التعرض إلى مخاطر متنوعة. وتشير عمليات العنف والعنف المضاد والإرهاب واللاديمقراطية في الجزائر، التي كانت وما تزال تحصد حياة الناس الأبرياء كل يوم، بأنها كانت وما تزال السبب الذي يدفع بعشرات الألوف من البشر إلى الهجرة من ديارهم وبلدانهم طلبا للأمن والنجاة والعيش الكريم. كما يقدم النظام الاستبدادي الشمولي في العراق نموذجا صارخا للتجاوز على الديمقراطية وحقوق الإنسان وعلى النتائج السلبية المترتبة عن ذلك، إذ أن هناك عددا يتراوح بين 2،5-3،0 مليون عراقي، سواء كانوا من العرب أم الكرد أم من الأقليات القومية والطوائف الدينية الأخرى وقوى المعارضة السياسية، قد أجبر على مغادرة العراق قسرا أو اختيارا قسريا للعيش في مختلف بلدان العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة ولكن بشكل خاص منذ الحرب العراقية-الإيرانية وغزو الكويت وحرب الخليج الثانية، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الدولي المفروض على العراق منذ عقد من السنين. وما يزال عامل غياب الديمقراطية ووجود النظم الاستبدادية يشكل سببا مهما في هجرة الكثير من المثقفين من سكان هذه البلدان. وليس هناك ما يدلل على تراجع أو تقلص في عدد الأنظمة السياسية اللاديمقراطية في بلدان العالم الثالث، رغم المظاهر الإيجابية النسبية الجارية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا. وقد عاش العالم تلك الهجرات القسرية التي أجبر عليها الناس من مختلف مناطق يوغسلافيا السابقة بسبب السياسات الشوفينية التي انتهجتها حكومة بلغراد إزاء الشعوب الأخرى، وبسبب الحروب التي تفجرت فيها، إضافة إلى شن الحرب ضدها بحجة اضطهاد الألبان في كوسوفو وما نتج عنها من ترحيل واسع النطاق ثم عودة الألبان إلى كوسوفو ورحيل الصربيين عنها. علما بأن هذه الحرب لم تحل المشكلة بين الشعبين في البلد الواحد وحولت عشرات ألوف الناس المهاجرين إلى لقمة سائغة وصيد سهل للعاملين في المافيات أو العصابات الدولية الخاصة بالمخدرات والمتاجرة بالبشر من النساء والصبيان.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن النظم الاستبدادية لا تفرط بحياة الناس أو تزج بهم في السجون والمعتقلات أو تدفع بهم إلى طاحونة التعذيب وهدر كرامة قوى المعارضة السياسية ومن تختلف معهم بأي شكل من الأشكال ومن أفراد عائلاتهم في غالب الأحيان فحسب، بل وتقود إلى هدر كبير في الموارد المادية والمالية بسبب سياساتها الاقتصادية غير العقلانية التي لا تستند إلى إجماع المجتمع ورضاه، إضافة إلى دورها في عمليات التسلح الباهظة الثمن وفي بناء أجهزة الأمن والشرطة وتزويدها بأحدث وأكثر أسلحة وأدوات التنكيل ضراوة. وتبقى مهمة تلك الأجهزة الأمنية الأساسية مراقبة الناس ورصد أنفاسهم وقمع المعارضين للنظم الاستبدادية واللاديمقراطية القائمة من أجل حماية النظام القائم.

- الحروب الأهلية والإقليمية، سواء تلك التي تنشب بسبب صراعات على الحدود أو على المياه والموارد أم بسبب الخلافات العشائرية والقبلية أم الإثنية. وفي مثل هذه الحالة يمكن أن تكون الأسباب في هذا الإطار ناتجة عن تشريد وتهجير جماعي للمجموعات البشرية، أو الهروب من

القتال واحتمال الموت والاعتقال، أو الهروب من الخدمة العسكرية ضمن القوات المتحاربة أو كلها مجتمعة. إن أحداث الماضي غير البعيد تشير إلى أن العالم الذي نعيش فيه عالم واسع ومتباين في مستوى تطوره وفي المشكلات التي تواجهها شعوب البلدان المختلفة، وبالتالي تتباين أيضا في السبل التي تلجأ إليها النظم الحاكمة فيها لمعالجة تلك المشكلات، سواء كانت داخلية أم إقليمية. كما أن العالم الذي نعيش فيه، إلى جانب كونه عالما رأسماليا ليبراليا يستند إلى قاعدة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ويعتمد سبل الاستغلال والهيمنة والحصول على أقصى الأرباح على حساب المنتجين، شهد أيضا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن أكثر من 200 حربا أهلية وإقليمية[6]. وكانت لهذه الحروب وما تزال دورها المباشر في تهجير قسري أو اختياري لأعداد غفيرة من البشر تعد بالملايين، كما كانت سببا في موت ملايين أخرى، إضافة إلى تدمير اقتصاديات وموارد وفرص عمل كثيرة جدا للأطراف المتحاربة ولشعوبها. ويمكن للحروب في رواندا وبروندي أو الحرب العراقية-الإيرانية أو الحروب الأهلية في الصومال، أو الحرب الأهلية التي ما تزال مستعرة في السودان والحروب الأهلية ذات الطبيعة العنصرية في جمهورية يوغسلافيا السابقة أو حتى الحرب في لبنان التي دامت سنوات كثيرة، أو الحرب التي ما تزال مستمرة في أفغانستان والشيشان، أن تقدم نماذج حية وقريبة جدا من أذهان الناس. وعالمنا المعاصر ما يزال يعيش حروبا ما تزال جارية في مناطق مختلفة من هذا العالم وتترك آثارها على حياة تلك الشعوب والشعوب المجاورة. وإذا كانت الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية سببا في جملة من المعارك التي وقعت في بلدان الجنوب وعلى حساب شعوبها والتي أدت إلى سقوط ضحايا وخسائر كبيرة وإلى هجرة واسعة، فأن الهيمنة الراهنة للولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها القطب الأوحد حتى الآن، والتي بدأت تلعب دور الشرطي الدولي في العلاقات بين الدول وخارج إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وبالضد من إرادتهما أيضا، تعتبر من بين الأسباب التي تساهم في استمرار الهجرة في العالم بسبب السياسات التي تمارسها في بلدان الجنوب، ومنها سياسات الحصار الاقتصادي التي تتسبب في التضييق على قدرات التنمية وتوفير فرص عمل جديدة أو تأمين الغذاء والدواء الكافيين للسكان، وهو ما تعيشه الشعوب العربية في كل من العراق وليبيا والسودان بغض النظر عن النظم السياسية الاستبدادية القائمة في تلك البلدان والتي تعاني شعوبها منها أساسا.

إن الحروب لا تتسبب في قتل الناس وإبعاد آخرين عن العملية الإنتاجية بسبب الجروح والتشويه والتعويق، وهي من أكبر الجرائم التي ترتكب بحق الإنسان والمجتمع البشري، فحسب، بل إنها تساهم

---

[6] حبيب، كاظم د. بلدان الجنوب .. المشكلات والآفاق. دار الثقافة الجديدة. القاهرة. 1995. ص 20.
Opitz، Peter J. Dr. Flucht، Vertreibung، Migration 1945-1995. In: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage der Wochenzeitung Das Parlament. B 44-45. 1996. 25. Oktober 1996. Bonn. S. 3.

في عرقلة النشاط الاقتصادي وعملية التنمية وفي تدمير الإنتاج الزراعي والمشاريع الصناعية وتعطيل النمو، إضافة إلى تدمير المنشآت الخدمية، بما فيه المدارس والمستشفيات وطرق المواصلات وتأتي على جزء من حضارة الإنسان. وفي هذا الإطار لا تجد كثرة من الناس دربا للخلاص من كل ذلك سوى الهروب إلى مناطق أكثر آمنا واستقرارا وأكثر إمكانية على توفير السلام ولقمة العيش.

2. العوامل الاقتصادية والاجتماعية: تتنوع هذه العوامل ابتداء من قلة الموارد الاقتصادية المتوفرة في البلاد بالقياس إلى حجم السكان وحاجاته، أو عجز السياسات المتبعة عن ممارسة سياسات يمكن معها استخدام الموارد المتوفرة بصورة عقلانية بما يساعد على تأمين فرص عمل مناسبة وتأمين العيش الكريم لأفراد المجتمع، إضافة إلى نسبة الولادات السنوية العالية بين سكان بلدان الجنوب. كما أن الشحة الاقتصادية التي تعاني منها أغلب هذه البلدان يمكن أن تتسبب بنشوء توترات اجتماعية ونزاعات تقود بدورها إلى صراعات مسلحة وإلى حروب أهلية أو حتى إقليمية. ولم تكن الحروب الأهلية، بما فيها حروب الاستقلال وإقامة الدول الوطنية المستقلة، وحدها سببا في سقوط الضحايا والهجرات المستمرة، بل كذلك السيطرة على خيرات بلدان العالم الثالث مثلا ونهبها واستغلال شعوبها، حيث أن هذه البلدان ما تزال تواجه اقتصاديات متخلفة عاجزة عن توفير فرص عمل لأبنائها، كما هي عاجزة عن تأمين الرعاية الصحية والمعالجة الطبية الضرورية والخدمات الأساسية بما فيها التعليم ومكافحة الأمية وتوفير المياه الصالحة للشرب وغيرها، وبالتالي تجد نفسها أمام ضرورة الهجرة سعيا وراء الرزق وتوفير المأكل والملبس والمأوى والخدمات الضرورية لأفراد العائلة. وليس من شك في أن شحة الموارد الاقتصادية ونقص الإنتاج تساهمان في خلق إشكاليات جديدة وتعقيدات إضافية لشعوب هذه البلدان وتتسبب في نزاعات إقليمية غير قليلة ونزاعات محلية وقبلية أيضا تقود بدورها إلى ضحايا بريئة وهجرات سكانية واسعة.

وتؤكد المعطيات والبيانات الصادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة إلى أن الطريقة التي تم التعامل بها مع الموارد الاقتصادية الأولية في البلدان النامية، وبشكل خاص في أفريقيا، أو ما يزال يجري التعامل بها بنفس الطريقة القديمة حتى الوقت الحاضر من جانب الدول الصناعية المتقدمة، قد أدت إلى استنزاف سريع لتلك الموارد وللأموال الضئيلة نسبيا التي تحققت لتلك البلدان، وأصبح العديد منها غير قادر على تأمين ما يحتاجه لإشباع حاجات سكانه، وتحول تدريجا وكأنه عبء ثقيل على الدول الصناعية الكبرى تقدم له المساعدات الاجتماعية الشحيحة التي لم تعد كافية لتغطية حاجات الناس، مما ساهم في تأجيج الصراعات والنزاعات والحروب في القارة الأفريقية. وتقدم زائير -الكونغو- نموذجا حيا على تلك السياسات التي مورست في أفريقيا والتي تركت آثارها الحادة على حياة المجتمع ومشكلاته الراهنة، ومنها شحة موارده وقدراته على توفير حاجات السكان للغذاء والماء والكساء والسكن. إن بلدان الشمال الصناعية المتقدمة التي مارست السياسات الاستعمارية في بلدان الجنوب وتلك التي ساهمت في استغلال شعوب هذه البلدان والتي ما تزال تمارس أشكالا جديدة ومتنوعة من عمليات الاستغلال للثروات والبشر تعتبر مسؤولة موضوعيا وأدبيا عن الهجرات الراهنة التي لم تنقطع منذ سنوات من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال، كما أنها المسؤولة مع حكومات بلدان الجنوب عن تخلف

عملية التنمية وفشلها في تحقيق التقدم المنشود على مختلف الأصعدة والتي تساهم بدورها بتنشيط تلك الهجرات.

3. العوامل البيئية: وهي ترتبط بالأساليب والطرق التي تمارس في استثمار الموارد الأولية المتوفرة في هذه البلدان وسبل التعامل مع البيئة والعواقب التي تترتب عن ذلك والتي كانت وما تزال تقود إلى تدمير الموارد الطبيعية وإلى زيادة خراب البيئة واضطرار مجموعات كبيرة من السكان إلى ترك مناطقها والانتقال إلى مناطق أخرى داخل البلاد أو إلى البلدان المجاورة، والبعض منها إلى بلدان أخرى خارج المنطقة. ولا شك في أن هذا الاتجاه في التعامل مع الطبيعة من جانب الإنسان والدول والنظم السياسية الحاكمة كان وما يزال يتسبب في كوارث إضافية، طبيعية وغير طبيعية. وقد عقدت حتى الآن مؤتمرات دولية عديدة حول البيئة وسبل حمايتها والتعامل الواعي مع موارد الطبيعة، إلا إنها جميعا لم توفق في تحقيق الحد الأدنى الضروري في هذا الصدد، خاصة وأن تخريب البيئة يتم بالأساس من جانب الدول الصناعية الكبرى التي تستهلك أكثر من 80 % من الموارد الطبيعية وتنتج كمية أكبر من ذلك من ثاني أوكسيد الكاربون أو من النفايات المضرة بالإنسان والطبيعة ومواردها، في حين أن 80 % من سكان العالم، وهي من بلدان الجنوب، لا تستهلك سوى 20 % من موارد الطبيعة ولا تنتج سوى 15 % من ثاني أوكسيد الكاربون في العالم[7].

ويفترض أن نشير هنا إلى عدد من العوامل التي تتسبب في تخريب وتدمير الطبيعة وتلويث البيئة، وهي:

- الطلب المتزايد على المواد الأولية من جانب الدول الصناعية الكبرى على نحو خاص والتي تؤدي بدورها إلى زيادة استخراجها أو إنتاجها لصالح تلك الدول. ويمكن أن يذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات قطع أشجار الغابات بلا رحمة سنويا وفي سائر أرجاء العالم، علما بأنها تشكل رئة العالم الطبيعية التي يتنفس عبرها، أو عمليات الاستخراج الفظة للنفط الخام سنويا واستهلاكه المتفاقم دون اعتبار للتلويث المتفاقم للبيئة أو أهمية الاحتفاظ بنسبة من النفط الخام للأجيال القادمة ايضا، باعتباره ثروة خامية ناضبة؛
- النزعة الاستهلاكية المتفاقمة لدى الدول الصناعية الكبرى وبقية دول الشمال والتغيرات السلبية الجارية على أسلوب العيش فيها والنزعات الاستهلاكية البذخية المغالية والتي تقود بدورها إلى تطوير معدلات النمو الاقتصادي على حساب الإنسان والطبيعة والبيئة، ولكن على حساب شعوب بلدان العالم الثالث على نحو خاص؛

---

[7] حبيب، كاظم د. بلدان الجنوب.. المشكلات والآفاق.. . دار الثقافة الجديدة. القاهرة. 1995.
Kraemer، Georg. Atlas der Weltverwicklungen. Dritte Welt Haus Bielefeld. Peter Hammet Verlag. 1992. S.45-59.
Hauschler، Ingoma. Messner، Dirk. Nuscheler Franz. Globale Trends 2000. Stiftung Entwicklung und Frieden. Fischer Taschenbuch Verlag. Frankfurt am Main. 1999. S. 77-99.

- الرغبة الجشعة في زيادة الأرباح من جانب الاحتكارات الرأسمالية المتعددة الجنسية والتي لم تعد تفكر إلا في تأمين أقصى الأرباح بغض النظر عن النتائج أو العواقب السلبية والكارثية أحيانا المترتبة عنها على الإنسان والبيئة والطبيعة؛
- قلة الجهود المبذولة في تحقيق نوع من التناغم والموائمة بين حاجات الناس وأساليب وتقنيات الإنتاج التي لا تلحق أضرارا فادحة بالإنسان والطبيعة والبيئة، بسبب كونها عالية التكاليف ولا تحقق الربحية العالية لتلك الاحتكارات؛
- الفقر المدقع والحاجة الماسة للموارد المالية في البلدان المالكة للمواد الأولية التي تدفع بشعوبها الفقيرة إلى زيادة إنتاج تلك المواد الأولية بصورة رسمية أو غير رسمية، كما يحصل بالنسبة لقطع أشجار الغابات في أمريكا اللاتينية أو زيادة إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي أو مناجم الفحم والذهب وما إلى ذلك، التي لا تقود إلى إلحاق أضرار بإمكانيات عيش الإنسان في تلك المناطق فحسب، بل وتقضي على وجود أنواع كثيرة من الأحياء الضرورية للطبيعة أو للتوازن البيئي في الطبيعة؛
- السياسات الخاطئة التي تمارسها النظم الحاكمة في بلدان العالم الثالث في مجال استغلال موارد الطبيعة تحت تأثير الضغط القادم من الدول الصناعية أو بسبب ضيق أفق سياساتها الاقتصادية أو الطريقة الاستبدادية في الحكم وفي استغلال الموارد.
- ويفترض أن لا ينسى الإنسان بأن طريقة التعامل مع الطبيعة والتجارب النووية أو التجارب الأخرى على أسلحة الفتك الجماعية، مثل الأسلحة الكيماوية والبايولوجية، أو حتى استخدام الأسلحة التقليدية المتقدمة، تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على نظام الطبيعة الجاري وبالتالي تشكل سببا في تغيرات معينة تقود إلى سلسلة من تلك الكوارث الطبيعية اللاحقة التي يصعب التعرف عليها مسبقا، والتي تلحق أضرارا فادحة بالإنسان وصحته أو حتى استمرار وجوده في مناطق معينة من العالم.

4. كوارث الطبيعة: إن المراقبة الجارية للطبيعة تشير إلى تنامي عدد الكوارث الطبيعية والناتجة عن حركة قوانين الطبيعة بشكل عام أو بسبب التدخل غير المباشر الجاري من قبل الإنسان، أو في عجز الإنسان عن فهم تلك القوانين الطبيعية والتعامل غير الواعي معها قلة مردود محاولات حصر عواقبها بحدود ضيقة. ونشير هنا إلى قضايا الزلازل والفيضانات والأمطار الغزيرة وانهيار التربة أو عمليات التصحر المتسارعة أو التأثير الجاري على طبقة الأوزون من خلال زيادة نفث ثاني أوكسيد الكاربون في الفضاء بسبب الإنتاج الصناعي المتنامي أو بسبب الاستخدام المتعاظم لمختلف أنواع وسائط النقل أو غيرها والتي يمكن أن تتسبب بكوارث طبيعية أخرى. ولا يمكن أن لا تكون للتجارب النووية في أي بقعة من بقاع العالم تأثيرها القريب أو البعيد، المباشر وغير المباشر، على الكرة الأرضية وعلى الفضاء المحيط بالكوكب الذي يعيش فيه الإنسان وعلى حياته.

5. العوامل السكانية: ونعني بها تلك العوامل التي ترتبط بتنامي حجم السكان سنويا واستمرار ارتفاع نسب النمو السكانية في عدد غير قليل من مناطق العالم التي لا تنسجم مع حجم الموارد المتوفرة فيها، كما في حالة المياه في العالم مثلا، أو سبل استغلال تلك الموارد وطرق توزيعها على الصعيد العالمي وفي المجتمعات المختلفة، أي بالارتباط مع طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي القائم في البلاد. ولا يمكن اعتبار العامل السكاني وحده سببا في هذه الهجرات المتفاقمة، بل أنها ترتبط بعوامل أخرى غير قليلة منها مثلا: الشحة والفقر والبطالة والاستغلال وما إلى ذلك، إي إنها تعتبر عند ذاك سببا في عدم القدرة على الاستفادة من الزيادات السكانية لصالح المجتمعات. وعدم التحكم في الزيادات السكانية يرجع بدوره إلى عوامل دينية واجتماعية، ومنها الحاجة إلى زيادة عدد الأطفال في العائلة الواحدة لمساعدتها في تأمين الدخل الضروري في الإنتاج الزراعي مثلا، أو بسبب تخلف الوعي الاجتماعي لدى أجزاء معينة من السكان، وكذلك بسبب مواقف كثرة من رجال الدين. ومن يتابع الواقع الراهن في العالم يواجه ظاهرتين هما: الزيادة السنوية الكبيرة في سكان المعمورة، حيث تبلغ سنويا حوالي 100 مليون إنسان، وأن القسم الأعظم من هذه الزيادة تحصل في البلدان الأقل تطورا، في بلدان الجنوب، والتي تقدر ب 80 % منها، في حين أن البقية (20 %) تحصل في البلدان الأكثر تطورا، أي في بلدان الشمال[8]. وفي مقابل هذه الحقيقة الثابتة توجد حقيقة أخرى هي أن البلدان الأقل سكانا والأقل نموا في السكان تسيطر على القسم الأعظم من الثروة والإنتاج في العالم والذي يصل إلى أكثر من 80 %، في حين أن الدول الأكثر سكانا والأكثر نموا بالسكان تملك قدرا أقل من الثروة وتحقق كمية أقل من الإنتاج المادي، حيث لا يزيد عن 20 % فقط سنويا[9]. وهذه اللوحة غير المتوازنة تكفي وحدها لأدراك واقع أن بلدان الجنوب تعجز عن توفير التوظيفات الضرورية لتنمية اقتصادياتها وتعجز عن توفير فرص عمل جديدة، وبالتالي تعجز عن توفير ما يكفي من غذاء وملبس ومأوى لهؤلاء الناس. وهذه الحالة تدفع بمزيد من البشر إلى التفتيش عن طعام ولباس ومأوى لها لا في بلدانها فحسب، بل وخارج حدود تلك البلدان. ومن هنا فهي تتحرك بشتى الاتجاهات، ولكنها تحاول الوصول إلى مواقع الثروة الزائدة، إلى المواقع التي يمكن أن توفر لها العمل والعيش الكريم نسبيا. ولا يكشف المرء عن سر معلن مفاده أن نسبة مهمة من الثروة أو الدخل القومي المنتج في بلدان الجنوب يرحل سنويا وعبر أساليب مختلفة، بما فيها التبادل غير المتكافئ وتصدير الأرباح المتحققة في بلدان الجنوب، إلى بلدان الشمال، والذي يزيد بدوره من مصاعب التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الجنوب.

6. وتتجلى الفجوة المتسعة بين بلدان الشمال والجنوب لصالح الأولى في عدد متزايد من المؤشرات الاقتصادية الأساسية، سواء في مجال الدخل والقوة الشرائية أم في مجال التقنيات المستخدمة في الإنتاج والإنتاجية، أم في

---

[8] Schmid، Josef Dr. Weltbevlkerungswachstum: Die Bürde des 21. Jahrhunderts. In: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage der Wochenzeitung Das Parlament. B 24-25. 1996. 12. Juni 1996. S. 14.

[9] Hauschler، Ingoma. Messner، Dirk. Nuscheler Franz. Globale Trends 2000. Stiftung Entwicklung und Frieden. Fischer Taschenbuch Verlag. Frankfurt am Main. 1999. S. 77-119.

مستوى الخدمات التي يحصل عليها الفرد في مختلف مناطق العالم. ويمكن أن نورد هنا بعض المؤشرات المهمة التي تشير إلى حقيقة هذه الفجوة التي يصعب تصور كيفية ردمها في القرن الحادي والعشرين الذي ولجه العالم لتوه.

جدول رقم 1

عمليات النمو في الاقتصاد الدولي للفترة 1966-1998

التفاصيل	1973-1966	1990-1974	1997-1991	1997	*1998
الناتج المحلي الإجمالي الفعلي: متوسط التغيرات السنوية بالنسب المئوية %					
العالم	5،1	2،8	2،3	3،2	1،8
الدول الصناعية	4،8	2،6	2،0	2،7	1،9
آسيا	5،5	6،3	8،5	6،4	2،4
أمريكا اللاتينية	6،6	2،5	3،3	5،1	2،5
أفريقيا**	4،7	2،1	2،4	3،5	2،4
متوسط حصة الفرد الواحد من الدخل القومي الفعلي: متوسط التغيرات السنوية بالنسب المئوية %					
الدول الصناعية	3،9	2،0	1،3	2،2	1،4
آسيا	2،9	4،3	6،9	4،9	1،0
أمريكا اللاتينية	3،9	0،3	1،5	3،5	1
أفريقيا**	2.0	-0،9	-0،2	0،5	-0،5

المصدر:

Vgl.: Globale Trends 2000 Fakten Analysen Prognosen. Stiftung Entwicklung und Frieden. Fischer Taschenbuch Verlag. Frankfurt am Main. 1999. S. 171.

* عام 1998 تقدير أولي. ** جنوب الصحراء

إن هذه الأرقام الخاصة بمعدلات التغير السنوية في النمو وجدت تعبيرها الواضح في متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه المجموعات من الدول وكذلك واقع القوة الشرائية للسكان فيها. فالأرقام التالية كفيلة بتوضيح نسبي لهذه الصورة، إذ إنها غير قادرة على توضيح الفجوة الفعلية القائمة في توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية في كل بلد من هذه المجموعات الأساسية.

جدول رقم 2

متوسط حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995

الإقليم	على أساس تصريف العملة $ أمريكي	متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي $ أمريكي
الدول الصناعية	26380	22225
دول التحول*	2076	4109
البلدان النامية	1141	3086
الدول الأكثر فقرا	215	1008

المصدر:

Globale Trends 2000 Fakten Analysen Prognosen. Stiftung Entwicklung und Frieden. Fischer Taschenbuch Verlag. Frankfurt am Main. 1999. S. 78.

- الدول الاشتراكية السابقة.

ويستدل من هذا الجدول على أن الفارق هائل جدا بين مستوى متوسط الدخل للفرد الواحد في مجاميع البلدان المختلفة، وبشكل خاص بين الدول الأكثر فقرا في العالم والدول الصناعية الغنية عموما وليست الأكثر غنى في العالم.

وتنعكس لوحة الفقر العام في البلدان النامية في واقع التنمية البشرية وحصة السكان من الفقر المطلق وحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي لمناطق بعينها من تلك القارات الخمس. ويمكن للجدول التالي أن يوضح هذه اللوحة التي تعبر عن غياب العدالة عن عالمنا المعاصر.

جدول رقم 3

التنمية البشرية وفقر الدخل القومي

الإقليم	الرقم القياسي للتنمية البشرية	حصة السكان من الفقر المطلق عام 1993/ %	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1995/دولار $
جنوب الصحراء الأفريقي	0،39	39،10	1407
جنوب آسيا	0،46	43،10	1724
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0،64	4،10	4454
جنوب شرق آسيا والباسفيك	0،68	26،00	3852
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0،83	23،50	5982
دول التحول	0،76	3،50	4109

المصدر: مصدر سابق.

Globale Trends 2000 Fakten Analysen Prognosen. Stiftung Entwicklung und Frieden. Fischer Taschenbuch Verlag. Frankfurt am Main. 1999. S..88

ويتبين للقارئ بأن جميع هذه العوامل، سواء كان فعلها بصورة منفردة أم مجتمعة، تقود إلى نتيجة واحدة هي تحري الناس عن منفذ للخلاص من العواقب السلبية المترتبة عن هذا الواقع المزري. أي أن العوامل التي أشرنا إليها كانت وما تزال تحمل معها آثارا مدمرة على بلدان الجنوب، باعتبارها جزءا عضويا من العالم الواحد غير المتجانس وغير العادل الذي نعيش فيه، وهي بالتالي عوامل طاردة للسكان، لمزيد من الناس، باتجاه الهجرة إلى بلدان أخرى، إلى تلك البلدان التي تتوفر فيها عوامل جاذبة لتلك القوى الراغبة في الهجرة أو المجبرة عليها لأي سبب من تلك الأسباب. ويمكن أن نلخص العوامل الجاذبة للهجرة في النقاط التالية:

1. الهدوء والاستقرار والسلام الذي يسود مناطق معينة من العالم والتي يتوقع المهاجرون أن يجدوا فيها الهدوء والاطمئنان وعدم الخوف من الاعتقال أو التعذيب أو الموت. ولا يعني أن هؤلاء الناس جميعا يفكرون بالهجرة الدائمة، بل تؤكد الكثير من المعطيات أن الغالبية العظمى منهم تفضل البقاء حتى انتهاء الوضع الشاذ الذي نشأ أو عبور أزمة معينة ثم العودة إلى المناطق أو البلدان التي جاءوا منها أساساً؛
2. يتوقع المهاجرون أن يعيشوا في البلدان التي يهاجرون إليها في ظل الديمقراطية وسيادة حقوق الإنسان وبعيدا عن الاضطهاد والتمييز الفكري والسياسي والقومي والديني والطائفي، وأن يتمتعوا بالحرية الفردية وكل ما افتقدوا إليه في بلدانهم؛
3. وأن يجدوا في البلدان الجديدة التي لجأوا إليها قسرا أو اختيارا قسريا فرص مناسبة للعمل والحصول على أجور مناسبة وسكن مناسب، إضافة إلى حصولهم على فرص التعليم والثقافة العامة والمعالجة الطبية وما إلى ذلك لهم (أو) ولأفراد عائلاتهم.

وتختلف أهمية هذه العوامل بطبيعة الحال من شخص إلى آخر. ولكنها كلها وغيرها كثير تشكل مجموعات العوامل التي كانت أو ما تزال وراء استمرار الهجرة الخارجية. وعندما يشير المرء إلى وجود عوامل طاردة وأخرى جاذبة فهذا يعني بدوره أن أي تغير يحصل في مسيرة تلك العوامل يمكن أن يؤثر في إيقاف الهجرة المتأتية عن ذلك السبب أو حتى عودة الذين غادروا البلد بسبب ذلك، والعكس صحيح أيضا. فهنا تبرز حركية تلك العوامل وتغيرها المحتمل، رغم أن الاستقرار الطويل الأمد في بلد المهجر ونشوء أجيال جديدة يعقد كثيرا عملية العودة إلى الوطن ولكن لا يعني بالضرورة قطع أواصر العلاقة مع الأهل والوطن الأصلي. كما أن طريقة تعامل الناس من أصل بلاد المهجر مع القادمين الجدد إليه يلعب دورا كبيرا في استقرار المهاجر أو التفكير الجاد بالمغادرة أيضا، سواء بالعودة إلى الوطن أم الاتجاه إلى أي بلد آخر.

لقد كانت العوامل الكامنة وراء الهجرة حقلا مهما للبحث العلمي في بلدان الشمال على نحو خاص، بسبب إنها كانت تواجه جزءا من تلك الهجرة التي أصبحت بمرور الزمن ثقيلة عليها وتسعى للخلاص منها بسبل وأساليب إدارية غير ناجعة. وبدأت في السنوات الأخيرة دراسات علمية باتجاهات أخرى ركزت جهودها على العوامل الأساسية التي كانت وراء الهجرة وسبل معالجة الإشكاليات الناجمة عنها، سواء بالنسبة إلى بلدان الجنوب التي يغادرها السكان، أم بالنسبة للبلدان المستقبلة للهجرة، وسنحاول في هذا البحث أن نتطرق أيضا إلى عدد من الملاحظات باتجاه سبل المعالجة التي تبقى في إطار التفكير والنقاش والبلورة. وخلال السنوات المنصرمة وضعت الكثير من النظريات حول الهجرة وأسبابها. وساهمت مجموعة من الباحثين بوضع نماذج مهمة للعوامل التي تتسبب أو تساعد على الهجرة من بلد إلى آخر، وتلك العوامل التي تتسبب أو تساعد على جذب المهاجرين، أي العوامل الطاردة لمجموعات من السكان والعوامل الجاذبة للهجرة. وبسبب أهمية هذه النماذج، نورد فيما يلي واحدا منها يلّم بها عموما:

مخطط رقم 1

مقاربة لنموذج نظري حول العوامل المؤثرة على سلوك المهاجرين[10]

[10] Vgl.: Rose Haferkamp. Annette Holzapfel. Klaus Rummenhller. Auf der Suche nach dem besseren Leben. Migranten aus Peru. Horlemann. Badhonnef. 1995. S. 19.

يستدل من هذا المخطط بوضوح على أن عددا كبيرا من العوامل النافضة للناس والدافعة بهم نحو الهجرة إلى بلدان أخرى لا تنفصل عن تفكير الناس بوجود عوامل أخرى جاذبة لتلك الهجرة بسبب السلبيات التي يعاني منها الناس في الوطن الأصلي، وبسبب الإيجابيات المتوفرة في المهجر أو الوطن الجديد أو المتوقع وجودها فيه وإمكانية التمتع بها. وإذا كانت العوامل السياسية، أي وجود نظم سياسية استبدادية ودكتاتورية عسكرية أو نظم غير ديمقراطية أو وجود اضطهادات قومية ودينية وطائفية وفكرية وسياسية وكذلك عشائرية أو قبلية، تعتبر الظاهرة العامة والمشتركة بالنسبة لعدد كبير من مهاجري بلدان العالم الثالث، وبشكل خاص من المثقفين والمتعلمين والعاملين في السياسة والحياة الاجتماعية والاقتصادية والفنية، والمتجهة صوب بلدان الشمال، حيث تتوفر حرية نسبية أفضل بكثير من الحياة التي يعيشها الناس في بلدانهم، فأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والنزاعات المحلية والإقليمية أو الحروب، أصبحت اليوم تشكل العوامل الأوسع والأكثر انتشارا من حيث تأثيرها في دفع عدد أكبر من الناس للهجرة، إذ إنها تشمل الملايين من البشر الذين يتحرون عن مصدر رزق وعيش آمن وكريم بعيدا عن مخاطر الجوع والحرمان والعذاب والموت. وقسم قليل من هذه المجموعة الكبيرة من البشر هو الذي يجد طريقه إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وهو لا يشكل سوى نسبة ضئيلة جدا لا تتجاوز في كل الأحوال الخمسة بالمائة من مجموع النازحين من بلدانهم في العالم. مع العلم بأن نسبة أقل من ذلك هي التي تبقى في بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ يعاد القسم الأكبر منهم إلى بلدانهم أو دفعهم إلى مناطق أخرى. ويجب أن لا يغيب عن بال القارئ بأن قرار الهجرة يحتاج إلى توفير مستلزمات غير قليلة بما فيها الاستعداد النفسي للمجازفة في عالم غير معروف ولا مطروق سابقا، وكذلك توفير النقود الضرورية للإقدام على مثل هذه الخطوة. ومن الجدير بالإشارة إلى أن الهجرة في السنوات الأخيرة بدأت تشمل أعدادا غير قليلة من أوساط الفئات المتوسطة التي بدأت تفقد مواقعها الاقتصادية السابقة وإمكانياتها على العيش المناسب بسبب الاستقطاب الطبقي أو الاجتماعي الجاري في هذه البلدان بين الأغنياء والفقراء. خاصة وأن أغلب الفقراء يصعب غليهم الحصول على تلك المستلزمات الضرورية، وخاصة النقود، للهجرة إلى خارج بلدانهم، إلا إذا كانت هجرة جماعية بسبب الحروب الأهلية والإقليمية حيث تتم عمليات عبور الحدود الجماعية سيرا على الأقدام، كما حصل في السنوات الأخيرة في أفريقيا أم في منطقة المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران وكذلك العراق وتركيا وسوريا أو بين إريتريا والسودان بسبب الحرب بين إرتريا وإثيوبيا. ولا يمكن الادعاء بأن جميع الذين غادروا بلدانهم استقبلوا برحابة صدر أو حصلوا على عمل أو فرصة للعيش الآدمي، إذ إن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن نسبة غير قليلة من هؤلاء الناس ما زالوا يعانون من مشكلات غير قليلة ويواجهون العداء والتمييز والعنصرية والكراهية والحقد، ويعيشون في ظل التشرد والبطالة والحرمان أو حتى الجوع. وتشير المعلومات المتوفرة لدينا إلى أن كثرة من المهاجرين يواجهون إهانات شديدة وتجاوزا على كرامة الإنسان، في حين أن غالبيتهم كانت تتصور أنها ستدخل الفردوس المفقود في بلادها. وهي القضية الثانية التي ستكون مجالا للبحث الخاص بالمهاجرين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

إن جميع تلك الإشكاليات قد ساهمت برفع عدد المهاجرين سنويا والمتنقلين بين بلدان العالم. إذ أن الأرقام المتوفرة عن الهجرة الدولية تشير إلى الواقع التالي خلال الفترة الواقعة بين 1991 و1997:

جدول رقم 4

إجمالي عدد الأشخاص الذين يحصلون على حماية اللجنة العليا لرعاية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة

السنة	1991	1996	1997
إجمالي اللاجئين 000 نسمة	17.200	26.103	22.729
تطور الرقم القياسي	100.00	151.76	132.15

Georg Krںmer (Redaktion). Atlas der Weltverwicklungen.
Dritte Welt Haus Bielewelt. Peter Hammer Verlag. 1992. S. 184-186.
UNHCR auf einen Blick - Tabelle 1. 1-5 Seiten. File://A:/Lںnder/ Tabelle1.HTM.

ومنه يستدل على أن الفترة الواقعة بين عام 1991 و1996 قد شهدت تصاعدا كبيرا في حركة الهجرة الدولية بسبب الاختلال الذي حصل في التوازن الدولي وسقوط الاتحاد السوفييتي والنظم السياسية في بلدان أوروبا الشرقية، وكذلك اندلاع الحروب في أفريقيا وأوروبا، ومنها بشكل خاص الجمهورية اليوغسلافية السابقة، بحيث ارتفعت نسبة اللاجئين الذين كانوا تحت رعاية اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة من 100 % في عام 1991 إلى 151،8 % في عام 1996، وهي نسبة مرتفعة جدا. إلا إن عام 1997 قد شهد تراجعا في عدد اللاجئين بالقياس إلى عام 1996 وصلت إلى 87.1 %، ولكنها كانت مرتفعة بالقياس إلى عام 1991 حيث ارتفعت 132.1 % في عام 1997. وهذا الانخفاض في عدد اللاجئين في عام 1997 ناشئ عن حقيقة توقف بعض الحروب في مناطق مختلفة من العالم وعودة جزء من اللاجئين إلى ديارهم وبشكل خاص في القارة الأفريقية وأوروبا، مما أدى إلى تراجع عدد المتوجهين صوب أوروبا أو باتجاه أمريكا الشمالية. ويمكن للجدول التالي أن يقدم مقارنة بين حركة اللاجئين في عامي 1996 و1997 في مختلف القارات:

جدول رقم 5

التغيرات في عدد وحركة اللاجئين في العالم في عامي 1996 و1997

المنطقة	اللاجئين برعاية الأمم المتحدة عام 1996*	اللاجئين برعاية الأمم المتحدة 1997*
أفريقيا	9.145.400	8.091.000
آسيا	7.668.000	7.925.000
أوروبا	7.689.000	5.749.000
أمريكا الشمالية	1.335.400	720.000
دول الأوقيانوس	53.600	75.000
المجموع**	**26.103.300**	**22.729.000**

UNHCR auf einen Blick - Tabelle 1. 1-5 Seiten. File://A:/Lؤnder/Tabelle1.HTM.

* عدد اللاجئين برعاية اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في بداية عام 1996و1997.

**الأرقام مقربة.

مخطط رقم 2

التغيرات في عدد وحركة اللاجئين في العالم في عامي 1996 و1997

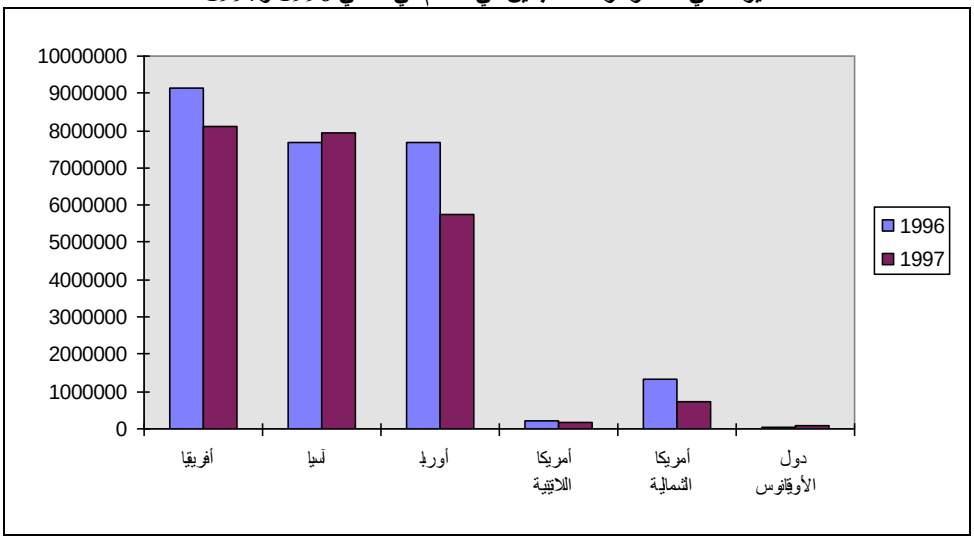

ويستدل من الجدول أعلاه على عدد من الملاحظات المهمة، وهي:

- أن التراجع الرئيسي في حركة اللاجئين في العالم قد برزت في أوروبا، أي أن عدد المتنقلين في داخل أوروبا وإليها احتلت الموقع الأول. وشمل هذا بطبيعة الحال بلدان الاتحاد الأوروبي أيضا. واحتلت أفريقيا، ورغم استمرار الكثير من الحروب الداخلية والإقليمية، المرتبة الثانية في تراجع حركة اللاجئين فيها ومنها إلى البلدان الأخرى. وتلتها حركة اللاجئين إلى أمريكا الشمالية بسبب محاولات ناجحة نسبيا في معالجة الحروب

الأهلية والتوجه النسبي صوب الديمقراطية التي سادت في بعض بلدان أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة، إضافة إلى القيود التي فرضتها الولايات المتحدة على الهجرة إليها خلال العقد الأخير على نحو خاص.

- أما آسيا فقد شهدت زيادة غير كبيرة في عدد اللاجئين، كما لوحظت زيادة محدودة في عدد المتوجهين إلى بلدان الأوقيانوس.
- ورغم ضرورة الاعتماد على هذه الأرقام باعتبارها صادرة عن جهة دولية رسمية فأن اللجنة العالمية ذاتها تشير إلى أن هذه الأرقام متواضعة جدا بالقياس إلى حقيقة الوضع، إذ أن التقديرات تذهب إلى القول بوجود 30 مليون إنسان مشرد داخل أوطانه تقريبا، وأن اللجنة العليا لرعاية اللاجئين تقوم برعاية 4.9 مليون إنسان منهم فقط. وفي ضوء هذه الحقيقة فالتقديرات تشير إلى أن هناك ما مجموعه 50 مليون إنسان مشرد من وطنه وفي وطنه.

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة إلى أن بلدان الاتحاد الأوروبي، رغم الضجة الإعلامية والسياسية التي فجرتها خلال السنوات العشر الأخيرة، فأن عدد اللاجئين الذين توجهوا إلى تلك البلدان كان محدودا، وبشكل خاص أولئك الذين جاءوا إليها من بلدان العالم الثالث، إذ أن نسبة مهمة من اللاجئين كانت في حركة هجرة أوربية-أوربية. وإذا كان من الصعب تصور أن يبقى البيت الأوروبي دون وصول نسبة من اللاجئين من أنحاء العالم إلى أوروبا بسبب الحروب والفقر والجوع وكذلك المجاعات والكوارث الطبيعية والبيئية وانتهاك حقوق الإنسان وغياب النظم الديمقراطية، فأن من المستحيل أن لا يحصل ذلك إذا كان البيت الأوروبي نفسه ينقسم إلى عالمين: عالم الأغنياء وعالم الفقراء، عالم الاستقرار والأمن والسلام وعالم الاضطراب والحروب الأهلية والإقليمية. وإذا كان العالم الرأسمالي المتقدم ما يزال مستمرا لا في إنتاج الأسلحة الأكثر تقدما وحداثة وتدميرا وفتكا فحسب، بل وفي تصريفها في أسواق بلدان العالم الثالث والبلدان الأوروبية، سواء تم ذلك بصورة رسمية وعبر الحكومات أو بصورة سرية وعبر السوق السوداء الرائجة تماما، وفي تحقيقها لأرباح طائلة على حساب شعوب بلدان العالم الثالث وبقية شعوب العالم، فأن حالة بلدان العالم الثالث ستزداد بؤسا وسوءا. وبالتالي ستبقى أوروبا تتحمل مع بقية أنحاء العالم مسؤولية الأوضاع الدولية وحركة اللاجئين الواسعة بسبب دورها الكبير تاريخياً وراهنا في كل ذلك. ويمكن للإنسان أن يكّون صورة واقعية عن مأساة التسلح في هذه البلدان وتأثيراتها السلبية على عملية التنمية والتقدم الاجتماعي من جهة، وعلى تنامي الذهنية العسكرية والعدوانية والرغبة في حل المشكلات عبر استخدام القوة وخوض الحروب من جهة أخرى، والتي كلها تكون على حساب حياة ومعيشة ومصالح تلك الشعوب، في حين أن الدول المنتجة للأسلحة واحتكاراتها العملاقة تجني الأرباح من كل ذلك[11].

وعند محاولة جمع ما جرى تسويقه إلى بلدان العالم الثالث من أسلحة خلال عامي 1987 و1997 سيجد المتتبع بأن نسبتها بلغت 72،9 % و77،0 % تقريبا على التوالي، أي أن نسبتها قد ارتفعت خلال الفترة المنصرمة، في

[11] وخلال عام 1996 استطاعت مجموعة من شركات صناعة الأسلحة الأمريكية وحدها تحقيق أرباح طائلة بلغت 28.4 مليار دولار أمريكي. (المصدر: SIPRI. OECD.، 1998. ص 261-266).

حين تقلصت نسبة تسويق الأسلحة في الدول الصناعية المتقدمة. وهي تعبر بدورها عن طبيعة الإشكاليات التي تعاني منها المنطقة. ولا شك في أن التوزيع داخل المنطقة قد تغير بشكل ملحوظ، وخاصة بالنسبة إلى مجموعة شرق آسيا حيث ارتفعت وارداتها من الأسلحة بنسبة عالية جدا في مقابل انخفاض ملموس للمجموعات الأخرى عدا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لم يكن التراجع كبيرا. (راجع في هذا الصدد الجدول رقم 6).

جدول رقم 6

التوزيع الإقليمي للتسويق الدولي للأسلحة لسنوات 1992،1987-1997

(المبالغ بملايين الدولارات الأمريكية بأسعار عام 1997)

السنة	الأطلسي وغرب أوروبا	أوروبا الشرقية	جوس* وروسيا	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	شرق آسيا	جنوب آسيا	أمريكا اللاتينية	وسط وجنوب أفريقيا	جنوب شرق آسيا واستراليا
1987	15.793 % 17،8	7.162 % 8،1	1.890 % 2،1	33.232 % 37،5	10.531 % 11،9	6.534 % 7،4	5.319 % 6،5	6.791 % 7،7	1.289 % 1،5
1992	11.056 % 29،5	261 % 0،7	104 % 0،3	16.346 % 43،6	6.433 % 17،2	1.284 % 3،4	943 % 2،5	600 % 1،6	427 % 1،1
1993	10.173 % 27،4	1.476 % 4.0	104 0،3	15.110 % 40،8	7.045 % 19،0	956 % 2،6	789 % 2،1	617 % 1،7	804 % 2،2
1994	9.711 % 28،6	1.356 % 4.0	96 % 0،3	12.394 % 36،5	7.401 % 21،8	805 % 2،4	808 % 2،4	972 % 2،9	450 % 1،3
1995	9.006 % 23،3	871 % 2،2	365 % 0،9	15.004 % 38،8	9.048 % 23،4	1.241 % 3،2	1.606 % 4،1	575 % 1،5	1.001 % 2،6
1996	9.324 % 22،5	1.252 % 3.0	313 % 0،8	14.911 % 36.0	10.818 % 26،1	1.460 % 3،5	1.773 % 4،3	782 % 1،9	763 % 1،8
1997	9.371 % 20،2	834 % 1،8	417 % 0،9	15.629 % 33،7	14.963 % 31،7	1.669 % 3،6	1.982 % 4،3	991 % 2،1	730 % 1،6

المصدر:

Globale Trends 2000 Fakten Analysen Prognosen. Stiftung Entwicklung und Frieden. Fischer Taschenbuch Verlag. Frankfurt am Main. 1999. S. 406.

وبعد تبيان هذه الحقيقة المؤثرة بصور مختلفة على الهجرة نعود إلى موضوع الهجرة ذاته لكي نشير إلى أن الملايين الكثيرة من اللاجئين يتوزعون على لاجئين سياسيين ولاجئين بسبب الحروب الأهلية وآخرين بسبب الأوضاع الاقتصادية والبيئية وغيرها من العوامل.

ووفق المعلومات المتوفرة فأن عدد اللاجئين السياسيين الذين توجهوا إلى بلدان الشمال الأوروبية وغير الأوروبية قد شهد تطورا متذبذبا خلال الفترة الواقعة بين 1988و1997 بشكل واضح. وكان الارتفاع ملموسا في سنوات 1990-1993، إذ بعدها أخذ بالتراجع الملموس بسبب وقف القتال نسبيا في بعض مناطق الجمهورية اليوغسلافية السابقة. ورغم ذلك فأن الأوضاع السياسية في سائر أرجاء العالم ما تزال سيئة وهي التي تتسبب بهجرة سكانية إضافية. والهجرة السياسية هي التي تجد طريقها في الغالب الأعم إلى بلدان الشمال الصناعية المتقدمة، وكانت حصة بلدان الاتحاد الأوروبي منها متباينة من سنة إلى أخرى والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم 7

تطور إجمالي عدد طلبات اللجوء في ما بين بلدان الشمال المتقدمة ومن خارجها

السنة	إجمالي عدد اللاجئين إلى أهم بلدان الشمال	منهم: عدد اللاجئين إلى أوروبا عموما	منهم: عدد اللاجئين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي*	منهم: عدد اللاجئين إلى أمريكا الشمالية
1988	370.000	233.900	210.600	136.100
1989	485.600	316.900	288.100	167.300
1990	597.400	441.800	400.200	143.500
1991	691.500	560.900	512.700	113.900
1992	891.400	696.500	672.500	188.400
1993	792.700	555.700	515.900	229.300
1994	571.800	330.600	309.900	234.400
1995	592.400	333.900	313.400	250.100
1996	515.700	292.500	266.300	212.000
1997	489.400	332.800	299.100	145.500
إجمالي	5.997.900	4.095.500	3.788.700	1.820.500

UNHCR Statistics 1998 - Table 17. File://A:/Lںnder/Tabelle1.HTM.

* تضم المجموعة أعلاه 15 بلدا أوربيا.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن هذه الهجرة الكثيفة المستمرة في العالم، وبشكل خاص السياسية منها، من بلدان العالم الثالث إلى بلدان الشمال المتقدمة تكلف اقتصاديات تلك البلدان خسائر مالية وفنية فادحة، خاصة وهي تشمل أعدادا كبيرة من الفنيين والمتعلمين والمثقفين الذين يتحملون عبء عمليات التغيير التقدمي إلى جانب فئات المجتمع الأخرى في بلدانهم. ووفق دراسة أجريت بصدد الخسائر التي تتحملها بلدان العالم الثالث من جهة، والأرباح التي تحققها البلدان المستقبلة للهجرة من جهة أخرى، يلاحظ ما يلي:[12] (راجع المخطط رقم 3).

- إن 85 % من المهاجرات والمهاجرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا في سنوات 1985-1987 كانت من البلدان النامية؛
- أن 30 % من الأفارقة المكونين دراسيا بصورة جيدة تركوا حتى عام 1987 بلدانهم وهاجروا إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة للعمل هناك؛
- 50.000 من العلماء من النساء والرجال أداروا ظهرهم لبلدهم الأرجنتين؛
- تحملت اقتصاديات منطقة الأندن في أمريكا اللاتينية خسائر مالية على شكل توظيفات مالية في مجال التعليم بسبب تلك الهجرة بلغت 617 مليون دولار أمريكي.

مخطط رقم 3

تطور إجمالي عدد طلبات اللجوء في ما بين بلدان الشمال المتقدمة ومن خارجها

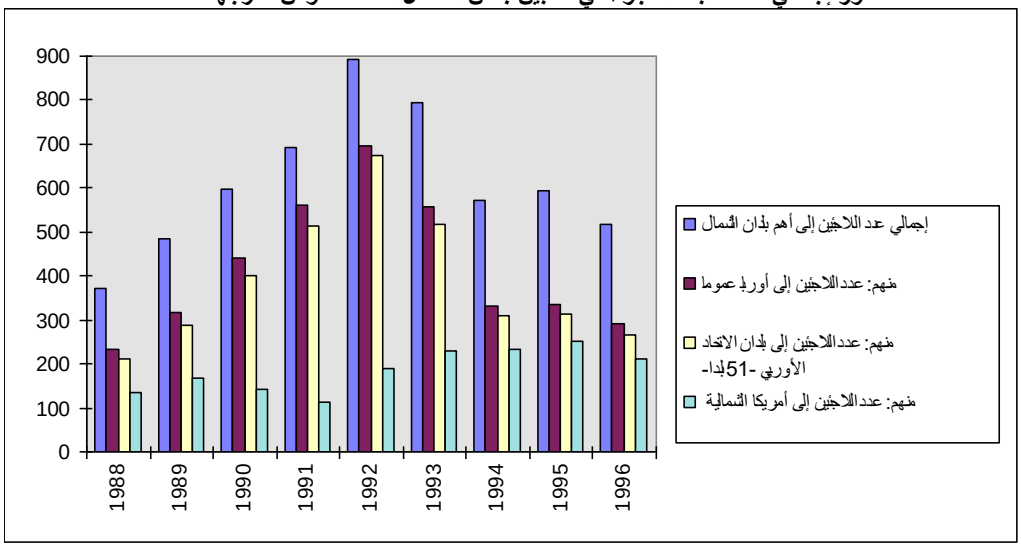

[12] Rose Haferkamp. Annette Holzapfel. Klaus Rummenhller. Auf der Suche nach dem besseren Leben. Migranten aus Peru. Horlemann. Badhonnef. 1995. S. 17.

- ارتفع عدد الاختصاصيين العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية والقادمين من أمريكا اللاتينية في السبعينيات إلى الضعف؛
- تشير إحصائيات الدول الصناعية السبع الكبرى لعام 1992 إلى أن بين 1961-1983 كان هناك أكثر من 700.000 اختصاصي من بلدان أمريكا اللاتينية يعملون في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وبريطانيا العظمى وأسبانيا والبرتغال.
- ووفق الأبحاث الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، فأن البلدان العربية التي كانت وما تزال تعاني من نقص في الأطباء والعلماء والفنيين قد صدرت حتى عام 1976 مثلا، 50 % من مجموع الأطباء و23 % من مجموع المهندسين و15 % من مجموع العلماء الذين كانوا لديها، أي 24.000 طبيبا و17.000 مهندسا و7500 عالما[13].

إن معالجة أسباب الهجرة الجارية على النطاق الدولي لا يمكن أن تتحقق بالطريقة التقليدية التي يتم التفكير بها أحيانا، أي وضع حد نهائي للهجرة وانتقال البشر من بلد إلى آخر. فهذه الظاهرة ستبقى قائمة بالضرورة ويمكن أن تتخذ صيغا أخرى بالارتباط مع العولمة الجارية في العالم، إذ إن العولمة الراهنة على المستويات السياسية والاقتصادية والتقنية والثقافية والإعلامية والعسكرية، على مستوى رأس المال والتنظيم، ستشمل أيضا الأيدي العاملة، سواء كانوا من أصحاب المعارف والخبرات الفنية أم من الشغيلة بشكل عام. ولهذا يفترض أن يذهب التفكير إلى معالجة أسباب الهجرة السلبية الناشئة عن النزاعات الإقليمية والشحة وغياب الديمقراطية أو سيادة الاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان في العالم، إزالة عوامل شدة الاستغلال الراهنة والتي تخلق هذا الاستقطاب الهائل بين الغنى والفقر، أو بين الأغنياء والفقراء في العالم وعلى نطاق الأقاليم والدول.

ومعالجة المشكلات المشار إليها سابقا تستوجب رؤية إستراتيجية للمشكلات القائمة وللعالم الواحد وللمستقبل أيضا. وهو أمر ليس بالغ التعقيد والصعوبة فحسب، بل يبدو في غالب الأحيان مستحيلا في ظل الأوضاع الراهنة والعالم الذي تهيمن عليه أنانية وجشع المستغلين في تحقيق المزيد من الأرباح على حساب مصالح بقية شعوب العالم أو حتى على حساب شعوبهم بالذات. ومع ذلك فالتصور يذهب إلى أهمية تحقيق التعاون الدولي ومن خلال المنظمات الدولية لتأمين مجموعة من المعالجات الحيوية لعدد من المشاكل المترابطة عضويا والتي ستعالج لاحقا لتجنب التكرار في التطرق إليها.

---

[13] مجموعة من الباحثين. هجرة الكفاءات العربية. بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (آكو) الأمم المتحدة في عام 1980. صدر الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية. بحث للسيد أنطوان زحلان بعنوان "مشكلة هجرة الكفاءات العربية". بيروت 1981. ص 23.

الفصل الثاني: تطور الهجرة المغاربية

لا تشكل الهجرة المغاربية عموما سوى جزء ضئيل من مجموع الهجرة في العالم، ولكنها تشترك من حيث المبدأ بنفس الأسباب التي دفعت كثرة من الناس إلى ترك أوطانهم واللجوء إلى بلدان الشمال عموما أو إلى بلدان الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص. وهو موضوع المعالجة في هذا الفصل من البحث.

فعند البحث في موضوع الهجرة المغاربية إلى أوروبا، سواء كانت تحت وطأة التشريع القسري بالهجرة والعمل في الخارج، كما كان عليه الحال في فترة الهيمنة الاستعمارية المباشرة، أم أنها هجرة تتم على أساس الاختيار الحر، ولكنها تتم تحت ظروف متنوعة ومتشعبة وكثيرة التعقيد، سيجد الإنسان نفسه أمام ثلاث مراحل، كما يشير إلى ذلك بصواب السيد فيرنر روف **Werner Ruf**، هي[14]:

المرحلة الأولى: وتشمل الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى حتى نهايتها تقريبا؛

المرحلة الثانية: وتشمل الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية؛

المرحلة الثالثة: التي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية وتعاظم النضال من أجل التحرر من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية والتي تواصلت بعد إحراز الاستقلال السياسي، وهي ما تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر.

ولا شك في أن المرحلة الأخيرة تتضمن فترات متباينة نسبيا حول الهجرة وظروفها والتي ستتم معالجتها في مجرى البحث.

كانت الهجرة المغاربية، سواء في المرحلة الأولى أم في المرحلة الثانية، أي قبل وبين الحربين العالميتين الأولى والثانية، تستند بالأساس إلى علاقات السيطرة والتحكم الاستعمارية المباشرة التي كانت قائمة حينذاك بين فرنسا، باعتبارها دولة استعمارية، وبين الجزائر والمغرب وتونس، باعتبارها جزءا من المستعمرات الفرنسية في أفريقيا. ففي الوقت الذي قامت فرنسا على سبيل المثال لا الحصر بمصادرة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الأكثر خصوبة من أيدي السكان الأصليين وسلمتها بيد المعمرين الفرنسيين لزراعتها في إنتاج الكروم التي كانت تستخدم لإنتاج الخمور الممتازة في فرنسا على نحو خاص، نشأت حالة فريدة في ظلمها، إذ تحولت جمهرة كبيرة من الفلاحين وصغار المزارعين إلى عمال زراعيين لدى "السادة المستعمرين الفرنسيين"، وأصبحت تتعرض لاستغلال شديد لا رحمة فيه أولا، وفقدت جمهرة أخرى أرضها وعملها وأصبحت عاطلة عن العمل وعاجزة عن الاستمرار بالعيش في الريف واندفعت نحو المدن للحصول على فرص عمل تساعدها على كسب عيشها. وكانت فرنسا حينذاك بحاجة ماسة إلى هؤلاء العاطلين عن العمل باتجاهات ثلاثة أساسية، هي:

---

[14] Institut für Migrations- und Rassismusforschung (Hrsg.) Rassismus und Migration in Europa. Beitrىge des Kongresses Migration und Rassismus in Europa. Hamburg، 26. bis 30. September 1990. Ein Beitrag von Werner Ruf: “Politische und konomische Ursachen und Folgen der Migration am Beispiel Algerien. S. 66-76.

1. تأمين جيش جرار من العاطلين عن العمل لا في فرنسا فحسب، بل وفي مستعمراتها أيضا في سبيل الضغط والمساومة على الأجور وشروط العمل وغير ذلك؛
2. وتشغيلهم في مجالات اقتصادية ومشاريع عسكرية وفي الإنتاج الحربي؛
3. وتجنيدهم بصورة إجبارية للخدمة في الجيش الفرنسي وإرسالهم إلى جبهات القتال تحت العلم الفرنسي.

وقد كانت ظروف العمل قاسية جدا وكان الاستغلال بشعا للغاية. وهذه الحقيقة هي التي منحت المغاربيين رؤية جديدة للرأسمالية ولظروف الحياة في ظلها، رؤية اقتصادية تجسد الاستغلال الرأسمالي على حقيقته من جانب، ورؤية اجتماعية تجسد طبقية النضال المشترك وأهمية التنظيم النقابي للكفاح في سبيل تحسين أوضاعهم المعاشية وظروف عملهم من جانب آخر[15]، إضافة إلى رؤية سياسية تؤشر التلاحم والتفاعل بين الاقتصاد والمجتمع. وكان الوعي المغاربي الجديد قد ربط بشكل سليم بين الهيمنة الاستعمارية وبين الاستغلال الرأسمالي، أي بين وطنية النضال ضد الاستعمار الفرنسي وبين طبقية النضال ضد الاستغلال الرأسمالي. وكان لهذا الربط العضوي دور مهم في نضال المغاربيين ضد الهيمنة الفرنسية وفي إيجاد تنظيمات مغاربية جديدة تشارك بفعالية في هذا النضال، سواء على الساحة الفرنسية أم على الساحة الداخلية للدول المغاربية الثلاث.

فالأبحاث المتوفرة بين أيدينا تشير إلى أن الهجرة المغاربية إلى فرنسا بدأت لأول مرة في عام 1871/1870، وكلهم كانوا من الجزائريين، "وكانوا يلقبون بالترك آنذاك"[16]. ويشار إلى أنهم كانوا يعملون "كباعة متجولين للسجاد والجلود والصناعات النحاسية"[17].ويشار إلى أن الفترة الواقعة بين 1900 و1905 عرفت أول المهاجرين الذين عملوا في مصانع السيارات "وكان أغلبهم من منطقة القبائل الجبلية الجزائرية، حيث كان العدد محدودا ولم يتجاوز 5000 شخصا حسب تقديرات عام 1912"[18].

تشير المعلومات المتوفرة إلى أن فرنسا جندت من الجزائر وحدها لأغراض الحرب العالمية الأولى، تلك الحرب الاستعمارية التي دارت حول إعادة تقسيم مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية، أكثر من 173000 من الرجال[19]. وكانت الحصيلة المأساوية كما يلي: 100074 قتيل، 8779 مشوه، و72055 جريح ومعوق[20]. وكانت الدولة

---

[15] نفس المصدر السابق.

[16] النيفر، مصطفى. المهاجرون المغاربة إلى فرنسا حضور إسلامي، أم مجرد قوة عمل. بحث قدم إلى مؤتمر: الإسلام والسلمون في عالم متغير- من أجل نظام دولي عادل. المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى- مركز الدراسات والتوثيق والنشر. عقد المؤتمر في فندق كارلتون - بيروت في الفترة الواقعة بين 24-27 نيسان 1994. ص 5.

[17] نفس المصدر السابق. ص 5.

[18] نفس المصدر السابق.

[19] يشير السيد مصطفى النيفر، واستنادا إلى مصادر فرنسية وتونسية إلى أن عدد المهجرين إلى فرنسا للعمل في الصناعة والفلاحة بلغ أثناء الحرب العالمية الأولى حوالي 132000 شخصا، إضافة لمن جندوا مباشرة للقتال في الحرب. نفس المصدر السابق. ص 5. استنادا إلى المصدر التالي: Youssef Alouane. L emgrationmagrhrebine en France. CERES Tunis 1973.

[20] نفس المصدر السابق.

الفرنسية تفرض على المواطنين الخدمة في القوات المسلحة عبر قرارات ملزمة تصدر عنها لا يمكن مخالفتها[21]. وورد في بحث آخر أن فرنسا استطاعت في حينها تجنيد عدد كبير من الرجال من البلدان المغاربية الثلاثة خلال فترة الحرب العالمية الأولى وصل إجمالي العدد إلى 477.894 شخصا موزعين على النحو التالي:

جدول رقم 8

عدد العاملين والمجندين والموتى والمفقودين من المغاربيين خلال الحرب العالمية الأولى

التفاصيل	الجزائريون	المغاربة	التونسيون	المجموع
إجمالي المجندين	173.019	80.339	40.398	293.756
إجمالي العمال	118.800	29.800	35.500	184.100
المجموع العام	291.819	110.139	75.898	477.856
الموتى والمفقودين	25.171	10.723	9.000	44.894

Khader، Bichara Dr. L Immigration Magrhrebiene en Europe : un Bilan. Cahier 78-79.

إلا أن أغلب هؤلاء، عدا الذين قتلوا في الحرب، أعيد ترحيلهم قسرا إلى بلدانهم بحدود عام 1919. وشهدت سنوات العشرينات والثلاثينات ارتفاعا واضحا في عدد الناس من البلدان الثلاث القاطنين في فرنسا. ففي الوقت الذي بلغ عدد الجزائريين في فرنسا في عام 1921 (36.277) شخصا، ارتفع في عام 1931 إلى (85.568) شخصا، ثم عاد وانخفض في عام 1936 إلى (72.891) شخصا، رغم أن البطالة في الجزائر كانت حينذاك واسعة جدا. أما عدد القاطنين في فرنسا من المغرب وتونس فقد بلغ في عام 1924 حوالي 20 ألف شخص مناصفة[22].

وعندما يلقي الإنسان النظر إلى الفترة الواقعة بين نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع، أي فترة الأزمة العالمية الكبرى وما بعدها، سيجد أن مجموعات غير قليلة من الباحثين في الشؤون الاجتماعية والعرقية، إضافة إلى قوى في أجهزة الدولة، قد سعت في تلك الفترة إلى إثارة قضايا ثلاث أساسية نشير إليها هنا لأهميتها في إطار الطرح الجديد لمشكلات الهجرة إلى أوروبا، وفرنسا على نحو خاص، في الفترة الراهنة، إذ يمكن أن يتبين منها بوضوح أن الأفكار القديمة تعود اليوم إلى ساحة البحث من جديد، ولكنها مغلفة أحيانا بصيغ أو كلمات جديدة، تؤدي في المحصلة النهائية ذات الوظائف والأهداف القديمة:[23]

1. إشكالية الهجرة المتفاقمة وضرورة الحد منها باعتبارها خطرا يهدد الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي في المجتمع؛

---

[21] Khader، Bichara Dr. L Immigration Magrhrebiene en Europe : un Bilan. Cahier 78-79. 1990. Universite Catholique de Louvain. Institut des Pays en Developpment. P. 1.

[22] النيفر، مصطفى. المهاجرون المغاربة إلى فرنسا حضور إسلامي، أم مجرد قوة عمل. مصدر سابق. ص 5.

[23] Silverman، Maxim Dr. Rassenkonstruktion und Einwanderung in Frankreich. In: Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. 1992. S. 321-323.

2. ضرورة التمييز في منح رخص العمل وتفضيل الفرنسيين على الأجانب في كل الأحوال، إضافة إلى التمييز بين المجالات التي يمكن فيها توظيف الأجانب وبين تلك التي يفترض أساسا توظيف الفرنسيين فيها؛
3. ضرورة التمييز بين من يمكن صهره في المجتمع ومن يتعذر صهره من غير الأوروبيين. ففي الوقت الذي يمكن قبول من يمكن صهره في المجتمع وفي القومية الفرنسية، يفترض تقليل عدد أولئك الذين يصعب صهرهم وبشكل خاص من شمال أفريقيا، مثل الجزائريين وبقية المغاربيين.

ويبدو هنا بوضوح إن المشكلة لم تكن في وجود الأجانب في البلاد، بل في مسألة أخرى هي: من هم هؤلاء الأجانب؟ هل هم من أوروبا أم من خارج أربا؟ وبتعبير أدق هل هم من شمال أفريقيا، وهل هم من المسيحيين أم من المسلمين؟ علما بأن فرنسا كانت تعتبر الجزائر حينذاك جزءا منها، كما كانت تتعامل مع تونس والمغرب وكأن البلدين مستعمرتان لا يمكن التنازل عنهما. ولم يكن الحديث عن العرقية وإبراز "التمايز" بين "الأعراق" قبل الحرب العالمية الثانية محرما، بل كان تواصلا للبحث فيه على امتداد القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. أما البحث في موضوع العرقية والتمييز العنصري والحديث عنهما خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، فقد اتخذ صيغا أخرى وتميز بحذر أكبر واتجاهات جديدة.

وقد أخذت هذه الاتجاهات فعلا بنظر الاعتبار وصدرت مجموعة من القرارات والقوانين التي كانت تسعى إلى تنظيم الهجرة وتدفق المهاجرين من شمال أفريقيا على نحو خاص إلى فرنسا. وقد عين الجنرال ديغول الشخص الذي نشط في البحث في هذا المجال وقدم التقارير بشأن الأجانب وقضايا العمل في فرنسا، ونعني به السيد موسو Mauco، في عام 1945 سكرتيرا عاما للجنة العليا للسكان في فرنسا، إذ عندها توفرت له فرصة ممارسة سياسته العنصرية بشكل مباشر وبحرية كبيرة[24].

إلا إن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من سياسة توجيه الهجرة والرقابة عليها، شهدت توسعا في الهجرة إلى فرنسا لا من البلدان الثلاث فحسب، بل ومن العديد من البلدان الأخرى بسبب صعوبات الحصول على عمل وتأمين لقمة العيش لهم ولإفراد عائلاتهم في البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار. ويشير الكاتب **فينر روف** إلى أن الهجرة القسرية التي فرضت على عدد كبير من سكان هذه البلدان إلى فرنسا شكلت جسرا للهجرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي اتخذت أبعادا جديدة في الخمسينات واتجهت إلى بلدان أوربية أخرى أيضاً وفق عقود واتفاقيات حكومية.

لقد واجهت فرنسا، وكذلك أغلب الدول الأوروبية الأخرى، وضعا جديدا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إذ واجهت الحقائق التالية:

- إن الحرب الكونية قد أحدثت خرابا واسعا في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبشكل خاص في البنية التحتية، وكان لا بد من إعادة إعمار هذه البلدان الأوروبية وتأمين سير عجلة الإنتاج فيها؛
- كما إن الحرب قد كلفت هذه البلدان خسائر فادحة بالأرواح، وبشكل خاص بين الرجال، إضافة إلى مئات الألوف من المشوهين والمعوقين والمفقودين؛

---

[24] نفس المصدر السابق. ص 322.

- وأن نسبة عالية من القتلى في الحرب كانت بين الشباب أو بين الرجال في سن العمل، مما أوجد هرما سكانيا مشوها ومضرا بالنشاط الاقتصادي، إذ أصبحت نسبة السكان من فئة كبار السن والعجزة وغير القادرين على المساهمة في إعادة إعمار البلاد عالية نسبيا؛
- وكانت معدلات النمو السكانية في فترة الحرب وما بعدها قد تقلصت كثيرا بسبب ظروف الحرب وتقلص عدد الشباب القادرين على الزواج وتقلص الإنجاب عموما، وأثر هذا بدوره على مجمل النمو والهرم السكاني؛
- مطالبة البرجوازية الصناعية بفتح الباب أمام الهجرة الخارجية لضمان الحصول على مزيد من الأيدي العاملة الأجنبية لتأمين الأيدي العاملة المطلوبة لهذا الغرض والرخيصة، إضافة إلى قدرتها على المساومة على الأجور التي تدفع للعمال.
- وخلال تلك الفترة أقرت الولايات المتحدة الأمريكية، وفي خضم الصراع والحرب الباردة بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية، لأوروبا الغربية مشروع مارشال لمساعدتها في إعادة إعمار تلك البلدان وضخت لها توظيفات مالية كبيرة، ساهمت في توفير فرص عمل جديدة وكثيرة، في حين لم تكن تمتلك أيدي عاملة كافية، مما استوجب توجهها صوب مستعمراتها السابقة أو إلى العديد من البلدان النامية الأخرى للحصول على أيدي عاملة.

كل هذه العوامل وغيرها دفعت بلدان أوروبا الغربية إلى طلب الحصول على أيدي عاملة من بعض البلدان الأوروبية الأخرى التي كان لديها فائض في الأيدي العاملة والتي لم تتضرر كثيرا في سنوات الحرب أو إلى استيراد أيدي عاملة من مستعمراتها السابقة أو من تلك البلدان التي كان لديها فائض في الأيدي العاملة وأبدت استعدادها لتأمين ذلك.

وعند إلقاء نظرة على فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية لوجد المرء إنها قد استفادت من مستعمراتها السابقة في شمال أفريقيا على نحو خاص واستوردت منها أيدي عاملة كثيرة. فالأرقام المتوفرة تشير إلى أن عدد الأشخاص الذين كانوا في فرنسا في عام 1946 بلغ من البلدان الثلاث (40.488) شخصا. وهذا العدد لم يكن يشكل سوى نسبة قدرها 2.3% من إجمالي عدد الأجانب الذين كانوا موجودين في فرنسا في تلك السنة. وقد ارتفع هذا العدد في عام 1954 إلى (227.209) شخصا، أي بنسبة قدرها 12.9% من مجموع الأجانب المقيمين في فرنسا في ذلك العام. وابتداء من النصف الثاني من العقد السادس، حيث بدأ النضال من أجل الاستقلال يؤتي ثماره، وحيث تصاعد ضغط الثورة الجزائرية، ارتفع عدد الناس المغاربيين من البلدان الثلاث في فرنسا بشكل ملموس حتى بلغ في عام 1962 (410.373) شخصا، أو ما يعادل 18.9% من مجموع الأجانب الموجودين في فرنسا. وابتداء من سنوات العقد السابع بدأت أعداد المهاجرين إلى فرنسا بالتزايد السريع، ولم يعد يقتصر على الرجال بل شمل النساء والعائلات أيضا. ويمكن للجدول التالي والمخطط رقم 4 أن يوضحا تطور عدد المغاربيين في فرنسا خلال الفترة الواقعة بين 1946 و1962[25].

[25] يشير السيد مصطفى النيفر في بحثه المشار إليه سابقا إلى الأرقام التالية للفترة الواقعة بين 1946 و1971 وهي تختلف كثيرا عن الأرقام التي أوردناها في أعلاه والتي استندنا فيها إلى مصادر وأبحاث مغاربية أشرنا

جدول رقم 9

عدد الأشخاص المغاربيين القاطنين في فرنسا ونسبتهم إلى مجموع الأجانب

الجنسية	1946		1954		1962	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الجزائر	22.114	1.3	211.675	12.0	350.484	16.2
المغرب	16.458	0.9	10.734	0.6	33.320	1.5
تونس	1.916	0.1	4.800	0.3	26.569	1.2
المجموع	40.488	2.3	227.209	12.9	410.373	18.9

المصدر:

Khader، Bichara Dr. L Immigration Magrhrebiene en Europe : un Bilan. Cahier 78-79. 1990. Universite Catholique de Louvain. Institut des Pays en Developpment. P. 6.

ويستدل من هذا الجدول على الملاحظات التالية:

- كانت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا واسعة نسبيا بالمقارنة مع الهجرة المغربية والتونسية؛، وهي نتيجة منطقية للطريقة التي تعاملت بها فرنسا مع الجزائر، إذ كانت تعتبرها جزءا من أراضيها ودولتها على خلاف ما كان عليه الوضع نسبيا مع كل من المغرب وتونس؛
- أتخذ عدد ونسبة المهاجرين الجزائريين ومن المنطقة المغاربية عموما بالتنامي سنة بعد أخرى واحتلت نسبة متزايدة أيضا في إجمالي عدد الأجانب القاطنين في فرنسا؛
- وفي الوقت الذي بلغت الزيادة خلال الفترة الواقعة بين 1946 و1954 (186.721) شخصا، بلغت الزيادة بين عامي 1954 و1962 (183.164) شخصا، أي بمعدل تراجع سنوي بسيط. وإذا اعتبرنا عام 1946 سنة أساس (100) فأن الرقم القياسي لعام 1954 يكون قد بلغ 561.2، ولعام 1962 حوالي 1013.6؛
- ورغم أن الجدول لا يوضح الملاحظة التالية فأن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن القسم الأكبر من المهاجرين إلى فرنسا كانوا من الرجال وكانت العوائل محدودة العدد.

ومع أن الهجرة المغاربية قد اتخذت منذ الستينات وجهة أوسع من كونها مقتصرة على فرنسا، إلا إنها كانت وما تزال حتى الوقت الحاضر تشكل المركز الرئيسي للهجرة المغاربية إلى أوروبا عموما وأوروبا الغربية خصوصا.

إليها في مواقعها حيث كتب يقول: "واستمر العدد متصاعدا على النسق التالي: 1946: 160.000 نسمة، 1950: 150.000 نسمة، 1957: 155.000 نسمة، 1961: 500.000 نسمة، 1967: 700.000 نسمة، 1971: 1.500.000 نسمة، وتعدى عددهم في مطلع التسعينات المليونين، بحيث يشكل المغاربة اليوم 98 % من مجموع المهاجرين العرب والمسلمين و67 % من مجموع المسلمين وهم 10 أضعاف المهاجرين الأتراك". نفس المصدر السابق. ص 5.

مخطط رقم 4

تطور عدد الأشخاص المغاربيين القاطنين في فرنسا في أعوام 1946، 1954 و1962 (بالآلاف)

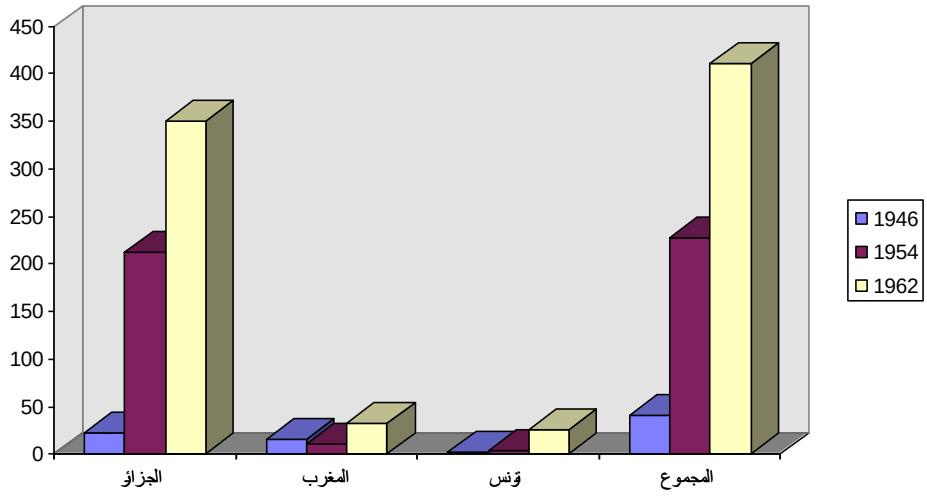

وخلال الفترة الواقعة بين 1963 و1974 نمت الهجرة المغاربية بسرعة متميزة أكبر من نموها بين عامي 1946-1962، حيث بلغت في عام 1974 (1335.957) شخصا أي بزيادة قدرها (755695) شخصا. ويمكن للجدول التالي أن يعطينا صورة واقعية عن هذا التطور.

جدول رقم 10

تطور الهجرة المغاربية للفترة 1963-1974

الدولة	1963	1965	1968	1970	1974
الجزائر	480.000	512.000	562.000	697.316	871.223
المغرب	60.745	87.383	119.521	170.835	302.255
تونس	39.517	52.159	73.216	96.821	162.479
الإجمالي	580.262	651.542	754.737	964.972	1.335.957

Khader، Bichara Dr. L Immigration Magrhrebiene en Europe: un Bilan. Cahier 78-79. 1990.
Universite Catholique de Louvain. Institut des Pays en Developpment. P. 9-10.

ووفق المعلومات المتوفرة فأن الفترة بين 1968 و1971 شهدت هجرة جزائرية صافية (الفرق بين المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا والجزائريين العائدين إلى بلدهم الجزائر من فرنسا) إلى فرنسا تراوح معدلها السنوي بين

30000-60000 نسمة. وإذا ما أخذت الفترة الواقعة بين 1968-1974 فأن المعدل يتراوح عندها بين 30000-36000 نسمة[26].

وإذا كانت الهجرة القسرية المغاربية في المرحلتين الأولى والثانية قد تميزت بكونها قد اقتصرت في الغالب الأعم على الرجال دون النساء والأطفال، فأن المرحلة الثالثة، وبشكل خاص في فترة الستينات والسبعينات وما بعدها، قد تميزت بكونها شملت النساء والأطفال، أي التحاق العوائل بمعيليهم في فرنسا، أو ما يطلق عليه ب "لّم الشمل". وبالتالي، تشكلت تدريجا جالية مغاربية واسعة في فرنسا، علما بأن المجموعة الجزائرية ما تزال حتى الآن تشكل القسم الأكبر من الهجرة والجالية المغاربية في فرنسا.

مخطط رقم 5

تطور الهجرة المغاربية للفترة 1963-1974

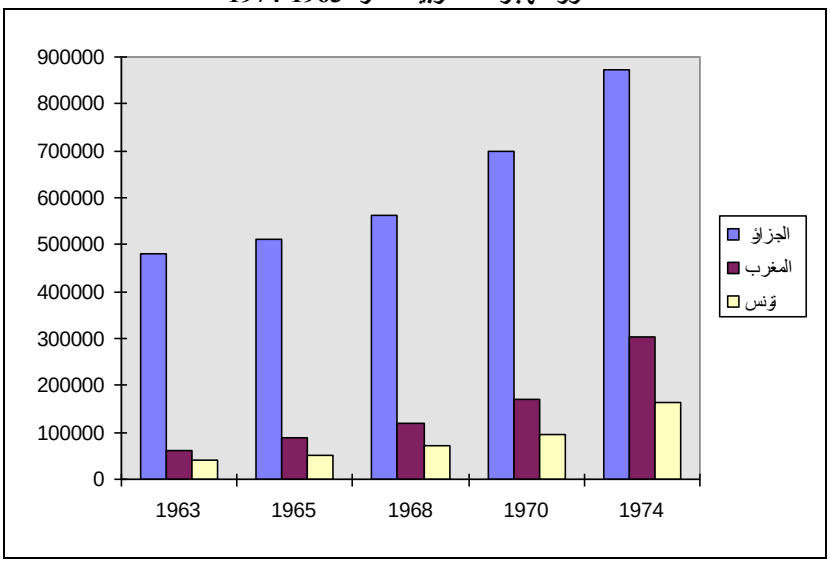

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن الحكومات المغاربية الثلاث حاولت ومنذ الحصول على الاستقلال السياسي، ورغم المصاعب التي كانت تعاني منها، الحد من هجرة القوى العاملة الماهرة قدر الإمكان وفتح الباب أمام الهجرة غير الماهرة لتكتسب في فرنسا والغرب عموما مهارة وخبرة جديدة. كما كانت الرغبة في أن يكون المهاجرون من الذين يقرأون ويكتبون لكي تكون الفائدة من اكتساب المهارة والخبرة أكبر وأكثر فائدة عند عودتهم إلى أوطانهم ثانية. ولكن لا يمكن الادعاء بأنهم استطاعوا النجاح كثيرا أو لفترة طويلة في ممارسة هذه السياسة في الهجرة،

[26] نفس المصدر السابق. ص 73.

بسبب واقع الحال في البلدان المغاربية ذاتها والمصاعب التي كانت تواجه تشغيل الأيدي العاملة الماهرة أو عوامل أخرى كانت وراء هجرة هؤلاء من الفنيين والعمال المهرة والمثقفين والسياسيين المبعدين والهاربين.

وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن الهجرة من الدول المغاربية الثلاث إلى فرنسا قد تواصلت في سنوات الثمانينات أيضا ولم تقتصر على القوى العاملة فحسب، بل شملت أفراد عوائل مجموعات من العاملين هناك على أساس مبدأ جمع الشمل. ويمكن للجدول التالي أن يوضح تطور عدد المهاجرين إلى فرنسا بشكل عام ونسب توزيعهم بين الدول المغاربية الثلاث.

جدول رقم 11

تطور الهجرة المغاربية إلى فرنسا في سنوات 1982، 1985 و1989

الدولة	1982		1985		1989	
	عدد المهاجرين 000	نسبتهم	عدد المهاجرين 000	نسبتهم	عدد المهاجرين 000	نسبتهم
الجزائر	806.4	53.37	820.9	53.31	828.0	50.58
المغرب	491.7	32.54	516.4	33.53	582.0	35.55
تونس	212.9	14.09	202.6	13.16	227.0	13.87
إجمالي	1.511.0	100	1.539.9	100	1.637.0	100

المصدر. قارن: الببلاوي، هيام على زين العابدين د. الهجرة وانتقال القوى العاملة من المغرب العربي إلى أوروبا وفرنسا بصفة خاصة. معهد البحوث والدراسات العربية. انتقال القوى العاملة في البلاد العربية القاهرة. 1994. ص 462.

ويستدل من هذا الجدول على أن الهجرة، التي تراجعت نسبيا في النصف الثاني من العقد الثامن، قد بدأت بالتزايد مجددا في سنوات العقد التاسع بالنسبة إلى البلدان الثلاث، ولكنها بمستويات متفاوتة ومتذبذبة أحيانا. ففي الوقت الذي شهدت نموا محدودا في الهجرة الجزائرية في سنوات العقد التاسع وترجعا ملحوظا بالقياس إلى عدد المهاجرين في النصف الأول من العقد الثامن، لوحظ العكس من ذلك تماما بالنسبة للمغرب، إذ كانت الهجرة متزايدة ومتسارعة أيضا. أما بالنسبة إلى تونس فقد كانت الزيادات محدودة عموما ومتذبذبة بين سنة إلى أخرى.

مخطط رقم 6

تطور الهجرة المغاربية إلى فرنسا في سنوات 1982، 1985 و1989

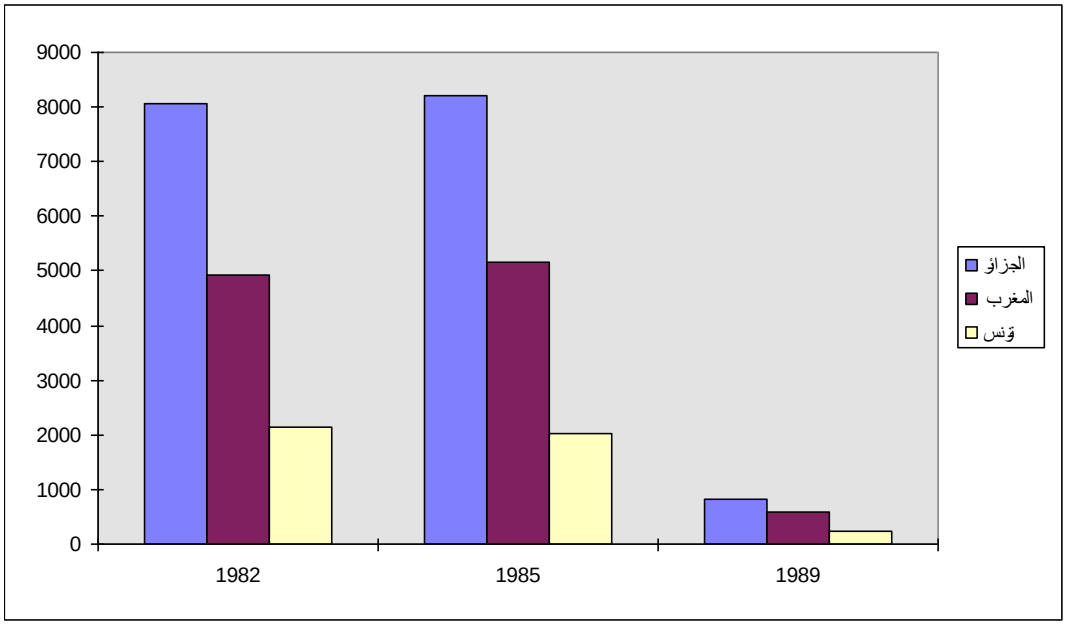

إلا إن ما يفترض الإشارة إليه هو أن هذه الأرقام تشير إلى الرصيد النهائي السنوي للمهاجرين الموجودين من كل بلد مغاربي في فرنسا في السنة المعينة ولا تشرح عدد القادمين الجدد والعائدين إلى بلدانهم مرة أخرى. فنسبة غير قليلة من الناس المغاربيين التي عاشت سنوات معينة في فرنسا كانت تعود إلى بلادها بعد أن تكون قد عملت كثيرا وكسبت شيئا يسيرا من المال والخبرة لإقامة مشروع اقتصادي صغير أو لبناء دار لها مثلا. أما عدد الجزائريين المقيمين في فرنسا فقد حافظ في العقد التاسع على مستواه واحتل الموقع الأول بين المهاجرين المغاربيين حيث بلغت نسبته 53.4 % تقريبا في عام 1982، وتراجعت قليلا في عام 1985، ولكنها تراجعت بشكل ملموس في عام 1989 حتى وصلت إلى 50.6 % تقريبا. في مقابل هذا شهدت الهجرة من دولة المغرب تزايدا ملموسا في عدد المهاجرين وفي نسبتهم إلى مجموع المهاجرين المغاربيين، حيث ارتفعت النسبة من 32.5 % في عام 1982 إلى 33.5 % و35.6 % تقريبا في عامي 1985 و1989 على التوالي. وقد احتلت بهذا المرتبة الثانية. أما عدد المهاجرين التونسيين فقد احتل المرتبة الثالثة. فرغم التذبذب بين الصعود والهبوط ثم الصعود مرة أخرى لعدد المهاجرين في السنوات الثلاث المذكورة في الجدول، فأن نسبة المهاجرين التونسيين قد تراجعت من 14.1 % في عام 1982 إلى 13.9 % تقريبا في عام 1989.

وإذا أجرينا مقارنة بين إجمالي عدد المهاجرين المقيمين في فرنسا من غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية في ضوء الجدولين السابقين وبين عامي 1974 و1989 لوجدنا حصول زيادة قدرها 301.1 ألف شخص فقط، أي بمعدل

سنوي بسيط قدره 20.7 ألف خلال سنوات الفترة المذكورة. ويعود سبب هذه الزيادة المحدودة نسبيا في عدد المهاجرين إلى فرنسا إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:

1. حصول هجرة واضحة إلى بلدان أوربية أخرى وبشكل خاص إلى كل من بلجيكا وألمانيا وهولندا أولا؛
2. ووجود هجرة غير رسمية يصعب تقديرها، وهي عموما عالية نسبيا ثانيا، وخاصة إلى أسبانيا ومنها إلى بقية بلدان أوروبا الغربية؛
3. وزيادة الرقابة على الهجرة ومصاعب الحصول على موافقات للهجرة الرسمية ثالثا.

ويمكن التدليل على هذه الحقيقة من خلال قراءة أرقام الهجرة إلى فرنسا في عدد من سنوات العقد الأخير من القرن العشرين. فوفق المعلومات المتوفرة يمكن وضع الجدول التالي.

جدول رقم 12

السكان المغاربيين المقيمين في فرنسا في أعوام 1990، 1995 و1995

الدولة	1990		1995	
	عدد المهاجرين 000	نسبتهم	عدد المهاجرين 000	نسبتهم
الجزائر	545.1	45.00	614.2	44.09
المغرب	458.3	37.80	572.7	41.11
تونس	208.3	17.20	206.3	14.80
إجمالي	1.211.7	100	1393.2	100

قارن:

Eurostat. Statistik kurzgefasst. Bevlkerung und soziale Bedingungen. 1998/3. S. 6.

ومنه يمكن الاستدلال على ما يلي:

- إن عدد المقيمين من الدول المغاربية الثلاث في السنوات الأولى من العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد تذبذبا واضحا بين سنة وأخرى وبشكل خاص بالنسبة للجزائريين بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية المعقدة جدا التي تسود الجزائر منذ بداية هذا العقد بشكل خاص.
- وفي الوقت الذي اتخذ مسار الهجرة الجزائرية بالتراجع الشديد ثم الصعود الواضح بين أعوام 1989 و1990 و1995، فأن الهجرة المغربية قد شهدت تصاعدا مستمرا وبمستوى مرتفع تقريبا. وهذا بدوره يدلل على المصاعب الاقتصادية التي تواجه المغرب أيضا. أما تونس فقد كان المستوى غير متغير تقريبا خلال الفترات المنصرمة وكان التذبذب جزئيا. ومن الجدير بالملاحظة إن نسبة الجزائريين في عام 1995 قد انخفضت لتصل إلى 44.1 % تقريبا من إجمالي عدد المهاجرين المغاربة في مقابل ارتفاع نسبة المغاربة إلى حوالي 41.1 % في نفس العام، في حين لم تتغير كثيرا نسبة المقيمين التونسيين في فرنسا إذ بلغت في عام 1995 حوالي 14.8 % من إجمالي عدد المغاربيين في فرنسا.

- وعند المقارنة بين أعوام 1989 و1990 و1995 بالنسبة إلى عموم الهجرة المغاربية لوجدنا أن انخفاضا حادا حصل في عدد المقيمين في فرنسا خلال عام واحد بلغ 424.3 ألف شخصا، أي بنسبة انخفاض قدرها 26 % تقريبا. ولكن هذا الانخفاض قد تراجع في عام 1995، إذ ارتفع العدد من جديد، أي بعد مرور 5 سنوات تقريبا ليصل إلى 1393.2 ألف شخص. أي أن عام 1995 شهد نسبة انخفاض أقل من عام 1990 بلغت 14.9 % بالمقارنة مع عام 1989، ولكنها شهدت في الوقت نفسه نسبة زيادة قدرها 14.9 % بالمقارنة مع عام 1990.[27] (راجع المخطط رقم 7).

[27] من أجل المقارنة نورد في أدناه الإحصائية التي وضعها الاستاذ الدكتور فيرنر روف في كتابه الموسوم "التراجيدية الجزائرية" الصادر في عام 1997 في ألمانيا حول عدد المغاربيين الموجودين في فرنسا في العديد من سنوات الفترة الواقعة بين 1921- 1984، واستكمالها بما لدينا من أرقام للفترة اللاحقة حتى عام 1996:

السنة	الجزائر	المغرب	تونس	الإجمالي
1921	36.277	…	…	36.277
1926	69.789	…	…	69.789
1931	85.568	…	…	85.568
1936	72.891	…	…	72.891
1946	22.114	16.458	916	39.488
1954	211.675	10.734	4.800	227.209
1962	425.000	49.563	34.443	509.006
1965	512.000	87.383	52.159	651.542
1968	562.000	119.521	73.261	754.782
1974	871.223	302.255	162.479	1.335.957
1955	848.320	322.067	167.463	1.337.850
1977	829.572	376.055	176.154	1.381.781
1981	828.176	421.265	181.618	1.431.059
1982	805.353	492.669	212.909	1.510.931
1984	750.090	540.228	223.124	1.513.442
1989	828.000	582.000	227.000	1.637.000
1990	545.100	458.300	208.300	1.212.700
1995	614.200	572.700	206.300	1.393.000

1. Ruf، Werner Prof. Dr. Die algerische Tragdie. Agenda Verlag. Münster. 1997.
2. S. 36.
3. SOPEMI 1998.
4. Eurostat. Statistik kurzgefasst. Bevlkerung und soziale Bedingungen. 1998/3. S. 6

مخطط رقم 7

السكان المغاربيين المقيمين في فرنسا في أعوام 1990، 1995

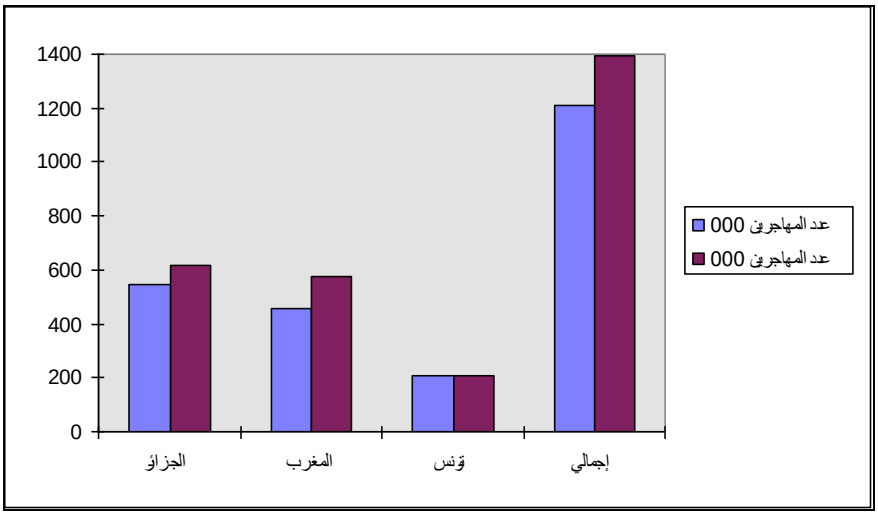

قلنا إن الهجرة المغاربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تقتصر على فرنسا وحدها، بل شملت بعض الدول الأوروبية الأخرى بالارتباط مع حاجة تلك الدول إلى الأيدي العاملة التي جرت الإشارة إليها، وبشكل خاص في سنوات العقد السابع والفترة الأولى من العقد الثامن. فوفق البيانات المتوفرة تركز الطلب على الأيدي العاملة من بلدان شمال أفريقيا المغاربية، إضافة إلى فرنسا، على كل من ألمانيا وبلجيكا وهولندا على نحو خاص. ولكن عدد هؤلاء العمال المستوردين لم يكن كبيرا رغم إنه كان ذو فائدة اقتصادية نسبية للبلدان المغاربية بسبب تقليص حجم البطالة فيها وتخفيف جزئي من حدة التوترات الاجتماعية في الداخل وتخفيف العبء عن العوائل ذات الدخل المحدود والواطئ، إضافة إلى انسياب بعض التحويلات المالية من جانب العاملين في الخارج إلى عائلاتهم وبعض المكاسب الأخرى التي كانت تجنيها حكومات البلدان المغاربية من خلال توقيع العقود مع البلدان الأوروبية بشأن الأيدي العاملة. ولا شك في أن فائدة أخرى مهمة كانت تتحقق للعمال المغاربيين في البلدان الأوروبية وهي المهارة والخبرة الفنية وتقاليد العمل في المنشآت الصناعية الكبيرة على نحو خاص.

وفي هذا الفترة بالذات، أي بين نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن بدأت محاولات جديدة من جانب الدولة الفرنسية والأجهزة العاملة في مجال السكان والأيدي العاملة وبعض القوى السياسية لإثارة مشكلة الهجرة إلى فرنسا وسبل مواجهتها وما هي الإشكاليات الناشئة عنها لفرنسا والفرنسيين. وهي لا تختلف في الجوهر عن تلك التي كانت تثار بشأن الهجرة من جانب بلدان أوربية أخرى، التي كانت قد بدأت حينذاك الحديث عن هذا الموضوع أيضا. وكانت الشكوى المستمرة تشير إلى أن بلدانهم تتعرض إلى مشكلة تسمى "هجرة أجنبية" متفاقمة يفترض التصدي لها. ويبدو مفيدا زيادة وتحسين وتطوير مستوى الدراسات التحليلية الخاصة بالهجرة الأجنبية إلى

بلدان الاتحاد الأوروبي لمعرفة العوامل الكامنة وراء هذا الضجيج، الذي يبدو في بعض جوانبه مفتعلا من أجل التمييز بين ما هو واقعي وحقيقي، وبين ما هو قائم على أساس آخر، أي على أساس عرقية مبطنة أو متسترة لا تريد رؤية الأجانب في بلدانها أساساً.

الفصل الثالث: الهجرة المغاربية إلى بلدان المجموعة الأوروبية خلال العقدين المنصرمين

تشير البيانات المتوفرة إلى أن الهجرة المحلية والأجنبية عموما إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وفي ما بينها لم تكن واسعة جدا بالقياس إلى مجموع حركة الهجرة العالمية، ولكنها مع ذلك أثيرت حولها ضجة دولية كبيرة، وبشكل خاص في العقد الأخير من القرن العشرين. ومن شأن الجدول التالي توضيح الصورة:

جدول رقم 13

إجمالي سكان بلدان الاتحاد الأوروبي ورصيد الهجرة إليها

السنة	إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي	رصيد المهاجرين السنوي		رصيد المهاجرين كل ألف نسمة
		العدد	%	
1985	358.469.300	155.500	0.043	0.4
1986	359.134.700	280.318	0.087	0.8
1987	359.967.600	179.252	0.045	0.5
1988	360.785.800	633.163	0.175	1.8
1989	362.100.900	1.021.200	0.282	2.8
1990	363.738.300	1.030.211	0.283	2.8
1991	365.426.400	1.074.508	0.294	2.9
1992	367.060.500	1.347.584	0.367	3.7
1993	368.980.200	1.046.615	0.283	2.8
1994	370.418.600	787.331	0.211	2.1
1995	371.575.100	796.800	0.214	2.1

Wanderungsstatistik 1996. Themakreis 3. Bevlkerung und soziale Bedingungen Reihe: Jahrbücher und jںhrliche Statisik . Statistisches Datenamt. Brüssel-Luxemburg. 1997.

ويستدل من الجدول على ما يلي:

- شهدت الهجرة الخارجية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي تزايدا متسارعا بين عامي 1989-1992. وقد ارتبطت هذه الحقيقة بوقائع جوهرية مهمة هي:

1. الانهيار المتسارع في بلدان المنظومة الاشتراكية وسقوط الاتحاد السوفييتي وما اقترن بها من هجرة متسارعة منها إلى مختلف البلدان الأوروبية الغربية؛
2. الحرب الأهلية التي اشتعلت نيرانها في الجمهورية اليوغسلافية السابقة وما ارتبط بها من هجرة واسعة من مناطق المعارك الدموية؛
3. الحروب الإقليمية في عدد كبير من بلدان العالم، وبشكل خاص في أفريقيا والتي استوجبت مزيدا من الهجرة، إضافة إلى الهجرة الجماعية من كردستان العراق وجنوبه التي أعقبت حرب الخليج الثانية وانهيار الانتفاضة الشعبية نحو المناطق الكردية والمملكة العربية السعودية وسوريا؛
4. الأزمة الاقتصادية التي شملت كثرة من البلدان، وبشكل خاص بلدان العالم الثالث، إضافة إلى الكوارث الطبيعية والخراب الذي أصاب البيئة في العديد من البلدان النامية التي دفعت الناس إلى التفتيش عن مكان آمن وعن فرصة عمل لتوفير لقمة العيش.

- وقد تراجعت هذه الهجرة بعد الاستقرار النسبي في مجمل تلك الأوضاع، وخاصة الحروب الأهلية، حيث يلاحظ ذلك بوضوح ابتداء من عام 1993 حتى الوقت الحاضر.
- ورغم الزيادة الكبيرة في عدد المهاجرين واللاجئين السياسيين، فأن الرصيد المتبقي من هذه الزيادة في هذه البلدان قليل ويشكل نسبة ضئيلة من مجموع السكان السنوي، إذ أن هناك هجرة معاكسة من بلدان الاتحاد الأوروبي، سواء بالعودة إلى الوطن أم بالتفتيش عن مكان آخر في هذا العالم الرحب والضيق في آن واحد.
- وكما يلاحظ فأن رصيد كل 1000 من السكان الأوروبيين لم يرتفع في أكثر السنوات كثافة في الهجرة عن 3.7 شخصا في عام 1992، وتراوح بين 0.4 و2.1 بين عامي 1985-1995.

وعندما يحاول الإنسان معرفة حركة الهجرة والهجرة المعاكسة بالنسبة للأجانب إلى ومن بلدان الاتحاد الأوروبي، سيدرك مدى الدعاية التي كانت تبث من جانب حكومات العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، التي كانت تسعى للمبالغة بعدد القادمين دون الإشارة إلى عدد المغادرين منها. كما أن من شأن الجدول التالي أن يوضح حقيقة أخرى مهمة هي أن عدداً ونسبةً مهمة من القادمين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي هم من بنات وأبناء الاتحاد الأوروبي ذاته والذين يحسبون أحيانا وكأنهم جميعا قادمون من بلدان أخرى من خارج الاتحاد الأوروبي. ومن شأن الجدول التالي بلورة الرصيد المتبقي من الأجانب من داخل بلدان الاتحاد الأوروبي ومن خارجها للفترة الواقعة بين 1985-1994.

جدول رقم 14

عدد القادمين والمغادرين الأجانب إلى ومن بلدان الاتحاد الأوروبي للفترة 1985-1994

السنة	عدد القادمين من بلدان الاتحاد الأوروبي / نسمة			عدد القادمين من خارج بلدان الاتحاد الأوروبي / نسمة			إجمالي القادمين والمغادرين / نسمة		
	قادمون	مغادرون	الرصيد	قادمون	مغادرون	الرصيد	قادمون	مغادرون	الرصيد
1985	199857	175567	24290	587571	341318	246253	787428	516885	270543
1986	226603	158893	67710	692749	354926	337823	921352	513819	417533
1997	226989	162961	64028	650255	333724	316531	877244	496685	380559
1988	251099	154912	96187	818273	370145	448128	1069372	525057	544315
1989	255835	164821	91014	1027614	432213	595401	1283449	597034	686415
1990	269159	168354	100805	1185055	470795	714260	1454214	639149	815065
1991	276211	188177	88034	1234408	489731	744677	1510619	677908	832701
1992	278676	164042	114634	1486411	621906	864505	1665087	785948	879139
1993	267623	181241	86382	1276855	707336	569519	1544478	888577	655901
1994	302660	191006	111654	1038969	600287	438682	1341629	791293	550336

المصدر:

Wanderungsstatistik 1996. Themakreis 3. Bevlkerung und soziale Bedingungen. Reihe. Jahrbücher und jںhrliche Statistik. Statistisches Datenamt. Brüssel. Luxemburg. 1997.

وعند متابعة هذا الجدول يجد المرء أمامه لوحة مهمة هي أن نسبة تتراوح بين الخمس والربع من مجموع القادمين كانوا من بلدان الاتحاد الأوروبي والبقية كانت من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي. وفقرة الأجانب القادمين من خارج الاتحاد الأوروبي تشمل حتى الآن دول أوروبا الشرقية وروسيا الاتحادية، وبالتالي فأن عدد ونسبة القادمين من بلدان العالم الثالث ومن غير البلدان الأوروبية يتراجع كثيرا، إضافة إلى أن عدد المهاجرين أصلا في تناقص مستمر منذ عام 1993.

وعند التدقيق في الأرقام المتوفرة نجد أن الهجرة الأجنبية من خارج بلدان الاتحاد الأوروبي كانت قد تركزت في عدد معين وصغير منها، ولأهمية ذلك نورد الجدول رقم 15 الذي تم إعداده لهذا الغرض:[28]

ويستدل من هذا الجدول على ما يلي:

- أن كثافة الهجرة قد تركزت في واقع الحال على خمس بلدان أوربية نشير إليها فيما يلي على التوالي: ألمانيا، بريطانيا العظمى فرنسا، هولندا والسويد؛
- وأن الهجرة المعاكسة من هذه البلدان كانت بدورها عالية وبشكل خاص من كل من ألمانيا وبريطانيا العظمى؛
- كما لم تشر الإحصائيات المتوفرة للبحث عن الهجرة المعاكسة لعدد من البلدان بما فيها فرنسا، علما بأن هناك هجرة معاكسة من قبل الأجانب من تلك البلدان أيضا.
- وأن أحد العوامل البارزة في الهجرة الكبيرة في سنوات معينة وبشكل خاص في فترة 1990 -1993 قد ارتبطت بالحرب اليوغسلافية والتي توجهت الغالبية العظمى من المهاجرين صوب ألمانيا الاتحادية؛
- ومن بين أبرز الأسباب في الهجرة المعاكسة للأجانب من غير الأوروبيين تكمن في النشاطات المعادية للأجانب التي تفاقمت حدتها في ألمانيا وفي بريطانيا، إضافة إلى فرنسا.

[28] Wanderungsstatistik 1996. Themakreis 3. Bevoelkerung und soziale Bedingungen. Reihe. Jahrbücher und jaehrliche Statistik. Statistisches Datenamt. Brüssel. Luxemburg. 1997.

جدول رقم 15

القادمون والمغادرون من الأجانب من غير بلدان الاتحاد الأوروبي إلى أهم مستقبلي الهجرة من بلدان الاتحاد الأوروبي

الدولة	الهجرة	1985	1987	1989	1991	1993	1995	1996
بلجيكا	**قادمون**	1935	20769	20266	28303	25756	26500	23200
	مغادرون	14302	16449	7113	7550	13750	13100	12700
	الرصيد	12367	432	13153	20753	12006	13400	10500
الدانيمارك	**قادمون**	15408	15074	15055	18044	14855	28600	
	مغادرون	5146	6088	5866	6829	6432	3100	
	الرصيد	10262	8986	9189	11215	8423	25500	
ألمانيا	**قادمون**	328450	351950	633819	779043	854346	611100	535500
	مغادرون	250347	235607	337786	384643	596209	421500	405200
	الرصيد	78103	116343	296033	394400	258137	189600	130300
اليونان	**قادمون**	16371	18925	20967	9826	11523		
	مغادرون	…	…	…	…	…		
	الرصيد	16371	18925	20967	9826	11523		
أسبانيا	**قادمون**	…	…	7725	7044	11095		
	مغادرون	…	…	…	…	…		
	الرصيد	…	…	7725	7044	11095		
فرنسا	**قادمون**	43619	40005	94220	92145	79186	48800	48500

الدولة	الهجرة	1985	1987	1989	1991	1993	1995	1996
	مغادرون	…	…	…	…	…	…	…
	الرصيد	43619	40005	94220	92145	79186		
إيطاليا	**قادمون**	13499	39134	20319	63765	45020		
	مغادرون	…	…	2547	2450	4089		
	الرصيد	13499	39134	17772	61315	40931		
هولندا	**قادمون**	31880	45087	49676	63580	67848	52200	58000
	مغادرون	14259	11893	11790	11716	12326	11700	11700
	الرصيد	27621	33194	37886	51864	55522	40500	46300
السويد	**قادمون**	19766	28507	47299	36726	49021	36100	29300
	مغادرون	4858	4323	4664	7152	8815	15400	14500
	الرصيد	15908	24184	42635	29574	40206	20700	14800
بريطانيا	**قادمون**	98000	88000	114000	118000	93000	206300	216400
	مغادرون	52000	58000	61000	70000	64000		
	الرصيد	46000	30000	53000	48000	29000		
إجمالي الاتحاد	**قادمون**	587571	650255	1027614	1234408	1276855		
	مغادرون	341318	333724	432213	489731	621906		
	الرصيد	246253	316531	595401	744677	864505		

فقد تراوح عدد المغادرين من ألمانيا في الفترة الواقعة بين 1992-1994 أكثر من نصف مليون إنسان في كل عام. وبالتالي تراجع الرصيد المتبقي إلى مستويات واطئة نسبيا بالقياس إلى سنوات سابقة.

- كانت هناك بعض دول الاتحاد الأوروبي التي استقبلت أعدادا قليلة من المهاجرين مثل فنلندا والدانيمارك والنمسا وأيرلندا على سبيل المثال لا الحصر.

ولكن السؤال المهم في هذا الصدد هو: ما هي حصة الدول المغاربية الثلاث من هؤلاء المهاجرين؟

وفق المعلومات المتوفرة فأن عدد القادمين من البلدان المغاربية الثلاث (الجزائر والمغرب وتونس)، إلى بلدان الاتحاد الأوروبي بلغ خلال الفترة الواقعة بين 1985- 19995 كما يلي:

جدول رقم 16

تطور الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي للفترة 1985-1995

السنة	الجزائر	المغرب	تونس	المجموع	الرقم القياسي 1985 = 100
1985	1484	5346	1794	8624	100.00
1986	2531	8050	1941	12522	145.20
1987	2127	11118	1785	15030	174.28
1988	3386	10541	2694	16621	192.73
1989	4421	16673	2905	23999	278.28
1990	5549	15233	3490	24272	281.45
1991	6822	20746	5057	32625	378.30
1992	8342	29215	6524	44081	511.14
1993	8452	29946	7221	45619	528.98
1994	10688	38990	9322	59000	684.14
*1995	11513	25197	5683	40393	468.4

المصدر: Wanderungsstatistik 1996. Themakreis 3. Bevlkerung und soziale Bedingungen. Reihe. Jahrbücher und jںhrliche Statistik. Statistisches Datenamt. Brüssel. Luxemburg. 1997.

*eurosat / Statistik kurzgefasst 1998 /3

مخطط رقم 8

تطور الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي للفترة 1985-1995

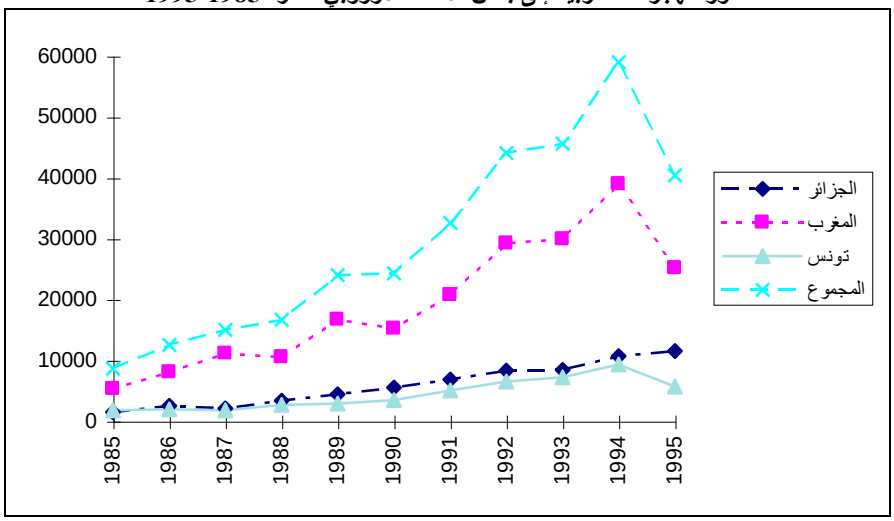

والملاحظات التي يمكن استخلاصها من الجدول السابق والتفصيلات حوله تشير إلى ما يلي:

- إن الهجرة المغاربية قد توجهت نحو عدد محدود جدا من الدول. ففي الوقت الذي تركزت الهجرة الجزائرية إلى كل من فرنسا وبلجيكا، فأن الهجرة الأساسية للمغرب قد توجهت نحو كل من فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا وأسبانيا، في حين توجهت الهجرة التونسية إلى كل من فرنسا وبلجيكا وألمانيا، على مدى السنوات الواردة في الجدول؛
- إن الهجرة المغاربية لم تعرف توقفا أو تراجعا خلال الفترة بين 1985-1995، بل شهدت تزايدا مستمرا من سنة إلى أخرى، رغم التباين في معدلات النمو السنوية بشكل عام. ويستدل من الرقم القياسي في الجدول إلى أن الزيادة الحاصلة في عام 1994 بلغت ما يقرب من سبعة أضعاف عدد المهاجرين في عام 1985.
- واحتلت المغرب المرتبة الأولى بالنسبة إلى عدد المهاجرين منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وشكلت نسبة عالية من إجمالي المهاجرين المغاربيين. ففي الوقت الذي بلغت نسبة عدد مهاجري المغرب في عام 1985 حوالي 62 % من إجمالي المهاجرين ارتفعت في عام 1990 إلى 63 % وإلى 66 % في عام 1994، في حين كانت الهجرة التونسية، رغم تصاعدها النسبي المستمر، الأدنى مستوى بالمقارنة مع البلدين الآخرين. وبدأ عدد المهاجرين من تونس والجزائر يقتربان تدريجا في حين بقيت الفجوة مع المغرب مرتفعة كثيرا. ويفترض أن نشير هنا إلى أن عدد سكان تونس يقل كثيرا عن عدد سكان البلدين الشقيقين الجزائر والمغرب، حيث شكل سكان تونس في عام 1995 نسبة قدرها 31 % و32 % تقريبا من سكان البلدين على التوالي.

وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن عدد مهاجري البلدان الثلاث الذين كانوا يقطنون في بلدان الاتحاد الأوروبي قد بلغ في عام 1995 على النحو الآتي مع مقارنتها بمجموع المهاجرين الأفارقة المقيمين في بلدان الاتحاد:

جدول رقم 17

مجموع المهاجرين من الأفارقة والمغاربة إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1995

التفاصيل	عدد ونسبة النساء المهاجرات		عدد ونسبة الرجال المهاجرين		إجمالي عدد المهاجرين
	عدد النساء (000) نسمة	النسبة	عدد الرجال (000) نسمة	النسبة	(000) نسمة
الأفارقة ومنهم:	1089.0	26.69	2990.8	73.31	4079.8
الجزائر	425.2	39.05	1031.8	34.51	1457.0
المغرب	261.4	24.00	652.7	21.83	914.1
تونس	98.1	9.09	244.7	8.18	342.8
المجموع	784.7	72.06	1929.2	64.52	2713.9

Wanderungsstatistik 1996. Themakreis 3. Bevoelkerung und soziale Bedingungen. Reihe: Jahrbücher und jaehrliche Statistik. Statistisches Datenamt. Brüssel. Luxemburg. 1997.

ويستدل من هذا الجدول على ما يلي:

- أن نسبة النساء الأفريقيات القاطنات في بلدان الاتحاد الأوروبي حتى نهاية عام 1995 بلغت حوالي 27 % في حين بلغت نسبة الرجال 73 % من مجموع القاطنين فيها؛
- أن نسبة السكان المغاربة القاطنة في بلدان الاتحاد الأوروبي بلغت أكثر من 66.5 % من مجموع الأفارقة بالنسبة إلى نفس العام؛
- وأن نسبة النساء المغاربيات إلى مجموع النساء الأفريقيات بلغت أكثر من 72 %، في حين كانت نسبة الرجال المغاربيين إلى مجموع الرجال الأفارقة أكثر من 64.5 %؛
- وقد شكل المهاجرون المغاربة النسبة الأكبر من مجموع المغاربيين من البلدان الثلاث، إذ بلغت نسبتهم حوالي 53.7 %، في حين بلغت نسبتهم إلى مجموع الأفارقة أكثر بقليل من 35.7 %؛

مخطط رقم 9

التوزيع النسبي لمجموع المهاجرات الأفريقيات والمغاربيات إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1995

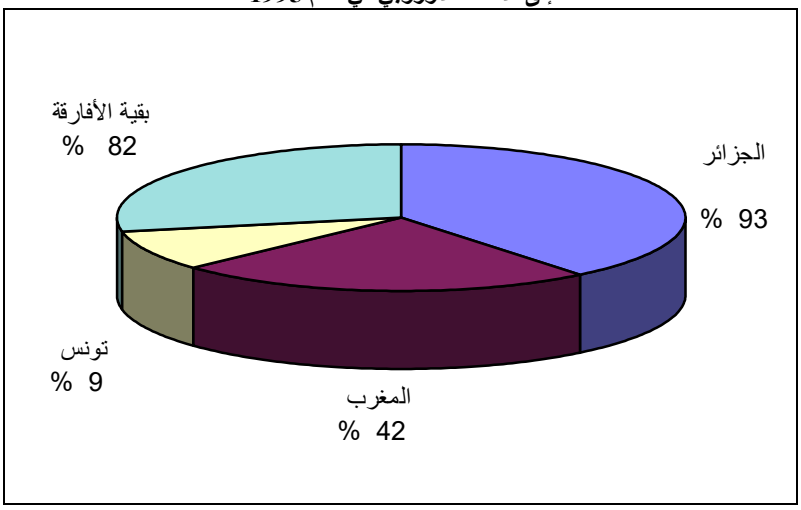

- وكانت نسبة النساء المغربيات أعلى من نسبة النساء لكل من الجزائر وتونس، وشكلت أكثر من 39 % من إجمالي النساء الأفريقيات في حين كانت حصة الجزائر 24 % وحصة النساء التونسيات أكثر بقليل من 9 %؛
- ومن الجدير بالملاحظة أن السكان المغاربيين في بعض البلدان الأوروبية يشكلون جاليات سكانية كبيرة نسبيا. وهذا ينطبق بشكل خاص على أربع دول هي فرنسا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا. كما ينمو هذا العدد في ألمانيا تدريجا. ومن هنا تنبع أهمية التعرف على التوزيع الجغرافي للمغاربة ومقارنتها بالأفارقة على بلدان الاتحاد الأوروبي التي يمكن متابعتها من خلال الجدول التالي بالنسبة لعام 1995:[29]

[29]Wanderungsstatistik 1996. Themakreis 3. Bevlkerung und soziale Bedingungen. Reihe. Jahrbücher und jںhrliche Statistik. Statistisches Datenamt. Brüssel-Luxemburg. 1997

جدول رقم 18

عدد وتوزيع المهاجرين المغاربيين على بلدان الاتحاد الأوروبي في عام 1995 (بالآلاف)

الدولة	إجمالي عدد المهاجرين من أفريقيا			إجمالي عدد المهاجرين من الجزائر			إجمالي عدد المهاجرين من المغرب			إجمالي عدد المهاجرين من تونس			الإجمالي
	النساء	الرجال	مجموع	النساء	الرجال	مجموع	النساء	الرجال	مجموع	النساء	الرجال	مجموع	
بلجيكا	86.9	103.7	190.6	4.4	5.6	10.0	66.1	17.4	144.0	2.1	3.6	5.7	159.7
دانيمارك	5.9	7.6	13.5	0.1	0.3	0،4	1.5	1.7	3.2	0.1	0.3	0.5	4.1
ألمانيا	89.0	203.2	292.1	3.3	15.8	19.1	31.8	50.7	82.4	9.8	17.5	27.4	128.9
اليونان	3.8	9.9	13.1	0.1	0.1	0.2	0.1	-0.2	0.4	0.1	0.2	0.3	0.9
أسبانيا	-	-	82.6	-	-	3.2	-	-	63.9	-	-	0.4	67.5
فرنسا	689.8	943.3	1633.1	253.1	360.3	614.2	250.7	321.9	572.7	84.8	121.6	206.3	1393.2
هولندا	89.5	117.1	206.6	0.3	0.7	1.0	71.8	86.8	158.7	0.7	1.4	2.1	161.8
إيطاليا*	-	-	226.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	0.9
فنلندا	13.0	4.2	6.2	-	0.2	0.2	0.1	0.5	0.6	-	0.1	0.1	3.1
السويد	0.6	16.2	29.3	0.2	0.3	0،5	0.6	0.9	1.5	0.4	0.7	1.1	8.5
إنجلترا	109.0	114.6	223.0	-	4.0	0.4	3.0	4.0	7.0	-	1.0	1.1	1.0
أيسلندا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.0	2.3
	4.5	7.1	11.6	0.1	0.2	0.3	0.6	1.1	1.7	0.1	0.2	0.3	
الإجمالي						652.8			1034.3			245.0	

تشير أرقام 1994 إلى أن إجمالي عدد المهاجرين الأفارقة بلغ 208377 شخصا منهم: 152886 من الرجال و55491 من النساء. وكان نصيب الجزائر والمغرب وتونس من الإجمالي 115675 شخصا، أو ما يعادل 55.51 % من إجمالي الأفارقة. موزعين على 92276 رجلا و23399 امرأة. وكان إجمالي عدد المغاربة موزعا على 3177 جزائريا و77180 مغربيا و35318 تونسيا، أي بنسب توزيع 2.75 %، و66.72 % و30.53 % على التوالي. أما بصدد عام 1995 فقد ارتفعت تلك الأرقام، كما ورد في الجدول، على النحو الآتي: بلغ عدد المهاجرين الأفارقة عموما 2928200 شخصا، أي بزيادة قدرها 40،5 % بالمقارنة مع عام 1994. واحتل المغاربيون نسبة قدرها 66 % تقريبا في عام 1995 من إجمالي المهاجرين الأفارقة، أي بنسبة زيادة قدرها 67 % قياسا إلى عددهم في عام 1994. وهو تطور ملحوظ سواء في عدد المهاجرين المغاربيين أم في نسبتهم إلى مجموع المهاجرين الأفارقة والتي تعبر بدورها عن الأوضاع السائدة في الدول المغاربية الثلاث.

وإذا انتقلنا بالبحث إلى الجاليات المغاربية في بلدان الاتحاد الأوروبي ، فسنجد إنها لا تتشكل من المغاربيين الذين يحملون جنسيات مغاربية فحسب، بل تضم أيضا أولئك المغاربيين الذين تجنسوا بالجنسيات الوطنية للبلدان التي يعيشون فيها. فحسب المعلومات المتوفرة نورد هنا الأرقام الخاصة بعدد المتجنسين من الأجانب ومن الدول المغاربية الثلاث في بلدان الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم 19

عدد المتجنسين الأجانب ومن البلدان المغاربية بجنسيات
بلدان الاتحاد الأوروبي لفترة 1986-1996

السنة	إجمالي عدد المتجنسين الأجانب / نسمة	عدد المتجنسين من المغرب والجزائر وتونس / نسمة			مجموع المتجنسين / نسمة	نسبتهم إلى المجموع
	إجمالي الأجانب/نسمة	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر+المغرب +تونس	
1986	176745	2531	8050	1941	12522	7.08
1987	187809	2127	11118	1785	15030	8.00
1988	186788	3386	10541	2694	16621	8.90
1889	263865	4421	16673	2905	23999	9.10
1990	197610	5541	15233	3490	24264	12.28
1991	238115	6822	20746	5057	32625	13.70
1992	279150	8342	29215	6524	34091	12.21
1993	290658	8452	29946	7221	35619	12.25
1994	330117	10668	38990	9322	58980	17.87
1995	غ.م.	10279	36363	4719	51361	-
1996	غ.م.	13774	40493	5515	59782	-

المصدر:

Wanderungsstatistik 1996. Themakreis 3. Bevoelkerung und soziale Bedingungen. Reihe: Jahrbücher und jaehrliche Statistik. Statistisches Datenamt. Brüssel. Luxemburg. 1997.

الهجرة غير الشرعية أو السرية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي

منذ أوائل العقد الأخير من القرن العشرين اتسع الحديث في بلدان الاتحاد الأوروبي عن الهجرة السرية أو غير الشرعية الأجنبية إلى بلدانها. ويجري الخلط أحيانا بين أولئك الذين عبروا حدود بلد معين بدون أوراق رسمية أو سمة دخول، وبين أولئك الذين كانوا يقيمون في البلاد وانتهت إقامتهم لأي سبب كان، وأصبحت إقامتهم من الناحية القانونية غير شرعية، بغض النظر عن مدى شرعية مثل هذا الموقف. فنحن هنا أمام حالتين متباينتين هما الهجرة السرية والإقامة غير المشروعة في بلد المهجر، والإقامة غير المشروعة بسبب عدم امتلاك حق الإقامة لأسباب أخرى تختلف عن الهجرة السرية. والقوانين السارية في بلدان الاتحاد الأوروبي لا تتعامل مع الحالتين على مستوى واحد، في حين أن أجهزة الشرطة لا تريد أن تفرق من الناحية العملية بين الحالتين. ولكن من ينجو من المهاجرين بصورة سرية من الاعتقال ويدخل أراضي هذا البلد الأوروبي أو ذاك من بلدان الاتحاد يصبح من الناحية العملية ضمن من لا يمتلك أوراقا رسمية للإقامة الشرعية. وسنتناول بالبحث المكثف هاتين الحالتين.

أولا: الهجرة السرية والإقامة غير المشروعة في بلد المهجر

تُعَرَّف الهجرة السرية أو غير الرسمية أو غير الشرعية بأنها عبور إنسان ما حدود هذا البلد أو ذاك دون امتلاكه أوراقا رسمية تسمح له بالسفر أصلا، أو أنه لا يمتلك سمة الدخول إلى البلد الذي عبر حدوده، أو أنه لا يمتلك أوراقا رسمية تثبت حتى هويته الشخصية وموطنه. وبتعبير آخر لا يمتلك الأجنبي حق الدخول إلى بلد آخر وفقا للقوانين المحلية السائدة في جميع أرجاء العالم. فالإنسان الذي يتجاوز حدود بلد آخر دون موافقات مسبقة يعتبر وفق القوانين المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي قد ارتكب مخالفة قانونية ترفع ضده الدعوى أمام المحاكم المحلية، أو تتخذ بحقه إجراءات فورية مثل تسفيره مباشرة إلى البلد الذي جاء منه أو إلى بلده الأصلي في حالة إلقاء القبض عليه على الحدود أو في داخل البلاد. والسبب في لجوء الإنسان إلى استخدام طريق الهجرة السرية المحفوفة بالمخاطر المتنوعة إلى هذا البلد الأوروبي أو ذاك ناشئ عن مجموعة من التقييدات الجديدة التي فرضتها دول الاتحاد الأوروبي على الدخول إلى بلدانها منذ أن بدأت في أوائل سبعينات القرن العشرين بإيقاف عمليات استيراد الأيدي العاملة للعمل في بلدانها، ومنذ أن شعرت باحتمال استمرار بقاء هؤلاء العمال في بلدانها حتى بعد انتهاء عقود العمل الموقعة معهم، أو بعد أن لاحظت تنامي البطالة في اقتصادياتها أو انتفت نسبيا حاجتها إلى الأيدي العاملة الأجنبية، أو لأسباب أخرى تدخل ضمن "الخوف" على "ثقافتهم القومية" من الاختلاط والتشوه بثقافات أخرى "أقل مستوى وأدنى درجة"، وبالتالي "تسيء" إلى مجتمعهم وبنيتهم الاجتماعية والثقافية، كما يعبر عنه بعض المسؤولين في هذا البلدان أو كما تروجه القوى اليمينية المتطرفة والعنصرية في بلدان الاتحاد

الأوروبي وتثير القلق والبلبلة والمخاوف في نفوس وصفوف السكان من أصل البلاد. والثقافة بهذا المعنى تستخدم بدلا من استخدام "الدم" أو "العرق" عند القوميين المتطرفين والعنصريين القدامى من النازيين والفاشيين. فالإنسان الذي يحمل جنسية وجواز سفر أحد بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان المغاربية، الراغب في الهجرة، أو حتى الزيارة المؤقتة، أو العمل الموسمي، أو السياحة، إلى هذا البلد الأوروبي أو ذاك، يصعب عليه الحصول على سمة دخول مؤقتة أو دائمة ما لم يكن قد ارتبط سلفا بعقد عمل معين أو موافقة جامعة معينة على دراسته فيها، أو لديه مهمة رسمية معينة أو إيفاد حكومي أو سفرة تستند إلى دعوة رسمية مقررة من إحدى المنظمات غير الحكومية. ودفع هذا التشديد في منح سمة الدخول المفروض حتى على أولئك الذين يجبرون على القدوم إلى هذه البلدان للحصول على اللجوء السياسي، الذي هو حق ثابت ومسجل دستوريا للملاحقين سياسيا، بعدد متزايد من الناس إلى التفتيش عن طرق غير رسمية للوصول إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، خاصة بالنسبة إلى الناس من بلدان العالم الثالث الذين أصبح دخولهم إلى أوروبا معضلة كبيرة وأقرب إلى الاستحالة.

وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن مئات ألوف البشر يقومون بمثل هذه العملية "غير الشرعية" على الصعيد الدولي ويلجأون إلى عبور الحدود بين بلدان متجاورة أو حتى قطع مسافات طويلة جدا، أي عبر الدول والأقاليم والقارات، للوصول إلى البلد الهدف الذي أراد المهاجر الوصول إليه أصلا. وتتم الهجرة السرية أو غير الشرعية عبر طرق عديدة، سواء بصورة فردية وتلقائية، أم عبر جماعات تقوم بعمليات التهريب المنتشرة في أنحاء العالم، وهي منظمة على الصعد المحلية والإقليمية والدولية والتي يطلق عليها "جماعات الجريمة المنظمة" المختصة بتهريب الناس الراغبين في الهجرة، سواء كانت أسباب هجرتهم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم دينية وقومية أم حتى شخصية بحتة. وقد اتسعت ظاهرة الهجرة من جهة وظاهرة تشكيل عصابات تهريب البشر واتسع نشاطها من جهة أخرى، خلال السنوات الأخيرة بالارتباط مع تفاقم النزاعات المحلية والإقليمية أو الحروب، كما كان عليه الحال في الحرب العراقية-الإيرانية أو حرب الخليج الثانية أو الحرب اللبنانية أو الحرب الأفغانية أو الحروب اليوغسلافية أو الإرهاب والإرهاب المضاد في الجزائر أو النزاعات القبلية والحدودية والمائية في أفريقيا، أو الأزمات الاقتصادية التي تواجه الكثير من شعوب البلدان النامية أو هجرة واسعة لجمهرة من الناس من مناطق أصيبت بالكوارث الطبيعية. وكانت كثرة من هؤلاء اللاجئين حتى الآن، ولأي سبب كان، ضحية فعلية لنشاط عصابات تهريب البشر من جهة، ومطاردات أجهزة الشرطة الحدودية وداخل بلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

أما جماعات تهريب البشر المنظمة فتؤدي عملها وفق عدد من الأسس، نشير في أدناه إلى أهمها:

- تختفي مثل هذه المنظمات تحت واجهات شتى رسمية أو غير رسمية وفي مجالات النقل والسياحة أو غيرها، وغالبا ما تشكل علاقات أخطبوطية مع العديد من المسؤولين في أجهزة الشرطة والإقامة والحدود والجمارك والقنصليات الأجنبية للحصول على سمات سفر صحيحة أو مزورة وغيرها، سواء في بلدانها أم في البلدان الأخرى التي ينقل إليها طالبوا الهجرة عبر الأشخاص والوسطاء الذين يعملون لها في تلك البلدان. وغالبا ما تكون هذه الجهات غنية ومالكة لرؤوس أموال كبيرة، أو ترتبط بعصابات أخرى مهمة مثل تهريب المخدرات،

أو المتاجرة بالنساء والصبية، أو سرقة وتهريب الأعمال الفنية من المتاحف وما إلى ذلك، وبعضها متخصص في تهريب الأفراد فقط؛

- تفرض على طالب الهجرة إلى بلد معين مبلغا محددا من المال يجب عليه في كل الأحوال دفعه مباشرة أو على دفعات ملزمة؛
- تلتزم بإيصاله إلى هدفه حتى إذا اضطرت إلى تكرار عملية التهريب، وغالبا ما تكون المبالغ كبيرة عندما يكون الهدف أحد بلدان الاتحاد الأوروبي، وعندما يكون الطريق بعيدا ومعقدا ومحفوفاً بالمخاطر؛
- مسؤولة عن توفير الوثائق الضرورية التي يحتاجها طالب الهجرة حتى وصوله إلى الهدف وفق الاتفاق ووفق البلد الهدف الذي يسعى الوصول إليه؛
- غير مسؤولة عما يحصل له، سواء أصيب بجروح أو اعتقل وزج في السجن. كما أنها "غير مسؤولة" عن موته في الطريق لأي سبب كان، إلا إذا تم إلقاء القبض على بعض أفراد عصابة التهريب؛
- لا يمكن تقدير فترة محددة لإيصال طالب الهجرة إلى بلد الهدف، إذ إنها تعجز في حالات معينة عن الالتزام بمواعيد من هذا النوع، بسبب صعوبات غير قليلة أمام المهربين لا يمكن تجاوزها بسهولة، وأحيانا يتم كل ذلك بسرعة فائقة.

ومن أجل إنجاز هذه المهمات لا تتورع جماعات التهريب المنظمة عن القيام بالأعمال التالية[30]:

- تزوير الوثائق الرسمية أو إعداد وثائق مزورة أصلا مثل جوازات السفر والهويات الشخصية أو تبديل صور جوازات السفر أو الهويات الشخصية وغيرها؛
- الاستفادة من موظفين ومستخدمين يقبلون بإنجاز مثل تلك الوثائق أو منح سمات الدخول مقابل رشوة مالية تدفع لهم من جماعات التهريب المنظمة؛
- ممارسة الابتزاز لاحقا لمن يتسلم الرشوة منهم لرفض مواصلة العمل معهم واستمرار منحهم ما يريدون من وثائق أو سمات دخول إلى البلد المعني؛
- الاستعداد لممارسة العنف عند الاصطدام بشرطة الحدود أو عند امتناع طالب الهجرة بدفع المبالغ المتبقية بذمته؛
- ممارسة الابتزاز إزاء بعض طالبي الهجرة في البلدان التي نقلوا إليها بصيغ مختلفة ولأغراض متنوعة، بما فيها رغبتهم في كسبهم إلى نشاطاتهم غير المشروعة أو زجهم في مجالات أخرى بما فيها تسويق المخدرات والتهريب والسرقة ...الخ.

---

[30] Severin. Klaus. Illegale Einreise und internationale Schleuserkriminalitت. Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage zur Wochenzeitung Das Parlament. B 46/97. 7. November 1997. S.7-19.

إن طرق التهريب المستخدمة في مختلف أرجاء العالم متشابهة تقريبا تنتهي في الغالب الأعم إلى إيصال طالب الهجرة إلى بلد الهدف النهائي، ولكن هذه الطرق كانت وما تزال محفوفة بمخاطر كبيرة بما فيها الإصابة بالأمراض والعاهات، بسبب الطرق الوعرة والمعقدة التي يسلكها طالب الهجرة أو يتعرض فيها إلى إلقاء القبض والتعذيب والسجن أو حتى إلى الموت غرقا أو عطشا أو اختناقا أو بطرق أخرى. كما يمكن أن يتعرض إلى السلب والنهب من بعض أفراد تلك العصابات أو من غيرها وتحت ظروف وملابسات مختلفة. وغالبا ما تُحمّل البواخر والسفن والقوارب أو الشاحنات بعدد كبير جدا يفوق الطاقة الاستيعابية لوسائط النقل المستخدمة التي تنتهي بالموت أو الإصابات المختلفة، بسبب غرق السفن والقوارب أو انقلاب الشاحنات أو الصدامات المسلحة المحتملة مع الشرطة التي تتعقب جماعات تهريب البشر على حدود جميع بلدان الاتحاد الأوروبي مع البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أو التي ما تزال لم تدخل في إطار اتفاقية شنكن الخاصة بالحدود بين دول الاتحاد الأوروبي.

وإذا ما تابع الإنسان أسلوب تعامل بلدان الاتحاد الأوروبي مع هذا النوع من الهجرة، فأنه سيجد بأن الاتهام لا يوجه إلى الواقع الصعب الذي يعيش فيه هؤلاء الناس الذين يجبرون على هجرة بلادهم مجازفين باحتمال موتهم وهم في طريقهم إلى البلد الهدف النهائي، كما إنها لا تكتفي بتوجيه اللوم إلى عصابات التهريب التي تقوم بنهب حقيقي لهؤلاء الناس وتعريضهم لمخاطر الموت فحسب، بل توجه الاتهام للضحايا الذين يفترض أن نفهم جيدا الأسباب التي دعتهم إلى مغادرة أوطانهم، خاصة وأن البلدان الأوروبية هي نفسها قد مرت بمحن من هذا النوع وأجبرت على التعامل مع مثل هذه العصابات أو فرق التهريب لإنقاذ حياة الكثير من الناس في فترة الحكم النازي في ألمانيا والفاشي في إيطاليا وفي أسبانيا والبرتغال وفي غيرها أيضا، أو في فترات أخرى من حياة المجتمعات الأوروبية. إن مكافحة عصابات التهريب مفيدة وضرورية دون أدنى ريب، ولكن يستحيل القضاء عليها ما لم يتوصل المجتمع الدولي إلى مكافحة العوامل التي كانت وما تزال تتسبب في حصول مثل هذه الهجرات غير الشرعية أو غير الرسمية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر ابتعاد أو كف الدول الكبرى عن الاستمرار ببيع الأسلحة إلى تلك البلدان التي تستخدمها ضد شعوبها أو في الحروب الإقليمية، أو أن تتخلى عن دعم النظم الاستبدادية التي تسلط الإرهاب على رقاب شعوبها وتجبر الكثير من الناس على الهجرة إلى مناطق أخرى من العالم طلبا للأمان وحماية حياة الإنسان ذاته. وأمامنا الكثير من النماذج الصارخة في العالم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر وضع الأكراد في كل من تركيا والعراق وإيران حيث تجبر أعداد غير قليلة من الناس على الهرب من جحيم الطغاة أو أجهزة الأمن والاستخبارات في تركيا والعراق وإيران، أو الأوضاع التي ما تزال تجبر كثرة من الناس الجزائريين إلى مغادرة بلدهم طلبا للنجاة من الإرهاب والإرهاب المضاد. كما أن الجهات المسؤولة في بلدان الاتحاد الأوروبي لا توجه اللوم إلى الشركات وأصحاب المشاريع الاقتصادية في بلدانها التي تتعامل مع تلك الأطراف التي تزودها بالأيدي العاملة في السوق السوداء، وهم في الغالب الأعم ممن وصلوا إلى هذه البلدان عبر الطرق "غير المشروعة". فتلك المشاريع تحقق فوائدة كبيرة جدا من وراء تشغيلها لمثل هؤلاء الناس. فهي من جانب تدفع أجورا ضئيلة جدا، كما أن ما يصل من تلك الأجور إلى العامل نفسه اقل بكثير مما تدفعه تلك الشركات إلى المتعهدين، بسبب استقطاعات الوكلاء أولا؛ كما إنها لا تدفع التزاماتها القانونية إزاء

صندوق التأمين والضمان الاجتماعي وصندوق المعالجة الطبية ثانيا؛ وهي لا تمنح هؤلاء الإجازات التي تمنح عادة للعمال الذين يعملون بصورة رسمية ثالثا؛ وهي بعد هذا وذاك تقوم بتشغيل هؤلاء العمال ساعات أطول من ساعات العمل الاعتيادية وبأعمال شاقة، إذ أن هؤلاء العمال لا يقبلون بأجور بخسة فحسب، بل ويبدون استعدادا لقبول أي عمل يعرض عليهم من أجل ضمان قوتهم اليومي والحصول على حماية رب العمل من مطاردات الشرطة ودوائر الإقامة.

أما بصدد الهجرة السرية أو غير الرسمية أو غير الشرعية من بلدان شمال أفريقيا الثلاث إلى بلدان الاتحاد الأوروبي فليست هناك معلومات تفصيلية تفي بالغرض. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن هذا النوع من الهجرة بدأ منذ أوائل سنوات العقد الثامن من القرن العشرين ، أي في الوقت الذي بدأت فيه الدول الأوروبية منع استيراد الأيدي العاملة من تلك البلدان أو حتى تشديد معاملات الحصول على سمات الدخول إلى هذه البلدان أو حتى تعقيد عمليات جمع الشمل. وعرفت الهجرة السرية من البلدان المغاربية منذ ذلك الحين تصاعدا مستمرا، بسبب تفاقم البطالة في المغرب، وتعاظم الإرهاب والعنف والعنف المضاد في الجزائر والتجاوز الفظ على حقوق الإنسان في تونس.

لا توجد أرقاما دقيقة يعتمد عليها في مجال الهجرة السرية، إذ إنها لا تخضع للإحصاء الرسمي ولا للرقابة الحكومية. ولكن يجد الإنسان بين فترة وأخرى بعض التقديرات غير الرسمية أو الرسمية التي لا يمكن الاعتماد عليها تماما. وجل ما يسمع به هو تلك الأخبار التي تنشرها الصحف الأوروبية عن البواخر والقوارب التي تتعرض للعواصف في عرض البحر أو التي تغرق بسبب ثقل حمولتها، أو بسبب عثور شرطة السواحل الأوروبية على المتسللين عبر البحر بشكل خاص. وتحمل هذه الأخبار مآسي كثيرة عن هؤلاء الراغبين في الخلاص من البطالة أو الملاحقين سياسيا أو الشباب الذين لا يجدون مستقبلا في بقائهم في أوطانهم، وبالتالي ينشدون السعادة في البلدان الأخرى ولكنهم يلتقون مع الموت في عرض البحار أو يتعرضون للابتزاز أو الاعتقال والسجن أو التسفير إلى الوطن حيث يواجهون، على الأقل، عقوبة تجاوزهم الحدود بدون جوازات سفر، خاصة بعد أن وقعت حكومة المغرب في عام 1992 وفي إطار مباحثات الشراكة مع بلدان الاتحاد الأوروبي اتفاقية تقرر بموجبها أن تقبل حكومة المغرب بعودة عابري الحدود ثانية إلى المغرب، سواء كانوا من المغاربة أو الأفارقة بشكل عام، وكذلك وافقت الحكومة المغربية على تشكيل حرس الحدود يقدر عدد أفراده ب "أكثر من 5000 شخص لحراسة الشواطئ المغربية الشمالية حيث أقيمت مراكز للمراقبة كل 500 متر ما بين مدينة السعيدية على الحدود الجزائرية ومدينة العرائش المطلة على المحيط الأطلسي"[31]. كما أن أجهزة الشرطة الحدودية الأسبانية والإيطالية تنشران بين فترة وأخرى أرقاما عن الذين ألقي القبض عليهم وأعيدوا إلى الدول التي غادروها أو الدولة الثالثة التي انطلقوا منها وصولا إلى البلد الذي ألقى القبض عليهم. وأحيانا يجري التفاوض بين البلد الأصلي وبلد الهجرة

[31] عبد اللطيف، معروفي. الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبية: النموذج الهولندي. المركز الأرومتوسطي للهجرة والتنمية. امستردام. 1999. ص 5.

بهدف الموافقة على قبول المقيمين فيها بصورة غير رسمية واعتبارهم مقيمين بصورة رسمية. ويمكن أن يلاحظ الإنسان هذه الظاهرة بين البلدان المغاربية وبين كل من أسبانيا وفرنسا وإيطاليا أو غيرها من الدول.

وخلال الفترة الأخيرة عقد مؤتمر في مدينة طنجة بالمغرب بحث في أوضاع حقوق الإنسان للجالية المغربية في الخارج وأشار المؤتمرون إلى عدد الصبية القاصرين الذين يتسللون عبر الحدود إلى بلدان الاتحاد الأوروبي ويحاولون العمل والعيش هناك. وتشير إحدى دراسات هذا المؤتمر إلى إن عدد القاصرين في المراكز الأندلسية وحدها خلال الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير وآب/ أغسطس من عام 1998 بلغ 789 إنسانا قاصرا[32]. أي بمعدل شهري قدره 99 قاصرا تتراوح أعمارهم بين 14 و17 سنة. ويشير الباحث إلى أن 18.42 % منهم تبلغ أعمارهم أقل من 14 سنة، و35.63 % منهم تتراوح أعمارهم بين 14-15 سنة، و50.97 % منهم تتراوح أعمارهم بين 16-17 سنة.[33] وهؤلاء الأشخاص قادمون من مختلف المدن المغربية وكلهم تقريبا من بنات وأبناء الفئات الكادحة والفقيرة المغلوبة على أمرها، والتي ترى في هجرة أحد أبنائها إنقاذا لها من الجوع والحرمان، حيث يقوم بإرسال بعض النقود إليها في حالة حصوله على فرصة عمل أو أي شيء آخر.

ووفق المعلومات والبيانات التي يوردها الباحث عن أسبانيا وحدها فإنها تختلف تماما عن الأرقام الرسمية. إذ إن الدولة الأسبانية تلجأ بين فترة وأخرى إلى تسوية قضايا المتسللين بصورة غير شرعية إلى أسبانيا وتمنحهم موافقات الإقامة الاعتيادية. ففي الوقت الذي أعتبر عدد المهاجرين القاطنين في أسبانيا بصورة شرعية 28189 مواطنا في عام 1992، أوردت تقديرات الخبراء عن عام 1990 إن العدد وصل إلى 58775 مواطنا. وفي نفس عام 1992 تمت تسوية قضايا 44938 مواطنا كانوا يقيمون بصفة غير شرعية. وتشير أرقام عام 1988 إلى وجود 87000 مواطنا مغربيا في أسبانيا. وفي الفترة الواقعة بين عام 1994 وعام 1995 تم اعتقال 20349 مهاجرا مغربيا من قبل السلطات الأسبانية[34]، في حين بلغ عدد الموقوفين من قبل الحرس المدني الأسباني 10063 مواطنا مغربيا في عام 1997. وتشير الجهات المسؤولة في أسبانيا إلى أنه في الفترة الواقعة بين عامي 1990-1997 تم انتشال أزيد من 3000 جثة مهاجر مغربي[35]. وتشير جريدة الاتحاد الاشتراكي في المغرب إلى أن البحر عند مضيق جبل طارق قد ابتلع منذ عام 1992 حتى الوقت الحاضر أكثر من 1000 مهاجر سري كان يحلم بفردوسه الجديد في بلدان الاتحاد الأوروبي ولكنه وجد طريقه إلى قبر مجهول أو في بطن حوت[36]. وستبقى قوارب الموت تنقل هؤلاء الناس وتقذف ببعضهم الكثير إلى جوف البحر وبالبعض الآخر إلى مواقف السلطات الأسبانية والإيطالية، والبعض الآخر منهم إلى المدن الأوروبية حيث يستغل القسم الأعظم منهم أبشع استغلال، بما فيه الاستعباد والاستغلال الجنسيين.

---

32 عبد الطيف شهبون. إشكالية هجرة المغاربة القاصرين. بحث مقدم إلى المناظرة الدولية حول: حقوق الإنسان والجالية المغربية بالخارج. طنجة: 23-26 تشرين الثاني/نوفمبر 1998. ص 8.

33 نفس المصدر السابق. ص 7.

34 العطار، بو غالب. ملف الهجرة السرية: في المتاجرة بخيبة الأمل: الشباب المغربي بين حلم الفردوس الأوروبي ومياه المضيق. جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية بتاريخ 1998/4/8.

35 نفس المصدر السابق. ص 4.

36 العطار، بو غالب. ملف الهجرة السرية: جريدة الاتحاد الاشتراكي، بتاريخ 1998/4/8. مصدر سابق.

ولا تختلف وضعية الجزائريين والتونسيين الذين يحاولون عبور الحدود بصورة غير شرعية عن حالة أخوتهم في المغرب. فالأخبار نقلت هي الأخرى عن مجموعات من الشباب التونسي الذي غرق في البحر أو الذي ألقي القبض عليه في عرض البحر من قبل شرطة السواحل، ولكن عدد هؤلاء لا يقاس بالعدد الكبير من كل من المغرب والجزائر. فعلى سبيل المثال لا الحصر كان من بين من أعتقل في عام 1996 حوالي 1050 جزائريا بسبب عبوره غير الشرعي إلى أسبانيا، في حين بلغ عدد المعتقلين من المغرب 5911 إنسانا[37].

ومن دراسة ملف الهجرة السرية المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي يكتشف الإنسان أوضاعا استثنائية يصعب تصورها. فقد نشرت الصحف المغربية، ومنها جريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 1998/3/6، مشيرة إلى أن السلطات الإيطالية اكتشفت وجود 50 طفلا مغربيا جرى بيعهم من قبل ذويهم إلى من مجموعة من الذين يتاجرون بالأطفال في إيطاليا مقابل مبلغ قدره 57 ألف درهم لكل طفل[38]. ويسخر هؤلاء الأطفال لمختلف الأعمال الشاقة والمرهقة وفي أحقر المهن، إضافة إلى استخدامهم لأعمال أخرى غير نظيفة.

---

37 العطار، بو غالب. ملف حول الهجرة السرية. جريدة الاتحاد الاشتراكي في 1998/4/8. مصد سابق.

38 - جريدة الاتحاد الاشتراكي. بتاريخ 1998/3/6. خبر تحت عنوان "العثور على ما لا يقل عن 50 طفلا مغربيا "مستعبدا" في إيطاليا.

- جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية بتاريخ 1998/3/7. كلمة العدد بعنوان الهجرة السرية واصطياد الطفولة المغربية.

ثانيا: الإقامة غير المشروعة لعدم امتلاك أو فقدان حق الإقامة

يعيش في بلدان الاتحاد الأوروبي عدد كبير يصل إلى عدة مئات الألوف من الأشخاص من مختلف بلدان العالم، وهم لا يمتلكون حق الإقامة الرسمية أو فقدوا ذلك الحق لأي سبب كان، رغم أن نسبة عالية منهم يعيشون في هذه البلدان منذ سنوات طويلة. إذ أن بعض هؤلاء قد وصل إلى هذه البلدان منذ ما يزيد على عشرين عاما أو عشرة أعوام مثلا. وأسباب عدم امتلاكهم لأوراق الإقامة الرسمية أو فقدانهم لها عديدة ومتنوعة، فمنها ما هو مرتبط بتلك العوائل التي جاءت في ضوء قانون "جمع شمل العائلة"، ثم طرأت تشديدات وتغييرات على تلك القوانين والإجراءات بحيث لم يعد ممكنا استمرار هؤلاء الناس بالبقاء في هذه البلدان، أو أن بعضهم قد فقد الحق في الإقامة بسبب الطلاق وكون مجيئه تم لأغراض جمع الشمل، وانتهى بانتهاء الحياة العائلية المشتركة، أو بسبب حكم بالسجن صادر بحق هذا الفرد أو ذاك، حيث يفقد الإقامة في ضوء القوانين الجديدة. كما أن بعضهم قد جاء عبر طرق غير شرعية ولكن البقاء الطويل فسح في المجال إمكانية منحهم حق الإقامة الدائمة، ولكن السلطات المسؤولة غالبا ما كانت، وما تزال، تمارس عمليات انتقائية في منح البعض حق الإقامة أو حجب تلك الموافقة عن البعض الآخر، وهم الأكثرية، في حين أن من حق الذين حرموا حق الإقامة، حق التمتع بها أسوة بغيرهم. وبسبب هذا المنع غير المبرر تعيش جمهرة واسعة من الأجانب، ومنهم كثرة من المغاربيين، تعيش في حالة اللاشرعية ومعرضة لإلقاء القبض عليها من قبل الشرطة ودوائر الإقامة. وتشير الكثير من المعلومات إلى أن السلطات المحلية في الكثير من البلدان الأوروبية تتسامح في وجود هؤلاء الناس بهدف توفير فرصة أمام أصحاب المشاريع الاقتصادية والخدمية لتشغيلهم كعمال أجراء بأجور زهيدة جدا وتحت ظروف عمل قاسية جدا. ولا يعرف تماما كيف يسوّى هذا الأمر بين الشرطة وأصحاب المشاريع الاقتصادية، الإنتاجية منها والخدمية! ولكن الشكوك والتجربة تشير إلى حقيقة الرشوة التي تدفع لتلك الجهات الرسمية من أجل غض الطرف عما تقوم به من تجاوزات على القوانين والإنسان في آن واحد.

وهذه الحالة تشمل أيضا عددا كبيرا جدا من المغاربيين الذين وفدوا في أوقات متباينة إلى فرنسا وأسبانيا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا وألمانيا. وتشير الكثير من الأبحاث إلى أن السلطات الحكومية في هذه الدول قادرة على تسفير هؤلاء في فترة وجيزة إن أرادت ذلك، ولكنها تخشى من ثلاثة أمور هي:

1. خسارة أيدي عاملة متدربة جيدا ولسنوات طويلة وتتسلم أجورا زهيدة جدا وتساهم بفعالية في إنتاج الدخل القومي وتقبل بأداء أعمال ثقيلة جدا يرفض العمال من أصل البلاد القيام بها؛
2. خسارة مصدر ثروة غير قليلة، إذ أن أغلب هؤلاء المهاجرين العمال والفلاحين أو غيرهم يعملون دون ضمانات صحية واجتماعية وتقاعدية، وهي بالتالي لا تكلف الشركات الاقتصادية والاقتصاد الوطني خسائر مالية، بل تساهم في إنتاج الدخل القومي وزيادة الثروة القومية في هذه البلدان؛

3. احتمال حصول ضجة كبيرة من جانب منظمات حقوق الإنسان ومنظمات اللاجئين والمهاجرين والكنيسة لا في أوروبا فحسب، بل وفي سائر أرجاء العالم إذا ما عمدت إلى مثل هذا الإجراء التعسفي، إضافة إلى المشكلات التي تنشأ بين حكومات بلدان منشأ الهجرة وبين حكومات البلدان المستقبلة للهجرة.

وبسبب قلة المعلومات والمؤشرات الرقمية عن عدد المهاجرين بصورة غير شرعية نورد هنا أرقام فترات سابقة حتى نهاية عام 1988، إذ في مقدورها أن تقدم صورة واقعية على حجم هذا النوع من الهجرة من الدول المغاربية الثلاث إلى عدد من البلدان الأوروبية الغربية.

جدول رقم 20

حجم الهجرة غير الرسمية إلى بعض الدول الأوروبية حتى عام 1988

الدولة	العدد
فرنسا	250.000
إيطاليا	255.000
أسبانيا	117.000
البرتغال	10.000
اليونان	3.500
المجموع	636.000

المصدر: الاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي. اجتماع اللجنة الخاصة بالعمال المهاجرين. الجزائر، 8-10 فيفري 1991. ورقة عمل. ص 9.

الفصل الرابع: إشكاليات المهاجرين المغاربيين في بلدان الاتحاد الأوروبي

عند البحث في موضوع الهجرة المغاربية إلى بلدان أوروبا الاتحادية يواجه المرء أربع حقائق مهمة هي:

- أن الهجرة المغاربية تتركز في ست دول أوربية فقط، مع وجود ضعيف لها في عدد آخر منها وغيابها عن بلدان أخرى تماما. فبيانات الهجرة الرسمية الصادرة عن أجهزة الإحصاء التابعة للاتحاد الأوروبي تشير إلى الواقع التالي حتى عام 1995: فرنسا 572700 نسمة، هولندا 158700 نسمة، بلجيكا 144000 نسمة، ألمانيا 82000 نسمة وأسبانيا 63000 نسمة، وإيطاليا 115675 (1994) أي ما مجموعه 1334075 نسمة[39].
- وأن بلدان الاتحاد الأوروبي تميز بشكل واضح بين الهجرة الأوروبية إلى بلدانها، وتطلق عليها أحيانا بالهجرة الداخلية، وبين الهجرة القادمة إليها من بلدان خارج أوروبا. ويختلف مضمون وشكل خطابها السياسي عن الهجرة من خارج البلدان الأوروبية من بلد إلى آخر. ففي الوقت الذي يجري الحديث في فرنسا عن المواطنين من شمال أفريقيا، أو أفريقيا عموما، فأن الحديث في ألمانيا ينصب بشكل خاص على الأتراك أولا والمغاربيين ثانيا، ولكنه يمتد ليشمل الأفارقة والآسيويين أيضا. وفي بلجيكا يجد المرء أن الحديث يتركز على أفريقيا وهم يقصدون بذلك كل المهاجرين القادمين من شمال أفريقيا أو من بعض الدول الأفريقية الأخرى. أما في هولندا فالحديث يدور حول المهاجرين القادمين من المستعمرات الهولندية السابقة في آسيا، وبشكل خاص حول المهاجرين القادمين من سيرنام وإندونيسيا، إضافة إلى المهاجرين القادمين من الدول المغاربية الثلاث، أو شمال أفريقيا عموما.
- وأن هذا التمييز في الخطاب السياسي الأوروبي، الآخذ في التوحد تقريبا، إزاء الهجرة والمهاجرين يحاول تسليط الأضواء على الفوارق القائمة بين الثقافات والأديان القادمة مع المهاجرين وتلك الأوروبية، في محاولة جادة منها لبلورة ما يمكن أن ينشأ عن تلك الفوارق الثقافية والدينية من مشكلات للمجتمع ومن احتمال نشوب صراعات ونزاعات اجتماعية، وبالتالي يصبح "السلام الاجتماعي" القومي الأوروبي معها مهددا بمخاطر جمة؛
- ويشمل الخطاب السياسي إثارة الحوار حول مدى "قدرة المجتمع" على تأمين "انصهار" هؤلاء الأجانب غير الأوروبيين في المجتمع وتحويلهم إلى فرنسيين، أو ألمان أو هولنديين أو ...أوربيين، لا بالجنسية فحسب، بل بكل شئ، أي بتغيير الهوية الوطنية أو القومية والثقافية للمهاجر. وفي هذا الإطار فهم يروجون بشكل مكثف وواسع النطاق لموقفين سياسيين واضحين، هما: التقليل من عدد الأجانب غير الأوروبيين القادمين إلى بلدان

[39] ملاحظة: لا تشمل هذه الأرقام المواطنين الذين تجنسوا بالجنسيات المحلية للدول التي هاجروا إليها، بل أولئك الذين ما زالوا يحتفظون بجنسياتهم الأصلية عند مغادرتهم أوطانهم.

الاتحاد الأوروبي من جهة، وقبول من يمكن تأمين صهره قوميا وثقافيا في المجتمع الأوروبي من جهة أخرى. وهنا يبرز التوافق بين ما كان يطرح في الثلاثينات من القرن العشرين في فرنسا مثلا، وبين ما طرح في نهاية القرن العشرين ووما يطرح في بداية القرن الحادي والعشرين، فيها وفي بقية بلدان الاتحاد الأوروبي من أفكار وآراء ومواقف إزاء وجود الأجانب في فرنسا وفي عموم بلدان الاتحاد الأوروبي.[40]

- إن المشكلات التي تواجه المواطنين المهاجرين من البلدان المغاربية الثلاث لا تختلف من حيث المبدأ عن المشكلات التي يواجهها ويعاني منها بقية المهاجرين من بلدان العالم الثالث. والفارق الوحيد الذي يمكن أن يتبينه الإنسان عندما تكون هناك كثرة سكانية مهاجرة من البلدان المغاربية أو من أحدها أو من تركيا مثلا، فالأضواء تسلط على تلك المجموعة السكانية على نحو خاص، حيث يشتد الضغط والنقد عليها من أجل الكشف عن سلوكها العام والأخطاء التي يرتكبها أفراد الجاليات الأجنبية والتي تعتبر تجاوزا على التقاليد والعادات والمعايير والقيم الأوروبية. وهذا ما نشهده اليوم بالنسبة إلى المجموعات السكانية المغاربية في فرنسا أو إلى المواطنين المهاجرين من المغرب إلى بلجيكا وهولندا أو الأتراك في ألمانيا وبلجيكا على سبيل المثال لا الحصر.

تواجه الجاليات المغاربية، حالها حال الكثير من الجاليات الأجنبية، مشكلات كثيرة ومتنوعة في بلدان المهجر الأوروبي. وهي ليست جديدة ولكنها متفاقمة وتشكل مواقد ساخنة للصراع المتعدد الجوانب في المجتمعات التي يعيشون فيها، وأن اختلفت في حدتها من دولة إلى أخرى بالارتباط مع عدد المهاجرين ومع طبيعة البلد الذي أستقبل هؤلاء الناس وسبل التعامل معهم والفترة التي قضاها الأفراد في المهجر، إضافة إلى الفارق في الجنس، حيث تعاني المرأة المغاربية من مصاعب أكبر بكثير مما يعاني منها الرجل المغاربي، إذ إنها تعاني من سلوك أو تصرفات الرجل المغاربي ذاته أولا، إضافة إلى ما تعانيه من الواقع الاجتماعي الجديد الذي تعيش فيه. وتشير المعلومات المتوفرة، مثلما تؤكدها التجربة الذاتية للباحثين والمشاركة في العيش في المهجر الأوروبي، إلى إمكانية توزيع تلك المشكلات إلى سبع مجموعات:

المجموعة الأولى: مشكلات التمييز المتعدد الجوانب.

المجموعة الثانية: مشكلات الإقامة.

المجموعة الثالثة: المشكلات الاقتصادية

المجموعة الرابعة: المشكلات الاجتماعية والنفسية للمهاجرين المغاربيين

المجموعة الخامسة: المشكلات السياسية ومدى التمتع بحقوق الإنسان

المجموعة السادسة: مشكلات اللجوء السياسي

المجموعة السابعة: العلاقة بين المهاجر ووطنه الأصلي.

---

[40] Silverman، Maxim Dr. Rassenkonstruktion und Einwanderung in Frankreich. مصدر سابق. ص 314-332.

وتنشأ عن معاناة كثرة من المهاجرين المغاربيين من تلك المشكلات إصابة جمهرة منهم بأمراض نفسية-جسدية (psychosomatische Krankheiten) لم يعرفونها سابقا وتدفع بهم إلى متاعب جديدة، وهي إشكالية كبيرة بحاجة إلى أن تعالج بصورة ملموسة ومستمرة[41]، إذ أن آثارها لا تبقى محصورة في الشخص ذاته بل تنعكس على أفراد عائلته وعلى العلاقات بين أفراد الجاليات المغاربية في ما بينهم، وكذلك بينهم وبين أفراد المجتمع الذي يعيشون ويعملون فيه. وعند البحث في هذه المجموعات من المشكلات يلاحظ المتتبع تشابكا كبيرا في ما بينها وتداخلا في العوامل التي تتسبب بنشوئها وتقود إليها، أو العواقب الناشئة عنها. فعند البحث في موضوع المشكلات الاقتصادية، ومنها البطالة، يصعب عزلها مثلا عن ظاهرة التمييز العنصري والديني في كل من هذه البلدان إزاء المهاجرين من دول شمال أفريقيا الثلاث. وينطبق هذا على مشكلة السكن أو مراجعة الدوائر الرسمية، إذ لا يمكن عزلها عن المشكلات الاجتماعية الناشئة عن ذلك. وهكذا الحال مع بقية المشكلات. وستحاول الدراسة التطرق إلى البعض من تلك المشكلات بما يساهم في تجنب التكرار أو التداخل غير المبرر.

---

41 Koehler، Thomas. Psychosomatische Krankheiten. Urban-Taschenbuecher. Verlag W. Kohlhammer. Zweite Auflage. Band 367. Stuttgart. Berlin. Koeln. 1989.

المبحث الأول: مشكلات التمييز المتعدد الجوانب وعواقبها

عندما سعت بلدان أوروبا الغربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص في سنوات العقد السابع، إلى الحصول على مجموعات من المواطنين من بلدان شمال أفريقيا الثلاث، سواء عبر عقود عمل وقعت مع حكومات الجزائر والمغرب وتونس، أم عبر عقود واتفاقات منفردة، كانت تعبر في حينها عن حاجتها الماسة إلى تلك القوى العاملة لاستخدامها في النشاطات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية وفي المواقع الأكثر مشقة وخطورة والأقل أجرا، حيث كانت حكومات البلدان الأوروبية ورجال الأعمال وأصحاب المصانع لا يجدون أيدي عاملة محلية كافية أو مستعدة للعمل في كل الفروع والقطاعات الاقتصادية والخدمية، وكان لا بد من تغطية هذا النقص باستيراد الأيدي العاملة الأجنبية من خارج أوروبا أيضا. وكانت حكومات البلدان الأوروبية تعمل بذهنية من يريد أن تكون إقامة الأيدي العاملة المستوردة من الخارج عموما ومن خارج أوروبا خصوصا مؤقتة ولا ترتبط بجلب العوائل، بل يفترض أن تقتصر على المشتغلين فقط. ورغم أن هذه الوجهة لم تكن ممكنة، إذ كانت هناك تجارب كثيرة تؤكد بأن استقبال الأيدي العاملة لا يمكن أن يكون مؤقتا، بل سيرتبط بالضرورة بنتائج لا بد من أخذها بنظر الاعتبار ابتداء من تقديم طلب الحصول على أيدي عاملة أجنبية أو عند قبول العمال الأجانب للعمل في بلدانها. وكانت فرنسا تقدم نموذجا متميزا يمتلك خبرة واسعة نسبيا في التعامل مع العمال الأجانب. وتفاوتت حاجة بلدان أوروبا الغربية إلى الأيدي العاملة الأجيرة من جهة، كما تباين تدفقها على تلك البلدان. وقد تركز توجه العمال المغاربيين منذ ستينات هذا القرن بشكل خاص إلى كل من ألمانيا وبلجيكا وهولندا وأسبانيا المجاورة للمغرب، وكذلك إيطاليا المجاورة لتونس وليبيا، إضافة إلى فرنسا حيث كانت الهجرة إليها أقدم بكثير من التاريخ المذكور، مع إنها في سنوات الخمسينات والستينات قد تصاعدت بمعدلات عالية نسبيا. وقد لعب المهاجرون من بلدان شمال أفريقيا، شأنهم في ذلك شأن بقية الأجانب الذين تركوا أوطانهم وجاءوا إلى بلدان أوروبا الغربية للعمل فيها، دورا متميزا وملموسا في إعادة إعمار وبناء مشاريع البنية التحتية، بما فيها شق الطرق وفتح الأنفاق أو إقامة السدود والجسور، أو العمل في إعادة إعمار وبناء مشاريع الصناعات المنجمية وكذلك المشروعات الصناعية، وخاصة الصناعات الثقيلة، والمشروعات الخدمية الأخرى التي كان يصعب الحصول على أيدي عاملة تقبل العمل فيها للمصاعب التي كانت ترافق تلك المجالات. وكانت مساهمتهم تبرز في المحصلة النهائية بزيادة فعلية في القيمة المضافة المنتجة في اقتصاديات هذه البلدان، وبالتالي، في رفع معدلات نمو الدخل القومي والرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الأوروبية الغربية. لقد ساهم العمال الأجانب القادمون من شمال أفريقيا وتركيا ومن غيرها من البلدان في ما تحقق من ازدهار اقتصادي في بلدان أوروبا الغربية في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وبخاصة العقدين السابع والثامن وكذلك العقد التاسع من القرن العشرين. وهي ما تزال تساهم في هذه العملية رغم كل محاولات التقليل من أهميتها ودورها في ذلك من جانب أوساط معينة تكره الأجانب وتحاول الحط من كرامتهم ومن مساهماتهم وتصويرهم وكأنهم عالة على المجتمعات الأوروبية وبما يخالف الحقيقة.

ومنذ نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن، ومع بدء الأزمة الاقتصادية البنيوية في العالم الرأسمالي عموما، أي الأزمة ذات الموجة الطويلة أو التي يطلق عليها بموجات كوندراتيف[42]، بدأت الدول الأوروبية الغربية، ومنها فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وأسبانيا، باتخاذ جملة من الإجراءات التي عبرت في مجملها عن انتهاء حاجتها للأيدي العاملة الأجنبية، علما بأن هذا الأمر لم يكن حقيقيا وهو ما يزال بعيدا عن الواقع. وأبرز تلك الإجراءات كانت:

- إنهاء العمل بالعقود التي كانت قد وقعت قبل ذلك مع حكومات البلدان الثلاث؛
- عدم التوقيع على عقود جديدة؛
- السعي إلى ترحيل من انتهى عمله بموجب تلك العقود الموقعة ورفض تمديد إقامتهم في البلاد؛
- محاولة إعاقة الزواج من النساء المحليات، أي من أصل البلاد، خشية استخدام ذلك حجة للبقاء في البلدان الأوروبية الغربية؛
- الضغط على حكومات البلدان المغاربية لسحب مواطنيهم أو القبول بترحيلهم إليها.

وكانت هذه الإجراءات منبثقة من الناحية العملية عن أساس فكري اعتمده العاملون في مكاتب الدولة للتشغيل وكذلك جمهرة من الباحثين القوميين في المجالات الاجتماعية والتشغيل، واستطاعوا إقناع المسؤولين في فرنسا، وفي غيرها من البلدان الأوروبية الغربية بصحة أفكارهم وإجراءاتهم ومخاوفهم. وكان مضمون تلك الأفكار يشير إلى ما يلي: كانت الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية العقد السابع من القرن العشرين قد تميزت، في مجال تشغيل الأجانب القادمين إلى أوروبا، في كونها كانت هجرة اقتصادية أو من العمال الضيوف الذين استقدموا لأداء عمل معين ووفق عقد محدد ومقابل أجر يتقاضونه. ومع انتهاء فترة العقد كان يفترض أن يغادر العامل البلاد مباشرة. ولم تكن مثل هذه العقود تخلق لحكومات الدول الأوروبية الغربية أو للمجتمع مشكلة معينة. ولكن الفترة التي بدأت مع نهاية العقد السابع وبداية العقد الثامن تغيرت هذه الهجرة ولم تعد هجرة اقتصادية مؤقتة أو عمالا ضيوف لفترة قصيرة، بل تحولت إلى هجرة ذات طبيعة اقتصادية-اجتماعية، أي إلى هجرة دائمة، إذ لم يعد العمال القادمون إلى فرنسا، أو إلى ألمانيا، أو إلى بلجيكا، أو إلى غيرها من بلدان الاتحاد الأوروبي، راغبين بالعودة إلى أوطانهم، بل بدأت جهودهم تنصب على توفير مستلزمات جلب عائلاتهم وتحقيق جمع الشمل تدريجا

---

[42] مصطلح الأزمة ذات الموجة الطويلة اقترن باسم الاقتصادي الماركسي الروسي السوفييتي البارز كوندراتيف Nikolai Kondratieff منذ العشرينات من القرن العشرين. استنتج كوندراتيف هذه الأزمة وأشار إلى خصائصها في ضوء ملاحظات ماركس ودراسته لتاريخ تطور الرأسمالية بأزماتها المتنوعة ومراقبته لذلك التطور على النطاقين المحلي والدولي. اعتقل كوندراتيف في عام 1931 بتهمة معاداة السوفييت والتحريفية واعدم في عام 1938 في فترة حكم ستالين في الأتحاد السوفييتي. راجع في هذا الصدد:

Ulrich Hedtke: Stalin oder Kondratieff، Endspiel oder Innovation?، Diety Verlag Berlin. 1990.

في أوروبا. وهذا يعني نشوء مشكلة جديدة لحكومات تلك البلدان ومجتمعاتهم لم تكن محسوبة سابقا ولا يجوز السكوت عنها أو القبول بها، إذ إنها ستخلق سلسلة من مشكلات جديدة للحكومات والشعوب في هذه البلدان. وعليه، حسب رأي هؤلاء، لا بد للحكومات الأوروبية أن تعمل بسرعة وجدية من أجل التخلص من هؤلاء العمال وأفراد عائلاتهم بإعادتهم إلى بلدانهم في كل الأحوال ودون مساومة أو تردد. ولكن، هل يمكن لمثل هذه القرارات الفوقية أن تنجح أو أن تحقق النتائج التي يتوخاها المشرع أو الحاكم؟ كل الدلائل كانت تشير في حينها إلى أن مثل هذه القرارات لن يكتب لها النجاح، ولن تحقق نتائج كبيرة، ولكنها ستخلق إشكاليات جديدة للمجتمعات الأوروبية، بسبب الدعاية التي قامت بها تلك الأجهزة ضد وجود الأجانب في بلدانها، وبالتالي، ساهمت في تعقيد العلاقة بين سكان البلد الأصليين والمهاجرين إليها من بلدان أخرى، ومنهم من بلدان شمال أفريقيا الثلاث. لقد كانت الرؤية التي طرحها هؤلاء المتخصصون في قضايا العمال الأجانب محكومة بمواقف فكرية وسياسية قومية شوفينية من جهة، وتعبر عن رغبات أكثر من كونها واقعية أو قابلة للتحقيق من جهة أخرى، كما تصطدم بمصالح الرأسمال المحلي والدولي. وبقى السؤال الذي كان وما يزال يحتاج إلى إجابة واضحة هو: هل كان ما سمي بالتحول من الهجرة الاقتصادية إلى الهجرة الاقتصادية-الاجتماعية هو السبب الحقيقي وراء اتخاذ جملة من الإجراءات للحد من استقبال العمال المغاربيين وإلى وقف الهجرة المغاربية والهجرة الأجنبية من خارج البلدان الأوروبية إلى بلدان أوروبا الغربية، وفيما بعد إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، أم كانت هناك أسبابا وعوامل أخرى لم يعلن عنها في حينها؟ وما هي الأهداف التي كانت تحرك القوى اليمينية المحافظة والقوى القومية اليمينية المتطرفة وتدفعها لممارسة تلك السياسات والمواقف؟

إن المعطيات المتوفرة لا تعطي الحق لهؤلاء الذين كانوا يتحدثون عن تحول الهجرة الاقتصادية إلى هجرة اقتصادية- اجتماعية باعتبارها السبب وراء تلك الإجراءات. فهي أبعد وأعمق وأوسع من ذلك بكثير. فلو عدنا إلى فرنسا مثلا، وفيها بدأ هذا الاتجاه من التفكير حيث أعدت التقارير بشأن المهاجرين المغاربيين إلى فرنسا وضرورة الحد منها أو إيقافها أصلا، فإن هؤلاء الباحثين كانوا على علم ومنذ سنوات بوجود وإقامة كثرة من العمال المغاربيين الذين اصطحبوا عائلاتهم معهم وهم يقيمون بصورة دائمة في فرنسا، كما أن الحاجة كانت ما تزال قائمة للعمال الأجانب في تلك البلدان، حسب تقديرات المختصين بالشؤون الاقتصادية ومكاتب العمل حينذاك، ولم يكن في مقدورهم الاستغناء عن هؤلاء العمال لأسباب اقتصادية بحتة. والوقائع كلها تدلل على أن الأسباب التي كانت وراء تلك الإجراءات قد انطلقت من نظرة قومية شوفينية وإستراتيجية أوربية أولية كانت تتكامل تدريجا عبر السنين وعبر السياسات التي كانت تمارسها حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي بصورة مباشرة ويومية. وهي ذات السياسات التي تمارس اليوم أيضا إزاء العمال الأجانب القادمين إلى فرنسا أو إلى بقية بلدان الاتحاد الأوروبي. ويمكن بلورة تلك العوامل في النقاط المهمة التالية:

- إن الشكوى الرئيسية لم تكن من العمال الأجانب بصورة عامة، بل كانت من العمال القادمين من شمال أفريقيا أو من تركيا أو من بلدان العالم الثالث مباشرة، وبالتالي فالهجرة واستقبال أيدي عاملة أجنبية كانت مفتوحة أمام

مواطني بلدان أوروبا الغربية حينذاك في الوقت الذي بدأ إغلاقها بوجه القادمين من بلدان شمال أفريقيا وتركيا وغيرها من بلدان العالم الثالث؛

- إن الهجرة من شمال أفريقيا ،وكذلك من تركيا، كانت وما تزال تعني بالنسبة لأصحاب نظرية إرجاع العمال الضيوف إلى أوطانهم ثانية، أنها تجلب لهم نساء ورجال وأطفال من "ثقافات أخرى" تختلف عن الثقافة الأوروبية، ومن ديانة إسلامية أخرى غير الديانة المسيحية. إن هذه الحالة ستقود إلى امتلاء البلاد بالغرباء من الناس وهم غرباء عن الثقافة الأوروبية ودخلاء على الوسط الاجتماعي الأوروبي؛
- وبأن هؤلاء "الغرباء" بدأوا لا بجلب عائلاتهم من بلدانهم إلى البلدان الأوروبية فحسب، بل وبالزواج من النساء الأوروبيات أيضا. وفي هذا، بالنسبة للقوميين واليمينيين المتطرفين "إساءة" و "تدنيس" للجنس الأوروبي في كل الأحوال؛
- وأن هذه المجموعات السكانية المغاربية والأجنبية من بلدان العالم الثالث وغير المسيحية بدأت تشكل أقليات سكانية، دع عنك الذين تجنسوا بالجنسيات الأوروبية المحلية، يمكن أن تبدأ بالمطالبة بحقوقها باعتبارها أقليات "إثنية"، وأن تطرح مسالة الحفاظ على هويتها القومية والدينية أو الثقافية، وهو أمر لا يمكن قبوله أو تحمله أصلا من جانب بعض الأوساط الحكومية والفئات الاجتماعية في البلدان الأوروبية. وبمعنى معين فأن هذا الواقع كان وما يزال يتسبب بسيطرة قلق كبير على تفكير الأوروبيين، خاصة وأن هذه المجموعات السكانية الأجنبية، كما ترى تلك الأوساط، تتكاثر بسرعة ومعدل الإخصاب مرتفع كثيرا في صفوفها وبالقياس إلى السكان الأوروبيين؛
- وأن هذه الجماعات الأجنبية، عندما تشكل أقليات "إثنية"، يبدأ أفرادها برفض الانصهار في المجتمع وفي القومية السائدة. ومن هنا تنشأ مخاطر وجودهم الكثيف في البلدان الأوروبية، وهو الذي يتطلب المعالجة من خلال إيقاف الهجرة وإعادة العاملين إلى بلدانهم الأصلية.

وقد لعب المحافظون اليمينيون وكذلك القوى اليمينية المتطرفة دورا كبيرا في تشجيع هذه الاتجاهات والسير فيها والترويج لها على نطاق أوروبا عموما، وهي الاتجاهات التي أخذت بالكثير منها تدريجا أغلب حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي، حيثما كان وما يزال للأجانب فيها وجود ملموس.

وعندما يعود المرء إلى بحث هذه الفترة سيجد مصداقية ذلك في الممارسات العملية في فرنسا وألمانيا، إذ كانتا الدولتان اللتان بادرتا إلى اتخاذ إجراءات في هذا السبيل ابتداء من عام 1973، ثم تبعتهما بلجيكا في عام 1974، وهولندا في ما يخص المواطنين من بلدان شمال أفريقيا. ولا شك في أن الهجرة إلى أسبانيا كانت في الغالب الأعم سرية أو عبور غير مشروع من المغرب إلى أسبانيا، ثم تطرح بين فترة وأخرى على حكومتي البلدين بوجود مشكلة للمهاجرين المغاربة في أسبانيا فتبدأ مباحثات لإيجاد حل عملي لها، أي أنها كانت تنتهي في الغالب الأعم، بموافقة أسبانيا على قبول مجموعة منهم كمهاجرين شرعيين إليها، إضافة إلى وجود انتقال شرعي إلى أسبانيا

للعمل هناك وفق عقود رسمية، بغض النظر عن مدى سلامة أو صحة تلك العقود الرسمية، التي يقال عنها إنها غالبا ما تكون مزورة ومهيأة من قبل عصابات تتسلم مبالغ كبيرة لقاء منحها[43].

إن هذه الوقائع تؤكدها الكثير من الدراسات التي صدرت في فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى أو في بلجيكا وهولندا والتي تعتمدها هذه الدراسة كمصادر للبحث[44]. ومن يحاول تتبع هذه الاتجاهات يفترض أن يتعرض للتمييز الذي يعاني منه المواطنون من بلدان شمال أفريقيا أو بقية الأجانب من بلدان العالم الثالث في الحياة اليومية في بلدان أوروبا الغربية ومنها فرنسا وألمانيا وبلجيكا، وكذلك في هولندا وأسبانيا وبريطانيا العظمى أو في غيرها من بلدان الاتحاد الأوروبي. فالتمييز في هذا البلدان يتخذ اليوم ومنذ سنوات وجهة إيديولوجية وأخرى عملية أو ممارسة يومية. والتمييز الإيديولوجي يتسم بكونه عملية فكرية بنيوية ومؤسسية تتخذ خصوصية مزدوجة، إثنية ودينية، وتتجلى في النشاط المتواصل للدولة والمجتمع، رغم إنها لا تتردد بشجب العرقية المفضوحة وإدانتها رسميا. ولمثل هذا التمييز الإيديولوجي تقاليد وتركية تاريخية ثقيلة تعرضنا لها فيما سبق وسنبحثها لاحقا، أي إنها غير مقطوعة الجذور ولا حديثة العهد[45]. وهي تمارس بشكل خاص من جانب النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها. وعبر وسائل الإعلام وغيرها تنتقل من تلك النخب إلى القاعدة الاجتماعية لتصبح عندها ذات مخاطر جدية على الأجانب المقيمين في البلاد وعلى الديمقراطية عموما، كما إنها تتحول تدريجا إلى ممارسة اعتيادية لا يشعر المواطن بها ويمارسها كأنها حالة اعتيادية ومشروعة. والممارسة العملية للتمييز، سواء كان التمييز عرقيا أم دينيا، لا يعلن عن نفسه صراحة وجهارا، بل يتخذ بشكل عام صفة مؤسسية رسمية شرعية مبطنة، غير مكشوفة في صياغتها أو في التعبير عنها، إذ أن الحذر في الصياغة مطلوب في هذا الصدد بسبب التحريم العام للعنصرية في بلدان الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. إن التمييز الإثني والديني، كما تشير إلى ذلك مختلف الدراسات الاجتماعية في بلدان الاتحاد الأوروبي، زاحف ببطء باتجاه أفقي وآخر عمودي على مستوى الدولة والمجتمع، أي على مستوى النخبة والقاعدة. وبسبب أهمية وخطورة موضوعة التمييز سنحاول تناول بعض مظاهرها الملموسة في مجال السياسة والخطاب السياسي لأوساط غير قليلة من النخب السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية وأحيانا النقابية أيضا، سواء كانت تلك النخب في الحكم أم في المعارضة، وكذلك في مجالات الإعلام المرئي والمسموع والمقروء، وفي قطاعات التربية والتعليم وسوق العمل والتشريع والمحاكم وفي الشرطة على نحو خاص.

---

43 الشيكر، مليكة. إشكالية الهجرة المغربية والهجرة السرية. المناظرة الدولية حول حقوق الإنسان والجالية المغربية بالخارج. طنجة في 23-26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1998. ص 5.

44 Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. Hamburg. 1992.

45 Essed، Philomena، Multikulturalismus und kultureller Rassismus in den Niederlanden. In: Rassismus und Migration in Europa. Argument-Verlag. Hamburg. 1992. S. 373-387.

في المجال السياسي

تعكس سياسات مختلف الأحزاب الأوروبية المحافظة واليمينية وبعض أوساط أحزاب الوسط واليسار، وبهذا القدر أو ذاك، وتحت واجهات وعوامل عديدة، في ثناياها وفي بعض شعاراتها اليومية أو في حملاتها الانتخابية مواقف غير ودية وأحيانا عدائية وليست خالية تماما من ملامح التمييز في التعامل مع المواطنين المهاجرين من بلدان شمال أفريقيا أو من تركيا مثلا، رغم شجب العديد من تلك الأحزاب للعنصرية والتمييز العنصري. فهؤلاء جميعا يعلنون عن كونهم ضد العنصرية وضد التمييز العنصري، ولكن ...! والمصيبة الحقيقية تكمن في كلمة **"لكن"** هذه، فعمق المشكلة يكمن في هذا التحفظ الذي تعبر عنه كلمة **"لكن"**. وفي العمل السياسي اليومي تبرز **لكن** بشكل واضح لا لبس فيها لتتجسد في الخطاب السياسي. وتتجلى أيضا في الاتجاهات السياسية المتصارعة والمساومات المتنوعة التي تلجأ إليها الأحزاب المختلفة للوصول إلى مواقف موحدة إزاء الأجانب القاطنين في بلدانهم، ومن ثم تتبلور تلك السياسات في القوانين التي تصدرها البرلمانات أو في القرارات التي تصدرها الحكومات وتنفذها أجهزتها المختلفة إزاء الأجانب في مختلف دول الاتحاد الأوروبي.

ويتجلى ذلك على نحو خاص في الخطاب السياسي للنخب السياسية، في مناقشاتها في البرلمان وفي الندوات وفي الحملات الانتخابية المحلية والعامة، أو حتى في تعليقات بعض العاملين في المجال الديني، رغم أن الكنيسة في أوروبا قد اتخذت عموما مواقف رافضة لأساليب التمييز الجارية أو للسياسات التي تطرحها القوى اليمينية المتطرفة. والخطاب السياسي السائد لا يتحدث عن العرقية مباشرة ولا عن وجود تباين بايولوجي بين البشر أو بين "الأعراق" أو "الإثنيات" المختلفة، إذ أن ذلك محرم عموما في أوروبا، بل يتناولها بحذر كبير ومن زوايا مختلفة، ولكن بشكل ذكي وهادف ومثير. يشير الكاتب الهولندي **فان ديك** Van Dijk إلى أن النخب السياسية لا تتحدث عن العنصرية، بل تشير بصراحة إلى إنها ضد العنصرية والعنصريين، وربما تتخذ بعض الإجراءات ضد الأكثر تطرفا منهم، ولكنها تتحدث عن كثرة الأجانب النازحين إلى هذا البلد الأوروبي أو ذاك، وعن المخاطر التي تتهدد السلم الاجتماعي بسبب ذلك، وعن احتمال فقدان الهوية الثقافية للمجتمع[46]، وهي كلها بمثابة صفارات إنذار للمجتمع، ولكنها موجهة بشكل خاص إلى القوى الأكثر يمينية وتطرفا، لكي تتحرك وتواجه الحالة الجديدة المرفوضة من النخبة السياسية. وهنا تبرز بوضوح أهمية كلمة "لكن". فهم ضد العنصرية، **ولكن** كثرة الأجانب أو الغرباء تثير المجتمع. وهنا يبدأ هؤلاء الناس بشرح السبب الذي لا يخرج عن إطار العنصرية بعينها. ويمكن أن يلاحظ المرء ذلك في أساليب معالجة هذا الأمر لدى العديد من الأحزاب السياسية اللاهثة وراء الشعبوية اليمينية لزيادة عدد ناخبي مرشحيها في الانتخابات المختلفة. فعندما تطرح قيادات بعض الأحزاب السياسية ذات الرصيد الشعبي شعارات معينة منها على سبيل المثال لا الحصر، أن كثرة وجود الأجانب في البلاد يعرض السلم

---

46 an Dijk، Teun A.. Dr. Rassismus heute: Der Diskurs der Elite und seine Funktion für die Reproduktion des Rassismus. In: Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. Hamburg. 1992. S. 289-312.

الاجتماعي للخطر من خلال منافستهم للأيدي العاملة المحلية، وبالتالي يساهم وجودهم في زيادة عدد العاطلين المحليين عن العمل، وأن "القارب قد امتلأ" بالأجانب ولا يمكن قبول مهاجرين أو لاجئين جدد في بلادنا، فأن هذا الأسلوب في عرض المسألة عبر الخطاب السياسي للنخبة السياسية الحاكمة وفي المعارضة وعبر أجهزة الإعلام المختلفة يعني بدون أي لف أو دوران، أن النخبة السياسية في هذا البلد الأوروبي أو ذاك تريد من المجتمع وأجهزة الدولة أن تتجه للعمل على خمسة محاور مهمة تصب كلها في اتجاه واحد وتحقق هدفا واحدا لا غير هو: **تقليص وجود الأجانب في البلاد**، ومنهم بشكل واضح في البلدان الأوروبية التي هي موضوع البحث، أي تقليص عدد المواطنين المغاربيين وكذلك الأتراك وغيرهم من القادمين من بلدان العالم الثالث، والمسلمين منهم على وجه الخصوص، والمقيمين فيها. ويمكن تلخيص الاتجاهات الخمسة المشار إليها فيما يلي:

- اتخاذ كل التدابير الممكنة لغلق الحدود في وجه القادمين من الخارج وتشديد الرقابة على المطارات والحدود البحرية، إضافة إلى إعطاء تعليمات مشددة إلى السفارات والقنصليات في الخارج إلى عدم منح سمات الدخول إلى البلاد إلا بعد العودة إلى وزارتي الداخلية والخارجية لحسم الموقف. وهي نتيجة غالبا ما تكون واضحة ابتداء، إذ لا يحصل طالب الهجرة أو اللجوء أو حتى الزائر والسائح على سمة الدخول؛
- مطاردة المقيمين بصورة غير قانونية في البلاد ووضعهم في الحبس الاحترازي إلى حين ترحيلهم. وغالبا ما تكون شروط الحبس الاحترازي لا تختلف عن شروط الحبس الاعتيادي من حيث المعاملة السيئة والفترة التي يقضيها المحبوس دون وجه حق إلى أكثر من عام واحد بحيث تصبح عبئا نفسيا وجسديا قاسيا يصعب تحمله على إنسان لم يرتكب جرما، بل جاء طلبا للحماية أو للعمل والعيش الهادئ. وعندما سيغادر هذا المواطن البلاد التي لجأ أو هاجر إليها ستكون لديه ذكريات مُرَّة يرويها لأصحابه بما يسهم في منع مجيء آخرين إليها، وهذه النتيجة، كما يبدو، هي التي يسعى إليها المشرع والمنفذ لتلك السياسات والإجراءات؛
- ممارسة أساليب تمييزية تحوّل حياة المقيمين في البلاد إلى جحيم لا يطاق تدفع بهم إلى الهجرة المعاكسة؛
- عدم معاقبة أو ملاحقة المخالفات التي تقع على الأجانب المهاجرين والمقيمين في البلاد أو فرض عقوبات خفيفة من جانب الحكام تعطي الانطباع والإشارة الواضحة إلى أن هذه الأساليب في إرهاب الأجانب مقبولة عموما ويمكن ممارستها بهذا القدر أو ذاك، أو هكذا تفهمها القوى اليمينية والقومية المتطرفة؛
- رفض دوائر الشرطة أو خلق المصاعب أمام تسجيل الدعاوى ضد اعتداءات تقع من جانب الفئات المتطرفة من السكان الأصليين على المهاجرين الأجانب المقيمين في البلاد، مما يجعل المهاجر يشعر بعدم الأمان والخوف الدائم ويدفع به إلى الهجرة إلى بلد آخر أو العودة إلى الوطن.

وفي ما عدا ذلك فأن حكومات هذه البلدان تعمد بين فترة وأخرى أما إلى إجراء تعديلات دستورية أو إلى إصدار قوانين وتعليمات وإجراءات جديدة تحد مباشرة من الهجرة أو اللجوء السياسي إلى البلاد. وقدمت ألمانيا بعد الوحدة بين شطريها نموذجا صارخا وسلبيا في هذا الصدد. فالنقاشات التي جرت في إطار النخبة السياسية وفي مجلس النواب ومجلس الولايات الاتحادية وعلى صعيد الباحثين والعاملين في الشؤون الاجتماعية وشؤون الأجانب والهجرة، وكذلك في الندوات التلفزيونية والصحافة وبقية أجهزة الإعلام، قد ساهمت بخلق أجواء متوترة جدا

وحساسية بالغة ضد الأجانب، ودفعت بالشارع الألماني لكي يقف إلى جانب تغيير المادة الدستورية وضد المهاجرين المقيمين أو القادمين الجدد، كما شجعت وإلى أبعد الحدود الممكنة، القوى اليمينية المتطرفة والفاشية والنازية الجديدة لا على رفع شعار "أيها الأجانب أخرجوا من بلادنا"، ولا إلى تشديد وتنشيط أجواء العداء للأجانب فحسب، بل انتهت إلى تنظيم اعتداءات وحشية ضد بيوت اللاجئين السياسيين والمواطنين المهاجرين من مختلف الجنسيات والتي راحت ضحيتها مجموعة من المواطنين الأتراك والأفارقة. ولم يكن في تقدير الأحزاب السياسية الحاكمة حينذاك، كما يبدو، بأن هذه الدعوات التي ترد في خطابها السياسي كافيا لتحقيق المنشود، فعمدت إلى جعلها جزءا من حملتها الانتخابية، وبالتالي، أوجدت كل مبررات المنافسة بين الأحزاب للتشديد من تلك الشعارات وتكريسها والاستفادة منها في خلق جو سياسي شعبي يريد تغيير المادة الدستورية وإصدار تشريعات جديدة تحد من قبول الأجانب في ألمانيا. إذ أن جملة من الدلائل كانت تشير في حينها إلى إن الحملة كانت بمثابة توجيه غير مباشر ودفع للقوى المتطرفة لكي تلعب دورا متميزا في تحريك الشارع وفي طرح شعارات أكثر تطرفا تصبح شعاراتها مقبولة عموما. وفي هذه المسألة لا يمكن الادعاء بأن غاية كل القوى المحافظة في الأحزاب السياسية كانت تصب بهذه الوجهة، ولكن هذه الغاية كانت غير بعيدة عن تفكير ورغبة بعض الأوساط القومية اليمينية والمحافظة واليمينية المتطرفة، وكذلك الأحزاب النازية والفاشية الجديدة. ولم تتعظ القوى القومية اليمينية المحافظة بالعواقب السلبية الحادة التي انتهت إليها نشاطاتها السابقة من أجل تعديل المادة رقم 16 من الدستور الألماني في الفترة 1990-1995، رغم نجاحها في تعديل تلك المادة في غير صالح اللاجئين السياسيين في يونيو/حزيران عام 1993، إذ إنها بدأت منذ أوائل عام 1999 حملة جديدة تجلت لا في خطابها السياسي فحسب، بل في القيام بحملة واسعة لجمع التواقيع في جميع أنحاء جمهورية ألمانيا الاتحادية ضد مشروع الحكومة الائتلافية (الاشتراكيين والخضر) بطرح قانون جديد على مجلس النواب الاتحادي ومجلس الولايات يسمح بموجبه للأجانب بحمل الجنسية المزدوجة من قبل المواطنين المهاجرين الذين ولدوا أو سيولدون في ألمانيا إلى حين بلوغهم سنة الثامنة عشر ثم عليهم أن يقرروا موقفهم لصالح إحدى الجنسيتين. وكانت حملة جمع التواقيع في جميع أرجاء ألمانيا بمثابة عملية نقل الصراع السياسي من مستوى النخب والأحزاب السياسية والبرلمان إلى مستوى الجماهير والشارع الألماني من أجل تعبئة الناس الألمان ضد مشروع القانون. وقد رفضت الأحزاب المحافظة كل التحذيرات التي كانت تشير بأن مثل هذه الحملة ستساهم لا محالة بتنشيط وتعزيز العداء للأجانب عند أوساط جديدة من الشعب الألماني. ولا يمكن استبعاد مثل هذا الهدف من بعض الأوساط المبادرة إلى الدعوة للحملة والمنظمة لها، التي صفقت وساندت حملة جمع التواقيع السيئة الصيت. لقد كانت أجواء العداء للأجانب في تلك الفترة مرتفعة جدا، إذ كان في مقدور عود كبريت واحد أن يفجر الكثير من الحرائق والأعمال العدوانية ضد الأجانب مثلما حصل في النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين. ومن يتابع الأوضاع الراهنة، وفي أعقاب تلك الحملة، يجد أن بعض مناطق ألمانيا تعيش أعمال اعتداء مستمرة على الأجانب أدت حتى الآن إلى موت البعض منهم، مثلما حصل في محافظة براندينبورغ بألمانيا، حيث الحكم في هذه المحافظة بيد الاشتراكيين المتحالفين مع الديمقراطيين المسيحيين. لقد كان الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاجتماعي المسيحي وراء

الحملة وقادوها حتى النهاية، حيث جمعوا من أجلها مئات ألوف التواقيع. وليست بعيدة عنا الحملة التي خاضها رئيس القائمة الانتخابية للحزب الديمقراطي المسيحي لولاية نوردراين فيستفالن والتي رفع فيها شعار من التعليم والتدريب للأطفال الألمان بدلا من جلب الهنود، في محاولة للرد على الإجراء الذي تحدث به كيرهارد شرودر، مستشار ألمانيا الاتحادية الاشتراكي الديمقراطي والداعي إلى منح المتخصصين وخبراء الكومبيوتر الهنود حق الإقامة في ألمانيا لعدة سنوات وفق البطاقة الخضراء المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل مساعدة ألمانيا في اللحاق بركب التقنيات العلمية الحديثة في مجال الكومبيوتر. ورغم كل التحذيرات في ما يمكن أن تؤججه تلك الحملة الصبيانية والشوفينية من عداء للأجانب، وجد لمرشح الحزب الديمقراطي المسيحي بأن نجاحه في الانتخابات هو الأساس والأفضل وليكن بعدها الطوفان على الأجانب. ولكنه لم ينجح بالرغم من هذا الشعار الشعبوي البائس، إذ كانت الفضائح المالية للمستشار السابق هيلموت كول ووزير داخليته السابق مانفريد كانتر، المعروف بمواقفه المناهضة لوجود الأجانب في ألمانيا، أكبر الأثر في فشل قائمته في تلك الانتخابات لعام 2000 وفوز قائمة الاشتراكي الديمقراطي فيها.

وعندما يطرح وزير المالية في هذا البلد الأوروبي أو ذاك، أو مسؤولا متقدما في هذا الحزب الأوروبي الشعبي أو ذاك، بأن الأجانب القادمين إلى بلاده يلتهمون جزءا مهما من الدخل القومي، يستنزفون جزءا مهما من أموال دافعي الضرائب، أو عندما يطرح وزير الداخلية بشكل عام وبدون تدقيق مطلوب بأن الأجانب يرتكبون نسبة عالية من الجنح والجرائم في البلاد، في حين إن الأرقام كلها كانت ما تزال أولية وما تزال مجرد تهم وشكوك، أو إن أغلبها كان يتعلق بدخول البلاد بصفة غير شرعية، فأن هؤلاء المسؤولين يمارسون سياسة الإثارة والتمييز ضد الأجانب ويحفزون الناس ضدهم ويوفرون الأجواء المناسبة لرفع مستوى العداء والكراهية والعنصرية إزاء الأجانب.

وتبرز الصورة أكثر عدوانية وأكثر تبطينا بالكراهية إزاء الأجانب لكنها تبقى مفضوحة، عندما يتحدث وزير مسؤول في مؤتمراته الصحفية عن وجود أجانب في البلاد يطالبون، وكأني به يقول "وبدون حياء"، "بحقوقهم الثقافية" المتساوية مع ثقافة الشعب الأصلي. ومن صيغة الطرح يبدو للمستمع أو القارئ وكأن هؤلاء الأجانب يطالبون بشيء يستحيل تحقيقه، أو كأن مطالبتهم لا تتفق مع اللوائح الدولية ولائحة حقوق الإنسان الدولية التي تؤكد على ذلك وتلزم الدول المختلفة بمنح الأقليات القومية والمواطنين الأجانب حقوقهم الثقافية والسياسية والاقتصادية. فصيغة الطرح هذه تضع الأجانب في موقع المتهم الذي يريد سلب الثقافة الأوروبية الأصلية تأثيرها على المجتمع وتقليص دورها أو تشويهها من خلال اختلاطها بالثقافات الأخرى. وعليه فأن الوزير، الذي يريد تأكيد وطنيته وقوميته الأصيلة ويسعى إلى كسب المؤيدين له من أوساط قومية ويمينية متطرفة، يرفض بإصرار وأباء مثل هذه المطالب ويعتبرها تجاوزا غير مقبول على ثقافة البلدان الأوروبية الأصلية، وهي الثقافة الوحيدة التي يفترض لها، لا أن تسود فحسب، بل وأن تكون الوحيدة القائمة في البلاد. ويمكن إيراد عشرات الأمثلة المماثلة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، ما طرحه وزير الداخلية الألماني، وهو من الاشتراكيين الديمقراطيين، إلى أن عدد المقبولين من الأجانب القادمين إلى بلاده على أساس اللجوء السياسي قليل جدا، وهذا

يعني بأن هذه الجماعات الكبيرة القادمة عبر الحدود لا تستحق النظر بقضاياها، وبالتالي لا تستحق الحصول على اللجوء، وبالتالي يطالب الدولة والمجتمع بإجراء تغييرات جديدة على قانون اللجوء أو على المادة 16 أ من الدستور الألماني لزيادة القيود والتشدد، وهي المادة التي عدلت في عام 1993 والتي شددت من القيود المفروضة على طالبي اللجوء السياسي. في حين ينسى هذا الوزير الدور الذي تلعبه أجهزة الدولة في رفض طلبات اللجوء السياسي رغم عدالة الكثير من تلك الطلبات المقدمة، إذ أن سياسة الدولة تريد ذلك. إن هذه الأساليب في الطرح تكون مثيرة للغاية ومحفزة للمشاعر القومية الضيقة والشوفينية، وبالتالي، تكون منشطة لفعاليات عنفية معادية للأجانب، شاء السيد الوزير ذلك أم أبى.

ويبرز التمييز السياسي في مجال حيوي آخر هو المشاركة في الحياة السياسية، ومنها الحق في الانتخابات. فالأجانب الذين يقيمون في هذا البلد الأوروبي أو ذاك، ومنهم المواطنون المغاربيون، منذ عقد أو عقدين أو حتى أكثر من ثلاثة عقود ويعملون ويدفعون الضرائب ويؤدون جميع الالتزامات المنصوص عليها في الدستور، في ما عدا الخدمة العسكرية، يحرمون من حق المشاركة في الانتخابات بصورة إيجابية أم سلبية، رغم أن المنتخبين في المجالس النيابية المختلفة يصدرون القوانين والقرارات التي تفرض لا على الأوروبيين فحسب، بل وعلى هؤلاء المواطنين الأجانب أيضا. وليس هناك من حجة في هذا الصدد سوى كون المواطنين الأجانب يحملون جواز سفر أو جنسية من بلد خارج إطار بلدان الاتحاد الأوروبي. فالنظام السياسي بهذا المعنى يعتمد في علاقاته السياسية والمواطنة على رابطة الدم أساسا ولا يقوم على رابطة السكن والإقامة السكانية المشتركة بغض النظر عن رابطة الدم أو الانتساب للشعب أو لقومية معينة في البلد المعني. ويقود هذا الأمر إلى حرمان الملايين من الناس، دون وجه حق، من حق المشاركة في انتخاب ممثليهم إلى المجالس النيابية المحلية والعامة، في حين تفرض عليهم، وعن حق، جميع الالتزامات التي تفرض على السكان الأصليين كما يلتزمون بتنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن تلك المجالس التشريعية والسلطات القضائية والسلطات التنفيذية. وتبنى على سلب هذا الحق تبعات كثيرة على المواطن الأجنبي وعلى علاقته بالسكان الأصليين وبالدوائر الحكومية والجهات الرسمية المختلفة. ومما يزيد من بشاعة صور التمييز القائمة إزاء الأجانب من خارج دول الاتحاد الأوروبي هو أن الدول الأوروبية تدرس ومنذ فترة، إلى جانب منحها الأوروبيين حق المشاركة الإيجابية والسلبية في الانتخابات المحلية في جميع البلدان الأوروبية وفق موقع سكنه، إمكانية منحه الحق في المشاركة بالانتخابات العامة وعلى أساس مبدأ محل الإقامة أيا كان البلد الأوروبي الذي ينحدر منه ما دامت الدولة التي يحمل جنسيتها عضوا في الاتحاد الأوروبي.

ويبرز التمييز في التعامل اليومي من جانب المشرع الأوروبي إزاء الأجانب من بلدان شمال أفريقيا أو من غيرها من البلدان الأجنبية المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي في واحدة من أبرز مظاهر المجتمع المدني الحديث، في ظاهرة تشكيل المنظمات غير الحكومية. ففي القوت الذي لا تحتاج مجموعة من المواطنين الأوروبيين إلى تشكيل منظمة غير حكومية وذات نفع عام إلا إلى تسجيلها بشكل رسمي في المحكمة الإدارية والحصول على موافقتها، فأن على أي مجموعة من الأجانب تقطن في أي من بلدان الاتحاد الأوروبي، ومنها ألمانيا، التي تريد تشكيل منظمة مماثلة، لا يتطلب منها تسجيل الطلب لدى نفس المحكمة الإدارية والحصول على إجازة منها فحسب، بل

إلى تسجيلها لدى الشرطة لتكون تحت رقابتها المستمرة. فمطلوب من المنظمات غير الحكومية للمهاجرين الأجانب الالتزام بما يلي:

- تسجيل المنظمة غير الحكومية في دائرة الشرطة الرئيسية المتخصصة بشؤون الأجانب؛
- الإعلان عن أي تغييرات تحصل في عنوان وبنية المنظمة ومجالات نشاطها؛
- إرسال محاضر جلسات مؤتمراتها والنتائج التي تترتب عنها والتغيرات الحاصلة في هيئاتها القيادية وعضويتها، وكذلك ذكر القرارات والتوصيات التي تخرج بها تلك المؤتمرات.

أي أن هذه المنظمات غير الحكومية، وعلى خلاف المنظمات الخاصة بالمواطنين الأوروبيين، يراد لها أن تبقى في نشاطاتها وفعالياتها تحت رقابة وإشراف الشرطة المحلية. وفي هذا تمييز غير مبرر يحد من حرية المهاجرين العاملين في هذه المنظمات التي أقيمت في ضوء الدستور الألماني والقوانين السارية المفعول في مجال تشكيل مثل هذه المنظمات.

وإشكالية التمييز تتخذ صورا شتى، ولكنها تتداخل وتتفاعل مع الإشكالية الطبقية في المجتمعات الأوروبية. فالأجانب الذين يعيشون في أوروبا ويتعرضون للتمييز، رغم كونه عاما ويشمل جميع الأجانب، إلا أنه يكون أقسى وأشد وجعا وأكثر صراحة ومجاهرة مع الناس الفقراء والمعوزين والعاطلين عن العمل أو المتلقين للمساعدة الاجتماعية. وتبرز هذه الظاهرة في كثافة وجود الكادحين والفقراء في مناطق معينة تتسم بالتخلف عموما من حيث السكن والخدمات الاجتماعية والعامة والرقابة الصحية أو الحراسة الضرورية. إنها تتحول تدريجا إلى مناطق شبيهة بالأحياء المغلقة على جماعات معينة "الجيتوات Gheetto" من السكان، كما كان بالنسبة لليهود في ألمانيا أو في غيرها من البلدان الأوروبية في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. كما أن نسبة عالية من سكان هذه المناطق من الأجانب لا تحصل على فرصة عمل تساعدها على العيش الكريم أو توفر لها الحد الأدنى من الدعم المالي مما تدفعها، وهي إشكالية النظام الاقتصادي - الاجتماعي القائم والسياسات الحكومية في هذه البلدان، نحو مزاولة أعمال غير مرغوب بها أو انتهاك القوانين السارية بصيغ مختلفة والوقوع في مخالب عصابات الجريمة المنظمة. ونجد هذه الظاهرة موجودة أيضا بين سكان البلاد الأصليين المهملين من جانب سياسات حكومات تلك الدول والعاطلين عن العمل، التي لا تختلف كثيرا في نسبتها عن الحالة الفعلية في صفوف الأجانب. وكثيرا ما تقود الحالة المعاشية المتردية للسكان المغاربيين في بلدان الاتحاد الأوروبي إلى عجز العوائل عن تأمين الدراسة اللائقة لأطفالهم، أو أنهم يجبرون تحت ظروف مختلفة إلى التسرب من المدارس والتسكع في الشوارع والتي تساهم بدورها في نشوء حالات غير إنسانية تقود هؤلاء الصبية إلى مواقع التشرد والتسكع والرذيلة أو الجريمة والسجن.

وإذا ما رجع المرء إلى التمييز الموجه ضد سكان شمال أفريقيا القاطنين في فرنسا من جانب أوساط غير قليلة في المجتمع الفرنسي أو الألماني أو البلجيكي أو البريطاني مثلا، سيجد نفسه أمامه ثلاثة مستويات من التمييز:

- المستوى الحكومي والنخبة السياسية الحاكمة، سواء كانت الحكومة أم البرلمان أم البرلمانات المحلية أم أجهزة الدولة المختلفة؛

- مستوى القاعدة الاجتماعية الشعبية التي يغزوها الإعلام التمييزي ويشبعها بأفكاره ويعيد إنتاج التمييز بأشكاله وصيغه المتعددة؛
- القوى اليمينية المحافظة واليمينية المتطرفة والعنصرية المكشوفة التي تجد تعبيرها في أحزاب سياسية مثل حزب "Front National" [FN] الذي يقوده لو بين Le Pen والذي أضاف إلى أسمه كلمتي "الحركة القومية" ليميزه عن الحزب الذي انشق عنه وفاز برئاسته برونو ميغريه Bruno Megret أخيرا[47]، أو "الحزب الجمهوري" القومي اليميني في المانيا أو في منظمات غير حكومية وجمعيات تتبنى تلك الاتجاهات الفكرية والسياسية القومية المتطرفة.

ومما يزيد في الطين بلة صعوبات الأوضاع الاقتصادية التي تواجه فرنسا في المرحلة الراهنة، وبشكل خاص الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، رغم أن الاحتكارات الرأسمالية الفرنسية والمتعددة الجنسية تحقق أرباحا عالية جدا، ولكنها لا تسعى إلى خلق فرص عمل جديدة في فرنسا، كما هو الحال في ألمانيا أيضا، وترفض تقليص ساعات العمل الإضافية التي ترهق بها الشغيلة وتمتنع عن استخدام قوى عاملة جديدة، كما تمتنع عن إعطاء زيادات مناسبة للعاملين تتماشى مع مستويات التضخم في الأسواق المحلية ومستوى المعيشة وارتفاع أسعار السلع والخدمات والسكن وغير ذلك.

في مجال التربية والتعليم

تمارس مؤسسات التربية والتعليم في بلدان الاتحاد الأوروبي عموما، وتلك المسؤولة عن وضع الكتب المدرسية للتلاميذ وطلاب المدارس المختلفة والمدارس المهنية والفنية، عند البحث في القضايا التي تمس بلدان الجنوب نهجين هما:

- أما أنها تهمل الحديث عن هذه البلدان وكأنها غير موجودة تماما، وتتعرض لها في مجالات الجغرافية والطبيعة والمناخ فقط؛
- وإما تتناولها باعتبارها بلدانا متخلفة وذات مستوى معاشي وحياتي واطئ وثقافة متخلفة ومختلفة في آن واحد، فهي ثقافات تتباين جديا وكليا عن مستوى تطور البلدان الأوروبية وعن مضمون الثقافة فيها[48].

إن الإهمال التام لبلدان العالم الثالث والطرح الوحيد الجانب والمشوه لواقع تطورها التاريخي، ومنها بلدان شمال أفريقيا، يوجه تفكير التلاميذ وطلبة المدارس وكأن السبب وراء هذا التباين والتخلف في الثقافات الأخرى غير الأوروبية يكمن في طبيعة تفكير أو ذهنية أو بايولوجية شعوب تلك البلدان، رغم أن كتب التربية والتعليم لا تتحدث عن العرقية صراحة أو تتجنبها تماما بسبب كونها محرمة عموما، وتحاول معالجتها بحذر كبير، كما أشرنا إلى ذلك من قبل. ومثل هذا الطرح غير المباشر يحتاج إلى مهارة خاصة لإيصال الفكرة الأساسية التي يريدها المؤلف

---

[47] Berliner Zeitung. Nr. 20. 25.01.1999. Ein Artikel von Johannes Wetzel mit dem Titel: “Die Front hat sich geteilt”.

[48] نفس المصدر السابق.

دون طرح المسألة صراحة وجهارا. فمؤلف الكتب المدرسية، الذي يعبر بشكل واضح عن سياسات الدولة في التربية والتعليم، يمتلك من حيث المبدأ الحرية النسبية في أسلوب عرض المسألة وفي الصياغات التي يختارها، شريطة أن تحقق الغاية المنشودة. فعند الحديث عن بلدان العالم الثالث أو بلدان شمال أفريقيا يبتعد المؤلف قدر الإمكان عن الإشارة إلى العوامل التي كانت أو ما تزال وراء تخلف هذه البلدان وعن الدور الذي لعبه الاستعمار الأوروبي في الوضع الذي تعيش فيه شعوبها، كما يتجنب تحديد مسؤولية الدول الأوروبية الراهنة في الواقع الذي تعاني منه شعوب بلدان العالم الثالث، ومنها شعوب بلدان شمال أفريقيا، والاستغلال المستمر لمواردها وتخريب بيئتها الطبيعية وتقليص التراكمات الرأسمالية فيها من خلال الهيمنة على مواردها واستنزاف أكبر قدر ممكن من الأرباح وتصديرها إلى الخارج. ومن الجدير بالإشارة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي تستخدم في مجال التعليم عددا غير كبير من معلمي ومدرسي المدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية أو المهنية والفنية من بنات وأبناء الجاليات الأجنبية القادمين من بلدان العالم الثالث، كما أن هؤلاء المعلمين يكلفون بتعليم وتدريس مواد أخرى بعيدة تماما عن البحث في مثل هذه الموضوعات الحساسة. إذ أن هذه الوجهة في التربية تسهم بما لا يقبل الشك في بلورة صورة "الأنا" الأوروبية المتميزة والرفيعة من جهة، وصورة "الأخر" الأفريقية والآسيوية أو الأمريكية الجنوبية المتخلفة والأدنى مستوى وتكريسها في أذهان التلاميذ والطلبة. وتجد هذه الوجهة التعليمية تعزيزا وتكريسا لها في البيت والشارع والمقهى والسينما والمسرح وفي قصص وروايات الأطفال أو كتب التاريخ وفي الصحافة والتلفزيون والإعلام عموما وفي غيرها أيضاً[49].

وعلى صعيد آخر يلاحظ المرء بأن كتب التاريخ في فرنسا التي تدرس في المدارس بمختلف مراحلها، عندما تبحث في العلاقة التاريخية بين فرنسا والبلدان المغاربية الثلاث، تشير إلى مجموعة من القادة العسكريين والسياسيين وكأنهم من الأبطال العظام والإنسانيين الكبار الذين حققوا لفرنسا وللدول المغاربية وللبشرية نجاحات باهرة على صعيد التقدم والتمدن الحضاري والحضري. ومع الخطأ الفادح في هذا العرض غير الموضوعي، فأنهم ينسون تماما الأساليب الاستعمارية الاستيطانية الشرسة التي مارسها العسكريون لفرض الهيمنة الفرنسية على سكان البلاد الأصليين والجرائم البشعة التي ارتكبت بحقهم ومئات ألوف الضحايا التي سقطت على طريق النضال من أجل التحرر والاستقلال وانتزاع السيادة الوطنية، وأن هؤلاء القادة العسكريين والسياسيين لم يكونوا سوى جلادين ومستغلين جشعين في أنظار الشعوب المغاربية وفي حكم التاريخ عليهم. وأن على فرنسا تقع مسؤولية تعويض شعوب واقتصاديات هذه البلدان لما فعلته هناك طيلة العقود الطويلة التي استعمرت تلك البلدان واستغلت شعوبها ومواردها. ويفترض أن تدرس شعوب البلدان الأفريقية عموما، ومنها بلدان شمال أفريقيا، وتشكل اللجان الضرورية لطلب التعويض للدولة والمجتمع والأفراد عما لحق بها من حيف واستغلال أو موت بسبب سياسات الدولة الاستعمارية الفرنسية مثلا في تلك البلدان وعلى مدة عدة عقود من السنين.

---

[49] راجع في هذا الصدد مجموعة الأبحاث المنشورة في كتاب العنصرية والهجرة في أوروبا. مصدر سابق.
Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. Hamburg. 1992.

ومثل هذا التفسير الحكومي الرسمي الفرنسي للتاريخ لا يشوه الحقائق فحسب، بل ويسمح بنشوء نزعة استعلائية لدى الأطفال الفرنسيين إزاء الأطفال من بلدان شمال أفريقيا الذين يجلسون معهم على مقاعد الدراسة أولا، باعتبارهم كانوا من حملة الحضارة البشرية إلى تلك البلدان والشعوب، ويسمح ثانيا بخلق تناقض بين حقيقة ما يعرفه الأطفال المغاربيين من عائلاتهم حول الاستعمار الفرنسي والأعمال الهمجية للقادة العسكريين والسياسيين في بلدانهم في تلك الحقبة الزمنية، وبين ما يقرأونه في كتب التاريخ الفرنسية الرسمية، أو ما يلقنه لهم جملة من المعلمين الفرنسيين في المدارس الفرنسية، الحكومية منها والخاصة. ومثل هذا الطرح العام عاجز عن التمييز الواقعي بين المواطن الفرنسي الاعتيادي الذي يرفض الظلم والاستغلال ويطالب بالحرية والديمقراطية والأخوة، كما ورد في شعارات الثورة الفرنسية البرجوازية مثلا، وبين المواطن الفرنسي الرأسمالي الجشع والاستعماري والعنصري والحاكم الذي كان يسعى لاستغلال وقهر وحرمان شعوب بلدن شمال أفريقيا ثالثا. وأخيرا فأن هذه الطريقة في كتابة التاريخ لا تسمح بالتعلم من دروس التاريخ ولا مكان فيها للمصارحة والمجاهرة أو الشفافية في تكوين أسس وقواعد جديدة لعلاقات أكثر تفاهما وتسامحا بين بنات وأبناء الشعب الفرنسي وبنات وأبناء شعوب بلدان شمال أفريقيا، سواء المقيمين منهم في أوروبا أم القاطنين في بلدانهم. ومن المؤسف أن المدارس الفرنسية كانت وما تزال تلعب ابتداء دورا ملموسا في خلق التناقض والصراع بين أطفال المدارس بسبب عدم طرحها لحقائق التاريخ الفرنسي وتاريخ بلدان شمال أفريقيا.

في مجال الإعلام

يتفق العاملون في أجهزة الإعلام على أن لهذه الجهات دور بالغ الأهمية في التأثير على فكر ووعي وممارسات الإنسان في مختلف البلدان، خاصة وأن بعض وسائل وأساليب الإعلام تدخل إلى بيوت الناس دون جوازات سفر، مثل الراديو والتلفزيون. فالإعلام يؤثر بشكل مباشر على فكر ومفاهيم وقيم الإنسان، على وعيه السياسي والاجتماعي والاقتصادي ومداركه بشكل عام، وعلى علاقاته ودوره في المجتمع، إضافة إلى الدور المهم والتأثير المباشر للبيت والمدرسة والكنيسة والجامع ومكان العمل والشارع على تربية الإنسان وسلوكه ومعتقداته أو معارفه. وأزداد دور الإعلام وتضاعف تأثيره مرات عديدة مع دخول الحاسبات الآلية (الكومبيوتر والأنترنيت) إلى بيوت الناس وفي كل مكان تقريبا باعتبارها أحدث وسائل وطرق نقل المعلومات والاتصالات بين بني البشر وبين الجماعات والمؤسسات المختلفة والدول. وفي ضوء ذلك لا بد من إعطاء الإعلام مكانته الفعلية الكبيرة والمتميزة في التأثير الإيجابي أو السلبي في مجال إعادة إنتاج الفكر الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والذاكرة الجماعية، وكذلك إعادة إنتاج وتنشيط ذهنية وممارسات التمييز الإثني أو القومي والديني والفكري والسياسي أو الثقافي بشكل عام أو غيره من جهة، وفي مكافحته والتصدي له في المجتمع والدولة من جهة أخرى. إلا أن دور الإعلام الأساسي في عالمنا المعولم الراهن خاضع بشكل خاص لمجموعة صغيرة من الاحتكارات الدولية المتعددة الجنسية التي لا تهيمن على ملكيته أجهزة الإعلام فحسب، بل وترسم وتُسيّر وتُشرف على وجهتها الفكرية

والسياسية أيضا. كما أن الدولة لها أجهزتها الإعلامية الخاصة التي تساهم مع تلك الاحتكارات، وبهذا القدر أو ذاك، بهذه العملية الإعلامية ذات الخلفية والأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتلك القلة القليلة من أجهزة الإعلام المستقلة غير قادرة على مواجهة أو منافسة أو الوصول إلى المواطن بسهولة ويسر، وبالتالي فأن الإعلام السائد ينقسم إلى مجموعتين هما:

- الإعلام الرسمي الذي تديره الحكومات المختلفة والذي لا يخرج في وظيفته العامة عن الإعلام الآخر المهيمن، ومهمته نشر سياسات ومواقف الدولة والتثقيف بنهجها ومشاريعها التي تتجلى في الكتب والصحف والنشرات والندوات وقنوات التلفزيون أو الراديو التي تحت إدارتها وإشرافها الفكري والسياسي؛
- الإعلام السائد في العالم الذي يهيمن على القسم الأعظم من الصحف والمجلات الدولية وعلى قنوات التلفزيون ووكالات الأنباء ودور النشر وغيرها. إنها احتكارات رأسمالية كبيرة متعددة الجنسية ترتبط بالسوق المالية وتلعب دورا حاسما تقريبا في طبيعة الأخبار التي تبثها والتقارير والمقالات التي تنشرها أو الكتب الأساسية التي تصدرها، وهي التي تجعل من هذا الكتب مهما ومقروءا، ومن كتاب آخر بعيدا عن الأضواء والاهتمام والقراءة.

وهذه الأجهزة هي التي تجعل من خطاب النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية والعسكرية وغيرها على الأصعدة المحلية أو الإقليمية أو الدولية مادة أساسية للنشر الواسع النطاق، وكذلك للتثقيف والتوجيه والممارسة العملية. وتخضع قضايا العلاقة بين المواطنين الأجانب والمواطنين من أصل هذا البلد الأوروبي أو ذاك أو على مستوى الاتحاد الأوروبي لهذا الإعلام الذي تسيطر عليه الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة والمؤسسات الحكومية. وهي التي تتصرف بطريقة النشر أو المجالات التي تبحث فيها وتنشر عنها. ومن يتابع الصحف اليومية التي تصدر دول الاتحاد الأوروبي وفي بقية الدول الرأسمالية وغيرها، سيجد نفسه أمام تقارير وأخبار وريبورتاجات ومعلومات ترد من مصادر مشتركة واحدة، وأن كانت في أحيان غير قليلة تنشر بصياغات وأساليب مختلفة. ويشمل هذا الاتجاه في الإعلام أيضا موضوع الأجانب المهاجرين إلى بلدان الشمال عموما، وإلى بلدان الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص والقادمين من بلدان العالم الثالث.

وعند مطالعة الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية أو الاستماع إلى نشرات الأخبار المرئية والمسموعة يجد المرء نفسه أمام كم كبير من المعلومات التي تتطرق إلى قضايا الأجانب من زوايا معينة ومتكررة باستمرار من حيث الموضوعات. فالنشر حول المهاجرين الأجانب المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو الكتابة والنشر عن المواطنين القادمين من بلدان شمال أفريقيا أو المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي، يتمحور عموما حول خمسة موضوعات هي[50]:

1) تفاقم الهجرة من هذه البلدان إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وامتلاء "قارب النجاة" بهم وتجاوزه للعدد المسموح به في حدود طاقة تحمله الفعلية. والشكوى المرة التي يروجها الألمان على نحو خاص مثلا، أنهم يتحملون القسط الأكبر من عدد اللاجئين القادمين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وأن هذه الوضعية غير مقبولة ولا

[50] قارن نفس المصدر السابق. ص 303.

مسموح بها وينبغي إعادة توزيع العبء على البلدان الأخرى، إضافة إلى تشديد وتحديث وتكثيف الجهود المشتركة للتصدي للهجرة إليها؛

2) العنف الذي يمارسه الأجانب في المجتمع، سواء كان ذلك في ما بينهم أم مع سكان البلاد الأصليين، إضافة إلى دورهم البارز والمتزايد في الإرهاب والجرائم المنظمة التي ترتكب في البلاد، وكذلك الربط بين الجريمة والإثنية التي ينتمي إليها الأجنبي وكأنها جزءا منه. وهنا يجري طرح علاقاتهم بعصابات أو مافيا المخدرات وتهريب النساء والصبية وبقية أنواع الجريمة المنظمة، بحيث تعطي الانطباع وكأن المواطنين من هذه البلدان، ومنهم المواطنين من بلدان شمال أفريقيا، متورطون جميعا بمثل هذه النشاطات، بحيث لا يرد اسم شخص من هذه البلدان إلا وتقفز صورة الإرهابي وبائع المخدرات الصغير والسارق أمام أنظار المواطن الأوروبي الاعتيادي أو في مخيلته؛

3) التفاوت الثقافي الكبير بين سكان البلاد الأصليين والأجانب والفجوة الكبيرة بينهما وبين مستويات وعقليات الناس؛

4) العلاقات الإثنية القائمة بين السكان والأجانب أو في ما بين الإثنيات الأجنبية والإثنية المحلية؛

5) الإشارة إلى تطور مجالات الرياضة والموسيقى والغناء عند الأجانب[51]، وكأنها الشيء الوحيد الذين يستطيعون إنجازه. وتمس هذه الإشارات بشكل خاص الأفارقة السود، ولكنها لا تستثني من هذه النظرة بقية المواطنين من شمال أفريقيا وعموم الأجانب من بلدان العالم الثالث.

ومما هو جدير بالإشارة إلى أن النشر الواسع حول القضايا السلبية التي تثار حول الأجانب، في ما عدا قضايا الموسيقى والغناء والرياضة أحيانا، يتخلله نشر حالات محدودة إيجابية عن سلوكية الأجانب وكأنها عملة نادرة ينبغي إبرازها، وكأنها الاستثناء الذي يؤكد القاعدة السلبية العامة التي تميز الأجانب. وتعقد بعض بلدان الاتحاد الأوروبي مؤتمرات صحفية لعرض تطور الجريمة في بلدانها. وتخصص مجالا واسعا عن جرائم الأجانب في هذه البلدان. وفي هذا الصدد تختلط الأوراق بحيث تبدو التهم الموجهة للأجانب والتي لم تثبت الإدانة بحقهم وكأنها جرائم مرتكبة من جانبهم فعلا، كما تختلط أوراق الإخلال بقوانين عبور الحدود دون سمات دخول شرعية بجرائم القتل والسرقة، فتتضخم الأرقام دون وجه حق. وبالتالي تبث هذه الأوساط الرعب المتعمد من الأجانب بين سكان البلاد الأصليين، مما يخلق الأجواء المناسبة ويفسح في المجال لمزيد من العداء لهم. وفي ذات الوقت أخذ العديد من بلدان أوروبا الاتحادية، ومنها البلدان التي يقطنها المواطنون من الجزائر والمغرب وتونس، وبشكل خاص ألمانيا إلى ترحيل كل الذين يرتكبون الجرائم أو الجنح البسيطة إلى بلدانهم، وأحيانا يسعون إلى ترحيل عائلاتهم أيضا، إن كان مرتكبو الجرائم من القاصرين باعتبار أن أولياء أمور هؤلاء الصبية مسؤولون عن تربية وتصرفات أبنائهم. وهو أمر يتنافى مع التشريع الديمقراطي ولائحة حقوق الإنسان الدولية. فمثل هذه الإجراءات تجسد عملية تمييز صارخة ومرفوضة وتجاوز على المضامين الواردة في القوانين ذاتها،

---

[51] Koch، Ralf. Medien moegen’s weiss. Rassismus im Nachrichtengeschaeft. Deutscher Taschenbuch Verlag .Muenchen.. 1996. S. 7-23.

ويلعب الإعلام في بلدان الاتحاد الأوروبي دورا متميزا في نشر وتعميم الخطاب السياسي للنخبة السياسية والثقافية والاجتماعية في البلاد في مواقفها إزاء الأجانب وفي السياسات التي تمارسها وفي الأسلوب الذي تتحدث فيه عن جملة من الإشكاليات التي تواجه المجتمعات الأوروبية بسبب وجود الأفارقة أو غيرهم من الأجانب في صفوفهم. وهي بذلك تعيد إنتاج التمييز في المجتمع يوميا، سواء كان التمييز عرقيا أم دينيا أم ثقافيا. إذ أن الخطاب السياسي للنخبة، مع وجود استثناءات طبعا، يسعى إلى إبراز الموضوعة التالية: **"إن الوجود الأجنبي والهجرة الأجنبية من خارج بلدان الاتحاد الأوروبي غير مرغوب فيهما في بلدان الاتحاد الأوروبي".** وتمارس بعض الصحف محاولات تكوين انطباع لدى السامع أو المشاهد بأن أوروبا ينبغي لها أن تبقى مكانا آمنا للمسيحيين ولا مكان لغيرهم فيه، وأن الاتحاد الأوروبي هو تجمع لدول مسيحية لا مكان لدولة إسلامية فيه، فالاتحاد الأوروبي يعتبر من النوادي المسيحية المغلقة لا غير. وهذا ما كان يسمعه الإنسان من الرئيس السابق للحزب الديمقراطي المسيحي الألماني ومستشار ألمانيا السابق الدكتور هيلموت كول عندما كان يجري الحديث عن إمكانية قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي. ومن المفيد الإشارة، لكي يتجنب الإنسان ارتكاب خطأ التعميم، إلى أن هذه الوجهة لا تمثل بطبيعة الحال رأي المجتمعات كلها. إذ أن المجتمعات في بلدان الاتحاد الأوروبي تنقسم إلى خمس مجموعات، هي:

- مجموعة ترفض وجود الأجانب رفضا قاطعا وتجد فيهم خطرا عليها وعلى مصالحها وتخشى منهم لأي سبب كان، وهم يشكلون في الغالب الأعم ثلث المجتمع تقريبا، وفق آخر استطلاعات الرأي في أوروبا الذي أجرته المؤسسات الخاصة بمراقبة العنصرية والعداء للأجانب التابعة للاتحاد الأوروبي[52].
- وإلى جانب هذه المجموعة توجد نسبة مهمة من السكان لا تريد وجود الأجانب ولكنها لا تعلن عن موقفها، وتبقيه مبطنا أو مستترا، ويمكن أن يبرز هذا الموقف المستتر في لحظات معينة عندما تتصاعد أجواء العداء للأجانب فتساهم بشكل فعال في هذه العملية، وهي بالتالي تشكل احتياطا للقوى المناهضة لوجود الأجانب في بلدان الاتحاد الأوروبي؛
- مجموعة أخرى كبيرة لا تشارك في مثل هذا التقدير ولا تجد في الأجانب خطرا عليها وترفض العنصرية والتمييز العنصري. ولكن هذه الوجهة لدى هذه المجموعة لا تعني أنها إلى جانب وجود كبير للأجانب في بلدانها، بل تميل إلى تحديده والحد منه؛
- ومجموعة أخرى لا تشارك أيا من الطرفين في رأيه وليس لها موقف محدد مع أو ضد وجود الأجانب في البلاد، وهي مجموعة صغيرة عموماً.
- مجموعة تقف إلى جانب وجود الأجانب في هذه البلدان، وترى بأن لهؤلاء ما يكفي من الأسباب المبررة التي دفعتهم إلى ترك أوطانهم والمجيء للغربة الأوروبية. وهذه المجموعة من السكان مسيسة عموما وتقف في

---

52 Europنische Stelle zur Beobachtung von Rassismus und Fremdenfeindlichkeit. Fremdenfeindlichkeit und Rassismus in Europa im Spiegel der ffentlichen Meinung 1989-1997. 7. Dezember 1998. Wien. S. 3.

صف اليسار السياسي، ومنهم بعض القوى الاشتراكية والشيوعية والخضر، وكذلك قلة قليلة في الأحزاب الأخرى، إضافة إلى جماعات صغيرة أخرى تعمل في المنظمات الإنسانية والخيرية وحقوق الإنسان.

والإعلام المحلي يشارك بحيوية ونشاط في هذه العملية ويلعب دور الوسيط المتميز والقادر على إيصال مضامين الخطاب السياسي للنخب المحلية إلى المواطنين. ولا شك في أن بين الصحفيين من يتخذ مواقف تتماثل مع الآراء التي نجدها في الساحة السياسية وفي الشارع الأوروبي. إلا أن الخط العام للإعلام هو الذي يقرر في المحصلة النهائية الوجهة التي يفترض أن يتحرك فيها الصحفيون ومعدي النشرات الإخبارية والتعليقات السياسية والبرامج التي تعالج موضوعات الأجانب. وفي الوقت الذي تعمل أجهزة الإعلام بالاتجاه الذي يسعى إليه الخطاب السياسي والمتمثل في الحد من أو منع الهجرة الأجنبية إلى البلاد، فأنها من ناحية ثانية تشاطر الخطاب السياسي في التعبير عن ود مبالغ فيه أحيانا عند الحديث عن العلاقات الطيبة بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبين بلدان العالم الثالث، ومنها بلدان شمال أفريقيا، للتدليل على إنها لا تقصد الإساءة إلى تلك الشعوب عندما تتحدث عن مشاكل وجود الأجانب في بلدانها. فالمشكلة تكمن في أن المجتمع لا يجد ضرورة في وجود الأجانب في بلاده وغير قادر على تحملهم.

وعلى صعيد آخر تشير البيانات حول الإعلام الأوروبي إلى وجود ثلاث ظواهر سلبية هي:[53]

- قلة وجود إعلاميين مهاجرين يعملون في أجهزة الإعلام المختلفة، ولا يتناسب بأي حال مع نسبة الأجانب في المجتمعات الأوروبية أو مع الكفاءات المتوفرة في صفوف الجاليات الأجنبية؛
- عدم تبوء الإعلاميين الأجانب المهاجرين مراكز متقدمة أو حساسة في أجهزة الإعلام، كما لا تعطى لهم مسؤوليات فعلية إلا ما ندر؛
- ضعف وقلة المعالجات الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية لواقع حياة ومشكلات وعلاقات الأجانب المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي من قبل أجهز الإعلام الأوروبي. وهي مرتبطة عضويا بالعاملين السابقين أيضا، إضافة إلى رغبة المهيمنين على أجهزة الإعلام أن لا تبحث تلك القضايا الجوهرية، بل أن يتم التركيز على القضايا الهامشية التي أشرنا إليها سابقا، والتي تسهم في تكوين رأي عام شعبي مناهض لوجود الأجانب في هذه البلدان.

فعلى الرغم من بروز بعض الأسماء في مجالات الإعلام المختلفة، أو ظهور وجوه ملونة غير بيضاء على شاشات قنوات التلفزيون في بلدان الاتحاد الأوروبي أو سماع أصوات البعض منهم من محطات الإذاعة، فأن الوجهة التي يمكن تلمسها حتى الآن تذهب إلى دفع البعض منهم نحو مجالات تكرس الانطباع والأحكام المسبقة التي ترددها كثرة من الأوروبيين حول الأجانب، أي في مجالات الجنس مثلا. وفي سبيل تأكيد القاعدة العامة تنشر

---

[53] - Essed، Philomena، Multikulturalismus und kultureller Rassismus in den Niederlanden. In: Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. Hamburg. 1992. S. 373-387.
- Koch، Ralf. “Medien moegen’s weiss” Rassismus im Nachrichtengeschؤft. Deutscher Taschenbuch Verlag. München. 1996.

بعض أجهزة الإعلام أخبارا قصيرة عن شخصية لامعة بين الأجانب أو محافظ من أصل أجنبي انتخب على رأس بلدية في ناحية معينة، وكأن الخبر يشكل استثناء يؤكد القاعدة العامة القائلة بأن هؤلاء عموما لا يستحقون تلك المواقع.

إن الإشكالية الكبيرة في مجال الإعلام الأوروبي تبرز في كيفية تناول قضايا المواطنين الأجانب في هذه البلدان وسبل التعامل مع تفاقم ظاهرة التمييز والعداء للأجانب. فالمعروف أن الإعلام المرئي والمسموع يحتل أهمية بالغة في إيصال المعلومات إلى الناس. والمسألة تبقى هنا كيف تصل هذه المعلومة أو تلك إلى المشاهد والسامع. ففي الفترة التي تصاعدت موجة العنف ضد طالبي اللجوء السياسي والمواطنين المهاجرين القاطنين في ألمانيا كان المتتبع يتلمس ظاهرتين هما:

- الإكثار من الحديث عن حالات الاعتداء على الأجانب وإدانتها من جانب، ولكن عبر ربطها بكثرة وجود الأجانب في البلاد والمشكلات الناشئة عن ذلك بالنسبة للمواطنين الألمان وقضايا البطالة من جانب آخر. أي أن طريقة العرض، ورغم الإدانة الواضحة لعمليات الاعتداء، فأنها كانت وما تزال تريد الوصول إلى هدف واحد يدعي أن وجود الأجانب الزائد كان وما يزال السبب الذي يحفز الألمان في الاعتداء على الأجانب، ولا بد من استخلاص الحكمة المناسبة من هذا الواقع، أي تقليص عدد الأجانب المقيم في بلدان الاتحاد الأوروبي.
- إن طريقة عرض الأحداث وأسلوب التعامل مع الخبر ومع نشاطات وأفعال القوى اليمينية المتطرفة كانت وما تزال لا تساعد على رفض وإدانة هذه الأساليب فحسب، بل كانت وما تزال تبدو للمجموعة التي تمارسها وكأنها من باب البطولة القومية المقبولة والضرورية حفاظا على أصالة الشعب وعرين الأسود.

لا شك في أن بعض التقارير التي قدمت عن هذه الحالة كانت موضوعية وجادة في رفضها للعنصرية والكراهية الحاقدة التي تجلت في تلك الأعمال الوحشية التي ارتكبها اليمين المتطرف ضد المواطنين الأجانب من طالبي اللجوء السياسي في ألمانيا أو ضد مواطنين ألمان من أصل أجنبي. كما برزت حالات أخرى كان السكوت عن تلك الأعمال هي السمة المميزة لبعض أجهزة الإعلام، أو إيراد الحالة كخبر صغير في زاوية يصعب رؤيته، أو كخبر يعرض بصورة حيادية لا غير دون إدانته أو الإشارة إلى تجاوزه على حقوق الإنسان وكرامة البشر، ودون الإشارة إلى العواقب التي يمكن أن تترتب عن ذلك على المجتمع، بما فيها تقليص الديمقراطية والقبول بالعنف كأداة لتحقيق بعض الأهداف السياسية من جانب القوى اليمينية واليمينية المتطرفة والعنصرية[54]، أو أن البعض كان يشير إلى سوءات الحوادث لا في أثارها السلبية على المجتمع الألماني ذاته، بل إنها تتسبب في الإساءة لسمعة ألمانيا في الخارج. وبمعنى آخر، فأن الحادث بحد ذاته اعتيادي وممكن، ولكن المشكلة تكمن في ما يلحق سمعة

---

[54] Jaschke، Hans-Gerd. Fremdenfeindlichkeit، Rechtsextremismus und das Fernsehen. Eine medienkritische Betrachtung. In: Aspekte der Fremdenfeindlichkeit. Beitrؤge zur aktuellen Diskussion. Institut für Sozialforschung (Hrsg.). Campus Verlag. Frankfurt. New York. 1992. S. 55-70.
- Dadzie، Stella. Adult Education Multi-Ethnic Europe. A Handbook for Organisational Change. Brüssel. 1997.

ألمانيا والألمان من إساءات غير ضرورية، وكأن إيقافها لا يتعلق بوضع حد للتجاوزات الجائرة على كرامة وحقوق الإنسان، بل حفاظا على سلامة سمعة الألمان وألمانيا في الخارج لا غير.

التمييز في مكاتب التشغيل

كان استيراد الأيدي العاملة وتشغيلها في بلدان أوروبا الغربية في الخمسينات والستينات قد استقبل بحرارة بالغة من جانب أرباب العمل والسكان وكذلك من نقابات العمال. وكان القادمون يستقبلون في محطات القطار أو المطارات بالورود والتصفيق والود المتميز. إذ كان يعبر عن تضامن هؤلاء العمال مع سكان هذه البلدان في إعادة إعمار الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية. وكان الباحثون عن عمل يجدون فرصا واسعة للعمل حينذاك، خاصة وأن هؤلاء الشغيلة قد شُغِلوا في مجالات لا تتسم بمشقة العمل ومخاطره وظروفه الصعبة فحسب، بل وبأجوره الزهيدة عموما[55]. ورغم الود والخدمة التي كان يقدمها المشتغلون لهذه البلدان كان التعامل مع المشتغلين يشهد تمييزا صارخا بين مستويات ثلاثة هي:

- علاقة مكاتب العمل والإدارة بالعمال من سكان البلاد الأصليين؛
- علاقة تلك المكاتب والإدارة بالعمال القادمين من بلدان الاتحاد الأوروبي؛
- ثم علاقة تلك المكاتب والإدارة بالعمال القادمين من بلدان شمال أفريقيا وتركيا أو من بلدان العالم الثالث الأخرى، وكذلك ببعض العاملين القادمين من دول أوروبا الشرقية، وخاصة بالنسبة للسنتي والروما (الغجر)، أو العمال القادمين من بعض جمهوريات آسيا الوسطى ذات الديانة الإسلامية.

وكان هذا التمييز يتجلى في عدد من المؤشرات المهمة التي تؤكدها حالة العمال حينذاك والتي كانت وما تزال تتجلى في: طبيعة العمل الذي يؤدونه بشكل عام؛ الظروف التي يعملون فيها؛ الأجور التي يتقاضونها؛ ودور السكن والمحلات السكنية التي يعيشون فيها، وثم التعامل اليومي مع الإدارات والجهات الرسمية ومع الناس.

ومنذ أن بدأت عمليات إيقاف أو إنهاء عقود الأجانب برزت إلى سطح الأحداث ظاهرة البطالة بين العمال الأجانب وتفاقمت بمرور الوقت، وتشكل اليوم إحدى أبرز المصاعب التي يعاني منها المهاجرون المقيمون في بلدان الاتحاد الأوروبي رغم التباين النسبي في حجم تلك البطالة. والمشكلة التي يواجهها المواطنون الأجانب من بلدان خارج الاتحاد الأوروبي، ومنها بلدان شمال أفريقيا، تبرز في حالات التمييز المتعاظمة من جانب مكاتب التشغيل. ولكن لا يمكن ولا يجوز اعتبار هذه الظاهرة ناتجة عن تصرفات فردية من المسؤولين عن مكاتب التشغيل، رغم احتمال وجود البعض الذي يشدد في ممارسة هذا التمييز في المكاتب التي يشرف عليها، إذ أن هذه الظاهرة مرتبطة عضويا بسياسة حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي ونهجها الذي أصبح اليوم ثابتا ومستمرا.

---

[55] Hasan، Saleh Dr. The Comparsion Between Immigration Policies and Economic Effects in the Society. Swedish Employers Confedration. Stockholm. 1997. p. 100.

والتمييز لا يقتصر على ممارسات مكاتب التشغيل إزاء العمال الأجانب فحسب، بل يشمل أيضا الشباب الذين يريدون الحصول على فرص التدريب والتكوين المهني والفني في المنشآت المختلفة[56].

ووفق البيانات المتوفرة فأن نسبة البطالة بين المواطنين الأجانب المقيمين في فرنسا وألمانيا وبلجيكا أو هولندا وأسبانيا وإيطاليا عالية ومزمنة تفوق في نسبتها نسبة البطالة العامة الموجودة في هذه البلدان بحدود تتراوح بين أكثر من ضعفين إلى حدود أربعة أضعاف، كما أن فترة البطالة أطول [57]. والقاعدة العامة التي تعمل بها أجهزة التشغيل في هذه البلدان، رغم ادعائها بأنها تلتزم مبدأ المساواة والعدالة بين المواطنين أيا كانت جنسيته في مجال التشغيل، فأن الوقائع كلها تثبت خلاف ذلك، سواء كان ذلك بالنسبة لفرص العمل أم فرص التدريب المهني والفني. فالقاعدة الفعلية تؤكد في حالة المنافسة بين شخصين متساويين في المستلزمات المطلوبة لفرصة العمل المتوفرة أو لفرصة التدريب، فأن المواطن من أصل البلاد له الحق في الحصول عليها لا محالة ولن تكون من حصة المواطن الأجنبي بأي حال. ويمكن أن تنطبق هذه القاعدة (الرسمية في بعض البلدان، كما هو الحال في ألمانيا مثلا) وغير الشرعية في كل الأحوال، حتى على المواطنين من أصل أجنبي ممن تجنسوا بجنسيات البلدان التي يقطنون فيها.

وغالبا ما يكون موضوع تشغيل الأجانب والبطالة بين السكان واحدا من أبرز قضايا الحملات الانتخابية في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي. وتلعب القوى اليمينية واليمينية المتطرفة والعنصرية دورا بارزا في هذا الصدد. ومثل هذه التنظيمات لا تطرح الحقائق القائمة فعلا، بل تسعى إلى تزويرها من أجل تسويق الأهداف التي تسعى إليها. فعلى سبيل المثال لا الحصر رفع الحزب القومي الديمقراطي الألماني (NPD) Nationaldemokratische Partei Deutschlands شعارا يؤكد على ضرورة تشغيل الألمان أولا في القائمة رقم 19 من حملته الانتخابية[58]. وتشير الوثيقة إلى أن عدد الأجانب في ألمانيا بلغ في منتصف التسعينات 14 مليون نسمة، وأن عام 1994 وحده شهد دخول 4 ملايين أجنبي إلى ألمانيا. وأن هذه الملايين من الأجانب هي التي تستولي على وظائف 5 ملايين عاطل ألماني. وإزاء هذا الافتراء الصارخ يتطلب العودة إلى الإحصاء الرسمي للدولة الألمانية الذي لا يرقى إليه الشك في هذا الصدد. فالإحصائيات المتوفرة بالنسبة إلى الفترة التي تتحدث عنها وثيقة الحزب اليميني تشير إلى الحقائق التالية[59]:

---

[56] Goldberg، Anderias . Mourinho، Dora . Kulka، Ursula. Arbeitsmarkt-Diskriminierung gegenüber auslںndischen Abeitnehmern in Deutschland. International Migration Papers. 7. Employment Department. International Labour Office. Geneva. 1995.

[57] Essed، Philomena Dr. Multikulturalismus und kultureller Rassismus in den Niederlanden. In: Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. 1992. S. 378.

[58] Nationaldemokratische Partei Deutschlands (NPD). Wahlliste 19. Arbeit zuerst für Deutsche! (Ohne Datum).

[59] Die Bundeslںnder in Zahlen 1997/1998. Statistisches Bundesamt. Wiesbaden. November 1997.

- بلغ عدد الأجانب في ألمانيا حتى نهاية عام 1997 حوالي 7.3 مليون نسمة فقط، أي حوالي نصف العدد الذي تشير إليه تلك الوثيقة؛
- بلغ عدد الذين دخلوا إلى ألمانيا في عام 1990 لم يزد عن 1931000 نسمة[60]، أي أقل من نصف العدد الذي أوردته تلك الوثيقة. لم يبق جميع من دخل إلى ألمانيا فيها، بل رحلت أو سفرت نسبة كبيرة منهم إلى خارج البلاد بسبب تطبيق القواعد التي ثبتتها اتفاقية شنكن وكذلك الشروط القاسية التي وضعت لقبول اللاجئين وغيرهم؛
- كما بلغ عدد المواطنين الأجانب العاملين في ألمانيا، بمن فيهم الأجانب من بلدان الاتحاد الأوروبي 1838000 نسمة في عام 1990، وأرتفع إلى 2141000 نسمة في عام 1994[61]، وهذا الرقم أقل بحدود 60 % عن الرقم الذي تذكره الوثيقة وعن عدد العاطلين الذي تورده الوثيقة ايضا.
- بلغ عدد العاطلين في ألمانيا في السنة المذكورة أقل من أربعة ملايين شخصا بقليل، وهو أقل بحدود 20 % عن الرقم الذي تورده الوثيقة الانتخابية عن عدد العاطلين في ألمانيا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن السنوات الأولى من العقد الأخير من القرن العشرين قد شهدت ارتفاعا كبيرا في عدد الأشخاص القادمين من بلدان أوروبا الشرقية إلى ألمانيا بسبب انهيار النظم السياسية في الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية في هذه المنطقة من العالم، وكذلك بسبب الحروب التي نشبت في يوغسلافيا. ومن هنا يستطيع الإنسان أن يقدر تلك "الحكمة" الهتلرية القديمة، التي ما تزال تعتمدها المنظمات والأحزاب اليمينية المتطرفة والفاشية في نشاطها الفكري والسياسي والإعلامي، التي تقول : "افتروا ثم افتروا ثم افتروا، لعل بعض افتراءاتكم تعلق بأذهان الناس".

إن التمييز إزاء المهاجرين الأجانب لا يقتصر على مجالات التعليم والإعلام والحقوق السياسية فحسب، بل يتجاوزه ليشمل أيضا المجالات والمستويات الأخرى مثل مكاتب العمل ومكاتب تقديم المساعدة الاجتماعية مثلا. والتمييز لا يقتصر على تلك المجالات التي يتحرك عليها التمييز فحسب، بل يشمل أيضا أساليب التعبير عن هذا التمييز وطرق إيصاله إلى المواطن المهاجر الأجنبي. فالمرء القادم من شمال أفريقيا يواجه التمييز في التعامل اليومي مع كثرة من الناس الأوروبيين، سواء كان في موقع العمل أم المدرسة أم في المسبح أم الشارع والمقهى والبار الليلي والسينما وحافلات النقل العمومية، ويعيش التمييز منسابا إليه بهدوء منهك ومدمر للأعصاب عبر

---

[60] Statistisches Jahrbuch der Bundesrepublik Deutschland. 1996. Statisisches Bundesamt. Wiesbaden. 1997.
PRO ASYL. Frderverein PRO ASYL e. V. Frankfurt am Main. 1996. Zum Tag des Flüchtlings 4.10.1996. Beitrag von Herbert Leuninger. Entwicklung der Asylpolitik in Europa. S. 5.
- Neue Materialien zur Auslںnderfeindlichkeit in Deutschland. Presse- und Informationsamt der Bundesregierung. Bonn.. 1993. S. 88.

[61] Wirtschaft in Zahlen 1995. Bundesministerium für Wirtschaft. Bonn. 1995.
Zeitschrift Auslںnderrecht Nr. 2. 1995. Beitrag von Heinz Seidel: Auslںndische Arbeitnehmer auf dem deutschen Arbeitsmarkt. S. 54.

ملاحظة عابرة مسيئة أو نكتة سمجة يرويها أحد المواطنين لصحبه ليسمعها الأجنبي المجاور الجالس في حافلة النقل أو في المقهى أو المطعم، أو عبر ملاحظة ترد في صحيفة يومية أو عبر صياغة مؤذية لخبر تنقله وكالات الأنباء عن الأجانب المهاجرين المقيمين في البلاد وتذيعها محطات الإذاعة وقنوات التلفزة.

ولكن التمييز الأكثر إيذاء وتعسفا يتجلى، كما أشرنا، بشكل صارخ في سوق العمل حيث ترتبط بعيش الإنسان وكرامته وحقه في الحياة، وفي مجال الحصول على سكن لائق. ففي الفترة الأخيرة اتسعت ظاهرة الإعلانات التي تدعو إلى تأجير الشقق السكنية للسكان من أصل أوربي، أو إنها تشير إلى أنها تستثني الأجانب من حق الحصول على الشقق المعروضة للإيجار، كما لوحظ ذلك في برلين في الفترة الأخيرة[62]، رغم أن عددا من سكان الشقق قد أدانوا هذه الوجهة واعتبروها مخلة بكرامة الإنسان، ولكن بعضهم الآخر قد أيدها ورأي فيها عملا منصفا وطبيعيا.

---

[62] Berliner Zeitung. Nr. 25-30. 31. Januar 1999. S. 19. “Kreuzberger Vermieter will keine Wohnungen an Ausländer vergeben”.

نشرت برلينر تسايتونك تقريرا مكثفا تحت عنوان مؤجر شقق سكن ألماني في كرويتسبيرك Kreuzberg- منطقة في برلين فيها نسبة معتبرة من المواطنين الأتراك - لا يريد تأجيرها إلى الأجانب. وتشير الجريدة إلى أن هذه الحالة ليست فريدة بل آخذة بالإنتشار خلال السنوات الأخيرة بعد أن تراجعت لفترة قصيرة.

المبحث الثاني: مشكلات اللجوء والإقامة

إن أهمية البحث في مشكلات الحق في اللجوء السياسي أو الاقتصادي والحق في الإقامة للأجانب في بلدان الاتحاد الأوروبي تكمن في أنها لا تقتصر على جماعة معينة أو صغيرة من المواطنين الأجانب المقيمين في هذه البلدان، بل بسبب كونها تشمل جميع الناس الراغبين في السفر إليها، أو القادمين إليها بهدف تقديم طلبات اللجوء بمختلف أشكاله، أو من الساعين للحصول على إقامة في هذه البلدان. ويمكن البحث في هذا الموضوع من جانبين هما: القوانين المنظمة للجوء في بلدان الاتحاد الأوروبي أولا، ومشكلات الإقامة عموما فيها ثانيا. والبحث هنا لا يشمل المواطنين من أصل سكان البلاد الذين يتنقلون من بلد أوربي إلى آخر وفق أسس معينة، بل يشمل المواطنين الأجانب من بلدان ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي.

القوانين المنظمة للجوء في بلدان الاتحاد الأوروبي

في العاشر من ديسمبر/ كانون الأول من عام 1948 صدر الإعلان الدولي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي تضمن المبادئ الأساسية التي تكفل لجميع الناس بدون استثناء أو تمييز حقوقهم الأساسية. وفي هذا الإعلان دعوة صريحة إلى ضرورة التزام جميع البلدان بتنفيذ بنوده. وفي ضوء هذا الإعلان وانسجاما مع المبادئ الأساسية التي أقيمت على أساسها الجمعية العامة للأمم المتحدة صدرت الاتفاقية الدولية الخاصة باللاجئين في 28 يوليو/تموز من عام 1951، التي تم توسيع العمل بها وتطويرها في صيغتها النهائية في نيويورك في 31 يناير/كانون الثاني من عام 1967، التي تدعو اللجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى اتخاذ كل التدابير الضرورية وبالتعاون مع مختلف الدول من أجل تأمين حماية اللاجئين وضمان حقوقهم المشروعة والرقابة على سير العمل في هذا الاتجاه. والحماية التي تمنحها الأمم المتحدة لكل الناس الذين يتعرضون إلى الملاحقة لأسباب عنصرية أو دينية أو قومية أو ثقافية أو بسبب كونهم يتحدرون من فئات اجتماعية أو جماعات دينية أو إثنيات أخرى أو بسبب عقيدتهم الفكرية والسياسية، أجبروا على مغادرة بلدانهم التي يحملون جنسيتها ولا يستطيعون العودة إليها لاحتمال تعرضهم لمخاطر غير محسوبة العواقب.

وفي ضوء ذلك ضمَّنت بعض دول أوروبا الغربية في دساتيرها الدائمة، وفي القوانين الصادرة عن مؤسساتها الدستورية مبدأ تأمين أو منح الحماية المناسبة للأشخاص الذين تشملهم واحدة أو أكثر من تلك الحالات التي وردت في اتفاقية الحماية من خلال منحهم اللجوء في بلدانها. وقد تمكنت أعداد غير قليلة من الناس في العقود المنصرمة التمتع بحماية مناسبة من الملاحقات المختلفة والخطرة في الكثير من بلدان أوروبا الغربية. ومنذ قيام السوق الأوروبية المشتركة بذلت الدول الأوروبية الغربية جهودا ملموسة لتأمين صياغة مشتركة لمضمون الحماية

المطلوبة تساعد على توحيد أسلوب التعامل مع اللاجئين، خاصة وأن عدد اللاجئين في العالم بدأ بالتنامي بسبب وقوع العديد من النزاعات والحروب وممارسة السياسات الاستبدادية في عدد كبير من بلدان العالم، ومنها على وجه الخصوص بلدان العالم الثالث. وفي 14 يونيو/حزيران من عام 1985 توصلت حكومات كل من بلجيكا وألمانيا الاتحادية وفرنسا ولوكسمبورغ وهولندا إلى عقد "اتفاقية شينكن Schengener Abkommen" التي حددت الأسس العامة للتعامل مع طلبات اللجوء إلى البلدان الموقعة على تلك الاتفاقية[63]. وفي 26 مارت/آذار 1995 وافقت كل من أسبانيا والبرتغال، ثم أعقبتهما في الأول من يناير/كانون الثاني عام 1998 كل من إيطاليا والنمسا حيث صادقت على الاتفاقية. ومع إن دولاً أوربية أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل اليونان، السويد، فنلندا والدانمارك، فأنها لم تلتزم عمليا بنصوص هذه الاتفاقية حتى الآن، رغم إنها تمارس التنسيق في هذا الصدد وإلى حدود بعيدة. وهي بهذا المعنى تشمل جميع بلدان الاتحاد الأوروبي (عدا بريطانيا العظمى وأيرلندا)، إذ أن جوهر الاتفاقية لا يهدف إلى جعل الاتحاد الأوروبي منطقة مفتوحة لحركة الأوروبيين عموما فحسب، بل ومن أجل جعل هذا الاتحاد قلعة منيعة وحصينة ضد حرية حركة الناس اللاجئين من خارج بلدان الاتحاد الأوروبي ومنعهم من الوصول إلى هذه البلدان. وباختصار فأن الاتفاقية والإجراءات التي رافقتها تهدف بصورة عملية إلى تحقيق النتائج التالية[64]:

- تأمين تنفيذ عملية رقابة شديدة ومستمرة على حركة الناس عبر الحدود التي تربط دول الاتحاد الأوروبي بالدول المجاورة من غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛
- تحديد سفر الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبي إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من خلال تشديد إجراءات منح تأشيرات الدخول إليها؛
- ممارسة مسؤولية مشتركة للدول الموقعة على الاتفاقية إزاء اللاجئين السياسيين والاتفاق على قواعد معينة وملزمة للجميع عند منح حق اللجوء السياسي في أحد بلدان الاتحاد الأوروبي، وعند رفض المنح لا يمكن دراسة الطلب من أي بلد في الاتحاد؛
- تحقيق أوثق أشكال التعاون بين أجهزة الأمن والشرطة وبنوك المعلومات المختصة في المناطق الحدودية.

كما يشير واضعوها والمدافعون عن بنودها، إلى أن همَّ هذه الدول يتجه نحو توحيد الإجراءات القانونية والعملية بين دول الاتفاقية لحماية أوروبا من حركة اللاجئين غير المنظمة أو غير الشرعية ومن الجريمة المنظمة ومن تجارة المخدرات. وهي في ضوء ذلك تعتمد على إجراءات في الغالب الأعم بوليسية، لا في مجال مكافحة الجريمة المنظمة فحسب، بل في متابعة قضايا اللاجئين السياسيين أيضا، منها مثلا:

---

[63] شينكن Schengen هي أحدى مدن لوكسمبورغ.

[64] قارن:

http:// www. Nadir.org/initiativ/migration/de/data/data5.htm.vom 22.9.1998.

* الاعتماد على نشاط أجهزة الأمن والشرطة من خلال زيادة عدد العاملين فيها وتأمين استخدامها لأحدث منجزات التقنيات والأساليب الجديدة لممارسة نشاطها في ملاحقة طالبي اللجوء السياسي القادمين من وراء الحدود؛

* إقرار مبدأ التمييز في إجراء التفتيش والرقابة على القادمين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي عبر الطرق الجوية بين المواطنات والمواطنين من داخل وخارج بلدان الاتحاد الأوروبي. ففي الوقت لا تفرض الرقابة على الأشخاص من بلدان الاتحاد الأوروبي إلا على شكل حالات عشوائية، غالبا ما يتم اختيار من يتسم بخصائص تميزه عن سكان البلاد الأصليين مثل لون البشرة والشعر أو لون العينين أو حتى اللهجة، في حين تفرض على الأجانب القادمين من خارج بلدان الاتحاد الأوروبي الرقابة الصارمة؛

* الموافقة على ممارسة الرقابة في المناطق الحدودية ولمسافات غير قليلة في العمق وكذلك في محطات القطارات والشوارع والمطاعم والمقاهي والفنادق وغيرها من الأماكن للتفتيش عن الأجانب الذين يشك في كونهم من اللاجئين الداخلين إلى البلاد بطرق غير قانونية، وهي ما يطلق عليها بالرقابة غير المكشوفة؛

* الموافقة على دخول قوات الشرطة المحلية لهذا البلد الأوروبي أو ذاك إلى بقية بلدان الاتحاد الأوروبي لمطاردة أو مراقبة من يشك في كونه من مرتكبي المخالفات القانونية ومنها مخالفة عبور الحدود بطرق غير مشروعة؛

* تشكيل فرق لمطاردة مهربي اللاجئين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي واعتبارهم من ضمن قوى الجريمة المنظمة؛

* إقامة نظام متقدم للمعلومات (بنك المعلومات) على مستوى بلدان الاتحاد الأوروبي أطلق عليه أسم نظام معلومات شينكن Schengen-Informations-System (SIS) ، حيث تجمع فيه المعلومات الخاصة بطالبي اللجوء السياسي، والمقبولين أو المرفوضين منهم، وكذلك أسماء رافضي المغادرة أو المطلوب مغادرتهم البلاد مباشرة بالنسبة إلى جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، والاتفاق على تبادل هذه المعلومات بصورة مستمرة والاستفادة منها فعليا. كما يتضمن هذا النظام معلومات تفصيلية عن الأشخاص الذين يعتبر وجودهم خطرا على الأمن الداخلي أو وجودهم في بلدان الاتحاد الأوروبي غير مرغوب به. وهذه الجهة المتخصصة بتأمين المعلومات ترتبط بأجهزة المعلومات المحلية وأجهزة الأمن في تلك البلدان؛

* تكوين جهة متخصصة تقوم بوضع وتنفيذ نظام خاص ببصمة الأصابع europaeische Fingerabdruckdata (EURODAC) لكل طالبي اللجوء السياسي وتأمين الاستفادة منها لجميع البلدان الأعضاء في اتفاقية شينكن.

* والمعلومات الجديدة تشير إلى أن المسؤولين في ألمانيا يقومون الآن بفحص لعاب أفراد عائلة اللاجئ السياسي في ألمانيا ومقارنتها بلعابه في حالة مطالبته بجمع الشمل، وهي الطريقة التي يراد تطبيقها في بقية بلدان الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى إجراءات بوليسية مماثلة، على سبيل المثال لا الحصر، منع أصحاب سيارات الأجرة (التاكسيات) من نقل المواطنين الأجانب من المدن الحدودية إلى داخل ألمانيا بحجة احتمال أن يكون هؤلاء

من الداخلين إلى ألمانيا بطريقة غير مشروعة. وقد أثار هذا الإجراء ضجة كبيرة، ولكنه ما زال معمولا به حتى الآن.

إن كل هذه الأساليب تشير بوضوح إلى ثلاثة نقاط جوهرية هي:

- إن بلدان الاتحاد الأوروبي تتعامل مع طالبي اللجوء السياسي من منطلق عدم الثقة بأقوالهم والتي تتجلى بوضوح في أساليب وأدوات التحقيق التي تمارسها؛
- إن هذه البلدان تنطلق من كون اللاجئين السياسيين عموما يمكن أن يكونوا متورطين مع عصابات إجرامية وما شاكل ذلك؛
- إن هذه البلدان تريد وعبر هذه الأساليب وغيرها إقناع الناس بأنهم غير مرغوب بهم، وأن عليهم أن يبتعدوا عن أوروبا وأن يغادرونها حالا ودون رجعة.

من هنا تتبين للمتتبع بوضوح العوامل الكامنة وراء اتفاق واعتماد بلدان اتفاقية شينكن وبقية بلدان الاتحاد الأوروبي على زيادة فاعلية أجهزة الشرطة المختصة والحدودية وتحسين نشاطها وتعاونها لتأمين رقابة شديدة ومستمرة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتفاقية وتنفيذ حركة الدخول على أساس التأشيرات التي تمنح للقادمين من سفارات بلدانها في الخارج، علما بأن السفارات في البلدان الأخرى لا تمنح تلك التأشيرات إلا بموافقة رسمية ترد إليها من وزارة الداخلية أو وزارة الخارجية للبلد المعني.

وجدير بالإشارة إلى أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومنها بشكل خاص، ألمانيا الاتحادية، التي لعبت وما تزال تلعب دورا قياديا في التصدي للاجئين والمهاجرين إلى أوروبا، تميز بشكل واضح بين الأنواع التالية من اللاجئين:

1. الأشخاص الذين يطلبون الحماية واللجوء السياسي، سواء كانوا من النساء أم الرجال؛
2. اللاجئ على أساس الأمر الواقع رغم إنه لم يقدم طلبا للجوء السياسي استنادا إلى اتفاقية حماية اللاجئين لعام 1951؛
3. الأشخاص الذين تمتعوا بحق اللجوء السياسي بعد أن أقرت طلباتهم رسميا؛
4. اللاجئين الذين توافق الدولة على قبولهم وفق اتفاقية حماية اللاجئين لعام 1951؛
5. الأشخاص الذين تجاوزا الفترة المسموح لهم في البقاء داخل هذا البلد الأوروبي أو ذاك، ولكنهم ما زالوا فيها والذين يستوجب تسفيرهم فورا، ولكن صدرت الموافقات الرسمية على تحمل وجودهم اضطراريا لأسباب إنسانية.

إن الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية شينكن والإجراءات والإضافات التي ألحقت بها تؤكد باستمرار من الناحية النظرية "احترامها التام" لاتفاقية 28 تموز/يوليو عام 1951 بشأن اللاجئين بصيغتها المعدلة والموسعة الجديدة التي أقرت في 31 كانون الثاني/يناير عام 1967 في نيويورك واستعدادها للتعاون الوثيق مع المكاتب المحلية الفرعية التابعة للجنة العليا الخاصة باللاجئين التابعة للأمم المتحدة. ولكنها في الوقت نفسه تحتفظ لنفسها بالحق الكامل في رفض تلك الطلبات بسبب القوانين المحلية المرعية، أو بسبب علاقاتها الدولية مع البلدان الأخرى التي

يأتي منها طالبوا اللجوء والحماية. ومثل هذه الموافقة المشروطة تسمح للدول القومية في أوروبا الغربية أن ترفض أي طلب للحماية واللجوء إليها يأتيها من أي شخص كان مهما كانت أسباب طلب الحماية واللجوء مبررة، تحت واجهة مفادها، أن رفض الطلب جاء بسبب احتمال وقوع إساءة للعلاقات القائمة بين الدولة التي جاء منها طالب اللجوء وبين الدولة المستقبلة لطالب اللجوء في حالة قبول الطلب ومنحه اللجوء فعلا. أو إنها يمكن أن تدعي بأن الرفض يستند إلى القوانين المحلية، وهي غير ملزمة على تبيان الأسباب التي رفضت بموجبها هذا الطلب أو ذاك. ورغم أن البلدان الأوروبية قبلت في فترات سابقة عددا غير قليل من طلبات اللجوء السياسي في بلدانها، فأنها بدأت ومنذ ما يزيد عن عقد ونصف العقد من السنين ترفض الكثير من الطلبات الآتية من بلدان العالم الثالث بحجج واهية يصعب القبول بها في غالب الأحيان.

فخلال الفترة الواقعة بين توقيع اتفاقية شينكن والوقت الحاضر اتخذت مجموعة أخرى من الإجراءات ووقعت العديد من الاتفاقيات المشتركة وقرارات صادرة عن اجتماعات وزراء الداخلية والعدلية في دول الاتحاد الأوروبي. أصبحت تشكل عقبات كبيرة جدا في طريق وصول اللاجئين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص من بلدان العالم الثالث. فوفق المعلومات المتوفرة، واستنادا إلى الاتفاقية الرئيسية التي وقعت في مدينة ماسترخت الهولندية بشأن الاتحاد الأوروبي، تم عقد العديد من الاجتماعات الوزارية لبلدان الاتحاد الأوروبي جرى فيها معالجة موضوع اللجوء. ففي عام 1990 عقد اجتماع في دبلن تم الاتفاق فيه على تنفيذ اتفاق ينص على أن اللاجئ السياسي لا يحق له تقديم أكثر من طلب واحد للجوء، وبغض النظر عن البلد الأوروبي العضو في الاتحاد الذي قدم إليه ذلك الطلب، إذ يعتبر وكأنه قد قدم إلى جميع دول الاتحاد الأوروبي في آن واحد. وفي حالة صدور قرار حول هذا الطلب من هذا البلد الأوروبي أو ذاك العضو في الاتحاد يعتبر ساري المفعول على بقية دول الاتحاد، سواء كان القرار بمنح الشخص اللجوء أو حجبه عنه. ولا يجوز إعادة النظر بالقرار من أي دولة عضو في الاتحاد، إذ أنه يعتبر من القرارات القطعية. وفي عام 1992 تم الاتفاق بين وزراء العدلية والداخلية لبلدان الاتحاد الأوروبي في لندن على قضيتين نفذتا بالتتابع هما:

- رفض منح حق اللجوء السياسي لطالبي اللجوء القادمين من دولة ثالثة لا تلاحق السياسيين ولا يشكل وجودهم فيها خطرا على حياتهم، والتي أطلق عليها بالدولة الثالثة الآمنة؛
- رفض قبول طلبات اللجوء السياسي من أشخاص قادمين من بلدان تعتبر بالنسبة للاتحاد الأوروبي بلدانا لا تلاحق السياسيين ولا تعرّض حياتهم للخطر.

وجدير بالإشارة إلى أن الجهات التي تستقي بلدان الجماعة الأوروبية معلوماتها منها هي ممثلياتها السياسية في مختلف بلدان العالم والتي توحد في ما أطلق عليه "مركز جمع ومناقشة وتبادل المعلومات حول اللاجئين Zentrum für Information، Diskussion und Austausch über Asyl(CIREA) "، والتي لا يمكن في كل الأحوال أن تكون دقيقة وموثقة وبعيدة عن تأثير الوجهة السياسية للممثليات وموقف حكوماتهم منها[65].

[65] http:// www. Nadir.org/initiativ/migration/de/data/data5.htm.vom 22.9.1998.

وفي عام 1993 عقد مؤتمر حضره ممثلون عن 34 دولة من أوروبا وخارجها تركز الحوار فيها حول مكافحة جماعات تهريب اللاجئين إلى البلدان الأخرى. وقد تقرر في هذا المؤتمر تشكيل فرق لهذا الغرض، على أن يندرج عملها في إطار مكافحة الجريمة المنظمة، أي اعتبار نشاط هذه الجماعات في إطار الجريمة المنظمة. وفي مؤتمر خاص بالوزراء الأوروبيين الذي عقد في كوبنهاكن في يونيو/حزيران من عام 1993 جرى البحث في كيفية التحرك من أجل تقليص عدد اللاجئين القادمين أو الموجودين منهم في أوروبا، حيث تم الاتفاق على الإجراءات التالية:

- ترحيل عاجل لكل الذين قدموا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي بصورة غير قانونية؛
- ترحيل كل الذين رفضت طلبات لجوئهم السياسي في بلدان الاتحاد الأوروبي؛
- ترحيل كل العمال المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي دون موافقات رسمية؛
- ترحيل كل اللاجئين الذين يعتقد بكونهم يشكلون خطرا على الأمن الداخلي دون الحاجة إلى تبيان المبررات؛
- ترحيل كل الأجانب المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي الذين يشاركون بهذا الشكل أو ذاك في تشغيل أو تهريب الأجانب إلى داخل البلاد.

وفي ضوء اتفاقية شينكن وكذلك الأسس والإجراءات التي تم الاتفاق بشأنها فأن دول الاتحاد الأوروبي يمكنها اليوم، وقبل هذا بسنوات عديدة، الوصول إلى النتائج المتوخاة من خلال المرونة التي جرى بها صياغة مجموعة من مواد تلك الاتفاقية والتي اعتمدت فيما بعد على أسس التنفيذ من جانب الأجهزة المكلفة بذلك.

فإلى جانب المرونة التي تميزت بها مقدمة اتفاقية شينكن التي أشير إليها سابقا، فأن بنود الاتفاقية تمنح المنفذ مرونة عالية جدا في قبول أو رفض أي طلب باللجوء السياسي إليها، إذ يمكن اعتبارها "حمالة أوجه" قابلة للتفسير المتعدد الجوانب، وبالتالي يبقى الحكم النهائي بيد حكومة البلد المعني التي تقرر قبول هذا العدد أو ذاك من طلبات اللجوء أو رفضها وفق سياسة كل دولة من دول الاتفاقية، وليس بالاستناد إلى بنود الاتفاقية الخاصة بحماية اللاجئين، بل بسبب المرونة الواردة في تلك المواد. وكان هذا الأمر وسيبقى خلال السنوات القادمة خاضعا لجملة من الاعتبارات بما فيها مدى حاجتها للأيدي العاملة ومدى رغبتها في استقبال مجموعات معينة من اللاجئين، أو الادعاء بأن بلادها لم تعد قادرة على تحمل المزيد من اللاجئين. وبمعنى آخر فأن مثل هذا الموقف من الناحية النظرية لا يخضع تماما لمستلزمات اللجوء التي يذكرها طالب اللجوء في الاستمارات التي عليه تقديمها إلى المسؤولين والمنسجمة مع معايير اللجوء السياسي التي يفترض بموجبها منحه حق اللجوء، بل للقرارات السياسية للحكومات الأوروبية. وتجربة السنوات المنصرمة تؤكد وجهة غالبية دول الاتحاد الأوروبي وميلها نحو تقليص القبول إلى ابعد الحدود الممكنة بغض النظر عن مدى أحقية وآهلية هؤلاء الملاحقين لأسباب عديدة بالحصول على الحماية واللجوء. وهي تتطلع إلى منعه أصلا ما دامت لا تحس بحاجة كبيرة إلى الأيدي العاملة أو بسبب وجود بطالة واسعة لديها. وهذا الربط العملي الذي تمارسه حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي بين طلب اللجوء السياسي وبين العمالة والتشغيل هو الذي يسيء، شاء المرء أم أبى، إلى تطبيق بنود الاتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين المستندة بالأساس إلى مبادئ حقوق الإنسان.

ومما يعقد الأمر في قضايا اللجوء السياسي المتعدد الجوانب ليست المواد القانونية الواردة في الاتفاقية أو القوانين التي تضعها الدولة في ضوء ذلك، بل القواعد والتعليمات التي تصدرها وزارات الداخلية في كل بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي لتنفيذ بنود الاتفاقية والتي تلزم الموظفين بإتباعها والتشدد في قبول اللاجئين أو تخفيف تلك القيود عنهم. والسنوات المنصرمة تشير بما لا يقبل الشك إلى أن الوجهة العامة كانت وما تزال تسعى إلى فرض المزيد من القيود والعراقيل لتقليص اللجوء إليها.

إن الاتفاقية والقوانين الخاصة بالأجانب الصادرة في ضوئها تشير بوضوح إلى وجوب قيام كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي بدراسة الطلبات الخاصة باللجوء السياسي والمقدمة إلى كل منها والعمل من أجل التعجيل بدراستها والبت بها بسرعة. وأن طلبات اللجوء تدرس في دولة واحدة من دول الاتفاقية ولا يجوز تقديم طلب آخر إلى بلد آخر عضو في الاتفاقية في حالة رفض الطلب الأول. كما ترفض طلبات اللجوء على الحدود أصلا أو في المطارات لمن جاء إلى البلد المستقبل للهجرة بعد مروره ببلد آخر غير البلد الذي غادره بسبب الملاحقات السياسية بشأنه، أي طلبات القادمين من دولة ثالثة آمنة. ففي حالة ثبوت قدومه من بلد ثالث لا يشكل خطرا على وجوده فيه، يمكن رفض طلبه وإعادته إلى موطنه أو إلى البلد الآخر الذي قدم منه مباشرة ودون الحاجة إلى عرض قضيته على الجهات المختصة أو المحاكم المحلية، علما بأن اتفاقية حماية اللاجئين لعام 1951 تمنع ترحيل طالبي اللجوء السياسي إلى البلدان التي غادروها بسبب وجود احتمال كبير بتعرضهم لملاحقات سياسية وقومية أو دينية وغيرها.

وفي الوقت الذي تقدم هذه الاتفاقية تسهيلات مهمة لمن تتم الموافقة على قبوله لاجئا في أحد البلدان الأوروبية، وبشكل خاص في مجال جمع شمل العائلة، والمقصود هنا الزوجة أو الزوج والأطفال تحت سن الثامنة عشر عاما، فأنها في الوقت نفسه تحد من حركة طالب اللجوء كثيرا قبل وأثناء دراسة الطلب وقبل البت النهائي به، إذ يمكن لأي خطأ يرتكب بهذا الصدد أن يدفع ثمنه غاليا، أي أن يرفض الطلب ويرحل الشخص إلى خارج البلاد، أي البلد الذي جاء منه أو أي بلد يقبله لديه.

وفي ما عدا ذلك فقد وضعت مجموعة من القواعد الداخلية لكل بلد من شأنها تنظيم أسس التعامل مع طالبي اللجوء بحيث يصبح أمر الحصول على اللجوء السياسي صعب المنال إن لم يكن مستحيلا بالنسبة لعدد كبير من طالبي اللجوء السياسي ولأسباب اعتباطية أو غير مدروسة بعناية كافية في غالب الأحيان[66]. وأذ تُميز البلدان المختلفة بين اللجوء السياسي المرتبط بملاحقة الناس لأسباب فكرية وسياسية، أو قومية أو إثنية، أو لأسباب دينية وطائفية، من جهة، واللجوء الاقتصادي أو ما يطلق عليه أحيانا باللجوء الإنساني، فأنها عندما تتشدد في منح اللجوء السياسي، فأنها تبدي استعدادها النسبي لمنح اللجوء الإنساني، للذين هم في الواقع الفعلي لاجئين سياسيين أو تحمل وجودهم لفترة محدودة في بلدانهم، إذ أن اللجوء الإنساني يرتبط بفترة زمنية قصيرة يفترض تجديدها كل سنة أو سنتين، وبالتالي يمكن تغيير حالته مباشرة، في حين ترفض نسبة كبيرة من طلبات التحري عن عمل. إن متابعة

---

66 نفس المصدر السابق.

عدد طلبات اللجوء من جهة، وعدد المقبول من تلك الطلبات فعلا خلال السنوات العشر المنصرمة من جهة أخرى، تؤكد مصداقية التعنت الجاري في قبول اللاجئين في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي.

إن الإجراءات التي اتخذتها دول أوروبا الغربية، سواء كانت الجماعة الأوروبية ابتداء، أم بلدان الاتحاد الأوروبي لاحقا، أم كل بلد منها على انفراد، في مجال الحد من قبول اللاجئين بصورة رسمية وغلق المنافذ الممكنة للوصول إلى هذه البلدان سواء عبر الطرق البرية أم البحرية أم الجوية، قد ساهمت بشكل ملموس في لجوء الناس إلى اعتماد إجراءات مختلفة منها:

- محاولات شخصية يبذلها الأفراد للوصول، على مسؤوليتهم الخاصة، إلى هذه البلدان وعبر طرق وأساليب مختلفة، وتعتبر مخالفة للقوانين المرعية في هذه البلدان؛
- الاتفاق مع جماعات تهريب الناس لإيصالهم إلى داخل تلك البلدان لقاء مبالغ كبيرة، واحتمال تعرضهم إلى مخاطر جمة؛
- ادعاء البعض بكونهم من اللاجئين السياسيين، في حين أنهم من الذين يتحرون عن فرصة للعمل في هذه البلدان.

ووفق المعلومات المتوفرة أدت كل تلك الاتجاهات إلى وفاة أو اعتقال وحبس جمهرة واسعة من بنات وأبناء بلدان العالم الثالث، وبشكل خاص البلدان المحيطة والقريبة من الدول الأوروبية، مثل بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، أي بلدان شمال أفريقيا. وإذا كان البعض من هؤلاء يخسر الكثير من أمواله الشحيحة أصلا ويلقى عليه القبض ليعاد إلى بلاده ثانية أو يلقى في الحبس لفترات طويلة، فأن الكثير منهم قد دفع حياته وأفراد عائلته ثمنا لتلك المجازفة غير المحسوبة العواقب. وهي الإشكالية التي يفترض معالجتها بأسلوب إنساني وليس بإجراءات بوليسية كما تمارس اليوم من جانب بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث تقدم ألمانيا نموذجا متقدما في ممارسة تلك الأساليب المناقضة لمبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية بشأن اللاجئين، ومنها اتفاقية 1951 وتعديلاتها في عام 1967.

إن الطريقة التي تعاملت وما تزال تتعامل بها حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي والخطاب السياسي الذي مارسته النخب السياسية الحاكمة وبعض أطراف المعارضة فيها، دع عنك نشاط القوى اليمينية المحافظة واليمينية المتطرفة والعنصرية المكشوفة نسبيا، قد لعبت دورا متميزا في تصعيد وتشديد أجواء العداء للأجانب وموجات العنف التي راح ضحيتها خلال السنوات الأخيرة عددا غير قليل من اللاجئين السياسيين والمواطنين المقيمين في هذه البلدان أو حتى بعض المتجنسين بالجنسيات المحلية. وهي التي ستبقى محورا مهما من محاور هذا الكتاب. ومن المفيد هنا المرور بسرعة على الإجراءات التي تمارس مع طالبي اللجوء السياسي القادمين عن طريق الجو أو البر أو البحر.

إجراءات مواجهة القادمين الجدد

القادمون عن طريق الجو

تؤكد التعليمات الصادرة إلى قنصليات وسفارات دول الاتحاد الأوروبي في بلدان العالم الثالث أو في البلدان الأخرى أن لا تمنح تأشيرات الدخول إلى تلك البلدان إلا بعد الاتصال بوزارة الداخلية أو الخارجية للبلد الأوروبي المعني حسب طبيعة الطلب المقدم، كما إن عليها أن تتشدد في معرفة الأسباب وراء طلب تأشيرة الدخول. والمعلومات المتوفرة تشير إلى تراجع شديد جدا في منح تأشيرات الدخول إلى مواطني بلدان العالم الثالث واقتصارها في الغالب الأعم على الجهات الحكومية الرسمية والوفود المتفق عليها. كما أن زيارات الأقارب تراجعت هي الأخرى لذات السبب، إذ يصعب الحصول على تأشيرة دخول لمن يريد زيارة قريب له في بلدان الاتحاد الأوروبي. فما لم تتوفر جملة من الشروط لا يمكن الحصول على تأشيرة دخول، وليس سهلا تأمين كل تلك المستلزمات، وبالتالي فهي لا تمنح إلا ما ندر.

وفي ضوء ذلك لم يعد سهلا على طالبي اللجوء السياسي الوصول إلى أحد هذه البلدان عن طريق الجو أو البر بسبب عدم سماح غالبية البلدان للأشخاص الراغبين بالسفر بالصعود إلى الطائرة ما لم تكن لديه تأشيرة دخول صحيحة. ومع ذلك يتسنى في بعض الأحيان المجال لهذا الشخص أو ذاك أو مجموعات معينة من الناس الوصول إلى مطارات بعض بلدان الاتحاد الأوروبي حيث يتقدم هؤلاء بطلب اللجوء السياسي. وهنا تؤكد التعليمات المشتركة لكل الأجهزة الخاصة بمراقبة المطارات في صيغة التعامل مع طالبي اللجوء السياسي التصرف على النحو الآتي:[67]

- إعادة تسفير من يقدم طلب الحصول على لجوء سياسي إن كان قادما من بلد ثالث آمن غير بلده مباشرة ودون تأخير؛
- إعادة تسفير من يقدم طلب الحصول على لجوء سياسي، حين يكون قد قَدِمَ من بلد يعتبر ضمن البلدان التي لا تلاحق السياسيين، وفق المعلومات التي تجمعت لديهم من ممثلياتهم في تلك الدول، إلى بلاده أو البلاد التي أستقل منها الطائرة. وتوضع أسماء تلك الدول في قائمة خاصة موجودة لدى الأجهزة المختصة في المطارات الدولية؛
- وأما من لا يمتلك أوراقا تثبت هويته الشخصية فتقوم شرطة المطارات بنقله إلى معسكر أو مبنى خاص باللاجئين قريب من المطار، إلى حين حسم قضيته خلال فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع. وفي حالة الرفض الذي يتم خلال يومين أو ثلاثة، يحق له الاعتراض لدى المحكمة الإدارية، وفي حالة موافقة المحكمة على قرار رفض منح اللجوء يرحل مباشرة ودون تأخير، أما إذا تأخر النظر في الأمر لأكثر من أسبوعين فينقل إلى مكان آخر حتى تحسم قضيته. وتشير

---

67 نفس المصدر السابق.

المعلومات الواردة إلى أن نسبة عالية من تلك الحالات يرحل أصحابها مباشرة، ويصعب حتى حصولهم على فرصة الاعتراض التي، إن حصلت، غالبا ما تكون شكلية. وقد قضى بعض هؤلاء اللاجئين نحبهم في الطائرة أو في المطارات حيث احتجزوا أو حيث أريد تسفيرهم. إذ كان البعض يرفض العودة إلى بلاده خوفا من العواقب التي تنتظره حال وصوله ووقوعه بأيدي أجهزة الأمن والشرطة المحلية، وبالتالي، فأن التجارب الماثلة أمامنا حتى الآن تشير إلى أن البعض قد فضل الموت على يديه على التسفير إلى بلاده، إذ أن موته المحقق هناك يقترن بتعذيب لا إنساني مرير وطويل الأمد يكون الموت السريع أكثر قبولا. ويمكن العودة إلى عدد من تلك الحوادث التي وقعت في عامي 1998 و1999 في ألمانيا وفي غيرها من الدول الأوروبية، دع عنك الذين فضلوا الموت وهم محتجزون في السجون، دون ذنب ارتكبوه سوى رغبتهم الصادقة في الحصول على اللجوء في هذا البلد الأوروبي أو ذاك وخشيتهم الكبيرة من العودة إلى أوطانهم الأصلية.

القادمون عن طريق البر

أما من يقدم إلى بلدان أوروبا الاتحادية عبر طريق القطارات أو طريق السيارات فيواجه بذات المعاملة والإجراءات التي تواجه جميع القادمين عبر الأجواء الدولية حيث تكون الشروط واحدة في هذا الصدد وأجهزة الأمن والشرطة الخاصة بالأجانب واحدة، كما أن العواقب واحدة.

القادمون بطريق غير مشروع

أما القادمون عن طريق يعتبر غير مشروع في نظر القوانين المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي، فأن دخولهم الحدود إلى مسافة تزيد عن ثلاثين كيلو مترا من أقرب نقطة حدودية، يصبح لهم من حيث المبدأ حق تقديم طلب الحصول على لجوء سياسي وينقلون إلى إحدى دور اللاجئين للبحث في قضيتهم. أما إذا عثر عليهم في مناطق لا تبعد 30 كيلو مترا عن الحدود، فعندها يواجههم قرار الترحيل مباشرة إلى البلد الذي وصلوا منه. وغالبا ما تهمل الشرطة قضية ال 30 كيلو مترا ويرحلون ثانية من حيث أتوا، بغض النظر عن مكان العثور وإلقاء القبض عليهم، إذ أن البعض من هؤلاء يعتقل في داخل المدن وبعيدا عن الحدود بمسافة تزيد عن عشرات الكيلومترات، ومع ذلك يتم ترحيله وكأنه قد أعتقل عند الأمتار الأولى من تجاوزه الحدود الدولية. وليس هناك من يستطيع تغيير قرار أجهزة الشرطة في هذا الصدد.

وفي جميع هذه الحالات يتحمل طالب اللجوء السياسي الذي رفض طلبه تكاليف إعادة ترحيله إن وجدت في جيبه نقودا تسمح بدفع كامل المبلغ أو جزء منه.

إن القرار الصعب الذي يواجه طالب اللجوء المتجه نحو بلدان الاتحاد الأوروبي يبرز مباشرة عند اختياره طريق البحر، وخاصة بالنسبة لأولئك الذين يتجهون صوب أسبانيا أو إيطاليا أو اليونان على سبيل المثال لا الحصر. إذ أن هؤلاء يواجهون واحدة أو أكثر من المشكلات التالية:

- الوصول إلى موانئ الدولة المنشودة والوقوع بيد شرطة مخافر الموانئ واعتقالهم ووضعهم في السجن إلى حين إعادة ترحيلهم وعبر نفس الطريق إلى البلد الذي قدموا منه عبر البحر؛
- الخلاص من إلقاء القبض والدخول إلى المدن المختلفة ومحاولة البقاء هناك. ورغم إنهم تخلصوا من شرطة الحدود فأن احتمال إلقاء القبض عليهم في فترة لاحقة طالت أم قصرت قائم فعلا، وهو ما يحصل يوميا ولمئات من هؤلاء الناس اللاجئين الذين يعيشون في قلق دائن خشية الاعتقال والطرد؛
- خروج خفر الحدود في سفن الرقابة وقيادة الباخرة المحملة باللاجئين إلى السواحل لتسجيلهم وأخذ المعلومات الكافية عنهم وإدخال المعلومات في نظام المعلومات الأوروبي، ثم إعادتهم من حيث قدموا؛
- حصول عواصف في وسط البحار وغرق السفن وموت جميع أو كثير من ركابها اللاجئين أو غرقها بسبب ضخامة عدد اللاجئين الذي تحملهم والذي يفوق في غالب الأحيان سعة وطاقة السفينة الفعلية. وقد وقعت حوادث كثيرة ومتلاحقة خلال الأعوام العشر المنصرمة التي راح ضحيتها الكثير من هؤلاء اللاجئين من مختلف البلدان ومنهم من بلدان شمال أفريقيا أيضا.

ولا بد للمسؤولين في بلدان الاتحاد الأوروبي أن يفكروا بالطريقة التي يتعاملون بها مع اللاجئين الذين يجدون أنفسهم تحت وطأة عوامل كثيرة تجبرهم حتى على ركوب المصاعب والمخاطر التي يمكن أن تقودهم إلى السجن أو الموت. وينطبق هذا الأمر على حكومات البلدان التي كانت أو ما تزال مصدرا لهجرة الناس وسعيهم للحصول على اللجوء السياسي أو على عمل يوفر لهم قوتهم اليومي ويحفظ كرامتهم ويصونهم من الموت.

مشكلات إقامة الأجانب في بلدان الاتحاد الأوروبي

تختلف بلدان الاتحاد الأوروبي في موقفها من إقامة الأجانب في بلدانها وأنواع الإقامة التي تمنحها، علما بأن قوانين الإقامة قد شهدت تغيرات كثيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر، وكلها كانت باتجاه التشديد على منح الإقامة للأجانب، وبشكل خاص للقادمين من بلدان العالم الثالث. فهي تمنح لمن حصل على اللجوء السياسي أو الحائز على لجوء إنساني في البلد، والأخير محدد بزمن قابل للتمديد. كما تمنح الإقامة للدارسين والمتدربين حتى نهاية فترة الدراسة الفعلية أو التدريب والتأهيل، كما تمنح للمتعاقدين على العمل، والعاملين في السلك الدبلوماسي والمنظمات الدولية والإنسانية الرسمية. كما تمنح للمرضى القادمين للمعالجة بصورة رسمية أو السياح، ومثل هذه السمة تكون مرتبطة بإقامة ذات وقت محدد لا يجوز تجاوزها. والإقامة في بلدان الاتحاد الأوروبي كانت وما تزال تمنح، وتحت قيود وشروط مشددة، لجمع شمل العائلة، أي للزوجة أو الزوج والبنات والأبناء فقط، أي بالارتباط مع توفر الإقامة الدائمة لمن يسعى إلى جمع الشمل في البلد الأوروبي.

ورغم وجود مثل هذا الحق فهناك آلاف الطلبات الخاصة بجمع الشمل التي تسقط في أدراج مكاتب الجهات المسؤولة عن قضايا الأجانب ويعلوها الغبار، بسبب عدم رغبة الحكومات الأوروبية دراسة تلك الطلبات أو منحهم الإقامة فيها.

والمتتبع لقضايا الإقامة يعرف تماما بأن الجهات المسؤولة في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي تقريبا ترفض منح الإقامة إلى الراغبين في الحصول عليها بشكل اعتيادي، كما أن الحصول على الإقامة يتطلب توفر شروط عديدة يعجز الكثير من الناس على توفيرها أو حتى يصعب توفير البعض من تلك الشروط. ففي أسبانيا، كما عليه الحال في بقية البلدان الأوروبية يتطلب الحصول على الإقامة توفر عقد عمل والانخراط في نظام الضمان الاجتماعي. ولا يتم تمديد حق الإقامة دون هذين الشرطين. وفي ضوء ذلك لا يتعرض أولئك الذين ولجوا البلاد بصورة غير شرعية إلى رفض منحهم الإقامة فحسب، بل وكذلك كافة المقيمين فيها الذين انتهت عقود عملهم أو الذين لا يمتلكون القدرة المالية على الانخراط في الضمان الاجتماعي، أو أولئك الذين انتهت زيجاتهم بالطلاق لأي سبب كان أو انتهت دراستهم وفترة التدريب وما إلى ذلك. وفي حالة عدم الحصول على حق تجديد الإقامة فأن استمرار إقامة هؤلاء الناس تكون غير شرعية ويتعرضون للطرد والتسفير أو الاعتقال إلى حين التسفير إلى خارج البلاد.

وبسبب عدم موافقة الكثير من بلدان الاتحاد الأوروبي على منح سمات الدخول لمن يريد الإقامة بالبلاد يلجأ الكثير من الناس الدخول إليها عبر جماعات منظمة تعمل من أجل إدخال هؤلاء الناس بصورة غير شرعية وتترك في البلاد دون أية حماية وعرضة للاعتقال والحبس أو التشرد مقابل عدة آلاف من الدولارات الأمريكية يدفعها الراغب في الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. ويدخل الفرد، امرأة كانت أم رجلا، في دوامة وحلقة مفرغة: فالأجنبي لا يمتلك حق الإقامة لأنه لا يمتلك عملا، ولكنه لا يمتلك حق الحصول على أي عمل شرعي ما دام لا يمتلك إقامة شرعية. وهذه الحالة تسود عددا متزايدا من الأجانب في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي. كتبت الباحثة المغربية السيدة **نجية البودالي** بشأن أوضاع المرأة المغربية في المهجر الأسباني ما يلي:

"من أجل الإقامة تضع الإدارة الأسبانية شروطا منها:

- أداء واجب الانخراط في الضمان الاجتماعي.
- عقد العمل.

هذان الشرطان مرتبطان بالحالة المادية للمهاجرين. فالكثير من المهاجرات المغربيات لا يستطعن التوفيق بين ظروف العمل والراتب الشهري وأداء واجب الانخراط. ويترتب على هذه الوضعية وجود الكثير منهم في وضعية غير قانونية مما أدى لانحراف البعض حيث يتعاطى عدد كبير منهم الدعارة أو اعتياد الملاهي الليلية في غياب تربية جنسية وصحية حيث نتج عن ذلك وجود حالات مرضية مستعصية ومعدية، وفي حوار أجريته مع امرأة بإحدى الشوارع المعروفة "بشارع المغربيات" في مدريد أكدت وضعيتها المهمشة في الحياة العامة باستثناء مجال الدعارة لكونه من الفرص المتاحة والمربحة للكثير من النساء غير واعية بالجانب الصحي للظاهرة، مضيفة بأنه

من خلال سنتين من العمل داخل البيوت كانت مشكلتها هي الموافقة بين مصاريف البيت وأداء واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي حتى تضمن وضعيتها القانونية.[68]"

إن التقييدات التي تضعها الدول الأوروبية على الدخول إلى بلدانها والإقامة فيها لم تشجع على زيادة عدد العصابات العاملة في تهريب البشر إلى داخل تلك البلدان فحسب، بل ساهمت في تهميش حياة عدد كبير من هؤلاء الناس، سواء كانوا من النساء أم الرجال، وجعل الكثير منهم عرضة للوقوع في قبضة العصابات العاملة في مجال تهريب وتسويق المخدرات أو غيرها من الأعمال المخلة بالحياة العامة وبالسلوك السوي ومتعارضة ومتقاطعة مع القوانين السائدة في هذه البلدان.

وإلقاء نظرة واحدة على عدد أنواع الإقامة التي يمارسها المشرع الألماني مثلا، سيجد المرء حقيقة المتاعب التي يواجهها الأجانب في ألمانيا من أجل الحصول على الإقامة. فالقانون الألماني يقر الأنواع التالية من الإقامة الرسمية في البلاد:[69]

1. **موافقة على الإقامة**: وهذا النوع من الإقامة يمنح للأشخاص القادمين لإنجاز مهمة معينة تحديدا مثل الدراسة أو الاتفاق على عقد عمل لفترة معينة، وتحدد في ضوء الفترة المقررة فقط، كما لا يجوز تغييرها إلى نوع آخر من أنواع الإقامة.
2. **تصريح بالإقامة**: ويمكن أن يمنح هذا النوع من الإقامة إلى أشخاص خارج إطار دول الاتحاد الأوروبي لأغراض إنسانية، أو لارتباط منحها بمصالح ألمانية. ويسمح هذا النوع من الإقامة لصاحبها بفترة إقامة محددة تصل إلى سنتين قابلة للتجديد. والأشخاص الذين يتمتعون بها يمكنهم تقديم طلب لتغييرها إلى نوع آخر من أنواع الإقامة (السماح بالإقامة) بعد مرور 8 سنوات على إقامتهم المستمرة في ألمانيا على أن يستوفي هؤلاء الأشخاص شروطا أخرى.
3. **السماح بالإقامة**: وهذا النوع من الإقامة يمنح عادة لطالبي اللجوء السياسي الذين تم الاعتراف لهم بحق اللجوء السياسي في البلاد. ويمكن منحها لفترة محددة أو غير محددة أو يمكن استبدالها من حالة الفترة المحدودة إلى حالة الفترة غير المحددة. وغالبا ما تكون مقترنة ببعض الملاحظات من جانب الأجهزة المختصة.
4. **الحق في الإقامة**: يمكن منح هذا النوع من أنواع الإقامة إلى أولئك الأشخاص الذين قضوا 8 سنوات متتالية في ألمانيا وكانت لديهم قبل ذاك إقامة غير محددة لمدة ثلاث سنوات مع ضرورة توفر بعض الشروط الأخرى. ويحق للاجئين السياسيين مثلا التمتع بهذا النوع من الإقامة.
5. **تحمل الأشخاص لأسباب اضطرارية**: وهذا النوع من الإقامة الاضطرارية تمنح لأولئك الأشخاص الذين تقرر ترحيلهم من البلاد بسبب رفض طلبات لجوئهم أو قدموا إلى البلاد بصورة غير قانونية أو الذين انتهت إقامتهم.

---

[68] نجية البودالي. وضعية النساء المغربيات في المجتمع الإسباني من خلال بعض الشهادات. المناظرة الدولية حول: "حقوق الإنسان والجالية المغربية في الخارج". الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان. طنجة:23-26 تشرين الثاني/نوفمبر 1998. المملكة المغربية.

[69] Rittstieg، Helmut Prof. Dr. Deutsches Auslںnderrecht. Auslںndergesetz. 8. Auflage. Beck-Texte im dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. München. 15. August 1993. S. 21-50.

وتمنح مثل هذه الإقامة لفترة محددة قابلة في ظروف معينة للتجديد. والسبب في منحها ينشأ عن عوامل إنسانية تقف حائلا دون ترحيلهم، منها بشكل خاص وجود صعوبات قانونية ترتبط باحتمال نشوء مخاطر على حياتهم في حالة ترحيلهم إلى بلدان منشأ اللجوء، أو لأسباب عملية أخرى تمنع ترحيلهم.

وفي كل من الأنواع الأربعة الأولى من الإقامة الرسمية (إذ أن الشكل الخامس لا يعتبر شكلا من أشكال الإقامة الرسمية، بل من النوع الاضطراري المؤقت) يمكن للأجهزة المختصة أن تحجبها عن طالب الإقامة دون أن تبدي الأسباب التي أوجبت حجب الإقامة، أو إنها تتذرع، كما ورد في قانون الأجانب، عند حجبها أو رفضها منح الإقامة، كون طالب الإقامة قد دخل البلاد دون أن يحصل على سمة الدخول الرسمية، أو بسبب معلومات خاطئة أو غير دقيقة أعطيت للمسؤولين عند التحقيق معه، أو أن معلومات خاطئة وردت في استمارات طالب اللجوء دون العودة إلى أسباب ذلك الخطأ المرتكب، أو أنه لا يملك جواز سفر ساري المفعول، أو أن جنسيته غير معروفة ولم يتم التيقن منها، أو أنه كان يوم ما في ألمانيا وسفر منها وعاد إليها دون موافقة المسؤولين.

واستنادا إلى أن موقف المسؤولين الألمان فأنهم يرفضون حتى الآن اعتبار ألمانيا دولة مفتوحة للهجرة والتنقل، كما أنهم لا يمنحون موافقات الهجرة الرسمية إلى البلاد، وبالتالي فأن الغالبية العظمى من الراغبين في الدخول إلى ألمانيا يأتون تحت باب اللجوء السياسي. ولهذا السبب، الذي منشأه الحكومة الألمانية ذاتها، ترتكب جملة من الأخطاء من جانب مجموعات من القادمين الجدد، وبالتالي، تسعى الكثير من وسائل الإعلام وأوساط حاكمة وقوى سياسية يمينية ويمينية متطرفة إلى تشويه سمعة جميع طالبي اللجوء السياسي من خلال اتهامهم بالتزوير والكذب أو الادعاء باللجوء السياسي هرباً من أوضاع استبدادية وإرهابية تسود في بلدانهم. وكان الحزب الديمقراطي الاجتماعي المسيحي في منطقة باير جنوب المانيا، المعروف بتشدده القومي، وأحيانا غير قليلة الديني أيضاً، وما يزال يمارس سياسات متشددة جدا ومنشطة لليمين القومي المتطرف إزاء وجود الأجانب في ألمانيا وإزاء قبول اللاجئين السياسيين والأجانب في المانيا. وكان هذا الحزب هو المبادر منذ عام 1991/1990 إلى طرح فكرة ثم مشروع التعديل للمادة 16 من الدستور الألماني، تلك المادة الأساسية التي منحت حق اللجوء السياسي لكل المعرضين للاضطهاد والمطاردة والسجن أو الموت من حكومات بلدانهم في ألمانيا والتي كانت تنسجم تماماً مع المادة الأولى من الدستور الألماني التي تتحدث عن أن كرامة الإنسان، أي إنسان، لا يجوز المساس بها بأي حال. وقد تم فعلاً تعديل هذه المادة في عام 1993، بعد أن كانت قد استخدمت بشكل واسع في الحملة الانتخابية الألمانية، وبعد أن أمكن جرّ الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى مواقع الأحزاب الثلاثة المتحالفة حينذاك، حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي وحزب الاجتماعي المسيحي والحزب الديمقراطي الألماني الحر. وبهذا التعديل تغلب الاتجاه السياسي اليميني في البلاد، وبالتالي، أمكن وضع قانون جديد للأجانب أقر في 1995/10/1. استلب قانون الأجانب الجديد من قانون الأجانب الذي أقر في 1990/4/26 وبدأ العمل به من 1991/10/1، جملة من المضامين الديمقراطية إزاء التعامل مع الأجانب، كما ميز القانون الجديد في ما بين الأجانب القادمين من بلدان أوربية وأخرى غير أوربية، وأعطى الحرية للأجهزة الإدراية المسؤولة عن التعامل مع طالبي اللجوء السياسي والراغبين في الإقامة في ألمانيا حق التصرف وفق ما يرونه مناسباً. ويشير فقهاء القانون الألمان بحق إلى الطابع

الاستثنائي الخاص لهذا القانون، حيث يكرس التمييز بين البشر في المانيا، بين المواطنين الألمان وبين المهاجرين المقيمين في المانيا، وفي ما بين الأجانب أيضاً[70]. فالتقرير الصادر عن مؤتمر "المعتمدين لشؤون الأجانب في جمهورية ألمانيا الاتحادية" بتاريخ 16.3.1993 أشار بصراحة ووضوح إلى ما يلي: "تأكد للمعتمدين لشؤون الأجانب إلى أن الناس الذين يقيمون بشكل دائم وبصورة قانونية في المانيا ولا يحملون الجنسية الألمانية:

- تحجب عنهم حقوق أساسية مهمة تقّرها لهم لائحة حقوق الإنسان ولكنها تستند في الحجب على أساس عدم امتلاك الجنسية الألمانية؛

- وفي الكثير من القوانين يعاملون ويوضعون في مواقع أسوأ من المواقع التي يحملها حملة الجنسية اللمانية؛

- ويواجهوا التمييز في كثير من مجالات الحياة الاجتماعية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الحصول على سكن، أو الحصول على عمل أو في سوق التأمين الاجتماعي، بسبب عدم وجود قوانين منظمة لذلك تمنع حصول مثل هذه التجاوزات".

وأشار الاستاذ نبيل يعقوب، المختص بشؤون الأجانب ورئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول العربية/ألمانيا وعضو مجلس الأجانب في مدينة دريسدن بالمانيا، في حديث معه في شهر نوفمبر من عام 2000، بهذا الصدد إلى ما يلي: "ومنذ أن صدر هذا التقرير حدثت تطورات عديدة، منها التضييق الشديد على إمكانيات الحصول على حق اللجوء السياسي الذي كان يضمنه الدستور الألماني، أو حق الإقامة في المانيا، كما أجريت تعديلات على القوانين واللوائح الإدارية تتجه نحو الحد من حقوق الإجانب. وتتضمن على سبيل المثال تضييقات إضافية في ما يخص الحصول على فرص العمل للأجانب المقيمين في المانيا. إن هذا التمييز يعرقل عملية التقارب بين المواطنين مختلفي الجنسيات، ويسبب أوضاعاً يشوبها التوتر والقلق الاجتماعي والسياسي".

ويجب أن لا يفوتنا الإشلرة إلى أن القواعد والنظم التي وضعت من جانب وزارة الداخلية والأجهزة المسؤولة عن شؤون الأجانب قد شددت من عوائق منح الإقامة بأشكالها المختلفة.

إن المشكلات التي تجابه إقامة الأجانب تمس المواطنين القادمين من بلدان خارج إطار الاتحاد الأوروبي ومن بينهم مواطني البلدان المغاربية الثلاثة. وبسبب أوضاع الإرهاب والعنف الدموي الجاري في الجزائر منذ سنوات مثلا فأن الرقابة على جمهرة واسعة من السكان المغاربيين في أوروبا قد تفاقمت وتعقدت سبل حصولهم على الإقامة. ومن يتابع أخبار الصحافة في فرنسا سيجد أمامه لوحة من المعلومات المقلقة التي تؤجج مشاعر السكان الفرنسيين وترفع من خشية وجود هؤلاء الناس بين ظهرانيهم. إن هذا القول لا ينفي بأي حال وجود قوى سياسية يمينية وأصولية متطرفة تحاول الحصول على إقامة أو هي مقيمة أصلا في فرنسا أو في بلدان أوربية أخرى مارست الإرهاب في الجزائر ولا تمتنع عن ممارسته في الخارج أيضا. إلا إن هذه الظاهرة ليست عامة ولا يمكن ولا يجوز خلط الأوراق أو حرق الأخضر بسعر اليابس كما يقول المثل المعروف، إذ إنها في حقيقة الأمر لا

---

[70] Rittstieg، Helmut Prof Dr. jur. Einfuehrung. In: Deutsches Auslaenderrecht. 13. Auflage. 2000. Beck/Texte im dtv.

تشمل سوى جماعة صغيرة من الجزائريين المقيمين في فرنسا أو في بقية بلدان الاتحاد الأوروبي، ولا يجوز تعميمها بالصيغة التي تعرقل حصول مستحقي الإقامة على حقهم المشروع.

المبحث الثالث: المشكلات الاقتصادية

تشكل الجاليات الأجنبية في الخارج ومنها الجاليات القادمة من بلدان شمال أفريقيا، عاملا اقتصاديا مهما ومحفزا للتطور والنمو في اقتصاديات البلدان المستقبلة لهؤلاء المهاجرين. فالجالية المغاربية في فرنسا أو ألمانيا وبلجيكا وهولندا، على سبيل المثال لا الحصر، تشارك بفعالية في مختلف مراحل العملية الاقتصادية ابتداء من الإنتاج ومرورا بالتداول والتوزيع وانتهاء بالاستهلاك. فهي تشارك بتوظيف رؤوس أموالها في إقامة مشاريع اقتصادية صغيرة ومتوسطة في مجالات الإنتاج والخدمات الاجتماعية وفي إيصال السلعة للمستهلك والمشاركة في استهلاكها. كما إنها تشارك في توظيف رؤوس أموالها في عملية التنمية والبناء الاقتصادي والاجتماعي وتتعامل في البورصة المالية. إنها تشارك كأيدي عاملة في إقامة المنشآت الإنتاجية والمشاريع الخدمية المختلفة وفي الإنتاج وتقديم الخدمات. وبين أوساط الجالية المغاربية مجموعة من العلماء والأدباء والفنانين والصحفيين الذين يشاركون في إغناء الثقافة الأوروبية، علما بأنهم ينهلون من الثقافة الأوروبية ايضا. وعلى العموم يمكن القول بأن الجاليات المغاربية في هذه البلدان الأوروبية تشارك مشاركة ملموسة وجيدة في إنتاج وتوزيع وإعادة توزيع الدخل القومي. فهي تشارك بدفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تستخدم في عملية تطوير المجتمع والخدمات الاجتماعية المختلفة، بما فيها تطوير العلم والتقنيات الحديثة.

وبما إنها تشكل جزءا من المجتمعات الأوروبية فأنها تواجه أيضا المشكلات التي تعاني منها تلك المجتمعات، سواء كانت مشكلات اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية. ولكن مشكلات الجاليات الأجنبية، كما تشير إلى ذلك أغلب الدراسات التي أنجزت في هذا الصدد وخلال العقدين المنصرمين، ومعاناتهم أكبر بكثير من معاناة سكان البلاد الأصليين. فإلي جانب المعاناة العامة للمجتمع، بسبب الأزمة البنيوية والدورات الاقتصادية التي تمر بها المجتمعات الأوروبية بصورة عامة، توجد معاناة خاصة يواجهها المواطن المهاجر في مجالات الحياة الاقتصادية وسوق العمل والسكن. فجزء مهم من هذه الجاليات يواجه مشكلات اقتصادية حادة ناشئة عن المعاملة غير المتساوية أو عن التمييز الذي يتعرض له هذا الجزء من المجتمع. فالمواطن من بلدان شمال أفريقيا، كما هو حال بقية الأجانب القادمين من بلدان الجنوب، يواجه الحالات التالية:

- صعوبة الانخراط بنظام العمل في بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ لا بد أن تكون له إقامة رسمية ودائمة أو قابلة للتجديد لكي يستطيع التسجيل على فرصة عمل، بغض النظر عن مدى إمكانية حصوله على أي فرصة للعمل؛
- صعوبة الحصول على فرصة عمل، حتى وأن توفرت له مواصفات مماثلة تماما لمواصفات المواطن من أصل البلاد، بسبب التمييز المفروض عمليا والساري المفعول في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي تقريبا. وقد توصلت اللجنة الاستشارية الخاصة بقضايا العنصرية والعداء للأجانب التابعة إلى "المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي" إلى تثبيت الحقيقة التالية في تقريرها الذي قدمته إلى المجلس: "إن اللجنة المختصة بشؤون العنصرية والعداء للأجانب تؤكد باقتناع بأن المهاجرين والأقليات الإثنية في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية

في جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقريبا يعانون، ابتداء من سوق العمل ومرورا بتوفير السكن والتعليم المدرسي والتكوين المهني وانتهاء بالحصول على الخدمات العامة، من وطأة التمييز. فعندما لا يعترف المجتمع لهؤلاء المهاجرين والأقليات الإثنية بحقوقهم المشروعة باعتبارهم أعضاء متساوين في هذه المجتمعات، وعندما تقود هذه الحالة إلى إلحاق الضرر والمعاناة الاقتصادية والاجتماعية بهم، فأن هذا يعني بأن الضحية تتحول إلى مذنب ويصبح كبش فداء محاصر وهدفا لسهام الحقد والكراهية والعدوانية[71]". إن هذا التقدير الموضوعي للجنة مسؤولة لم يأت عن تقدير عاطفي أو سرعة في الحكم، بل جاء نتيجة دراسات أنجزت من جانب هذه اللجنة المختصة، إضافة إلى التقارير التي قدمتها منظمة العمل الدولية حول التمييز في سوق العمل وفي إعادة تأهيل الأيدي العاملة أو تدريب الشابات والشباب في المنشآت الصناعية والخدمية بين المهاجرين وبين سكان بلدان الاتحاد الأوروبي، ومنها البلدان الأوروبية موضوع البحث. والبيانات المتوفرة عن البطالة بين المهاجرين الأجانب في ألمانيا مثلا تشير إلى إنها كانت وما تزال تصل إلى ضعف نسبة البطالة بين القوى العاملة الألمانية خلال السنوات الواقعة بين 1990- 1997[72].

- وبسبب صعوبة الحصول على التأهيل الحديث والضروري أو التدريب المناسب والدراسات المهنية لبنات وأبناء الجالية، أو قلة أولئك الذين يحصلون على مثل هذه الفرصة، فأن القدرة الفعلية على مواجهة التغيرات البنيوية الكبيرة الجارية على مستوى الاقتصادات الوطنية لبلدان الاتحاد الأوروبي وكذلك التطورات العاصفة في التقنيات الحديثة وفي النظم الفنية والإدارية تكون محدودة جدا ونادرة بين المهاجرين، خاصة وأن الطلب على الأيدي العاملة الأقل مهارة تتراجع بسرعة كبيرة، وبالتالي فأن نصيب البطالة بين المهاجرين يكون أكبر بكثير من نصيب بنات وأبناء البلاد الأصليين، إضافة إلى التمييز الذي تمارسه بصورة فردية الجهات المختلفة والأشخاص عمليا[73]؛
- صعوبة الحصول على التدريب للشابات والشباب. وإذا كانت هذه الظاهرة عامة في البلدان الأوروبية حاليا، فهي حادة بشكل خاص بين الجاليات الأجنبية، ومنها الجاليات المغاربية، وبالتالي ففرصة الحصول على عمل مهني وفني محدودة، وبالتالي فأن هؤلاء الأشخاص يتوجهون صوب التحري عن عمل هامشي أو عمل صعب ومرهق جدا ومؤقت؛

---

[71] Kommission der Europنischen Gemeinschaften. Mitteilung der Europنischen Kommission über Rassismus، Fremdenfeindlichkeit und Antisimitismus. Vorschlag für einen Beschluss des Rates، 1977 zum Europنischen Jahr gegen Rassismus zu erklنren. Brüssel. 13.12.1995. (Kom [95] 653 endg. 95/0335 [CNS])، S. 11.

[72] Opitz، Peter J. Dr. Flucht، Vertreibung، Migration 1945-1995. In: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage der Wochenzeitung Das Parlament. B 44-45. 1996. 25. Oktober 1996. Bonn. S. 21/22.

[73] نفس المصدر السابق.

- والأعمال التي لا تتطلب مهارة وخبرة فنية معينة تتطلب في الغالب الأعم قوة عضلية خاصة وقدرات جسدية يمكن أن تتوفر عند الشباب، ولكنها تتميز ايضا بأجور واطئة وظروف عمل سيئة وساعات عمل طويلة وأكثر من المعتاد، إضافة إلى إن العامل يمكن أن يخسر عمله في كل لحظة؛
- والكثير من العمال الأجانب لا يمتلكون حقوقا واضحة وفعلية في الضمان الاجتماعي والضمان الصحي، وبشكل خاص العاملين في السوق السوداء؛
- والمعاناة الأساسية التي تواجه الأجانب تتركز في صفوف النسوة، حيث تنتشر بينهن البطالة على نطاق واسع تصل أحيانا إلى أكثر من 80 % في بعض البلدان الأوروبية؛
- ضعف القدرة على مواصلة تعليم الأطفال وتأمين الرعاية الكافية لهم من جانب عدد غير قليل من العوائل المغاربية، أو أن نسبة التسرب من التعليم تكون عالية بينهم؛
- إن التهميش الاقتصادي للجاليات المغاربية ووجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل أو العاملين بأجور زهيدة جدا أو الحائزين على مساعدة البطالة والمساعدة الاجتماعية المحدودة والمتقلصة باستمرار تتسبب في ظهور نتائج سلبية جدا نجدها في ظاهرة تركز السكن في الأحياء الفقيرة وفي مناطق سكن غير صحية وغير آدمية أصلا، أو أن بعضهم يعيش حالة التشرد المستمرة أو المتقطعة، كما أن بعضهم يلجأ إلى التعامل مع القضايا المحرمة قانونا أو القضايا التي تعتبر في البلدان المغاربية نفسها مخلة بالشرف والتي تقلل من قيمة ومنزلة الشخص في وسط الجالية المغاربية، أو أن المواطن يقع ضحية سهلة بأيدي العصابات التي تمارس الجريمة بصورة منظمة الخ.... ومثل هذه الحالة التي يجدها المرء في الجيل الثاني للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في فرنسا، توجد أيضا في صفوف الجيل الثالث من بنات وأبناء الجاليات المغاربية في البلدان الأوروبية التي توجد فيها جاليات مغاربية، ولكنها منتشرة أيضا في صفوف الجاليات الأجنبية عموما لذات الأسباب. وفي ضوء دراسة أجريت على الجاليات الأجنبية في عدد من الدول الأوروبية يجد المرء أن البطالة في عام 1990 قد شملت 40 % من الشابات الجزائريات اللاتي ولدن في فرنسا، وبلغت بين النساء المغربيات 55 %، وبين النساء التركيات 45 %، وبين النساء التونسيات 35 %[74]، علما بأن هذه الوجهة قد تعمقت خلال السنوات التي أعقبتها.

[74] Dadzie، Stella. Adult Education Multi-Ethnic Europe. A Handbook for Organisational Change. Bruessel. 1997. P. 55.

المبحث الرابع: المشكلات الاجتماعية والنفسية

المشكلات الاجتماعية

تعيش الجالية المغاربية، ومعها العديد من الجاليات الأجنبية الأخرى، في المهجر مشكلات اجتماعية متنوعة يمكن بلورتها في عدد من الاتجاهات المتداخلة والمتفاعلة في ما بينها، وهي:

- المشكلات العامة التي يعاني منها كل المواطنين من مهاجرين وغير مهاجرين من أبناء البلد ذاته؛
- التباين في الواقع الاجتماعي والثقافي للمهاجرين عن المجتمع الجديد المستقبل للهجرة؛
- التمايز الطبقي والنظرة الاستعلائية للمهاجرين من جانب أوساط واسعة من المجتمع المستقبل للهجرة؛
- مصاعب الحصول على ما يحقق توطنهم واستقرارهم وممارسة طقوسهم وأعيادهم الدينية والشعبية.

إن المشكلات الاجتماعية العامة التي يعاني منها المواطن، سواء كان من أبناء البلد ذاته أم كان من المهاجرين له والمقيمين فيه، كثيرة ومتعددة، تجد تعبيرها حاليا في الأزمة الاقتصادية التي تلف أوروبا منذ أكثر من عقدين من السنين، إذ أنها أزمة بنيوية طويلة الأمد. ومثل هذه الأزمة التي تحصل كل سبعين عاما أو أكثر مرة واحدة تجلب معها تغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة. والأزمة البنيوية الراهنة اقترنت منذ البدء بالثورة العلمية والتقنية الجارية ومنجزاتها الكبيرة في العالم الرأسمالي المتقدم، والتي أدت وستؤدي لاحقا أيضا إلى مزيد من البطالة في المجتمعات الأوروبية وفي بقية أنحاء العالم، وستشارك في زيادة حالات التشرد والحرمان والفاقة وما يقترن بمثل هذه الأوضاع من إشكاليات اجتماعية إضافية، مثل السرقة والتحايل والركض وراء لقمة العيش بأي ثمن، بسبب التخمة الشديدة في القطب الثاني من المجتمع، قطب الأغنياء. إلا أن ثقل هذه الأوضاع على الأجانب تكون أكبر بحكم تداخلها مع مشكلات أخرى سنأتي على ذكرها لاحقا.

وكما هو معروف فأن الانتقال من مجتمع مغاربي له ثقافته وتقاليده وعاداته الإسلامية، والأفريقية الأمازيغية، والعربية، والمتوسطية، إلى مجتمع جديد له ثقافته وتقاليده وعاداته الأوروبية والمسيحية، يجلب معه إشكاليات معينة تحتاج إلى فترة من الزمن لمعرفة الجديد والتغلب على المصاعب والتكيف معها. وإذا كان المهاجرون الأوائل قد واجهوا مصاعب جمة في هذا المجال، فأن الأجيال اللاحقة، مثل الجيل الأول والجيل الثاني أو حتى الجيل الثالث، بالنسبة للمغاربيين في فرنسا مثلا، فأنها في الغالب الأعم تكون أسهل وأقل وعورة. ومع ذلك يلاحظ المرء مصاعب ناشئة عن الاختلاف في طبيعة العلاقات بين الناس في المجتمعين، سواء كان ذلك في العائلة الواحدة بين الأب والابن أم البنت أم الزوجة، أم مع الجيران والأصدقاء والمعارف، إضافة إلى اختلاف القوانين المنظمة للعلاقات العائلية في المجتمعين. ويمكن تناول بعض المسائل في هذا الصدد لتوضيح الأمر. فالعلاقة بين الأب والأبناء، ومع البنات بشكل خاص، تقوم على أساس السيطرة التامة للأب، إذ يحاول أن يكون قوله أو قراره الفاصل والحاسم في المشاكل التي تنشأ بين أفراد العائلة، كما أن هذه العلاقة الأبوية الناشئة عن المجتمعات

الإقطاعية والأبوية العشائرية والتي كانت معروفة لدى المجتمعات الأوروبية قديما أو حتى القرن التاسع عشر وبعضها حتى بدايات القرن العشرين أيضا، تتعارض اليوم مع القوانين الأوروبية الحديثة. والمجتمعات الأوروبية الجديدة، التي تعيش فيها العوائل والجاليات المغاربية، تستند إلى الديمقراطية في تنظيم العلاقات العائلية. وهذا يعني بدوره أن الأبناء، من بنات وأولاد، يملكون حرية التصرف وبالطريقة التي يرونها مناسبة، بما فيها اختيار الأصدقاء والزوج أو الزوجة بعد بلوغهم سن الرشد، بل يمكن القول أن هذا الاتجاه في الواقع العملي يسبق أحيانا غير قليلة سن الرشد. فلا يجوز للأب أن يتجاوز حدوده ويفرض على أحدهما أو الاثنين بالزواج من زوج أو زوجة اختارهما لهما دون إرادتهما، أو أن يمارس عقوبة الضرب بحجة تربيتهما على الطريقة الأبوية الاستبدادية السائدة في مختلف بلدان العالم الثالث. وعندما يحصل ذلك، يمكن عندها أن تتدخل الشرطة والأجهزة المختصة بشؤون رعاية العائلة لتمارس صلاحياتها في هذا الصدد، بما فيها أخذ الطفل، أو الصبي والصبية، من عائلته وتسليمه إلى أحد البيوت الخاصة أو العوائل لرعايته، وللفترة التي تراها مناسبة، بدلا من عائلته، التي أساءت التصرف وفق القوانين المرعية. ومن هنا تنشأ الكثير من الإشكاليات العائلية. ولكن هذا لا يعني بأي حال بأن نسبة غير قليلة من العوائل الأوروبية لا تمارس العنف، أو أن أحد الوالدين أو كلاهما لا يمارس ضرب أطفاله، إذ أن الكثير من الحوادث التي تنشرها الصحف المحلية في البلدان الأوروبية تشير إلى تفاقم حوادث الاعتداء على الأطفال في داخل العائلة أو تعرض الزوجة إلى الضرب. ولكن كل هذه الأعمال مخالفة للقوانين السارية المفعول ويعاقب عليها القانون. ولنأخذ مثالا آخر في هذا الصدد ونعني به الزواج والطلاق ومدى اعتراف المحاكم الأوروبية بالزواج والطلاق في بلدان المغرب أو بالنسبة للأجانب من بلدان أخرى. فإذا كان من حق الرجل في التقاليد الإسلامية المغاربية والعربية هو الذي يقرر الطلاق، فأن القوانين الأوروبية تسمح للزوجة في ذلك أيضا. وفي هذا المجال يحصل التباين. كما يحصل التباين بسبب عدم اعتراف القوانين الفرنسية بطريقة الطلاق المغاربية التي يمكن أن تتم ولا تترتب عنها التزامات مالية على الزوج أو الزوجة إزاء الزوجة أو الزوج والأطفال، أو الزواج بأكثر من امرأة وما ينشأ عن ذلك من مشكلات. وتزداد المصاعب أمام المرأة التي جاءت بصحبة زوجها وحصلت على حق الإقامة بسبب ذلك، إذ عند الطلاق يصعب على الزوجة الحصول على تمديد حق الإقامة أو الحصول على عمل يعيلها من الضائقة المالية، وما إلى ذلك. ومثل هذه المشكلات يمكن أن يصطدم بها الإنسان في كل المجتمعات الأوروبية، حيثما توجد جاليات مغاربية أو عربية أو غيرها من الجاليات الإسلامية. وفي أكثر من دراسة عن حالة المرأة المغربية في أسبانيا ترد الكثير من تلك المشكلات القائمة في المغرب أيضا ولكنها تتحول إلى كارثة حقيقية للمرأة المغربية في أسبانيا، بسبب المصاعب التي تواجهها عند الطلاق في مجتمع تختلف قوانينه في الإقامة وفي الأحوال الشخصية عن المغرب[75]. فالتناقض والصراع مبرمج أساسا ما لم تبذل الجماعات المهاجرة دورا أكبر في معرفة وفهم القوانين السارية المفعول في البلد الأوروبي الذي تعيش فيه وتريد أن تتخذ منه وطنا لها والالتزام بها أيضا.

---

[75] البو دالي، نجية. وضعية النساء المغربيات في المجتمع الإسباني من خلال بعض الشهادات . المناظرة الدولي حول: حقوق الإنسان والجالية المغربية بالخارج. طنجة 23-26/نوفمبر 1998.

وتبرز في أوساط الجاليات المغاربية إشكاليات أخرى مثل الوراثة وسبل توزيع التركة على أفراد العائلة، إذ أن القوانين السارية في أوروبا تستوجب توزيع التركة وفق الوصية التي يسجلها المرء. وفي الغالب الأعم لا يترك الناس خلفهم وصية بذلك معتمدين على الشرع الإسلامي في توزيع التركة. ومثل هذا الأمر يجر الناس إلى المحاكم وما يرتبط بذلك من مشكلات وخلافات جديدة للعائلة. كما تنشأ مشكلات بين المواطنين وأجهزة الدولة الأوروبية.

وتعاني جمهرة غير قليلة من بنات وأبناء الجالية المغاربية، وبشكل خاص الحديثة العهد بالهجرة، من مشكلات العلاقات القانونية المالية والضريبية، بسبب عدم معرفتها بها أو عدم ممارسة ما يماثلها في بلدان المغرب وبالطريقة المعمول بها في البلدان الأوروبية. وتنشأ عن عدم المعرفة والفهم الكافي لتلك القوانين إشكاليات لا حصر لها للمواطنين المغاربيين، إذ يسبب ذلك الجهل توجيه التهم لهم ووقوفهم أمام المحاكم، وربما تنتهي ببعضهم في السجن أو في تحمل تبعات مالية إضافية لا طاقة لهم بها تدفع بهم إلى التورط بمشكلات جديدة تخلق لهم متاعب جديدة لا حصر لها.

والجانب الآخر في المشكلات الاجتماعية للمهاجرين المغاربيين ناشئ في واقع الأمر من أن الجالية القادمة إلى أوروبا تشكل شرائح متماثلة تقريبا للمجتمع الذي قدموا منه. أي أن الإنسان يواجه العامل والفلاح والكاسب والمهني والفني، ويجد الرأسمالي الصغير أو تاجر المفرد والجملة، أو المتعلم المتنور أو المثقف وغير المتنور، وكذلك الأمي والجاهل. وفي الغالب الأعم فأن القسم الأعظم منهم يأتي من أوساط كادحة جاءت من أجل الحصول على لقمة العيش ومساعدة عائلاتهم في بلدانهم. ومثل هذه الأوساط الاجتماعية تتحدر في الغالب الأعم من أوساط فلاحية أو عمالية قليلة التعليم والثقافة وقليلة التدريب المهني وتحسب على الأوساط العمالية غير الماهرة. وهذه الأوساط الواسعة من بنات وأبناء الجاليات المغاربية هي التي تواجه المصاعب الاجتماعية الكبيرة والكثيرة بسبب التمايز الطبقي الناشئ عن طبيعة الأعمال الشاقة التي تؤديها ومستوى الأجور المتدنية التي تتقاضاها والبطالة المنتشرة في صفوفها وفي المناطق التي تعيش فيها. يضاف إليه أن هذه الأوساط، بسبب واقعها الطبقي وطبيعة الأعمال التي تؤديها، تعاني بصورة مباشرة وأكثر من غيرها من حالة التمييز الإثني والديني والثقافي التي تتعرض له الجاليات المغاربية في البلدان الأوروبية، خاصة وأن التمايز بين الثقافات والتقاليد والعادات يبدو هنا وكأنه حالة ثابتة لا يمكن التخلص منها أو تجاوزها، رغم إنها ليست كذلك. إن هذا الاتجاه في التطور يساهم في خلق المعضلات التالية:

- التجمع السكني في مناطق واحدة أو متقاربة بالنسبة لأفراد الجالية الواحدة والتي يمكن أن تخلق مناطق مغلقة تقريبا لها أو ما يطلق عليه بالجيتوات السكنية؛
- التحري عن التكافل الاجتماعي الذي كانت تعيشه بصيغة ما في بلادها وفقدته في أوروبا، ويستوجب بعضا منه وضعها الراهن؛

- الانغلاق النسبي على الثقافة الخاصة بها وعلى الناس القريبين منهم، وبالتالي تتعقد حالة الاندماج بالمجتمعات الأوروبية وما ينشأ عن ذلك من حواجز نفسية إضافية تزيدها صعوبة وتعقيدا تلك النظرة الاستعلائية لأوساط واسعة من الأوروبيين إزاء المغاربيين أو غيرهم من المهاجرين الأجانب؛
- إن التمييز الطبقي المصحوب بتمييز إثني وديني يمكن أن يقود إلى نشوء مشكلات تقترن محاولات حلها بالعنف والتهور، وخاصة بين الشباب.
- صعوبة إقناع المسؤولين الأوروبيين في المناطق السكنية أو المدن الصغيرة والمتوسطة بضرورة إقامة جوامع للصلاة والعبادة بالنسبة للمسلمين، إذ أن الكثير منهم يريد تأدية صلاة الجمعة في الجامع، وعندما لا يجد ذلك يضطر إلى إقامة مراكز صغيرة للعبادة، سواء بصورة رسمية أو غير رسمية، والتي تقود بدورها إلى بروز إشكاليات اجتماعية مع الناس الأوروبيين ومع المسؤولين في الإدارات المحلية.
- صعوبة إقناع المسؤولين بإمكانية وضرورة إيجاد مراكز صغيرة لذبح الضحية في عيد الأضحى مثلا بدلا من ذبحها في الشارع أو على مقربة من دور السكن، إذ أن الذبح العلني للضحية -الخراف عادة- يخلق إشكاليات مع الناس الأوروبيين والذي يفترض عدم القيام به. وتشير الكثير من الدلائل إلى أن الإدارات المحلية في ضواحي باريس مثلا لم تفهم أو لا تريد أن تفهم طلب الجمعيات المغاربية غير الحكومية وذات الطبيعة العلمانية لهذا المطلب الذي يمكن به تجاوز الكثير من نقاط الاحتكاك بين الأوروبيين وغير الأوروبيين من السكان؛
- ولنأخذ إحدى المشكلات التي تعاني منها الجاليات المغاربية المسلمة التي تعيش في أوروبا. يموت كل عام عددا غير قليل من المهاجرين المغاربيين لأسباب كثيرة وطبيعية. وتواجه أغلب عوائل الموتى مشكلة دفنهم، سواء في الوطن الأصلي أم في وطن المهجر. فالدفن في الوطن يكلف العائلة مبلغا كبيرا لا طاقة للكثير من العائلات على توفيره، أما الدفن في الخارج فيتطلب الحصول على بقعة خاصة لدفن الموتى المسلمين. ولم يكن الأمر حتى الآن سهلا للحصول على تلك البقع في المقابر العامة الخاصة بالسكان المسيحيين، إذ ترفض بعض العائلات دفن موتاها في تلك المقابر العامة، بسبب طريقة الدفن التي يفترض أن يتوجه رأس الميت صوب الكعبة. وعندما يطالب الناس بتلك البقعة من الأرض لا يمنحون سوى حق الدفن لخمسين شخصا ميتا مثلا، وإذا تجاوز ذلك فلا يحق لذويه دفنه في تلك المقبرة ويصعب الحصول على غيرها، عندها يصبح عليهم الاختيار بين نقله إلى موطنه الأصلي وتحمل تكاليف النقل والدفن العالية وبين دفنه مع الآخرين، أي في مقابر الموتى المسيحيين. والكثير من الناس المسلمين لا يجد مشكلة في ذلك، ولكن الناس المتدينين ومن غير المتعصبين تتمشكل عندهم هذه القضية ويتحرون عن حل مستمر لها مع الإدارات المحلية. ورغم أن المرء يعتقد بأنها مشكلة صغيرة يمكن حلها بسهولة لو توفرت الإرادة الحسنة، فأن اللقاءات التي جرت مع عدد من العاملين في قيادات المنظمات المغاربية غير الحكومية العاملة في فرنسا تؤكد صعوبة هذه المشكلة، بسبب قلة مساحات الأرض المخصصة للموتى أصلا، وبالتالي صعوبة قطع مساحة كبيرة منها للموتى المسلمين، رغم أن المسؤولين في الإدارة الفرنسية يعترفون بحق هؤلاء المواطنين المهاجرين بالحصول على مكان لدفن

موتاهم، أسوة بالمواطنين المسيحيين واليهود. وهي مشكلة ما تزال معلقة وتخلق توترات غير قليلة في فرنسا وحيثما وجدت مجموعات غير قليلة من المغاربيين أو مسلمين من بلدان أخرى.

إن التفكير الهادئ والموضوعي من جانب الطرفين يمكن أن يجعل الوصول إلى حل عملي مناسب غير بعيد المنال، إلا إنها بحاجة إلى جهود غير قليلة من جانب المسؤولين الفرنسيين على المستوى المركزي والمحلي لإيجاد الحلول العملية لها وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية التي تمارس عملا كبيرا في البلدان الأوروبية لفظ النزاعات وحل المضلات التي تواجه المغتربين في ما بينهم أو مع المواطنين الأوروبيين أو مع الجهات المسؤولة أو حتى مع حكومات البلدان التي قدموا منها.

لقد حاول الكاتب الأمريكي **صاموئيل هنتنكتون** أن يضع التمايز الثقافي بين الجاليات المسلمة المهاجرة والسكان المسيحيين في أوروبا وكأنه حالة ثابتة لا يمكن معالجتها وتقود قطعا إلى العنف. ويبدو أن مثقفين أمريكان وأوربيين قبله قد استخلصوا استنتاجات مماثلة، ولكنها كما تبدو للمتتبع، أنها محملة بفكر لا يخلو من التمييز الإثني والديني والتعميم في آن. فالتمايز الثقافي بين الجالية المغاربية، أو بين الجاليات المسلمة الأخرى، والسكان الأصليين في الدول الأوروبية المختلفة، يعني وجود نمط حياة متباين بهذا القدر أو ذاك ووجود تقاليد وعادات وطقوس دينية متباينة. ولكن هذا التباين المعروف للعالم كله لا يعني في ضوء التشريعات الحديثة وأسس الحضارة المتقدمة وقوع صدام لا مفر منه بين الثقافات المتباينة، وكأنه القدر الذي لا يمكن تجاوزه. فمثل هذا التفكير يسير في وجهة خاطئة وخطرة، إذ أن إمكانيات التفاهم والتعاون في ما بين الثقافات قائمة فعلا ويفترض استثمارها. ولكن هذه الوجهة تتطلب بدورها وعيا بالعوامل التي قادت إلى تلك الفوارق وسبل التعامل معها واتجاهات تطورها. فلائحة حقوق الإنسان والدساتير المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي تؤكد على حق الإنسان الفرد وحق الجماعات بالاختلاف والتنوع الثقافي والديني أولا، والقدرة على إيجاد آليات ديمقراطية لمعالجة المشكلات والنزاعات التي يمكن أن تنشأ في المجتمع بسبب تلك الاختلافات ثانيا، ووجود الإرادة لدى المجتمع في التعامل مع تلك المشكلات بأساليب ديمقراطية وسلمية ثالثا. إن السير بهذا الطريق يفترض خوض عملية تثقيف واسعة وعميقة بحيث تنشأ لدى الجميع حالة من الوعي الحضاري مفاده: أن الاختلاف لا يعني ولا يجوز أن يعني التصادم وممارسة العنف، بل يفترض الاعتراف به واحترامه المتبادل وعدم الإساءة إليه، كما يعني إمكانية وضرورة بذل الجهود المكثفة من أجل تحقيق التفاعل والتفاهم والتقارب أيضا. فاللامبالاة إزاء ذلك أو إهمال معالجتها بحجة أن الزمن كفيل بمعالجتها تقود كلها إلى تراكم تلك المشكلات وإلى توترات اجتماعية إضافية يمكن أن تقود إلى انفجارات اجتماعية وسياسية غير محسوبة العواقب.

ويبدو لمتتبع العلاقات المغاربية الأوروبية في فرنسا مثلا أن واحدة من المشكلات الاجتماعية التي برزت على سطح الأحداث والتي يجري الحديث عنها كثيرا هي موضوع وشاح أو غطاء الرأس أو الحجاب الجزئي. ففي عام

1994 عمد وزير التربية الفرنسي Bayrou إلى إصدار قرار منع بموجبه ارتداء الطالبات غطاء الرأس[76]. وهذا القرار لم يمس جمهرة المغاربيين الموجودين في فرنسا فحسب، بل شمل مجموعات كبيرة من الطالبات المسلمات اللاتي كن يرتدين غطاء الرأس، مثل مجموعات من النساء التركيات والباكستانيات أو مجموعات من النساء المسلمات من المشرق العربي. ورغم أن غطاء الرأس لم يكن في الغالب الأعم ظاهرة عامة لدى البنات المغاربيات أو غيرهن من البنات المسلمات، فأن عوامل عديدة ساعدت على ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر تنامي الأصولية المتطرفة والإرهابية في الجزائر ووجودها في كل من المغرب وتونس بصورة خفية ولكنها واسعة نسبيا، والتي حاولت نشر فكرة مفادها أن غطاء الرأس يحافظ على الهوية الإسلامية ويصونها من التدهور والضياع، أو الخوف من أفراد العائلة من الرجال أو من الشباب في الشوارع واحتمال تعرضهن إلى الاعتداء والتجاوزات الكلامية، أو اعتبار انتشار استخدام غطاء الرأس أو حجاب الرأس الجزئي بمثابة ردة فعل لتصاعد موجات العداء للأجانب في فرنسا وفي عموم أوروبا، أو أنها شكلا من أشكال الدفاع عن الهوية الوطنية والإسلامية، كما يطرح الكاتب الاجتماعي الألماني **وليهلم هايتماير** مثل هذه الاحتمالات[77]، التي هي ليست بعيدة عن الواقع. والمشكلة تبرز في الوضع النفسي الذي ينشأ لدى المواطنات والمواطنين المسلمين، في أعقاب اتخاذ مثل هذا القرار الإداري من جانب الوزير الفرنسي لمشكلة اجتماعية معقدة لا يمكن ولا يجوز حلها بهذه الطريقة اليابسة. إذ إنها غالبا ما تقود إلى ردود فعل سلبية من جانب المسلمين، وخاصة المتعصبين منهم والذين يجدون في وشاح الرأس جزءا من مضمون دينهم، بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ مثل هذا التفكير أو التصور الذي روج له الكثير من رجال الدين على امتداد القرون المنصرمة.، ولا ينفع الحديث من جانب الإدارة الفرنسية والادعاء بأن مثل هذا القرار يعبر عن مضمون الدستور الفرنسي، إذ أن الدستور الفرنسي يسمح للفرد بالتصرف بما لا يسيء للمجتمع أو لأي فرد آخر. وغطاء الرأس، من حيث المبدأ، لا يسئ إلى أحد من الناس، بغض النظر عن وجهات النظر المتباينة بصدده حتى بين المسلمين، كما أن كثرة من النسوة المغاربيات وغيرهن من المسلمات لا يرتدين هذا الغطاء أصلا. لا شك في أن غطاء الرأس يعود إلى ماض سحيق غير قائم حاليا، يعود إلى تقاليد نشأت في فترات معينة من تاريخ الدولة العباسية ورغبة الرجال في التمييز بين النساء من أفراد العائلة وبين الجواري، حيث كثر عددهن في ذلك العصر وما بعده ايضا. وهي لم تعد مناسبة مع العصر الحديث ولا مع ضرورة تحرر المرأة وممارستها لحقوقها وواجباتها على مستوى واحد مع الرجل. ولكن مثل هذه الإشكاليات الاجتماعية لا يمكن منعها بالطريقة التي تحاول الإدارة الفرنسية أو بعض المسؤولين في بعض المحافظات الألمانية حيث يمنعون تعيين المعلمات اللواتي يرتدين غطاء الرأس. وهي ذات الحالة التي خلقت مشكلة معقدة في

---

[76] Kowalsky، Wolfgang. Dr. Einwanderung، Rassismus und Xenophobie in Frankreich. In: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage zur Wochenzeitung Das Parlament. B 48/95. 24. November 1995. S.40.

[77] Heitmeyer، Wilhelm Dr. Nehmen die ethnisch-kulturellen Konflikte zu? In: Die Gewalt-Dilemma. Suhrkamp Verlag. Frankfurt am Main. 1994. S. 388/389.

البرلمان التركي في عام 1999، حيث منعت امرأة محجبة بغطاء الرأس من ممارسة عملها النيابي بسبب الحجاب الذي ترتديه.

إن القوى اليمينية المتطرفة حاولت أن تستفيد من قرار الوزير الفرنسي بالتشديد على وجود هذا الاختلاف وضرورة إزالته لصالح نزع غطاء الرأس وفصل كل تلميذة أو طالبة ترتديه. وكان الهدف من وراء ذلك تعميق التمايز بين المهاجرين الأجانب وبين الفرنسيين في المجتمع الفرنسي وزيادة التوجه ضد الوجود الإسلامي باعتباره "مشوها" لصورة وتقاليد المجتمع الفرنسي، والمتناقض مع الديانة المسيحية المتحررة في هذا الصدد، ومحاصرة تلك العوائل المسلمة، المغاربية منها وغير المغاربية، لفرض تركها فرنسا وعودتها إلى بلدانها.

ويبدو للإنسان السوي أن بعض الباحثين والعاملين في أجهزة الدولة في بلدان الاتحاد الأوروبي عموما، لا يريدون الإقرار بواقع وجود صراع في أوساط المسلمين أنفسهم، سواء كانوا من المغرب أو من غيره من البلدان، أو حتى في أوساط المجتمع الفرنسي، بين التقاليد القديمة والتقاليد الجديدة، بين ثقافة قديمة ما تزال تتشبث في البقاء وبين ثقافة جديدة تتطلع نحو الجديد والأكثر حداثة. وهذا الصراع يحتاج إلى وقت غير قليل لحسمه بصورة تدريجية وعقلانية لصالح الحديث، وبشكل خاص في مجتمع يعيش حداثة أوربية مختلفة. ومما يساعد على حسم الصراع لصالح الجديد على المدى البعيد وجود نسبة مهمة من المغاربيين المقيمين في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي تتمسك بالقيم العامة والشاملة والحديثة لحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة وحقوق الطفل والحقوق الشخصية للإنسان والمساواة وما إلى ذلك. ولكن على المرء أن لا يغفل في الجانب الاجتماعي وجود صراع بين المهاجرين الأجانب الذين قدموا إلى البلدان الأوروبية في أوقات متباينة وبين أوساط غير قليلة من سكان البلاد الأصليين يتمثل في نضال المهاجرين من أجل المساواة في المعاملة لا في الجانب التشريعي فحسب، بل وفي الممارسة العملية اليومية، من جهة، وفي نضال تلك الأوساط من سكان البلاد الأصليين الذين يريدون الاحتفاظ بامتيازات معينة تميزهم عن المهاجرين الأجانب، وتساعدهم على الاحتفاظ بمسافة معينة تفصل بين حقوقهم وحقوق الأجانب لصالحهم، رغم أن القوانين العامة التي تستند إلى الدساتير الديمقراطية لا تقر مثل هذا الاختلاف أو التمييز، سواء كان ذلك في مجال الحصول على فرصة للعمل أم في مجال الأجور أم في إمكانية الحصول على سكن أم على خدمات عامة أخرى[78].

ويبدو مفيدا الإشارة هنا إلى أن الجاليات المغاربية التي عرفت الهجرة في وقت مبكر استطاعت عبر هذه العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أن تتعلم درسا مهما من شعوب البلدان الأوروبية، وأعني به تشكيل المنظمات غير الحكومية والمهنية في المجتمع المدني الحديث، إضافة إلى مشاركتها في المنظمات غير الحكومية والمهنية والنقابات الأوروبية، التي تسهم بشكل مناسب في مساعدة بنات وأبناء الجاليات المغاربية على تجاوز جملة كبيرة من المصاعب التي تواجهها في بداية دخولها المهجر بشكل خاص، ولكنها ذات نفع دائم. وتوجد اليوم مئات من المنظمات غير الحكومية في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي التي تقدم شتى المساعدات وفي مختلف المجالات للجاليات المغاربية. ويبدو أن هذه التجربة المغاربية قد انتقلت إلى بقية الجاليات الأجنبية في بلدان الاتحاد

---

78 نفس المصدر السابق.

الأوروبي، وهي ظاهرة إيجابية وصحية في آن واحد، شرط أن لا تعزلها عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية والنقابية والأحزاب السياسية الأوروبية، إذ أن العلاقات الداخلية والتعاون والمنفعة المتبادلة بين أفراد الجالية لا يجوز له أن يمنع الاندماج المناسب في المجتمع الأوروبي الذي اختار المرء أو أجبر على العيش فيه. ومن المفيد الإشارة أيضا إلى أن المنظمات المهنية المغاربية تسعى إلى تطوير علاقات التعاون مع المنظمات المهنية غير الحكومية الأوروبية والمنظمات الإقليمية والدولية. وهي ظاهرة إيجابية تساعد على ضمان الدفاع عن الحقوق المشروعة للجاليات المغاربية في الخارج، كما إنها تسهم في عملية الاندماج الاجتماعي دون أن يفقد المرء بالضرورة هويته الوطنية أو الثقافية. ووجود منظمات غير حكومية للجاليات الأجنبية في بلدان الاتحاد الأوروبي ساعد وساهم في تشكيل منتدى الأجانب الذي مقره في بروكسل والذي يضم اليوم أكثر من 2000 من المنظمات غير الحكومية للجاليات الأجنبية المقيمة في بلدان الاتحاد الأوروبي، والذي بدأ يلعب دورا ملموسا في حياة ونشاط الأجانب تدريجا ويناضل معهم في سبيل تحقيق مساواتهم مع مواطني أصل البلاد. والطريق إلى هذا الهدف ليس معبدا ولكنه قابل التحقيق.

إن وجود إشكاليات اجتماعية بين الأقليات القومية والمهاجرين الأجانب من جهة، وأوساط قليلة أو كبيرة من الأكثرية السكانية في بلدان الاتحاد الأوروبي ليس بالأمر المستغرب قطعا، بل الغريب أن لا توجد إشكاليات اجتماعية. وتختلف مواقف القوى السياسية والاجتماعية والنخب السياسية إزاء هذه المشكلات. ففي الوقت الذي تطرح القوى اليمينية المحافظة واليمينية المتطرفة والفاشية الجديدة مواقف متطرفة من تلك المشكلات والتناقضات وتدعو لمعالجتها بالحزم والقوة والعنف، والذي لا يعني سوى تعميق تلك الإشكاليات وإدامتها فترة أطول حتى يحين الوقت الذي تتخذ طابع عنف متبادل، إذ أن العنف يتسبب بعنف مضاد والدم ينزف دما أيضا، وبالتالي يدفع المجتمع إلى خوض صراعات لا طائل ولا ضرورة منها لكل المجتمع، فأن بعض القوى اليسارية المتطرفة لا تجد ما يبرر بذل الجهود في هذا الصدد وتحاول أخذ مواقف لا تنسجم مع الواقع القائم ولا تعالج المشكلات، رغم وجود نوايا غير سيئة إزاء الأجانب لكنها لا تساعدها في الحصول على حقوقها المشروعة. وعليه فأن الموقف العقلاني إزاء الأوضاع القائمة في بلدان الاتحاد الأوروبي يتمثل في معالجة ديمقراطية واقعية للمشكلات القائمة وإزالة الأوهام أو القناعات المسبقة.

المشكلات النفسية والعصبية

اقترنت الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، ومنها على نحو خاص البلدان الأوروبية الواقعة على شمال البحر الأبيض المتوسط، سواء في فترة الاحتلال الفرنسي لتلك البلدان، أم في الفترة التي أعقبت الاستقلال حتى الوقت الحاضر، بعوامل كثيرة ومتباينة، بما فيها التجنيد الإجباري في الجيش الفرنسي في فترة الاحتلال، أو التحري عن عمل، أو متابعة الدراسات الجامعية والعليا، أو لإغراض المعالجة الطبية، أو لأسباب سياسية والتخلص من مطاردات الأمن والشرطة المحلية وطلبا للحماية واللجوء السياسي، أو اعتقاد الشبيبة بإمكانية بناء

مستقبل أفضل والهرب من البطالة التي كانت أو ما تزال تعاني منها فئات واسعة من السكان. وقد أُجبر الكثير من هؤلاء على ترك عائلاتهم في بلدانهم اختيارا أو قسرا للعيش في الغربة، أو التحقت تلك العائلات ببعضهم فيما بعد. وقد كانت أحوال هؤلاء المغاربيين في المهجر موضع دراسات ومعالجات الباحثين الاجتماعيين والسياسيين عموما وبشكل خاص في فرنسا. ولم تحظ الدراسات والمعالجات النفسية وكذلك الدراسات النفسية الاجتماعية بالعناية المطلوبة. ويبدو بأن الاهتمام بذلك قد بدأ منذ أواسط الثمانينيات واتسع في السنوات الأخيرة نسبياً. ومثل هذه الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية تحتل أهمية استثنائية في سبل التعامل مع المهاجرين لأي سبب كان، كما يمكنها أن تكشف عن الأوضاع المعقدة والصعبة التي يعيش فيها هؤلاء المهاجرون والعواقب النفسية والعصبية أو العصابية المرضية والأمراض البدنية ذات الخلفية النفسية والاجتماعية التي تعاني منها نسبة غير قليلة منهم، وأن اختلفت درجات الإصابة بتلك الأمراض أو أنواع الأمراض التي يتعرضون لها من جهة، أو اختلفت الإصابة بها بالنسبة لأجيال المهاجرين الأول والثاني والثالث أو حتى الرابع من جهة أخرى.

تشير العديد من الدراسات الخاصة بعلم النفس الاجتماعي التي تبحث في مشكلات الهجرة والمهاجرين والهجرة المعاكسة إلى أن غربة الإنسان عن وطنه غالبا ما تكون موجعة وتقترن بحالة من الحنين الدائم والذكريات التي يسعى المهاجر إلى استعادتها بين فترة وأخرى تبعث فيه جوا متصارعا بين السعادة والحزن، بين الراحة النفسية لاستعادة الماضي الجميل الذي بقي في مخيلة المهاجر، بغض النظر عن المصاعب والمشاكل التي كانت تلازم تلك الأيام الخوالي، والكآبة التي ترافق ذلك بسبب استحالة العودة إلى الماضي وربما إلى الوطن ثانية. ونسبة غير قليلة من المغتربين، سواء تلك التي غادرت الوطن لأسباب اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية، تعاني من اضطرابات أو اختلالات نفسية وعصبية تتجلى في أوجاع بدنية كالصداع واضطرابات المعدة والأمعاء أو عموم الجهاز الهضمي، ومن كآبة وانهيارات معنوية مؤقتة أو طويلة الأمد، ومن رغبة في العزلة أو الابتعاد عن الناس والأحداث. ويصعب على الفحص السريري أن يشخص مرضا بعينه أو إصابة محددة، يعاني منها المريض، إذ أن المرض في أساسه نفسي يتسبب في اضطراب عام في وظائف الجسم ويصيب أجزاء معينة من جسم الإنسان بشكل خاص وبصورة مباشرة.

وفي ظروف معينة تقود حالة المريض نفسيا إلى استخدام العنف أو اللجوء إلى الخمرة أو المخدرات أو إلى العدمية بهدف نسيان أوضاعه الراهنة والهروب في خياله بعيدا عن الواقع الذي يعيش فيه، ليرحل مع خياله وأحلامه إلى عالم غير عالمه الواقعي المضني. ولكنه سرعان ما يصطدم بأرض الواقع الصلبة حالما ينتهي تأثير أو مفعول الخمرة أو المخدر الذي تناوله أو انتهى لتوه من ممارسة عنف إزاء شخص أو جماعة ما. إلا أنه يعيش عندها وبعدها في دوامة وفي حلقة مفرغة لا تنتهي إلا عبر المعالجات الطبية المكثفة ووفق الحالة المرضية التي وصل إليها المريض.

وتسجل الدراسات الجارية على أوضاع المهاجرين إلى بروز اضطرابات في شخصية نسبة مهمة من الناس المهاجرين وفي تزعزع الثقة بالنفس وضعف أو حتى عجز عن اتخاذ المواقف والقرارات الضرورية أو حسم الأمور التي يواجهها باتجاه معين. فاختلال التوازن في شخصية الإنسان يبعث فيه القلق والشك والخوف من

المستقبل ومن المحيط الذي يعيش فيه ومن الناس الذين يتعامل معهم أو من الذين يعتبرهم غرباء عنه. ومثل هذه الحالة، وعند عدم معالجتها، يمكن أن تتطور إلى حالة مرضية وإلى انفصام في الشخصية وغيرها من الأمراض العصبية والبدنية ذات الخلفية النفسية.

إن المعاناة في الغربة متنوعة وأحيانا ناشئة عن شعور الإنسان بفقدان الهوية الثقافية أو الوطنية أو الحضارة التي نشأ فيها وترعرع عليها، حيث تبدأ في دخيلة الإنسان عملية صراع معقدة بين الرغبة في الاندماج وبين الإحساس بضرورة التميز عبر محاولة الاحتفاظ بالهوية والخصوصية. ويبدو الإنسان في صراع بين القبول بالاندماج التدريجي والانصهار بالمجتمع الجديد الذي جاء إليه وقبل العيش مختارا أو مجبرا فيه، وبين رفض هذه العملية بكاملها، أي بين القبول بالتكيف النسبي والتعود على الحياة في المجتمع الجديد وكبت الماضي وانفعالاته، وبين الرفض المطلق لكل ذلك وما يقود إليه من إشكاليات اجتماعية واقتصادية ونفسية وعصبية كبيرة ومؤذية للفرد. فالمهاجر من الناحية العملية يواجه خسارة كبيرة في:

- الألفة مع الموقع الذي ولد وترعرع فيه وله ذكريات من أيام الطفولة والصبا والشباب؛
- العائلة التي نشأ فيها وتربى في أحضانها وعلى يديها، إضافة إلى خسارة الأصحاب والأصدقاء والمعارف؛
- المكانة الاجتماعية التي كان يتمتع بها في القرية أو المدينة الصغيرة أو المحلة التي كان يعيش فيها أو المعمل الذي كان يعمل فيه.
- القيم والتقاليد والعادات التي كان قد اعتاد عليها والأسس التي بنيت عليها بغض النظر عن طبيعة تلك القيم.

ومثل هذه الأوضاع تتسبب بالنسبة إلى هذا الفرد أو ذاك من المهاجرين في إصابته ببعض الأمراض، خاصة وأنه في مقابل تلك الخسارة لا يواجه وضعا ينسيه كل ذلك، كما لا يبدي المجتمع الجديد الذي جاء إليه أي اهتمام باحتضانه ومساعدته على تجاوز المحنة التي يعيشها. فالمغترب يواجه:

- مواقع غريبة عنه لم يتعود عليها ولا أَلِفها من قبل ولا معارف أو أصدقاء له فيها، وأحيانا كثيرة بدون عائلة يركن إليها ويتمتع بحبها ودفئها؛
- رفض نسبة عالية من المجتمع الجديد له، ويذكره باستمرار بأنه غريب عن هذا المجتمع وضيف ثقيل عليه وغير مرغوب فيه، ويدعوه في كل فرصة سانحة إلى العودة إلى الوطن الذي جاء منه. ويصدمه يوميا الشعار السيئ الصيت الذي ترفعه القوى اليمينية واليمينية المتطرفة والقائل " أيها الأجانب أخرجوا من بلادنا، أو "فرنسا للفرنسيين" و "ألمانيا للألمان"... الخ. ومثل هذا الشعار يمكن أن يدفعه إلى مواقف متطرف بما فيها مواقف قومية وشوفينية لا تختلف كثيرا عن مواقف مجموعات من المجتمع الذي قدم إليه؛
- ومما يزيد في الطين بلة عجز عدد كبير من المهاجرين عن إيجاد فرصة عمل تساعده على التفاعل مع المجتمع ونسيان الماضي، بل كثيرا ما يبقى عاطلا عن العمل ويتسلم المساعدة الاجتماعية، وبالتالي، يبدأ بالخوف من المستقبل والشك في كل القيم التي عرفها واعتاد عليها؛
- ويواجه المهاجر مجتمعا جديدا بقيم وتقاليد وعادات بعضها غريب عنه وبعضها الآخر عرفه أو سمع به وبعضها الثالث لا يستطيع الموافقة عليه ويثير فيه التناقض والصراع الداخلي، ويبقى حائرا بين التعبير عن

هذا التناقض والتصريح به ومواجهته أو محاولة كبته بمختلف السبل، فهو يعيش بين عالمين "نعم" و "لا" في آن واحد، ويصعب عليه حسم أمره؛

- ويواجه المهاجر من طالبي اللجوء السياسي أو الإنساني مصاعب كبيرة وهو في طريقه إلى المهجر، أبتداء من طريق الهروب وعبور الحدود ومرورا بمعاملة المهربين أو شرطة الحدود وانتهاء ببيوت تجميع اللاجئين والمعاملات القاسية والمعقدة والإهانات التي يتحملها وظروف الحجز الطويلة وطبيعة التغذية وما إلى ذلك، مما يساهم في إصابة المهاجر، وهو في تلك البيوت أو في معسكرات أو معتقلات اللاجئين الذين رفضت طلباتهم حيث ينتظرون إعادة ترحيلهم إلى الدول التي جاءوا منها أو الذين مرّوا عبرها وكأنهم ارتكبوا جرائم ثقيلة، إلى بلدانهم الأصلية، بأوضاع نفسية شديدة التعقيد تنعكس مباشرة وبعد فترة وجيزة على وضعه الصحي والنفسي ويصاب بأمراض بدنية ذات خلفية نفسية عديدة مثل الصداع أو الربو أو الاختلالات في الجهاز العصبي أو الجهاز الهضمي.

وتشير بعض الدراسات عن أوضاع الجاليات المغاربية في الخارج إلى أن كثرة من أفرادها وعائلاتها التي تعيش في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، ومنها بلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبية مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، تعاني من جملة من الأمراض النفسية والعصبية التي تزيد من تعقيدات الحياة وصعوبات العيش في المهجر بالنسبة لهؤلاء الناس. ويبدو بأن هذا الواقع لا يعود إلى عامل واحد فقط، بل إلى عدد من العوامل التي يتضافر فعلها وتنتج سوية الكثير من الأمراض النفسية والعصبية والعصابية. وحسب تقديرات الباحثين في هذه الإشكالية أن المهاجرين المغاربيين القادمين إلى أوروبا يواجهون واحدة أو أكثر من الحالات التالية[79]:

1- فهم يحملون معهم من أوطانهم أمراضا مختلفة نفسية أو عصبية أو جسدية والتي ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية التي عاشوا فيها داخل أوطانهم. ويفترض أن يأخذ الإنسان بنظر الاعتبار أن نسبة عالية من المهاجرين من هذه البلدان يتحدرون من الريف أو المدن الصغيرة والتي تفتقر إلى الكثير من الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية، وأنهم أيضا من فئات اجتماعية كادحة وفقيرة عموما؛

2- أمراض يصابون بها في المهجر لأساب كثيرة سنأتي عليها لاحقا؛

3- أمراض ناتجة عن قضايا ضعف القدرة على التكيف في المجتمع الجديد، وموقف المجتمع منه كفرد.

وفي ما عدا ذلك فلا بد للباحث أن يميز بين الإشكاليات النفسية التي يصاب بها أطفال الجاليات المهاجرة الذين يولدون في المهجر أو الوطن الجديد ويلتحقون بالمدارس الابتدائية، وبين الأمراض النفسية التي يصاب بها المراهقون، سواء كانوا من البنات أم الأولاد، ثم الأمراض النفسية والعصبية التي يصاب بها كبار السن من النساء والرجال.

وإذا كان البحث الذي نعده قد برّز في الفصول السابقة العوامل الداخلية التي من شأنها أن تتسبب للكثير من الناس وهم في أوطانهم بالإصابة بأوضاع وأمراض كثيرة ومنها الفقر وسوء التغذية ونقص العناية الصحية والطبية

---

[79] الغربي، إقبال د. الأمراض النفسية والاجتماعية للمهاجر المغربي في فرنسا. قضايا فكرية. مجلة. الكتاب الثالث والرابع عشر. 1993. ص 291-293.

ونقص الأطباء والممرضين الصحيين في المناطق البعيدة عن المدن، وكذلك نقص المياه الصالحة للشرب في الكثير من الأرياف في البلدان المغاربية، إضافة إلى البطالة المكشوفة والمقنعة والفجوة الواسعة بين مستويات حياة ومعيشة مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية وما ينشأ عن ذلك من أوضاع سياسية ونفسية وعصبية معقدة، فأن مجموعة غير قليلة من المهاجرين يحملون أمراضهم العضوية والنفسية معهم إلى بلدان المهجر، حيث تبذل الجهود للتخلص منها أو يمكن أن تتفاقم لأسباب غير قليلة. ويهمنا هنا الإشارة إلى تلك الإشكاليات التي ترتبط بالهجرة، بوجود المواطن المغاربي من تونس والجزائر والمغرب في بلدان الاتحاد الأوروبي وما يعانيه فيها من أمراض نفسية وعصبية وأسباب تلك الأمراض.

يمكن إرجاع نشوء مثل هذه الحالات إلى بعض العوامل الجوهرية التي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- الاختلاف الكبير بالنسبة إلى مجموعة غير قليلة من المهاجرين المغاربيين بين البيئة الريفية أو حتى المدينية التي نشأوا وتربوا وعملوا فيها في أوطانهم، وبين البيئة الأوروبية الجديدة الغريبة عنهم في جملة من تقاليد وعادات وقيم وأخلاقيات المجتمع، وكذلك الموقف من الإنسان الفرد والجماعة؛
- الإشكاليات التي يواجهها الفرد القادم إلى أوروبا بعيدا عن أهله وعائلته وزوجته على نحو خاص والمصاعب التي ترافق عملية جمع شمل العائلة والتي يمكن أن تنجح أو تفشل وما ينشأ عن الحالتين من مصاعب جديدة في حياة الإنسان المسلم وما تفرزه من عقد واضطرابات نفسية وجنسية؛
- البطالة التي يمكن أن يعيشها المهاجر والاضطرار لمواجهة المساعدات الحكومية التي لا يتحملها البعض والتي يمكن أن يتعرض لضغط ومهانة واضطهاد الأجهزة الحكومية العاملة في مكاتب العمل والمجالات الاجتماعية؛
- الصراعات العائلية بين الجيل الأول والأجيال اللاحقة، وخاصة بين الأب والأم الذين قدموا من الدول المغاربية وبين البنات والأبناء الذين ولدوا في المهجر الأوروبي، حيث تختلف أساليب التربية والتعليم والثقافة والعادات والتقاليد والأدوار، إضافة إلى ذلك طريقة فهم واستيعاب الدين ودور رجال الدين المتشددين في كل ذلك، مما يقود إلى اختلافات حادة وصدامات تمزق العائلة وتقود إلى غياب الاحترام المتبادل أو فقدان الثقة المتبادلة والضرورية لكل عائلة. وتبرز هذه الإشكالية في مجالات عديدة، منها موضوع اختيار مجالات الدراسة والعمل، أو الصداقات والزواج والطلاق أو قضايا الصوم والصلاة أو الحجاب وما إلى ذلك؛
- تعرض أوساط غير قليلة من المهاجرين المغاربيين إلى ممارسات عنصرية مؤسسية وعداء خاص للأجانب من جانب أوساط أوربية ومؤسسات حكومية تسحق نفسية وكرامة الإنسان المغاربي وتعرضه لأوضاع مرهقة يصعب هضمها فتدفع به إلى الإصابة بأمراض نفسية وجسدية ناتجة عن السلوكية غير الإنسانية التي يتعرض لها؛
- وتلعب مناطق السكن والتغذية الناقصة وظروف العمل والحياة واللجوء إلى مشاكل الكحول والمخدرات للهروب من الواقع القائم إلى إصابة مجموعات غير قليلة من البشر المهاجر من الدول المغاربية بأمراض كثيرة بما فيها نقص المناعة العام والسل والتهاب القصبات أو نقص المناعة (الإيدز) التي تساهم في تخريب وضعه النفسي وتدفع به إلى إحباط شديد يصعب النهوض منه بمفرده. وحسب المعلومات المتوفرة عن

مشكلات الجماعات المهاجرة من البلدان المغاربية الثلاث المقيمة في فرنسا بالنسبة إلى أوائل التسعينات، فأنها قد توزعت على النحو التالي[80]:

- 46 % من الأسر التونسية تشكو من الاكتظاظ الشديد في السكن؛
- 50 % من السكان المغاربة لا يملكون الماء الساخن في ديارهم؛
- 60 % من السكان المغاربة لا يتمتعون بالتدفئة المركزية؛
- و 14 % منهم لا يوجد مطبخ في مسكنهم.

وحسب المعلومات التي حصلنا عليها مباشرة في فرنسا على سبيل المثال ومن ضواحي باريس فأنها تشير إلى أن الأفراد المغاربيين الذين يقدمون إلى باريس من دون عائلاتهم، ومنهم العزاب أو غير العزاب، للعمل الموسمي أو طويل الأمد ووفق عقود رسمية، أو حتى بغير تلك العقود، يوضعون في دور سكن مشتركة أشبه بالأقسام الداخلية حيث تعطى لكل واحد منهم غرفة صغيرة بالكاد تكفي لسرير نومه وكرسي صغير ومنضدة صغيرة، ويكون المطبخ والمرافق الأخرى كلها مشتركة. وحياة الفرد في مثل هذه الدور تكون معقدة جدا، خاصة وأن الكثير منهم يأتي للعمل في القطاع الزراعي أو في الخدمات الاجتماعية المختلفة. ومثل هؤلاء الأفراد يعانون من وضع غير إنساني في العيش وفي العلاقات العامة، حيث الاحتكاك غالبا ما يكون ذكوري فقط وفي ما بين القاطنين في الدار الكبيرة الواحدة، وبعيدا عن أجواء الفرنسيين أو الاحتكاك بهم. وفي مثل هذه الدور تبرز جملة من الأمراض بين المغتربين بسبب شدة الازدحام في استخدام المرافق والعيش وقلة النظافة التي غالبا ما يجدها الإنسان في مثل هذه المواقع. ويضطر البعض من هؤلاء إلى تفريغ شحناته الرجولية في سوق الدعارة أو بطريقة أخرى بسبب حاجته الماسة إلى ذلك، والتي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على صحة الإنسان وحياته. ويمكن للإنسان أن يقدر طبيعة الأمراض التي يصاب بها الإنسان المغترب وهو يعيش مثل هذه الظروف الصعبة، حيث يمكن أن يرتفع عدد الإصابات بالزكام والنزلات الصدرية والتهاب القصبات والسل الرئوي وأمراض العظام أو الروماتزم أو الأمراض الجنسية، أو الأمراض التي يمكن أن تنشأ بسبب الاتصال الجنسي غير الحذر كنقص المناعة أو غيرها من الأمراض. وفي ما عدا ذلك فأن المعلومات المتوفرة تشير إلى ما يلي:

- اضطرار المهاجرين المغاربيين للعمل في أشغال شاقة وثقيلة وساعات طويلة، بحيث تعرضه من الناحيتين الصحية والنفسية، إلى أمراض عديدة؛
- إصابة الكثير من هؤلاء بأمراض صعوبة التكيف مع الأوضاع والحياة الجديدة والإحساس الدائم بالغربة والحنين للوطن والأهل وملاعب الطفولة ومرابع الصبا، وفقدان المهاجر للعلاقات الإنسانية التي كان يعيش فيها أو التي تعود عليها والمكانة الاجتماعية التي كان يحتلها في القرية أو المدينة أو موقع العمل الذي كان فيه، إذ يصعب عليه تحقيقه في موقعه الجديد، فيبدو أمام نفسه وكأنه مهمش وعديم الفائدة، وبالتالي يبدو أمام الآخرين وكأنه شخصية مهشمة أو ممزقة ومهزوزة وغير قادرة على مواجهة المصاعب التي يعاني منها.

---

[80] نفس المصدر السابق.

وتؤكد الكثير من الدراسات إلى أن الإصابات بأمراض مثل الكآبة وفقدان الثقة بالنفس أو اهتزاز الشخصية وفقدان التوازن النفسي والميل للعزلة أو الخوف من المستقبل، أو الشزفرينة أو ازدواج / انفصام الشخصية، بأشكالها ودرجاتها المختلفة، أو الأمراض العصبية الأكثر حدة مثل الصرع غير قليلة في صفوف المغاربيين المهاجرين. كما أن مجموعات من هؤلاء تتحول إلى شخصيات هزيلة غير متماسكة تسعى إلى ممارسة أعمال السحر والخرافات لتستعين بها على مواجهة الواقع الجديد وفي الخلاص من الأوضاع التي تعيش فيها. وقسم آخر من هؤلاء الناس يتحرى، بسبب الحنين المتعاظم لديه، عن خلاصه في المجموعات المغاربية التي تلتقي في المقاهي أو الجوامع والتي تكون مؤهلة للتأثيرات الفكرية والسياسية عليه أو لاستخدامه لأغراض كثيرة غير إنسانية (أو) وغير مشروعة.

إن الإشكاليات التي يعاني منها الوطن، ومنها السياسية والاجتماعية، تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المواطن المغاربي في المهجر، وتتجلى في الجماعات والكتل السياسية التي يمكن أن تنشأ في المهجر كامتداد لما هو موجود في الوطن. وتلعب هذه التنظيمات دورها في حياة المواطن، أحيانا بصورة إيجابية وأحيانا غير قليلة بصورة سلبية، خاصة إذا كانت تلك الجماعات راديكالية متطرفة وتمارس العنف والإرهاب في نشاطها. ويمكن أن تكون الجوامع في بلدان الاتحاد الأوروبي أحد المواقع المهمة لمثل هذا النشاط، خاصة وأن المواطن المهاجر المصاب بالحنين غالبا ما يتحرى عن دواء لمشكلاته لا يجدها في الحياة اليومية وأجهزة الدولة الغربية، فيكون الجامع الملجأ الذي يعتقده مناسبا لذلك، خاصة وأنها تمارس التأثير على العاطفة والانفعالات الإنسانية أساسا وليس العقل والوعي. إن تورط بعض المهاجرين في نشاطات الجماعات المتطرفة التي تمارس العنف والإرهاب تقوده إلى إشكاليات جديدة مع الأجهزة الأمنية في البلدان الأوروبية ومع قوى مكافحة الإرهاب والجريمة. والتي تمارس أساليب العنف والإرهاب أيضا في مكافحة تلك النشاطات والتي يمكن أن تعمق من المشكلات المرضية النفسية والعصبية لهؤلاء الناس، وتدفع بهم إلى المزيد من العنف أو السجن أو حتى إلى الموت برصاص الشرطة اتقاء المطاردة.

وتشير المعلومات التي لدينا إلى أن عددا غير قليل من السياسيين الذين أجبروا على اختيار الغربة والمهجر يعانون من مصاعب جمة لا تنتهي باغترابه عن الوطن، بل ربما تبدأ معها، حيث تتعرض عائلته أو أقاربه إلى المضايقات والمحاربة بالرزق أو الزج في السجن أو حتى القتل كالدهس بالسيارات بصورة "غير" متعمدة!، أو فرض عقوبات على العائلة، التي لا دخل لها بنشاط رب العائلة أو أحد أفرادها، بل بسبب قرابتها من هذا الفرد أو ذاك.

وتنشأ عن الأوضاع الجديدة توترات غير قليلة بين الرجل وزوجته، وكثيرا ما تؤول تلك العلاقات المتوترة إلى الطلاق أو صيغ أخرى غير مقبولة لدى المواطن المغاربي. وكثيرا ما تنتهي تلك العلاقات العائلية إلى دراما فعلية. وأوضاع من هذا القبيل دفعت مجموعات من النسوة إلى دروب العهر وبيع الجسد والتي غالبا ما تكون محفوفة بمخاطر القتل بحجة "تطهير الشرف" أو "غسل العار" أو بسبب الغيرة. وهناك في بعض المدن الأوروبية شارع، ومنها أسبانيا، يسمى "شارع المغربيات".

وتؤكد الكثير من المعلومات المتوفرة، بما فيها أرقام ميزان المدفوعات في الدول المغاربية الثلاث، إلى أن المهاجرين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي يرسلون مبالغ مالية كبيرة جدا إلى ذويهم، سواء كانت للزوجة أم للأم أم للأب أم للأخوة أم لغيرهم من أفراد العائلة، في الوطن لمساعدتهم على تجاوز مصاعبهم المالية أو تحسين ظروف حياتهم أو من أجل بناء دور لهم هناك. ومثل هذه الظاهرة التي تبدو إيجابية، بطبيعة الحال، تشكل في غالب الأحيان عبئا ثقيلا على المهاجر وعلى صحته وظروف حياته، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يشتغلون بأعمال شاقة أو الذين يحصلون على مساعدة البطالة أو المساعدة الاجتماعية التي هي بالأساس ضئيلة ، فيحرمون أنفسهم من جزء مهم منها لصالح عائلاتهم، أو تدفعهم للاستدانة وتأمين ذلك، والتي تجر عليهم بدورها إشكاليات جديدة لم تكن في بالهم من النواحي النفسية والعصبية والقانونية. وغالبا ما يحاول المهاجر تخفيف حنينه من خلال استخدام الهاتف للاتصال بعائلته والحديث معها. وتشير الكثير من المعلومات إلى أن كثرة من هؤلاء لا يستطيعون السيطرة على تصرفاتهم اليومية، فيتصلون بصورة متكررة يوميا أو يجرون أحاديث لأوقات طويلة، ترسل لهم في نهاية الشهر فاتورة بمبالغ عالية يعجزون عن يسديدها فتقطع هواتفهم إلى حين تسديد الفاتورة حيث يحتمل عدم تسديدها وبالتالي عدم إعادة الهاتف. ومع بدء استخدام الهاتف المتنقل أصبحت إشكالياته أكبر والتبعات المترتبة عليه أصعب، رغم، أو بسبب، سهولة استخدامه.

المبحث الخامس: المشكلات السياسية واللجوء السياسي

المشكلات السياسية

تنشأ المشكلات السياسية للجاليات المغاربية من جانبين هما: الفهم المتباين للسياسة والعمل السياسي في كل من المجتمعات المغاربية والمجتمعات الأوروبية وطريقة التعامل مع السياسة والأحزاب السياسية أولا، والمشكلات التي تواجه المغاربي في عمله السياسي داخل تلك الأحزاب والقوانين السارية المفعول في أوروبا التي تحد إلى ابعد الحدود من العمل السياسي للجاليات المهاجرة التي ما تزال تحمل جواز سفرها الوطني ثانيا. فالعمل السياسي في البلدان المغاربية قد مرّ بتجارب قاسية وشديدة الوطأة على الإنسان المشتغل بالسياسة، سواء كان ذلك في فترة الهيمنة الأجنبية أم في فترة الاستقلال الوطني. فقد كان الإنسان في فترات معينة مجبرا على العمل في السرية بسبب منع بعض الأحزاب السياسية وحرمانها من حقها في تشكيل تنظيماتها العلنية وأحزابها السياسية أو محاربة بعضها بالتحديد واضطراها اللجوء إلى العمل السري وما يقترن بذلك من مصاعب حياتية ومعاشية وعائلية، إضافة إلى احتمال الاعتقال والتوقيف والتعذيب والسجن أو حتى الموت تحت التعذيب أو بقرار من محاكم رسمية. وبالتالي فأن العمل السياسي يقترن في أذهان كثرة من الناس ممن حرموا من التمتع بالحقوق السياسية والمدنية التي نصت عليها لائحة حقوق الإنسان بصعوبات نفسية عديدة تمنعه من الانخراط بالعمل السياسي في أوروبا، إذ فقدت السياسة بالنسبة له مصداقيتها وفقد السياسيون عنده مصداقيتهم. ومن هنا جاءت الكلمة التي ما زال يرددها كثرة من المغاربيين والعرب الشرقيين التي قالها بها يوما الشيخ محمد عبدة حين لعن السياسة والعمل السياسي. ولا شك في أن كلمة السياسة والعمل بالسياسة ترتبط في أذهان كثرة من الناس المتحدرين من البلدان المغاربية والمقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي بشجون ومآسٍ كثيرة وغير منتهية، أو ما تزال مستمرة بشكل من الأشكال. وهي الحقيقة التي تمنع كثرة منهم من التفكير بالسياسة أو بممارسة العمل السياسي. ولكن هذا جانب واحد من الموضوع، إذ أن هذه الظاهرة تنحسر نسبيا مع مرور الوقت والتعلم من المجتمع الأوروبي ممارسة السياسة بطريقة أخرى، رغم أنها، هي الأخرى، غير خالية من الاتجاهات السلبية والكذب والنفاق والبراغماتية الحادة أو غير المقبولة. وبسبب ذلك فقد الكثير من السياسيين الأوروبيين مصداقيتهم أمام ناخبيهم. وهي إحدى نتاجات ظاهرة العولمة الجديدة أيضا، رغم إنها لم تكن مفقودة سابقا، بسبب ما تخلقه من تناقضات بين المحلي والدولي لصالح الدولي، وبين القرار الاقتصادي والقرار السياسي لصالح الاقتصادي. ولكن هناك قواعد معينة في اللعبة الديمقراطية والحزبية والسياسة في أوروبا وهي التي يفترض أن يتعرف عليها الإنسان تدريجا. وهي في الغالب الأعم لا تؤدي بالعاملين بالسياسة إلى السجن أو التعذيب أو الإضرار بعائلته ومصالحه ورزقه.

والجانب الثاني من الموضوع يكمن في القوانين والنظم السائدة في بلدان الاتحاد الأوروبي والقائمة على أساس المواطنة المرتبطة بالدم أو الانتماء لقومية أو شعب معين وليس على أساس مكان إقامة المواطن. فالمواطن

الأجنبي المهاجر إلى أحد بلدان الاتحاد الأوروبي وغير المتجنس بجنسية أحد هذه البلدان لا يحق له المشاركة في الانتخابات، انتخابا وترشيحا. إنه محروم منها على المستوى المحلي والعام. وهذا الحرمان يحد من تأثير هذه الجمهرة الواسعة من المغاربيين، إضافة إلى بقية الأجانب المهاجرين، في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي التشريعات التي تصدر بصورة تمثيلية ومن خلال المنتخبين إلى المجالس النيابية، وتضعف لديهم مزاج ورغبة المشاركة غير المباشرة في الحياة السياسية والعامة. ولا شك في أن هذا التعامل مع عشرات ومئات الألوف من الناس يؤثر سلبا لا على دور هؤلاء في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فحسب، بل يصعب عليهم التأثير في تلك القضايا التي تمس مصالحهم مباشرة كقوانين الهجرة والإقامة والعمل، أو العمل من أجل إصدار أو تطبيق مضامين قوانين مناهضة العنصرية في البلدان الأوروبية، أو التمتع بنفس ما يتمتع به سكان البلاد الأصليين في الدعم المادي والمالي والسياسي لنشاطاتهم الثقافية والاجتماعية. ومما هو جدير بالملاحظة أن سياسات حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي تحرم عمليا تقدم أصحاب الكفاءات الفكرية والقدرات السياسية من أبناء الجاليات المغاربية، أو غيرهم من الأجانب المهاجرين من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية واحتلال مراكز متقدمة في وظائف الدولة السياسية. ولا شك في أن هذا الحق متاح نسبيا بالنسبة لأولئك الأشخاص الذين تجنسوا بالجنسيات الوطنية لبلدان الاتحاد الأوروبي.

وينشأ عن هذا الواقع، وبالارتباط مع الأحداث السياسية التي تجري في البلدان المغاربية، وضع غير مناسب ومخل بصيغ العمل السياسي للمهاجرين. إذ أن البعض منهم وفي سبيل التعبير عن مواقفه يمارس العنف السياسي والإرهاب في الخارج أيضا، مما يقود إلى الإساءة إلى كل بنات وأبناء الجالية، إذ القدرة على التمييز تضعف عند الناس، وبالتالي تتدهور العلاقة الاجتماعية وتنشأ توترات لا يستفيد منها سوى العنصريين الذين يعملون بهذا الاتجاه، إذ أن القوى القومية اليمينية المتطرفة تبذل أقصى الجهود من أجل تعميم تلك الظاهرة المحدودة وتحويلها إلى قضية عامة تمس حياة ونشاط كل الجالية.

إن المشكلة التي تواجه كثرة من الجاليات الأجنبية ذات الوجود الواسع في بلدان الاتحاد الأوروبي تبرز في رفض حكومات هذه البلدان الاعتراف بها كأقلية قومية لها حقوقها الثقافية والسياسية كما عليها واجبات يجب أن تؤديها. فعند الاعتراف بها باعتبارها أقليات قومية مثلا، وهذا لا يتعارض مع الاندماج الطبيعي في المجتمع، يحق لها عند ذاك أن تنتخب ممثلين لها في المجالس المحلية للمحافظات وفي المجلس النيابي للدولة، وفي أن يكون لها ممثليها في مختلف المجالات الحيوية لتعبر عن مصالح الجالية أو الأقلية بشكل ملموس دون أن يكون ذلك على حساب الآخرين أو بالضد من مصالح الأكثرية أو الأقليات الأخرى. ومثل هذا الحرمان يؤثر سلبا على العلاقات الاجتماعية والسياسية والذي يفترض أن يعالج لصالح وحدة المجتمع بتنوعه القائم فعلا.

إن غياب التمثيل السياسي للأقليات الموجودة أصلا في البلاد وعدم الاعتراف بحقوقها السياسية يعني عمليا إلحاق الأضرار بمصالحها الاقتصادية، إذ تنهض بين السياسة والاقتصاد وحدة عضوية لا يمكن فصمها، رغم إمكانية النظر إلى كل منهما على حدة. فالهيمنة السياسية من جانب الأكثرية في المجتمع وحرمان الأقلية من حق التعبير عن مصالحها سياسيا من جانب، وهيمنة أقلية مالكة لوسائل الإنتاج على الحياة الاقتصادية ودفع أكثرية السكان،

ومعها بشكل خاص الأقليات الأجنبية، إلى مواقع القوى المُستغَلة في المجتمع، يحرمها من المساواة ومن الدفاع عن مصالحها الاقتصادية ويوفر مستلزمات تفاقم التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية واحتمال تفاقم الصراعات الإثنية أيضا، والتي يمكن أن تقود كلها إلى تنامي العنف السياسي وما ينجم عن ذلك من مضاعفات يفترض تجاوزها من خلال إبداء الحرص على معالجة المشكلات السياسية بذهنية ديمقراطية واعية ومتفتحة ومتميزة بالحيوية والإبداع. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن بلجيكا بدأت منذ سنوات قليلة تجربتها في فسح المجال أمام الجاليات الأجنبية (المسلمين) بانتخاب ممثليهم إلى المجالس المحلية. إنها تجربة جديدة يفترض أن تعمم على بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى التي لم تأخذ بها بعد، وهي الغالبية العظمى منها، إضافة إلى توسيع هذا الحق ليشمل المجالس النيابية الوطنية ايضا.

مشكلات اللجوء السياسي

تسمح جميع دساتير بلدان الاتحاد الأوروبي باستقبال الأشخاص الملاحقين سياسيا من جانب حكومات بلدانهم بسبب معارضتهم للسياسات المتبعة في بلدانهم أو بسبب اختلافهم مع الحزب الحاكم أو الفرد الحاكم ذاته، أو بسبب تباين في وجهات نظرهم حول طبيعة واتجاهات تطور بلدانهم. وكانت تلك الدساتير والقوانين الصادرة في ضوئها وما تزال تساعد هؤلاء الناس على النجاة بأنفسهم، وأحيانا غير قليلة، بعائلاتهم من ظروف قاسية كان يمكن أن تقود هؤلاء إلى الموت أو الحبس المؤبد والتعذيب النفسي والجسدي في كل الأحوال، إذ أن أعدادا كبيرة من الناس في كل أنحاء المعمورة قد واجهت مثل هذا المصير لأنها لم يتسن لها توفير ملاذ آمن لها ينجيها من ملاحقات البوليس المحلي في بلدانها. وهناك تجارب كثيرة جدا، سواء كانت بالنسبة للبلدان المغاربية أم لغيرها من بلدان الجنوب، تشير إلى أن أشخاصا معارضين لسياسات النظم القائمة في بلدانهم قضوا أو ما زالوا يقضون أكثر من عقدين أو ثلاثة عقود من السنين في السجون المحلية بسبب تلك المعارضة لا يعرف المرء عنهم شيئا، سوى كونهم ما زالوا في السجن وبعضهم غيب وإلى الأبد. وبالتالي يمكن القول بأن تلك القوانين الأوروبية سمحت بإنقاذ حياة عشرات ألوف الناس ومن مختلف البلدان من الموت أو السجن المؤكد[81]. ويمكن أن يورد الإنسان أمثلة كثيرة عن هاتين الحالتين من البلدان المغاربية كلها، ومنها الجزائر والمغرب وتونس، سواء بسواء.

---

81 في حديث جرى بين وفد للمنظمة العربية لحقوق الإنسان برئاسة أمينها العام وبين نائب رئيس جمهورية أحد الأقطار العربية حول السجناء السياسيين في ذلك البلد العربي، طرح الوفد رجاء وأكد ضرورة إطلاق سراح المسجونين السياسيين، إذ أن البعض منهم كان قد مضى على وجوده في الحبس أكثر من ربع قرن، وأن أغلب هؤلاء مرضى وتحولوا إلى شيوخ عجزة غير قادرين على ممارسة السياسة. فجاء جواب نائب رئيس تلك الدولة، وبدم بارد تماما، يعبر عن طبيعة كثرة من الحكام العرب في عصرنا الراهن وموقفهم من حقوق الإنسان على النحو التالي، الذي فوجئ به رئيس وأعضاء وفد المنظمة: لا بد أن يسعد ويحتفل هؤلاء الأشخاص على مرور ربع قرن على وجودهم في الحبس، إذ أن اسماءهم دخلت التاريخ. (ك.ح.)

تميز جميع دول الاتحاد الأوروبي تقريبا بين الإرهاب الذي تمارسه الدولة على الناس، وبين الإرهاب الذي تمارسه بعض القوى السياسية التي ليست في الحكم ضد الناس في بلدانها. ففي الوقت الذي يمكن أن تمنح، وفق القانون، اللجوء السياسي للأول الذي يتعرض لإرهاب السلطة، فأنها تمتنع، وفق القانون أيضا، أن تمنحه للثاني الذي يتعرض لإرهاب قوى سياسية ليست في السلطة ولكنها قادرة على ممارسة الإرهاب، وتعجز عن تأمين الحماية الضرورية لمواطنيها من إرهاب تلك القوى. وقد أدى هذا التمييز إلى سقوط ضحايا كثيرة وكبيرة بسبب رفض منح هؤلاء الناس فرصة توضيح واقعهم والسبب في سعيهم للحصول على لجوء سياسي في بلدان الاتحاد الأوروبي. ويستوجب هذا الخلل إعادة النظر بمثل هذا التمييز غير العادل لمواجهة الواقع الفعلي الذي تعيش فيه وتعاني منه جمهرة غير قليلة من الناس التي تطالب بحق منحها اللجوء السياسي في بلدان الاتحاد الأوروبي. وتشكل الجزائر واحدة من الأمثلة الصارخة على ذلك، كما هو الحال مع القوانين الألمانية التي لا تمنح الهاربين من إرهاب وعنف الأصوليين المتطرفين المحليين من بنات وأبناء الشعب الجزائري، ولكنها تمنحه للأصوليين المتطرفين الهاربين من عنف وإرهاب السلطة. وإذا كان منح المتطرفين اللجوء السياسي صائبا لإنقاذهم من الموت المحقق على ايدي قوات وأجهزة السلطة، فأن عدم منح الهاربين من إرهاب الأصوليين المتطرفين الجزائريين خاطئا، إذ أنه في الواقع العملي يقود هؤلاء إلى حتفهم في الكثير من الحالات، وقاد الكثيرين فعلا إلى حتفهم، إذ أن الدولة لم تكن مهتمة أو قادرة على تأمين الحماية لهم.

مرَّت حركة اللجوء السياسي من البلدان المغاربية بمراحل مختلفة. ففي فترات معينة تصاعد عدد اللاجئين السياسيين إلى مختلف البلدان الأوروبية تخلصا من الملاحقات السياسية التي كانت تتعرض لها قوى المعارضة السياسية في هذا البلد المغاربي أو ذاك. وفي فترات أخرى خف هذا الضغط بسبب تراجع نسبي في الإرهاب الحكومي إزاء المعارضين السياسيين. وكانت بلدان أوروبا الغربية تمنح في المعتاد تلك القوى اللجوء السياسي لثلاثة أسباب هي:

- إن القادمين إلى بلدانهم كانوا في الغالب الأعم قلة، خاصة وأن كثرة منهم كانت لا تأتي إلى البلدان الأوروبية تحت واجهة اللجوء السياسي، إن تسنى لها أصلا مغادرة البلاد؛
- إن البلدان الأوروبية كانت على علم بحقيقة الأوضاع السياسية في تلك البلدان وكانت توافق على منحهم اللجوء السياسي، رغم أن حكومات بلدان منشأ اللجوء كانت تحتج بأساليب مختلفة ضد قبول هؤلاء لاجئين سياسيين في هذا البلد الأوروبي أو ذاك، بما فيه تقليص التعامل التجاري معها؛
- إن القادرين على مغادرة البلاد من المعارضين السياسيين بطرق غير شرعية كانوا قلة بسبب التعقيدات المصاحبة لمثل هذا الأجراء وبالتالي كانوا يقعون في قبضة الشرطة أو يحاولون الاختفاء في داخل البلاد.

ومن يتابع البيانات الخاصة باللاجئين السياسيين من بلدان الجزائر والمغرب وتونس خلال السنوات الأخيرة سيجد أنها ليست كبيرة، في ما عدا الجزائر التي يسودها الإرهاب والعنف والعنف المضاد. ولكن هذه الحالة لا تعني بأي حال بأن الأوضاع في تلك البلدان كانت هادئة ولم تكن فيها معارضة سياسية، أو لا يوجد فيها تجاوز على حقوق

الإنسان وعلى الديمقراطية، أو لا يوجد فيها سجناء سياسيون يقضون سنوات كثيرة في السجون في البلدين الآخرين المغرب وتونس. وقد جرى تناول هذه القضية في الكتاب الأول من هذا البحث.

إذن، فالمعاناة الراهنة بالنسبة إلى طالبي اللجوء السياسي من الجزائر على نحو خاص في العديد من بلدان أوروبا الغربية تبرز في حقيقة أن العاملين في الأجهزة الخاصة باللجوء يلتزمون بتطبيق القانون حرفيا ويحرمون الكثيرين من حق الحصول على اللجوء ويعيدونهم إلى أوطانهم معرضين إياهم إلى مخاطر السجن وأحيانا الموت أيضا، حتى أن البعض منهم قد لقى حتفه بعد عودته إلى الوطن بفترة وجيزة ، والبعض الآخر حاول الهروب من سجنه في البلدان الأوروبية حيث وضع احترازيا في سجن اعتيادي مع سجناء الحق العام إلى حين تسفيره وإعادته إلى بلده، وبعضهم فضل الانتحار على العودة والموت على أيدي المتطرفين أو أجهزة السلطة الأمنية. ويمكن العودة إلى تقارير اللجان الإنسانية المدافعة عن حق اللجوء السياسي ليكتشف الحالات الكثيرة في هذا الصدد، ومنها ألمانيا.

إن التعامل مع طالبي اللجوء السياسي غير إنساني في غالب الأحيان، إذ أن موقف الأجهزة المختصة عن معاملات هؤلاء الناس تنطلق من موقف ثابت مفاده، أن كل القادمين من هذه البلدان لا يستحقون حق اللجوء السياسي، بل جميعهم تقريبا يريدون العيش في هذا البلدان والحصول على المساعدة الاجتماعية أو العمل فيها. وأن من المحتمل أن يكون بينهم من هو سياسي وهم قلة. وبالتالي، فالتعامل الجاري، كقاعدة عامة، ينطلق من موقف مسبق يعتبر أن الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين لا تستحق الحصول على حق اللجوء السياسي، وبالتالي، يكون التحري عن القلة ضبابيا وغير جاد ومكلف. فالقاعدة الموجهة لعمل المسؤولين في الأجهزة المختصة بقضايا اللجوء والإقامة وشرطة الحدود والمتبعة منذ سنوات تتلخص إذن في محاولتها التخلص من الأكثرية القادمة، بغض النظر عن الضحايا المحتملة التي يمكن أن تسقط في أيدي السلطات الاستبدادية التي دفعت بهؤلاء إلى الهروب وطلب حق اللجوء السياسي. ومن يتابع أجهزة الإعلام الأوروبية سيجد أمامه كثرة من عناوين الصحف التي تتحدث عن اللاجئين المزيفين، وعن الغش الذي يمارسه مدّعو اللجوء السياسي، وعن الأكاذيب التي تتضمنها شهاداتهم. وكلها تساهم في خلق أجواء غير مناسبة تسيء إلى هؤلاء وتستثير الناس ضدهم.

واتخذت في السنوات الأخيرة وتحت واجهة التوفير بسبب قلة الموارد تقليص المخصصات اليومية أو الشهرية التي تمنح لطالبي اللجوء السياسي بحيث تحولت تلك العملية إلى ما يشبه الاستجداء، إضافة إلى تسليمهم بطاقات للحصول على المواد الغذائية والاستهلاكية الأخرى التي لا تنسجم، بالطريقة التي يجري التعامل بها، مع كرامة الناس التي يفترض أن تصان والتي تؤكد عليها دساتير بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ أن من واجب أجهزة الدولة حماية تلك الكرامة التي جرحت في بلدانهم التي هربوا منها.

والأسوأ من كل ذلك يتجلى في الطريقة التي تتعامل بها قوانين غالبية دول الاتحاد الأوروبي وأجهزتها المختصة في وضع من رفض طلب لجوئه السياسي في **الحبس الاحترازي المؤقت** إلى حين تسفيره لكي لا يهرب ويختفي عن أنظار الشرطة، وكأنه مجرم اعتيادي وسجين حق عام، ويعامل كما يعامل بقية السجناء الذين اتهموا بارتكاب جرائم مختلفة وحكم عليهم على أساسها. والكثير من التقارير تشير إلى أن معاملة السجناء في مختلف السجون

تعتبر في الغالب الأعم غير إنسانية وتشمل الجميع. والحبس الاحترازي المؤقت يمكن أن يمتد إلى سنة واحدة أو حتى أكثر من ذلك عندما لا تجد الشرطة المحلية مجالا لتسفير طالب اللجوء إلى بلاده لأي سبب كان. إن هذه الإجراءات لا تنسجم في كل الأحوال مع التزامات هذه الدول المعلنة بلائحة حقوق الإنسان الدولية أو حتى مع الدساتير السائدة فيها وبشكل خاص مع مبدأ أساسي في المجتمعات المدنية الحديثة يؤكد ما يلي: **"لا يجوز بأي حال المساس بكرامة الإنسان".** وكثرت في السنوات الأخيرة احتجاجات منظمة العفو الدولية ولجان حقوق الإنسان ولجان دعم اللاجئين السياسيين على المعاملات غير الإنسانية التي يتعرض لها هؤلاء الناس في السجون الاحترازية.

المبحث السادس: مشكلات العلاقة بين المهاجر ووطنه الأصلي

يشكل مواطنو المهجر الأوروبي نسبة متواضعة ولكنها مهمة من سكان البلدان المغاربية. وأهميتهم تبرز في عدد من المسائل:

- إنهم يشكلون جزءا من شعوب تلك البلدان المغتربة التي تحتاج بين فترة وأخرى إلى رعاية الدولة التي ولدوا فيها بغض النظر عن الأسباب التي دفعتهم إلى الهجرة، وهو حق لهم وواجب على الدولة؛
- إن هذه المجموعة السكانية تعتبر بمثابة تمثيل غير رسمي للشعب أو السفير غير المخول في البلدان الأخرى التي يمكن أن تلعب دورا متميزا وحيويا في تمتين علاقات التعاون والتقارب بين الشعبين والدولتين على مختلف المستويات، وبالتالي فهي جديرة بالعناية الحكومية لبلد المنشأ؛
- إن هذه المجموعة المغتربة تساهم بفعالية كبيرة في تأمين نسبة مهمة من العملة الصعبة التي ترسل إلى الأقارب في الوطن الأم أو توظف في النشاطات الاقتصادية فيه والتي تساهم في تعديل ميزان المدفوعات من العجز إلى الوفرة، كما لوحظ ذلك بوضوح في الفصول الأولى من الكتاب الأول من هذا البحث عند البحث في موضوع ميزان المدفوعات لهذه البلدان ، وبالتالي فهي تساهم بفعالية في عملية التنمية المتعددة الجوانب؛
- كما أن هذه المجموعة يمكن أن تعود في يوم ما إلى الوطن وفي مقدورها أن تساهم بحيوية في بناء الوطن من جديد، سواء كان ذلك من النواحي الفنية والخبرات العملية أو القدرات المالية أو الكفاءات الثقافية والحضارية التي تلقاها في المجتمعات الأوروبية؛
- وأن مجموعة غير قليلة من أبناء هذه البلدان قد غادروها لا حبا في الهجرة والاغتراب، بل خلاصا من وضع سياسي أو اقتصادي واجتماعي غير مناسب، ومنها البطالة والتشرد والحرمان؛
- وأن مجموعات كبيرة من هؤلاء الناس تواجه مصاعب جمة في بلدان المهجر، ومنهم مجموعة القاصرين، لأسباب عديدة بما فيها كونهم من تلك البلدان أساسا، أي لأسباب تمييزية "إثنية ودينية" معروفة، وهم يواجهون البطالة والتشرد والسقوط في أحضان الجريمة المنظمة والتفسخ الخلقي وبيع الجسد وما إلى ذلك، أو حتى يزج ببعضهم غير القليل في السجون. ومثل هذا الأمر، بالإضافة إلى إنها حالة غير إنسانية ومرفوضة، فأنها تمس أيضا سمعة بلادهم بالذات وتحتاج إلى تدخل مناسب من جانب الدولة.

إن هذا يعني بأن على حكومات بلدان منشأ الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي أن تبذل جهودا كبيرة لا بالعناية بالعلاقات بينها وبين تلك البلدان وإرسائها على أسس واضحة وسليمة وقائمة على التكافؤ والاحترام المتبادل فحسب، بل وكذلك إقامة علاقات مع بنات وأبناء الجالية بما يساعد على المساهمة بقدر مناسب في معالجة مشكلاتهم اليومية والأكثر تعقيدا، كما يتطلب طرح قضايا المواطنين على حكومات البلدان التي هاجروا إليها من أجل المساهمة بتحسين أوضاعهم. وهو الأمر الذي لم يتحقق بالصورة المرضية حتى الآن. أي أن سياسات الدولة

الداخلية تتجلى بشكل واضح في علاقاتها مع مواطنيها في المهجر أيضاً، وهو أمر سلبي يتقاطع مع حقوق المواطنة ولائحة حقوق الإنسان الدولية في الحالتين.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحكومات المتعاقبة في البلدان المغاربية قد أولت اهتماما كبيرا بموضوع متابعة المعارضة السياسية لها في المهجر وكلفت الكثير من الجواسيس والعيون للقيام بمراقبة تحركات المهاجرين والعلاقات القائمة في ما بينهم، وبالتالي مدى علاقاتهم مع الداخل، وبشكل خاص مع قوى المعارضة غير الرسمية، أي القوى المعارضة فعلا لسياسات تلك البلدان، لمعاقبة عائلاتهم أو مطاردتهم في الخارج أو حتى التسبب في موتهم بطريقة ما، أو ملاحقة الحكومات الأوروبية لوضع حد للنشاط السياسي لهؤلاء في بلدانهم. ومن تابع تطور سنوات العقود الأربعة المنصرمة يستطيع التيقن التام من هذه الحقيقة التي استحقت إدانة منظمة العفو الدولية ومنظمات حقوق الإنسان في الخارج. وغالبا ما تكون الأوضاع المالية والمعاشية للأشخاص المعارضين في الخارج صعبة ومعقدة بسبب محاربتهم من جانب حكوماتهم المحلية وبسبب الظروف القاسية التي يواجهونها في المهجر، والتي تعرضهم إلى البطالة أو إلى رفض منحهم اللجوء السياسي أو حتى التهديد بإخراجهم أن مارسوا النشاط السياسي ضد بلدانهم. وهذه المسألة كانت وما تزال بين مدٍ وجزر وفق طبيعة العلاقات الرسمية بين حكومات البلدان الأوروبية وحكومات البلدان المغاربية الثلاث التي هي موضوع البحث.

وكان وما يزال في مقدور حكومات الدول المغاربية الثلاث القيام بصورة منفردة أو بالتعاون الوثيق في ما بينها بدور كبير في العناية بالمهاجرين منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من خلال مجموعة من الإجراءات المهمة والتي يمكن بلورة بعضها فيما يلي:

1. وضع سياسة مشتركة إزاء الهجرة والمهاجرين تمارسها تلك البلدان وفق ظروفها الملموسة؛
2. توحيد سياساتها ومواقفها إزاء البلدان المستقبلة للهجرة في ما يخص موضوع المهاجرين وحقوقهم الأساسية في بلدان المهجر؛
3. تنشيط البرامج الثقافية المشتركة من خلال الملحقيات الثقافية في سفارات تلك الدول في بلدان الاتحاد الأوروبي، (أو) ومن خلال دعم الجمعيات الثقافية غير الحكومية المغاربية أو المغاربية - الأوروبية المشتركة والتي يكون لها مردود إيجابي فعال على المغاربيين القاطنين هناك وعلى الأوروبيين في آن واحد.
4. الكف عن التدخل في شؤون المهاجرين الداخلية كأفراد وكعائلات مقيمة هناك للتأثير عليها باتجاهات سياسية معينة دون غيرها أو الضغط عليهم لفرض التزامها بخط الحكومة السياسي؛
5. تنشيط مراكز ومجموعات البحث العلمي لدراسة أوضاع المهاجرين ومشكلاتهم وحاجاتهم من أجل وضعها في سلم أولياتها في سياساتها في هذا المجال وفي البحث فيها مع المسؤولين في بلدان الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص في المجال الاجتماعي والأوضاع النفسية التي يعاني منها المهاجرون بسبب التمييز ومظاهر العداء للأجانب التي برزت بشكل صارخ في سنوات العقد الأخير من القرن العشرين؛
6. إزالة كل العوائق التي توضع في طريق تنقل المهاجرين بين بلدانهم وبلدان الاتحاد الأوروبي لأي سبب كان، باعتباره حقا ثابتا من حقوق الإنسان.

7. تأمين عقد الندوات والمؤتمرات بين المنظمات غير الحكومية التي تهتم بشؤون المهاجرين في أوروبا وبين تلك الموجودة في البلدان المغاربية من أجل تنشيط تبادل الرأي وتعزيز العلاقات والعمل المشترك في ما بينها لصالح تعزيز دور الجالية المهاجرة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدانها وفي البلدان التي اختارت العيش فيها.
8. بذل جهود حثيثة لتنشيط عملية مكافحة الأمية في صفوف المهاجرين من بالغي سن الرشد من خلال دعم الجمعيات غير الحكومية وبأية وسيلة مناسبة أخرى.
9. دعم جهود المنظمات غير الحكومية في المهجر الأوروبي من أجل تحقيق المطالب العادلة التي يطرحها المهاجرون، ومن بينها موضوع حصول مواقع في المقابر العامة لدفن موتاهم، على سبيل المثال لا الحصر.

الفصل الخامس: التشغيل والبطالة بين أوساط الجاليات المغاربية

تحتل موضوعة التشغيل والبطالة بين أوساط الجاليات المغاربية الثلاث المقيمة في بلدان الاتحاد الأوروبي أهمية بالغة بثلاث اتجاهات مهمة هي:

- مستوى معيشة والحياة الاجتماعية للجاليات المغاربية في المهجر الأوروبي؛
- دور الجاليات في الحياة الاقتصادية في المهجر وبالتالي في الحياة السياسية؛
- إمكانيات مشاركة المغتربين على مساعدة عائلاتهم في بلدان المولد أو الوطن الأم.

ليست هناك معلومات تفصيلية ومدققة حول واقع التشغيل والبطالة بالنسبة لمواطنات ومواطني بلدان العالم الثالث المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي. والأرقام المتوفرة غالبا ما تكون قديمة نسبيا وتقديرية. من هنا تنشأ صعوبة التحليل والاستخلاص أو صياغة الاستنتاجات المناسبة لما يجري على الساحة السياسية الفعلية.

والمعلومات المنشورة عن موضوع التشغيل والبطالة فيها الكثير من الثغرات التي لا تسمح بتقديم صورة واضحة ومدققة عن حالة التشغيل والبطالة لا بالنسبة للمغاربيين فحسب، بل وبالنسبة إلى جميع الأجانب القاطنين في بلدان المهجر الأوروبي. فغالبا ما تكون تلك الأرقام قديمة نسبيا ومتداخلة بحيث يصعب استخدامها لأغراض التحليل واستخلاص النتائج، خاصة وأن بعض الدول وتحت واجهة عدم التمييز بين المواطنين، سواء كانوا من أصل البلاد أم من المهاجرين إليها، لا تشير إلى معلومات عن التوزيع الإثني للعاملين أو للعاطلين عن العمل. ورغم ذلك فأن المتوفر من الأرقام يشير إلى الملاحظات الجوهرية التالية:

- إن مستوى التشغيل بين المواطنين من البلدان المغاربية الثلاث ضعيف عموما، ونسبة البطالة بين القادرين منهم على العمل مرتفعة في بلدان الاتحاد الأوروبي حيث وجد فيها مواطنون من تلك البلدان؛
- وأن مستوى التشغيل والبطالة بين المغاربيين لا يختلف كثيرا عن مستواهما بالنسبة لبقية المواطنين الأجانب القادمين إلى بلدان الأتحاد الأوروبي من مختلف بلدان العالم الثالث؛
- وأن مستوى التشغيل والبطالة بين المواطنين الأوروبيين المقيمين في غير بلدانهم هي أفضل حالا مما هما عليه في صفوف الأجانب من بلدان خارج إطار الاتحاد الأوروبي؛
- وأن مستوى التشغيل من جهة ومستوى البطالة من جهة أخرى بين المواطنين الأجانب يختلفان عن مستواهما بين سكان البلاد الأصليين في كل بلدان الاتحاد الأوروبي لصالح المجموعة الأخيرة، إذ أن البطالة بين الأجانب تصل في أحيان غير قليلة إلى ضعف ما هي عليه بين سكان البلاد الأصليين.

واعتمادا على المتوفر من أرقام بهذا الخصوص يمكن وضع الجدول التالي حول توزيع القوى العاملة الأجنبية والمغاربية في فرنسا.

جدول رقم 21

القوى العاملة الأجنبية النشطة اقتصاديا في فرنسا حسب بعض دول المولد (بالآلاف)

الدولة	1985	1990	1995	1997	منهم: النساء 1997
إجمالي عدد الأجانب	1649.2	1549.5	1573.3	1569.8	560.2
بلدان الاتحاد الأوروبي	771.6	716.2	629.1	594.8	236.0
الجزائر	279.0	248.5	245.6	246.1	81.8
المغرب	186.4	168.1	197.5	205.0	54.8
تونس	75.1	74.7	81.0	85.0	22.7
مجموع المغاربيين	540.5	491.3	524.1	536.1	159.3
نسبته إلى إجمالي الأجانب	32.77	31.71	33.31	34.15	28.45

Organisation for Economic Cooperation and Development. Trends in International Migration. Continuous Reporting System on Migration. Annual Report. 1998. Edition. P. 266.

ويساعد هذا الجدول، وكذا المخطط التابع له، في تشخيص جملة من الملاحظات المهمة التي تشير إلى اتجاهات مختلفة في التطور بالنسبة إلى فرنسا والتي يمكن بلورتها فيما يلي:

- شكلت نسبة القوى العاملة من بلدان الاتحاد الأوروبي 46.79 % من إجمالي العمال الأجانب في فرنسا في عام 1985، وحافظت على هذا المستوى طيلة النصف الثاني من العقد التاسع والسنوات الأولى من التسعينات، ثم عرفت تراجعا ملموسا في عام 1995 حيث بلغت النسبة حوالي 40 %، ولكنها واصلت التراجع حتى بلغت 37.89 % في عام 1997. وهذا التراجع ترافق مع تراجع عام في عدد العاملين الأجانب عموما في فرنسا حيث تراجع الرقم القياسي من 100 في عام 1985 إلى 95.19 في عام 1997.
- وفي ضوء تلك الأرقام فقد شكل العمال المغاربيون نسبة تذبذبت صعودا وهبوطا في الفترة بين 1985 و1997، ولكنها ابتداء من عام 1995 شهدت تصاعدا في النسبة إلى مجموع الأجانب وبلغت في عام 1997 حوالي 34.15 % بعد أن كانت في عام 1985 حوالي 32.77 %. إلا أن ارتفاع هذه النسبة في إجمالي عدد القوى العاملة الأجنبية يخفي في حقيقة الأمر تراجعا في إجمالي القوى العاملة المغاربية من 540500 شخصا في عام 1985 إلى 491300 شخصا في عام 1990 ثم عاد وأرتفع إلى 536100 شخصا في عام 1997، ولم يصل عدد العاملين إلى مستواه في سنة الأساس عام 1985.

مخطط رقم 10

مشاركة النساء والرجال من المغاربيين في العمل في فرنسا في عام 1997

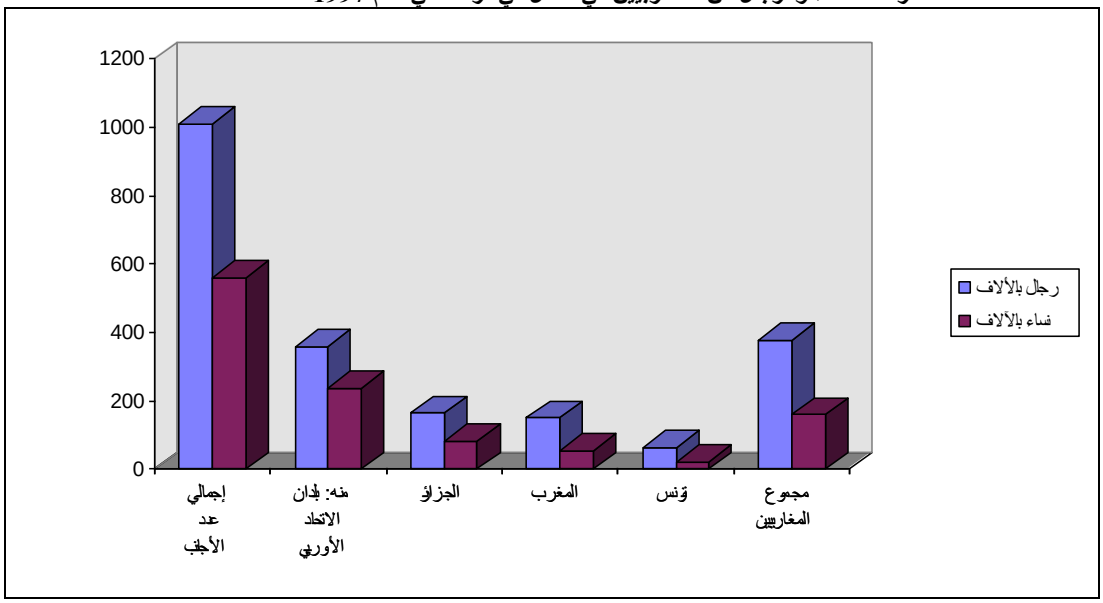

- وكان توزيع العاملين المغاربيين بين البلدان الثلاثة جالبا للانتباه ويشير إلى تبدل في أهمية الموقع الذي تحتله القوى العاملة من الجاليات المغاربية الثلاث في فرنسا. فبعد أن كانت حصة الجزائريين 51.62 % من إجمالي العمال المغاربيين في عام 1985، ارتفعت إلى 57.91 % في عام 1990 ، وهو أعلى مستوى بلغته حينذاك، تراجعت هذه النسبة في عامي 1995 و1997 إلى 46.86 % و45.91 % على التوالي. وفي مقابل هذا التراجع في القوى العاملة الجزائرية في فرنسا، حقق عدد ونسبة العاملين المغاربة والتونسيين ارتفاعا ملحوظا، إذ ارتفعت نسبة القوى العاملة المغربية إلى إجمالي القوى العاملة المغاربية من 34.49 % في عام 1985 إلى 38.24 % في عام 1997. وهكذا ارتفعت نسبة القوى العاملة التونسية في فرنسا من 13.89 % في عام 1985 إلى 15.85 % في عام 1997 من إجمالي القوى العاملة المغاربية. ولا شك في أن إشكالية الإرهاب في الجزائر وانتقال بعض مظاهرها إلى فرنسا من جانب المتطرفين الأصوليين قد لعب دورا ملموسا في تراجع إجمالي عدد العاملين الجزائريين، وبالتالي المغاربيين.
- ومما هو جدير بالملاحظة أن نسبة النساء في القوى العاملة في فرنسا من إجمالي القوى العاملة من بلدان الاتحاد الأوروبي بلغت 39.68 % في عام 1997 حيث تتوفر عنه الإحصائيات المناسبة، في حين لم تكن نسبة النساء في القوى العاملة المغاربية إلى إجمالي القوى العاملة المغاربية في فرنسا لنفس العام سوى 29.71 % فقط. وهو تعبير عن حالتين قائمتين فعلا هما: قلة عدد النساء المغاربيات الموجودات في فرنسا عموما

بالقياس إلى عدد الرجال المغاربيين من جهة، وارتفاع نسبة البطالة بين النساء المغاربيات في فرنسا بالقياس إلى بطالة الرجال المغاربيين من جهة أخرى.

- وكان توزيع القوى العاملة النسائية بين القوى العاملة من البلدان الثلاث في عام 1997 على النحو التالي: الجزائر: 51.35 %، المغرب: 34.30 %، وتونس: 14.35 %. وبهذا تكون المرأة العاملة الجزائرية قد احتلت الموقع الأول من حيث العدد في إجمالي قوة العمل النسائية المغاربية في فرنسا، وأنها لم تتأثر بأحداث العنف في الجزائر ولم تنعكس على عملها في فرنسا، كما حصل بالنسبة للرجال. وتعبر هذه الظاهرة عن حقيقة أن كثرة من النسوة الجزائريات ابتعدن خلال السنوات الأخيرة عن النشاط السياسي عموما، وعن نشاط القوى المتطرفة بشكل خاص، وهن في الغالب الأعم يبتعدن عن النشاط العنفي. وقد عبّرت المظاهرات النسوية الكثيرة التي نظمت في داخل الجزائر عن شجبها لأعمال العنف والعنف المضاد وطالبت بوقفه فورا.
- والمؤشر السلبي البارز يلاحظه المرء في أن نسبة القوى العاملة النسائية إلى إجمالي القوى العاملة المغاربية من هذه البلدان في فرنسا كانت متباينة. ففي الوقت الذي بلغت نسبتها بالنسبة للجزائريات 33.24 %، كانت أقل من ذلك بكثير بالنسبة إلى المغرب 26.73 %، وكذلك بالنسبة إلى تونس 26.71 % في عام 1997.
- ولكن الإيجابي في ظاهرة القوى العاملة المغاربية أن نسبة القوى العاملة النسائية فيها إلى مجموع القوى العاملة المغاربية في فرنسا هي أعلى بشكل ملموس من نسبة القوى العاملة النسائية إلى مجموع القوى العاملة المغاربية في داخل البلدان الثلاث.

وعندما ننتقل إلى بلجيكا سنجد أمامنا اللوحة التالية بالنسبة إلى القوى العاملة النشطة اقتصاديا من بلدان الجزائر والمغرب وتونس.

جدول رقم 22

القوى العاملة النشطة اقتصاديا في بلجيكا والمتحدرة من بلدان الجزائر والمغرب وتونس.

الدولة	1982		1985		1987	
	العدد / نسمة	%	العدد / نسمة	%	العدد / نسمة	%
الجزائر	3100	6.7	3600	6.7	3900	6.6
المغرب	38000	82.6	44900	83.6	49900	84.4
تونس	4900	10.7	5200	9.7	5300	9.0
إجمالي	46000	100.0	53700	100.0	59100	100.0

المصدر: قارن: المصدر. قارن: البيلاوي، هيام على زين العابدين د. الهجرة وانتقال القوى العاملة من المغرب العربي إلى أوروبا وفرنسا بصفة خاصة. معهد البحوث والدراسات العربية. انتقال القوى العاملة في البلاد العربية. القاهرة. 1994. ص 479.

ومنه يستدل على أن النسبة الأعظم من العاملين المغاربيين في بلجيكا هم من المغرب، حيث كانت نسبتهم في تزايد ملموس من سنة إلى أخرى حتى بلغت 84.4 % في عام 1987 في مقابل تراجع بسيط في نسب الجزائريين وأكثر قليلا في نسب التونسيين.

وإذا انتقل البحث إلى واقع القوى العاملة الأجنبية، ومنها القوى المغاربية، في إيطاليا لوجدنا صورة مماثلة لا تختلف كثيرا عن صورة واقعها في فرنسا، مع فارقين أساسيين هما غياب واضح للقوى العاملة الجزائرية واقتصارها على القوى العاملة المغربية والتونسية أولا، وأن مجموع القوى العاملة المغاربية في إيطاليا قليلة بالقياس إلى عدد القوى العاملة المغاربية في فرنسا ثانيا. وهذه الحالة هي انعكاس لواقع الفرق الكبير بين إجمالي عدد المهاجرين والمقيمين في البلدين لصالح فرنسا. فالأرقام المتوفرة عن إيطاليا تشير إلى اللوحة التالية:

جدول رقم 23

القوى العاملة الأجنبية والمغربية والتونسية النشطة اقتصاديا في إيطاليا (بالآلاف)

الدولة	1991	1995	منهم: النساء 1995
إجمالي عدد الأجانب	285.3	332.2	111.2
منه: المغرب	46.4	47.9	5.2
تونس	21.3	19.5	1.4
إجمالي المغرب وتونس	67.7	67.4	6.6
نسبتهما إلى الإجمالي %	23.73	20.29	5.94

Organisation for Economic Co-operation and Development. Trends in Internatinal Migration. Continuous Reporting System on Migration. Annual Report. 1998. Edition. P. 267.

ومنه يستدل على ما يلي:

- شكلت القوى العاملة المغاربية نسبة تراوحت بين أقل من ربع (23.73 %) وحوالي الخمس (20.29 %) من القوى العاملة الأجنبية في إيطاليا بين عامي 1991 و1995.
- احتلت القوى العاملة المغربية النسبة الأكبر في توزيع القوى العاملة المغاربية بينهما في العامين المذكورين حيث بلغت حصة المغرب 68.54 % في عام 1991 و71.07 % في عام 1995، وكانت البقية من حصة تونس التي شهدت حصتها تراجعا واضحا في عدد القوى العاملة وفي نسبتها، في حين لم يكن للجزائر وجود ملموس.
- وكانت حصة النساء المغاربيات ضئيلة في إجمالي القوى العاملة النسائية الأجنبية في إيطاليا حيث بلغت في عام 1995 حوالي 5.93 % فقط. أما حصة القوى العاملة النسائية المغربية إلى أجمالي القوى العاملة المغاربية، فقد بلغت في عام 1995 حوالي 10.86 %، في حين بلغت حصة تونس ولنفس العام 7.18 % تقريبا من إجمالي القوى العاملة المغاربية في إيطاليا.

أما هولندا التي عرفت الهجرة المغاربية في فترة متأخرة نسبيا، وليس كما كان عليه الحال مع فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، فأن الظاهرة التي تميز الوضع هي أن القوى العاملة الأجنبية والمغاربية فيها عموما ليست كبيرة، وأن البطالة بين السكان الأجانب في هولندا أقل مما هي عليه في البلدان الأوروبية الأخرى. والحالة هذه تنطبق على القوى العاملة من سكان البلاد الأصليين أيضا. ويمكن وضع الجدول التالي ليوضح العلاقة بين عدد ونسب القوى العاملة المغاربية بالمقارنة مع القوى العاملة الأجنبية في هولندا.

جدول رقم 24

القوى العاملة الأجنبية المغربية النشطة اقتصاديا في هولندا (بالآلاف)

الدولة	1985	1990	1995	1996	منهم: النساء 1996
إجمالي عدد الأجانب	166	197	221	218	73
منهم: من الاتحاد الأوروبي	65	88	98	99	37
المغرب	25	27	32	32	7
نسبتهم إلى إجمالي الأجانب	15.06	13.71	14.48	14.68	9.59

Organisation for Economic Cooperation and Development. Trends in International Migration. Continuous Reporting System on Migration. Annual Report. 1998. Edition. P. 268.

ويمكن، استنادا إلى هذا الجدول، استخلاص الملاحظات التالية:

- ارتفاع في عدد القوى العاملة الأجنبية في هولندا بشكل ملموس خلال الفترة الواقعة بين 1985 و1996، بحيث ارتفع الرقم القياسي للقوى العاملة الأجنبية من 100 في عام 1985 إلى 118.67 في عام 1990، وإلى 133.13 في عام 1995. ولكن الرقم القياسي عرف تراجعا محدودا في عام 1996 بالقياس إلى عام 1985 فوصل إلى 131.32. وظاهرة تزايد القوى العاملة الأجنبية في هولندا قد اقترنت بجانبين هما: ارتفاع في عدد الأجانب الذين وصلوا إلى هولندا خلال الفترة الواقعة بين 1985 و1996 أولا، وتحسن قدرة الاقتصاد الهولندي على خلق فرص عمل جديدة، إذ أن نسبة البطالة تراجعت في صفوف القوى العاملة الهولندية بشكل خاص. وتسجل هولندا اليوم أقل نسبة بطالة بالمقارنة مع بقية بلدان الاتحاد الأوروبي.
- واقتصرت القوى العاملة المغاربية في هولندا على المغرب، إذ لا توجد جالية جزائرية أو تونسية هناك. رغم أن هذا لا يعني انتفاء وجود أي جزائري أو تونسي فيها. ورغم ارتفاع عدد العاملين المغاربة، فأن نسبتها في إجمالي الأيدي العاملة الأجنبية كانت في تذبذب وتراجع نسبي. فبعد أن بلغت نسبتها إلى مجموع القوى الأجنبية في عام 1985 أكثر من 15 % بقليل، تراجعت في عام 1990 إلى حدود 13.7 %، ثم ارتفعت مرة أخرى لتصل في عام 1996 إلى 14.7 % تقريبا.
- وبلغت نسبة القوى العاملة النسائية الأجنبية في هولندا في عام 1996 حوالي 33.5 % من إجمالي القوى العاملة الأجنبية. واحتلت القوى العاملة المغربية نسبة قدرها 9.6 % من إجمالي القوى العاملة النسائية في هولندا. أما حصتهن في إجمالي القوى العاملة المغربية فقد بلغت 21.9 % تقريبا بالنسبة لعام 1996.

والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن أسبانيا لم تكن مكانا لهجرة واسعة إليها من البلدان الأخرى، سواء كانت أوربية أم غير أوربية، بسبب البطالة التي كانت تعاني منها على امتداد الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثاني. وهي في هذا لا تختلف كثيرا عن إيطاليا. ولكن بحكم الجيرة والعلاقات التاريخية بين أسبانيا والمغرب كانت هناك

حركة سكانية محدودة ولكنها مستمرة بين المغرب وأسبانيا، وهي ما تزال حتى الآن، سواء كانت تلك الحركة السكانية بصورة شرعية أم سرية. والبيانات المتوفرة لدينا تشير إلى أن عدد القوى العاملة الأجنبية تضاعف خلال الفترة الواقعة بين 1988 و1996 بحدود ثلاث مرات. فقد ارتفع الرقم القياسي من 100 في عام 1988 إلى 238.83 في عام 1995، وإلى 278.18 في عام 1996. والحديث هنا يجري عن الهجرة الشرعية، أي عن القوى العاملة الأجنبية المسجلة فعليا، إذ لا يعرف بالضبط عدد القوى العاملة في السوق السوداء. وقد أشير في مكان آخر إلى أن حركة الهجرة السرية من المغرب إلى أسبانيا كانت نشطة خلال السنوات العشرة المنصرمة، وهي ما تزال كذلك حتى الآن. ويمكن للجدول رقم 25 المعد لهذا الغرض أن يشير إلى ما يلي من الملاحظات:

- لم تكن القوى العاملة المغاربية حتى عام 1990 تشكل سوى نسبة صغيرة في إجمالي القوى العاملة الأجنبية في أسبانيا حيث بلغت حوالي 8.6 % فقط في عام 1988، وارتفعت إلى 10.5 % في عام 1990. وقفزت هذه النسبة إلى 39.1 % في عام 1995، وتراجعت قليلا في عام 1996 لتصل إلى 38.5 % تقريبا.
- وكانت الهجرة الجزائرية محدودة جدا وفق الأرقام الرسمية. ويتجلى ذلك أيضا في القوى العاملة الجزائرية في أسبانيا، إذ رغم الظروف القاسية هناك، فأنها لم تتجاوز 3100 شخصا في عام 1996، في حين لم تكن سوى 200 شخصا في عام 1990. أما المملكة المغربية فقد احتلت النسبة الأساسية في مجموع القوى العاملة المغاربية. فبعد أن كانت حصتها في عام 1990 حوالي 97،8 %، بلغت في عام 1996 أكثر من 95 % بقليل.

جدول رقم 25

القوى العاملة الأجنبية المغربية والجزائرية النشطة اقتصاديا في أسبانيا (بالآلاف)

الدولة	1988	1990	1995	1996	منهم: النساء 1996
إجمالي عدد الأجانب	58.2	85.4	139.0	161.9	56.8
المغرب	5.0	8.8	51.6	59.2	9.7
الجزائر	..	0.2	2.7	3.1	0.2
إجمالي المغرب والجزائر	5.0	9.0	54.3	62.3	10.1
نسبتهما إلى الإجمالي %	8.6	10.54	39.06	38.48	17.08

Organisation for Economic Cooperation and Development. Trends in International Migration. Continuous Reporting System on Migration. Annual Report. 1998. Edition. P. 269.

- وإذ شكلت المرأة الأجنبية نسبة قدرها 35.98 % من إجمالي القوى العاملة الأجنبية في أسبانيا، فأن نسبة القوى العاملة النسائية في إجمالي القوى العاملة المغاربية لم تبلغ سوى 16.21 % . كما أن نسبة المرأة العاملة المغاربية في إجمالي القوى العاملة من النساء الأجنبيات في أسبانيا لم تتجاوز 17.78 %. أما نسبة مشاركة المرأة المغربية في إجمالي قوة العمل المغربية فقد بلغت 16.4 % تقريبا.

الفصل السادس: واقع العلاقات بين بلدان الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاث

تنهض بين البلدان المغاربية الثلاث في شمال أفريقيا وبلدان الاتحاد الأوروبي، وخاصة مع البعض منها، علاقات متنوعة تاريخية وحضارية طويلة ومصالح اقتصادية واجتماعية وثقافية مشتركة. وإذا كانت العلاقات التاريخية قد شابتها ولفترات طويلة نسبيا الإرث الاستعماري البغيض وعواقبه الوخيمة وضحاياه، فأنها اليوم تعاني أيضا من عدد من المعوقات التي هي بحاجة إلى تسليط الضوء عليها ومعالجتها، مع وجود آفاق غير قليلة لتطويرها وتحسين نوعية ووجهة تلك العلاقات. فعلى مدى فترة الاستعمار الفرنسي لهذه البلدان نشأت وتطورت علاقات اقتصادية وثقافية واسعة ومتداخلة، كما أصبحت اللغة الفرنسية تشكل في الوقت الحاضر اللغة الثانية لهذه المجتمعات الثلاث بعد اللغة العربية للعرب واللغة الأمازيغية لسكان البلاد الأمازيغيين. وتحتل الثقافة الفرنسية موقعا متميزا في المجتمعات المغاربية إلى جانب الثقافة العربية والأمازيغية. والكثير من الكتاب العرب والامازيغيين يكتبون نتاجاتهم الأدبية والفنية باللغة الفرنسية أو باللغتين العربية والفرنسية. واتسعت في السنوات الأخيرة الكتابة باللغة الأمازيغية بالنسبة للمثقفين الأمازيغيين وخاصة في المغرب. ولعب القرب الجغرافي وما يزال يمارس دورا مهما في هذه العلاقات التاريخية الطويلة وفي تطور الاتصالات بين المجتمعات الأفريقية الشمالية والبلدان الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على وجه الخصوص.

والمتتبع للعلاقات الاقتصادية والثقافية بين هذه البلدان وبلدان الاتحاد الأوروبي سيجد بوضوح ثلاث ظواهر مهمة هي:

- الدور الكبير الذي تلعبه بلدان الاتحاد الأوروبي عموما في الاقتصاد المغاربي، وخاصة في قطاع التجارة الخارجية والعلاقات المالية الدولية، وكذلك في مجالات الحصول على التقنيات الحديثة أو على عدد الدارسين والعاملين المغاربيين في بلدان الاتحاد الأوروبي أو حتى بالنسبة للهجرة إليها؛
- أن هذه العلاقات كانت ولفترة طويلة مقتصرة في الواقع العملي على عدد محدود من بلدان الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص بلدان البحر الأبيض المتوسط الأوروبية، وخاصة فرنسا، بسبب هيمنتها الاستعمارية الطويلة على تلك البلدان الثلاث واللغة الفرنسية التي أدخلت إليها، إضافة إلى دور أسبانيا في المغرب؛
- وأمكن توسيع وتنويع هذه العلاقات خلال العقدين الأخيرين على نحو خاص لتشمل بعض البلدان الأوروبية خارج نطاق البحر الأبيض المتوسط مثل ألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا.

ومع ذلك فحجم التبادل التجاري المغاربي مع جميع بلدان الاتحاد الأوروبي يتراوح بين 1.5-2.0 % من إجمالي حجم التبادل التجاري لبلدان الاتحاد الأوروبي، وهي نسبة ضئيلة جدا، بالقياس إلى أهمية تلك العلاقات للمجموعتين من البلدان.

إن الرغبة في تطوير العلاقات المتنوعة بين بلدان الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية الثلاث، حيث يعلن عن ذلك باستمرار من قبل المجموعتين، يتطلب موقفا جديدا من جانب المجموعة الأوروبية إزاء مجموعة الدول المغاربية الثلاث. وهذا الموقف الجديد يفترض فيه أن يمس عددا من المحاور المهمة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1) الموقف من العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري وقضايا البيئة والعلاقات الثنائية بين دول المجموعة؛
2) الموقف من الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي ومن المقيمين في تلك البلدان؛
3) الموقف من الإسلام عموما ومن المسلمين المقيمين في المجتمعات الأوروبية وإشكالية الأصولية في الإسلام.

وسنحاول فيما يلي معالجة هذه القضايا الحيوية في العلاقات بين المجموعتين بصورة مكثفة.

أولا: الموقف من العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري

تسعى بلدان أوروبا الاتحادية في علاقاتها الاقتصادية مع البلدان المغاربية الثلاث إلى تأمين عدد من المصالح الجوهرية لها، وهي:

- استمرار الحصول على المواد الأولية الرخيصة الموجودة في هذه البلدان كالنفط والغاز الطبيعي والفوسفات أو المعادن الأخرى المتوفرة في هذه المنطقة الغنية بالخيرات؛
- تأمين انفتاح واسع للأسواق المغاربية أمام صادرات بلدان الاتحاد الأوروبي وإزالة كل القيود عنها وضمان استمرار تبعيتها التقنية والتجارية والمالية لها على نحو خاص؛
- إطلاق حرية توظيف رؤوس الأموال الأوروبية فيها وتصدير الأرباح، وتقديم القروض المالية لها؛
- الحصول في أوقات الحاجة على الأيدي العاملة المتخصصة والفنية والماهرة والرخيصة من البلدان المغاربية مع معالجة جادة لموضوع الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وتأمين الرقابة والعمل الأمني المشترك للحد منها؛
- تأمين سير هذه البلدان الثابت على طريق النموذج الرأسمالي اللبرالي في التطور الاقتصادي والاجتماعي، نموذج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، الذي يقدمانه للدول النامية، والذي يتضمن بشكل خاص موضوعات حيوية واساسية مثل الخصخصة والتخلص من قطاع الدولة وإنهاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كلية، وتقليص دعم الدولة للسلع ذات الاستهلاك الواسع جماهيريا مثل الخبز والأدوية والنقل العام، إضافة إلى تعويم العملة الوطنية.

تؤكد المعطيات المتوفرة إلى أن بلدان الاتحاد الأوروبي، وخاصة الدول القريبة وذات العلاقات التاريخية، وبعض الدول الرأسمالية الأخرى غير الأوروبية، تستحوذ على استيراد النسبة العظمى من المواد الأولية التي تنتجها البلدان المغاربية الثلاث وتستفيد من أفضليات تمنحها لها بحكم تلك العلاقات، ولكنها تجد مصاعب كبيرة من تلك الدول لتصدير سلعها التقليدية غير النفط والمعادن إليها، مثل السلع الزراعية والأسماك والمنتجات الصناعية

كالغزل والنسيج أو الصناعات اليدوية حيث تفرض عليها القيود العديدة. في حين تتمتع الدول الأوروبية وغيرها من الدول الرأسمالية المتقدمة بالحق في تصدير سلعها المصنعة إلى تلك البلدان دون قيود تذكر، وخاصة بعد دورة أورغواي في عام 1993، التي انتهت برفع الكثير من القيود الجمركية التي كانت تفرض على صادرات الدول الرأسمالية إلى البلدان النامية. ومثل هذه الحالة التي تخدم مصالح دول الاتحاد الأوروبي مباشرة تلحق أضرارا غير قليلة بصناعة الدول المغاربية بسبب المنافسة الحادة التي تواجهها السلع المحلية في الأسواق الوطنية، إضافة إلى مصاعبها في تصدير سلعها المحلية إلى تلك الدول بهدف تحقيق بعض التوازن في ميزانها التجاري السنوي المختل الذي يعاني من عجز دائم، في ما عدا اقتصاد الجزائر بسبب إيراداته المالية الكبيرة نسبيا المتأتية من قطاع النفط الخام الاستخراجي. فحرية التجارة الحديثة، التي تطالب بها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، كما عبر عنها مؤتمر الجات الأخير في نيويورك في نهاية عام 1999، تحرم الدولة النامية، ومنها الدول المغاربية الثلاث، من حق فرض القيود التجارية لحماية منتجات قطاعاتها الإنتاجية كالصناعة والزراعة من المنافسة الخارجية، وهذا يقود إلى احتمال إعلان تلك المشاريع إفلاسها وغلق أبواب مصانعها، وبالتالي، فهي تحرم هذين القطاعين من إمكانية التوسع في التوظيف والإنتاج وفي التشغيل للأيدي العاملة الكثيرة العاطلة حاليا عن العمل. إن دعوات حرية التجارة المتزايدة حاليا، التي تروج لها الدول الصناعية السبع الكبار، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لا تخدم تطور اقتصاديات البلدان المغاربية بقدر ما تحد من إمكانية تطورها بسبب تلك المنافسة لمنتجاتها وفي أسواقها الوطنية، وفي حرمانها عمليا من الحركة الواسعة في الأسواق الأوروبية أو في البلدان الرأسمالية المتقدمة الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان، إذ إنها في الواقع العملي دعوات لصالح طرف واحد لا غير. وتؤكد هذه الوجهة طبيعة الاتفاقات الاقتصادية غير المتكافئة المعقودة مع دول الاتحاد الأوروبي. ويمكن للإنسان أن يلاحظ هذه الحالة غير الصحية في علاقة المغرب بدول الاتحاد الأوروبي في مجال صيد الأسماك، سواء كان ذلك في مجال السماح لدول شمال البحر الأبيض المتوسط في الصيد في المياه الإقليمية لدولة المغرب، أم في مجال تسويق السمك المغربي في أسواق بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ أن دول الاتحاد الأوروبي تسعى إلى عقد اتفاقيات تلحق أضرارا فادحة بالمصالح المغربية عموما ومصالح الصيادين المغاربة بشكل مباشر.

وعلى أهمية العلاقات الاقتصادية الراهنة بين الدول المغاربية الثلاث وبين دول الاتحاد الأوروبي، فأن المستفيد الأول والأساسي منها كانت وما تزال دول المجموعة الأوروبية، وخاصة فرنسا وأسبانيا وألمانيا. ويمكن أن يلاحظ ذلك في مؤشرات الميزان التجاري الذي يميل لصالح المجموعة الأوروبية والدولية، والديون المتراكمة بذمة الدول المغاربية وكذلك الفوائد أو ما يسمى بخدمة الدين التي تدفعها سنويا إلى المجموعة الأوروبية، إضافة إلى أن الأخيرة تصدر سلعها المصنعة وتبيع تقنياتها للدول المغاربية، كما تستفيد من المواد الأولية المستوردة منها. ولا بد لمثل هذه الحالة أن تتغير لتساهم في تنمية اقتصاديات الدول المغاربية بتغيير تدريجي ومبرمج للميزان التجاري وللقروض المالية الكبيرة التي ما تزال بذمتها. وهذا يتطلب بطبيعة الحال اتخاذ عدد من الإجراءات التي تتمثل في دعم بلدان المغرب العربي لتنمية اقتصادياتها الوطنية وتعزيز قاعدتها الإنتاجية

الصناعية والزراعية وتنشيط صادراتها إلى بلدان المجموعة الأوروبية وغيرها، إضافة إلى إعفاء تلك الدول من الديون والفوائد المترتبة عليها، إذ أن هذه الدول قد قامت بدفعها عمليا خلال السنوات المنصرمة من خلال تسديد الأقساط السنوية التي بذمتها والفوائد المقررة سنويا المترتبة عليها والتي في مجموعها تفوق كثيرا ما تسلمته من قروض مالية خلال الفترة المنصرمة. إن المشكلة الكبيرة في البلدان المغاربية، باعتبارها اقتصاديات ريعية عموما، وخاصة الاقتصاد الجزائري، بسبب اعتمادها على ريع الأرض أو الريع النفطي وريع المعادن الأخرى، تبرز في جانبين مهمين هما:

- إن الأرباح التي تحققها الدول الأوروبية وغيرها في البلدان المغاربية الثلاث تستنزف جزءا مهما من إيرادات النفط الخام والمعادن الأخرى، كما تستنزف المدخولات التي يرسلها المهاجرون المغاربيون المقيمون في البلدان الأخرى إلى عائلاتهم؛
- وأن الدولة الريعية ذاتها تقوم باستنزاف جز مهم من عوائد النفط الخام والمواد الأولية الأخرى والضرائب وما يصب في خزينة الدولة من موارد مالية من خلال صرفها على النخب الحاكمة وعلى أجهزة الإدارة الحكومية والقوات العسكرية، بما فيها الجيش والشرطة والأمن، وكذلك لأغراض التسلح.

وهذا يعني بأن المتبقي من تلك العوائد والموارد المالية لأغراض التثمير الإنتاجي في الاقتصاد الوطني يكون، بسبب سياسات الدولة، محدودا جدا وعاجزا عن انتشال هذه الاقتصادات بسرعة مناسبة من براثن التخلف والتبعية المستمرتين.

ومن المعروف أيضا، وكما أشرنا إلى ذلك في السابق، أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يقدمان القروض إلى الدول الأخرى ما لم يتيقنا من أن تلك القروض ستوظف في المجالات التي يريدان أن توظف فيها أولا، وما لم تلتزم الدولة بالشروط الاقتصادية الأخرى التي تفرضهما هاتان المؤسستان الماليتان، والتي تتبلور في التزام الدولة بتصفية منشآت قطاع الدولة وبيعها للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتشجيع القطاع الخاص وجعله يلعب الدور الأول والرئيسي في العمليات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، إضافة إلى التزام الدولة بوقف الدعم المالي للسلع الضرورية والأساسية ذات الاستهلاك الواسع للسكان الفقراء والكادحين في المجتمع، وكذلك ممارسة الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي أو الباب المفتوح. وتؤكد التجارب الجارية في مختلف البلدان أن جميع تلك السياسات عجزت عن خلق اقتصاد ديناميكي مستقل نسبيا، بل إنها ساهمت في حقيقة الأمر في تشديد تبعية الاقتصاديات الوطنية لمراكز الرأسمالية الدولية وجعلها تدور على الهامش أو في المحيط الرأسمالي، رغم إنها رفعت نسبيا من معدلات النمو الاقتصادي السنوية.

ثانيا: الموقف من الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي

أشرنا في السابق إلى أن الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وخاصة إلى البعض منها، كانت وما تزال واسعة نسبيا، وهي ناشئة عن العلاقات التقليدية والتاريخية القائمة بينهما من جهة، والمشكلات الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها البلدان المغاربية من جهة أخرى. ومثل هذه الهجرة تواجه معارضة متسعة من حكومات تلك البلدان ومن بعض الأوساط اليمينية المعادية للشعوب المغاربية والمتسمة بالعنصرية والتي اتخذت في السابق مواقف حازمة ومؤيدة لاستمرار استعمار فرنسا للدول المغاربية ورفضت من حيث المبدأ الانسحاب منها. وتبدو هذه السياسة واضحة جدا في مواقف الأحزاب والقوى اليمينية عموما، ومنها في فرنسا على سبيل المثال لا الحصر حزب "الجبهة القومية" الذي يقوده جان ماري لو بان Jean - Marie Le Pen الذي تأسس في عام 1972، أو الحزب المنشق عنه في عام 1999/1998، والذي يدعى أيضا بحزب "الجبهة القومية"، مع إضافة "الحركة القومية"، الذي أسسه برونو ميغريت Bruno Megret.

عند متابعتنا للهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي تعرفنا على وجود ما يزيد على مليوني مواطن من المغاربيين المتجنسين بالجنسيات الأوروبية، وخاصة الفرنسية، إضافة إلى وجود عدد يصل إلى حدود 1.5 مليون مغاربي فيها رسميا وبحدود 0،5 مليون إنسان بصورة غير رسمية وهم يحملون الجنسيات المغاربية. وعلى هذا الأساس فأن نسبة المهاجرين المغاربيين المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي إلى مجموع السكان فيها تزيد قليلا جدا عن 0.5 % من إجمالي سكان بلدان الاتحاد الأوروبي البالغ عددهم، وفق إحصاء عام 7199، حوالي 373.7 مليون نسمة[82]، علما بأن نسبة عموم الأجانب في بلدان الاتحاد الأوروبي الذين يحملون جنسيات بلدانهم الأصلية قد بلغت في نفس العام حوالي 4.6 % من مجموع سكان بلدان الاتحاد الأوروبي، أي 17.4 مليون نسمة[83]. وإذا أضفنا إلى المغاربيين المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي أولئك المغاربيين الذين يحملون الجنسيات الأوروبية والبالغ عددهم 2 مليون نسمة،عندها ترتفع النسبة إلى أقل من 1.1 % فقط. علما بأن نسبة معتبرة من هؤلاء المهاجرين هم من العلماء والمثقفين والفنيين والعمال المهرة ومن المشاركين في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي يقيمون فيها، وخاصة في فرنسا.

ورغم هذه النسبة المتواضعة يلاحظ الإنسان بأن بلدان الاتحاد الأوروبي تلجأ إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الضاغطة على حكومات الدول المغاربية الثلاث من جهة، وعلى النازحين أو المهاجرين إليها والمقيمين فيها من جهة أخرى، بهدف دفعهم للعودة إلى أوطانهم أو منع قدوم الجدد إلى بلدانها. وتبرر هذه البلدان إجراءاتها التشددية بعدد من الأسباب، منها بشكل خاص:

- وجود بطالة واسعة بين السكان في بلدان الاتحاد الأوروبي؛
- الحضور الواسع للأفارقة يثير القوى اليمينية واليمينية المتطرفة والعنصرية ويزيد من نشاطها الموجه ضد الأجانب وضد الدول الأوروبية، وبالتالي يخلق مثل هذا الوجود مصاعب أمنية جديدة ويهدد السلم الاجتماعي في البلاد؛

---

[82] Statisisches Bundesamt. Die EU in Zahlen 1998. Wiesbaden. Deutschland.

[83] نفس المصدر السابق.

- إن وجود المغاربة في بلدان الاتحاد الأوروبي مرتبط بوجود ونشاط القوى الأصولية الإسلامية المتطرفة التي تتخذ مواقف المعارضة من حكومات بلدانها، التي يمكن أن تتحول إلى نقطة احتكاك ساخنة في المجتمع وتنقل الخلافات والصراعات من داخل البلدان المغاربية إلى البلدان الأوروبية التي تقطنها حاليا.
- إن الوجود الواسع للمسلمين المغاربة في بلدان الاتحاد الأوروبي يخلق أقلية سكانية مغاربية مسلمة تسعى إلى فرض حقوق الأقليات القومية التي يعترف بوجودها الاتحاد الأوروبي وأغلب دساتير البلدان الأوروبية المختلفة وكذلك القوانين الأساسية السارية فيها، إضافة إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترف للأقليات القومية بتلك الحقوق. ولكن حكومات أغلب تلك البلدان لا تريد ذلك ولا تريد وجود أقلية مسلمة واسعة فيها من منطلق قومي وديني، حيث برزت تصريحات تدعو إلى أن يبقى البيت الأوروبي بيتا مسيحيا وأن تبقى العائلة الأوروبية عائلة مسيحية، وهو ما يلاحظه الإنسان في الموقف من المسلمين فيها أو في الموقف من طلب تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إذ أن العامل المعرقل الفعلي الذي لا يعلن عنه صراحة لقبول تركيا في الاتحاد الأوروبي لا يكمن في سياسة تركيا إزاء حقوق الإنسان وتجاوزها الفظ عليها وعلى حقوق الشعب الكردي، كما يدعي بعض المسؤولين في دول الاتحاد الأوروبي، بل بسبب كون تركيا ذات أغلبية سكانية مسلمة، رغم ما تتحدث به وتعلنه عن كونها دولة علمانية. إذ لو كان الأمر يتعلق بانتهاك تركيا لحقوق الإنسان حقا، لكان من الواجف أن تمتنع دول الاتحاد الأوروبي عن تزويد تركيا بمختلف أنواع الأسلحة التي تستخدمها في مطاردة الأكراد وقتلهم، وفي الانتهاك المستمر للحدود العراقية بحجة مطاردة فلول القوى الكردية المناضلة في سبيل ممارسة الأكراد لحقوقهم القومية العادلة وفي سبيل الديمقراطية في تركيا.

ولكن، هل ينفع هذا الاتجاه القاصر والمخل في التفكير لتطوير العلاقات بين الدول الأوروبية والدول المغاربية؟ هل يساعد السكان من أصل أوربي ومن أصل غير أوربي أو أصل شمال أفريقي أو مغاربي على العيش بسلام ووئام في بلدان الاتحاد الأوروبي؟ لا يستطيع أي باحث عقلاني أن يجيب إلا بنفي إمكانية ذلك، إذ أن العكس هو الصحيح. فمثل هذه السياسة تزيد من المصاعب والتعقيدات. وعليه فلا بد من التفكير العقلاني بالمشكلات القائمة وإيجاد الحلول العملية والإنسانية والديمقراطية لها. ويفترض هنا أن تقوم حكومات دول الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي بالتفكير وإمعان النظر بالعوامل الفعلية المتسببة باتساع الهجرة من هذه المنطقة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وما هو دورها في ذلك قديما وحاليا، وكيف يمكنها تقديم المساعدة لتلك الدول المغاربية للتغلب على مصاعبها، وبالتالي فتح أبواب الحاضر والمستقبل أمامها ومساعدتها على ولوج دروب المزيد من الحرية والديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان. إن بلدان الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى موقف جديد يركز في علاقتها مع البلدان المغاربية الثلاث على النقاط التالية:

- التعامل على أساس الاحترام والمنفعة المتبادلة والتكافؤ في المجالات الاقتصادية، إضافة إلى تقديم الدعم والعون الاقتصادي للنهوض باقتصادياتها وإرساء قاعدة صناعية وزراعية مناسبة وتنشيط قدراتها على استيعاب البطالة فيها والتوجه لمكافحة الفساد والرشوة والغنى الفاحش فيها وما إلى ذلك؛

- مساعدتها على إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والتخلص من سياساتها الاستبدادية أو المناهضة للديمقراطية، والضغط عليها من أجل إرساء دعائم الديمقراطية والمجتمع المدني الحديث؛
- التزام فرنسا، وبحدود معينة أسبانيا أيضاً، بتقديم التعويضات الفعلية للمواطنين المغاربيين الذين عانوا من اضطهاد واستغلال المعمرين الفرنسيين والاستعمار الفرنسي، وتعويض ذوي الذين ماتوا في الحربين العالمية الأولى والثانية بسبب دفاعهم عن فرنسا، إضافة إلى تعويض الشعوب المغاربية عن الاستغلال الذي جرى للموارد الأولية وخيرات البلاد المختلفة؛
- مساعدتها في تعزيز علاقاتها مع المهاجرين من بلدانها والمقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي؛
- سلوك سياسة عقلانية وإنسانية منصفة مع المواطنين المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي دون تمييز أو إلحاق الإساءة والضرر بهم.

إن مثل هذه السياسات يمكنها أن تساهم لا في تقليص الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي فحسب، بل وتساهم في إضعاف التيارات الفكرية والسياسية الإسلامية الأصولية المتطرفة التي تكافح بطريقة عنفية وإرهابية حكوماتها ومجتمعاتها في آن واحد، رغم الفارق القائم بين تلك الحكومات والمجتمعات، كما يحصل في الجزائر. إن لجوء بعض القوى الإسلامية المتطرفة إلى العنف قد ارتبط عضويا وعلى مدى عقود بعنف الدولة ومؤسساتها القمعية، فهو عنف ضد عنف الدولة، وبالتالي يلجأ بعض المطاردين منهم إلى بعض الدول الأوروبية هاربا بصورة غير رسمية أو لاجئا يطلب الحماية عندها، وهي النقطة التي تثير خوف ورفض الأوروبيين، إذ يمكن أن يقوم هؤلاء بأعمال مضادة لحكوماتهم من الخارج أو يمارسوا سياسات غير عقلانية في بلدان المهجر. فإشاعة الخوف في المجتمعات الأوروبية من المسلمين بدعوى أنهم في الغالب الأعم من المتطرفين لا تساعد في الوصول إلى فهم متبادل وتعامل طبيعي بين السكان الأوروبيين وغير الأوروبيين أو القادمين من الدول المغاربية الثلاث.

إن نسبة مهمة من المهاجرين من البلدان المغاربية الثلاث إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وبشكل خاص إلى فرنسا وأسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وألمانيا وهولندا، ساهمت في بناء وازدهار اقتصاديات تلك البلدان وتحملت عبئا ثقيلا في تلك العملية. وإن هذه النسبة المهمة من الأجانب تساهم في خلق الدخل القومي في بلدان الاتحاد الأوروبي وفي استهلاك السلع المنتجة فيه وتنشيط حركة الأسواق المحلية، إضافة إلى مشاركة مجموعة منهم في توظيف رؤوس أموالها في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. وليس هناك ما يدعو إلى خلط الأوراق في بلدان الاتحاد الأوروبي بما يوحي وكأن الغالبية العظمى من القادمين من شمال أفريقيا، من البلدان الثلاث، تونس والجزائر والمغرب، يعملون في السوق السوداء وفي تجارة وتسويق المخدرات أو في مجالات غير إنسانية أخرى، أو يعيشون عالة على المجتمعات الأوروبية ويحصلون على المساعدة الاجتماعية منها أو أنهم جاءوا إليها لهذا الغرض أساسا، إذ أن مثل هذه الاتهامات لا صلة لها بالواقع، رغم أن هذا لا يمنع وجود البعض القليل من مثل هؤلاء الناس لا في وسط المهاجرين فحسب، بل في أوساط السكان الأصليين ايضا.

إن بلدان الاتحاد الأوروبي يمكن أن تلعب دورا مهما في مواجهة مثل هذا الأوضاع لو عمدت إلى الأخذ بعدد من الإجراءات الجوهرية، منها مثلا:

- توجيه جزء من الأرباح التي تحققها في البلدان المغاربية لإعادة توظيفها في الاقتصادات المغاربية لتأمين المزيد من فرص العمل فيها؛
- توجيه جزء من تلك الأرباح لصالح إقامة مشاريع التدريب المهني لمزيد من الشبيبة في البلدان المغاربية ذاتها، وبالتالي المساهمة في خلق الثقة لدى الشبيبة بقدرتهم على شق طريق مستقبلهم في الحياة؛
- توجيه جزء من تلك الأرباح التي تحققها سنويا في البلدان الثلاث لصالح تنشيط التدريب المهني وتشغيل العاطلين عن العمل في بلدان المهجر ذاته. إذ يمكن في هذا الصدد وضع برنامج خاص أو استثنائي يتضمن مشاريع مختلفة يمكن من خلاله التغلب على المصاعب المالية والحياتية وأوقات الفراغ المملة التي يعاني منها الشباب المهاجر المقيم في بلدان الاتحاد الأوروبي.

ومثل هذه الإجراءات تنسجم تماما مع قرارات المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، بضرورة قيام الدول الصناعية بتوجيه جزء من الناتج المحلي الإجمالي في بلدانهم لصالح التنمية الاقتصادية والبشرية في البلدان النامية، أي توجيه جزء من الأرباح التي يحققونها في تلك البلدان لصالح ذات البلدان التي استغلوها طويلا وكثيرا وما زالوا يمارسون استغلالهم لها حتى الآن. إن بلدان الاتحاد الأوروبي بحاجة ماسة إلى سياسة إنسانية غير متعالية على هذه البلدان واعتبارها شريكا لهم في التنمية والتقدم وبالتالي مساعدتها في التطور الاقتصادي والبشري. ومثل هذه المساعدة ستنعكس إيجابيا على البلدان الصناعية الأوروبية أيضا بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعلى علاقاتها مع البلدان المغاربية.

بمبادرة من منتدى المهاجرين في الاتحاد الأوروبي، ومقره المركزي في بروكسل، عقدت في الفترة الواقعة بين 21-1999/10/24 ندوة فكرية في مدينة الدار البيضاء بالمغرب تحت شعار "الهجرة والديمقراطية والتنمية" عالجت موضوع الهجرة المغربية وموقف الاتحاد الأوروبي منها في ضوء مؤتمر القمة الذي عقد في تامبيري في فنلندا في الفترة الواقعة بين 15-1999/10/16 تحت شعار "الديمقراطية والأمن والسلام في أوروبا"، والذي كان يسعى إلى اتخاذ موقف أوربي موحد من الهجرة من بلدان العالم الثالث، ومنها البلدان المغاربية، إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. وقد بلور السيد مولار، ممثل الدولة الأسبانية، موقف القمة الأوروبية بهذا الصدد بشكل واضح دون لبس أو إبهام، رغم استخدامه صيغ المجاملة الدبلوماسية المعهودة. فقد أشار بوضوح إلى أن دول الاتحاد الأوروبي تطمح إلى أن تكون لها مواقف موحدة إزاء جملة من القضايا السياسية الجوهرية في العلاقة مع البلدان المصدرة للهجرة، ومنها المغرب، وأن تكون لها مواقف موحدة من قضايا الهجرة ومكافحة الجريمة وتحقيق الأمن والاستقرار في أوروبا، كما إنها تطمح إلى تعزيز الديمقراطية لجميع المواطنين فيها. وهي في ذلك تسعى إلى تحقيق ما يلي:

- تأمين التعاون الوثيق مع البلدان المصدرة للهجرة؛
- التحكم في الهجرة من جوانب مختلفة؛
- التعامل العادل مع المواطنين المهاجرين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي؛
- البحث في دور المهاجرين في تنمية الاقتصاد الأوروبي؛

- أن تكون الهجرة في إطار البحر الأبيض المتوسط قائمة على أساس هجرة مستقبلة وهجرة معاكسة، على أن يجري التمييز الواضح ودون خلط الأوراق بين : 1- الهجرة أو اللجوء السياسي؛ 2- الهجرة الاقتصادية؛ و3- هجرة بيئية. وتبذل بلدان الاتحاد الأوروبي أن تكون لها مواقف موحدة إزاء جميع هذه الأنواع من الهجرة.
- تطوير التعاون في ما بين الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد من أجل:
  - التوزيع العادل للمهاجرين بين الدول الأوروبية؛
  - حماية الحدود الأوروبية أمنيا ومنع التسلل منها؛
  - منع تحول الهجرة إلى مستنقعات للجريمة في البلدان المستقبلة للهجرة ومعالجتها بصورة لا مركزية وبالتعاون في ما بينها؛
  - إيجاد أدوات قانونية لمعالجة مشكلات الهجرة القانونية أو المشروعة؛
  - التعاون في ما بين الدول الأوروبية والمغرب أمنيا من خلال فتح مكاتب في المناطق الحدودية (المطارات والموانئ والطرق البرية) لمراقبة المهاجرين منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي ومنع الهجرة غير المشروعة.
  - معالجة المشكلات التي تتسبب في نشوء اللجوء السياسي وتقليص حجمه والحد منه من خلال:
    - ⇒ تطبيق إجراءات تساهم في الحد من الهجرة إلى هذه البلدان.
    - ⇒ الإبقاء من حيث المبدأ على اتفاقية جنيف حول اللاجئين باعتبارها اتفاقية مرجع أساسي.
    - ⇒ التعامل من خلال وضع بروتوكول خاص بقضايا اللجوء من هذه البلدان، ومنها المغرب.
    - ⇒ وضع نظام مشترك لمواجهة اللجوء السياسي يستند إلى اتفاقية جنيف.
    - ⇒ وضع حد للهجرة غير الشرعية.

وتدعو قمة بلدان الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة ممارسة الأساليب القانونية المناسبة لمعالجة الهجرة الرسمية والتي تتلخص في النقاط التالية:

- تأمين احترام العائلة المهاجرة والفرد المهاجر إلى بلدان الاتحاد الأوروبي؛
- السعي لتأمين فرصة عمل للمهاجر؛
- تأمين التمتع بالضمان الاجتماعي والصحي؛
- التنديد بتجارة الرقيق والهجرة السرية وممارسة الدعارة؛
- التنديد بالعنصرية؛
- العمل من أجل تحقيق المواطنة الأوروبية؛
- تحقيق التوازن بين البعد الاجتماعي وتيارات الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي؛
- عقد اتفاقيات أمنية وغير أمنية ثنائية لمواجهة الهجرة السرية.

ويمكن استخلاص خمس نتائج جوهرية من مجمل الموقف الأوروبي من الهجرة إلى بلدانها خلال الفترة القادمة، والتي كما يبدو، كانت المحور المركزي للقمة الأوروبية في تامبيري الأخيرة، وهي:

1. العمل من أجل تقليص الهجرة إلى ابعد الحدود الممكنة، والسعي لتأمين هجرة معاكسة إلى البلدان المصدرة للهجرة؛
2. تنشيط أجهزة الأمن والشرطة في منع وملاحقة الهجرة، سواء السرية منها أم الذين يقيمون في بلدان الاتحاد الأوروبي بدون أوراق رسمية، أي إنها من حيث المبدأ تتضمن مقاربات وأجواء أمنية واضحة؛
3. ضرورة التعاون على المستوى الأمني بين أجهزة الأمن في البلدان المغاربية المصدرة للهجرة وبين أجهزة الأمن في بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل تشديد الخناق على الهجرة السرية أو غير الرسمية؛
4. ربط الهجرة عموما والهجرة السرية خصوصا بالجريمة والجريمة المنظمة في بلدان الاتحاد الأوروبي بالصورة التي تبدو وكأنها قضية ثابتة ومطلقة، وأنها السبب في احتمال تراجع الأمن والاستقرار في بلدان الاتحاد الأوروبي؛
5. الإشارة الواضحة إلى أن الهجرة الراهنة تتسبب في عدة نتائج سلبية منها: تصاعد العداء للأجانب والعنصرية، وهي مسألة تبعد عن الفهم الواقعي والفعلي لطبيعة العنصرية وكراهية الأجانب أو العداء لهم، وتنشط بالتالي وجهة عدم تمتع المقيمين الأجانب بالراحة والاستقرار والحرية وبأجواء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية المطلوبتين، وتعرضهم للتمييز والبطالة ومصاعب الحصول على سكن وما إلى ذلك.

إن الحوارات التي جرت في الندوة قد أشارت إلى بعض جوانب الوجهة غير السليمة لقرارات قمة تامبيري إزاء المهاجرين والدول المصدرة للهجرة، وبشكل خاص هاجس اعتبار المهاجرين وكأنهم مصدر الجريمة وأن وجودهم يعرض الأمن والاستقرار في أوروبا لمخاطر جمة، وبالتالي فأن مثل هذه الاتجاهات تنشط الهواجس الأمنية أساسا وتدفع باتجاه التشكيك بالأجانب عموما وتعرض حياتهم إلى مزيد من المصاعب. ويبدو واضحا بأن المسافة ما تزال واسعة بين الفهم الأوروبي لأوضاع البلدان المغاربية الثلاث وقضايا الهجرة وبين الواقع الذي تعيش فيه تلك البلدان، وبالتالي فأن القسم الأكبر من التفكير قد تركز على المصالح الأساسية للدول الأوروبية وبعيدا عن مصالح الناس المغاربيين القاطنين في بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ ما أشير إليه مثبت عموما في القوانين السارية هناك، ولكن لا تلتزم بتنفيذه حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: إشكالية الأصولية الإسلامية وموقف بلدان الاتحاد الأوروبي من الإسلام ومن مسلمي شمال أفريقيا

أ - الرؤية الأوروبية لإشكالية الأصولية الإسلامية

مرَّت العلاقات بين أوروبا والمسلمين بمراحل مختلفة وعرفت المد والجزر والتفاهم والصراع على امتداد الفترة التي أعقبت فتح طارق بن زياد للأندلس واحتلال قرطبة والعاصمة طليطلة وأشبيلية ومالقة في عام 711 م وربطها بدار الخلافة في الشام في عهد الوليد بن عبد الملك. وكان طارق بن زياد قائدا عسكريا لجيش المسلمين المكون من ألأمازيغيين (البربر) في عهد الوالي على أفريقية حينذاك موسى بن نصير[84]. ويقال أن موسى بن نصير وطارق بن زياد حملا معهما الكثير من الأسرى الأسبان من النساء والرجال، وكذلك الغنائم حين استدعاهما الوليد بن عبد الملك إلى الشام دار الخلافة الأموية في عام 714 م. وما أن حل عام 718م حتى كان القسم الأعظم من أسبانيا تحت حكم المسلمين. وهكذا أصبحت تلك المنطقة تحت الاحتلال الإسلامي لما يقرب من 700 عام، رغم أشكال المقاومة التي أبداها الأسبان حينذاك للخلاص من السيطرة الإسلامية الأمازيغية - العربية. وتحول الكثير من سكان البلاد المسيحيين إلى مسلمين. وساهم المسلمون الأمازيغيون والعرب في أسبانيا في بناء وتقدم وازدهار المنطقة وفي تطوير العلاقات المتبادلة بين الأوروبيين المسيحيين والمسلمين واليهود، ولكنها شهدت في الوقت نفسه التناقض والصراع والقتال والمطاردة والموت، إذ لم يكن العرب والبربر في عيون أهل البلاد الأصليين سوى محتلين للمنطقة وغرباء عنها. ومع ذلك فإن الآثار التي تركها المسلمون هناك والقائمة حتى الآن كانت وما تزال شاهدا على ما وصلت إليه المنطقة حينذاك من ازدهار اقتصادي وثقافي وعمراني متميز ومن علاقات إنسانية سمحة بين أتباع الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية. وانتهى هذا الصراع المديد إلى خروج

---

[84] بدأت محاولات العرب لفتح شمال أفريقيا في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، حيث وصلت القوات الإسلامية حينذاك بعد فتحها للأسكندرية صوب ليبيا وفتحها طرابلس ولبدة وصبراته حيث انتزوعت من سيطرة البيزنطيين عليها، ثم تواصلت الغزوات حتى تونس والتي أطلق عليها في حينها أفريقية. وكان ذلك بحدود عام 643 م. وفتح شمال أفريقيا وما يدعو اليوم بالمغرب عموما فقد تم في أعقاب ذلك وبحود عام 670م. وكان سكان البلاد الأصليين هم من أطلق عليهم العرب أسم البربر المأخوذ أصلا من التسمية الرومانية لهم (Barbari)، أي الأمازيغيين. ويشير علماء الأنساب إلى إن سكان هذه المنطقة، وهم ليسوا من العرب، "يتألفون من جماعتين كبيرتين الأولى أسمها البرانس والثانية البتر. وتضم كل جماعة من هاتين الجماعتين عددا من القبائل والمجموعات المتفاوتة الحجوم". راجع في هذا الصدد: سهيل زكار د. تاريخ العرب والإسلام منذ ما قبل البعث وحتى سقوط بغداد. دار الفكر. دمشق. 1982م. ص 411. دخل سكان هذه المنطقة الإسلام تدريجا وحافظوا على الحديث بلغتهم حتى الوقت الحاضر، رغم أن جمهرة منهم تتحدث العربية أو اللهجة العربية المحلية أيضا. والقسم الاعظم من الأمازيغيين يعيشون في مواطنهم الأصلية الجزائر والمغرب، وقلة منهم تعيش اليوم في تونس. لهم تراث وحضارة عامرة وكانت لهم ممالك قديمة مزدهرة مثل مملكة نوميديا ومملكة موريتانيا. راجع في هذا الصدد: المنجد في الإعلام.الطبعة الثانية عشرة. المطبعة الكاثوليكية في عاريا-لبنان. 1982. ص 123.

المسلمين منها نهائيا في نهاية القرن الخامس عشر (1498م) وعودة سكانها إلى الديانة المسيحية، أو فرض الديانة المسيحية على المواطنين المسلمين. وقد ساهم الشعب الأسباني بفعالية في إقامة تلك الحضارة الإسلامية الأندلسية جنبا إلى جنب مع الأمازيغيين والعرب المسلمين.

وعرفت العلاقات الأوروبية - الإسلامية- فترة دموية معقدة وسيئة جدا، حيث بدأ السادة والأمراء الإقطاعيون في أوروبا حملات عسكرية لغزو سوريا وفلسطين في الفترة الواقعة بين القرن الحادي عشر والقرن الثالث عشر للميلاد بحجة "تحرير القبر المقدس من أيدي الكفار"!. وتحت هذا الشعار السيئ الصيت نشبت الحروب الصليبية التي كلفت الغزاة الأوروبيين والعرب المسلمين الكثير من الضحايا والدمار المستمر. ثم بدأت بعدها فترة هدوء في العلاقات الأوروبية الإسلامية حيث سقط العرب وغير العرب من المسلمين تحت هيمنة إمبراطوريات أخرى، وإن كانت تحت واجهات إسلامية، وخاصة بعد سقوط الدولة العباسية واحتلال بغداد من قبل الغزاة التتار بقيادة هولاكو في عام 1258 ميلادية.

وفي فترة صعود وتطور الدولة العثمانية تمكنت قواتها غزو العديد من المناطق الأوروبية وفرض الهيمنة الطويلة عليها واستغلال شعوبها واضطهاد المسيحيين فيها، كما كان المسلمون العرب وغير العرب يعانون من اضطهادها أيضا. ثم بدأ الاحتلال العثماني بالانحسار التدريجي بعد أن بدأت القوات العثمانية تدق أبواب فيينا حيث رُدّت على أعقابها في عام 1683 ميلادية.

وابتداء من القرن الثامن عشر بدأت محاولات جادة ومستمرة لاحتلال مصر من جانب القوات الفرنسية التي كان يقودها نابليون (1798م)، ثم بدء احتلال فرنسا للجزائر في عام 1830م. ثم توالى بعدها سقوط الكثير من الدول العربية والإسلامية تدريجا تحت هيمنة الدول الرأسمالية الأوروبية، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، وتعرضت لاستغلالها ونهب خيراتها ومواردها الأولية. وكانت مرحلة مليئة بالتناقضات والصراعات والنزاعات المسلحة وغير المسلحة التي كلفت الشعوب العربية والإسلامية الكثير من الضحايا والخسائر المادية. واليوم، ورغم إحراز جميع الدول العربية والإسلامية لاستقلالها السياسي ووجودها كدول مستقلة في الأمم المتحدة، فأنها جميعا ما تزال تعاني من وطأة الهيمنة الاقتصادية والسياسية غير المباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الحلف الأطلسي بصيغ وأساليب متنوعة، سواء كانت تلك الدول في منطقتي الشرقين الأدنى والأوسط أم في منطقة شمال أفريقيا.

وقد اقترنت الهيمنة الأوروبية على هذه المناطق بخصائص عديدة يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- هيمنة ذات طبيعة استعمارية واستغلالية للموارد والطاقات والبشر في آن واحد، إضافة إلى نهب الكثير من التراث الحضاري لشعوب هذه البلدان ونقل آثارها إلى أوروبا وأمريكا على نحو خاص؛
- محاولات جادة من الدول الاستعمارية لا من أجل السيطرة على هذه البلدان فحسب، بل وفي محاولة لتغيير هوية بعض هذه المناطق وسكانها ولغتها واعتبارها جزءا من أراضيها. ويعتبر الاستعمار الفرنسي نموذجا حيا وصارخا لمثل هذا الاستعمار الاستيطاني البغيض الذي عانت منه الشعوب المغاربية الأمرين؛

- عدم التزام أوروبا بالوعود التي كانت تقطعها على نفسها للعرب أو للسكان المسلمين، كما حصل في الموقف من وعود بريطانيا وفرنسا للعرب في الشرق الأوسط حيث وعدتها بتوحيد أراضيها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، في دولة عربية تحت قيادة الشريف حسين، شريف مكة حينذاك؛
- الطريقة الوحشية التي مارستها القوات الفرنسية في محاولة منها لتحطيم إرادة نضال الشعوب المغاربية في سبيل استعادة سيادتها وإقامة دولها الوطنية المستقلة، أو العدوان الذي مارسته القوات الإيطالية ضد الشعب الليبي بقيادة عمر المختار، أو التصفية الشرسة لثورة العشرين في العراق من قبل قوات الاحتلال البريطانية أو الضرب بالحديد والنار ضد الشعب المصري بسبب نضاله ضد السيطرة الأجنبية والاتفاقيات غير المتكافئة مع بريطانيا، على سبيل المثال لا الحصر؛
- الدور الذي لعبته بريطانيا العظمى لا في إعطاء وعد بلفور بإقامة الدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين فحسب، بل وفي الطريقة المذلة التي ما تزال تتعامل بها حتى الآن الدول الغربية مع الحكام العرب والشعوب العربية والحق العربي في إقامة الدولة الفلسطينية أو للتخلص من الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان الذي انتهى أخيرا بفضل المقاومة البطولية لشعب لبنان، والاحتلال المستمر حتى الآن لهضبة الجولان السورية، أو الطريقة التي تتعامل بها مع جميع المسلمين بشأن القدس الشريف في فلسطين، أو الأساليب التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية عموما إزاء الشعبين العراقي من خلال الحصار الذي تفرضه على الشعب في العراق. وما تزال حية في ذاكرة الشعوب العربية والإسلامية ذلك العدوان الذي شنته الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وبدعم مباشر وفعال من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على مصر في عام 1956، أو التأييد والدعم الفعال الذي قدمته الدول الغربية لإسرائيل في حرب حزيران عام 1967، وكذلك الاحتلال الإسرائيلي للبنان في الثمانينات والذي انتهى أخيرا في الجنوب اللبناني بسبب المقاومة البطولية للشعب اللبناني وسكان الجنوب منه على نحو خاص، أو الاحتلال الذي ما يزال مستمرا لمرتفعات الجولان السورية، أو القصف الجوي لليبيا والعراق والسودان وغيرها.
- وقد ساهمت الدول الأوروبية بحصتها البارزة في حرمان شعوب البلدان العربية والإسلامية في المشرق العربي وشمال أفريقيا منذ الخمسينيات من أجواء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وعدم تمكينها من السير في طريق التنمية الوطنية والتخلص من براثن التخلف والتبعية لمراكز الرأسمالية العالمية. وبحجة مواجهة تلك التحديات الاستعمارية، فرضت النظم القائمة في تلك البلدان، بما فيها النظم القومية الاستبدادية التي حكمت البلاد باسم الثورية والتقدمية، أوضاعا غير ديمقراطية واستبدادية قادت تدريجا إلى سقوط العديد منها وإلى فشل الكثير من البرامج التي وضعتها ضمن عمليات التنمية.
- يضاف إلى كل ذلك الموقف الذي تمارسه أوروبا، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، من عملية التنمية في الوقت الحاضر، ومن استمرار السيطرة على مواردها الأولية المختلفة، وخاصة النفط الخام، وعدم فسح المجال أمامها للتنمية المستقلة وتحسين مستوى حياة ومعيشة السكان، وهي التي تساند الحكومات الاستبدادية وغير الديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية المختلفة.

فالهيمنة الاستعمارية والتعامل المتعالي مع حكومات وشعوب هذه البلدان والموقف المتحيز ضد القضايا العربية وخيبات الأمل بالنظم والحكومات القائمة وبعمليات التنمية وتنامي الفقر والحرمان وغياب العدالة الاجتماعية ومصادرة الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان العربية والإسلامية، بما فيها بلدان شمال أفريقيا، كانت كلها عوامل لعبت دورها المباشر وغير المباشر في تنشيط مجموعة من الاتجاهات البارزة في مواقف أوساط واسعة من شعوب هذه البلدان والتي تجلت في مظاهر يفترض النظر إليها بعناية كبيرة، وهي:

1. استمرار شعوب الدول العربية والإسلامية برفض سياسات وعلاقات الغرب، ومنها أوروبا الغربية، غير المتكافئة مع هذه الدول، ومنها دول شمال أفريقيا. ويتجلى هذا الرفض بمواقف احتجاجية وعدائية أحياناً من جانب الشعوب العربية والإسلامية كرد فعل لسياسات ومواقف تلك الدول إزاء مصالحها الحيوية وقضاياها العادلة، وهي غير موجهة ضد شعوب تلك الدول بل ضد سياسات حكوماتها؛
2. انتعاش التيارات السياسية الإسلامية، ومنها حركات سياسية إسلامية أصولية متطرفة، في أوساط الحركة الجماهيرية التي استفادت من سقوط النموذج الناصري والبعثي والقومي العسكري عموما في الحكم، إضافة إلى وجود نظم حكم متحالفة مع الغرب وتمارس سياسات غير ديمقراطية واستبدادية أيضا إزاء قوى المجتمع المختلفة، وكذلك الانهيار الذي عاشته الدول الاشتراكية وأثر على شعبية الأفكار الماركسية والشيوعية والاشتراكية وعلى جماهيرية قوى اليسار فيها وتأثيرها على الأحداث الجارية في تلك البلدان.
3. استعداد بعض القوى السياسية الإسلامية وغير الإسلامية على ممارسة النضال، وكذلك ممارسة العنف والإرهاب من قبل البعض منها، لمقاومة القوى الأجنبية من جهة، والنظم السياسية التي تضطهد الشعب وتحرمه من التنمية والتغيير من جهة أخرى.
4. قيام الثورة الشعبية ضد نظام الشاه في إيران واستفراد القوى الدينية الإسلامية بثمار الثورة والسيطرة على مقاليد الحكم وسعيها لتنشيط الحركات السياسية الإسلامية في مناطق أخرى من العالم الإسلامي، بما يعني تصدير الثورة الإسلامية، ثم نشوء جماعات سياسية تمارس العنف من أجل فرض رأيها واجتهادها وتصوراتها السلفية وإرادتها على الآخرين في المجتمع، بغض النظر عن إرادة الغالبية العظمى في المجتمع.

إن هذه الوقائع، التي يعود بجزء مهم منها ومن نتائجها وعواقبها إلى سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، تساعد الغرب عموما، ومنه بلدان الاتحاد الأوروبي، على استخدام أجهزة الإعلام، التي يحتكرها ويوجه سياساتها على الصعيد العالمي، لربط صورة الإسلام بالأصولية أو السلفية المتطرفة، بالعنف والإرهاب وتصدير الثورة. ونشطت الكتابات من قبل الكثير من الكتاب الأوروبيين وغير الأوروبيين إلى تأكيد وجود علاقة بين الإسلام والأصولية المتطرفة والرغبة في الهيمنة ثانية على أوروبا والعالم، رغم أنهم يدركون تماما بخطأ وخطر ووهم مثل هذه الدعايات المغرضة. وأصبح الإسلام، بعد غياب الاتحاد السوفييتي والشيوعية والدول الاشتراكية الأخرى، صورة العدو الجديد والأول لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول الشمال المتقدم. ومن هنا أيضا نشأ هذا الجو الشكوكي والخوف في بلدان الاتحاد الأوروبي من مسألتين مهمتين هما:

- الخوف من هيمنة التيارات السياسية الإسلامية المتطرفة أو الأصولية المتطرفة على السلطة في الدول العربية والإسلامية المختلفة، ومنها دول شمال أفريقيا؛
- الخوف من مجيء المسلمين، سواء كانوا عربا أم أتراكا أم أكرادا أم أمازيغيين أم هنودا وباكستانيين أم إيرانيين وأفغان، إلى أوروبا كمهاجرين ولاجئين سياسيين أو راغبين في العمل فيها، باعتبارهم خطرا يهدد الحرية والثقافة والديانة المسيحية في أوروبا.

ومن يتابع كتابات العديد من الكتاب في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بلدان الاتحاد الأوروبي سيجد أمامه كماً كبيراً من الكتابات المغرضة وغير العقلانية التي تحاول وضع المسلمين كلهم في خانة واحدة هي خانة التطرف أو من يطلق عليهم بالمسلمين الأصوليين المتطرفين. ولكن هناك كتّابا أوربيين آخرين يحاولون التصدي لهذه الوجهة والكشف عن الحقائق وتوضيح الأمور. ومن الجدير بالإشارة إلى أن جملة من التصرفات والسلوكية السياسية لجماعات من المسلمين تصب في طاحونة العنصريين في أوروبا، كما يلتقي الإنسان ببعض الكتاب المسلمين من عرب وغير عرب ممن يشاركون الكتاب الأوروبيين وجهتهم الخاطئة في رؤية الإسلام والمسلمين وكأنهم جميعا من الأصوليين والأصوليين المتطرفين.

وإزاء الضجة التي تثار في دول الاتحاد الأوروبي حول الإسلام والمسلمين يحتاج الأمر إلى وقفة قصيرة للبحث في هذا الموضوع الحيوي لأهميته لا بالنسبة للمهاجرين المسلمين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من أجل إنصافهم مما يلحق بهم من تهم مرفوضة وظالمة فحسب، بل ومن أجل تبيان حقيقة مواقف السكان المسلمين عموما في البلدان العربية والإسلامية، إضافة إلى توضيح إشكالية الاختلاف القائم حتى الآن بين الثقافتين والحضارتين وتأثيرات ذلك على العلاقة القائمة بين المجتمعات الأوروبية والمجتمعات الإسلامية، وكذلك بالمهاجرين منها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من جانب، وإمكانيات معالجة هذه الإشكاليات لصالح الحوار بين الثقافات وبين سكان مختلف البلدان، ومن بينهم الأوساط الإسلامية المهاجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي والتي تعيش فيها منذ فترات زمنية مختلفة من جانب آخر.

قطعت بلدان الاتحاد الأوروبي شوطا بعيدا في مضمار التطور الاقتصادي والاجتماعي وتجاوزت مرحلة الصناعة المتقدمة، وهي تلج منذ سنوات المرحلة الجديدة النى يطلق عليها بالموجة الثالثة، المعلوماتية، أي بعد أن قطعت شوطها المتقدم في الموجة الثانية، الصناعية. وهي تقيم منذ عقود مجتمعاتها المدنية المستندة إلى الحداثة بجوانبها المختلفة، ومنها العقلية والذاتية، وممارسة العلمانية في العلاقة بين الدولة والكنيسة أو الدين عموماً. أما بلدان شمال أفريقيا، التي هي موضوع بحثنا، وكذلك الدول العربية والإسلامية الأخرى، فأنها ما تزال تعيش في موجة ما قبل التصنيع أو التصنيع الذي بدأ منذ فترات متباينة فيها. فهذه البلدان ما تزال في بداية المرحلة الصناعية التي خرجت منها الدول الصناعية الكبرى، ومنها دول الاتحاد الأوروبي عموما، أي إنها في بداية محاولاتها لإقامة مجتمعاتها المدنية التي ما تزال تتعثر في هذه المسيرة المهمة والمعقدة والمتعددة الجوانب. فهي والحالة هذه متخلفة عنها كثيرا في مضمار التقنيات والعلوم المختلفة وبقية جوانب الحداثة. ولا يكفي لولوج الحداثة أن تستخدم هذه الدولة أو تلك منجزات التقنيات فحسب، بل أن يكون التفكير بها والذهنية التي تتعامل مع منجزات الحداثة تعود إلى

فترة ومضمون الحداثة ذاتها، وكذلك الوسائل التي تريد تطوير عملية الحداثة بها. وبلدان شمال أفريقيا المعنية ما تزال بعيدة عن هذه المرحلة، وهي ليست عملية إرادية أو رغبات ذاتية، بل إنها عملية موضوعية ترتبط بواقع هذه المجتمعات والتحولات الجارية فيها، بالرغم من أهمية ودور العامل الذاتي في هذه العملية، أي دور الفرد والمجتمع، وكذلك دور الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والعمل الجماهيري.

إن الإشكالية الأساسية التي يفترض تشخيصها في المجتمعات الإسلامية تبرز في كونها ما تزال مجتمعات تقليدية تعود في الكثير من فعالياتها وصيغ تفكيرها وممارساتها وفي تصوراتها للحاضر إلى الماضي البعيد، وهي بالتالي متخلفة كثيرا من الناحية الحضارية الراهنة بالقياس إلى المجتمعات الأوروبية، إذ أن الأخيرة قد قطعت حتى الآن شوطا ملموسا وكبيرا في مجرى الحداثة، بغض النظر عن التناقضات التي تنشأ موضوعيا بسبب تلك الحداثة في إطار المجتمعات الأوروبية ذاتها وفي ما بين مختلف الفئات الاجتماعية فيها، إلا أن المسيرة التحديثية مستمرة فيها. وإذا ما استمر الوضع على هذه الشاكلة فأن الفجوة الحضارية ستتسع لاحقا وستلحق أضرارا جديدة بشعوب وقضايا هذه البلدان. ومن بتابع تطور الأوضاع في هذه البلدان، رغم وجود بعض المؤشرات الإيجابية، فأن الذهنية التقليدية لهذه المجتمعات تساهم بشكل فعال في ترويض الإنسان وفي إعاقة عملية التحديث له وللمجتمع.

إن الإنسان المتوسط القادم من بلدان الجنوب عموما، والدول الإسلامية منها خصوصا، إلى بلدان الشمال، أو إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، يكون محملا بتقاليد روحية معينة، ومليئة بالفكر الديني وبالمعتقدات التي تعامل بها ومعها طيلة حياته والتي لم تعرف الإصلاح الديني الذي عرفته أوروبا منذ قرون. ولكنه يواجه في بلاد المهجر مجتمعا وفردا قطعا شوطا بعيدا في درب الحداثة وفي مواجهة الصدمات التطورية والتفاعل معها، وشهد جملة من التحولات الكيفية العميقة في بنية الاقتصاد والمجتمع والوعي السياسي التي أوصلته أو نقلته من فترة الموجة الصناعية إلى فترة الموجة المعلوماتية، حيث يواجه الحداثة بمضامينها وأشكال ظهورها الكثيرة. وهذه الحقيقة تضع القادم من الجنوب الإسلامي أمام إشكالية كبيرة تتبلور في كيفية وسبل التعامل مع هذا الجديد الغريب عنه وعن معتقداته وتقاليده والحياة التي عاشها سنوات طويلة والذاكرة الجماعية التي يحملها معه، بما فيها علاقة الدين بالدولة. إنها تهز معتقداته ولكنها مع ذلك تبقى عاجزة عن اقتلاعها بسبب عمق تأثيرها في وعي الإنسان وذاكرته الجماعية الاجتماعية. فهو غير قادر على رفض الجديد وعاجز عن قبوله في آن. وهنا تبرز بوضوح محنة هذا الإنسان. إذ أنه إذا رفض الجديد عزل نفسه عن المجتمع الذي قرر العيش في وسطه والتعامل معه في ضوء الدستور والقوانين السائدة فيه والتي قررتها الأكثرية السكانية، وإذا قبل بالجديد شعر بالأزمة والصراع الداخليين التي تتجلى في سلوكه وتعامله اليومي في البيت وخارجه. وهي التي تضع الإنسان المهاجر أمام محنة ذات وجهين هما: احتمال الإصابة بازدواج أو انفصام الشخصية أو الشزفرينة من جانب، أو بأمراض جسدية ذات طبيعة نفسية مرهقة. وهذه الإشكالية ناجمة عن الموقف الذي كرسه كثرة من علماء الدين في نفس المسلم، وأدلجة الإسلام، وبالتالي إضعافه وتشويه دوره في حياة الفرد. وهي التي يفترض أن يسعى الفرد إلى فهمها والتخلي عنها. يشير الباحث الإيراني داريوش شايغان في كتابه الموسوم "أوهام الهوية" إلى هذه الإشكالية بقوله: "بيد أن إشكالية الإسلام في مواجهة الحداثة هي أن الإسلام، راغبا في توكيد ذاته، مهما كلف الأمر، كحل بديل لمواجهة تحدي

الحداثة، يرتد على ذاته، مقهقرا، بالتحديد، هذا البعد الاستعلائي الذي كان في أساس الوحي النبوي"[85]. ويرى الباحث المذكور أهمية عدم أدلجة الإسلام من جهة، ومنح الإنسان الحق في التفكير والاجتهاد وعدم تقييد حريته الفردية بقواعد يفرضها المشرع ولا ترتبط بواقع الحياة المتغيرة دوما من جهة أخرى. إن الخلاص من هذين الجانبين، أي من الأدلجة وتقييد الحرية، يساهم بلا شك في تفتح ذهنية المسلم على دينه وعلى الحداثة والتقنيات الحديثة، إذ لا تبقى معبودات الذاكرة معوقا لحركته الجديدة في عالم متغير أبدا، بل يكون قادرا على استقبال الجديد والتفاعل معه دون أن يفقد علاقته بدينه وربه، إذ يبقى الدين بعيدا عن مسرح الأدلجة والسياسات المؤدلجة اليومية وبعيدا عن الدولة، ولكنه يبقي الإنسان على علاقة خاصة أو فردية بربه ودينه. وهنا تتقلص عند المسلم الخشية من الاستلاب الفكري القادم له من المغرب. وهذا يعني بشكل ملموس أن الإسلام بحاجة ماسة إلى عملية تنوير وإصلاح واسعتين. وجزء من هذه العملية التنويرية المطلوبة تتلخص في أن يكون الدين خاصا بالإنسان الفرد، أن تكون علاقته بربه مفصولة عن الدولة وبعيدا عن تدخلها في شأنه الديني من جهة، وبعيدا عن تدخل الدين في شؤون الدولة من جهة أخرى.

إن إشكالية الحداثة التي تخلف عن ركبها المسلمون، ومنهم شعوب بلدان شمال أفريقيا، جنوب بحر الأبيض المتوسط، بالقياس إلى شماله، منذ قرون عدة لا تكمن في طبيعة الدين الإسلامي ذاتها، من جهة، كما أن الحداثة التي سارت فيها أوروبا منذ قرون لا ترتبط بطبيعة الدين المسيحي ذاتها من جهة أخرى، بل تكمن في طبيعة المجتمع والتأثيرات المباشرة من تلك المجتمعات على تلك الديانتين وعلى قدرة تلك المجتمعات على تحقيق التغييرات المنشودة. لا يأتي الإنسان بجديد حين يذكر بأن العالم الإسلامي عرف تطورا حضاريا متميزا في فترتي الأمويين والعباسيين أو في الأندلس مثلا، في حين كانت أوروبا المسيحية ترزح في ظلمات القرون الوسطى. وأن التقدم الذي تحقق في هذا الصدد في أوروبا لاحقا، كان في غالب الأحيان ضد رجال الكنيسة، إذ كانوا يبدون مقاومة عنيفة لعمليات التغيير المطلوبة. ولكن المجتمع الأوروبي المتغير استطاع بفعل التطورات التي حصلت فيه أن يجر الكنيسة خلفه وأن يدفعها إلى إعادة النظر في مواقفها وأن تعدل تدريجا من تلك المواقف لصالح التقدم والحداثة. ومن يتتبع العلاقة بين المجتمع المدني والكنيسة في أوروبا سيجد أن الأخيرة تبقى تسير خلف المجتمع في مواقفه من الحداثة رغم تقدمها، أي رغم تحفظاتها ومقاومتها لجملة من التغييرات ولكنها كانت في المحصلة النهائية تقبل بها وتسير معها. وليس من شك في أن هذه العملية قد ارتبطت عضويا بعملية التنوير التي عاشتها المجتمعات المسيحية والدين المسيحي في أوروبا على نحو خاص، في حين ما تزال المجتمعات الإسلامية والديانة الإسلامية لم تعرف هذه العملية الضرورية حتى الآن ووفق الصيغة التحديثية التي تستوجبها الثورة العلمية والتقنية في العالم المعاصر. كتب السيد أمين معلوف بهذا الصدد، مشخصا الواقع بشكل جيد، يقول: "لقد ترسخت في الأذهان الفكرة القاضية بأن الإسلام كان على الدوام عامل جمود بحيث أكاد لا أجرؤ على التنديد بها، ومع ذلك، يجب أن أفعل لأننا ما أن نضع هذه المسلِّمة، لا يمكننا أن نتقدم قط في أي اتجاه: فإذا ما رضخنا للفكرة التي تحكم على المسلمين بالجمود إلى غير رجعة، ونظرا لأن هؤلاء المؤمنين - الذين يمثلون حوالي 25 % من سكان

[85] شايغان، داريوش. أوهام الهوية. بحوث اجتماعية -18-. ط 1. دار الساقي. بيروت. 1993. ص 124.

الأرض - لن يتخلوا قط عن ديانتهم، سوف يكون مستقبل كوكبنا كئيبا. وأنا لا أقبل، من جهتي، لا بالمسلِّمة الأساسية ولا بالاستنتاج"[86]. ويواصل أمين معلوف ذلك فيقول: "نعم، بالتأكيد، لقد شهد الإسلام جمودا. ففي الفترة الممتدة بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر، وفيما كان الغرب يتقدم بخطى حثيثة، كان العالم العربي يتخبط ويراوح مكانه. ولا شك أن الدين كان أحد أهم أسباب هذه الظاهرة، ولكن يبدو أنه كان ضحيتها على وجه الخصوص. لقد قام المجتمع في الغرب بتحديث الدين، ولكن الأمور لم تجر على هذا النحو في العالم الإسلامي، لا لأن ديانته لم تكن "قابلة للتحديث" - فلا دليل على ذلك - بل لأن المجتمع نفسه لم يواكب الحداثة"[87].

ب - مفهوم الأصولية والأصوليات الإسلامية

الأصولية مصطلح استخدم حديثا للتعبير عن مضامين حركات دينية - سياسية يتطلع أتباعها إلى العودة إلى أصول ومبادئ الدين أو الطائفة التي ينتمون إليها. ومثل هذه العودة إلى تلك الجذور الفكرية والمبادئ الأساسية، التي تبدو مستحيلة حقا بسبب المسافة الزمنية التي تفصل بين ظهور تلك الأديان والمبادئ والأسس والقواعد التي سطرت في تلك الأزمان وبين الزمن الذي تعيشه الحركات الدينية السياسية الحديثة من جهة، والتغيرات الكبيرة التي طرأت على المكان والناس والأحوال خلال هذه الحقب الزمنية من جهة أخرى. ومثل هذه الحركات تبدو عموما سلفية، ولكنها انتقائية بالنسبة للسلف، إذ تحاول أن تختار السلف الصالح وفق رؤيتها لذلك السلف، ولكنها عاجزة عن رؤية المتغيرات الحاصلة التي ما كان في مقدور السلف أن لا يأخذها بنظر الاعتبار، خاصة وأن الدلائل تدل على أن السلف الصالح، رغم قربه الزمني والمكاني من الأصول، قد أخذ بتلك المتغيرات ولم يبق جامدا عليها. وبهذا المعنى فأن الأصولية تعتبر من الحركات التي تريد أن تبقى خارج الزمن والمكان، خارج المجتمع في واقعه المعاش وطموحاته، رغم إنها تختار المبادئ والأصول القديمة لاعتقادها بأنها الخلاص من الواقع المزري الذي تعيش فيه والمستقبل المظلم الذي تعتقد إنها تساق إليه إن استمرت الأوضاع على حالتها الراهنة المتفاقمة. كما أن الأصولية محاولة للتعبير عن الأصالة والتفرد و "الأنا" المتضخمة إزاء "الآخر" المرفوض أو العدو المُتصَور. وقد عبر الكاتب عزيز العظمة بهذا الصدد عن العلاقة المتعددة الجوانب بشكل مناسب حين كتب يقول: "تندر الدراسات التحليلية المعمّقة للأسس الأركيولوجية للفكر العربي الحديث والثوابت العميقة التي تحكم أشكاله الظاهرة وعلاقة المفاهيم القائمة فيها. ولكننا لو اعتبرنا هذه الأسس لوجدنا أولاً أن تصور قضية التاريخ فيها يقوم على فهم نرجسي لذات مستمرة، ذات كانت قوية وضعفت - ليس لأسباب بنيوية أو تاريخية فعلية، بل لطوارئ كالغفلة والفرقة والركون إلى الراحة والدعة - وستستعيد قوتها وتستأنف في داخل ذاتها. نجد ثانيا أن هذا الفهم للذات لا ينفصم عن فهم لآخر هو نقيض وعدو، ولو كانت فيه بعض عناصر المنعة مما نحن قادرين على الاستفادة منه،

---

[86] معلوف، أمين. الهويات القاتلة. ترجمة نهلة بيضون. دار الجندي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. 1999. ص98/97.

[87] نفس المصدر السابق.

عناصر تتمثل منذ فكر العثمانيين الشباب والأفغاني حتى اليوم بالحداثة والتكنولوجية. نجد هذا الفصل بين ذات متجانسة مستمرة متعالية على التاريخ ومتغلبة على ضعفها الحاضر باستئناف بدئها أو باستعادة أصالتها، منذ بداية الفكر النهضوي مع الأفغاني الذي ركزها في إطار الجامعة الإسلامية أو الشرقية، ثم في الأدوار القومية العربية والأصولية الإسلامية للنهضوية، وفي المزيج الغريب بين هذين الدورين الأخيرين الذي نراه اليوم لدى عدد من المثقفين العرب، ..."[88]. إن هذا يعني بأن الماضي الذي يجري الحديث عنه حاليا موجود في الماضي لا غير، ولكن تصوره لدى الأصولي موجود في الحاضر، في ذهنه وفي رغباته وفي إحباطاته التي يريد الخلاص منها باستنجاده بالماضي الذي لا ينجد وغير قادر على ذلك أيضا. إنه الإحساس المحبط بالقيم التي يفتقدها الحاضر كما يعتقده الأصولي من الناس، وهي بالتالي لصيقة بالأنا الماضي والحاضر في مواجهة الآخر في الحاضر. وتكون المواجهة غير فعالة وغير مثمرة للأصولي الهارب من الواقع نحو الماضي الذي لا يعود، وتهيمن عليه نرجسية مستمدة من انتصارات الماضي البعيد التي ما تزال تعيش في مخيلته حاضرا.

والأصولية التي تستند إلى دين سماوي، على سبيل المثال لا الحصر، تنطلق من كون الكتاب الذي تؤمن به يمتلك الحق المطلق والصدق التام ويجسد الحقيقة الكاملة، وبالتالي فليس هناك من مجال للتغيير أو التبديل في تلك الأصول والأسس والجذور، بل المهم في تطبيقها كما وردت نصا ودون تحريف أو تحوير. إنها بهذا المعنى رؤية نقلية وليست عقلية، رؤية نصية جامدة وليست رؤية عقلية حركية واعية للمتغيرات وحركة الزمن. ورغم أن الأصولية تسير في هذا الاتجاه عموما، فأنها تختلف في ما بينها في مدى تشددها أو اعتدالها في تلك الرؤية للجذور أو الأصول، في مدى استيعابها للماضي ووعيها للحاضر، وفي مدى قدرتها على الربط الجدلي بين الماضي والحاضر.

ومصطلح الأصولية "الحديث" استخدم من قبل أتباع الديانة المسيحية قبل أن يطلق على بعض القوى السياسية الدينية في المجتمعات الإسلامية. فالمعلومات الموثقة تشير إلى أن الحركة الأصولية قد برزت أولا في الولايات المتحدة الأمريكية وارتبطت بشكل ملموس بالقوى البروتستانتية التي كانت تطالب بالعودة إلى "عناصر العقيدة التقليدية، أي النص كوحي وسلطة، وألوهية المسيح ومعجزة إنجاب مريم العذراء وغيرها من "الثوابت" كما يراها الأصوليون في المسيحية حتى اليوم"[89]، أي العودة إلى النص الوارد في الكتاب المقدس. وقد تبلورت هذه الحركة في سلسلة كتيبات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الواقعة بين 1910-1915م تحت عنوان يعبر عن وجهة تلك الحركة: الأصول The Fundamentals. وقد ارتبطت هذه الحركة بالأزمة الاقتصادية والفكرية

---

[88] العظمة، عزيز. الأصالة أو سياسة الهروب من الواقع. بحوث اجتماعية -14-. ط 1. دار الساقي. بيروت. 1992. ص 12/11.

[89] راجع: قضايا فكرية: الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر - أكتوبر/تشرين الأول 1993. القاهرة. مقالة للسيد الدكتور حيدر إبراهيم علي بعنوان "مفهوم الأصولية: التاريخ والمعنى". ص 27-35.

والثقافية التي كانت تعاني منها الولايات المتحدة حينذاك، إضافة إلى الأزمة الدينية في المجتمع[90]، وكذلك الخشية التي كانت تنتاب الكنيسة البروتستانتية وأتباعها من المستقبل المجهول. لقد كانت الحركة الأصولية في الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك حركة رجعية سلفية تخشى الحرية وتحرر الإنسان وتطور الرأسمالية، وكانت موجهة ضد الدارونية واتجاهاتها العلمية في تفسير علاقة الإنسان بالطبيعة ومراحل تطور الإنسان. واقترنت الأصولية في الخمسينيات بحركة سياسية مكارثية مناهضة للفكر الاشتراكي والشيوعي واليسار عموما حيث شنت حملة واسعة ضد المثقفين التقدميين واليساريين. وكان من بين ضحاياها البارزين الممثل الأمريكي والعالمي المعروف شارلي شابلن والكاتب والمسرحي الألماني الشهير برتولد بريشت، على سبيل المثال لا الحصر. وتمتد الحركة الأصولية الدينية في الوقت الحاضر إلى أوساط الحزب الجمهوري على نحو خاص وتتخذ مظاهر مختلفة بما فيها الموقف من المرأة ومن موضوع الإسقاط عند النساء الحوامل، حيث تمتزج دعاوى الدفاع عن الأخلاقية المسيحية بالأفكار السياسية الرجعية والمناهضة للفئات الكادحة والتي تدافع في الوقت نفسه عن مصالح الاحتكارات الرأسمالية الدولية العملاقة.

والاتجاهات الأصولية برزت أيضا منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي مزجت بين الأصولية اليهودية والقومية وظهرت في الحركة الصهيونية العالمية، التي حصلت من بريطانيا على وعد بلفور في عام 1917، إذ بموجبه وافقت بريطانيا على منح اليهود وطنا قوميا وإقامة دولة يهودية على الأرض الفلسطينية، دون أن ترتدي حينذاك هذه التسمية الحديثة. وقد نفذت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية هذا الوعد بقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في عام 1947. ومارست الحركة الصهيونية كل أساليب العنف والإرهاب وخاضت الحروب الدموية وقتلت عشرات ألوف الفلسطينيين والعرب لتحقيق ذلك. ولكن الحركة الصهيونية لم تكن قائمة على أساس الأصولية الدينية والفكر القومي والشوفينية الحديثة فحسب، بل كانت تتضمن عناصر عنصرية وأخرى علمانية حيث تبنتها بعض الأحزاب السياسية ومنها بعض أحزاب اليسار في الدولة الإسرائيلية. وتحاول الدولة اليهودية، رغم طابعها الديني المتميز، أن تحقق نوعا من الدمج بين السياسة الدينية والسياسة العلمانية في آن. ومن هنا كانت وما تزال تبرز صعوبة غير قليلة لدى بعض الكتاب في محاولة تصنيف موقعها بين الدول. فهي ما تزال متشبثة بإقامة إسرائيل الكبرى، التي تدلل عن ذهنية أصولية سلفية متخلفة وأطماع توسعية، ولكن الواقع العملي يفرض عليها الكف عن الحديث عن، أو الدعاية لهذا الشعار من خلال عملية السلام الجارية مع الفسلطينيين ومع الدول العربية المجاورة لإسرائيل، ولكنها من جانب آخر متشبثة بما ورد في

---

90 راجع:- قضايا فكرية: الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر - أكتوبر/تشرين الأول 1993. القاهرة. مقالة للسيد د. مراد وهبة بعنوان "أصوليات هذا الزمان". ص 21-26. وفي الملف الكثير من الأبحاث الأخرى بهذا الصدد.

Büttner، Friedemann Prof. Dr. “Islamismus - Fundamentalismus: Zur politischen Instrumentalisierung der Religion.” . Prof. Büttner hat den Beitag am 19. Feb.1997 im Rahmen des Hanns-lilje-Forums der Hanns-lilje-Stiftung ، Hannover gehalten. Der Beitrag basiert zu grossen Teilen auf dem Aufsatz “Der fundamentalistische Impuls und die Herausforderung der Moderne” in Leviathan. Zeitschrift für Sozialwissenschaft. 24 (1996). Heft 4. S. 469-492.

التوراة أو العهد القديم عن إسرائيل الكبرى. والحركة الأصولية اليهودية تبرز اليوم في إسرائيل في حزب جوش امونيم، الذي تشكل في عام 1974، أي في أعقاب حرب اكتوبر/تشرين الأول عام 1973. ويدمج هذا الحزب في برنامجه وسياساته العملية ومواقفه بين الموقف الديني الأصولي اليهودي المتعصب وبين الموقف القومي الشوفيني أو الصهيوني العنصري. ويتبنى هذا الحزب الراديكالية الفكرية والسياسية ويمارس التطرف السياسي في الواقع العملي. والأصولية اليهودية المتطرفة لا توجد في إسرائيل فحسب، بل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكذلك في المناطق التي توجد فيها جاليات يهودية في بلدان الاتحاد الأوروبي. وهي لا تختلف في الجوهر في أصوليتها عن بقية الأصوليات الدينية. حيث تنعكس في طريقة تعاملهم مع الدولة الإسرائيلية والجماعات والأحزاب الإسرائيلية ونهجها الذي لم يتغير حول إسرائيل الكبرى. ولكن لا يمكن القول بأن اليهود جميعا أصوليون أو أنهم سقطوا تحت تأثير وفعل الأصوليين.

ولكن ما هو مفهوم ومضامين الأصولية أو الأصوليات الإسلامية؟

لا يختلف مفهوم الأصولية الإسلامية أو الأصوليات الإسلامية عن الأصوليات الدينية الأخرى. فإذا كان الأصوليون المسيحيون يدعون إلى التمسك الحرفي أو النصي بالكتاب المقدس، فأن الأصوليين الإسلاميين يدعون إلى التمسك المطلق بالقرآن الكريم والسنة النبوية بغض النظر عن المسافة الزمنية والمتغيرات الأخرى بينهما. ويجد القارئ في الفقرة التالية محاولة للإجابة عن السؤال الوارد في أعلاه.

يبدو للمتتبع بأن القسم الأعظم من أجهزة ووسائل الإعلام الأوروبية والأمريكية تتحدث عن الإسلام والمسلمين بطريقة غالبا ما تكون فجة وبعيدة عن الواقع أو متناقضة معه، وتنظر إلى المسلمين باعتبارهم جميعا من الأصوليين. وترى في الأصولية مفهوما بثلاثة أبعاد هي: السلفية، ورفض الحداثة، ثم التطرف، الذي يعني بدوره التعصب والعنف والإرهاب. كما إن بعض الأطراف في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا تحاول ربط هذا المفهوم بالإسلام وحده، وكأن مثل هذه الظاهرة غائبة أو غير موجودة في الديانات الأخرى كالمسيحية واليهودية أو حتى في الفلسفات والديانات غير السماوية وكذلك في العقائد والإيديولوجيات المختلفة وفي السياسات والمواقف السياسية لمختلف القوى والأحزاب. كما أنها في الممارسة العملية تصور المسلمين بطريقة تثير لدى القارئ الأمريكي أو الأوروبي وكأن الأصولية، التي تساوي عندهم التعصب والعنف والإرهاب، تشكل جزءا من أخلاقيات المسلم وسلوكه العام، وأن لا فرق بين مسلم وآخر في هذا الصدد، أي أنهم جميعا بالمحصلة النهائية أصوليون بالمعنى الضيق الذي حدده ذلك البحث واستنتاجات الباحثين. ويخرج مصطلح الأصولية أحيانا غير قليلة عن مساره الواقعي حين يراد تعميمه على كل القوى الإسلامية دون غيرها، ودون بذل الجهد للتمييز بين مختلف القوى الأصولية التي يمكن أصلا إطلاق صفة الأصولية عليها. فقد توصلت دراسة أُنجزت لحساب مؤسسة جون وكاثرين مكارثي تحت عنوان "المشروع الأصولي" دامت خمس سنوات وبحثت في الأصولية الإسلامية والمسيحية واليهودية والبوذية في مناطق مختلفة من العالم، بما فيها مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، إلى رأي مفاده أن "الأصولية ترى ضرورة تشكيل العالم استنادا إلى مقولات ثلاث : العنف والإرهاب

والثورة"[91]، وهي النظرة السائدة عن الأصولية بمجموعها في الوقت الحاضر في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. ويبذل بعض المستشرقين الأوروبيين بعض الجهد للتمييز بين الأصوليين المتشددين والأصوليين المعتدلين في محاولة منهم لتخفيف الكراهية أو العداء الآخذ بالتفاقم بين أوساط الشعوب الأوروبية إزاء الإسلام والمسلمين. إذ أن مثل هذه الحالة تجعل من الصعب العيش الآمن والمستقر للمسلمين في أوروبا، كما تزيد من احتمال الاحتكاك والصراع بين الجاليات الأجنبية المسلمة والسكان الأصليين من المسيحيين.

من يتابع الحركات الدينية والطائفية والفكرية والسياسية في العالم يعرف بأن مصطلح الأصولية بمضامينه الراهنة حديث الاستعمال في اللغة العربية، رغم إن كلمة الأصول، ومنها أصول الدين أو أصول الفقه الإسلامي، موجودة أصلا في التراث اللغوي العربي الإسلامي. ولكن المضمون الجوهري للأصولية في الوقت الحاضر لا يختلف كثيرا عن استخدام مصطلحات عربية أخرى تعبر عن ظاهرة مماثلة تقريبا في الفكر والسياسية في البلاد العربية وفي الإسلام، ونعني بها الاتجاهات النقلية واختلافها عن الاتجاهات العقلية والتي برزت بشكل واضح منذ تولي معاوية بن أبي سفيان الخلافة في الشام. وإذ كانت مدرسة الحجاز وسوريا نقلية، فأن مدرستي البصرة والكوفة كانتا عقليتان حينذاك. والأصولية وأن اختلفت بعض الشيء عن السلفية والحركة السلفية في الإسلام، لكنها تتضمن جزءا جوهريا من مضمونها وأهدافها أيضا. والاستخدام الراهن لمصطلح الأصولية ناشئ عن وجود قوى وجماعات ذات اتجاهات فكرية وسياسية تطرح نفسها في الساحة الفكرية والسياسية العربية على إنها تسعى لاستعادة الأصول والالتزام الثابت والقاطع بالقران والسنة، وبالتالي تكون ترجمة هذا المصطلح عن الإنجليزية The Fundamentals مناسب لها إلى حدود بعيدة.

ومع إن هذا المصطلح يستخدم للتعبير عن اتجاهات فكرية وسياسية دينية، سواء كانت مسلمة أم مسيحية أم يهودية، فأن استخداماته يمكن أن تتسع لتشمل ديانات وفلسفات وعقائد مختلفة، بما فيها الاتجاهات الفلسفية والأخلاقية البوذية، ثم العقائد الدينية غير السماوية كالهندوسية أو التاوية في الصين أو حتى القواعد الأخلاقية الكونفشيوسية، وكذلك الاتجاهات العلمانية بما فيها بعض الاتجاهات الإيديولوجية أو الفكرية والسياسية العلمانية، سواء كانت في إطار الفكر الرأسمالي، بما فيه الفكر القومي، أم الفكر الشيوعي والاشتراكي. فالمصطلح بقدر ما هو محدد بوجهة عامة في الحركة، بقدر ما هو عام ومتنوع في شموله لاتجاهات كثيرة أيضاً، ولكنه لا يخرج عن إطار الحنين للماضي والالتصاق به والعجز عن الخروج عنه وعن رؤية المتغير والجديد.

والأصولية في الإسلام ليست واحدة، رغم إن منطلقها واحد. فالأصولية السنية غير الأصولية الشيعية، رغم أن اتجاها ملموسا يلاحظ على اتجاهات الأصولية السنية لدى الجماعات الجديدة المسلحة، في أنها في جملة من الأمور تميل في بعض جوانب سلوكها وفي دور الأمير فيها إلى الأصولية الشيعية التي تعتمد على ولاية الفقيه. فإذا كانت الأصولية السنية تعتمد على القرآن والسنة فقط، فأن الأصولية الشيعية تعتمد على القرآن والسنة والمأثور من أقوال علي بن أبي طالب، إضافة إلى بقية الأئمة الاثني عشر، الذين يعتبرون معصومين عن الخطأ كما في حالة النبي محمد، فالإمام عند الشيعة لا يقف على مستوى واحد مع النبي محمد، أو الأنبياء عموما، من

[91] نفس المصدر السابق. دراسة للدكتور مراد وهبة. ص 25.

حيث المكانة ولكنه، كما في حالة النبي، أو الأنبياء، معصوم عن الخطأ، وبالتالي، فأن أفعاله وأقواله أو فتاويه تعتبر بحكم المبادئ والقواعد واجبة الإتباع من بقية المسلمين. وهذه النظرة إلى الإمام تنتقل بشكل أوتوماتيكي، رغم اختلاف وجهات النظر بهذا الشأن، إلى المرشد العام أو إلى ولاية الفقيه تقريبا، عندما تصبح الفتاوى التي ينطق بها لا تقبل الخطأ وواجبة التنفيذ ولا يمكن العودة عنها، إلا منه شخصيا، رغم أن الإمام الفقيه لا يعتبر من المعصومين عن الخطأ، ولكنه يعامل كذلك من جانب الشيعة الإمامية عمليا. وفي الأصولية عموما اتجاهان فكريان أساسيان اتجاه فكري متشدد وأخر معتدل. والاتجاه المتشدد هو الذي يلتزم كل أساليب الكفاح، بما فيها العنف والإرهاب ويمارسهما فعلا، كما في حالة الجزائر أو مصر أو في حالة جماعات أخرى متطرفة في المجتمعات العربية والإسلامية. وفي الظروف الراهنة فأنها ترى بأن العنف والإرهاب هما السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف التي تلتزم بها.

ويفترض أن نتبين اختلافا أخر في إطار المجموعات الأصولية، ونعني به وجود جماعة في إطار الأصولية المعتدلة تميل إلى العقلنة في التعامل مع التراث والأصول الدينية، فهم عندما يأخذون بالقرآن والسنة لا يحاولون ممارستهما بصورة حرفية مطلقة، بل يبذل بعضهم جهدا ملموسا لقراءتهما في ضوء الحاضر الراهن بعد أن مر عليها ما يزيد على أربعة عشر قرنا، أي أنهم يفسحون في المجال مكانا للاجتهاد في تفسير القرآن والسنة، وكأنهم يدركون بعمق مناسب حديث النبي محمد بن عبد الله حين قال " **أنتم أعلم بشؤون دنياكم".** والبعض لا يسمي هذه المجموعة بالأصولية، بل يرى فيها مجموعة عقلانية علمانية، خاصة وأنها تسعى في الواقع العملي إلى فصل الممارسة السياسية عن التأويل الديني، وهو رأي صائب[92].

والحركة الأصولية الحديثة في الإسلام تعود إلى مجموعة من أئمة الإسلام برزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في ما أطلق عليها بفترة النهضة الإسلامية. فإلى جانب جمال الدين الأفغاني برز في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الشيخ محمد عبده (1849-19905) وعبد الرحمن الكواكبي وغيرهم، الذين شخصوا التدهور الفكري والسياسي والحضاري الجاري في المجتمعات الإسلامية، وطالبوا بالعمل من أجل تخليص العالم الإسلامي من تلك الأمراض، من الجمود السائد والعودة بالمسلمين إلى الأصول السليمة والجذور الطاهرة والسلف الصالح، كما اقترنت دعوات محمد عبدة والكواكبي بمزيج تتشابك فيه أفكار الدعوة الإسلامية بأفكار الدعوة القومية الحديثة والمناهضة للهيمنة الاستعمارية الإنجليزية على مصر. ولم يكتب لتلك الحركة النجاح، إذ إنها وأن كانت قد شخصت الواقع القائم فأنها عجزت بحكم أصوليتها عن تعبئة الناس حولها أو التصدي للتغيرات التي كانت تجري في مصر حينذاك. وظهرت حركة أصولية جديدة مقاربة لها تبلورت في نشاط تلميذ محمد عبدة، رضا رشيد، على نحو خاص، ولكنها لم تستطع تحقيق شيء يذكر، رغم إنها كانت جزءا من عملية نهضوية أصولية ومحاولة لتنظيم المجتمع على الأسس القديمة مع الأخذ بالتقنيات الحديثة. ويشير المفكر العربي عزيز العظمة إلى هذه الاتجاهات النهضوية فيقول: "... ونحن نرى في جميع هذه الأدوار

---

[92] أمين، سمير د. نقد نظرية برهان غليون في الدين والدولة. قضايا فكرية. مجلة. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993. مصدر سابق. ص 477_487.

والأحوال جملة من المفاهيم المحورية التي شغلت الكتابة السياسية والأيديولوجية العربية في فترة تزيد على القرن: أصول زاهرة، انحطاط طارئ لا تتعدى حقيقته الظرف الآني ومظاهره إلى مكامن الأصول الزاهرة الباهية القائمة في قرار الذات، ونهضة تمسك بمفاعل هذه الأصول وتعيدها إلى مكانها الطبيعي - أي الحقيقي أنطولوجيا، ميتافيزيائيا - على واجهة الوجود التاريخي. ما الأصالة في الخطاب السائد إلا المستمر المستعاد. وما هي إلا المستقبل الذي سبق وأن كان. فما الإصلاح بحسب دعوة "العروة الوثقى" إلا الرجوع إلى الأصول ونبذ البدع، كما أن كل إحياء عربي، بحسب قول مفكر عربي معاصر، رجوع إلى التراث وتحرّي لمعنى الأصالة"[93]. لقد أصاب عزيز بهذا التحليل كبد الحقيقة في سلوك وممارسات الأصوليين.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت بشكل واضح جماعة الأخوان المسلمين واتسع نشاطها الديني السياسي تحت قيادة حسن البنا وسيد قطب. وقد اختلفا فيما بعد في بعض وجهات نظرهما وافترقا بسبب ذلك[94]. وكانت دعوات الأخوان المسلمين لا تختلف كثيرا عن دعوات الأصوليين المتشددين حاليا، خاصة تلك التعاليم السرية التي كانت توجه إلى أعضاء الجهاز الخاص بالإخوان المسلمين في النصف الثاني من العقد الخامس والنصف الأول من العقد السادس لتثقيفهم بها وتأمين طاعتهم وممارستهم لها. وكان الجهاز يقوم بتدريب الأعضاء على استخدام السلاح. لقد تبنت جماعة الأخوان المسلمين نهجا دينيا سياسيا متطرفا، نهجا يضع العنف والإرهاب وسيلة أساسية في الكفاح من أجل تحقيق دولة الدين والدنيا، انتزاع السلطة من أيدي الفاسقين الذين يسيطرون على دفة الحكم.

عند مطالعة كتابات من بحث في الأصولية الإسلامية نجد وجود تقارب عام في الكشف عن المضمون الأساسي والوجهة العامة لفكرة الأصولية أساسا. فالمفكر والكاتب المصري محمود أمين العالم يقول عن مفهوم الأصولية الإسلامية ما يلي: "المقصود بالأصولية التمسك الحرفي بهذه الأصول (ويقصد القرآن والسنة. ك.ح.) في نصوصها والسعي إلى تطبيقها على الواقع الراهن بشكل شامل دون مراعاة للمستجدات والضرورات في هذا الواقع، وبخاصة إذا أصبح هذا هو الرؤية المستقرة الشاملة والنهج المتبع الدائم في كل ما يتعلق بأمورنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولهذا فالأصولية نسق في الرؤية والمنهج في كل ما يُتَّخذ من آراء ومواقف سعيا إلى إخضاع الحاضر وتطويعه لمرجعية نصيّة بحسب القراءة الخاصة التي يغلب عليها طابع الحرفية والاطلاقية. أو بتعبير آخر، إنها السعي إلى فرض النصوص الدينية المقدسة أو ما ينتسب إليها على كل شئون الحياة والمجتمع، وتفسير كل شيء، والحكم على كل ظاهرة بمقتضاها، بحيث تصبح هذه النصوص هي المعيار

---

[93] العظمة، عزيز. أصالة أو سياسة الهروب من الواقع. مصدر سابق. ص 12.

[94] يبدو ان الخلاف الأساسي بين حسن البنا وسيد قطب برز في الموقف من الحكم القائم حينذاك، أي الموقف من الملك فاروق. ففي الوقت الذي كان يرى حسن البنا إمكانية المساومة مع الملك وإعلاء شأنه والدعاية له من أجل كسب النفوذ والتغلغل إلى أوساط الجماهير، اعتبر سيد قطب ذلك مساومة على الأصول والمبادئ والقواعد التي لا يمكن القبول بها وتقود إلى ضياع النهج والهدف، أي أن البنا كان يأخذ بمبدأ التقية، رغم اعتماده التطرف والعنف والإرهاب في تأمين الوصول إلى أهدافهما. راجع في هذا الصدد: السعيد، رفعت د. محاولة للبحث عن مساحات الإختلاف بين حركات التأسلم السياسي. قضايا فكرية. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. مصدر سابق. ص 161-170.

الأساسي والوحيد للسلوك والحكم والتقييم دون مراعاة لما يُستجدّ من أوضاع وأحوال"[95]. أما جارودي، الفيلسوف الفرنسي المعروف، فيشير إلى الأصولية على إنها "الجمودية ورفض التكيف وعدم التسامح، والانغلاق، والتحجر المذهبي، تصلب وعناد، المحافظة، الانتساب إلى التراث، العودة إلى الماضي، جمود معارض لكل نمو أو تطور"[96].

ومع صواب التحديد العام للأصولية، فأن هناك، كما أشير سابقا، أصوليات عديدة حتى في الجانب الديني الإسلامي، إذ أنهم يختلفون في ما بينهم بشأن العديد من القضايا وكذلك بالوسائل والأدوات التي يمارسونها للوصول إلى الأهداف المنشودة. والأصولية لا تمس المواطن الاعتيادي بقدر ما تمس الحركات الفكرية الدينية السياسية على نحو خاص. **فما هي الاتجاهات الأساسية في الأصولية الإسلامية؟**

حسب المعلومات المتوفرة على أرض الواقع فأن الأصوليين يختلفون في ما بينهم ويتباينون في تفسير الكثير من الأمور بما فيها "الحاكمية لله" والعلاقة بين الدين والدولة وموضوع السلطة السياسية. وهذا يعني بأن التحليل الموضوعي للقوى الأصولية يفترض فيها أن تميز بين الأصوليين المتشددين وبين الأصوليين المعتدلين الذين يرفضون تولي رجل الدين السلطة، كما يفترض التمييز بين الأصوليين المتشددين الذين يرفضون رغم تشددهم ممارسة العنف والإرهاب وبين الأصوليين المتطرفين الذين يبدون استعدادا كبيرا لممارسة العنف والإرهاب بأقصى صوره من أجل الوصول إلى السلطة. فهم ينطلقون، كما حدد ذلك حسن البنا، إلى إقامة نظام إسلامي شامل وكامل، إذ أن الإسلام، كما يقول البنا: "نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعا: فهو دولة ووطن، أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة، أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون، أو علم وقضاء، وهو مادة وثروة، أو كسب وغنى، وهو جهاد ودعوة، أو جيش وفكرة، كما هو عقيدة صادقة وعبادة"[97]. وفي رسالة للمؤتمر الخامس يشرح فيها الطريق للوصول إلى إقامة مثل هذا النظام الإسلامي الشامل فيقول: "الأخوان المسلمون يعلمون أن أول مراتب القوة هي قوة العقيدة والإيمان، ثم يليها قوة الوحدة والارتباط، ثم بعدها قوة الساعد والسلاح"[98]. ثم يستكمل هذا الرأي بقوله في مكان آخر:" أقول للمتسائلين أن الأخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها، وحيث يثقون أنهم قد استكملوا عدة الإيمان والرحمة"[99].

فالمسلم الأصولي هو الذي يلتزم بأصول الدين وأركانه الخمسة ويسعى إلى عبادة الله ويجد في كتاب الله والحديث النبوي قضايا لا تقبل الخطأ ويعتبرها صحيحة بشكل مطلق، دائما وأبدا، وهي صالحة لكل الأوقات. ولكن إلى جانب هؤلاء يجد الإنسان أصوليون يلتزمون بأصول الدين وأركانه ولكنهم يؤمنون أيضا بضرورة إبعاد الدين عن

---

95 العالم، محمود أمين. الفكر العربي المعاصر بين الأصولية والعلمانية. قضايا فكرية: الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993. مصدر سابق. ص 9-17.

96 نفس المصدر السابق. دراسة للسيد د. حيدر إبراهيم علي. ص 29.

97 البنا، حسن. مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا. ط 2. المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر. بيروت. 1981.ص 274.

98 البنا، حسن. رسالة المؤتمر الخامس. في: السعيد، رفعت د. محاولة للبحث عن مساحات الاختلاف بين حركات التأسلم السياسي. قضايا فكرية. مصدر سابق. ص 162.

99 نفس المصدر السابق.

الدولة، إنهم علمانيون في نظرتهم إلى ضرورة الفصل بين الدين والسياسة، أو الدين والدولة. ومثل هذا الاتجاه مرفوض لدى الإسلاميين الأصوليين السياسيين عموما، سواء كانوا من المتطرفين أم من غير المتطرفين، ويتهمون العلمانيين من المسلمين الذين يؤكدون على هذا الفصل بالارتداد عن الإسلام. االسؤال الذي يفترض الإجابة عنه الآن هو: **ما هي الأهداف التي يسعى إليها الأصوليون المتطرفون في الوقت الحاضر؟**

تؤكد البيانات الرسمية للأحزاب والجماعات الأصولية السياسية الإسلامية المتطرفة، سواء كانت هذه القوى تعمل في الجزائر، أم في المغرب، أم في تونس وكذلك في مصر وفي غيرها من البلدان، التي أكثرية سكانها من المسلمين، إلى إنها، وهي خارج السلطة، تعمل من أجل إقامة دولة الإسلام، وهي لهذا الغرض مستعدة للقتال في سبيل تحقيق هذا الهدف. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تطرح مجموعة من الشعارات باعتبارها ضمن أدوات التعبئة وممارسة الضغط والكفاح. فهي تطرح بجلاء الشعارات التالية[100]:

- الحاكمية لله: وهذا يعني بوضوح لا يقبل الشك أو الالتباس بأن هذه الجماعات ترى في النظم القائمة في الدول ذات الأكثرية المسلمة، ومنها دول المغرب العربي، نظما غير شرعية لأنها تحكم من قبل البشر وعلى أساس قوانين وضعية وليست من أحكام القرآن والسنة، إنها قوى وسلطة وقوانين دنيوية أو وضعية، وهي لهذا السبب ليست دولة إسلامية تعتمد حاكمية الله. وهذا يعني ضرورة تقويض هذه النظم بكل السبل المتاحة بما فيها القوة والعنف من أجل إقامة تلك الحاكمية الإلهية في الدولة الإسلامية، الدولة التي يحكمها ولي الله في الأرض أو وكيله والذي يفترض أن ينتخب عن طريق الشورى، إنه أمير المؤمنين أو خليفة الله على المسلمين؛
- تطبيق الشريعة الإسلامية: وهذا يعني إنها ضد الدساتير والقوانين والنظم المدنية القائمة باعتبارها من صنع البشر أولاً ومخالفة للشريعة ثانيا، أو أنها ليست قائمة على أساس القرآن والسنة، حتى إذا تضمنت ما يشار إلى إنها وضعت بالتناغم مع الشريعة الإسلامية. وهي بذلك تطالب أيضا بتغيير المحاكم واعتماد العقوبات الواردة في القرآن بما فيها قطع الرؤوس والرجم بالحجارة وقطع الأكف وما إلى ذلك. وتعتقد بأن عدم تطبيق الشريعة في هذا الصدد، إضافة إلى وجود النظم غير الإسلامية، هي من بين الأسباب التي قادت وما تزال تقود إلى تنامي الجريمة والفساد والفسق في المجتمع. وباختصار فأن النظم القائمة في الأقطار ذات الأكثرية السكانية المسلمة ليست سوى نظم جاهلية. فالنظم الجاهلية، حسب تقدير هذه الجماعات، وجدت في مرحلة ما قبل الإسلام، ثم وجدت ما بعد الإسلام حتى الوقت الحاضر. وبالتالي، لا بد من الكفاح ضد الجاهلية كما كافحها محمد بن عبد الله وصحبه حينذاك. والقضاء على هذه النظم القائمة هو خلاص للمسلمين من شرّها وشرورها،
- الإسلام هو الحل: هذا هو الشعار الذي تحمله الجماعات الإسلامية المتطرفة، كما تحمله الجماعات الأصولية غير المتطرفة ايضا، باعتباره الشعار البديل للنظم القائمة، أيا كانت طبيعتها ووجهتها. فبالنسبة لهذه القوى سقطت كل النظم التي شهدتها دول المجتمعات الإسلامية وفشلت في تقديم الحلول العملية للمشكلات القائمة، وبالتالي فلا بد من العودة إلى الإسلام باعتباره النظام الوحيد القادر على تقديم الحلول للمشكلات القائمة في هذه

---

[100] قارن: حنفي، حسن د. الحاكمية تتحدى. قضايا فكرية. مجلة. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993. مصدر سابق. ص 451-463.

المجتمعات. وهي تهاجم الدول الرأسمالية الغربية التي تمتهن كرامة شعوب هذه البلدان وتستغلها وتسّير سياساتها، كما إنها كانت وما تزال تنتقد وتهاجم الفكر الاشتراكي والشيوعي وتعتبرهما مذاهب وأفكار إلحادية يفترض **محاربتها وتصفية مروجيها** والداعين إليها. ولكن هذه الجماعات لا تقدم للمجتمع برنامجها العملي الإصلاحي الذي تريده لتغيير الواقع. فالإسلام هو الحل ليس إلا شعارا، ولكنه ليس برنامجا عمليا لتغيير الواقع القائم، وهم لا يملكون غير هذا الشعار باعتبار الشريعة هي البرنامج وهي الحل، في حين أنهم لا يمارسون أي تجديد للشريعة ومنذ عقود أو قرون؛

- إن البيانات والنشرات التي تصدرها هذه الجماعات تؤكد بما لا يقبل الشك بأنها ترفض الديمقراطية جملة وتفصلا ولا تعترف بلائحة حقوق الإنسان، باعتبارها نتاج الثقافة والمجتمع الغربيين وبعيدة كل البعد عن مبادئ الإسلام، فالإسلام له قرآنه وسنته، وبالتالي شريعته، وليس بحاجة إلى لوائح من هذا النوع. كما أنها ترفض ومن هذا المنطلق أيضا، مبدأ التداول الديمقراطي للسلطة وتريد احتكار السلطة بها لا غير، فهي لا تعترف حتى لبقية المسلمين بحقها في المنافسة على السلطة أو أن يكون لها الحق في إبداء الرأي، فرأي الجماعة الأصولية المتطرفة ذاتها هو الحق والصواب والعدل. والأساليب التي تمارسها وتتعامل بها في سبيل الوصول إلى السلطة في المرحلة الراهنة، ليست محصورة في نضالها ضد النظم الحاكمة فحسب، بل وتمارسها ضد الجماهير الشعبية المسلمة أيضا، وهي بذلك تعبر، في الوقت نفسه، عن أساليبها في الحكم عندما تقفز إلى السلطة وتحتكرها لنفسها، وهي بهذا المعنى ستمارس أساليب وأدوات الاستبداد والقمع للرأي الآخر. إن الإشكالية الكبيرة في هذه الجماعات تكمن في الصورة التي رسمتها لنفسها وللهدف الذي تسعى إليه، فصورة "الأنا" هنا تختلف كلية عن صورة "الآخر" الذي تريد التخلص منه. ولكن صورة الآخر واسعة سعة الشعب كله في هذا البلد أو ذاك، فصورة "الأنا لا تشمل إلا الجماعة ذاتها، إلا الحلقة الضيقة التي أخذت على عاتقها القيام بالكفاح في سبيل إقامة النظام الإسلامي الأصولي، باعتباره الحل الأوحد. إن صورة "الأنا" هنا ذات طبيعة نرجسية تماما تقترن هنا، ووفق الأساليب التي تمارسها، بسادية قاتلة وهجومية شرسة وخطيرة، خاصة وأنها تقترن بمفهوم الشهادة والجنة. وصورة "الأنا" الأصولية المتطرفة للمسلم تنتج معها في الوقت نفسه تعصبا وتمييزا لها عن "الآخر" ورفضا له، وهي بالتالي تقع في مطب العنصرية والتمييز الديني الطائفي، سواء أدركت ذلك أم لم تدركه.
- وتعتبر هذه القوى الدينية المتطرفة أن الحداثة اختراق للإسلام والمسلمين وخطر يتهددهم مباشرة وعلى المسلمين التصدي لمفهوم ومضامين الحداثة. "فالحداثة ما طرأ دون أن ينبع من داخلنا الزماني وذاتيتنا في بعدها الماضي - أي في المكامن الأنطولوجية لنا. والحداثة ما عكّر تجانس الذات وجلب البلبلة والاختلاط ونقض الوحدة الأصلية التي تشكل طينة الأصالة. والحداثة في هذا المنظار هي الانفصال والتقطع والمغايرة بصورة عامة، ذلك أنه يندر أن يقوم تعريف وحدّ فعليان لمفهوم الحداثة يستصلح تاريخية مفهومها وواقعها، بل جل ما نراه في استخدام لها يقوم على اعتبارها علامة على المغايرة والوفادة والانشطار الداخلي"[101]. وهذه

[101] العظمة، عزيز. الإصالة أو سياسة الهروب من الواقع. مصدر سابق. ص 13.

النظرة إلى الحداثة هي التي تشدنا إلى الرؤية التقليدية البالية التي تعيق حركتنا نحو الأمام والمستقبل وتحبط مسعى المجتمع للتغيير والتقدم. ويقدم الكاتب الإيراني داريوش شايغان رؤية واقعية حين يقول: "كل عودة إلى الماضي وهم، لأن الحداثة، أي البيئة العقلية اللازمة، تحدد الشروط، بصورة إجمالية، لخلفية وجودنا الأولي، والمناخ المحيط الذي نعيش فيه، والحيّز الذي يظللنا وفيه ننمو، والبنى الابستمولوجية التي تمنح الأشكال لقوالبنا المعرفية"[102].

وإذا كانت هذه هي أهداف القوى الأصولية المتطرفة، **فما هي الوسائل والسبل التي تمارسها لتحقيق هذه الغاية؟** لا تخفي القوى الأصولية المتطرفة استعدادها الكامل لاستخدام العنف والإرهاب والتصفيات الجسدية لكل من يقف في طريق تحقيق هذه الأهداف. وهي ترى بأن من واجب المسلم المشاركة في هذا الجهاد لإقامة حاكمية الله. ومن لا يشارك في هذا الجهاد، يساهم عمليا في تثبيت هذا النظام أو ذاك المرفوض منهم، وبالتالي فهو يستحق عقابها. في فترة سابقة اعتبر حسن البنا أن المسلم من يرفض استمرار هذا الواقع ومن يسعى إلى تغييره. فقد كتب يقول: "أستطيع أن أجهر بصراحة بأن المسلم لا يتم إسلامه إلا إذا كان سياسيا بعيد النظر في شؤون أمته مهتماً بها غيورا عليها"[103]. وكان حسن البنا طرح تساؤلا قبل ذاك في مقال آخر له كما يلي: "أتحسب أن المسلم الذي يرضى بحياتنا اليوم ويتفرغ للعبادة ويترك الدنيا والسياسة للعجزة الآثمين ... يسمى مسلماً؟" ثم يجيب بقوله: "كلا إنه ليس بمسلم. فحقيقة الإسلام جهاد وعمل ودين ودولة"[104].

تمارس جماعات الإسلام السياسي المتطرفة الأساليب التالية لتحقيق المهمة الرئيسية التي تسعى إليها، مهمة إقامة النظام الإسلامي:

- تنظيم حملات دعاية فكرية ودينية وسياسية ضد نظم الحكم التي تعارضها وتسعى للإطاحة بها، بغض النظر عن طبيعة وسياسات تلك النظم؛
- شن حملات فكرية نشيطة ضد كل القوى السياسية التي لا تقف إلى جانبها أو لا تؤمن بالطريقة التي تعمل بها في سبيل الوصول إلى السلطة؛
- عدم التورع عن اتهام من يخالفها ويعارضها بالكفر والإلحاد ووضع الحد عليهم، أي حق كل مسلم في سفك دمهم والتشجيع على قتلهم[105]؛
- وعندما تجد هذه الجماعات في نفسها القوة والقدرة، فلا تتورع عن تنظم قوى عسكرية لتقوم بعمليات عسكرية ضد قوات السلطة وضد كل الذين يختلفون معها، ولا تتورع عن ممارسة القتل الفردي والجماعي، وهي مستعدة ايضا لتنظيم التفجيرات والحرائق وزرع الألغام، إذ أنها تتهم جميع الناس الذين لا يقاومون النظام، بأنهم بهذا الشكل أو ذاك، يساندون النظام الذي تقاومه هذه الجماعات، وبالتالي، فأن هؤلاء الناس يضعون أنفسهم إلى جانب النظام ولا بد من التخلص منهم بكل السبل الممكنة، بما فيها القتل؛

---

102 شايغان، داريوش. أوهام الهوية. مصدر سابق. ص 116.
103 البنا، حسن. الإسلام سياسة وحكم. مقال. الأخوان المسلمون. (جريدة). القاهرة. 1946/4/16.
104 البنا، حسن. بين الدين والسياسة. مقال. الإخوان المسلمون. (جريدة). القاهرة. 1945/3/4.
105 نفس المصدر السابق.

- وعلى هذا الطريق لا تتورع عن تدمير المصانع أو إشعال الحرائق في بيوت الناس ومزارعهم وفي المدارس ورياض الأطفال أو سفارات الدول الأجنبية أو الكنائس. وتزيد من نشاطها في المناسبات الدينية، ومنها شهر رمضان، شهر الصيام والعبادة، الذي له حرمته الخاصة عند جميع المسلمين. وتشير الوقائع إلى إنها لا تتورع عن ممارسة التمثيل في جثث قتلاها الذي حرمه الإسلام تحريما قاطعاً؛
- إنها وعبر هذه الأساليب والأعمال التي تتقاطع مع مبادئ الإسلام وأخلاقياته تشيع جوا من الإرهاب والرعب في المجتمع، كما تشيع الفوضى وعدم الاطمئنان والقلق من المستقبل، وتؤثر سلبا على عملية التنمية والسياحة، خاصة وأنها لا تتورع عن قتل السياح الأجانب ومهاجمة الحافلات التي تنقلهم واغتيال رجال الدين من أتباع الديانات الأخرى، إنها وباختصار إعلان الحرب على الدولة والمجتمع، إلا أن المتضرر الأساسي يبقى الشعب أو المجتمع بأسره؛
- وعندما تكون هذه القوى خارج السلطة تطالب باستمرار بإطلاق حريتها في العمل السياسي والإعلامي على أوسع نطاق ممكن، وهي في ذلك على حق، ما دام عملها يرفض أساليب العنف والإرهاب، ولكنها لا تريد أن يمارس الآخرون تلك الحقوق، وهي ما تزال خارج السلطة، من خلال توجيه نيرانها ضد القوى الأخرى التي ترى فيها منافسا خطيرا لها بسبب حملها لأراء أخرى، وهي بذلك تبشر بسلوكها وممارساتها السياسية، عند وصولها إلى السلطة، أي أنها ستمنع جميع القوى السياسية، باستثناء نفسها، من التنظيم والعمل السياسي. وهذا الواقع يجده الإنسان منذ فترة في إيران والسودان، وكذلك في السعودية، التي هي دولة أصولية من طراز آخر، وأن كانت لا تتورع عن ممارسة العنف إزاء الآخر الذي يعارض سياستها أو نظام الحكم فيها، بل مستعدة لأبادته جسديا، وهذا ما حصل فعلا في مناسبات غير قليلة، إضافة إلى إسنادها الإرهاب في بلدان أخرى للقضاء على القوى السياسية والاتجاهات الفكرية الأخرى.

وفي ضوء هذه السياسات والأساليب العنفية الإرهابية ساهمت الجماعات الأصولية الأكثر تطرفا في الجزائر مع أجهزة الدولة حتى الآن في قتل ما يزيد عن 000 100 إنسان خلال السنوات العشر الماضية. إن هؤلاء الناس هم ضحايا العنف والعنف المضاد للدولة والجماعات الإسلامية المتطرفة[106]، ضحايا غياب الديمقراطية وأسس المجتمع المدني وسيادة الاستبداد والقهر الاجتماعي والتعصب الأعمى.

ولكن تبقى الإجابة عن السؤال التالي ضرورية: **ما هي العوامل الكامنة وراء هذا التحرك الواسع نسبيا للحركات الإسلامية الأصولية المتطرفة؟**

لا يمكن إحالة بروز ونشاط هذه الجماعات الأصولية المتطرفة إلى عامل واحد بذاته، سواء كان داخليا أم خارجيا، بل إنها تعود إلى حزمة من العوامل المتشابكة في الفعل والتأثير والنتائج أحيانا غير قليلة، إنها مجموعة العوامل الفكرية أو الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، وهي في الوقت نفسه عوامل

---

106 في مقابلة صحفية بين قناة شبكة الأخبار العربية ANN مع الرئيس الجزائري الجديد عبد العزيز بو تفليقة قبل عقد القمة الأفريقية الأخيرة بحدود منتصف تموز/يوليو من عام 1999 أشار إلى أن ضحايا العنف والعنف المضادر في الجزائر بلغ مائة ألف إنسان. وهذا الرقم يعلن لأول مرة في الجزائر، إذ غالبا ما كانت الأرقام تقديرية ولا يعلن عنها بصورة واضحة ودقيقة.

دولية وداخلية وإقليمية. والفعل المتبادل في ما بينها لا يؤثر على بلد واحد بل يمس بفعله وتأثيره البلدان المجاورة وأحيانا العالم الإسلامي عموما. وهي عوامل لا تنفصل عن الفترات السابقة، عن تاريخ هذه البلدان في ظل الدولة العثمانية وفي ظل الاحتلال الفرنسي والبريطاني والإيطالي والأسباني للدول العربية، أي إلى فترة الهيمنة الاستعمارية المباشرة، كما إنها تعود إلى فترة ما بعد الاستقلال وقيام نظم حكم سياسية مختلفة وبواجهات متنوعة، ولكنها لم تكن في الغالب الأعم وفي كل الأحوال قد تخلصت من النفوذ والتأثير الاستعماري عليها وعلى سياساتها المختلفة، رغم أن بعضها بدا وكأنه كان يتعامل مع معسكر مناهض للاستعمار والرأسمالية الدولية، وأنه يقف على نقيض الرأسمالية، في حين كان الواقع يشير إلى غير ذلك.

إن المعايشة الواقعية للبلدان المغاربية وبقية البلدان العربية والإسلامية تمنح الإنسان إدراكا واقعيا بوجود إشكاليات كبيرة ترتبط بالحضارة والفكر، وبالبنية الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات وبوعي الفرد وحريته. فهذه البلدان ما تزال تعيش، إلى حدود غير قليلة، في الماضي، رغم وجودها في الحاضر، وهي متخلفة وتابعة اقتصاديا وسياسيا، رغم الادعاء بإحرازها الاستقلال والسيادة الوطنية. وما تزال العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والعلاقات العشائرية المقترنة بها قائمة في تلك البلدان حيث نشأت بجوارها وتطورت تدريجا العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي ما تزال ضعيفة التطور وبطيئة النمو وتابعة في آن واحد. فجميع هذه الأقطار ما تزال تشكل جزءا من المحيط الثالث والرابع في الدوائر التي تدور حول المراكز الصناعية المتقدمة. وهي بهذا ما تزال تضع قدما منها في الماضي الذي لا يعود والقدم الآخر في بقايا الإقطاعية والرأسمالية المشوهة أو التابعة التي ما تزال تحبو فيها وتتطلع إليها. وينجم عن هذا الواقع تعرض شعوبها للهيمنة غير المباشرة والاستغلال عبر المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية في عالم العولمة الجاري، حيث تفرض تلك المؤسسات الدولية سياساتها الاقتصادية عليها وما ينشأ عن ذلك من بطالة وفقر وفجوة متسعة في مستويات الدخول السنوية للطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة. ويتسبب مثل هذه الوقائع في تقليص التراكمات الوطنية والقدرة على تحقيق أو تسريع عملية التنمية، وبالتالي أضعاف سرعة نمو العلاقات الرأسمالية التي ترتبط بدورها بالمجتمع المدني الرأسمالي مثلا، والذي ترتبط به أيضا إمكانيات معينة لعمليات التنوير الديني التي تحققت في أوروبا. ويقترن بهذا الواقع بروز التناقضات والصراعات الاجتماعية التي تدفع الناس إلى خيارات فكرية وسياسية عديدة. وفي الوقت الذي تعرضت الجماعات والأحزاب السياسية اليسارية عموما إلى المحاربة والتفتيت، تمتعت الجماعات الدينية وعلى مدى عقود باحتضان ودعم ومساعدة لتشارك في صراعها ضد اتجاهات الفكر اليساري والقوى اليسارية. ولم يكن الدعم الذي حصلت عليه من الداخل فحسب، بل ومن الدول الإسلامية الأخرى ومنها الدول النفطية، إضافة إلى الدعم الخارجي الأجنبي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على سبيل المثال لا الحصر. وجاء حصولها على هذا الدعم بسبب وجود الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية والحرب الباردة التي كانت تسود العالم، وانقسام الدول العربية إلى مجموعتين في إطار ذلك، ووجود أحزاب شيوعية ويسارية قوية نسبيا في البعض من هذه البلدان، إذ كانت تلك الدول تريد استخدام بعض القوى الإسلامية السياسية لصالحها، وقد تحقق هذا فعلا في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وفي ضوء ذلك فأن الحركات الإسلامية الأصولية، سواء المتطرفة منها أو

المعتدلة، توفرت لها إمكانيات أفضل في العقود المنصرمة لتنظيم صفوفها وتعزيز إمكانياتها المادية والمالية والاستفادة من أخطاء وشرور النظم القائمة ومن محاولات تلك النظم ارتداء لبوس الإسلام أيضا، من أجل تأمين مواقع مهمة لها في الأوساط الشعبية الأكثر فقرا أو في الأوساط التي تعرضت مصالحها إلى الخطر، مثل الفئات المتوسطة وبعض الأوساط المتعلمة والمثقفة التي لم تجد مكانا مناسبا لها في تلك النظم السياسية. وتدلل الكثير من المعلومات إلى أن هذه الحركات، رغم المصاعب التي واجهت العمال والغالبية العظمى من المثقفين من الناحيتين السياسية والاقتصادية أو المعاشية، لم تجد مكانا رحبا لها في تلك الأوساط عموما.

إن فشل عملية التنمية أو عدم تحقيقها نجاحات ملموسة في دول المغرب العربي أو مشرقه لا يعود للرأسمالية أو الاشتراكية كنظم اقتصادية واجتماعية وسياسية التي يشير إليها بعض الكتاب العرب، ومنهم الدكتور برهان غليون[107]، بل ترتبط بواقع إنها لم تكن يوما على الطريق الاشتراكي، كما إنها لم تلج الطريق الرأسمالي بعقلانية أو بدون تدخل خارجي منعها عمليا من السير في طريق الرأسمالية. وهي اليوم تواجه مصاعب جمة على طريق الرأسمالية بسبب السياسات التي تمارس من جانبها ومن جانب المؤسسات المالية الدولية بهذا الصدد، فليست الرأسمالية هي التي فشلت في تحقيق التنمية في هذه البلدان، كما إنها ليست الاشتراكية، بل كانت أولا وقبل كل شيء بسبب النماذج التي اختارتها وتلك السياسات التي مارستها حكومات تلك البلدان وتبعيتها الاقتصادية ونهجها السياسي اللاديمقراطي والاستبدادي، إضافة إلى غياب الديمقراطية ودولة القانون الديمقراطي وحقوق الإنسان.

ويبدو مناسبا وضروريا الإشارة إلى أن الريف الذي لم يحظ بعناية الدولة ورعايتها وتطوير الزراعة فيه، وكذلك البعيد عن المدينة وعن الإصلاحات الاجتماعية والخدمات الحكومية الضرورية وانتشار البطالة بين سكانه، بشكليها المكشوفة والمقنعة، وخاصة في صفوف شبابه، وكذلك القوى التي غادرت الريف وأصبحت فئات هامشية تعيش على هامش الحياة الاقتصادية في المدينة وفي مناطق حزام الفقر المحيط بالمدن، حقلا مفتوحا وأرضا خصبة تحرثه وتنشط فيه هذه القوى الدينية السياسية وكسب مجموعات منهم لممارساتها ومواقع آمنة نسبيا لحمايتها من أجهزة الأمن والشرطة.

وتلعب أوضاع هذه البلدان، وخاصة انتشار الفساد الوظيفي وسرقة أموال الدولة والرشوة والمحسوبية والمنسوبية وانتشار الرذيلة واستخدام المخدرات في صفوف الشباب وغياب العدالة الاجتماعية كلية وغيرها من الظواهر، دورا مهما في دفع جماعات غير قليلة من الناس صوب هذه الجماعات الأصولية المتطرفة للعمل في صفوفها والمشاركة في مقاومة الأوضاع المتردية التي تعيش فيها.

إن الإشكالية التي تعيشها هذه البلدان تكمن أيضا في غياب الديمقراطية والتجاوز الفظ ولعقود طويلة على حقوق الإنسان وإرادة الشعب. ومثل هذه الأوضاع ما تزال قائمة عمليا في تلك البلدان، وأن تباينت حدتها فيها.

---

[107] غليون، برهان د. الاجتماع السياسي للحركة الإسلامية (محاولة للفهم والتفسير). مقالة في مجلة قضايا فكرية. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993. مصدر سابق. ص 356-370.
راجع أيضا: أمين. سمير د. نقد نظرية برهان غليون في الدين والدولة. المصدر السابق. ص 477-487.

والسياسات الاستبدادية واللاديمقراطية التي جرى البحث فيها في الباب الثاني من الكتاب الأول كانت وما تزال السبب في انتعاش مثل هذه الأجواء وتشكل أرضية صالحة لنشاط هذه الجماعات ولنمو التطرف السياسي عموما.

ويحيل بعض الباحثين أسباب انحياز مجموعات من الناس صوب الحركات السياسية الأصولية المتطرفة إلى فشل التجارب القومية العربية تحت قيادة الناصريين والبعثتين بأجنحتهم المختلفة، بإقامة الديمقراطية وتحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي أو في تأمين مواجهة مظفرة للتخلف والتبعية والهيمنة الأجنبية غير المباشرة. كما إنها تحيل فشل تلك النظم إلى فشل للعلمانية في المجتمعات الإسلامية. وإذا كان القول بفشل تلك النظم صحيحا، لأنها عجزت حقا عن فهم العلاقة بين التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان وغاب عنها أو عن فلسفتها القومية مفهوم العدالة الاجتماعية في ظل الديمقراطية واحترام إرادة الشعب وبعيدا عن الاستبداد ودور الدولة الأمنية، فأن هذا لا يعني بأي حال فشل المشروع العلماني وفشل العقلانية في فهم أهمية وضرورة الفصل بين الدين والدولة والاعتراف بحقوق الفرد واحترام حريته وكرامته. فكل النظم القومية أو غيرها التي أقيمت في الدول العربية لم تحقق مثل هذا الفصل، بل اعتمدت دربا بينهما، بين الفصل الشكلي والممارسة المشوهة لبعض قضايا الشريعة. ففي الوقت الذي ادعت اعتمادها المجتمع المدني وسنت القوانين لذلك، ابتعدت عن ممارستها وشوهت مضامينها ومارست التزوير في تنفيذها. ويمكن إيراد مئات بل ألوف الشواهد الموثقة للتدليل على ذلك. إنها في الوقت الذي دعت إلى وضع دساتير مدنية حديثة ومؤسسات المجتمع المدني الحديث، دعت في الوقت نفسه إلى أن لا يتعارض الدستور والقوانين التي تسنها مع الشريعة الإسلامية، وشوهت في حقيقة الأمر الاثنين وأساءت لهما معا. فهي لم تكن في كل الأحوال علمانية، حتى أن حكومات هذه البلدان كانت تتسابق مع القوى الأصولية في ادعائها التزام الإسلام والشريعة في حكمها وفي علاقاتها، وهي بالتالي لا تمت إلى المجتمع المدني إلا بالشكل المشوه. وفي إجابته عن سؤال مفاده، ما إذا تعرف الدول العربية المجتمع المدني، أكد الدكتور محمد أركون غياب المجتمع المدني عن هذه البلدان حيث قال ما يلي: " بالطبع. نحن عندنا مجتمع مبعثر، متفرق، لا يزال يخضع لعقائد وممارسات وتقاليد قديمة جدا ولم تنل منها آثار التطور الحديث. ومجمل الفئات الاجتماعية التي تشكل المجتمع ليست متساوية من حيث الحقوق: وخصوصا حق الكلام الحرّ والتعبير عن نفسها. وبشكل عام فلا يوجد تعبير حرّ في مجتمعاتنا. مجتمعاتنا لا تتكلم بشكل حرّ عن ذاتها، مجتمعاتنا مكبوتة. وبسبب انعدام هذا التعبير الحرّ عن الذات هو أنّ الدول أو الأنظمة السياسية التي استلمت زمام الأمور بعد الاستقلال، هي أنظمة مصادرة من قبل مجموعة من المناضلين السياسيين"[108]. أما الكاتب الإيراني البارز داريوش شايغان فيؤكد على مسألة مهمة أخرى حين يقول: " أحد أسباب سوء الفهم يعود إلى اختزال الإسلام بالشريعة صافية صارمة. صحيح أن تقديس الشريعة يمنع المسلمين أن يميزوا الإسلام الروحي عن الإسلام التشريعي. وإذا كان الإسلام، كجوهر روحي، خالدا، فهو، كعادات وتقاليد وإدراك، خاضع للتاريخانية. أما أن ترفع راية الإسلام باسم القانون الديني الذي يفرض فرضا، فهذا يعني النزول

---

[108] أركون، محمد د. الفكر الإسلامي نقد واجتهاد. ترجمة وتعليق هاشم صالح. دار الساقي. الطبعة الثانية. بيروت. 1992. ص 274.

به إلى مستوى القولبة الصارمة المتحجرة. وأقدر أن من الممكن أن يبقى المرء مسلما دون أن يعلن هويته الدينية، وربما كان رأيي هذا طريقة حديثة في النظر إلى الدين نظرة جديدة"[109].

وعند البحث في واقع القوى الأصولية يمكن الإشارة الواضحة إلى أن النظم السياسية القائمة في هذه البلدان تحاول في غالب الأحيان المبالغة بقوة ونشاط القوى الأصولية وتعتبرها خطرا يهدد تلك المجتمعات والنظم القائمة فيها. والغاية من هذه المبالغة يستهدف إبراز مسألتين مهمتين لا بد من ملاحظتهما، وهما:

- تعبئة الرأي العام ضد هذه الجماعات لمحاربتها ووأد نشاطها بسرعة؛
- ولكنها من الجانب الآخر تستفيد من نشاطها لإقامة "نظمها الإسلامية الخاصة" التي تسمح للنخب الحاكمة فيها باحتكار السلطة وتجديد انتخابها ومصادرة جوانب أساسية من الديمقراطية بحجة وجود ذلك الخطر، أو كما تعبر النخب الحاكمة عن تلك السياسة بقولها: إعطاء الديمقراطية على مراحل ووفق الظروف، أو ديمقراطية بالقدر الضروري! أي ديمقراطية بالقدر الذي لا تتهدد فيه مصالحها واحتكارها للسلطة وتسخيرها لأجهزة الدولة لصالحها[110]. ومثل هذا التدرج، كما تدعي تلك النخب الحاكمة، كفيل بإبعاد الخطر القادم الذي يهدد الديمقراطية ويمنع استيلاء القوى الأصولية المتطرفة على السلطة.

فالنظم القائمة في العالم العربي أو الإسلامي ليست علمانية، إذ أن العلمانية تستند إلى تحقيق الفصل الكامل بين الدين والدولة، أو "فصل الممارسة السياسية عن التأويل الديني" كما عبر عنه بصواب سمير أمين[111]. وهي ليست دينية أيضا، رغم ادعاءاتها. وهذا الفصل لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاء الدين أو عدم الاعتراف به أو بدوره أو عدم احترام الأديان والمتدينين، بل يرتبط بضرورة مثل هذه العملية لتأمين حيادية الدولة وابتعادها عن أي تمييز بين الناس بسبب دياناتهم أو التدخل من جانب الدول بديانات الأشخاص. وقد عبر عن حاجة الفصل هذه الكثير من الكتاب والباحثين العرب وغير العرب، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر، محمود أمين العالم وسمير أمين والطيب تيزيني وعزيز العظمة وصادق جلال العظم ونصر حامد أبو زيد وداريوش شايغان وإبراهيم علي حيدر.... .

إن المتتبع لتطور الأوضاع في بلدان المغرب وكذلك للمشرق العربي سيجد أمامه عاملا جوهريا أشرنا إليه سابقا كان يدفع مجموعات غير قليلة من الناس صوب سياسات الأصوليين المتطرفين، ونعني به موقف حكومات الدول المغاربية وحكومات الدول ذات الأكثرية المسلمة عموما من سياسات الدول الغربية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وخاصة إزاء القضايا التي تعتبر جوهرية بالنسبة للعرب والمسلمين.

وتشير بعض الدراسات إلى أن ما يطلق عليه اليوم "بالمد الإسلامي" أو "الصحوة الإسلامية" أو الحركات السياسية الأصولية، بما فيها الحركات المتطرفة هي التعبير الملموس ل "تنامي دائرة الاحتجاج الاجتماعي

---

109 شايغان، داريوش. أوهام الهوية. مصدر سابق. ص 112.

110 راجع في هذا الصدد الخطاب الذي القاه محمد حسني مبارك، رئيس الجمهورية المصرية، في معرض الكتاب السنوي في القاهرة في عام 1999، أذيع عبر شاشة التلفزيون المصرية، أكد فيه على أن الديمقراطية تعطى تدريجا لا دفعة واحدة...الخ.

111 نفس المصدر السابق. ص 481.

والمعارضة السياسية"، أو التمرد على الواقع الذي يسود هذه البلدان سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. إلا أن هذا الاحتجاج ضد ما هو سائد ومعوج لا يراد تغييره باتجاه الديمقراطية والتعددية والتسامح، بل يراد إقامة ما هو مماثل من حيث الهيمنة والاحتكار لاتجاه فكري وسياسي واحد ورفض كامل وشامل لغيره من الأفكار والاتجاهات السياسية. وفي هذا الإطار كتب د. فالح عبد الجبار مشيرا إلى إن رد فعل الحركة الإسلامية الأصولية على ما هو قائم في العالم العربي لا يغير من واقع الاحتكار الإيديولوجي - السياسي لمجموعة معينة، بل يستبدله باحتكار إيديولوجي - سياسي لمجموعة أخرى، حين كتب يقول: "إن الحركات الأصولية الإسلامية هي واحدة من مظاهر الاعتراض الجوهري على المكونات اللاعقلانية للمجتمع الحديث. وبالتحديد طابعه الواحدي السياسي - الإيديولوجي وعجزه الوطني إزاء تحديات الخارج (وبخاصة إسرائيل)، لكن الرد الأصولي ذو طابع واحدي سياسي - إيديولوجي هو الآخر وأن يكن يستند إلى مرجعية دينية لا وضعية. وأرى أن الحركات الأصولية في العالم العربي هي إعادة إنتاج للنزعة القومية القديمة في رداء فكري جديد وأنها تعمل في مستوى من التحرك السياسي أعلى، وفي مستوى من الوعي العلمي أدنى"[112]. إن هذه النزعة تعتبر في الغالب الأعم إعادة إنتاج النزعة الدينية السلفية أو الأصولية، وأن كانت تقترن في فترة لاحقة بنزعة قومية، كما لاحظ المرء ذلك في التجربة الإيرانية التي كانت حركة إسلامية شيعية عامة، ولكنها في فترة لاحقة أصبحت حركة ذات بعد فارسي أو نزعة قومية فارسية ملموسة ومتميزة. ويبدو أن الحركات الإسلامية الأصولية تحاول أن تلتقي على المستوى العالمي في دعوتها وتتعاون في ما بينها على الدول المختلفة وتمد يد المساعدة لبعضها الآخر، كما في حالة التعاون بين الحركات الأصولية في أفغانستان والحركات الأصولية في عدد آخر من البلدان، بما فيها حركات الأصوليين المتطرفين في الشيشان والسعودية والسودان والجزائر وباكستان.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى أنه ورغم وجود وتصاعد نشاط الجماعات السياسية الأصولية الإسلامية المتطرفة في المجتمعات العربية والإسلامية فأنها لا تشكل سوى نسبة ضئيلة جدا من الجماعات السياسية الإسلامية وبالتالي من المجتمعات الإسلامية. وهذا يعني بأن من الخطأ الفادح المبالغة في سعة انتشار هذه الحركات أو تأثيراتها الفكرية والسياسية في مجتمعاتها أو في خارج تلك المجتمعات ومنها بلدان الاتحاد الأوروبي. كما أنه من غير الصائب التقليل من شأنها أو خلط الأوراق بالصورة التي تجري الآن والتي لا تميز بين المسلمين الطبيعيين والمعتدلين عن المتطرفين منهم. فالتمييز بين هذه الجماعات الإسلامية المختلفة ضروري جدا من أجل عدم ارتكاب خطأ فادح جدا يقود إلى عواقب وخيمة على المجتمعات المختلفة. وكثرة من الكتاب الأوروبيين يعرفون ذلك، ولكنهم مع ذلك يصورون الوضع على غير حقيقته. فَلِمَ إذن هذا الخلط في الأوراق؟

يفترض هنا الإشارة قبل الإجابة عن هذا السؤال إلى ملاحظة مهمة هي أن ليس جميع الكتاب والمستشرقين الأوروبيين يساهمون في الحملة المناهضة للإسلام والمسلمين الجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي، إذ أن هناك مجموعة غير قليلة من هؤلاء البحاثة والمستشرقين تحاول طرح الأمور على

---

[112] عبد الجبار، فالح. معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي. لندن. دار الساقي. 1992. ص 80.

حقيقتها دون مبالغة أو تقليل من شأن تلك الحركات أو تضخيمها، أولا، ودون محاولة خلط الأوراق بحيث توجه أصابع الاتهام إلى جميع المسلمين دون تمييز مناسب، فهم يحذرون أولئك الذين يمارسون مثل هذه الاتجاهات الاطلاقية في صياغة موضوعاتهم عن الإسلام والمسلمين، كما يحذرون من عواقب مثل تلك الممارسات على العلاقات الديمقراطية والسلمية المطلوبة بين الشعوب والحضارات أو الثقافات المتعددة القائمة في العالم.

ج - عودة إلى الموقف الأوروبي من الهجرة المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي

قلنا بأن إحدى الإشكاليات الكبيرة التي تواجه المهاجرين المغاربيين المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي تتجلى في موقف هذه الدول من الهجرة المغاربية إلى بلدانها ومن الاعتقاد بأن هذه الهجرة الجماعية تستهدف تكوين قاعدة بشرية مسلمة فيها يمكن أن تعرض المجتمعات المسيحية فيها إلى "مخاطر" غير معروفة العواقب. وهي ترى في جميع هؤلاء المهاجرين تقريبا وكأنهم من المسلمين المتدينين أو المتطرفين الذين يعادون المجتمع المسيحي الأوروبي ويريدون تهديمه وإحلال الإسلام محله، واعتبار المسلمين جميعا ينطلقون من موضوعة الجهاد والدعوة للإسلام ويؤمنون بوجود ديار سلام وديار حرب، وبالتالي لا بد من تحويل الأخيرة إلى ديار سلام أو إسلام ايضا. وفي ضوء هذا التصور يبدو أن بعض الأوروبيين يفكر بطريقة غير علمية ولا واقعية عندما يشير بأصابع الاتهام وكأن كل المسلمين يريدون، أو أنهم في وضع يساعدهم من "فتح" أوروبا والهيمنة عليها من خلال ممارسة التسرب الهادئ إلى أوروبا وعبر "زيادة معدلات الهجرة السنوية أولاً، ورفع معدلات الولادة بين الجاليات المسلمة ثانيا"، أي القيام بغزو أوروبا عن هذا الطريق السلمي. وتحدث عن هذه الوجهة في التفكير عند الأوروبيين صراحة السيد صاموئيل هنتنكتون، صاحب كتاب "صراع الحضارات"، عندما كان يجري تحليلا لأسس تفكير ومواقف الأوروبيين من الهجرة والمهاجرين القادمين من البلدان الإسلامية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، ومنهم أولئك الذين قدموا إليها من بلدان شمال أفريقيا[113]. كما ينطلق البعض الآخر من الأوروبيين من الإرث المغاربي الماضي في أسبانيا أو من الحروب الصليبية، التي ما يزال البعض يحلم في عودتها "لكسر شوكة" المسلمين نهائيا. ومن هذا المنطلق يجد الإنسان الباحث أن بعض الكتاب الأوروبيين عندما يتحدث عن المهاجرين المسلمين، ومنهم من شمال أفريقيا، ينظر إلى هؤلاء باعتبارهم يشكلون مشكلة تقف على مستوى واحد مع مشكلات تواجه البلدان الأوروبية في المرحلة الراهنة، مثل تجارة المخدرات والعنف والإرهاب والجريمة المنظمة[114]، أو أنها مشكلة تعتبر على المدى البعيد حتى أكثر تعقيدا وخطرا على مجتمعاتهم الأوروبية من تلك الآفات الاجتماعية. وفي هذه الرؤية اللاإنسانية ذات الطبيعة التحريضية والمليئة بالكراهية التي تنظر بها بعض القوى الأوروبية للمهاجرين والمقيمين فيها من بلدان شمال أفريقيا إساءة كبيرة للمهاجرين وتجاوزا شديدا على الإنسان وكرامته

---

113 هنتنكتون، صاموئيل. صدام الحضارات. مصدر سابق.

114 Dauderstدt، Michael. Europa und Nordafrika: Mehr Paranoia als Partnerschaft. مصدر سابق.

ودوره الراهن في المجتمعات الأوروبية. ويشير الكاتب ميخائيل داودرشتيت في مقال له حول العلاقة بين أوروبا وشمال أفريقيا إلى أن هذه العلاقة تتميز بكون أوروبا تنظر إلى هذه البلدان نظرة مليئة بجنون الارتياب والعظمة أكثر من كونها علاقات مشاركة متبادلة[115]. لنقرأ ما كتبه السيد بيات كريستوف بيلشن في كتابه الصادر في عام 1992 وتحت عنوان شديد التحريض والعدوانية " سيلتهمنا الإسلام" بشأن النوايا المبيتة عند قادة المسلمين ضد أوروبا، إذ كتب يقول:

"تعتبر فرنسا رأس جسر للغزو الإسلامي. ولهذا تشكل فرنسا اليوم خطرا يهدد أوروبا بالفناء. إذ أن القيادة الفكرية والسياسية الموجهة للمسلمين تمارس بطريقة ممنهجة عملية تحريض فعالة لهجرة أفريقية - آسيوية إلى فرنسا. وستجد هذه الكتل المتسللة إلى فرنسا طريقها، عاجلا أم آجلا، إلى بقية أوروبا. إن كل هذا يجري بصورة مرسومة ومخطط لها مسبقا.

وتحت مظلة شخصية الأب، الجنرال ديغول، جرت عملية تنويم فعلية للشعب تحت واجهة الدولة الكبرى. ولم تكن هذه الوجهة سوى مهزلة سياسية. لقد كان السعي يهدف إلى ترويض روح الشعب بوهم سياسي لا غير مفاده المشروع المعجزة.

وكان الوهم الاقتصادي المقصود هو السوق المشتركة التي تم إقامتها في عام 1957، إذ كان يراد لها أن تتحول في عام 1993، وبصورة أوتوماتيكية أو تنصهر في ما يشبه، دولة أوربية موحدة ومتماسكة. وكان العمل من أجل تحقيق هذا الهدف يجري على قدم وساق. وفي مجرى ذلك كانت تتخذ الإجراءات لخنق الدولة الوطنية ومنشآت الدولة القومية. وقد وضع للهجرة دور بارز وأساسي في إنجاز ذلك. وكان العمل يجري من أجل خلق شعب دولة أوربية واحدة. ويفترض أن يتم تنفيذ مثل هذا الهدف حتى عام 1993. وبهذا ينتهي وجود الفرد الألماني أو الفرنسي أو من أي قومية أخرى لصالح خلق نوع ما من عرق أوربي شامل. ويستند في ذلك إلى تلقيح قوي من عناصر عربية - أفريقية يتم من خلالها تشكيل اللون الأوروبي الموحد على نطاق واسع"[116].

إن هذا المقطع المطول الذي اقتطفناه يسمح بمعرفة بعض الذهنيات التي ما تزال تعيش الماضي في الحاضر ولكنها تتطلع للعودة إلى صراعات الماضي بأساليب وأدوات الحاضر. ومثل هذه النزعات الفكرية والسياسية لا تعبر عن ذهنية تحريضية وعدوانية موجهة ضد الأقليات والجاليات الأجنبية المهاجرة والمقيمة في فرنسا وفي بقية الدول الأوروبية فحسب، بل أنها تعبر عن ذهنية عنصرية فجة وتدميرية وراغبة في تصفية من هم من غير "نوعها" من الناس. كما أنها تحمل في طياتها نزعة ارتياب وخوف من "الآخر" ومصابة "بعقدة التآمر". ومثل هذه الوجهة لا تعني بالضرورة أن أصحابها يعتقدون حقا بوجود مثل هذا الخطر، بل أنهم يريدون المبالغة بالطريقة التي تسهم في التصدي للأجانب والتقليل من الرغبة في الهجرة إلى هذه البلدان. ولا بد هنا من الإشارة

---

[115] نفس المصدر السابق.

[116] Baeschlin، Beat Christoph. Der Islam wird uns fressen: Der islamische Ansturm auf Europa und die europaeischen Komplizen dieser Invasion. Tegan/Schweiz. Selvapina-Verlag. 1990. In: Jaeggi، J. Christian. Rassismus: Ein globales Problem. Orell Fuessli. Zuerich und Koeln. 1992. S. 69.

إلى أن نزعة الارتياب هذه كان يفترض أن تطبع نظرة شعوب ومهاجري بلدان شمال أفريقيا إلى البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة التي عاشت تحت هيمنتها الاستعمارية عقودا طويلة وعانت الأمرين تحت تلك السيطرة وراح ضحيتها أكثر من مليون شهيد في الجزائر وحدها، دع عنك ما حصل في كل من المغرب وتونس، أو حتى البلدان الأفريقية الأخرى، بما فيها ليبيا وموريتانيا وكذلك مصر وبقية البلدان الأفريقية. كتب السيد أمين معلوف بهذا الصدد يقول: "... أنني لا أوافق على الرأي الشائع والواسع الانتشار في الغرب، الذي يرتاح لاعتبار الدين الإسلامي مصدر كل الشرور التي تعاني منها المجتمعات التي تعتنقه. ولا أعتقد كذلك أنه بالإمكان فصل ديانة عن مصير أتباعها...، إنما يبدو لي أننا غالبا ما نهوّل تأثير الأديان على شعوبها، ونهمل، على العكس، تأثير الشعوب على الأديان. وينطبق الوضع على كل العقائد"[117]. وكتب في مكان آخر من كتابه الموسوم "الهويات القاتلة" بشكل دقيق ومناسب مشيرا إلى الخلل في محاولة صب الأوروبيين غضبهم على الإسلام، وكأنه أصل الشرور في العالم، وأن هذه الشرور ملازمة للإسلام، وبالتالي، يمكن أن تكون ملازمة للمسلمين ايضا. ولكنه في الوقت نفسه مشيرا إلى حقيقة التطرف الراهن الذي يبرز في سلوكيات بعض القوى الإسلامية في الجزائر وأفغانستان أو في غيرها وإمكانية بروز التسامح والتطرف والتعصب في الإسلام وفي غير الإسلام، إذ كتب يقول: "... لو قمنا بدراسة التاريخ المقارن للعالم المسيحي والعالم الإسلامي، لاكتشفنا من جهة ديانة ظلت طويلا تجهل التسامح، وتحمل نزعة توتاليتارية أكيدة، ولكنها تحولت شيئا فشيئا إلى ديانة متفتحة؛ ومن جهة أخرى، ديانة حاملة لدعوة انفتاح ولكنها انحرفت تدريجيا عن دعوتها واعتمدت سلوكيات متشددة وتوتاليتارية"[118]. وفي هذا تقدير صائب للظواهر التي واجهها العالم المسيحي والعالم الإسلامي على مدى القرون المنصرمة.

إن العصر الحديث، حيث تنتشر أفكار الحرية الفردية والحرية الجماعية، وحيث تفرض مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفسها تدريجا في المزيد من البلدان، يفترض فيها أن تقنع البلدان الإسلامية، ومنها بلدان شمال أفريقيا جنوب البحر الأبيض المتوسط، وكذلك بلدان الاتحاد الأوروبي، بأن العلاقة بين البشر بأديانهم المختلفة يفترض فيها أن تقوم على أسس من احترام كرامة الإنسان بشكل خاص ومن الحوار الديمقراطي والتعايش المتجاور بسلام بدلا من الاحتراب والنزاع والصدام، وأن تنشيط أفكار التحريض والاحتراب أو الصدام الذي، كما يدعون، لا مفر منه بين الحضارات (الحضارات القديمة السائرة نحو الهبوط والتراجع والحضارة الحديثة المزدهرة) والتبشير بها لن يجد نفعا ولن يجلب السلام والاطمئنان إلى عقول وقلوب البشر، بل يقود إلى مزيد من المآسي والكوارث في العلاقات بين الناس والدول. فصوت العقل يفترض أن يتحكم ويسود في هذه العلاقات، وأن يتراجع دور العاطفة والانفعالية والأحكام المسبقة. ومثل هذه المسألة يفترض أن لا يتوقعها أو يطالب بها الإنسان من أوروبا فحسب، بل يفترض أن يمارسها المسلمون من شمال أفريقيا أيضا، وخاصة تلك المجموعات من علماء الدين الذين لا هم لهم سوى التحريض إزاء الآخرين من "الكفار" في أوروبا الذين يريدون غزو الإسلام والثقافة الإسلامية واختراق الدين والمسلمين في آن واحد. أو الدعوة إلى التعامل مع المسيحيين من مواطني البلدان العربية

---

[117] معلوف، أمين. الهويات القاتلة. مصدر سابق. ص 87.
[118] معلوف، أمين. الهويات القاتلة. مصدر سابق. ص 85.

وبلدان شمال أفريقيا، على أنهم من مستوى أدنى من مستوى المسلمين في مختلف أرجاء العالم، وأن يكون التعامل معهم تسامحيا وليس حقا من حقوقهم المشروعة كمواطنين يمتلكون نفس الحقوق والواجبات. إذ ليس من حق أحد أن يمارس التمييز إزاء الآخر، أو أن يمارس العنف والإرهاب ضد الآخر، كما ليس من حق أحد أن يحرض أتباع هذه الديانة ضد الديانة الأخرى أو أن ينقل صراعات بلاده الموروثة أو الجديدة إلى المجتمعات الجديدة التي رحل إليها ويريد العيش بسلام فيها. فمثل هذا التحريض أو النقل للصراعات يتنافى مع كل المعايير الأخلاقية والإنسانية ويشوش لا على كل أبناء الجالية المغاربية فحسب، بل وعلى كل الأجانب في تلك البلدان. وهو أمر مرفوض أساسا. فكما يطالب المسلمون الناس من المسيحيين وأصحاب الديانات الأخرى في العالم أن يعاملوهم، عليهم أن يعاملوا الآخرين بنفس المستوى الذي يرغبونه لأنفسهم، وليس أقل من ذلك بأي حال من الأحوال. ومثل هذا الموقف يتطلب خوض حوار ديمقراطي يتسم بالشفافية العالية مع أولئك الذين يعتقدون بضرورة السير في الدرب الوعر المضر بالآخرين. ولكن ماذا يعني ذلك بالممارسة العملية؟

تتطلب العلاقة بين الأوروبيين والمسلمين رؤية واقعية وعادلة للمسلمين القادمين من البلدان المغاربية الثلاثة الذين يقيمون في دول الاتحاد الأوروبي. أي يصعب النظر إليهم وكأنهم شكلا واحدا، أو كأنهم كتلة بشرية واحدة منسجمة في كل شيء ومتناغمة مع بعضها، إذ أن مثل هذه النظرة تبسيطية وسطحية جدا وتقود إلى عواقب سلبية، رغم أنهم جميعا قادمون من بلدان ذات حضارة واحدة وثقافة واحدة ودين واحد وتقاليد واحدة وتراث واحد أو متقارب جدا. وهذا الأمر ينطبق على الشعوب الأوروبية ذاتها، إذ لا يمكن النظر إلى الأوروبيين في كل بلد من بلدانهم نظرة واحدة، بل هم جماعات متمايزة عن بعضها، إضافة إلى إنها تتحدر من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، ولها ثقافات ومستويات فكر متباينة وتنتمي لأحزاب سياسية مختلفة وأمزجة متنوعة وتنتمي لطوائف دينية مختلفة كالبروتستانتية والكاثوليكية أو حتى لا دينية، رغم العلاقات الوشيجة القائمة بين هذه الشعوب بسبب حضارتها وثقافتها الأوروبيتين. والواقع المعاش في بلدان الاتحاد الأوروبي يشير إلى أن المهاجرين إليها من مسلمي بلدان شمال أفريقيا يتوزعون على ثلاث مجموعات أساسية، رغم أن تلك الجماعات تنتمي إلى دين واحد هو الإسلام، فأنها تنتمي إلى أكثر من مذهب إسلامي، وأنها قادمة من عدة بلدان، رغم كونها تتحدر من منطقة واحدة هي شمال أفريقيا. وهذه الظاهرة موجودة بين السكان المسلمين القادمين من بلدان أخرى، كما إنها موجودة أيضا بين السكان المسيحيين في أوروبا أو اليهود في العالم أو أتباع بقية الأديان السماوية وغير السماوية أينما وحيثما وجدوا. ويمكن متابعة هذا المجموعات كما يلي:

- تشكل المجموعة الأولى نسبة مهمة من الناس المسلمين التي تؤدي الشعائر الدينية وتلتزم بالدين الإسلامي، ولكنها في الوقت نفسه حريصة على إقامة أفضل العلاقات مع الجماعات الأخرى من الناس من أصحاب الديانات الأخرى وترفض كالمجموعة الأولى التطرف والعنف والإرهاب وتشجبها وتسعى للعيش بأمن واستقرار وحياة هادئة. ولا ترى في التعصب والتزمت والتطرف سوى خروجا على الدين الإسلامي الحنيف وإساءة للبشر والأديان السماوية؛

- أما المجموعة الثانية فتشكل نسبة عالية من مسلمي البلدان المغاربية المقيمة في أوروبا التي تعتبر الإسلام دينها ولا تريد المساس به أو الإساءة له بأي حال من الأحوال، كما لا تريد إلحاق الضرر بالمسلمين، ولكنها لا تمارس بالضرورة جميع أو حتى بعض أركان أو طقوس الدين الإسلامي كالصلاة والصوم والزكاة وما إلى ذلك. وهي ظاهرة موجودة في الوطن الأم أيضا، وليس في أوروبا وحدها، وكذلك في بقية بلدان العالم الإسلامي. وتعتبر هذه الجماعة نفسها متحررة من قيود التعصب والتزمت الديني ولا تميز بين البشر بسبب الدين أو غيره من الاختلافات الوضعية. إنها وبذلك ترفض التعصب والتزمت أو التطرف الديني، كما تشجب بحزم العنف والإرهاب الذي تمارسه الجماعات المتطرفة في الحياة اليومية، سواء في البلدان المغاربية أم في البلدان الأوروبية. إنها مجموعة متفتحة على العالم وذات خلفية علمانية في علاقتها مع الدين والدولة والمجتمع؛
- أما المجموعة الثالثة التي تدعى بالمجموعة الأصولية فيتوزع أفرادها على فئتين، فئة تلتزم التزاما صارما بأصول الدين وبالعيش وفق مبادئ الإسلام في الظروف الممكنة، ولكنها ترفض العنف والإرهاب في كل الأحوال، رغم إنها تعتبر أصولية متعصبة لدينها ومتزمتة أحيانا في بعض جوانب الحياة الأوروبية ومنها الموقف من علاقة الدين بالدولة والموقف من المرأة ومفهوم الحرية عندها. وهي تسعى للوصول إلى أهدافها من خلال النشاط السياسي السلمي وغير العنفي أو الإرهابي. ولكنها تبقى المعين الذي يمكن أن تزود الفئة الأخرى بالأتباع. والفئة الثانية من هذه المجموعة، وهي أقلية صغيرة جدا، فأنها تسعى إلى فرض تصوراتها على الآخرين دون الاعتراف بحق الآخرين بالتصرف بحرية وتجد نفسها في موقع الحق المطلق، الحق الإلهي تقريبا. وتريد هذه الفئة الصغيرة فرض مواقفها واجتهاداتها وتصوراتها عن الإسلام وسياساتها على الآخرين، بغض النظر عن قبولهم لها أو رفضهم إياها. ولكن هذه الفئة تنقسم إلى جماعتين إحداهما لا تمارس العنف ولا تدعو إليه والجماعة الأخرى لا تمارسه فحسب، بل تدعو إليه وتنفذ عمليات إرهابية ضد الآخرين لفرض إرادتها بكل السبل. وهذه المجموعة صغيرة جدا ومعزولة عموما عن الأوساط الشعبية، ولا تحظى باحترام الناس بسبب الأساليب غير الإنسانية والبعيدة عن روح الإسلام السمحة التي تمارسها إزاء من تعتبره خصما لها أو معارضا لتصوراتها. وهي لا تتورع عن قتل الأطفال والشيوخ والنساء والمرضى بحجة إثارة الفوضى لتسهيل عملية إسقاط هذا النظام القائم أو ذاك، واعتبار من يسكت على وجود هذا النظام أو ذاك يساهم في تثبيته. إن الفئة الأخيرة هذه تريد إسكات الآخر بأي ثمن. لا تسمع سوى صوتها وتعتبره صوت العدالة والحق المطلق، وهي تتحدث وكأنها تعبر عن إرادة الله ورسوله والأولياء الصالحين، إنها تعيش أوهاما قاتلة تقودها والكثير من أفراد المجتمع إلى الموت وإلى المزيد من الدمار والخراب. ويفترض أن لا تبالغ القوى السياسية المختلفة والدول بحجم هذه الجماعة أو سعة قاعدتها الشعبية وتأثيرها السياسي على الناس في المجتمعات الأوروبية. إن سبل التعامل مع هذه الجماعة يمكن أن يؤثر على أعضائها كثيرا، وبالتالي، يمكن أن يسحب البساط من تحت أقدام قياداتهم المتشددة لصالح الموقف الأكثر عقلانية وتجاوبا مع المبادئ الأساسية للإسلام. ولا شك في أن سياسات الدول الأوروبية إزاء قضايا الشعوب الإسلامية تلعب دورا كبيرا في انتعاش أو تراجع

نشاط أفراد المجموعة الأخيرة والتي تشكل خطرا نسبيا على الديمقراطية وحقوق الإنسان كما في حالة النظم الاستبدادية السائدة في العديد من تلك البلدان ذات الأكثرية السكانية المسلمة.

يبدو مفيدا جدا أن تقوم مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وخاصة مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي والحكومة الاتحادية الأوروبية وكذلك منتدى المهاجرين وغيرها من المؤسسات، وبالتعاون مع مؤسسات البحث العلمي المتخصصة، بتشكيل فرق علمية مختلطة من المنطقتين لإعداد دراسات معمقة عن سبل التعامل مع البلدان المغاربية وسبل تطوير العلاقات والحوار الفكري والثقافي والديني والسياسي والبيئي في تلك البلدان لضمان تحقيق الفهم المتبادل لمختلف القضايا ثم اقتراح سبل تطوير العلاقات في ما بينها لصالح المنفعة والثقة المتبادلتين. وتحتل مسألة العلاقات الاقتصادية مكانة مرموقة في هذا الجانب لتأثيرها المباشر على حياة الناس وعلى مواقفهم السياسية وعلى اتجاهات تطور تلك البلدان وعلاقاتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي. ويفترض أن تبذل المؤسسات الأوروبية جهدا ملموسا لوضع معادلة مناسبة لتنمية علاقاتها مع بلدان الشمال الأفريقي من جهة، ومع البلدان الأخرى في شرق أوروبا أو آسيا الصغرى أو في غيرها من المناطق الأفريقية، بما يساعد على تحقيق الفائدة المناسبة للجميع، إذ أن الضعف الراهن في التوجه صوب تطوير علاقات متكافئة مع بلدان شمال أفريقيا سيؤثر لا محالة على مستقبل ومضامين هذه العلاقات.

الفصل السابع: الاندماج والهوية

تواجه الأجانب عموما والمهاجرين المغاربة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي إشكالية كبيرة تبدو أحيانا وكأنها عصية على الحل، ونعني بها موضوع الاندماج في المجتمعات الأوروبية من جانب المهاجرين من البلدان المغاربية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وعلاقته بالهوية الإثنية أو القومية أو الدينية أو الثقافية لهؤلاء المهاجرين، سواء الذين تجنسوا بالجنسيات الأوروبية المختلفة أم أولئك الذين ما زالوا يحتفظون بجنسياتهم الأصلية. ومع أن هذه الإشكالية متباينة نسبيا بين تلك البلدان التي تأخذ بمبدأ المواطنة الجمهورية التي لا تميز من حيث التشريع بين المواطنين أيا كانت إثنياتهم أو الديانة التي يعتقدون بها ويمارسونها، بغض النظر عن الممارسات الفعلية في هذا الصدد، وتلك التي تأخذ بمبدأ القومية والأرض في النظر إلى الجنسية والتجنس والمواطنة. فإذا كانت فرنسا مثالا للنموذج الأول فأن ألمانيا تعتبر مثالا للنموذج الثاني. وتختلف عنهما بريطانيا، إذ إنها تشكل نموذجا ثالثا متميزا عنهما. وبلدان الاتحاد الأوروبي تتوزع على هذه النماذج الثلاثة مبدئيا، وأن اختلفت في الممارسة الفعلية وفي واقع التمييز الذي يعاني منه الأجانب في النماذج الثلاثة، إذ أن هذا التمييز يختلف من بلد إلى آخر في مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي، على أنه موجود فيها جميعا وبدرجات متفاوتة.

عندما يحاول الإنسان أن يدرس موضوع الاندماج في المجتمعات الأوروبية من جانب المهاجرين من البلدان المغاربية الثلاث، تونس والجزائر والمغرب، سواء كانوا من الأمازيغيين المسلمين أم من العرب المسلمين، سيجد أمامه لوحة متناقضة. فالحكومات الأوروبية عموما والكثير من المسؤولين فيها ونسبة معتبرة من السكان تعتبر أن المسلمين من هذه البلدان غير راغبين بأي اندماج في المجتمع، أو أن الغالبية العظمى منهم ترفض الاندماج في المجتمعات الأوروبية، في حين يرى بعض الأوروبيين بأن مجتمعاتهم بالذات هي التي ترفض وإلى حدود غير قليلة قبول اندماج الأجانب في مجتمعاتهم، وأن المسؤولين فيها يضعون العقبات في هذا الطريق. ويرى القسم الأول بأن هذه الحالة تشكل خطرا كبيرا على المجتمع الفرنسي وعلى الهوية الفرنسية لهذا المجتمع. فعلى سبيل المثال لا الحصر يقول وزير فرنسي سابق، كانت الهجرة من مجالات اختصاصه، بهذا الصدد ما يلي: ".. لب القضية هو المواجهة بين فرنسا المسيحية التقاليد والعلمانية المؤسسات، ومجموعة أجنبية هامة عدديا بقيت من حيث السلوك والأخلاق وبنية الأسرة متبعة بانتمائها للعالم الإسلامي".[119]، ويذكر السيد مصطفى بما سجله الجنرال ديغول في مذكراته أثناء حديثه عن استقلال الجزائر حيث كتب يقول: ".. لا مناص من تعويض سياسة الهيمنة في أفريقيا الشمالية بسياسة المشاركة. وذلك أنه من المستحيل إدماج المسلمين في الشعب الفرنسي. إن المجموعة المسلمة نظرا لأصولها العرقية وديانتها وطريقة حياتها، وبعد أن عوملت لمدة طويلة معاملة الدون وأقصيت وحوربت واكتسبت شخصية صلبة لا تقبل التذويب"[120]. ومثل هذا الموقف لا نجده في فرنسا وحدها، بل

119 النيفر، مصطفى. المهاجرون المغاربة في فرنسا. مصدر سابق. ص 8.
120 نفس المصدر السابق. ص 8.

في العديد من الدول الأوروبية ومنها ألمانيا حيث يرى الكثيرون أن الأجانب، ومنهم الأتراك والأفارقة والعرب، غير قادرين على الاندماج بالمجتمع الألماني، أو أنهم غير راغبين في ذلك. فمن يقرأ كتاب "حوارات راهنة" الصادر في عام 1994 والذي يضم جملة من المقالات والتصريحات لمسؤولين وكتاب ألمان سيجد ما يؤكد وجود قوى ألمانية وأوربية عموما لا ترى فائدة من بذل الجهد لتحقيق عملية الاندماج، إذ أنها تدعي بأن هؤلاء الأجانب لا يريدون ذلك، ولكن هناك من يرى العكس ويعتقد بأن الألمان أنفسهم، ومنهم أولئك العاملين في دوائر الدولة المسؤولة عن اللاجئين والمهاجرين، هم الذين يضعون العقبات في طريق عملية الاندماج الاجتماعي.[121]

وعندما يجري الحديث مع المهاجرين حول موضوع الاندماج في المجتمعات الأوروبية التي يقيمون فيها منذ سنوات متباينة، طالت أم قصرت، يلاحظ الإنسان تباينا مماثلا لما لوحظ مع أراء أو أطروحات الأوروبيين بهذا الصدد. فهناك كثرة من المهاجرين تعتقد بأن المجتمعات الأوروبية هي التي تعيق عمليا مثل هذا الاندماج، في حين أن البعض الآخر يجد أن المهاجرين يشاركون في تعقيد عملية الاندماج أو حتى رفضها لعوامل كثيرة، بما فيها العامل الديني والقومي والثقافي. وإزاء هذا الوضع يحتاج الإنسان إلى تفسير واضح ومدقق لمفهوم الاندماج وعلاقته بالانصهار القومي أو الديني أو ما إلى ذلك، علما بأن هناك اختلافات واضحة في تفسير هذا المفهوم لدى الجماعات المختلفة، سواء كانت قومية أم دينية أم علمانية، بل هناك تباينا في الموقف في ما بين هذه الجماعات المختلفة. ومن هنا تنشأ هذه الصعوبة في إعطاء هذا المفهوم تفسيرا محددا ودقيقا. ومع ذلك فلا بد من وضع المفهوم الذي نتعامل معه في هذا البحث.

إن مفهوم الاندماج في مجتمع ما يتطلب من جانب هذا الفرد أو ذاك أن يعمل من أجل ما يلي:

- الفهم الواقعي لطبيعة هذا المجتمع وعاداته وتقاليده وتاريخه وثقافته والأسس والقواعد المبدائية التي ينهض عليها المجتمع والدستور المقرر فيه وكذلك القوانين السارية فيه؛
- التعامل الواعي مع كل ذلك بما يسمح لا بالاعتراف بها فحسب، بل واحترامها والانسجام معها باعتبارها ملزمة لكل أفراد المجتمع. ولكن الاعتراف بذلك واحترامه لا يعني، كما هو حال بقية الناس أنهم لا يسعون أو يناضلون ديمقراطيا وسلميا في سبيل تغيير ما يرونه غير مناسب لهم. ويبقى القرار في المحصلة النهائية للأكثرية في المجتمع، إذ أن عمليات التغيير في الحياة السياسية وفي وضع القوانين، تفترض أن تتم بالطرق السلمية والديمقراطية؛
- الوعي بأن تعلم لغة هذا المجتمع والتخاطب بها تساهم مساهمة فعالة في عملية الاندماج ورفع الكثير من الحدود والقيود بين أفراد المجتمع، وهي ضرورية للاختلاط الاجتماعي والتفاعل اليومي مع السكان والاستفادة من الحياة الثقافية في هذه البلدان[122]؛

---

[121] Bade، Klaus J. Dr. Aktuell-Kontroverse. 1994. Hannover. Berlin.

[122] تشير جميع الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الاجتماعية في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي على أهمية مسالتين بالنسبة إلى المواطنين الأجانب الراغبين في الهجرة والسكن في هذه البلدان، وهما: الاعتراف بدستور البلاد وإتقان لغة البلاد. وكلا المطلبين عادل ويستوجب حقاً الالتزام بهما. ولا يتنافى هذا الالتزام مع النضال الديمقراطي من أجل تغيير في هذه المادة أو تلك أو حتى تعديل الدستور من جانب المواطنين الأجانب، كما هو حق مشروع من حق المواطنين من أصل سكان البلاد. ولكن القوى المحافظة واليمينية

- والوعي بأن من حق أي فرد في هذا المجتمع، بغض النظر عن إثنيته أو قوميته وجنسيته أو دينه أو طائفته، التمتع بجميع الحقوق وتحمل جميع الواجبات التي يفرضها دستور البلاد على أفراد المجتمع؛
- والاندماج يعني المشاركة في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والحياة العامة على قدم المساواة مع بقية أفراد المجتمع، والحق في تبوأ المراكز السياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والأدبية في البلاد دون عوائق؛
- ولكن الاندماج لا يعني تخلي الإنسان في هذا المجتمع عن الدين الذي يعتقد به أو الثقافة التي تربى عليها أو القومية التي ولد عليها أو البلد الذي تحدر منه. فله الحق في ممارسة طقوسه الدينية وعاداته وتقاليده التي يفترض أن تمارس بالطريقة التي تحافظ على حرية وطقوس الآخرين، والعكس صحيح أيضا.

وفي النقطة الأخيرة تنشأ الكثير من الإشكاليات والمشكلات التي تحتاج إلى عناية كبيرة. فمن المعروف أن المجتمعات الأوروبية تقوم على أساس العلمانية، والتي تعني ضمن ما تعني الحياد إزاء الأديان أو بتعبير أكثر دقة الفصل بين الدين والدولة، إذ أن الدين للفرد والدولة للجميع. وهذا الفهم للعلمانية يفسح في المجال لأفراد المجتمع أن يمارسوا الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور العلماني على أساس من المساواة التامة، وأن يتمتعوا بحرية الإيمان وممارسة الديانة والتقاليد والعادات والثقافة التي يعتقدون بها وتربوا عليها. ولا شك في أن الجنسية في أي بلد أوربي، وبسبب علمانية الدولة، لا تعني بأي حال تخلي الإنسان عن دينه أو تقاليده وثقافته الخاصة، بل تعني الولاء للوطن الجديد الذي اتخذه، كما لا يعني وبأي حال العداء للوطن الذي جاء منه. كما أن من حقه ممارسة النقد أو الترويج والنضال من أجل إجراء تعديلات على الدستور أو تغييرات فيه أو تطوير وإغناء له وللقوانين السارية، كما هو حق ثابت لبقية المواطنين من أصل سكان البلاد. على أن يتم ذلك وفق قواعد اللعبة الديمقراطية في المجتمع المدني، أي وفق الأسس الديمقراطية التي تحددت في دستور البلاد وقوانينه المرعية وبالطرق السلمية. وعندما ينتهي كل ذلك إلى رأي تقبل به الأكثرية، سواء كان ذلك عبر استفتاء شعبي عام أم عبر النواب في البرلمان، فعلى الأقلية أن تلتزم بذلك بغض النظر عن قناعتها الخاصة. وهذا لا يعني عدم كفاحها السلمي والديمقراطي من أجل إجراء التغيير المطلوب لاحقا أو الترويج لأفكارها المعارضة لقرار الأكثرية. ولكن قرار الأكثرية يبقى ساري المفعول حتى يجري تغييره عبر الأكثرية أيضا.

ولكن، ما هي العوائق التي تقف حائلا دون اندماج المواطنين المهاجرين في المجتمعات الأوروبية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ليست سهلة بحكم تنوع هذه المجتمعات وبحكم الرؤية المتباينة للأجانب القادمين من بلدان مختلفة،

تضيف إلى ذلك وتشدد على جعل الثقافة الألمانية مثلا ثقافة قائدة له وملزمة، وهو أمر لا يجوز فرضه، إذ يكفي أن يحترم المواطن جميع الثقافات في العالم، بما فيها الثقافة الألمانية. ويلاحظ في هذا التشديد محاولة لاستبدال مفهوم الاندماج بمفهوم الصهر القومي للفرد. والجانب الثاني هو ما تفرضه الأجهزة المختصة بإجراء امتحان شفهي وتحرير لطالب الجنسية الألمانية، والتي لا يمكن النجاح لعدد كبير من المواطنين الأجانب والمواطنين الألمان في آن واحد. فالمطلب في هذا الصدد يكون تعجيزي، خاصة وأن كثرة من الأجانب الذين قدموا إلى ألمانيا وفق عقود العمل السابقة، كانوا من الفلاحين والعمال الذين ربما لا يقرأون أو يكتبون. وهذا الأمر قائم حتى الآن. ولذلك فامتحان اللغة التحريري والشفوي عمل يستهدف تعطيل منح الجنسية أو عدم منحها أصلا.

وبحكم العلاقات التاريخية القائمة بين الأجانب وتلك المجتمعات. فعلى سبيل المثال ورغم وجود علاقات تاريخية طويلة بين المواطنين من البلدان المغاربية والفرنسيين، فأن هذه العلاقات التاريخية ذاتها كانت وما تزال سببا لموقف غير ودي، إن لم نقل عدائي أحيانا من مجموعات غير قليلة من السكان إزاء المغاربيين من تونس والجزائر والمغرب مثلا، المقيمين في فرنسا بحكم الهيمنة الاستعمارية السابقة والنضال الذي خاضته الشعوب المغاربية ضد تلك الهيمنة والعلاقات المتوترة التي سادت تلك العلاقات سنوات طويلة مثلا، سواء كانوا من المسلمين الأمازيغيين أم من المسلمين العرب، والعكس صحيح أيضا، أي وجود مغاربيين يكنون الكراهية والعداء للفرنسيين أيضا. في حين لا يجد الإنسان مثل هذا الوضع بالنسبة للمغاربيين القاطنين في هولندا أو في بلجيكا أو النرويج أو في بقية الدول الاسكندنافية، أو حتى في ألمانيا، رغم وجود إشكالية عامة في هذه البلدان إزاء الأجانب عموما والأتراك على وجه الخصوص. كما أن الموقف من الجنسية وارتباطه بعملية الانصهار القومي في ألمانيا، أو الفهم الخاطئ للعلمانية في عدد من تلك البلدان، يعتبر من بين العوائق البارزة لعملية الاندماج المنشودة. وعليه يمكن الإشارة إلى تلك العوامل التي يمكن أن تلتقي عندها العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي، مع حقيقة وجود تمايز نسبي في ما بينها بالنسبة إلى كل من تلك العوامل.

1. الإرث الاستعماري التاريخي أو النظرة التمييزية إزاء سكان بلدان العالم الثالث، ومنها الدول المغاربية؛
2. إغفال وجود جالية مغاربية مسلمة تشكل نسبة مهمة من المجتمع في عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي، التي تحتاج بشكل اعتيادي إلى مستلزمات معينة لأداء طقوسها الدينية وممارسة عبادتها وتأمين ما يساعد على الاستجابة لبعض أبرز مطالبها المشروعة، كما حصل في الآونة الأخيرة في بلجيكا على نحو خاص بصدد الانتخابات المحلية، في حين ما تزال الكثير من تلك البلدان ترفض فهم هذا الواقع، وبالتالي تترك مجالا رحبا للاختلاف والصراع غير المبرر؛
3. ومن المؤسف أن يشير الإنسان إلى أن جمهرة غير قليلة من الأوروبيين وبعض حكوماتها ترى في وجود المغاربيين المسلمين بمثابة عنصر فوضى وتشويش في هذه المجتمعات، وهي التي تتسبب في خلق الفوضى وإشكاليات العنف فيها. وقد نتج عن ذلك تبلور أحكام مسبقة عند جمهرة كبيرة من المسؤولين في هذه البلدان إزاء المغاربيين، أو إزاء المسلمين عموما، والتي تعتمد أحيانا على ظواهر سلبية محدودة ومحاولة تعميمها على جميع العرب والمغاربة أو المسلمين بشكل عام؛
4. الفهم القاصر للعلمانية في الموقف من الطقوس الدينية غير المسيحية أو إزاء الدين الإسلامي [123]، الذي تحدثنا عنه في موقع آخر من هذا الكتاب؛
5. الجهود الاستثنائية التي تبذل لا في سبيل دمجهم الاجتماعي في الحياة والمجتمعات الجديدة فحسب، بل وبالأساس العمل من أجل صهر المهاجرين في المجتمعات الأوروبية تماما منطلقين في ذلك من خشيتهم من مطالبة هذه الجاليات بحقوق الأقليات القومية التي تمنحها الاتفاقيات الدولية؛

---

[123] سيزاري، جوسلين. المسلمون في فرنسا: إندماج فردي أم جماعي. دراسات شرقية. مجلة فكرية نصف سنوية محكمة. تصدر عن جمعية الدراسات الشرقية. باريس. العدد 18/17 لسنة 1996م. ص 42-49.

6. الأدوار التي تمارسها بعض القوى الدينية المتطرفة من الجماعات المهاجرة إلى بلدان الاتحاد الأوروبي التي تعمل في صفوف المهاجرين، وكذلك ممارساتها العنفية والإرهابية، وبشكل خاص موقفها من علاقة الدين بالدولة وترويجها لفكرة ضرورة التوسع من أجل تحويل البشر في هذه المجتمعات أو جماعات منه إلى الإسلام، باعتبار ذلك جزءا من واجبات المسلم إزاء ربه ودينه، وأنه شكلا من أشكال الجهاد في سبيل الله في الديار التي ما تزال "ديار حرب"؛
7. دور الحكومات في الدول المغاربية ذاتها التي تحاول إعاقة مثل هذا الاندماج حرصا منها أو طمعاً في بقاء هؤلاء على علاقة بهم من أجل الحصول على تحويلاتهم المالية إلى عائلاتهم في الوطن الأم وما إلى ذلك. ومع أن مثل هذا الاتجاه مهم ولا ضير فيه، بل مطلوب في غالب الأحيان، إلا أن طبيعة العلاقة ووجهتها هي التي يفترض أن تتخذ مضمونا آخر بما يساعد على تحقيق الاندماج الطبيعي والعقلاني في المجتمعات الجديدة التي انتقلت إليها تلك الجاليات؛
8. ولا بد لنا من الإشارة إلى أن بعض الوعاظ في الجوامع يلعب دور معوقا لعملية اندماج المسلمين المغاربيين في المجتمعات الأوروبية باعتبارها جزءا من عملية اختراق المسلمين والدين الإسلامي، كما هي الحداثة والعلمانية وما شاكل ذلك مما تعتبره "بدعا" مناهضة للإسلام. ولا تجري هذه العملية في الجوامع القائمة في بلدان المهجر الأوروبي، بل وفي غالب الأحيان في داخل البلدان المغاربية باعتباره تطعيما ضروريا للسلمين يساعدهم على مقاومة اغراءات المجتمعات والحضارة الأوروبية. وغالبا ما يجد الإنسان أن هذه المحاولات تنخرط في إطار الفكر الأصولي المتطرف الذي ينزع إلى الصدام بين الحضارات بدلا من الحوار، وإلى ترويج الخشية من الآخرين بدلا من الألفة معهم؛
9. إشكالية تعلم اللغة الفرنسية أو اللغات الأوروبية الأخرى التي يتوجه إليها المهاجرون والعوائق والمشكلات التي تحول دون تعلمها بالمستوى المطلوب. وهذه الإشكالية تتحملها السلطات المسؤولة في البلدان المستقبلة للهجرة، إذ إنها لا تقوم بتوفير ما هو ضروري ومناسب من مستلزمات لتعليم اللغة، التي تعتبر لغة أجنبية جديدة بالنسبة للوافدين الجدد. ولكن يفترض أن لا تغيب عن البال بأن جمهرة غير قليلة من المهاجرين لا يبدون استعدادا كافيا لتعلم اللغة الجديدة التي يحتاجها بشكل يومي في حياته ومقامه الجديد، سواء جاء ذلك بسبب الكسل أو عدم الرغبة أو بسبب الأمية وجهله للقراءة والكتابة بلغة الأم أصلا.

وغالبا ما يطرح موضوع الهوية الوطنية للمهاجرين عند الحديث عن عملية الاندماج في المجتمعات الأوروبية، أي الهوية القومية أو الثقافية، بما فيها الهوية الدينية، تصبح جزءا من حوارات المواطنين الأجانب والأوروبيين وكأنها عقبة كبيرة وحجر عثرة في طريق عملية الاندماج في المجتمع من جانب المهاجرين أو في طريق قبول هؤلاء المهاجرين من قبل سكان أصل البلاد في وسطهم الاجتماعي. فهي بهذا المعنى إحدى الإشكاليات البارزة التي تؤرق الأوروبيين والمهاجرين على حد سواء. فما هي الهوية التي يجري الحديث عنها من جانب سكان مختلف البلدان الأوروبية وغير الأوروبية؟ وما هي وظيفة ودور هذه الهوية في المجتمعات المختلفة؟ وهل هناك

أكثر من هوية واحدة للفرد أو الجماعة؟ وهل الهوية مجرد وهم يتشكل عند هذا الفرد أو ذاك أو هذه الجماعة أو تلك؟

يحمل جواز سفر الإنسان السائح أو المغترب ومن ثم المهاجر من بلد إلى أخر مجموعة من المعلومات الشخصية التي يراد بها التعريف بحامل الجواز. فجواز السفر يتضمن اسم الشخص واسم والده ونسب عشيرته أو قبيلته وتاريخ ميلاده والمدينة التي ولد فيها وتلك التي يقيم فيها، والدولة التي يحمل جواز سفرها، كما يتضمن الإثنية أو القومية التي يتحدر منها والتي تشير بدورها إلى لغة الأم التي يتحدث بها، ثم الدين الذي يعتقد به أو الطائفة التي ينتمي إليها، وكذلك يشير إلى جنسه، ذكرا كان أم أنثى، ومتزوجا كان (هو أو هي) أم أعزب. ويتضمن جواز السفر معلومات أخرى تشير إلى لون بشرة حامل الجواز ولون عينيه وشعر رأسه وطول قامته والعلامة الفارقة التي يحملها في مكان ما على وجهه أو جسده. وهو يتضمن بعد كل هذا وذاك مهنته في وقت السفر، سواء كان طالبا أم معلما أم عاملا أم فلاحا أم حرفيا أم موظفا في الدولة أم تاجرا أم ربة بيت. ويمكن أن يحمل الإنسان جواز سفر اعتيادي أم دبلوماسي الذي يؤدي وظيفة أخرى تدخل بشكل عام في إطار الهوية العامة للفرد. كل هذه القائمة من المعلومات التفصيلية يراد بها التعريف بهوية هذا الإنسان أو ذاك لأغراض كثيرة. ورغم أن جملة من هذه المعلومات متشابهة أو متماثلة من حيث الشكل، فأنها متباينة من حيث المضمون والتفاصيل، فهي والحالة هذه بطاقة شخصية تختلف عن بطاقة شخص آخر. والفارق الاحتمالي القائم في بطاقة الهوية الشخصية يبرز في عدد من المعلومات التفصيلية. فعندما يقال عن هذا الشخص أو ذاك أنه مسلم أو مسيحي، فأنها لا تشير في ما إذا كان شيعيا أم سنيا، وإذا كان سنيا، فهي لا تشير إلى أنه من الطائفة المالكية أو الحنفية أو الحنبلية أو الشافعية أو من الإباضية، وإذا كان شيعيا فهل هو من الإثني عشرية أم من جماعة الأئمة الخمسة أم الأئمة الستة أم من العلويين أو الإسماعيليين، وإذا كان مسيحيا فهل هو مسيحي كاثوليكي أم مسيحي بروتستانتي أم مسيحي من أتباع الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية، وإذا كان يهوديا، فهل هو من الأصوليين الأرثوذكس المتطرفين أو التلموديين أم من القرائين، أم أنه من الحسيديم (وهي كلمة عبرية تعني الإحسان) أم من الدّونمة (وهي كلمة تركية تعني المرتد)، على سبيل المثال لا الحصر. وهذه المعلومات التي فرضتها من الناحية العملية وجود الدولة الوطنية والحدود القائمة في ما بين الدول، فأنها لا تغير من ثلاث حقائق أساسية هي:

- أن هؤلاء جميعا بشر، أيا كانت الهوية التي يحملها هذا الفرد أو ذاك، ولكل منهم كرامته كإنسان؛
- وأن هذه الهوية الشخصية ليست سوى وثيقة للتعريف بشخص معين ويفترض أن لا تكون مادة أو أساسا للمقارنة والتمييز بين الأفراد، إذ عندها تتحول إلى وثيقة يراد بها ممارسة غرض أو وظيفة أخرى، ومنها التمييز العنصري والديني بين الأفراد والجماعات والشعوب؛
- وهي تحمل مؤشرات عرضة للتغيير وبعضها بطيء التغير وبعضها غير قابل شكليا ومحتمل التغيير مضمونا وعمليا. فعلى سبيل المثال لا الحصر يحرم على المسلم التخلي عن دينه الإسلام. وفي حالة تخليه يعتبر مرتدا عن الإسلام وبالتالي يحل سفك دمه. في حين لا يوجد مثل هذا الموقف عند الأديان الأخرى. ويصعب على الحضارة الحديثة القبول بالموقف التقليدي الإسلامي الذي يرفض حق الإنسان في تغيير دينه. وهنا نجد عند

بعض المسلمين الواقع التالي: إن من يترك دينه أمامه ثلاث حالات أما أن يعلن عن تبنيه ديانة أخرى وإعلان ذلك جهارا، وبالتالي، يحل سفك دمه من قبل المسلمين، وإما أن يتخلى عن الدين بصورة كاملة ويصبح ملحدا، ويعرض نفسه في مثل هذه الحالة إلى نفس المصير، وإما أنه يقوم بالحالة الأولى أو الثانية دون أن يعلن عن ذلك، وهي السائدة عموما، إذ لا يحق للمسلم الطعن بإسلام المسلم ما لم يعلن عن ذلك جهارا، وبالتالي يعيش الإنسان الذي استبدل دينه بدين آخر أو الذي تخلى عن الأديان وأصبح ملحدا في حالة ازدواج الشخصية، وهو مجبر على ذلك لا مخير.

ولكن هل الهوية التي يحملها هذا الإنسان أو ذاك وفي كل الأحوال غير ذات معنى وهدف معين يراد بها أو من خلالها تحقيقه والوصول إليه؟ إن العلاقات القائمة بين الشعوب والدول تشير إلى أن الهوية قد أصبحت، إلى جانب كونها أداة للتعريف بالبشر، أداة للتمييز في ما بين البشر أيضا. وهي لا ترتبط بجواز السفر وحده، باعتباره نموذجا تفصيليا في ذكر أهم المواصفات التي يراد بها التمييز بين البشر، ومنها على نحو خاص، الإثنية والقومية و "العرق" والدين ولون البشرة والشعر والعينين، بل إنها محاولة يراد منها تأكيد انتماء هذا الشخص أو ذاك إلى جماعة بشرية بعينها من جهة، واختلافه عن جماعات بشرية أخرى من جهة ثانية. ويعني مثل هذا الانتماء المشترك لجماعة معينة المساهمة في تنمية عواطف ومشاعر مشتركة على أساس اللغة والتراث والعادات والتقاليد والدين والثقافة بصورة شاملة والتاريخ المشترك، إضافة إلى "العِرق" أو الإثنية والقومية المشتركة، وبالتالي يساهم في تأمين التكافل والتضامن لا في داخل هذه المجموعة فحسب، بل وفي اتخاذ المواقف المشتركة إزاء الجماعات الأخرى أو الآخر. وهنا يزداد الشعور لا بالانتماء فحسب، بل وبالحدود القائمة بينه وبين الآخر، وعلى نحو خاص في مجالات القومية والدين واللغة ولون البشرة. وفي هذا يشتد فعل "الأنا" إزاء "الآخر"، والآخر في حالة ثانية يصبح هو "الأنا"، وتأخذ "الأنا" مكان "الآخر". أي عندما أبدأ بالتساؤل "من أنا" أو "من أكون"، عندها يطرح السؤال التالي نفسه مباشرة "من "انت" أو "من تكون"، أو "من هو" و "من يكون". وهنا تبدأ المقارنة بين أنا وأنت أو أنا والآخر. وعند البدء بتحديد مثل هذه الهوية للذات، يبدأ معه أيضا تحديد هوية الآخر وإبراز أوجه الاختلاف معها أيضا، أي عندما يبدأ الحديث والتفاخر بخصائص الذات والجماعة والحديث ب "أنا" و "نحن"، يبدأ الحديث عن خصائص "الآخر" أو "هو" و "هم"، أي أولئك الأقل شأنا. وفي هذه الحالة لا يتخذ هذا الاتجاه صيغة العفوية، بل يستند إلى خلفية فكرية وسياسية وذات مضمون اجتماعي واضح. وفي فترات مختلفة من ماضي البشرية لعبت هذه الهوية أو تلك، وفق الظروف والشروط التي كانت تمر بها الجماعات المختلفة، دورا كبيرا في خلق الكثير من النزاعات والصراعات والحروب التي راح ضحيتها الملايين من البشر، إنها من الهويات التي تعمق التمايز بين الشعوب وتنشر الحقد والكراهية، وهي في هذه الحالة تعتبر من الهويات القاتلة، كما عبّر عنها الكاتب والروائي المبدع أمين معلوف في كتابه الموسوم "الهويات القاتلة". فقد كتب عن هذا الموضوع المعقد بكل بساطة وعمق ما يلي: "...، ما أن نعتبر الهوية مجموعة من الانتماءات المتعدِّدة، بعضها مرتبط أو غير مرتبط بتاريخ إثني، وبعضها الآخر متعلِّق بموروث ديني، ما أن نرى في كياننا وجذورنا ومسارنا روافد وإسهامات وتلاقحات متنوعة وتأثيرات مختلفة ودقيقة ومتناقضة، حتى تنشأ علاقة مغايرة مع الآخرين، وكذلك مع "العشيرة"

التي ننتمي إليها، ولا يعود الأمر يقتصر على "نحن" و "هم"، أي على جيشين متأهبين يستعدان للمواجهة القادمة والانتقام العتيد، فأكتشف أن هنالك أشخاصا من "طرفنا" لا أملك معهم في نهاية المطاف الكثير من القواسم المشتركة، وأن هناك أشخاصا من "طرفهم" قد أشعر بنفسي قريبا منهم للغاية"[124]. وإذا كانت مجموعة من رجال الكنيسة المسيحيين في فترات معينة لعبوا دورا رئيسيا في هذا التمييز وفي إلحاق الضرر بالناس المختلفين عنهم، فأن جماعة من رجال الدين المسلمين وغيرهم مارسوا ذلك في فترات أخرى ايضا. وتجدر الإشارة إلى إن الهوية الضيقة والقاتلة لا تكون بالضرورة موجهة ضد شعوب وديانات أخرى، بل يمكن أن تتوجه ضد الشعب ذاته وضد أصحاب الدين الواحد. فالهوية التي يريد المسلمون المتطرفون التميز بها باعتبارهم "جماعة تحمل التراث وتعمل على التغيير وتريد العودة إلى الأصول النقية"، كما يجرى منذ سنوات في الجزائر، فأنهم يتوجهون بتكفير كل الذين يختلفون معهم أو حتى ضد الذين لا يؤيدونهم فحسب، وبالتالي يدعون إلى ويعملون على التخلص منهم أو تخليص المجتمع من شرورهم من خلال القتل! إن الهوية التي تؤكد على مضمون "عِرقي" أو إثني أو قومي أو ديني أو على اللغة ولون البشرة وشعر الرأس، تنطلق من وجود فوارق جوهرية وجذرية بين البشر وتتجلى في هذه الخصائص الظاهرة على محيا الإنسان والتي تميزه عن الآخر وتمنحه في الوقت نفسه مضمونا آخر لفحوى الإنسان أو بنيته الداخلية، بما فيها عقله وقلبه وعواطفه ونفسيته. وفي هذا التصور يكمن الخلل الأساسي. ومثل هذه الهوية تكون مغلقة على الذات وتسعى إلى خلق ما يطلق عليه بجماعية الهوية الخاصة التي تتميز بها هذه الجماعة البشرية أو تلك. ومثل هذا الشعور بالهوية المشتركة لا يقود إلى الانغلاق على الذات وخلق الحدود مع الآخرين فحسب، بل يدفع إلى تأليه الذات والتعالي على الآخرين أو حتى احتقارهم. ومثل هذه الهوية الجماعية هي التي كانت تنتهي إلى الالتزام بالعنصرية البغيضة والتي عانت منها الشعوب الكثير من المرارات وقدمت الكثير من الضحايا، وهي التي ما تزال يمكن أن تهدد البشرية بالكثير من النزاعات والكوارث. ويمكن هنا الإشارة إلى تجارب الماضي البعيد، مثل الحروب الصليبية، أو من الماضي القريب، النازية والحرب العالمية الثانية.

إن الجماعات البشرية التي تتحدث عن الهوية الثقافة المشتركة ولا تشير إلى الجانب "العرقي"، فأنها تلّمح بطرف خفي ولكنه واضح أيضا إلى الجانب القومي أو الإثني، بل وحتى العرقي، عندما تحاول التمييز بين الثقافات ووضع حدود فاصلة بينها، والتبشير بثقافتها المتميزة على بقية الثقافات ومحاولة فرضها على الآخرين. وهي في هذا تحاول رفض ثقافة الآخرين أو اتخاذ موقف العداء إزاء بقية الثقافات أو رفض الاعتراف أو عدم احترام بقية الثقافات أو التعالي عليها أو التقليل من شأنها. ومن هنا تنشأ المصاعب في طريق العمل المشترك أو الاندماج بين الثقافات والشعوب، خاصة وأن عدم الاعتراف أو عدم احترام ثقافات الشعوب الأخرى يقود بدوره إلى التعنت والتعصب واتخاذ موقف مماثل إزاء الآخرين. وعندها ينشأ التوتر بين الجماعات المختلفة.

إن المغترب من شمال أفريقيا، سواء كان من الأمازيغيين أو العرب، يواجه في البلد الأوروبي الذي يرحل إليه، أناسا آخرين، يحملون هوية أخرى، ولهم ثقافتهم التي تنطوي على مكونات تختلف أو تتماثل بهذا القدر أو ذاك مع بعض مكونات الثقافة التي يحملها المغترب أو المهاجر. وبالتالي سيكون المغترب أو المهاجر من جهة،

---

[124] معلوف، أمين. الهوية القاتلة. ط 1.دار الجندي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. 1999. ص 48.

والأوروبي من اصل البلاد من جهة أخرى، وجها لوجه كل منهما يحمل ثقافته أو هويته الثقافية أو أكثر من هوية ثقافية ايضا. وفي هذا الموقف يفترض أن تنشأ حالة من الاتصالات الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين الجماعتين، وهنا الأكثرية المحلية والأقلية المهاجرة، تستند إلى عدد من القواعد الأساسية في التعامل التي يقرها المجتمع المدني وتؤكدها شرعة حقوق الإنسان، ونعني بها:

- الاعتراف والاحترام المتبادل للثقافتين أو حتى لأكثر من ثقافتين موجودتين في المجتمع، إذ لا يمكن أن يتم التعامل الإنساني المتكافئ بين مجموعتين من البشر إحداهما تحترم ثقافة الثاني والثاني يتنكر لثقافة الأول ولا يحترمها، إذ أن الخلاف والتناقض والصراع ثم النزاع يكون مبرمجا مسبقا. ومن هنا تأتي مخاطر الأحكام المسبقة التي يحملها البعض إزاء البعض الآخر والتي كانت وما تزال تقود إلى مشكلات كبيرة في عالمنا المعاصر؛
- الحق المشروع لأتباع كل ثقافة بممارسة مكونات ثقافتها دون أن تؤثر بالسلب على ممارسة أصحاب الثقافات الأخرى أو النيل من حقوقها. فالحق للجماعات المختلفة بممارسة ثقافاتها المتعددة وممارستها فعلا لا تشريعا فحسب، يقنع الأطراف الأخرى بحق الآخرين بممارسة ثقافاتها ايضا وبتوفير مستلزمات تحقيق ذلك فعليا؛
- إيجاد الفرص المناسبة للتبادل الثقافي بين ثقافتين أو أكثر والتفاعل المتبادل دون محاولة فرض إحداها على الأخرى. وفي هذا الاتجاه يمكن اعتبار الثقافتين أو أكثر مصدر إغناء متبادل، مصدر أخذ وعطاء وتفاعل مستمر. لا يمكن انتظار حصول تبادل وتفاعل ثقافي أو وضع الحدود في ما بينها بصورة عفوية، إذ في الحالتين توجد قوى معينة تريد حصول هذا أو ذاك. ومن هنا تأتي أهمية ودور تلك القوى التي تريد التبادل والتفاعل في تنشيط هذه العملية وفي التصدي الديمقراطي الفعال للوجهة الأخرى التي تخلق الإشكاليات للمجتمع وللجماعات العديدة التي تعيش في بلد واحد؛
- أن يسعى المهاجر إلى احترام وتقدير واستيعاب تاريخ البلد الذي هاجر إليه ويسعى للعيش فيه والتعامل مع الشعب الذي استقبله، إضافة إلى احترام تقاليده وعاداته وتراثه وحضارته. إن الاحترام لا يعني القبول بها لنفسه، بل يعني الاعتراف بوجودها وحقها في البقاء والتطور. ومثل هذه الوجهة يمكنها أن تخلق أرضية للتعامل المماثل من جانب الفرد الأوروبي إزاء الشخص المهاجر الذي استقبله في بلاده، أيا كان سبب الهجرة، وبغض النظر عن تاريخ العلاقات بين البلدين أو الشعبين، إذ أن للتاريخ دروسه التي يفترض أن تكون أساسا صالحاً وسبيلاً للاستفادة منها في إقامة العلاقات الجديدة المنشودة.

إن سيادة مثل هذه الأجواء، إضافة إلى ما أشير إليه سابقا، يمكن أن تخلق الأرضية الصالحة للاندماج الاجتماعي والأخذ من الثقافة الجديدة التي تَعَرَّفَ عليها المهاجر دون أن يفقد هويته الثقافية، أو مع الاحتفاظ بها. وبمعنى معين فأن الانفتاح على الثقافات الأخرى وعدم اعتبار الحداثة والثقافة المقابلة أو الهوية الأخرى اختراق للثقافة التي تؤمن بها هذه الجماعة أو تلك يساهم بشكل فعال على التفاعل والاندماج الإيجابي وبعيدا عن الصهر الثقافي، بما فيه الديني، أو القومي في المجتمعات الجديدة. ويبدو من هذا بوضوح بأن على الطرفين، سواء أولئك الذين قدموا من بلدان شمال أفريقيا إلى أوروبا أو أنهم من أصل سكان البلاد، إلى التفاهم والتعاون في ما بينهما. كتب السيد

أمين المعلوف في هذا الصدد يقول بصدق متميز: "يفترض التقارب الحقيقي من الآخر أن يمدَّ المرء ذراعيه ويرفع رأسه، ولا يمكن أن يمدَّ ذراعيه إلا إذا كان رأسه مرفوعاً. فإذا ما شعر المرء في كل خطوة يخطوها أنه يخون أهله ويتنكَّر لذاته، يكون التقارب من الآخر خاطئا. وإذا كان الشخص الذي أتعلَّم لغته لا يحترم لغتي، فالتحدث بلغته لا يكون دليلا على الانفتاح بل ولاءً وخضوعاً"[125]. وبكلمة مختصرة لا يجوز أن تكون الهوية الثقافية للإنسان سببا في إعاقة اندماجه بالمجتمع الجديد، بل يفترض أن تكون دليلا على تفتح الإنسان وحيويته وقدرته على التفاعل والأخذ والعطاء وعلى احترام التنوع باعتباره إغناء للمجتمع لا إلحاق الضرر به.

إن التجارب التي مرت بها الشعوب المختلفة تشير إلى أن الإنسان لا يحتاج باستمرار إلى تأكيد هويته القومية أو الثقافية ما دام يتمتع بوضع سياسي واقتصادي واجتماعي مستقر ولا يواجه تحديات تقلقه أو تثير لديه مخاوف معينة. ولكنه يبدأ بالبحث عن هويته وعن من يشاركه فيها ويسعى إلى إبرازها بأشد الأشكال ضجيجا عندما يشعر بخطر يتهدده من طرف آخر أو منافسة تقض مضاجعه، وربما لا يوجد سببا فعليا لمثل هذه المخاوف سوى أوهامه أو ذاكرته المجتمعية التاريخية أو من يرسم له ويؤجج فيه مثل هذه الهواجس. فالإنسان القادم من شمال أفريقيا إلى فرنسا أو إلى أي بلد أوربي آخر يجد نفسه محاطا بمظاهر حياة وثقافة أخرى لم يتعرف عليها من قبل وتختلف عن ثقافته وديانته فيشعر بخطر داخلي يتهدد ثقافته ومعتقداته وتبدأ أسلحة المناعة الداخلية التي غذتها فيه ثقافته المغلقة السابقة بالتربص والمواجهة والرغبة في إعلان انتمائه القومي والديني والثقافي عموما. والعكس صحيح ايضا، عندما يواجه الأوروبي في قرية بعيدة أو في مدينة صغيرة وعلى حين غرة مجموعة من المهاجرين القادمين إلى منطقته للعيش معه ومشاركته حياته الاجتماعية ومنافسته على موقع العمل والسكن وما إلى ذلك. وإذا به بعد فترة يرى أمامه جامعا يرتفع ومن على منارة الجامع المرتفعة صوت المؤذن يعلن وجود الإسلام والمسلمين في هذه القرية أو المدينة. عندها يبدأ هذا الإنسان الأوروبي بالتفكير بكل الاحتمالات، وخاصة السيئة منها، تنشطه في ذلك الجماعات اليمينية المتطرفة أو العنصرية التي تكره أصلا وجود الأجانب في بلادها. وهنا تبدأ بوادر التوتر الاجتماعي بين الجماعتين وتمتد لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسة وتتحول إلى صراعات مضرة بالمجموعتين. وهنا يفترض التفتيش عن سبل جديدة للثقة المتبادلة بين الجماعتين بما يسهم في تفاهمهما وعيشهما المشترك بأمن وسلام وحرية تامة.

---

[125] نفس المصدر السابق . ص 66/65.

الباب الثاني

واقع واتجاهات تطور العنصرية والعداء للأجانب

في بلدان الاتحاد الأوروبي

الفصل الأول: لمحات عن ماضي فكر وممارسات العنصرية في أوروبا

مفهوم ومراحل تطور العنصرية

مرت الإيديولوجيا والممارسات العنصرية وقبل أن تعرف بهذا الاسم، بمراحل مختلفة حيث كان المجتمع يميز بين الناس على أساس السادة والعبيد الناجم عن وقوع أسرى بسبب الحروب والغزوات أو بسبب ديون لا يقوى على دفعها المدين، كما في العصور البابلية والفرعونية، ولكنها لم تكن تستند إلى لون الإنسان أو منحدره أو لغته وثقافته. وتطورت هذه الممارسة لتصاغ على شكل أفكار ونظريات في فترة أرسطوطاليس حيث اعتقد بأن المجتمع يقوم على توزيع طبيعي تقرره الطبيعة أساسا يقوم على أساس السادة والعبيد. فالإنسان يولد أما سيدا أو عبدا، وبالتالي فمحكوم على السادة وأحفادهم أن يمارسوا السيادة، إلا إذا أساءوا التصرف بها، والعبيد محكوم عليهم بالبقاء عبيدا هم وأحفادهم. وفي هذه الحالة ايضا لم يكن لون البشرة أو شكل الشعر أو الفوارق في جسم الإنسان هي السبب في أن يكون السيد أو النبيل (الأرستقراطية الغنية) سيدا ونبيلا والعبد عبدا خانعا وخاضعا. ولكن المنحدر "الطبيعي" منذ المولد شكل السبب في ذلك التمييز وفي إعادة إنتاجه. وكانت هذه الحالة بالنسبة للعصور الماضية تستند إلى قاعدتين أساسيتين هما:

- هيمنة السادة على الحكم أو السلطة أولاً؛
- وهيمنتهم على الثروة والنفوذ أو الجاه في المجتمع ثانيا.

وقد برز في فترات مبكرة تمييز آخر يستند إلى الدين حين نشب الصراع بين اليهودية والمسيحية، وقبل ذاك تجلى في ما ورد في العهد القديم من تقسيم البشر، رغم كونهم جميعا من أولاد وأحفاد نوح، إلى أبناء وأحفاد يافت، وأولاد وأحفاد سام، وأولاد وأحفاد حام. حيث اعتبر فيما بعد أن البيض هم من أولاد وأحفاد يافت، في حين أن

الآسيويين هم من أحفاد سام وأن الأفارقة هم من أحفاد حام، حيث كتب على الآخرين بسبب الذنوب والخطايا التي ارتكبوها أن يقوموا بخدمة يافت وأحفاده. وتجلى التمييز بين البشر في العهد القديم ايضا، حين أشير فيه إلى أن اليهود هم "شعب الله المختار". وتحدثت بعض الأديان السماوية الأخرى بنهج مماثل أيضا. ومع أن المسيحية لم تطرح مثل هذه الفكرة الاستعلائية على الأديان والشعوب الأخرى التي سجلتها الديانة اليهودية "شعب الله المختار" والإسلامية "كنتم خير أمة أخرجت للناس"، فأن الكثيرين من الحكام ورجال الكنيسة قد تصرفوا وفق هذه المقولة، من خلال قناعتهم بأنهم كانوا يهودا قبل أن يصبحوا مسيحيين، وبالتالي فهم "شعب الله المختار"، وهم الذين حاربوا اليهود قرونا طويلة، باعتبارهم "قتلة المسيح". وهذه التهمة هي التي حكمت علاقة المسيحيين الكاثوليك والكنيسة الكاثوليكية والبابا باليهود حتى أوائل العقد السابع من القرن العشرين، حيث بدأت تنفرج العلاقة بينهما تدريجا، ثم صدر قرار الفاتيكان في عام 1994 بتبرئة ذمة اليهود من دم المسيح. ولم يكن موقف المسيحيين البروتستانت على نفس شاكلة الموقف الكاثوليكي المحافظ والمتزمت إزاء اليهود.

كما مارس العرب والفرس في العهود الأموية والعباسية والعثمانية تجارة استيراد وبيع الناس السود باعتبارهم "عبيدا" من أفريقيا، ولكنهم كانوا يستوردون في الوقت نفسه الناس البيض من مناطق القفقاس وجورجيا وغيرها باعتبارهم "عبيدا" وجاريات أيضا. فالعبد هنا لم يكن مقترنا بلون البشرة، بل بسبب وقوعه أسيرا أو شراءه من عائلته بطرق وأساليب مختلفة ولغايات مختلفة.

والعنصرية بنظرياتها وممارساتها ومواقفها الحديثة برزت في عصر النهضة في أوروبا وفي فترة الاكتشافات الأوروبية الحديثة لمناطق جديدة من الكرة الأرضية. وقد اقترنت بعوامل استعمارية واستغلالية ودينية واضحة المعالم، بدأت مع دور أسبانيا في اكتشاف أمريكا، ومن ثم استيراد وتصدير السود من أفريقيا والهنود الحمر من أمريكا اللاتينيةإليها.

يحمل الفكر العِرقي وممارساته المتنوعة في أوروبا معه وظيفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والإعلامية والعسكرية، سواء كان ذلك إزاء الداخل أم الخارج، كما أن له تاريخ طويل. فالظاهرة التي نعيشها اليوم ليست جديدة وليست من بنات أفكار هذا الجيل، بل هي قديمة وتحمل معها تراكمات الماضي وتجاربه المريرة والشريرة. ولكن ذلك لا يعني أن العنصريين في المجتمعات الأوروبية الراهنة ليست لهم ممارساتهم التحديثية في هذا الصدد، التي تستند بدورها إلى وتنطلق من مواقع اجتماعية إيديولوجية واضحة المعالم والأهداف. وهذا الفصل من البحث يحاول التعرف على طبيعة العِرقية والتمييز العنصري وعلى وظيفتهما في المجتمع وإزاء المجتمعات الأخرى وعلى عملية إعادة إنتاجهما في المجتمع وعلى بعض جوانب تطورهما أو التغيرات الطارئة عليهما في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي.

فعودة متأنية ومدقِقة إلى الكتب التي تبحث في التاريخ الأوروبي وفي العلاقات بين شعوبه وشعوب البلدان الأخرى تؤكد الوجود القديم حقا لظواهر التمييز بين البشر، التي يمكن أن يطلق عليها "ما قبل العنصرية"، وتطورها فيما بعد إلى عقيدة عنصرية وممارسة صارمة ومستمرة للتمييز العنصري والقومي والديني والطائفي والفكري والسياسي، رغم التطورات الجديدة التي طرأت عليها خلال القرن العشرين. ويتجلى أيضا في القناعات غير

المبررة للغالبية العظمى من السكان في فترات مختلفة بأحكام مسبقة أو تكوين صورة "الأنا" وقياس صورة "الآخر" على أساسها. ولا شك في أن هذه الظاهرة لم تبرز دفعة واحدة بل مرت بمراحل عديدة وانتقلت من ممارستها في داخل أوروبا إزاء القوميات والأقليات المختلفة إلى ممارستها إزاء البلدان والشعوب والقوميات والأديان الأخرى، بالرغم من وجود تباين في الفترات التي ظهرت وانتشرت في كل بلد من البلدان الأوربية بالارتباط مع مستوى تطور كل بلد من تلك البلدان. إن ما يذكره التاريخ عن مشكلات العنصرية الأوروبية وممارستها الفعلية يؤكد بجلاء الموضوعة التالية:

إن ما تواجهه بلدان الاتحاد الأوروبي من تصاعد في الفكر العِرقي وممارسات فعلية في التمييز العنصري وتزايد الاعتماد على الأحكام المسبقة الراسخة في أذهان الناس ومن كراهية وعداء صريحين ومستترين ومتنوعين يصل إلى حد القتل والحرق، دع عنك الإهانات والسخرية والمشاكسة والتمييز في العمل والسكن والرزق وجعل الحياة جحيما لا يطاق للمواطنين الأجانب أو "للغرباء" الذين يعيشون سوية مع المواطنين الأوروبيين في بلدان الاتحاد الأوروبي، أي أن العنصرية المعاصرة، ليست حالة جديدة أو طارئة يمكن أن تختفي بسرعة، بل هي حالة ثابتة نسبيا ولها امتداد متوارث وغير منقطع لظواهر مماثلة قديمة في التاريخ الأوروبي ويعاد إنتاجها اجتماعياً، رغم إنها قد اتخذت في مراحل مختلفة أشكالا عديدة وارتدت لبوسا متباينة وتبنت تبريرات وأسباب مختلفة، وهي ليست بعيدة عن ممارسات سلطوية وتشريعية معينة أو مؤسسية كانت وما تزال قائمة في البلدان الأوربية عموماً، ومنها بلدان الاتحاد الأوروبي. والأمر المقلق في هذا الصدد يبرز في تنامي ملموس لهذه الظاهرة في أوساط جديدة من المجتمعات الأوروبية واتساع تأثيرها على السياسات اليومية للحكومات المتعاقبة وقوى المعارضة في آن واحد، واتخاذها مظاهر جديدة وانعكاسها في شعارات شعبوية جديدة مبتذلة، رغم أنها تعبر في الوقت نفسه عن حالة كانت قائمة في السابق أيضا. فالعودة الواعية إلى التاريخ الروماني والإغريقي، أو إلى تلك الفترة التي اعتنقت أوروبا الديانة المسيحية القادمة من الشرق، أو إلى فترات الحروب الصليبية وما بعدها، أو إلى الأحداث التي عرفتها أسبانيا وعموم أوروبا في القرون الوسطى وفي عهد اكتشاف القارة الأمريكية، أو إلى الانتعاش المتعاظم للعنصرية الفكرية والبايولوجية في أوروبا في عصر النهضة، وعلى نحو خاص في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، أو إلى العنصرية النازية والفاشية التي اقترنت بالانتقامية الألمانية والعنجهية الإيطالية والعسكرية اليابانية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وما أججته النازية الهتلرية والفاشية الموسولينية من أفكار عنصرية عدوانية وممارسات بشعة وغير إنسانية في هذا الصدد. فالأساليب الراهنة التي تمارسها بعض القوى السياسية الأوروبية، سواء كانت في الحكم أم خارجه، ليست كلها جديدة، بل إن بعضها قديم وآخر يمزج ما بين القديم والحديث وبعضها الآخر جديد حقا. ولكنها تبقى في كل الأحوال تعبر عن مضمون واحد وأساسي يتجلى في القناعة لدى هؤلاء الناس بأن ***"البشر ليسوا سواسية***. ماذا يعني ذلك بالممارسة العملية؟ إنه يعني باختصار أن مجموعة من البشر تعتقد بكونها أرفع شأنا وأكثر تفوقا في البنية الداخلية وفي المظهر أو شكل الإنسان وفي تركيب أو بنية الدماغ، وبالتالي في الذكاء والفكر والعمل والأخلاق، من المجموعات البشرية الأخرى، لأنها متحدرة من جنس يختلف عن الأجناس الأخرى التي يتحدر

منها بقية الناس، لأن الدماء التي تسير في عروقها نقية وهي ليست من ذات الدماء غير النقية أو المختلطة والفاسدة التي تجري في عروق الآخرين. أي أن هذا التمايز بين بني البشر ناشئ عن الاختلاف في العِرق أو النسب المرتبط بدوره بنقاوة دم الجنس الأوروبي الأبيض وعدم نقاوة الدماء الأخرى التي تجري في شرايين وأوردة الشعوب الأخرى غير الأوروبية، وأكثر تحديدا الشعوب غير الآرية. وهي ترى بأن هذا "الفارق الجوهري" الذي يميزها عن الآخرين يمنحها في الوقت نفسه مركزا متقدما وحقوقا إضافية على المجموعات البشرية الأخرى. فمن حقها مثلا أن تهيمن على المناطق التي تعيش فيها تلك الجماعات ذات الدم غير النقي أو الفاسد الأقل شأنا ومقاما، وأن تستثمر مواردها وتستعبد وتستغل شعوبها لصالحها. أي أن على الشعوب الأخرى من تلك الأجناس ذات الدم غير النقي أن "تخدم بقناعة وارتياح كبيرين ودون تذمر أو احتجاج" الشعب المتحدر من عرق متفوق ومن دم نقي وطاهر. ومن حق أصحاب العِرق والدم النقيين وواجبهم الحتمي أن يتجنبوا الاختلاط المباشر بتلك الجماعات ذات الأصل المنحط وأن يبتعدوا عن التزاوج معها، لكي تتجنب الحط من قدرها وتدنيس دمها النقي وتسئ تدريجا إلى جنسها الصافي الذي يمتلك خصائص إضافية لا تمتلكها الأجناس الأخرى، وبالتالي تحل اللعنة عليها وتقترب نهاية هذا النوع المميز من البشر. **وفي هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية المسمومة والخرافية والمبتذلة، التي كانت وما تزال تنطلق من مصالح اقتصادية استغلالية واستعمارية توسعية، تكمن الوظيفة الفعلية والأساسية للعِرقية أو العنصرية بصيغها القديمة أو المستحدثة.** إن أحداث الماضي البعيد والقريب تشير إلى أن هذه الاتجاهات الفكرية الخرافية والأساطير المتناقلة عبر الأجيال والممارسات السياسية الشائنة المرتبطة بالعنصرية والناشئة عنها كانت لها في الماضي عواقب وخيمة وخطيرة على العلاقات بين البشر وكانت من أهم الأسباب في ما نشأ من خلافات ونزاعات وما وقع من حروب وما حصل من كوارث ومآسي لا حصر لها، كما لا يمكن أن تكون لها نتائج أخرى أفضل في الوقت الحاضر أو في المستقبل، خاصة وأن هناك أساس مادي ما يزال يعيد إنتاجها في هذه المجتمعات.

ولا شك في أن المجتمعات الأوروبية التي واجهت مثل هذه الظواهر سابقاً، والتي ما تزال تواجهها بأشكال وصيغ مختلفة حالياً، شهدت في الماضي وما تزال تشهد اليوم قوى اجتماعية وسياسية أخرى غير قليلة اتخذت وتتخذ اليوم أيضاً مواقف ديمقراطية ذات مضامين عامة وعقلانية وديمقراطية مناهضة لتلك الاتجاهات العِرقية والممارسات العنصرية والمعادية للشعوب أو القوميات الأخرى أو الناس الآخرين من لون بشرة مغايرة أو دين مختلف أو لغة أخرى وقاومتها وأدانتها وسعت إلى اجتثاثها من الفكر الأوروبي، وهي ما تزال تسعى إلى تحقيق هذا الهدف الإنساني النبيل. وهو أمر إيجابي بارز ويمكن أن يتخذ أبعداً جديدة في المستقبل لصالح الديمقراطية والتفاهم بين الشعوب. ولكن الدلائل التي تواجهنا يوميا لا تسمح للمقيمين في أوروبا من قوميات وشعوب ولغات وألوان بشرة أو أديان أخرى بالتفاؤل الكبير أو أن تبقى دون حذر كبير أو دون نضال ديمقراطي، سليم ودؤوب، لمواجهتها، إذ أن على الإنسان المقيم في أوروبا أن يقّر حقا بوجود اتجاه عنصري مغامر وزاحف تدريجا ولكن بصورة ملموسة في أوروبا، وإن هذا الاتجاه يمكن أن يقود إلى نتائج وخيمة لا على المواطنين الأجانب أو المتجنسين بجنسيات هذه البلدان فحسب، بل وعلى الشعوب الأوروبية ذاتها، وعلى القوى الديمقراطية فيها، وعلى

المدافعين عن حرية وحقوق الإنسان وعن مبادئ الثورة الفرنسية البرجوازية التي نادت بالحرية والأخوة والمساواة، إن لم تتصدى له كل القوى الاجتماعية الديمقراطية على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والسياسية فكريا وسياسيا واجتماعيا، وأن تفضح هشاشة وفراغ وبؤس خلفيته ومخالفته للعلم والنتائج الكارثية التي يمكن أن يقود إليها لاحقا. وقد جرَّت هذه الاتجاهات الفكرية العنصرية، وهي في السلطة، الشعوب الأوروبية وغيرها إلى أتون الحرب العالمية الثانية ونتائجها الكارثية المعروفة للجميع. ولا شك في أن النقاش الجاري حالياً في ألمانيا، على سبيل المثال لا الحصر، حول الثقافة الألمانية القائدة في المجتمع إزاء بقية الثقافات للأقليات القومية والدينية المقيمة في المانيا، وتبني الحزب الديمقراطي المسيحي، وبتأييد واسع من قوى اليمين واليمين المتطرف وجمهرة من القوى المحافظة والاتجاه الشعبوي لهذه الفكرة، وانقسام المجتمع إلى اتجاهين متعارضين حول موضوع الهجرة واللجوء السياسي إلى ألمانيا والموقف من الأقليات القومية فيها، تأكيد على حقيقة ما يجري في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد والمخاطر التي تحتضنها هذه الاتجاهات على مستقبل العلاقات بين الناس القاطنين في أوروبا من الاتجاهات اليمينية واليمينية المتطرفة وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الاحزاب السياسية ذات الاتجاهات الديمقراطية، في فترة يكثر الحديث فيها ومن ذات القوى الديمقراطية المحافظة عن العولمة وعولمة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في أوروبا والعالم.

يؤكد تاريخ أوروبا القديم والحديث إن اتجاهات التمييز العنصري والقومي والديني والطائفي وكذلك الفكري والسياسي أو التمييز إزاء المرأة، لم تختف يوما ما عنها، ولكنها كانت تظهر بشكل حاد ومرير ومباشر وصريح أحيانا، فكانت تتسبب في نشوب نزاعات وحروب غير قليلة وتكلف ضحايا هائلة، كما حصل في الحروب الصليبية و حروب القرن التاسع عشر والحرب العالمية الأولى وكذلك الحرب العالمية الثانية مثلا، وكانت تبرز في أحايين أخرى وكأنها أقل حدة وأقل ظهورا على سطح الأحداث وأقل صراحة أو أكثر استحياء، كما حصل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص في سنوات العقدين السادس والسابع مثلا، أو أنها كانت تتراجع نسبيا لتظهر من جديد بصيغ وأساليب جديدة وقديمة وبحيوية جديدة، وهو ما يميز ظهورها الراهن في الكثير من بلدان الاتحاد الأوروبي. وكانت أوضاع المجتمعات الأوروبية وأزماتها الاقتصادية والسياسية أو رفاهها الاقتصادي العام والهدوء الإيجابي في أوضاعها الداخلية تؤثر على الواقع الاجتماعي-السياسي وتساهم في تصعيد أو تخفيف تلك الظاهرة. وبمعنى آخر **فأن الرفاه الاقتصادي لم يلغ هذه الظاهرة، كما إن البطالة والجوع والحرمان لا تشكل الأسباب الرئيسية وراء وجود هذه الظاهرة العنصرية أو القومية الشوفينية، ولكن عاملي الغنى والفقر أو الرفاه والشحة يلعبان دورا مهما في خفوتها النسبي أو في غليانها، في تسترها أو في ظهورها بكل صراحة وعلانية وجهارا وربما أكثر عدوانية وعنفا أيضا، إذ أن جذور الظاهرة اجتماعية وتاريخية عميقة وترتبط بالموقف من أسطورة الأعراق ورابطة الدم والموقف من المصالح الاجتماعية والاستغلال الطبقي ..الخ.**

وفي هذه المرحلة، ومع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة تواجه المجتمعات الأوروبية تعاظما في وجهة العولمة موضوعيا من جهة، وتفاقما في نزعة التمييز والنظرة الأحادية الجانب للآخرين وتفاقم ظاهرة العداء للأجانب التي لا تنطلق كلها من مواقع عنصرية واضحة ولكنها تصب فيها في خاتمة المطاف وتزيد من تأجيج

الأحقاد والكراهية بين الشعوب، أو بين الجماعات البشرية التي تعيش في بلد واحد، أو بين الأكثرية والأقليات القومية أو الدينية، أو إنها تتسبب في خلق مصاعب إضافية للمواطنين من أصل غير أوربي من المقيمين بصورة دائمة أو مؤقتة في بلدان الاتحاد الأوروبي. فالعولمة الجديدة تؤشر بمعنى معين وجود مجموعة الدول الغنية والمتقدمة من جهة، ومجموعة الدول الفقيرة والمتخلفة أو النامية من جهة أخرى. وهذه الحالة تعزز لدى العنصريين مفهوم التفوق العرقي والثقافي، سواء صرح به جهارا أم بقى كامنا ومتسترا بصيغ وأساليب متنوعة.
وعند قراءة وتحليل التاريخ الأوروبي على صعيد تطور العِرقية والتمييز العنصري والأيديولوجية العِرقية في المجتمعات الأوروبية يمكن تشخيص فترتين متميزتين، يطلق عليهما "فترة ما قبل العنصرية" و "فترة العنصرية الفعلية"، مرَّت بها أوروبا، وهو ما سنتناوله في الفقرة التاليةمن البحث.

فترة ما قبل العنصرية في أوروبا

المرحلة الأولى

لقد عرفت أوروبا، سواء كان ذلك في العهدين القديمين الإغريقي أم الروماني، التمييز بين البشر وشكل القاعدة الأساسية للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي أقيم حينذاك وميز تلك المجتمعات. ففي هذين المجتمعين وجدت وجهات نظر متباينة إزاء الموقف من العبودية والعبيد ومن ممارسة الاستغلال بحقهم. فإلى جانب وجود مجموعات كانت ترى في العبودية والعبيد والاستغلال أمورا طبيعية لا تتعارض مع الطبيعة بل تؤكدها، إذ أن الأسياد والعبيد يولدون طبيعيا كأسياد وعبيد، ولا يمكن تجاوز هذا الواقع الناشئ عن الطبيعة ذاتها وجزء من قوانينها الطبيعية.، وسادت هذه النظرة التمييزية في المجتمع واعتمدت القاعدة القائلة بأن الناس ليسوا سواسية. ووجدت إلى جانب هؤلاء مجموعة قليلة من الحكماء التي كانت ترى خلاف ذلك، إذ كانت تعتقد بأن العبودية لا تخرج عن كونها عملية تطويع وتشويه للإنسان، وإنها تؤدي إلى تحويل الإنسان الذي يولد حرا إلى عبد مطيع. وهي تهدف من وراء ذلك إلى إباحة استغلاله واضطهاده، وأن هذه الممارسة ليست سوى خروجا على قوانين الطبيعة البشرية وتجاوزا على حق الإنسان في الحرية. ورفض أرسطوطاليس الرأي الأخير وتبنى الرأي الأول القائل بولادة الإنسان كسيد أو كعبد، وسعى إلى فلسفته والتبشير به والدعوة إليه. لقد كان أرسطوطاليس واحدا من أبرز وأكثر المتحمسين لهذا الرأي القائم على رؤية تمييزية خاطئة للبشر، وكان ينطلق في ذلك من مواقع الفئات المالكة للسلطة ووسائل الإنتاج والثروة في المجتمع. وكان يرى بأن الاختلاف القائم بين السيد والعبد لا ينشأ بفعل المجتمع والمحيط الذي يعيش فيه الفرد، بل يبدأ الاختلاف منذ الولادة، وهو بمثابة الموقع الطبيعي الذي يرثه المولود الجديد. فالسيادة والعبودية وراثة لا غير. فالناس يولدون هكذا إما أسيادا وأما عبيدا. وكان يرى وجود تمايز واضح بين الاثنين يتجلى في القدرات الذهنية أو العقلية وفي القدرات الجسدية. ففي الوقت الذي يمتلك السيد القدرة الذهنية والمخ أو العقل الفعال بالولادة، يفتقدهما العبد بالولادة أيضا. وشكَّل التفكير الأرسطوطاليسي أساسا

مهما وقاعدة لانطلاق الدراسات البايولوجية اللاحقة حول الاختلافات بين الجماعات البشرية. وعليه فأن التمييز القائم بين البشر، بين السيد والعبد، بالنسبة لأرسطوطاليس وأتباعه من بعده، أمر طبيعي ينبثق من طبيعة الأشياء ولا يمكن تغييره، إذ لا بد للمجتمع أن يكون فيه سادة يحكمون وأحرارا ينظمون ويديرون شؤون الحياة وعبيدا يخضعون لهم ويعملون لديهم. وأن ميزة أن تكون سيدا مسيطرا أو عبدا خاضعا لا تخضع لإرادة الإنسان بل ترتبط بالطبيعة، ويجدها الإنسان لا في عالم البشر فحسب، بل وفي عالم الحيوان أيضا. وكان العبيد في العهد الإغريقي القديم يتحدرون من مجموعتين هما:

أولا: أسرى الحروب: كانت الحروب في تلك الفترات تنظم من قبل السلطات الحاكمة بصورة دورية تقريبا من أجل تحقيق ثلاث غايات أساسية هي: فرض السيادة على مناطق جديدة والهيمنة على مجتمعات أخرى. وتحمل هذه الحالة الجديدة معها جاها ونفوذا واسعين للحكام أو للمحتلين الجدد؛ الحصول على مزيد من الأسرى الذين يصبحون بمجرد أسرهم عبيدا لدى المنتصرين يسخرون لخدمة مصالح الأسياد الجدد، أي لتأمين أيدي عاملة ضرورية لتحقيق التطوير الاقتصادي وزيادة ثروة الأغنياء؛ وأخيرا الحصول على خيرات وموارد اقتصادية مناسبة للمنتصرين تسمح لهم بتطوير قدراتهم العسكرية واستمرار هيمنتهم وبسط نفوذهم أو للقيام بحروب جديدة ضد مناطق أخرى. وكانت عملية تحويل الأسرى إلى عبيد لا تمارس اعتمادا على تقاليد أو أعراف قائمة فحسب، بل كانت قد كرست بالتشريعات التي أصدرتها الدولة حينذاك لضمان ديمومتها والتزام المجتمع، أسيادا وعبيد بها[126]؛

وثانيا: من أبناء الرومان أو اليونان نفسها باعتبارهم أدنى قدرا وولدوا أصلا لهذا الغرض.

وجدير بالإشارة إلى أن رؤية التمييز الأرسطوطاليسية لم تقتصر على العبيد فحسب، بل شملت المرأة أيضا، إذ كان يرى في المرأة قصورا ذاتيا واضحا عن الرجل. فمع إنها تمتلك مخا بقدر معين، أي أنه أقل من مخ الرجل، فأنها لا تستخدم حتى هذا القدر الصغير من المخ أو العقل الذي تمتلكه، أي أن مخ المرأة معطل عمليا، وبالتالي، فأن عليها، وهي قاصرة المخ والعقل، أن تقبل بخضوعها للرجل[127]. ورغم أن أرسطوطاليس يميز المرأة عن العبد في المرتبة، فأنها عمليا لا تختلف عنه من حيث نظرة الرجل إلى مكانتها الفعلية في المجتمع.

وكانت هذه النظرة التمييزية بين البشر هي السبب وراء تبرير الأعمال الشاقة التي كانت تفرض على العبيد للقيام بها لصالح أسيادهم، وهي التي كانت تبرر الاستغلال الاجتماعي وفرض السيطرة وممارسة السلطة والقوة والعنف

---

[126] ملاحظة: كانت المجتمعات القديمة في العهود السومرية والبابلية أو الأكدية والآشورية مثلا تختلف عن المجتمعات الرومانية واليونانية القديمة في بعض جوانب الرؤية للملك والإله ولعامة الناس، وكذلك في الموقف من العبيد. لقد كان هناك فارق أساسي بين الملك باعتباره نصف إله ونصف إنسان مثلا وبين الناس الآخرين، وبالتالي كان هذا الملك وسيطا بين الآلهة والناس. وكان الإنسان يتحول إلى عبد لديهم بسبب الأسر أو بسبب حكم صدر عليه من قبل الملك أو المعبد بسبب دين بذمته لم يدفعه أو لمخالفات دينية أخرى أو لأي سبب آخر، ولكن ليس بسبب الجنس. وكان في مقدور العبيد التحول إلى فئة الأحرار بعد عفو يصدر عنهم أو دين بذمتهم دفعوه مثلا. ورغم هذا التباين في الرؤية فأن ظاهرة العبيد في المجتمعات القديمة كلها كانت تقوم على أعمال السخرة الشاقة وعلى كون العبد مملوكا لسيده.

[127] Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991. S. 77-90.

إزاء الآخرين أو إزاء العبيد. كما إنها كانت، ومع نشوء الملكية الخاصة، من بين الأسباب التي بررت التمايز القائم في الثروة والفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، إذ اعتبرتها وكأنها ظاهرة طبيعية وحتمية لا مرد لها ولا تتعارض مع طبيعة البشر[128]. وبمعنى آخر: إن هذه الظاهرة مرتبطة بالقضاء والقدر، أي إنها الحكم الإلهي الطبيعي والمصير الذي حكم على هذا الإنسان في أن يكون عبدا وعلى ذاك في أن يكون سيدا، ولا شيء غير ذلك. وإذا ما وقع في يوم ما وفي مكان ما خلاف ذلك، مثلا قيام العبيد بانتفاضات ضد أسيادهم ونجاحهم في السيطرة على الوضع وإعلان تحررهم من الرق أو العبودية، فأن مثل هذه الواقعة لا تعتبر سوى استثناء يؤكد القاعدة، وهي نتيجة منطقية لفشل السادة الحكام والأغنياء في تصريف أمورهم وأمور عبيدهم، وهي بالتالي ظاهرة مؤقتة أو طارئة. وكانت هذه الوجهة في التفسير والتحليل تتضمن نوعا من العنصرية التي لم تكن تعرف بهذه التسمية حينذاك[129]، ولكنها كانت تتضمن الجانب الطبقي على نحو خاص. فنظرة التمييز بين البشر تقود إلى القبول بالعبودية والاستغلال باعتبارهما تجسيدا لنظام العالم الطبيعي الذي لا يتغير ولا يمكن تغييره ولا يقبل التغيير.

المرحلة الثانية

لم تستطع الديانة المسيحية، التي تبنت ودعت إلى التسامح والمحبة والسلام بين البشر وبشرت بهذه القيم الإنسانية، أن تغير من تلك التصورات الإغريقية والرومانية القديمة عن التباين والتفاوت في الجنس البشري، أو أن تمنع استمرار وجود الأسياد والعبيد. وساهمت مجموعات غير قليلة من رجال الكنيسة في فترات مختلفة في الاستفادة من نصوص معينة في العهد القديم لتكريس فكرة التمايز الطبيعي بين البشر. وقد اقترنت هذه الظاهرة لدى الأوروبيين بعد اعتناق المسيحية بظاهرة أخرى هي التمييز الديني، التي كانت موجودة في مواقع أخرى من العالم القديم أيضا، وأن كانت تختلف في بعض حيثياتها عن المنطلقات العِرقية، حيث لعب الكهنة، سدنة المعابد القديمة، دورا مهما في هذا الصدد لتأمين هيمنتهم وضمان حصولهم على مجموعات غير قليلة من العبيد للعمل في الملكيات التي كانت تحت تصرفهم ولخدمة مصالحهم. ومن أجل تكريس العبودية والاستغلال في المجتمع استخدم الحكام والكهنة أسماء الآلهة أو أشياء أخرى مقدسة في المجتمع لتأمين استمرار خضوع تلك الفئات الاجتماعية لهم.

كان التمييز الديني والطائفي دائمي الحضور في المجتمعات الأوروبية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الموقف من اليهودية والإسلام (على وجه الخصوص في فترة الحروب الصليبية بالنسبة للإسلام، وفي القرون الوسطى في أسبانيا، وكذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالنسبة لليهود، أي ممارسة العداء لليهودية واليهود، وفي ما بعد تحت أسم العداء للسامية)، وكذلك في الصراعات بين الكاثوليك والبروتستانت أو في ما بين الطوائف المسيحية

---

128 نفس المصدر السابق.

129 سنبحث في العلاقة العضوية بين التفكير الارسطوطاليسي القديم والتفكير التمييزي الراهن في مكان آخر من هذا البحث.

الأخرى المتفرعة عنها في فترات مختلفة. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى التمييز القومي أو الفكري والسياسي في أوروبا. وعاشت الشعوب الأوروبية نفسها مظالم كثيرة بسبب تلك النظريات والسياسات التمييزية، وخاصة في القرون الوسطى حيث ساد الجهل والتعصب الديني والأصولية الجامدة والتشابك بين الدولة والدين لصالح السلطة الدينية التي أودت بحياة جمهرة غفيرة من الناس تحت واجهات الزندقة والهرطقة والسحر أو رفض الاكتشافات العلمية التي اعتبرت مهينة للدين وتجاوزا على إرادة الله، إذ ستبقى حية في الذاكرة تلك المآسي التي تسببت بها محاكم التفتيش أو النهاية المأساوية للباحث العلمي الشهير غاليليو غاليلي. وقد حاول المتعصبون من رجال الدين المسيحيين حينذاك تفسير التمايز بين البشر على أساس ديني، رغم الطابع التبشيري للأديان السماوية الموجهة لكل الشعوب دون استثناء، وبالتالي فهي من حيث المبدأ يفترض أن لا تكون متعصبة أو ذات قواعد تمييزية بين الناس، إذ كانت جمهرة كبيرة من رجال الدين المسيحيين يرون شجرة الأنساب عند البشر على النحو الآتي معتمدين في ذلك على ما ورد في العهد القديم:

يتحدر الأوروبيون البيض، وهم من الجنس الآري من يافيت (Japhet) ؛ في حين يتحدر العرب واليهود وبقية الآسيويين من سام (Sem)، الذين يشكلون معا الجنس السامي؛ أما الأفارقة فيتحدرون من حام (Ham). وإن أبناء وأحفاد سام وحام يعتبرون من المغضوب عليهم الذين حكم عليهم بخدمة أبناء وأحفاد يافيت حتى الأزل، باعتبارهم سادة وبسبب نقاوة دمهم وكونهم لم يرتكبوا خطايا أو ذنوب، في حين اعتبرت دماء أبناء سام وحام ملوثة وغير نقية، علما بأن هؤلاء الأخوة، إضافة إلى الأخ الرابع جانيثون (Ganithon) هم جميعا، وفق تلك الأساطير، من أبناء آب واحد هو نوح (Noah) المنحدر من آدم وحواء. وكان الحكم على أبناء وأحفاد كنعان بالعبودية الأبدية، وأن يكونوا عبيدا للعبيد، كما جاء في ميثولوجيا الديانة اليهودية والمسيحية[130].

وفي فترة مبكرة، أي منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، كتب العلامة المغاربي الكبير أبن خلدون في "المقدمة" يرد فيها على هذه الخرافة والتصور السطحي للأمور وعلى "من توهم من النسابين الذين لا علم لهم بطبيعة الكائنات ،،إن السودان هم وُلْدُ حام بن نوح، اختصوا بلون السواد لدعوة كانت عليه من أبيه ظهر أثرها في لونه وفيما جعل الله من الرق في عقبه،،، فيذهب ابن خلدون إلى أن ،،في القول بنسبة السواد إلى حام غفلة عن طبيعة الحر والبرد، وأثرهما في الهواء وفيما يتكون فيه من الحيوانات،،"[131].

وبالارتباط مع تلك التفسيرات الخرافية وغير العقلانية والمتعصبة للأوربيين ظهرت جملة من الأفكار التي كانت تبشر بكون الأفارقة السود لا يمكنهم العيش بغير العبودية، وأن العبودية بالنسبة لهم بمثابة التحرير الفعلي من قيود الجسد التي تكبلهم، وأن العمل الشاق والمرهق بمثابة الخلاص لأرواحهم من العذاب الذي فرض عليهم. وكان

---

[130] راجع في هذا الصدد:

Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 22.

[131] ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. الجزء الأول كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. في: مقدمة كتاب أيان كريب الموسوم ب "النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. عالم المعرفة 244. الكويت. ترجمة وتقديم د. محمد حسين غلوم. إبريل / نيسان 1999 م. ص 8.

المتعصبون من الأسبان والبرتغاليين وغيرهم من الأوروبيين يستفيدون من هذه التفسيرات لخدمة أغراضهم الاستعمارية. ولعبوا دورا كبيرا في إعطاء الأفارقة صفات وخصائص معينة سلبية بشكل خاص أو إيجابية من شأنها أن تخدم في المحصلة النهائية أغراضهم الاستعبادية، إذ من شأنها أن تُفسر في غير صالح الأفارقة من خلال علاقتها العضوية بالخصائص السلبية. إنها محاولة حققت نجاحات كبيرة وسمحت لاستعباد قارة بأكملها ولقرون طويلة من جانب الأوروبيين، إذ إنها كرست في عقول وأفكار الناس الأوروبيين فكرة وجود تمايز بين الأوروبيين البيض والأفارقة السود لتبرير التمييز العِرقي إزاء الأفارقة وتبرير وتكريس الهيمنة والاستغلال والاستعباد وتحقيق أقصى الأرباح في آن واحد. يشير **روبرت ميلز** في هذا الصدد إلى إن الجهود قد انصبت للتمييز المباشر بين "الجنس الآري" و "الجنس الأفريقي" في القرنين السابع عشر والثامن عشر وتمت صياغة بعض النقاط، منها بشكل خاص:

1. تميز الأفارقة بالشبقية والتعلق الشديد بالجنس، كما أنهم يتميزون بقوة الجسد والشهوة الجامحة، كما يملكون عضوا تناسليا طويلا؛
2. وأن للأفارقة شكلا مشوها ويشبهون القردة وهم متوحشون بالطبع ويمارسون الجنس مع القردة؛
3. وتتشكل أخلاقهم من خليط من الصفات الإيجابية والسلبية. فهم من جانب يتسمون بالأدب والمجاملة واحترام كبار السن، ولكنهم من جانب آخر يحملون العديد من الخصائص السلبية الأساسية التي تتجلى في الكسل والإيمان بالخرافات والسلوكية المتوحشة والجبن؛
4. وهم بعد هذا وذاك من أكلة لحوم البشر [132].

ومن مطالعة جملة الصفات والخصائص يتبين للقارئ بأن العنصريين الأوروبيين لم يتركوا من الصفات السلبية والسيئة لم يلصقوها بالإنسان الأفريقي. وقد انتهى هذا التحليل إلى استنتاج بشع مفاده أن **"الأفارقة ليسوا بشرا وليسوا حيوانات تماما، فهم بين الاثنين"**، وعلى هذا الأساس فهم يختلفون كلية عن الناس الأوروبيين المتحضرين، وإن على هؤلاء الناس المشوهين والمتوحشين والمخطئين والمذنبين أن يعملوا بأقصى مشقة ممكنة لصالح البيض من أجل محو الخطيئة العالقة بهم، وأن يرجوا الله، من خلال عملهم الشاق وخدمتهم المخلصة لسادتهم، الغفران والصفح ومسح الخطايا والذنوب. ويذكر الباحث الاجتماعي روبرت ميلز في مكان آخر من كتابه السالف الذكر، إلى إن هذا الجمع بين اللون الأسود، الذي يميز بشرة الأفارقة، وبين التشوه والخطيئة، يرجع إلى الميثولوجيا والثقافة الإغريقية باعتبارهما رديفا للشر المحتمل والسوء والموت[133]. وقد وجد هذا التفسير العنصري الشائن والجائر قبولا واسعا في المجتمعات الأوروبية وساهم في تكوين صورة مقصودة تتميز بالبشاعة عن الأفريقي لدى الأوروبي، كما ساعد هذا التشويه للإنسان الأفريقي على قبول الأوروبي بشكل عام بما كان يتعرض له الأفريقي من عبودية وجور واستغلال وسوء معاملة مستمرة دون اعتراض أو احتجاج. والقبول بمثل

قارن:

[132] Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991. S. 26-29.

[133] نفس المصدر السابق.

هذه الآراء الساذجة والفجة يجسد بحد ذاته المستوى المتخلف الذي بلغه وعي الغالبية العظمى من الناس أو المجتمعات الأوروبية حينذاك، مما سمح بمرور مثل هذه الآراء دون مقاومة تذكر، خاصة وأنها كانت تعبر عن وجهة نظر الحكام والكنيسة ومصالحهما المشتركة التي كانت تأتي على حساب مصالح لغالبية العظمى من الناس.

إن الفكر العِرقي التمييزي الذي قدمه المستعمرون الأوروبيون لطبيعة وخصائص الإنسان الأفريقي كانت وستبقى مخالفة للعلم والواقع وحقائق الأمور وذات طبيعية عدوانية سافرة، كما إنها كانت تهدف بالأساس إلى منح الأوروبيين الحق في الهيمنة على أفريقيا واستغلال "المتوحشين" الأفارقة وتحميلهم أقصى ما يمكن من جهد مضني لجني أقصى الأرباح. وكانت من نتائج ممارسة هذا الاتجاه الفكري العنصري الاستعلائي والسياسة الاستغلالية مشاركة الأفارقة، وبالرغم منهم، بصورة فعالة في تكوين التراكم البدائي لرأس المال وفي تعجيل تطور الرأسمالية في أوروبا وعلى حساب مصالح وأكتاف وحياة الشعوب الأفريقية وشعوب المستعمرات الأخرى. كتب كارل ماركس في الجزء الأول من سفره المعروف "رأس المال" بهذا الصدد يقول: "إن اكتشاف بلدان الذهب والفضة في أمريكا، إبادة واستعباد ودفن أبناء شعب البلاد الأصليين في المنشآت المنجمية، بدء غزو ونهب شرق الهند، تحويل أفريقيا إلى قفص لاصطياد التجار لذوي البشرة السوداء، قد ميّزت وحددت شروق معالم عهد الإنتاج الرأسمالي. هذه العمليات المناسبة كانت الأسباب الرئيسية وراء التراكم البدائي". **وهنا يلتقي الإنسان بشكل واضح بالتلاقح الفكري والسياسي والمصلحي بين العنصرية والاستغلال**، إذ إن الهيمنة والاستغلال كانتا من الأسباب الأساسية في بلورة الفكر التمييزي العنصري وفي تكريسه.

وقد لعب التطور الرأسمالي واتساع التجارة الخارجية والتطلع للسيطرة على مناطق أخرى لاستعمارها واستغلال شعوبها دورا متميزا في تبرير الهيمنة على أفريقيا، وفيما بعد على أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية، وكذلك على مناطق من آسيا وتبرير تحويل سكان تلك المناطق، وبشكل خاص السكان الأفارقة، إلى عبيد، تحت واجهات عنصرية مختلطة أو متشابكة تجمع بين التمييز العنصري والتمييز الديني والتباين الحضاري، ولكنها عبرت كلها عن تشابك واضح بين الرغبة في السيطرة وإبراز الذات والتمتع بالجاه والاغتناء، وبين نظرة التمييز بين الشعوب لتبرير تلك السيطرة وذلك الاستغلال وتلك الهمجية في التعامل مع الآخرين. وبمعنى آخر فأن التمييز، بأشكال ظهوره المختلفة وصور ممارسته الفعلية، سواء كان تمييزا عرقيا أم قوميا أم دينيا وطائفيا، أم كان فكريا وسياسيا، فأنه يستند إلى ثلاثة أعمدة أساسية هي الرغبة الجارفة نحو: 1- السلطة السياسية؛ 2- والقوة الاقتصادية والثروة؛ 3- والجاه والمكانة الاجتماعية والنفوذ الاجتماعي. وهي لا تنفصل عن الفكرة التي طرحها الباحث الاجتماعي ايكهارد ديتريش (Eckhard J. Dittrich) عندما كتب مؤكدا بأن العنصرية تعتمد على ثلاث قناعات جوهرية هي: ضرورة السيطرة وممارسة الهيمنة فعليا؛ وتأمين القبول بمشروعية التمايز المجتمعي القائمة على الطبيعة الاجتماعية ذاتها، أي وجود قوى اجتماعية عليا وأخرى دنيا؛ والتبشير بذلك وتكريسه في أذهان الناس باعتباره

معبرا عن قوانين الطبيعة[134]، وهي مقاربة تماما للفكرة التي يشرح بها ماكس فيبر (Max Weber) موضوعات الصراع في المجتمعات القبلية القديمة.

- فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا

بدأ الفكر العنصري تتضح معالمه وبدأت ممارساته تتخذ أبعادا جديدة في الفترة التي امتدت من القرن السادس عشر حتى الوقت الحاضر. وبدأ الصراع في الوقت نفسه بين من يريد تكريس العنصرية ومن يرفضها. وشهدت هذه الفترة مراحل ثلاث أساسية سنبحث فيها بشكل موسع. وفي بداية هذه الفترة كانت مجموعات عاملة في الكنيسة الأسبانية تتبنى وتؤكد على التمايز القائم بين البشر، وأن من حق الأسبان المسيحيين أن يستعبدوا السود المخطئين للتكفير عن ذنوبهم. وكان أول من مارس العنصرية بمعناها الحديث في أسبانيا هو سيبولفيدا Sepulveda [135] بحدود عام 1550 م في عهد الملك كارل الخامس، حين حاول أن يدلل على أن من حق الأسبان استعباد الأفارقة السود، إذ أن سواد بشرتهم دليل على خطاياهم وذنوبهم. وانتصر هذا الداعية العنصري في صراعه لصالح الاستعباد والاستغلال والهيمنة الاستعمارية ضد من كان يرفض هذه الوجهة حينذاك. وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر برز الطبيب الفرنسي Berner الذي سعى إلى تقسيم البشر إلى أعراق، وهو أول أوربي استخدم مصطلح العِرق Rasse وحاول منحه مضامين جديدة. وفي القرن الثامن عشر ظهر طبيب آخر يدعى Carl von Linne الذي انتهى عبر أبحاثه إلى تقسيم البشر حسب لون بشرتهم: بيضاء وحمراء وصفراء وسوداء، ثم أعطى لكل منها قيمة معينة وضع في أعلى سلّمه العِرقي البشرة البيضاء وفي أدناه البشرة السوداء. وفي هذه الفترة حتى الربع الأول من القرن التاسع عشر تبنى البريطاني David Hume هذه الأفكار وسعى إلى تكريسها معتبرا أن الناس السود يولدون أصلا وهم أدنى مستوى من البيض. ووجد هذا الاتجاه قبولا لدى العديد من مفكري ومثقفي هذا العصر، ومنهم الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانت وجان جاك روسو وفولتير ويوحن كوتفريد هيردر، على سبيل المثال لا الحصر. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر والربع الأول من

---

[134] Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt/Main. 1991. S. 24.

[135] تشير المعلومات المتوفرة عن العنصرية في إسبانيا إلى أن المواطن سيبولفيدا Sepulveda كان أول عنصري في تاريخ إسبانيا. ففي عام 1550 م، أي في عهد ملك إسبانيا كارل الخامس، حاول سيبولفيدا أن يبرر ويبرهن للمستعمرين الأسبان من الناحيتين السياسية والدينية على أن من حق إسبانيا في مستعمراتها استعباد الهنود الحمر الأمريكان، وهم من سكان البلاد الأصليين فيها. وأدعى بأنه اكتشف السبب وراء حق الأسبان في استعباد هؤلاء البشر أو في خضوع الهنود الحمر للأسبان، إذ أنه يكمن في الخطايا التي ارتكبوها وفي طبيعتهم البدائية الساذجة. وهذا يعني بأن على الهنود الحمر خدمة الأسبان بكل انصياع وطاعة، إذ إنها العقوبة الطبيعية والإلهية لذلك. لقد خاض سبيولفيدا كفاحا دينيا شديدا ضد لاس غاساس Las Gasas الذي عارض تلك الإدعاءات وسعى إلى تفنيد حججه. ولكن سبيولفدا انتصر في هذا الصراع، إذ كان الحكام الأسبان حينذاك إلى جانبه.

القرن التاسع عشر برز على الساحة الألمانية عنصري متشدد يدعى Friedrick Johann Blumenbach الذي سعى إلى تكريس ثلاث أفكار خاطئة وخطرة هي: 1) أن الأعراق المختلفة تتباين من الناحية الجمالية ايضا، وأنها تحتل مراتب مختلفة يتصدرها العرق الأبيض؛ 2) وأن منطقة القفقاس هي موطن البيض الأصلي؛ 3) وأن اليهود و "الزنوج" (الأفارقة السود) يحتلون المرتبة الأخيرة في القيم الجمالية، كما نشّط الكراهية ضدهما. ومنذ أوائل القرن الثامن عشر واستمرارا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين تواصلت محاولات التمييز بين البشر على أساس الاختلاف في لون البشرة وشكل الجمجمة وجبهة الإنسان أو جبينه، وشكل الأنف والفم والفكين والعينين والأطراف، أي على المظهر الخارجي للإنسان ومحاولة ربط هذه المظاهر بدواخل الإنسان، وبمستوى عقله ومداركه، وتأثير ذلك على ثقافته ووعيه وتقاليده وسلوكه أو تصرفاته وعواطفه. أي أن منظري هذه الفترة سعوا إلى الربط العضوي بين المظهر الخارجي للإنسان والجانب البايولوجي فيه وبين الفكر والثقافة والأيديولوجيا التي يمكن أن تتبلور لدى الإنسان. وقد تغذت هذه النظريات العنصرية على نظرية دارون في الارتقاء والتطور والصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، رغم تأكيد دارون على أن أصل الإنسان واحد، من جهة، كما اعتمدت على الدراسات البايولوجية التي نشطت كثيرا في عدد من البلدان الأوروبية ومنها على نحو خاص في فرنسا وألمانيا وكذلك في بريطانيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا. وبرز في هذه الفترة الدبلوماسي الفرنسي Joseph Arthur comte de Gobineau (1816-1882)، الذي حاول أن يدمج ويزاوج بين نتائج دراسات الماضي وما جاء في التوراة والخبرة التي تكونت لديه في مشروعه العنصري مقترنا بتخويف الجنس الأبيض من قرب نهاية العالم في ما إذا اتسع اختلاطه بالدم الأسود ودم اليهود. لقد كان مشروعه الفكري الأساس المادي لنشاط عدد غير قليل من منظري العنصرية، وخاصة في ألمانيا ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، منهم سبنسر وشامبرلين وروزينبيرغ (Rosenberg ، Spencer،Champerlain).

لقد عمد الحزب النازي قبل وبعد وصوله إلى السلطة إلى وضع تلك النظريات في التطبيق العملي في ألمانيا، والتي كانت أحد الأسباب الرئيسية في إشعال نيران الحرب العالمية الثانية وموت عشرات الملايين من البشر، إضافة إلى إبادة الكثير من الناس، وخاصة اليهود والسنتي والروما (الغجر) من قبل نظام العنصرية النازية في المعتقلات النازية، أو ضد الصينيين والكوريين والفيتناميين من قبل نظام العِرقية اليابانية، وكذلك التمييز العنصري للفاشية البرتغالية الذي مارسته في موازامبيق وانغولا. وكان هناك النموذج الكالح الآخر للعنصرية في هذه الفترة قد تجلى في ممارسة العنصريين الأوروبيين لسياساتهم العنصرية في كل من روديسيا وجنوب أفريقيا مثلا، والتي تمثلت في الفصل العنصري وفي منع الاختلاط بين البيض والسود واستخدام السود كعبيد باعتبارهم أدنى مستوى واقل قيمة من الجنس الأبيض وممارسة العنف والقوة لفرض الهيمنة والاستغلال عليهم. كما مورست السياسة العنصرية في الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام 1965 رسميا إزاء السكان السود، مثلما مورست بصورة غير رسمية إزاء الآسيويين أيضا من قبل الأنكلو-ساكسونيين.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتخذت العنصرية، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين أبعادا جديدة، وهي حاملة معها مخاطر وأضرارا غير قليلة بالنسبة للقرن الجديد، الذي ولجته البشرية لتوها، علما بأنها تحاول أن ترتدي لبوسا أخرى وتطرح أفكارها بوسائل مختلفة، إلا إنها تبقى من حيث المبدأ وفي الجوهر والممارسة والنتائج واحدة، وهي التي يطلق عليها اليوم بالعنصرية الجديدة التي تتستر وراء راية الهوية الثقافية القومية واللغة الوطنية. إن العداء للأجانب، الذي بدأ منذ عقدين يتصاعد في أوروبا ويتفاقم في المرحلة الراهنة، لا يخرج في جوهره عن كونه شكلا من أشكال العنصرية والكراهية للآخر والخوف منه، رغم تشابكه وتفاعله مع عوامل وأسباب أخرى. وفي النهاية تزداد مخاطر هذه العنصرية عندما تتشابك مع التعصب الديني والأصوليات الدينية المتطرفة حيثما برزت أو مع عوامل طارئة كالأزمات الاقتصادية والبطالة والفقر لتتحول إلى أداة خطرة بيد أصحابها.

وتجدر الإشارة إلى أن التمييز بين البشر بأشكال ظهوره المختلفة في مراحله الخمسة والتفسيرات التي كانت أو ما تزال تعطى له لتسويقه وتبريره وتكريسه كان وما يزال يرتبط بثلاث قواعد يستند إليها وتصاحبه أيضا، وهي: الرغبة في احتكار السلطة وفي الهيمنة على الغير أو الآخر، ثم الرغبة في الهيمنة الاقتصادية وفرض التمايز في التملك وفي الثروة التي أنجبت بدورها التمايز الطبقي وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والتي اقترنت بدورها بتأمين استمرار النفوذ والجاه لفئات معينة دون أخرى في المجتمع. إنها تشكل الوظيفة الأساسية للعنصرية. وسيجري في الصفحات التالية المرور المكثف على المراحل الثلاث في فترة ظهور وتطور العنصرية في أوروبا، ثم التوقف والبحث لتفصيلي بالنسبة إلى المرحلة الثالثة والأخيرة التي ما تزال تعيشها أوروبا لارتباطها المباشر بموضوع البحث.

المرحلة الأولى: مرحلة التحري عن العِرقية والتمايز بين الجماعات البشرية

لقد اعتمدت أوروبا، التي كانت قد شهدت وودعت لتوها قرون عصر النهضة وولجت طريق التطور الرأسمالي، منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر على مراقبة الناس في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية للوصول إلى تحديد مظاهر التباين القائمة في مظهرهم الخارجي أبتداء من لون البشرة وحجم وشكل الجمجمة ومواصفات بقية أجزاء جسم الإنسان، ثم تحولت في مرحلة لاحقة إلى التحري عن تفسير لهذا التباين يستند إلى "العلم" من أجل بناء علم تشريحي يقوم على أساس تباين الأجناس والأعراق في العالم. ولم يكتف العنصريون في هذه الفترة على تشخيص أشكال التباين في المظهر، بل عمدوا إلى التنظير وإحالة التباين القائم بين الثقافات والاعتقادات والقناعات والتقاليد والأعراف والعادات والسلوك إلى تلك الاختلافات، أي أن مظاهر التباين في الشكل ناتجة عن التباين القائم أساسا في مستوى التطور العضوي للإنسان. وكان البعض يرى بأن الاختلافات القائمة في جسم الإنسان تؤثر بدورها على روح الإنسان وعقله، أو على القوى العقلية والنفسية للفرد عموما. وفي ضوء هذه الرؤية الضيقة والتعسفية للإنسان أحال العنصريون مع نهاية القرن

التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كل ذلك **إلى اختلاف في مجموعات الدم والبلورات والعناصر الكيماوية والجينات**، وفسروا ذلك بأنه نتاج العلاقة العضوية القائمة بين الطبيعة والوسط الذي تعيش فيه تلك المجموعات البشرية، بين عوامل التكوين الفيزيولوجي والثقافي، وأخيرا أحالوها على عامل الوراثة باعتباره السبب في وجود واستمرار هذا التمايز[136]. من هنا يتبين بأن العنصريين ذهبوا بعيدا في محاولة اعتبار الاختلاف بين الشعوب ناشئ عن التباين في الجانب البايولوجي في الإنسان وكانوا يسعون إلى تكوين قناعة مشتركة حول فكرتين مهمتين يراد ترسيخهما في أذهانهم وممارساتهم أولا، وتكريسهما عند الآخرين ثانيا، وهما:

1. بلورة قناعة مشتركة تقول بوجود تمايز طبيعي بين البشر، وإن هذا التمايز قائم منذ الأزل وسيبقى كذلك ولا مرد له، كما لا يمكن تجاوزه أو تغييره، فهو جزء من فعل الطبيعة، وعلى هذا الأساس فأن الناس ليسوا جميعا سواسية إذ أنهم يولدون على هذه الشاكلة؛

2. وأن هذه الفوارق الطبيعية هي التي تبرر الهيمنة من قبل جماعة معينة من البشر على الجماعات الأخرى، هيمنة البيض على السود، أو هيمنة الأوروبيين على الأفارقة وعلى الآسيويين وغيرهم ثانيا.

ومنه يتبين أن فكر العنصريين في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لم يختلف كثيرا عن التوجهات التي سبقته، أو يمكن القول بأنها كانت، من الناحية العملية، عودة رجعية إلى الفكر الأرسطوطاليسي المتخلف بهذا الشأن.

لقد كان التشابك بين التمييز العِرقي والتمييز القومي والديني ظاهرة بارزة في فترات غير قليلة من تاريخ أوروبا، رغم إنها كانت تبرز أحيانا بصور مستقلة عن بعضها، إذ يمكن النظر إليها وبحثها بصورة مستقلة مرة ومتشابكة في ما بينها مرة أخرى. فمن تابع تاريخ أسبانيا وعلاقة الأسبان بالسكان من أبناء القبائل المغاربية الأفارقة والعربية التي كانت تقطن أسبانيا، باعتبارهم من أحفاد حام بن نوح وسام بن نوح ومسلمين أيضا، وكذلك بالنسبة للسكان اليهود، باعتبارهم من أحفاد سام بن نوح ويهود أيضا، يجد الإنسان أمامه لوحة قاتمة لهذا التاريخ. فقد سعى الحكام ورجال الكنيسة الأسبان إلى الضغط على المسلمين واليهود لتحويلهم عن ديانتهم باتجاه المسيحية قسرا. كتب السيد أمين معلوف بصدد التعصب والتسامح وتبادل المواقع بين المسيحيين والمسلمين خلال القرون المنصرمة، وأن المسيحيين الأسبان مثلا لم يكونوا تسامحيين قطعا، يقول: "... ماذا كان مصير مسلمي أسبانيا؟ وماذا حل بمسلمي صقلية؟ لقد أبيدوا عن بكرة أبيهم، وذبحوا وأرغموا على سلوك طريق المنفى أو جرى تنصيرهم"[137]. ومن المعروف أيضا أن الأسبان عاملوا اليهود المتنصرين والمسلمين المتنصرين معاملة سيئة جدا، معاملة أناس من الدرجة الثانية أو الثالثة. أي راحوا ينظرون إلى هؤلاء وكأنهم من درجة أدنى عرقيا واجتماعيا بالمقارنة مع السكان المسيحيين من أصل البلاد. واستندت هذه النظرة التمييزية إلى اعتبارين هما:

---

[136] Hertz، Friedrich Prof. Dr. Handwrterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931. S. 459-460.

[137] معلوف، أمين. الهويات القاتلة. ترجمة نهلة بيضون. دار الجندي. دمشق. 1999. ص 82.

أولا: إن المغاربة واليهود، ورغم تحولهم إلى الديانة المسيحية، هم بالأساس من ذوي الدم غير النقي، في حين أن المسيحيين القدامى هم من ذوي الدم النقي؛

وثانيا: إن المغاربة المسلمين وكذلك اليهود جاءوا إلى المسيحية من ديانات خاطئة ومذنبة أساسا كانت سببا في تلوث دمهم، وأن عودتهم إلى المسيحية لا يمسح عنهم تلك الخطايا والذنوب، كما لا ينقّي أو يصّفي دمهم الملوث. ورغم هذا الربط الخرافي بين الدم النقي والدم غير النقي الذي يرجع إلى الفكر العنصري أساسا، فأن التمييز هنا قد تركز على الجانب الديني حيث أطلق على المسيحيين القدامى بالاورثوذوكسيين (Orthodoxie)، وعلى المسيحيين الجدد من مسلمين ويهود قدامى بالهيدروذوكسيين (Hetrodoxie). وكان على الأسبان المسيحيين القدامى أو من أصل سكان البلاد أن يبتعدوا عن الزواج والاحتكاك بالمسيحيين الجدد لكي لا يتلوث أو يفسد الدم الأسباني النقي[138]. **إن هذا النوع من التمييز قد جمع بين العِرق والدين وأستند على العِرق للحط من الدرجة الدينية، وأستند إلى الدين باعتبارهم من الملتحفين الجدد بالديانة المسيحية للحط من عرقهم واعتبارهم من ذوي الدم الملوث.** إلا إن هذه الصورة المشوهة ينبغي لها أن لا تلغي الحقيقة الأخرى التي أشار إليها **ليون بولياكوف** (Leon Poliakow) بشكل سليم حين كتب يقول بأن هذا التمييز والحط من قدر المسيحيين الجدد من أصل ديني إسلامي أو يهودي قد روَّج له بشكل خاص الحرفيون والتجار بسبب خوفهم من مزاحمة الآخرين لهم في أسواق أسبانيا حينذاك، إذ أن تسويق تلك الأفكار كان يهدف إلى تأمين مقاطعة السكان المسيحيين للمتنصرين من اليهود والمسلمين وعزلهم عن حركة السوق[139]. وعلى أهمية هذه الفكرة فأنها لم تكن تحتل المرتبة الأولى في الرؤية المشوهة "للآخرين من جانب الفئات الاجتماعية العليا والفئات الحرة العاملة في التجارة في المجتمع الأسباني، علما بأنها تؤكد بشكل صحيح حقيقة التزاوج بين العنصرية والاستغلال. ومن يتتبع هذه الفترة من تاريخ أسبانيا سيجد بأن صورة الذات الأسبانية أو "الأنا" كانت تحمل مضامين نرجسية حادة، كما كانت رؤيتهم "للأخر" دونية وتعاملهم معه تنطوي على نزعة سادية، إذ إنها كانت تقبل بعذاب الآخرين وتساهم في ممارسته. ومثل هذا الموقف لا يمكن فصله عن حب الانتقام لدى الأسبان من الوجود المغاربي الأفريقي في أسبانيا، رغم أن هذه الفترة كانت قد تميزت بالتسامح والتنوع والتطور الثقافي والتقدم العمراني، ولكنها كانت مع ذلك فترة احتلال أجنبي غير مرغوب بها أيضا.

المرحلة الثانية: مرحلة العنصرية "العلمية المبتذلة" وممارستها من مواقع السلطة

---

138 Eckhard J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt/Main. 1991. S. 23.

139 Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 29.

عرفت النظريات العنصرية في أوروبا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على نحو خاص التقسيم العِرقي الثلاثي، أي: العِرق الآري والعِرق السامي ثم العِرق الحامي، ومنها تنحدر اللغة والثقافة الآرية واللغة والثقافة السامية، وكذلك اللغة والثقافة الحامية، رغم إن التركيز في البحث قد توجه صوب العِرقين الأول والثاني. وكان التمييز صارخا إزاء الحاميين والساميين[140]. وظهرت الكثير من النظريات التي سعت إلى بلورة فكر عنصري تمييزي خلال تلك الحقبة الزمنية وتنوعت الدراسات والاجتهادات والنظريات التي لم تكن في كل الأحوال قريبة أو مطابقة للواقع وحقائق تطور الجنس البشري في مناطقه المختلفة. ففي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر انتشرت نظرية مفادها أن العامل الجغرافي والمناخي هما السبب في ظهور البشرة السوداء بسبب العلاقة بين حرارة الشمس والبشرة، وأن لهذا العامل الجغرافي-المناخي تأثير مباشر على علاقات الإنسان بمحيطه وعلى ثقافته وتصرفاته. وإن التطور قد صاحب مجموعات من البشر التي انتقلت من مواقع إلى أخرى قادت إلى هذا التمايز في التطور وفي التباين، في حين أن الآخرين بقوا في مواقعهم ولم يتغيروا باتجاه الأفضل. والبعض ما يزال يطرح بعض جوانب هذه النظرية التي وضعها صاموئيل ستانهوب سمث في عام 1787م[141]. وهكذا ظهرت في ذات الفترة تقريبا نظرية الوسط التي تعتمد على عوامل المناخ وحالة المجتمع وعادات الحياة، حيث أعارت هذه النظرية أهمية خاصة للعاملين الأخيرين[142]. ومن هنا يتبين بأن النظريات المختلفة قد تداخلت أحيانا كثيرة أو وجد بعضها بجوار البعض الآخر، كما تنوعت التفسيرات لتلك الاختلافات الظاهرة بين البشر.

وفي القرن التاسع عشر برزت أيضا محاولات غير قليلة لم تهدف إلى إبراز السمات الخاصة بالشعوب الأفريقية والآسيوية فحسب، بل وإلى التشديد على تلك السمات التي تتميز بها الشعوب الأوروبية والتي تميزهم بشكل خاص عن الشعوب الأخرى، كما كان يراها أصحاب تلك النظريات. وكانت هذه المحاولات تسعى إلى إقناع الذات بشكل خاص بامتلاك خصائص أخرى **"أرقى وأسمى"**، وإلى تكوين صورة للذات تختلف عن خصائص الناس الآخرين أو "الأعراق" الأخرى "المنحطة"، إي أن الجهود انصبت على بلورة الأفضليات التي يتسم بها الجنس الأبيض الأوروبي والتي لا تمتلكها الأجناس الأخرى. وتواصلت هذه الأبحاث من جانب الأوروبيين حتى سنوات الحرب العالمية الثانية وخلالها. ويبدو أن بعض المعاهد والباحثين والأوساط في عدد من البلدان الأوروبية، بما فيها ألمانيا والنمسا، ما يزال يجهد النفس من أجل البرهنة على هذه الأساطير والخرافات، وأن كانت تلك الدراسات تتم تحت واجهات وتسميات أخرى.

لقد كان الفكر العِرقي، وما يزال كذلك، يميز بين الأوروبيين أنفسهم بالنسبة للمرتبة العرقية - الاجتماعية التي تحتلها الأقوام المختلفة وبخاصة في فترة الانتعاش القومي والتطور الرأسمالي، بالرغم من التأثيرات الإيجابية للثورة الفرنسية البرجوازية التي كانت تتطلع إلى نشر حقوق المواطنة والإنسان في أوروبا والعالم. إذ كانت

---

140 نفس المصدر السابق. ص 29.

141 نفس المصدر السابق. ص 17/16.

142 Robert Miles. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991. S. 40-43.

النظرة من بعض الشعوب الأوروبية إلى بعضها الآخر تتسم بالتعالي، أو النظر إلى الشعوب الأخرى غير الشعوب الأوروبية على إنها أدنى مستوى منها، كما كان عليه الموقف إزاء الشعب الأيرلندي أو الموقف العام إزاء اليهود الأوروبيين أو إزاء الشعوب السلافية أو الغجر أو الشعوب المغاربية أو الشعوب العربية. وتفاقمت هذه الحالة في فترة النهوض البرجوازي ضد الإقطاع في فرنسا أو في مناطق أخرى من أوروبا، حيث كانت البرجوازية تناضل ضد الإقطاعية والنبلاء الإقطاعيين وضد النظام السياسي الإقطاعي، وكانت تسعى إلى انتزاع السلطة السياسية وتأمين انتشار وانتصار العلاقات الإنتاجية الرأسمالية. فقد راح النبلاء يتبجحون ويروجون أفكارا تشير إلى كونهم يتحدرون من أصل "آري" وتجري في عروقهم دماء "آرية" نقية. وقد وجد هذا الاتجاه في كل من فرنسا وألمانيا. كما ظهرت مثل هذه المحاولات في بلدان أخرى وتحت واجهات عرقية أخرى. وتأثرت الحركة العِرقية في القرن التاسع عشر بعاملين، كما يشير إلى ذلك فريدريك هيرتس، هما:

- اكتشاف علاقة قرابة بين اللغة الهندو-آرية والهندو-جرمانية؛
- وانتشار النظرية الداروينية حول الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح التي شكلت القاعدة الاجتماعية الجديدة الإضافية للنظريات والسياسات العِرقية[143].

ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن تطور الرأسمالية وتنامي التجارة الخارجية قد شددا من الرغبة في التوسع وفي إخضاع شعوب جديدة للهيمنة الأوروبية وإلى استغلالها الثروات التي فيها والسيطرة على أسواقها. وكانت الأيدي العاملة الرخيصة جدا في تلك البلدان سببا إضافيا لفرض الهيمنة وتنشيط الدعوات العِرقية. ومع إن البرجوازية قد رفضت العِرقية وشعاراتها، التي كانت تمثل حينذاك الفئات الإقطاعية وتخوض الصراع ضد البرجوازية حولها، فأنها سقطت في مستنقع القومية الشوفينية والعنصرية في صراعها من أجل الهيمنة على الأراضي والشعوب الأخرى بشكل واسع، أي إنها كانت قد تبنت بالمحصلة النهائية ذات الأفكار العِرقية التي كانت تكافح ضدها قبل ذاك من أجل الوصول إلى السلطة في بلدانها بالذات، واستخدمت أساليب عدوانية واستعمارية صارخة من أجل تحقيق غاياتها. ويبدو واضحا أن أفكار الثورة الفرنسية والمبادئ الأساسية التي جاءت بها الحرية والمساواة والأخوة كانت خاصة بالشعوب الأوروبية وحدها وليست شاملة لكل شعوب العالم، وهذا ما أنعكس أيضا في تفكير وكتابات فولتير ايضا. لكن المفكر والعالم الألماني المعروف الكسندر فون هومبولدت Alexander von Humboldt عبر عن احتجاجه العميق على السياسات والممارسات العنصرية والدموية للدول الأوروبية إزاء الشعوب الأفريقية حينذاك، إذ كتب يقول: "من أين جاء هذا النقص في الأخلاق، من أين نشأت تلك العذابات وعدم الارتياح، الذي يجد كل إنسان نفسه في المستعمرات؟ إن السبب يكمن في الفكرة الاستعمارية ذاتها، كونها فكرة غير أخلاقية... من الممكن أن ينشأ خلاف، حول أي من الشعوب يعامل الزنوج معاملة أكثر إنسانية، هذا يعني، أن هناك من يسخر من كلمة إنسانية بالذات حين يتساءل أيهما أنسب أن يسمح بشق بطن إنسان أم بسلخ جلده. وهو لم يسأل: في ما إذا كانت تصرف أسبانيا في البيرو أم في فنزويلا بصورة غير إنسانية، أو في ما إذا

[143] نفس المصدر السابق. ص50/49.

كان الأسبان أكثر فظاعة في سلوكهم في الهند الغربية، أم كان تصرف الإنجليز والفرنسيين في الهند الشرقية!"[144].

ومع إن العوامل التي أشير إليها سابقا كانت من بين أبرز وأهم العوامل التي قادت إلى العنصرية، فأن سببا مهما من الناحية النفسية لعب هو الآخر دورا مهما في تصعيد الجانب العِرقي وفي تشديد التمسك بقضية الدم ونقاوة الجنس الأبيض أو نقاوة الدم الآري بالنسبة للمجتمعات الأوروبية. إذ إنها اقترنت بمحاولات النخب الحاكمة الأوروبية، كما يشير إليها وعن حق ليون بولياكوف، في خضم صراعاتها الداخلية على الأرض أو تأمين استقرارها في الوطن الأم والتحري عن الذات، أي إثبات أو بلورة الهوية القومية والثقافية التي كانت وكأنها تفتقدها، ومن أجل تأكيد أصالتها[145]. كانت الصراعات والحروب بين الدول الأوروبية غير متوقفة، كما إنها كانت تشتعل في بعض الأحيان مع بلدان أخرى. وسعت مجموعات منهم، بمن فيهم بعض رجال الدين والعلماء والمثقفين ممن يحمل بذرات من العنصرية والقومية الشوفينية، إلى تأكيد الهوية الذاتية في ذهنية العنصريين بالذات من خلال طرح صورتين محددتين هما: صورة "الأنا" البديعة والجميلة والنقية والذكية والشجاعة وذات الأخلاق الحميدة السامية وذات الرغبة العارمة في العمل وفي الحفاظ على النظام والتمتع بالحيوية، إضافة إلى مجموعة أخرى من الخصائص الممتازة، في مقابل صورة "الآخر" المهمشة والمهشمة والبائسة والقبيحة والغبية والجبانة وغير الذكية والمتوحشة والمشوهة...الخ من الصفات السلبية. وعبر هذه المقارنة كان يسعى الأوروبي إلى رفع شأنه، إذ يجد فيها هويته وصورته الخاصة السليمة غير المشوهة[146]. إن مراجعة تاريخ أوروبا بشكل عام وتاريخ كل بلد منها بصدد النشاط العنصري بشكل خاص، سيجد الإنسان نفسه أمام لوحة قاتمة من الصراع الداخلي ومن محاولة التعبئة الداخلية باتجاه عرقي لمواجهة أخطار الخارج أو الأخطار الداخلية التي كانوا يتعرضون لها أو يتوقعونها أو يتوهمونها. وكانت الحصيلة مريرة وشديدة الوطأة على الإنسان الآخر.

وإذا عاد الإنسان إلى دراسة تاريخ أسبانيا وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا أو بلجيكا وهولندا والنمسا أو غيرها من الدول الأوروبية في هذا الصدد، فأنه سيجد أمامه صورة التنقيب المستمر والتحري الدؤوب عن الذات وعن الأصل أو العِرق أو النسب أو رابطة الدم التي لم تنقطع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أو حتى القرن العشرين. وكانت كلها تدور حول أمر واحد هو البرهنة على إنها من الجنس الأبيض أو أن لها قرابة به، أي بيافت بن نوح، حسب الميثولوجيا الواردة في العهد القديم، أو بالعِرق الآري، ثم دخلت عليها الدراسات البايولوجية لتعمق وتشدد من التعصب والإصرار على تلك المواقف.

---

[144] Veit، Barbara / Wiebus، Hans-Otto. Hass macht die Erde kalt. Die Wurzeln des Rassismus. Deutsche Welthungerhilfe. Peter Hammer Taschenbuch. Wuppertal. 1993. S. 18.

[145] Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. Einführung. المقدمة

[146] Hertz، Friedrich. Prof. Dr. Handwrterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931. S. 459-460.

فالدراسات المتوفرة عن أسبانيا تشير إلى إن الأسبان قد بذلوا جهودا كبيرة ومحمومة من أجل التدليل على إنهم يتحدرون من أصل غوتي، وهو نفس "العِرق" الذي ينسب السويديون أنفسهم إليه، رغم الإشارة إلى وجود فارق بين الغوتيين الغربيين، حيث ينسبون أنفسهم لهم، والغوتيين الشماليين. وأن الملوك والأمراء الأسبان هم من أصل غوتي رفيع المستوى. وبرزت محاولات غير قليلة للربط بين الأصل الغوتي والأصل الجرماني، إذ أنهم يعتبرون "العِرق" والدم الجرمانيين رفيعا المستوى، ويعتبرون الغوتيين من الغزاة الشجعان الذين يتحدرون من قبائل الماجوج على خلاف سكان البلاد الأصليين الذين يتحدرون من عشائر توبال، وعلى اعتبار أن ماجوج هو أحد أحفاد يافيت بن نوح[147]. وهذا التقسيم للسكان إلى مجموعة محلية قديمة من قبيلة التوبال ومجموعة متميزة من الغزاة الأقوياء جعل الأخيرة تشكل فئة النبلاء والفرسان بغض النظر عن تحدرهم الطبقي. وهنا ي تَغَلّب الطابع والادعاء "العِرقي" على الواقع الطبقي، رغم أنه لم يمنع من استغلال الفقراء من الجماعة الغوتية، ولكنه كان مقياسا للنبالة. لقد كانت أسبانيا، ومن خلال تحقيق التشابك غير العقلاني وغير الواقعي بين العِرق والدين، أول دولة أوربية مارست العنصرية بشكل مؤسسي وعبر الكنيسة وفي الموقف من الأمازيغيين والعرب واليهود في أسبانيا، ثم انتقلت منها مع الأوروبيين الذين غزوا القارة الجديدة لتمارس العنصرية هناك بصورة مؤسسية أيضا.

لقد عرفت فرنسا، كما هو حال بقية الدول الأوروبية، وفي هذه المرحلة بالذات، تناميا سريعا في الفكر والممارسات العِرقية والأنشغال في إنجاز البحوث والدراسات التي تحاول إرساء أرضية تستند إليها في ترويج الفكر العنصري وتأكيده. وكانت العِرقية تتخذ مسارات ثلاثة أساسية في القضايا التي تبحث فيها والمجال الذي تتحرك فيه، وهي:

أولا: على الصعيد المحلي وفي كل بلد أوربي وفق تركيب المجتمع القومي أو الإثني؛

ثانيا: على الصعيد الإقليمي الأوروبي بشكل عام؛

ثالثا: على الصعيد الدولي أو إزاء الأقوام والشعوب الأخرى.

ولم ينفصل الصراع بين المسارات الفكرية المختلفة حول القضايا العِرقية عن الرغبة في الهيمنة على السلطة والنفوذ والاقتصاد في الداخل، أو على المستوى الأوروبي، أو الرغبة في التوسع نحو الخارج وتأمين المزيد من المستعمرات والأسواق على حساب وجود ومصالح الشعوب الأخرى

ففي خضم الصراع بين الإقطاعية والبرجوازية داخل فرنسا وقبل اندلاع الثورة الفرنسية في عام 1789 امتشق الساسة والمثقفون والعسكريون سلاح الأصل والنسب والعِرق للبرهنة على أفضلية عِرقهم أو نسبهم بالمقارنة مع "الأعراق" الأخرى وعن النبالة أو الشرف والرفعة التي يتميز بها عِرقهم في مقابل انحطاط وتخلف وحْيوَنة "الأعراق" الأخرى. وانقسم أغلب رجال الكنيسة والسياسة والثقافة في فرنسا إلى مجموعتين هما:

---

[147] Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993. S. 27-32.

- مجموعة تؤكد بأن أصل الفرنسيين إفرنجي يتصل بالشجرة الجرمانية وتبَّرز خصائص وأفضليات الجرمان من ذكاء وفطنة وجمال وقدرة على الإبداع وامتلاك الحيوية والقوة والجرأة، ولكنها في الوقت نفسه تحط من قدر وآهلية العِرق الثاني في فرنسا؛
- والمجموعة الثانية التي كانت تؤكد وتشير إلى أن الفرنسيين يتحدرون من أصل غالي - روماني، وتعتبر بأن هذا الأصل يرمز إلى التقدم والحضارة والمبادئ الخلقية، ولكنها في الوقت نفسه تحط من قدر وشأن الأصل الجرماني.

ويورد **بولياكوف** في كتابه الموسوم "الأسطورة الآرية" مشاكسة فكرية بين **مونتسكيو وفولتير** بهذا الصدد تشير إلى المدى الذي بلغه الصراع العرقي في فرنسا حينذاك. في الوقت الذي كان **مونتسكيو** يروج بأن أصل الفرنسيين ألماني وأعتبر الفرنسيين يتحدرون عن أصل جرماني، وكان يقول بأن الجرمان هم "آباؤنا" ويبّرَز خصائصهم المميزة، كان **فولتير** بالمقابل يهاجم **مونتسكيو** ويسمي الجرمان بالبرابرة القادمين من الشمال والحيوانات المتوحشة التي تفتش عن علف لها[148]. وكانت هناك محاولات غير قليلة في فرنسا تسعى للبرهنة على إن الإفرنج هم أبناء Kittem، باعتباره أحد أحفاد يافيت بن نوح. وجسدت معارك الثورة الفرنسية لعام 1789 العلاقة الجدلية بين مسألتين هما:

- الصراع بين الإقطاعيين والعلاقات الإقطاعية القديمة البالية، وبين البرجوازيين الجدد والعلاقات الرأسمالية الجديدة، أي الصراع بين النبلاء الإقطاعيين وبين البرجوازيين الصناعيين من جانب؛
- والصراع بين السادة مالكي وسائل الإنتاج في الريف، وبين الفلاحين الكادحين المحرومين من الأرض والعيش الكريم من جانب آخر.

ولكن بدا هذا الصراع وكأنه يدور بين السكان من أصل "إفرنجي، باعتبارهم من النبلاء، وبين الغاليين، باعتبارهم من أصل "روماني"، وهم من المدنيين من فئات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والعمال، ومنهم كذلك جمهرة الفلاحين الواسعة. واستمر هذا الصراع في الفترة التي أعقبت الثورة الفرنسية وعلى امتداد القرن التاسع عشر. ففي هذه الفترة اعتبرت مجموعة من المثقفين والعاملين في الحقل السياسي والاجتماعي أن ثورة 1789 لم تكن سوى تتويجا لصراع طويل بين شعبين غريبين عن بعضهما رغم إنهما يعيشان في بلد واحد ويتكلمان لغة واحدة ويحملان مواطنة واحدة. ويرجع الباحثون مثل هذا الانقسام إلى سببين هما الاختلاف في الأصول التي يتحدر منها الشعب الفرنسي أو النسب الذي ينتمي إليه أولاً، وإلى التمايز الاجتماعي القائم بينهما ثانياً. كتب فرانسوا جوزيه (Francios Guizot) بهذا الصدد يقول: "لقد كانت الثورة حربا، حربا حقيقية بين شعبين غريبين عن بعضهما، كما تعرفها الشعوب. فمنذ ثلاثة عشر قرنا احتضنت فرنسا شعبين، شعب منتصر وشعب آخر منكسر، إفرنجيين وغاليين، سادة وفلاحين، وكانوا جميعا يطلقون على أنفسهم وعلى حد سواء، ومنذ فترة طويلة قبل وقوع الثورة، أو يسمون بالفرنسيين. واتخذ كلاهما من فرنسا وطنا له [...] وكان صخب الكفاح يعم فرنسا في كل الأوقات وبمختلف الأشكال، وبكل الأسلحة، وحينما توحد جميع النواب الفرنسيين في عام 1789 في المجلس الوطني،

---

[148] نفس المصدر السابق. ص 41.

عندها تسارع الشعبان في العودة ثانية إلى نزاعاتهم القديمة، وكانت ساعة تصفية الحساب قد حان ميعادها"[149]. إن هذا المقطع لفرنسوا جوزيه يعبر عن الأجواء التي سادت فرنسا حينذاك والحوارات والصراعات الفكرية التي انتشرت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، ويقدم صورة واقعية عن عمق الهوة التي كانت تفصل بين الأغنياء والفقراء، بين النبلاء والفلاحين وبقية الكادحين، والتي اتخذت منحى خاطئا أو حاول البعض توجيه الكفاح وجهة عنصرية مدمرة، خاصة أولئك الذين كانوا يعتقدون بأن الصراع بين "الأعراق" هو العامل المحرك للتاريخ والمحفز للتطور الحضاري. ولم يكن نشاط هؤلاء محصورا في فرنسا، بل شمل أوروبا كلها تقريبا بالنسبة إلى المرحلة المشار إليها.

وعند العودة إلى كتابات ومواقف مفكرين من أمثال سان سيمون (Saint-Simon)[150] في فترة ما بعد الثورة سيجد الإنسان أمامه لوحة أخرى للصراع، لوحة العِرقية البيضاء المناهضة للسود، حيث كانت صورة الآخر سلبية جدا لديه ولدى جمهرة كبيرة من السياسيين والمثقفين الفرنسيين. فقد انتقد سان سيمون بشدة أولئك الكتاب الذين كانوا يطالبون في حينها بالمساواة للسود مع البيض، وكأن السود ليسوا بشرا، وكأنه كان يرى في هذه المطالبة العادلة تجاوزا على حقوق البيض. كان سان سيمون يعتقد بوجود بون شاسع يفصل بين فكر الإنسان الأوروبي وفكر الإنسان الأفريقي، وبتعبير أدق، بون كبير بين القدرات العقلية للأوربيين والقدرات العقلية للأفارقة السود لصالح الأوروبيين البيض. وكان يورد "حجته" ليدلل على صواب رأيه فيقول: لو تم القيام بتجربة لتأهيل شخصين أحدهما أوربي والآخر أفريقي في ظل ظروف متماثلة، فأن محصلتها ستشير، دون أدنى ريب، إلى تفوق الأوروبي. وكان يرى السبب في ذلك وجود تمايز فعلي بين الكفاءة الذهنية العالية عند الأوروبي والكفاءة الذهنية الواطئة عند الأفريقي الأسود، دون أن يكون سان سيمون قد نفذ هذه التجربة أصلا[151]. وبالتالي فقد كان ينطلق من أحكام مسبقة وجاهزة في ذاكرته الجماعية التي يشترك فيها مع فئات معينة، ولكنها كانت واسعة الانتشار في المجتمع الفرنسي حينذاك. وكان المثقفون البرجوازيون في هذه الفترة يحيلون هذا التمايز إلى الفوارق البايولوجية والفيزيولوجية القائمة بين البيض والسود التي تشابكت في هذه المرحلة مع الجانب الأيديولوجي للعِرقية حيث عجزت ثورة تموز 1789 عن تجاوزه. وحاول الكثيرون من العنصريين الاستفادة من الأبحاث العلمية لتسويق عنصريتهم. ففي الوقت الذي طرح العالم الفرنسي **لامارك** (Lamarck)[152] دراساته الكثيرة في علم النبات

---

[149] نفس المصدر السابق. ص 47.

[150] Saint-Simon : (1760-1825) لقد عُرف سان سيمون في الحياة السياسية والاجتماعية في فرنسا على أنه من الشخصيات الكبيرة التي سخرت قدراتها للنضال من أجل العدالة الاجتماعية والتقدم في فرنسا، كما كانت مواقفه في سنوات حياته الأخيرة حازمة في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، وضد حالة البؤس والفاقة والاستغلال التي سادت المجتمع حينذاك. أنحدر سان سيمون من "عائلة نبيلة". وقد أثر هذا الانحدار الطبقي على مواقفه من قضايا العِرقية، إذ لم يستطع التخلص من تأثيرات عصره في هذا المجال وخضع للنظريات العنصرية التي سادت المجتمع حينذاك ولم يؤد الدعوات التي انطلقت في حينها والتي كانت تنادي بمساواة السود بالبيض. وهذا التمييز العِرقي لم يكن غريبا على الكثير من مثقفي فرنسا وأوروبا في تلك العهود.

[151] نفس المصدر السابق. ص 246.

[152] لامارك: Jean-Baptiste-Pierre-Antoine de Monet. Chevalier de Lamarck.-1744) (1829م

والحيوان وحاول المقارنة بين الإنسان والقرد وليس بين الإنسان الأبيض والإنسان الأسود أو بين البشر عموما، فأن بعض العنصريين صوّر نتائج دراساته واستنتاجاته وكأن لامارك كان يريد منها أن يقول بأن هناك فوارق بين بني البشر بسبب التباين البايولوجي أو التباين في التغيرات التي طرأت على البعض دون البعض الآخر. كتب لامارك يقول: "إن مراقبة المراحل التي مرّ بها بناء الحيوان تدلل على إن الطبيعة قد أوجدت الأشكال البسيطة أولا ثم الأكثر تعقيدا. وأن التغيرات التي تطرأ على البيئة تقود إلى بروز احتياجات جديدة وبالتالي تنشأ عنها عادات جديدة. وهكذا وعبر فترات زمنية طويلة تطرأ تغيرات على الأعضاء أو تبنى من جديد. فما تحصَّل عليه تلك الحيوانات أو ما تفقده من أعضاء بسبب عدم استخدامها لها يمكن توارثها عندما تكون التغيرات قد حلَّت بالذكر والأنثى معا. هذا النوع من التغيرات يؤثر على الأعضاء ويسهم في خلق أشكال جديدة أكثر تكاملا (فكرة سلم التطور)...[...] والإنسان من جنس قردة متكاملة جدا أجبرت على ترك العيش على الأشجار وتحقق لها أخيرا الأصوات المميزة"[153].

وانتشرت في هذه المرحلة وبشكل واسع كتابات الكاتب والدبلوماسي الفرنسي **جوزيف أرثر جوبينو** (Joseph Arthur comte de Gobineau) (1816-1882)، التي كانت تبحث في قضايا الفكر والممارسات العنصرية. والكثير من الكتاب المحدثين يعتبرونه، إضافة إلى أفكار نيتشة، من أكثر الكتاب الذين اعتمدتهم النازية في ألمانيا في صياغة أفكارها وتوجهاتها العِرقية. وأذ لم تجد كتاباته التأييد الواسع في فرنسا، فأنها في المقابل حققت نجاحا كبيرا في ألمانيا. ومن الجدير بالإشارة إلى أن كتابات **جوبينو** قد تميزت بأربع خصائص مهمة كان لها تأثير متعدد الجوانب ومتنوع على أوساط مختلفة من الناس. فالكاتب جوبينو كان يخاطب، بما كان يكتبه وينشره، العناصر القومية والقوى المحافظة ورجال الدين والأوساط الواسعة من الناس المتدينين في المجتمعات الأوروبية مباشرة ويضرب على تلك الأوتار التي تريد سماعها وتجد صدى سريع لديها. فقد سجلت مؤلفاته:

- استفادته الكبيرة من كل كتابات الكتاب العنصريين الذين سبقوه، إضافة إلى استخدامه العلم والأبحاث العلمية بابتذال كبير وكأداة لبث وترويج وتكريس أفكاره العنصرية، وكان من الأوائل الذين استخدموا مزيجا من الدعوات العِرقية المنطلقة من المواقع البايولوجية والفيزيولوجية والأنثروبولوجية والدينية لهذا الغرض؛
- اعتماده الملموس على العهد القديم في تقسيم ذرية نوح إلى ثلاثة أقسام تبعا لأبناء نوح سام وحام ويافت لتأكيد نظرياته العنصرية مع التصرف بحرية لتعميق تلك النظرة، وبشكل خاص حديثه حول التشابك والاختلاط الكبيرين بين الأعراق المختلفة في العالم في ما عدا العِرق المتحدر من يافت بن نوح الذي بقى نقيا والذي يفترض أن يحافظ على نقاوته وبغير ذلك سينتهي العالم إلى مصير أسود، إلى الموت لا محالة. لقد ميزت عنصرية جوبينو من الناحية العملية بين الناس ووزعتهم على ثلاث مراتب هي: أحفاد يافت، باعتبارهم أفضل الأعراق، ويليهم في المستوى أحفاد سام، ثم يقف في أسفل سلمه العِرقي أحفاد حام بن نوح؛

---

[153] Autorenkollektiv: Erhard Lange und Dietrich Alexander (Hrsg.). Philisophenlexikon. Dietz Verlag Berlin. 1983. S. 512-517.

- محاولته النظر إلى اليهود وإلى السود نظرة مميزة، رغم أنه في المحصلة النهائية كان لا يختلف عن بقية العنصريين في إدانة الدم أو العِرق اليهودي والدم أو العِرق الأسود، بل يفوقهم في محاولته تأسيس هذا التمييز أيديولوجيا؛
- وتميزت كتاباته بالتشاؤم وانتظار نهاية العالم القريبة بسبب التشابك أو الاختلاط بين الأجناس والأعراق والاختلالات الناجمة عن ذلك في الطبيعة، لأنها منافية لقوانين الطبيعة. ويفترض أن نشير هنا إلى إن هذه النظرة التشاؤمية، التي كانت تؤكد قرب نهاية العالم وقرب موت الناس بسبب الخطايا التي يرتكبونها بحق الطبيعة، بسبب التناقض والتقاطع مع الطبيعة وقوانينها في ما يخص عدم جواز اختلاط الأجناس، والذي لم يلتزم به الناس وساد في العالم، كانت تهدف إلى تأمين تأثير نفسي مضاعف وشديد الوطأة على الناس حينذاك لضمان تحركهم في اتجاه التصلب والتعصب العِرقي ومناصرة أفكار **جوبينو** والتمسك بها ومجابهة الآخرين وتشديد العداء للأعراق الأخرى، إذ كانت الخشية على حياتهم ومستقبل بلادهم سببا أساسيا في تحركهم العنصري. لقد كان موقفا تحريضيا وعدوانيا إزاء الشعوب الأخرى وذكيا خبيثا في آن واحد، بسبب فهمه لنفسية الناس وتقديره لما يمكن أن يعود عليه من فوائد إذا استخدم هذه الطريقة في تحليله وفي ترويج أفكاره العنصرية.

وكانت لنظريات جوبينو وبقية العنصريين في فرنسا دورا مهما في التوسع الاستعماري الفرنسي الذي تعاظم في سنوات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على حساب أفريقيا حيث جرى احتلال العديد من المناطق، ومنها الجزائر في عام 1830، ثم تلتها تونس في فترة بعيدة لاحقة، ومن ثم المغرب. ولم تكن معاناة هذه البلدان من الهيمنة الاستعمارية والاستغلال فحسب، بل ومن التمييز العنصري والديني البغيضين، والذي سيأتي البحث عليه لاحقا.

كانت كتابات القرن التاسع عشر تجسد محاولة متعمدة وجادة من أجل تشويه وتبشيع صورة الأفريقي وأفعاله وأخلاقه في أعين الأوروبيين، ومن ثم اعتباره شيئا غريبا يمكن التفرج عليه. فللأفريقي خيال خصب ولكنه عاجز عن استخدامه وتطويره أو الاستفادة منه، فهو إنسان محدود وضيق الأفق وغريب الأطوار. هكذا كانت صورة الإنسان الأفريقي التي حاولت مجموعة من الباحثين والمثقفين العنصريين في أوروبا نقلها إلى الإنسان الأوروبي الاعتيادي وتكريسها في أذهانه وبالتالي التعامل معه على هذا الأساس. يورد **بولياكوف**، صاحب كتاب "الأسطورة الآرية"، مقطعا مهما مأخوذا من كتاب الباحث الفرنسي **كوفير** (Cuvier) يصف فيه الإنسان الأفريقي الأسود فيكتب عنه قائلا:

"إن العِرق الأسود الذي يعيش بالتحديد في منطقة جنوب الأطلسي له بشرة وجهٍ سوداء، وله شعر مجعد، وجمجمته مفلطحة، وأنفه مسطح، وله فم نافر إلى الواجهة، وله شفتان غليظتان تشيران إلى شَبهٍ واضحٍ بالقردة؛ والقبائل التي ينتمي إليها هذا العِرق، هي قبائل حافظت على توحشها [...]"[154].

---

[154] قارن:

George W. Stocking. “French Anthropologie in 1800”. Isis. LV (1964) und Cuviers Le regne animal. Paris. 1817، S. 94. In: Poliakov Leon، “Der arische Mythos”. S. 249. مصدر سابق.

وخلال هذه الفترة حاول بعض الباحثين في الشؤون العنصرية في فرنسا طرح تصورات عديدة حول العِرقية. فهم يميزون بين ثلاثة "أعراق" هي الجنس الأبيض والجنس الأصفر والجنس الأسود. ومع حقيقة وجود هذه المجموعات البشرية الكبيرة، إلا أن هدف العنصريين من وراء ذلك يبرز في التسلسل الذي يتم توزيع هذه المجموعات البشرية على أساس عرقي وفق سلم التطور التالي: العرق الأبيض هو الأرقى، ثم العرق الأصفر الأدنى منه، ثم العرق الأسود الأدنى منهما معاً. والبعض الآخر طرح مجموعة كبيرة من الأعراق أو الأجناس ثم وضع الجنس الأوروبي في أعلى السلم والجنس العربي بالدرجة الثانية والجنس الأسود بالدرجة الأخيرة[155]، دون أن يقدموا أي دليل مادي وعلمي على صواب مثل هذا التقسيم المبتذل للبشر، ولسبب بسيط جدا هو عدم وجود مثل هذا البرهان، والعلوم الحديثة تدلل على خطأ وخطورة تلك الأفكار العنصرية. ولعب العنصريون في فرنسا دورا كبيرا في سياسة الدولة الداخلية وإزاء المستعمرات وأشباه المستعمرات التي كانت تحت هيمنتهم منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر ومع بدء احتلال فرنسا للجزائر في عام 1830م.

ولم يختلف الوضع في إنجلترا عن بقية البلدان الأوروبية في التحري عن أصلهم وعن العلاقة القائمة بينهم وبين بقية "الأعراق"، وبشكل خاص "العِرق الآري". فمن المعروف أن الميثولوجيا عند شعب معين لا تنشأ دفعة واحدة ولا تهبط من السماء، فهي غالبا ما تكون على شكل حكايات وأساطير تمزج بين الحقيقة والخيال، وتخلط بين الواقع والرغبات وتتناقلها ذاكرة الشعوب. وعبر الزمن والأجيال تتعرض مثل هذه الحكايات والأساطير إلى إضافات وإغناء وتطوير، كما تتعرض لتغييرات غير قليلة أو تحوير لأسباب كثيرة ووفق الفترات التي تمر بها الشعوب والتحولات التي تطرأ على حياة الناس والاحتكاك الذي يجري بين الشعوب في منطقة ما أو بلد معين، أو المصائب والكوارث والحروب التي تمر بها. وتتحول الميثولوجيا الشعبية عن أصل هذا الشعب أو ذاك مثلا من حيث المضمون والوجهة العامة إلى شيء ثابت أو كأنها حقيقة غير قابلة للشك أو الزعزعة عندما تجد قبولا وتأييدا واسعا من السكان. فالخيال يصبح حقيقة والحكاية تصبح تاريخا. وهذا بالضبط هو ما يجده المتتبع في الكثير من التراث المنقول إلينا من مختلف الشعوب في جميع أرجاء العالم. وهكذا كان الوضع أو ما يزال في إنجلترا أيضا. فقد عرفت هذه الجزيرة أقواما كثيرة غزتها في فترات مختلفة وعاشت فيها وتشابكت مع سكانها الأصليين، أثرت فيهم وتأثرت بهم وبالتالي شكلت منهم ما هو قائم اليوم في بريطانيا أو المملكة المتحدة. ولم تكن بعيدة عن الواقع تلك الدراسات التي أشارت إلى أن كُتَّاب التاريخ يشيرون إلى أربع ميثولوجيات وجدت قبولا وفي فترات مختلفة من تاريخ هذه الجزيرة، إنها الميثولوجيا الرومانية-الإغريقية، والميثولوجيا الكلية، والميثولوجيا الجرمانية وأخيرا الميثولوجيا المسيحية أو الإنجيلية حسب تعبير **بولياكوف**، أي الميثولوجيا التي تعتمد على ارتباط الأصل بيافت بن نوح. ويشير المؤرخ البريطاني جيفري مونماوث في القرن الثاني عشر إلى أن الشعب في بريطانيا يتكون من اختلاط خمسة "أعراق" هي النورماندي-الفرنسي، والبريطاني والساكسوني، والبيكي،

---

[155] Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag Hamburg. 1993. S. 250.

والاسكتلندي. مع تأكيده بأن الجزيرة كانت مسكونة بالبريطانيين قبل أن يأتي الآخرون إليها[156]. وفي فترات مختلفة تباينت وجهات نظر الكتاب والمثقفين والباحثين في مسائل الميثولوجيا الانجليزية إذ إن البعض قد أعتبر أهل هذه الجزيرة يتحدرون من أصل سامي، أي أنهم من أحفاد سام بن نوح، وهو أكبر أبناء نوح، في حين أن البعض الآخر يرجع بالنسب إلى يافت بن نوح ويعيده إلى الأصل الآري أو الجرماني أو الغوتي. وكلها لا تخرج عن واقع أساسي يشير إلى عملية التلاقح المستمرة بين سكان المعمورة وثقافاتها أيضا بما فيها الجزيرة الإنجليزية. وبعضها الآخر، كما يذكر بولياكوف، نقلا عن أسطورة قديمة تتحدث عن عثور الكهنة على طفل في قارب صغير حط في إحدى الجزر، وكان هذا الطفل هو موسى، نبي اليهود[157]. وهذه الأسطورة تحيل أصل الإنجليز إلى موسى باعتبارهم من أحفاده، وبالتالي فهم من أصلٍ سامي. وقد وجد هذا الرأي صدى واسعا، ولكنه فند من آخرين وطرحت أراء أخرى لتحل محلها آراء وأساطير أخرى. ومن الجدير بالإشارة إلى أن مثل هذه الأسطورة تتكرر بالنسبة إلى أقوام أخرى أيضا، وتحمل تفسيرا مماثلا أو مقاربا لذلك. كما أن العنصرية لم تظهر في الجزيرة (إنجلترا) بالحدة التي ظهرت بها في فرنسا أو في ألمانيا أو في أسبانيا. ولكنها مع ذلك شهدت تصاعدا ملموسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ومنذ ذلك الحين لم تختلف سمات بروز وممارسة العنصرية كثيرا عن سمات بروزها وممارستها في البلدان الأخرى، ولكنهما كانتا أقل فجاجة وعنجهية بالمقارنة مع البلدان الأوروبية الأخرى. وقد جهد دعاة النظريات العنصرية في بريطانيا إلى تبني شجرة لا تختلف عن شجرة بقية شعوب أوروبا في عودتها إلى السلف الأكبر الذي يبرّزه الإنجيل، إلى يافت بن نوح، أي العودة إلى الجنس الآري في المحصلة النهائية، وأنهم في مقدمة الأعراق البشرية. وقد كان الطبيب الجراح والعنصري البريطاني الشهير **روبيرت نوكس** (Robert Knox) يشير بدون انقطاع إلى "أن العِرق هو المحدد لكل شؤون الإنسان"[158].

وفي الجزيرة الإنجليزية ظهرت بعض الشخصيات التي ساهمت بأبحاثها بشكل مباشر أو غير مباشر في تنشيط الفكر العنصري، وهي بدورها لم تكن بعيدة عن تلك الأجواء. فالعالم المعروف تشارلس داروين Charles Darwin (1809-1882) الذي تأثر بعدد من النظريات التي نشأت في عهده أم قبل ذاك مثل نظرية مالتوس أو نظرية الارتقاء لدى لايبنتز Leibniz ولاروش La Rosche كتب يقول: "ويبدو أن التغير أو التنوع في الصفات العقلية عند الإنسان المنتمي للجنس نفسه، من دون ذكر الاختلافات الأكبر الموجودة على هذا المستوى بين الإنسان المنتمي لأجناس متغايرة، من الوضوح بحيث لا نجد ضرورة للإصرار عليه هنا. كما أنه هو نفسه موجود لدى الحيوانات الدنيا(...)"[159]. وفي مكان آخر يلعب تشارلز دارون على وتر التخلص من الناس المعتوهين والمعوقين في المجتمعات "الهمجية"، والتي أخذ بها نظام هتلر النازي العنصري، حيث كتب يقول: " لدى الهمجيين يتم الإقصاء السريع لضعف الجسم والذهن ونلاحظ أن الباقين على قيد الحياة عادة ما يكونون من

---

[156] Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 70.

[157] قارن: نفس المصدر السابق. ص 56.

[158] نفس المصدر السابق. ص 263.

[159] دينوا دي باولي. تشارلز داروين ارتقائي أم مذهبي؟ مجلة "الثقافة العالمية". العدد 90/ 1998. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. ترجمة: نجوى حسن. ص 124/123.

صحيحي الأجسام. أما فيما يخصنا، نحن المتحضرين، فإننا نبذل غاية جهدنا لمنع الإقصاء. فنبني المستشفيات لمعتوهين والمعاقين والمرضى، ونضع القوانين لمساعدة الفقراء، ويبذل أطباؤنا كل علمهم لإطالة أعمار كل فرد. ونحن لنا الحق في الاقتناع بأن التطعيم صان الآلاف من ضعاف البنية الذين كانوا سيسقطون فيما مضى فريسة الجدري. لذا فبوسع الأعضاء المعتوهين في المجتمعات المتحضرة أن يتكاثروا إلى ما لا نهاية. والحال إنه إذا اهتم أي شخص بتكاثر الحيوانات المستأنسة (الأليفة) فهو يعلم من دون شك كم هي ضارة استمرارية الكائنات المعتوهة بالنسبة للجنس البشري. ونفاجأ باكتشاف كم يؤدي عدم العناية أو تؤدي العناية الخاطئة إلى انحطاط سريع للحيوان المستأنس (الأليف) وبالتالي فلا أحد يبلغ به الجهل، فيما عدا الإنسان، حد ترك الحيوانات المعتوهة للتكاثر"[160].

كتب دينو دي باولي نقلا عن فرانسيس غالتون، ابن عم داروين، ما يلي بشأن الموقف الحقيقي لداروين من قضايا الأجناس والعنصرية يقول: "كتب فرانسيس غالتون Francis Galton ابن عم دارون وبإلهام منه كتاب "العبقرية الوراثية" عام 1869، حيث بسط الأطروحات التالية: الصفات العقلية تورث بيولوجيا. الجنس الأبيض مكون بيولوجيا ليسيطر. الإنجليز هم الأفضل طبيعيا. بالإضافة إلى أنه في إنجلترا نجد عبقريا بين كل أربعة آلاف شخص فإن عائلة داروين تحتكر طبيعيا أكبر كثافة من العباقرة! ويمكن لنا أن نتصور بسهولة لماذا كتب داروين لغالتون بعد قراءة هذا العمل يقول: "لا أظن أني قرأت في حياتي شيئا أكثر إثارة وأصالة من عملك (...) لقد أضِفت إضافة كبيرة. أهنئك وأثق بأن هذا العمل سيكون جديرا بالذكر"[161]. في كتابه عن "أصل الإنسان" كتب تشارلز داروين مبرزا رأيه في وجود نوعين من البشر النوع الراقي والنوع الدوني من منطلقين بيولوجي عنصري وطبقي في آن واحد قائلا: "(...) العامل المهم الذي يقاوم زيادة عدد البشر المتفوقين في المجتمعات المتحضرة هو أن الفقراء والمستهترين يتزوجون مبكرا دوما (...) ومن يتزوج مبكرا ينجب الكثير من الأطفال (...) وينتج عن ذلك أن يتجه المستهترون والفاسدون من أعضاء المجتمع إلى الزيادة بنسبة أسرع (...). وهذا ما يقوله م. جريج M. Gregg في الموضوع: "إن الإرلندي قذر ودون طموح ومستهتر يتزايد مثل الأرانب، والاسكتلندي مقتصد، حريص مليء بالاعتداد بذاته، طموح، أخلاقي متشدد وروحاني (...) يقضي أجمل سنوات عمره في النضال والتبتل، يتزوج متأخرا ويترك القليل من الذرية. وإذا أخذنا بلدا مسكونا في الأصل بألف سكسوني وألف سلتي، فإنه خلال اثني عشر جيلا سيكون خمس أسداس السكان من السلت ولكن السدس الأخير المكون من السكسون سيتملك خمس أسداس الثروة والسلطة والذكاء. وخلال هذا "الصراع الأبدي للبقاء" فإن الجنس الأدنى والأقل إيجابية سوف يتغلب بموجب عيوبه"[162]. وقد استند نتيشة، الفيلسوف الألماني المعروف، إلى هذه الاتجاهات الداروينية ليستنتج الرأي التالي بشأن أفكار داروين حين كتب يقول: إذا لم تستطع العوائق المختلفة منع المستهترين والفاسدين والمتخلفين بهذا الشكل أو ذاك عن المجتمع من التزايد بنسبة أسرع من الإنسان الأرقى، فإن الأمة ستتقهقر كما رأينا في العديد من الأمثلة في تاريخ العالم"، وبالتالي، "يجب خلق حرية منافسة لجميع

---

[160] نفس المصدر السابق. ص. 125/124.
[161] نفس المصدر السابق. ص. 122.
[162] نفس المصدر السابق. ص. 126/125.

الأشخاص، ولا يجب منع أكثرهم كفاءة عن طريق القوانين أو العادات من النجاح بشكل أفضل وتربية أكبر عدد من الأطفال"[163].

لم يشذ أو يتخلف الألمان عن الغوص في هذه الظاهرة السلبية والتفتيش عن الفوارق العِرقية بين البشر، حتى إن الفيلسوف الألماني الشهير والمتميز **إمانوئيل كانت** (Immanuel Kant، 1724-1804)[164] قد ميّز في الربع الأخير من القرن الثامن عشر بين أربع مجموعات من الأعراق هي" 1- العِرق الأبيض؛ 2- العِرق الأسود؛ 3- العِرق المنغولي؛ و4- العِرق الهندي[165]. وقد أشار بوضوح إلى أن العِرق الأبيض يقف على رأس تلك الأعراق البشرية، وأن العامل المميز لكل من هذه الأعراق هو لون البشرة، كما إنه اعتمد الموقف القائل بأن عوامل ثلاثة تؤثر على تكوين لون البشرة، باعتبارها العامل المميز والمحك لمعرفة عِرق البشر، وهي: **أولا: الطقس والهواء والغذاء؛ ثانيا: الاختلاف في الحديد الموجود في السوائل المكونة للدم؛ وثالثا: ماهية اللاهوب.** كما حاول تحليل النتائج التي تترتب على الزواج بين الأعراق والتحولات النسبية في لون البشرة. وربط بشكل تعسفي بين لون البشرة وما سمي باللاهوب، أي المادة الكيمياوية الوهمية التي كان يعتقد، وقبل اكتشاف الأوكسجين، بأنها مقوم أساسي من مقومات الأجسام الملتهبة والتي تكّون بشكل خاص أجسام البشر من العِرق الأسود[166]. وتشير الكاتبة الألمانية **جوترون هينتجَز** إلى أن الفيلسوف **إمانوئيل كانت** لم يكن وحده في هذا الاتجاه من التفكير العِرقي الخاطئ بل برز بجواره وفي نفس الفترة آخرون ومنهم عالم الأجناس الألماني **يوحنا فريدريك بلومنباخ** حيث طرح تصوره حول الأعراق من منطلق جمالي مشيرا إلى وجود خمسة أعراق هي: العِرق القفقاسي (الأبيض)؛ العِرق المنغولي (الأصفر)؛ العِرق الإثيوبي (الأسود)؛ العِرق الأمريكي (الأحمر)؛ والعِرق المالاوي (أصفر وأسود). وقد أحتل العِرق الأبيض المرتبة الأولى في تصنيفه العِرقي[167]. وقد شكلت هذه النظريات العِرقية البدائية أساسا للنظريات العِرقية لاحقا. ولعبت مجموعة من المثقفين الألمان دورا مهما في ترويج هذه النظريات أو النظريات العِرقية اللاحقة في ألمانيا أو في أوروبا عموما والتي ما تزال تعاني منها أوروبا والعالم بشكل عام. ومن يطلع على الحوارات الجارية بين المثقفين الألمان خلال الأعوام الأخيرة سيجد موقفا واضحا من عدد غير قليل من الباحثين في موضوع العِرقية يشير إلى الدور المتميز الذي لعبته أفكار **إمانوئيل كانت** في ترويج وتطوير الفكر العِرقي في القرن التاسع عشر وكذلك في النظريات العِرقية النازية، وفي الاستناد إلى أفكاره في تأكيد التمييز

---

[163] نفس المصدر السابق. ص. 126.

[164] كتب الفيلسوف الألماني عمانوئيل كانت مقالته التي بحث فيها موضوع التمايز بين أعراق البشر في عام 1775م.

[165] Frank Deppo. Georg Fueberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: ("Rassen" definieren - wie Kant es tat …?). S. 439-452.

[166] منير البعلبكي. المورد. دار العلم للملايين. بيروت. 1984. ص 681.

[167] Frank Deppo. Georg Fuelberth. Rainer Rilling (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: ("Rassen" definieren - wie Kant es tat …?). S. 439-452.

العِرقي. كما أنهم يشيرون إلى الأفكار العِرقية المبتذلة التي روج لها كثيرا **هوستن ستيوارت تشمبرلين** والتي اعتمد فيها على أفكار **إمانوئيل كانت** أيضا[168].

وخلال تلك الفترة وما بعدها كانت الكثير من المحاولات تبذل من أجل إبراز خصائص صورة الألماني المتفردة والمتميزة عن صورة الآخر. فقد كتب أحدهم يقول بأن الألمان وعبر تاريخهم قد حافظوا على ثلاث خصائص أساسية هي: إنهم بقوا وباستمرار سادة بلادهم؛ وأنهم لا يقهرون؛ وأنهم يشكلون عِرقا نَقيا"[169]. وهي محاولة كانت تسعى إلى إقناع الألمان أولا وقبل كل شيء بأنهم من أصل نقي ومكانة سامية، وأنهم من عرق شجاع لا يتزعزع ويرفض التشوه. وكانت تشير بدورها إلى الإحساس بعدم الثقة إزاء الآخرين وبالقلق والخشية من المستقبل المجهول، كما تحمل في طياتها محاولة للبرهنة وإقناع النفس بحسن ونقاوة الأصل والنسب الألمانيين[170]. لقد كانت معاناة ذاتية بالدرجة الأولى، إذ كان أصل ونسب الألمان غير واضح لدى الأوروبيين، كما تشير إلى ذلك الكثير من الدراسات ومنها الدراسة التي أنجزها قبل وفاته بفترة وجيزة الباحث الروسي البارز، الذي عاش ومات في ألمانيا، **ليون بولياكوف**، في كتابه المعروف "الأسطورة الآرية". ولكنها كانت تهدف في الوقت نفسه إلى أغراض أخرى أبعد بكثير من الذات الألمانية، والتي برزت بعد عقود من السنين في السياسات الاستعمارية والحربين العالميتين اللتين خاضتهما ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين، إضافة إلى الحروب التي خاضتها ضد فرنسا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. .

كان التقدير الشائع في أوروبا يذهب إلى أن الألمان هم نتاج عملية اختلاط واسعة بين أجناس مختلفة، خاصة وأن لهم تسميات متعددة. وكان ألمان اليوم يتكونون من عشائر عديدة منها اللومبارديين والفرنكويين والساكسونيين واللوثريين والبايريين والشفابيين ...الخ، إضافة إلى تلك الجماعات التي تنحدر من الفلشيين والرومان. وقد حصل احتكاك وتفاعل كبيرين بين تلك الجماعات السكانية، حتى كان البعض من الباحثين في قضايا الانثربولوجيا يؤكد بأن الشعب الألماني لا يمكن أن يكون إلا مزيجا من شعوب وأقوام عديدة. ويتميز الألمان عن الكثير من الشعوب الأخرى في مجال الربط بين الأصل الألماني الآري واللغة الألمانية باعتبارها اللغة الأصلية للجرمان القدامي وباعتبارها اللغة التي كان يتحدث بها أدم وحواء. حتى إن هتلر يشير في مقطع من كتابه المعروف "كفاحي" إلى ذلك في معرض حديثه عن عظمة الآري وإنجازاته في العالم بقوله: "وكان على الآري أن يحافظ على وضعه بصفة كونه السيّد المطاع ليظّل هذا السيد وفوق ذلك المهيمن على الحضارة التي أنشأها وأنماها، لأن بقاء هذه الحضارة وازدهارها هما رهن ببقاء الآري إياه. ولكنه لم يعرف كيف يحافظ على وضعه، فما إن تحسن مستوى السكّان الأصليين حتى انهار الحاجز الفاصل بين السادة والخدم وأغفل الآري الحفاظ على دمه نقياً، ففقد بذلك حق الاستمتاع بمغاني الفردوس الذي أنشأ، وفقد كذلك مواهبه المبدعة، وانتهى به الأمر إلى محاكاة السكان الأصليين

---

168 نفس المصدر السابق. ص 452/451.

169 نفس المصدر السابق. ص 64.

170 نفس المصدر السابق.

شكلا وتفكيرا، ثم فعل الانحلال فعله ولفّت عجلة الزمن الحضارة التي أوجدها"[171]. كما إن هتلر، في مكان آخر من كتابه المعروف "كفاحي" لا يجد ضرورة أو ما يبرر التحري عن ذلك العِرق الذي أوجد الحضارة حيث يرى ذلك مستحيلا، وهو خلاف ما يشير إليه في أكثر من مكان في كتابه العنصري المذكور، حيث كتب يقول: "كل محاولة ترمي إلى معرفة العِرق أو الأعراق التي أوجدت الحضارة وأسست بالتالي ما نسميه البشرية بمفهومها الحضري، كل محاولة من هذا النوع هي ولا ريب مضيعة للوقت والجهود"[172]. وهذا المقطع بالذات هو الذي، كما يبدو، قد دفع بأحد الكتاب إلى القول بأن هتلر لم يكن يؤمن بوجود دم نقي. ولكن سنج أن هتلر في مواقع كثيرة من كتابه "كفاحي" قد أكد على ضرورة الحفاظ على "نقاوة الدم" باعتبارها عامل الخلاص من التدهور والفناء.

والمعلومات المتوفرة تشير أيضا إلى أن الموطن الأصلي للألمان كانت فرنسا، في حين كانت ألمانيا هي الموطن الأصلي للفرنسيين[173]. وتشير تلك المعلومات إلى العلاقة الفعلية القائمة بين الأصل الجرماني والأصل الفرنكوي مع الفارق بينهم وبين الأصل الروماني الذي كان البعض لا يريد الانتساب إليه في كل الأحوال، في حين لا يمكن نفي الصلة القائمة في ما بينها.

حركت الثورة البرجوازية الفرنسية في عام 1789 الشعوب الأوروبية باتجاه السعي والنضال من أجل التخلص من الصراعات والتمزقات الداخلية ومن النظم الإقطاعية السائدة فيها والمتناحرة في ما بينها، والعمل من أجل التمتع بمبادئ الحرية والأخوة والمساواة في داخل تلك المجتمعات. ولكن هذه الأفكار التي فجرتها فرنسا اصطدمت بمحاولات نابوليون بونابارت للسيطرة الفعلية على أوروبا أولا والعالم ثانيا. وقد نشبت منذ بداية القرن التاسع عشر سلسلة من حروب الاحتلال والتحرير والوحدة القومية في أوروبا التي لعبت دورا مهما في بلورة الاتجاهات الفكرية والسياسية الجديدة في العديد من الدول الأوروبية ومنها ألمانيا[174]. وفي ضوء ذلك فقد تميز القرن التاسع عشر في ألمانيا بالتفاعل والتشابك بين ثلاثة اتجاهات فكرية وسياسية ودينية أساسية هي:

تنشيط الفكر القومي في أوساط واسعة من المثقفين الألمان[175]، وكذلك سعي هذه النخبة للدعوة إلى ضرورة تحقيق الوحدة القومية بين مختلف العشائر والمناطق الناطقة باللغة الألمانية والقاطنة في هذا القسم من أوروبا والتخلص في آن واحد من الصراعات والنزاعات بين الدويلات الإقطاعية من أجل إقامة الدولة القومية الواحدة والمتحدة على أساس قومي وعِرقي ولغوي في مواجهة الدول الأوروبية الأخرى، وخوض الحرب بصورة موحدة ضد فرنسا، غريم ألمانيا الأول ومنافسها في المنطقة في تلك الفترة. ويلاحظ الإنسان هنا بوضوح فكرتين رئيستين من الأفكار التي تبلورت قبل وأثناء وما بعد الثورة الفرنسية فكرة الوحدة القومية وفكرة الدولة القومية البرجوازية

---

[171] هتلر، أدولف. كفاحي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة السادسة 1993. ترجمة لويس الحاج. دمشق 1993. ص 211.

[172] نفس المصدر السابق. ص 205.

[173] Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 90-126.

[174] Müller، Helmut M. Schlaglichter der deutschen Geschichte. Bundeszentrale für politische Bildung. Bonn. 1988. S. 127-143.

[175] نفس المصدر السابق. ص 152.

المناهضة للإقطاع وفئة النبلاء، رغم أنها في ألمانيا اتخذت وجهة مغايرة حيث قادت إلى تحالف بين النبلاء. وفي العقد الخامس من القرن التاسع عشر تبلورت بعض الاتجاهات الأكثر حداثة التي ناهضت الإقطاع وسعت إلى قيام الدولة البرجوازية والتي وجدت تعبيرها الواضح في ثورة 1848 في ألمانيا.

وقد أقترن هذا الاتجاه بتوجه متزايد نحو الدراسات البايولوجية للتعرف على التباينات القائمة بين البشر وتحديد الأجناس التي تنتمي إليها منطلقة من القاعدة التي تقول بوجود تمايز ذهني أو عقلي وجسمي بين البشر. ولهذا التمايز نتائج تنعكس في أفضليات عِرق على عِرق آخر أو عِرق على بقية الأعراق. وقد استفادت الاتجاهات العِرقية من نتائج الأبحاث التي نشرها **تشالز داروين**، والتي أشرنا إليها قبل هذا، وسواء كانت بالنسبة إلى نظريته النسبية أم بالنسبة إلى نظريته الخاصة بأصل الإنسان وبالفوارق القائمة بين البشر وبالصراع الطبيعي الذي تعرفه وتقره الطبيعة، الصراع من أجل البقاء والبقاء للأصلح، في ترويج اتجاهاتها العنصرية والادعاء بأنها تستند إلى العلم والبحث العلمي.

أما الاتجاهات الدينية الحديثة فقد انطلقت من مواقع مارتين لوثر الحديثة نسبيا، ولكنها كانت متزمتة دينيا أيضا، في محاولة لتميز نفسها عن اليهودية وعن العرق الذي أقترن باليهودية، العِرق السامي. وقد طرح البعض رأيا مفاده أن المسيح ذاته كان آرياً وليس سامياً. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى عدد من المثقفين الذين دمجوا بين الفكر القومي الشوفيني والفكر الديني المتزمت وخرجوا باستنتاجات عنصرية ودينية متشددة. ومن بين هؤلاء يرد اسم الموسيقار القومي المعروف **ريتشارد فاجنر وقسطنطين فرانتس وتشمبرلين** وغيرهم[176].

لقد كانت الغلبة في ألمانيا في القرن التاسع عشر من نصيب أصحاب النظرية البايولوجية التي اقترنت أيضا بالقوى الداعية إلى اللغة الألمانية باعتبارها أصل تسميتهم الراهنة، إنها اللغة الألمانية Die deutsche Sprache والوطن الألماني Die، Deutsche Heimat، وألمانيا Deutschland ، وهي بمثابة اشتقاقات من كلمة اللغة الألمانية. وعلى أساسها نشأت الأيديولوجية العنصرية في ألمانيا. ومن يستعيد التراث الثقافي لألمانيا في القرن التاسع عشر سيجد أسماء مثقفين لامعين كانوا من الذين يحملون أفكارا ذات فحوى عنصري وقومي شوفيني متشابكة مع تعصب ديني متميز. وساهمت النزاعات المستمرة على امتداد القرن التاسع عشر بين ألمانيا وفرنسا على تشديد وترويج الاتجاهات والأفكار والنظريات العنصرية والقومية الشوفينية في كل من ألمانيا وفرنسا، والتي اقترنت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بتوجهات استعمارية توسعية للرأسمال المالي الألماني ورغبة الرأسماليين الألمان في مشاركة الرأسماليين في العالم في الهيمنة على العالم وتحقيق المزيد من الأرباح وإعادة تقسيم مناطق النفوذ لصالحها والتي جرَّت العالم إلى أتون الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من ضحايا بشرية هائلة وتدمير حضاري واسع وخسائر مادية كبيرة جدا. ويشار في هذا الصدد إلى بعض أبرز كتاب النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين في مجال البحث في التباين البايولوجي بين البشر وتبني الفكر العنصري في ضوء تلك المنطلقات وبناء نظرية اجتماعية-بايولوجية قائمة على أساس ذلك، منهم مثلا: **أوتو آمون** Otto Ammon، و**ك. بينكا** K. Penka، ثم الأنثربولوجي الألماني **لودفيك فولتمان**

---

[176] نفس المصدر السابق. ص 294-363.

Ludwig Woltmann. والأخير هو صاحب الكتاب الذي صدر في العام 1905 بعنوان "الجرمان وعصر النهضة في إيطاليا"، حيث بذل جهدا استثنائيا للبرهنة على أن الثروة الثقافية التي يمتلكها الشعب الإيطالي منذ العصور الوسطى هي من نتاج أبناء العنصر الجرماني. وتركزت محاولاته في الكشف عن العلاقة القائمة بين أسماء هؤلاء المبدعين وأصلهم الجرماني، إضافة إلى إعادة المقارنة بين ملامح هؤلاء وملامح العنصر الجرماني التي تبرز بشكل خاص في عيون زرقاء وبشرة بيضاء فاتحة وجمجمة طويلة. وأكد في كتابه هذا إن 130 مثقفا ومبدعا إيطاليا من مجموع 150 شخصا أجرى عليهم البحث "تبين" أنهم من الجنس الجرماني، وأن مجموعة أخرى منهم، رغم أن لون بشرتها يميل إلى السمرة، إلا إنها من المناطق الشمالية حيث جرى الاختلاط مع أجناس أخرى ولكنها تتحدر في الأصل من الجرمان، وبقى الشك في أصل بعضهم قائما لديه![177]. ولم يقتصر الأمر على إيطاليا فحسب، بل تطرق **لودفيك فولتمان** إلى المثقفين والمبدعين الفرنسيين وأكد بأن الغالبية العظمى من منتجي الثقافة الفرنسية ومكوني الشعب الفرنسي البارزين هم من أصل جرماني. ومع أن أفكاره لم تجد رواجا كبيرا في فرنسا، إلا أن الكثير من المثقفين والباحثين الفرنسيين في هذا المجال ساندوا أفكاره ومنهم الأنثربولوجي الفرنسي المعروف ج. ف. لابوج G. V. de Lapouge ، الذي أصدر في عام 1899، أي قبل صدور كتاب فولتمان، كتابه الموسوم ب "الآري"، حيث أكد فيه الادعاء القائل بأن نتاجات الثقافة الفرنسية هي من صنع الجرمان[178]. وقد تميزت الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى وما بعدها بدراسات بايولوجية كثيرة شملت بشكل خاص بلورة الفوارق بين العِرق الآري والأعراق الأخرى، التي وجدت أبعادها الواسعة والعميقة في فترة النازية وفي معسكرات الاعتقال ومصحات المعالجة الألمانية.

لقد كانت الفترة التي صعد بها النازيون إلى الحكم وعلى رأسهم هتلر متميزة في استنادها الرسمي والمعلن صراحة إلى النظرية العنصرية والتبشير بها والعمل بموجبها في ألمانيا وإزاء الآخرين. وكان هتلر واحدا من أبرز من طرح تصوراته في هذا المجال في كتابه المعروف "كفاحي" وبشكل خاص في الفصل العاشر الذي يبحث في العلاقة بين "الشعب والعِرق"[179]، معتمدا في ذلك على كتابات السلف وعلى الفيلسوف النازي المعروف ألفريد روزينبيرغ (1893-1946)[180]، صاحب كتاب "أسطورة القرن العشرين" الذي صدر في عام 1930، أي قبل وصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا، وصاحب كتاب "الدم والشرف- كفاح من أجل انبعاث ألمانيا" الذي صدر في عام 1934. وينطلق هتلر في تصوراته من أفكار طرحتها مجموعة من المثقفين والفلاسفة الألمان

---

[177] Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitrنge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987. S. 132.

[178] نفس المصدر السابق. ص 132-134.

[179] هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق.ص 201-234.

[180] ولد ألفريد روزينبيرغ في 1893/1/12 وأعدم في 1946/10/16 باعتباره مجرم حرب بعد أن حكم عليه من قبل محاكم نيورينبيرغ. كان روزينبيرغ فيلسوف الحزب النازي والداعية الرئيسي للعرقية والجنس الآري في ألمانيا حينذاك. أحتل مركز مسؤول العلاقات والسياسة الخارجية في الحزب الاشتراكي الوطني الألماني منذ عام 1933، ثم أصبح وزيرا مسؤولا عن المناطق المحتلة في شرق أوروبا منذ عام 1941 حتى سقوط الدولة الهتلرية.

والأوروبيين على امتداد القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والعقود الأربعة الأولى من القرن العشرين من ذوي الميول والاتجاهات العنصرية والقومية الشوفينية واليمينية. وصاغ هتلر أفكاره إزاء العِرقية في كتابه المعروف "كفاحي" على نحو صريح لا يقبل اللبس وقبل وصوله إلى السلطة في عام 1933. وعندما سلمت له السلطة من قبل الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة والعسكريين الألمان مارس الدكتاتور سياسة عنصرية عدوانية وشوفينية انتقامية كانت أبشع بكثير وأفظع من تلك السياسات التي رسمها في كتابه. وتجلت تلك السياسات في تصفية الساحة الداخلية من القوى السياسية المعارضة مثل الشيوعيين والاشتراكيين والقوى السياسية الديمقراطية المسيحية والقوى المسالمة والمناهضة للحروب أما بقتلهم أو زجهم في السجون والمعتقلات أم في مطاردتهم حتى الحدود وفرض الهجرة القسرية عليهم هروبا من بطش النازية. كما شن حملة هوجاء مجرمة ضد اليهود وزج بمئات الألوف منهم في معسكرات الموت النازية وفرض عليهم الهجرة القسرية هربا من موت محقق. وبعد أن صفى المناهضين لسياساته وتحقق من تأييد جماهيري واسع له ولسياساته الشوفينية وضمان خلو الجبهة الداخلية من الأعداء المحليين المباشرين قام بشن الحرب على الجيران وأحتل في فترة وجيزة دولا عديدة ومساحات واسعة من أراضي بولونيا وجيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفييتي وغيرها، ثم أقام فيها العديد من معسكرات الاعتقال والموت نفذ فيها أبشع المجازر العنصرية البغيضة التي لم يعرف التاريخ لها مثيلا. كان أدولف هتلر من المؤمنين بالعنصرية والساعين أبتداء إلى إقامة دولة عنصرية. ولخص أفكاره الأساسية في النقاط التالية التي تسببت في كوارث لا حصر لها على صعيد أوروبا والعالم:

- توجد في العالم ومنذ الأزل أعراق عديدة متباينة في مستوى عراقتِها ونقاوتِها وقدراتها الذهنية واستعداداتها للتضحية. وعلى هذا الأساس ف "أن نظرة الدولة العنصرية إلى الفرد تجرّها حتما إلى محاربة المبدأ الماركسي القائل بالمساواة المطلقة بين البشر. ولكن التفاوت الذي نلمسه بين الشعوب والأعراق قائم بين العناصر ذات الدم الواحد،..."[181]؛
- ولا يكفي أن يكون للعِرق الآري مواهب عقلية فحسب، بل يحتاج إلى شكل خاص من أشكال ظهور غريزة حب البقاء والاستعداد للتضحية، إذ كتب يقول: "نجد غريزة حبّ البقاء وحفظ النوع وراء كل حدث من أحداث التاريخ، وإذا تحرينا للأسباب الحقيقية لتفوق الآري نجد أن تفوقه مبعثه الشكل الخاص الذي تتجلى به غريزة حبّ البقاء وليس قوة هذه الغريزة بحد ذاتها.[182]" ويرى بأن الشكل الخاص لظهور غريزة حب البقاء عند الآري تتجلى في استعداده للتضحية من أجل الجماعة، إذ إنها كما يرى "أنبل أشكالها"[183]؛
- وإذ اعتبر الجنس الجرماني أرقى وأرفع وأفضل الأعراق في العالم أكد وجود أعراق أخرى وضيعة وخاملة وغير مبدعة وغير نقية، وإن التمايز بين الأعراق طبيعي ومن صنع الطبيعة وليس من صنع الإنسان؛

---

[181] نفس المصدر السابق. ص 303.
[182] نفس المصدر السابق. ص 212/211.
[183] نفس المصدر السابق. ص 212.

وومن الجدير بالإشارة أن هتلر قد تبنى في كتابه السيئ الصيت "كفاحي" النظرية القائلة بأن البشرية تتوزع على ثلاث مجموعات، هي:

1- **العِرق المبدع والخالق للحضارة والثقافة في العالم؛**

2- **والعِرق الناقل لتلك الحضارة؛**

3- **والعرق المستهلك والمدمر لتلك الحضارة.**

واعتبر الجنس الآري هو العِرق الذي أبدع وخلق الحضارة والثقافة الحقيقية في العالم كله، ومنه أو عنه انتقلت إلى أعراق أخرى أدنى من العِرق الآري، تلك الأعراق التي حاولت الاستفادة منها وفق منظورها الخاص. والعِرق الآري كان وما زال ينتج بإبداع الحضارة البشرية. ولكن هناك أعراق أخرى رفضت تلك الحضارة عمليا وسعت وما تزال تسعى إلى تدميرها بسبب طبيعتها الوضيعة. وقد وضع أدلف هتلر الزنوج واليهود في هذه الخانة. يقول هتلر في هذا الصدد ما يلي: "وإذا صنفنا البشرية فئات ثلاثا: الفئة التي أوجدت الحضارة، والفئة التي حافظت عليها، والفئة التي قوضت دعائمها، كان الآري الممثل الوحيد للفئة الأولى. فهو الذي وضع الأسس ورسم مخطط أبرز مآتي الإنسان وهو الذي قدم الحجارة الضخمة للبناء ووضع تصميم ما حققه التقدم البشري، أما التنفيذ فقد تولاه كل عرق بنفسه وعلى طريقته، وجاءت المظاهر الخارجية موسومة بطابع المنفذين"[184]. أي إن العِرق الآري الذي يبدع ويخلق الحضارة يستخدم الشعوب والأعراق الأخرى الوضيعة لتنفيذ ما يبدعه وما يخلقه. والأجناس الوضيعة في الطبيعة خلقت لتنفذ إرادة ومصالح الجنس الأرقى والأرفع، إذ كتب في هذا الصدد يقول: "ولا خلاف في أن وجود أعراق منحطة بالنسبة إلى الأعراق المتفوقة، كان شرطا أساسيا لتأسيس الحضارات. فقد قام البشر في هذا الحقل مقام الموارد الأولية التي لا تقوم بدونها. ولا خلاف كذلك في أن الحضارة البشرية الأولى قد اعتمدت على استخدام الأقوام الوضيعة قبل اعتمادها على الحيوانات الأليفة، فالحيوان لم يسخر لخدمة الحضارة أو الإنسان المتحضر إلا بعد استعباد المتفوقين لمن هم أدنى منهم. وقد بدأ الفاتحون في وضع المغلوبين أمام السكة ولم يحلّ الثور محل الإنسان إلا فيما بعد"[185]؛

- وبما أن العِرق الآري الذي تنتمي إليه بعض الشعوب الأوروبية المتحدرة من أصل جرماني، هو أفضل الأعراق وأرقاها، فمن حق هذا العِرق الطبيعي أن يقود العالم وأن يُخضِع الشعوب الأخرى لسيادته ومصالحه وعليها السمع والطاعة والتنفيذ؛
- وأن على العرق الآري النقي أن يستخدم كل الوسائل المتوفرة لديه، بما فيها الحرب بأقسى ما يمكن وبلا رحمة أو شفقة، من أجل إخضاع أوروبا أولا وبقية العالم ثانيا لمشيئة الجنس الآري الألماني. فالعالم كله مجال حيوي لمصالح الجنس الآري وعليه أن لا يتردد في أخذ العالم كله ووضعه تحت سيادته وأمرته وتحقيق مصالحه. ومن شأن الجندية والحرب أن تخلق الناس الشجعان غير المترددين وذوي الإرادة الحديدية التي يحتاجها الجنس الآري لتحقيق تقدمه وهيمنته على العالم؛

---

[184] نفس المصدر السابق. ص 206.

[185] نفس المصدر السابق. ص 210/209.

- كما إن على الجنس الآري أن يتخلص من الضعفاء فيه وأن ينمي الناس الأقوياء والأصحاء والشجعان، فالطبيعة لا تقبل الضعفاء وكذا العالم، إذ إن البقاء للأقوى والأصلح. أما الموقف من الضعفاء والمرضى وذوي العاهات والمشوهين في المجتمع، فعلى النخبة الآرية، أن تتخلص منهم وأن تمنع قبل ذاك زواجهم وإنجابهم لأطفال ضعفاء ومعوقين أيضا. فقد كتب محذرا ومحفزا الكنيسة على اتخاذ مواقف منسجمة مع العنصريين في ألمانيا ما يلي: " حبّذا لو تركت الكنيستان الزنوج وشأنهم لتلتفتا إلى الخراف الضالة في أوروبا، وتُفهما السكان إن من كان منهم ضعيف البنية أو مريضا يحسن عمله في عيني الله إن هو تبنى يتيما سليما بدلا من أن يهب الحياة لأولاد مرضى يكونون عالة عليه وعلى المجتمع. يتعين على الدولة العنصرية أن تسد النقص الحاصل في هذا الحقل بفعل الإهمال، جاعلة العِرق محور حياة الجماعة، ساهرة على بقائه نقيا. وعليها أن تجعل من الولد أثمن ما في حوزة الشعب وأن تحصر حق التناسل بالرعايا الأصحاء معلنة إذا كان ثمّة من فعلة نكراء فهي أن يتزوج المرضى وذوو العاهات ويرزقوا أولادا، وأن أنبل الأعمال هو أن يمتنع هؤلاء عن التناسل، وفي الوقت نفسه يتعين على الدولة أن تعاقب بصرامة منع الحمل عندما يكون الأب والأم موفوري الصحة والنشاط. ويمكن هنا أن يلاحظ المرء أيضا محاولة هتلر الاستفادة من النظرية الداروينية لأغراض النظرية النازية. [186]"؛
- إن العنصر الأفضل والأقوى والأرقى في العالم هو الذي ينجب القائد الذي يسير به من نصر إلى نصر، ومثل هذا العِرق لا يحتاج إلى برلمان ولا يعتمد قاعدة خضوع الأقلية للأكثرية بأي حال، فالقائد الذي ينجبه الجنس الآري هو الذي يقرر كل ذلك. فقد كتب يقول: "الحركة الجديدة هي في جوهرها وفي تنظيمها ضد النظام البرلماني، أي أنها لا تعترف بسيطرة الأكثرية، هذا المبدأ الذي يجعل من رئيس الحكومة منفذا لمشيئة الآخرين. إن حزبنا يحصر المسؤولية بشخص الرجل الذي يتسلم مقدرات الدولة، ويحصرها كذلك بشخص زعيمه... وزعيم الحزب هو المسؤول الوحيد الذي يتبوّأ مركزه بالانتخاب، ... ومبدأ حصر المسؤولية بشخص زعيم الحزب يجب أن يطبق في نطاق الدولة نفسها"[187]. لقد دأب مفكرو الفاشية على ترويج فكرة الزعيم الطبيعي الذي وهبته الطبيعة للعرق الآري، لألمانيا من أجل أن ينهض بها من كبوتها، أن ينتقم لها، إنه ليس من صنع الناس، إنه من إرادة الله ، وإرادتهُ من أرادتهِ، وبالتالي على الأمة أن تستمع له وتقبل بما يقول، كما عليها أن تخضع لإرادتهِ؛
- ومن أجل الحفاظ على استمرار الحضارة والتقدم ومنع تدميرها أو دفع العالم إلى نهايته يجب على الجنس الآري أن يحافظ على نقاوته من كل شائبة، عليه عدم التلاقح مع الأجناس أو الأعراق الوضيعة أيا كانت تلك الأعراق، فهذا يدنس الدم الآري ويسئ إلى نقاوته وبالتالي يساهم في تدمير البشرية كلها. فقد كتب هتلر في هذا الصدد يقول: "ومجمل القول إنّ كلّ اختلاط بين الأجناس يفضي إلى:

* تدني مستوى الجنس المتفوّق.

---

[186] نفس المصدر السابق. ص 279/278.
[187] نفس المصدر السابق. ص 245/244.

* تأخر مادي وروحي يفضي في النهاية إلى التفسخ والانحلال. واختلاط كهذا يشكل تحديا لإرادة الخالق، وتحديا لمنطق الطبيعة.[188]"

- وفي مجال تحذيره من الاختلاط بين الأعراق المتفوقة والوضيعة بعد "فتح" (أي غزو واحتلال) البلدان الأخرى كتب يقول: " ولكن ما يلبث الفاتحون أن يتنكروا لمبدأ حافظوا عليه في البدء، وهو المبدأ القائل بوجوب حفظ دم العِرق المتفوق نقيا طاهرا، ويكون الاختلاط بينهم وبين السكان الأصليين وبالا عليهم. وذلك أن ضياع دم الشعب الفاتح في دم الشعب الخاضع للسيطرة يفضي حتما إلى ضياع المادة القابلة للاحتراق والتي منها الشعلة التي تنير السبيل أمام الحضارة البشرية السائرة قدما[189]"؛

- وكان موضوع نقاوة الدم الآري تشكل لدى أدولف هتلر ولدى كل القوميين المتعصبين قضية مركزية وجوهرية لا يجوز المساس بها أبدا، رغم إن هتلر أكد في أكثر من موقع على صعوبة العثور على جنس نقي طاهر لم يختلط دمه بدم الآخرين. ووكان لا يمل من الإشارة إلى أن دور الدولة العنصرية يتلخص بالحفاظ على نقاوة الدم الآري أيضا، حيث كتب يقول: "من هنا وجوب جعل المهمة الرئيسية للدولة الجرمانية السهر على وقف اختلاط جديد وصمّ الآذان عن سماع الدعوة اليهودية-الماركسية إلى دك الحواجز التي تفصل بين الأجناس وعن سماع احتجاجات أنصار الاختلاط على المساس بحقوق الإنسان المقدسة. فليس للإنسان سوى حق واحد مقدس وهو في الوقت نفسه أقدس الواجبات، وهذا الحق هو السهر على بقاء دمه نقيا طاهرا، ليتسنى له أن يصون الحضارة ومقوماتها، وعلى الدولة العنصرية أن تنهض بالزواج من الوهدة التي يتردى فيها بفعل الاختلاط، معيدة إليه قدسيته كمؤسسة تهدف إلى خلق كائنات على صورة الله ومثاله، لا مسوخ هي أقرب إلى القردة منها إلى البشر"[190]. وفي هذا إشارة واضحة لا تقبل اللبس إلى مجموعة صغيرة من الأفارقة كانت تعيش في ألمانيا حينذاك، رغم إنه مس بذلك بقية من سماهم في كتابه بالأجناس الوضيعة أيضاً، ومنهم اليهود والعرب وغيرهم، علما بأن العنصريين الأوروبيين قد وضعوا العرب، كنوع خاص، في خانة أدنى من خانة الآريين وأعلى من خانة اليهود والزنوج[191]. ورغم هذه الإساءة لكل الأقوام الأخرى من غير الألمان، بمن فيهم العرب، وجد بين العرب في عهد هتلر من تبنى نظريته العنصرية وساند وجوده ودافع عنه وارتمى في أحضانه. كتب أدولف هتلر يشكو من تعمد اليهود على جلب الزنوج إلى رينانيا في ألمانيا من أجل غاية شريرة في نفوسهم، فهم يريدون إفساد دم الشعب الألماني والقضاء على مواهبه المبدعة[192]؛

---

[188] نفس المصدر السابق. ص 204.
[189] نفس المصدر السابق. ص 208/207.
[190] نفس المصدر السابق. ص 277.
[191] Vgl.: Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag-Hamburg. 1993. S. 250.
Vgl.: Reinhard، Wolfgang. Geschichte der europنischen Expansion. Kahlhammer Verlag Stuttgart. Berlin. Kln. 1990. Bd. 4. S. 36-38.
[192] هتلر، أدولف. كفاخي. مصدر سابق. ص 232.

- وكان يرى بأن الرابطة العِرقية أو القومية هي رابطة دم بالأساس وليست مسألة لغة[193]، إذ أن اللغة الألمانية يمكن للأجناس الوضيعة النسب والأصل أن تتقنها أيضاً، في حين لا يمكن تغيير الدم فيها. ولهذا كان يرفض مبدأ الجرمنة أو الألمنة باعتبار أن ذلك لا يخلق ألمانا حقيقيين أنقياء الدم، كما كان يرى أن عملية الجرمنة تخلق مشكلات غير قليلة للأمة الألمانية، خاصة وأن دم الأجانب، وهم من أجناس وضيعة، لا يمكن تغييره. فقد كتب بهذا الصدد يرد على من يعتقد بإمكانية جرمنة الآخرين قائلا: "إن القومية، أو الأصح العِرق، هو مسألة دم وليس مسألة لغة. فعلى الذين يعتقدون بإمكان "جرمنة الصقالبة وسواهم أن يبحثوا أولاً عن طريقة تمكنهم من تغيير دم من يراد "جرمنتهم"، بحيث يمتزج دم الغالب بدم المغلوب على أمره، فكل تفكير بجرمنة الأقوام والشعوب على هذا الأساس هو إجرام بحق أمتّنا ذات المواهب المبدعة"[194]. لقد كان يرى في الغرباء سما زعافا ومرضا قذرا كالسفلس، إنهم قاذورات وطفيليات، ولهذا السبب ينبغي اجتثاث الغرباء من البلاد[195]؛

لقد اتخذ هتلر موقفا واضحا من موضوع التجنس بالجنسية الألمانية ومن المواطنين والرعايا. فقد كتب يقول: " السكان في الدولة العنصرية ثلاث فئات: مواطنون ورعايا وأجانب،والفرق الوحيد بين الفئتين الثانية والثالثة هو أن الأجانب رعايا دولة أخرى، وتعتبر الدولة العنصرية رعايا لها جميع الذين يولدون على أرضها، ولكن الرعوية وحدها لا تخول صاحبها حقّ المساهمة في النشاط السياسي ولا تؤهله لشغل وظيفة عامة، فكل ألماني هو أحد رعايا الدولة العنصرية الألمانية، ولا يكتسب صفة المواطن الألماني إلا بعد أن تصهره المدرسة أولاً والجيش ثانياً في البوتقة القومية..."[196].

لم تكن ذهنية هتلر ودولته العنصرية معادية للسامية، على بشاعة ذلك وما أرتكب في هذا المجال من جرائم فحسب، بل كانت ذهنية معادية لكل الشعوب الأخرى التي كانت ترى فيها أعراقاً وضيعة ومنحطة، إذ كانت تدعو صراحة إلى الإجهاز على الشعب الروسي والبولوني، وعلى اليهود والغجر. كما كانت معادية لكل الثقافات الأخرى، إذ كانت ترى ضرورة اجتثاث الثقافة البولونية مثلا وتدمير كل ما يمكن تدميره فيها. وكانت تكره الأفكار والآراء السياسية الأخرى، إذ كانت ترى فيها ليس منافسا لها فحسب، بل وعدوا يفترض تصفيته وإلغاء وجوده أصلاً. وقد تجلى ذلك بوضوح في موقفها من الماركسية وأفكار البرجوازية المناهضة للعنصرية أو حتى للفكر الكاثوليكي أو البروتستانتي الذي كان يرفض تلك الاتجاهات القمعية. وكانت ذهنية هتلر في الوقت نفسه ذهنية متعصبة دينيا أيضا، رغم تقديمه العِرق على الدين، وبالتالي كانت معادية للأديان الأخرى، سواء كانت الديانة اليهودية أم الإسلامية. وكان يُعزي نجاح الكنيسة في فترات انتعاشها وهيمنتها وكذلك النجاحات التي تحققت في السابق لكل الدول العنصرية والنجاحات المتوقعة للعنصريين إلى التعصب الأعمى الذي كان يميز هؤلاء الناس، وهو الذي يفترض أن يتميز ويتفرد به دعاة الأفكار العِرقية جميعا ليتمكنوا من تحقيق النصر على

---

[193] نفس المصدر السابق. ص 267.

[194] نفس المصدر السابق. ص 267.

[195] قارن:

Fromm، Erich. Gesamtausgabe. Band VII. Aggressionstheorie. dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1989. S. 362/363.

[196] نفس المصدر السابق. ص 302.

الأعداء[197]. كتب أدولف روزينبيرغ، وهو أحد أبرز كتاب وفلاسفة ودعاة الفكر النازي والعنصرية الألمانية في الرايخ الثالث، في عام 1934 بصدد الفكرة العنصرية الجرمانية وعلاقتها بزعيم الأمة الألمانية يقول:

"إن الزعيم الاستثنائي الموهوب يحكم الشعب والبلاد على حد سواء، وبخلاف طريقة حكام الإمبراطوريات والحكام المنتخبون بأسلوب ديمقراطي، بصورة فردية وديكتاتورية، ويستخدم قوة العِرق الجرماني والأخلاق والقدرات الجرمانية المتبلورة كأداة فعالة على هذا السبيل. وهو بذلك يجسد المهمة والسلطة الجرمانية خلال الألف سنة المنصرمة؛ إنه القاعدة الوحيدة والحقيقية "لفكرة الدولة" الجرمانية العظمى ("للدولة الأوروبية - الألمانية") وفي كل الأوقات، وحيثما كانت ألمانيا تحكم من هكذا زعماء يتمتعون بثقة عميقة ممنوحة لشخصهم من أقرب الناس إليهم، كانت البلاد عند ذاك عظيمة وقوية وتسير باتجاه الدولة العظمى دون عوائق تذكر. وعلى العكس من ذلك: إذا كانت ألمانيا محكومة من نظام "غير جرماني"، سواء كان ذلك الحكم إمبراطورية-كاثوليكية (هابسبورغ) أو ملكية لبرالية (من العائلة إمارة هوهينتسولر الأخيرة) أو جمهورية ديمقراطية (جمهورية فايمار بعد الحرب العالمية الأولى)، فقد كانت البلاد ضعيفة، غير دينامية ولا تملك فكرة مركزية محفزة؛ وكانت تجد نفسها بشكل حتمي على طريق التحلل وفي موقع الدفاع أمام الأعداء المتربصين لها وكانت فكرة الدولة العظمى مسلوبة منها"[198]. إنه مقطع قصير ولكنه يجسد مجمل الفكر العنصري الألماني في الفترة التي سبقت وصول هتلر إلى السلطة أو التي كانت (أو) وما تزال حتى الآن تهيمن على فكر النازيين الجدد في ألمانيا والنمسا ومن يشاركهم الفكر في أوروبا. لقد كان هتلر يقول بوضوح وشراسة: "يجب أن لا نحمل أية شفقة في قلوبنا، يجب أن لا نحب أي "غريب"، أكرهوا الجميع، باستثناء الألمان وبعض "الآريين". وعندما تدق الساعة، عندها عليكم بالقتل دون رحمة، بالاغتصاب والنهب"[199]. وفي عام 1929 أستخدم الباحث الألماني جنتر (H.F.K. Günther) مصطلح "فكرة العِرق" باعتباره مصطلحا علميا، وقدَّم الأعراق وفق خصائص مختلفة مميزا عنها بشكل خاص العِرق الشمالي، أي الآري، الذي منحه الخصائص التالية معتبرا إياها تفوقا على الأعراق الأخرى: "الجاذبية، الرغبة في الغزو، واهتمام ورغبة متميزة وملحة للعلم العسكري ودرجة واطئة من الاستعداد للجريمة"[200]. وواصل هذا الباحث تصوره المبتذل والبعيد عن الواقع والمتسم بعدم التواضع أو بالتعالي المقرف قائلا: "وإذا ما جف دم العِرق الشمالي فأن انهيار المجتمع الأوروبي لا يمكن إيقافه"[201].

إن الهدف من هذا العرض المكثف لأفكار هتلر والنازية التي انتشرت في ألمانيا بسرعة عجيبة منذ بداية العقد الثالث حتى نهاية الحرب العالمية الثانية يكمن في ضرورة التعرف على هذا الفكر أولا، ومقارنته بالأفكار التي بدأت تنتشر من جديد في ألمانيا الاتحادية وبعض الدول الأوروبية ثانيا، في هذا المجال، وبشكل خاص محاولة رمي عبء كل المشكلات التي كانت تعاني منها ألمانيا حينذاك على اليهود، ورميها اليوم على الأجانب المقيمين

---

[197] نفس المصدر السابق. ص 239/238.

[198] Henry، Ernst. Der Antimensch. APN-Verlag. Moskau. 1990. S. 8/9.

[199] نفس المصدر السابق. صفحة الغلاف الأخيرة.
قارن أيضا: هتلر، أدولف. كفاحي. مصدر سابق ص 122-128.

[200] نفس المصدر السابق.

[201] نفس المصدر السابق. ص 50/49.

في ألمانيا أو في أوروبا عموما من جانب القوى العنصرية واليمينية المتطرفة والنازية الجديدة، وكذلك التعرف على الجديد في أفكار وممارسات هذه الجماعات وتأثيرها على الأجانب عموما وعلى مواطني البلدان الأفريقية. إذ يستطيع الإنسان أن يقارن بين تلك الأفكار الرجعية المعادية للبشر عموما التي تسببت بوقوع كوارث مرعبة قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية وبين ما تسببت به حتى الآن وما يمكن أن تتسبب به لاحقا، إن تسنى لها تحقيق مواقع جديدة ومهمة في فكر وممارسات المجتمعات الأوروبية عموما ومجتمعات بلدان الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. إن المراقبين لمجرى الأحداث في الكثير من بلدان الاتحاد الأوروبي يسجلون منذ سنوات بروز ظواهر خطيرة في مجال العنصرية وممارسة العنف إزاء المواطنين الأجانب المقيمين في هذه البلدان، ومنها فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإنجلترا على سبيل المثال لا الحصر.

لقد كانت النظريات العِرقية من جهة، وممارستها اليومية من جهة أخرى، تجسد في واقع الحال صراعا محتدما على جبهتين جبهة داخلية لتأكيد الذات "وتقديم التضامن العِرقي على أي تضامن آخر وكنقيض للتضامن الطبقي"[202]، وأبراز الفارق بين أصول الشعوب الأوروبية ذاتها من خلال الإجابة عن السؤال التالي: من أنا ومن أين أتحدر؟؛ وعلى جبهة خارجية تشارك فيها أوروبا كلها، وبشكل خاص أوروبا الغربية، إزاء الشعوب الأخرى في القارتين الأفريقية والآسيوية وكذلك في أمريكا اللاتينية، لتبرز الفوارق القائمة وأفضليات الشعوب الأوروبية على الشعوب الأخرى في الجانبين البايولوجي والاجتماعي، ولتبرر في ضوء ذلك حقها الطبيعي في استعمار واستعباد وتسخير الشعوب الأخرى، وأن رفضت ذلك طواعية فلا بد من استخدام القوة، إذ إن الحرب هي الجواب المنطقي والوحيد في مواجهة تلك الشعوب المنحطة. وكما يشير الكاتب والروائي العراقي زهير الجزائري بصواب إلى أن القادة النازيين كانوا يعتبرون الحرب واحتلال البلدان الأخرى مسألة مطلوبة وضرورية في آن واحد من أجل تأمين المجال الحيوي لمصالحهم والتوسع على حساب الشعوب الأخرى[203]. لقد شاركت كثرة من الفلاسفة والمثقفين والباحثين وعلماء الاجتماع وعلم النفس والأطباء وأساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين في ألمانيا في تقديم النظرية العنصرية وترويجها وإجراء البحوث البايولوجية والطبية والاجتماعية والثقافية للبرهنة على التمايز القائم بين العنصر أو العِرق الآري والأعراق الأخرى، سواء كانت الضحايا من اليهود الساميين أم من غيرهم. وكان السجناء في المعتقلات النازية وفي المصحات الألمانية موضوع تلك البحوث غير الإنسانية والمذلة لكرامة الإنسان وإرادته وحريته[204]. ومنه يتبين أيضا إلى أن أدولف هتلر كان يستلهم أفكاره الأساسية وممارساته العملية من أفكار وأبحاث مجموعة من الباحثين والمثقفين الألمان الذين أنزلقوا إلى حضيض ومستنقع العنصرية والاستعلاء على الشعوب الأخرى وممارسة التمييز العنصري إزاء الناس غير الأوروبيين.

---

[202] الجزائري، زهير. الفاشية: الفكرة والممارسة. منشورات آيار. قبرص. 1983. ص 24.

[203] نفس المصدر. ص 24.

[204] Carsten Klingmann (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitrنge zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987. S. 279.

الفصل الثاني: طبيعة العنصرية الجديدة في بلدان الاتحاد الأوروبي

المرحلة الثالثة: مرحلة العنصرية الجديدة المعاصرة

توقع الكثيرون بأن الحرب العالمية الثانية التي انتهت بسقوط الدولة النازية في ألمانيا والدولة الفاشية في إيطاليا والدولة العسكرية في اليابان ستكون فاتحة النهاية للفكر العِرقي والتمييز العنصري في أوروبا وكذلك نهاية الممارسات المعادية للشعوب الأخرى من منطلقات عِرقية واستعمارية، إذ أن هذا الفكر العدواني التوسعي قد كلف العالم خسائر بشرية ومادية ومالية فادحة جدا، كما دمر الكثير من التراث الحضاري للبشرية جمعاء. ولكن، وبعد مرور ما يزيد على خمشة عقود ونصف العقد من السنين على نهاية الحرب العالمية الثانية، تواجه أوروبا، ومعها العالم كله، حالة جديدة، رغم أن بعض خصائصها الجوهرية قديمة، تشير إلى إن ليس جميع سكان القارة الأوروبية قد تعلم من دروس الماضي غير البعيد. فأوضاع بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث توجد جاليات أجنبية فيها، تشير إلى تنامي وجود ظواهر كثيرة وجدية تؤكد انتعاش جديد للفكر القومي الشوفيني واليميني المتطرف والعِرقي أوروبا. فأوروبا التي ودعت لتوها العقد الأخير من القرن العشرين وانتقلت إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ودعت في الوقت نفسه قرنا كاملا شهد نشوب حربين عالميتين والكثير من الحروب الإقليمية والمحلية والمجازر البشرية، حيث لعبت العنصرية والتمييز العنصري دورا مهما ومتميزا فيها، متشابكة في ذلك مع رغبات الهيمنة الاستعمارية والاستغلال وإعادة تقسيم مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي في العالم، ومقترنة بانقسام العالم إلى عالمين: عالم الأغنياء وعالم الفقراء، عالم الشمال وعالم الجنوب، حتى في الفترة التي بدا العالم فيها منقسما إلى معسكرين: المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي.

لقد مرّت أوروبا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في ما يخص موضوع بحثنا، أي على امتداد سنوات المرحلة الثالثة الواقعة بين 1945 حتى الوقت الحاضر، بفترتين متمايزتين نسبيا، رغم العلاقة العضوية والتواصل بين الفترتين، وهما: الفترة الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة واستمرت حتى منتصف العقد السابع أو نهايته، والتي يطلق عليها أحيانا بفترة إعادة إعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية، وتأمين النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لأوروبا الغربية. أما الفترة الثانية فقد بدأت حيث انتهت الفترة الأولى، وهي ما تزال مستمرة حتى الآن، وتشهد حالة من التوتر واتساع قاعدة الفكر العِرقي والتمييز العنصري المتعدد الجوانب في بلدان الاتحاد الأوروبي على نحو خاص. وفي الفقرات التالية سيتم البحث في هاتين الفترتين.

الفترة الأولى: بين نهاية الحرب العالمية الثانية ونهاية العقد السابع

اقترنت الفترة الأولى من المرحلة الثالثة بانتعاش المناخ الديمقراطي المعادي للنازية والفاشية والعسكرية والحرب، وكذلك انتعاش الاتجاهات الديمقراطية المناهضة للعوامل التي تسببت في إشعال نيران الحرب العالمية الثانية على

الصعيد العالمي والأوروبي، وبشكل خاص المواقف الموجهة ضد الهيمنة الاستعمارية والتوسع، من جهة، وهبوط شديد وكاسح للفكر اليميني المتطرف والقومي الشوفيني والعنصري الذي غذته الاتجاهات القومية النازية والفاشية والعسكرية وروح الانتقام في أوروبا والعالم من جهة أخرى. واقترنت هذه الفترة أيضا بتصاعد النضال التحرري لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ورغبتها في الخلاص من الهيمنة الأجنبية وإقامة دولها الوطنية المستقلة وتطوير اقتصادياتها والتخلص من التخلف والتبعية اللتين كانت تعاني منهما. وظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مجموعة من الدول في شرقي أوروبا أقامت في بلدانها وبمساعدة مباشرة من الدولة والقوات السوفيتية وشكلت سوية "المنظومة الاشتراكية"، التي ساندت النضال التحرري ووجهت دعايتها اليومية ضد الفاشية والسيطرة الاستعمارية بشكل عام. وقد سجلت هذه الفترة حقيقة مهمة هي أن الاتجاهات الفكرية النازية والفاشية والعنصرية، أو الفكر اليميني المتطرف والشوفيني قد شهدت تراجعا شديدا ووجدت نفسها مدانة ومحاصرة في زاوية ضيقة ومدفوعة إلى قفص الاتهام. وكانت وراء هذا الوضع الجديد عوامل كثيرة يمكن إيجازها بالنقاط التالية:

- احتلال مباشر للبلدان التي تسببت في إشعال نيران الحرب العالمية الثانية ونشر الفكر النازي والفاشي والنزعات العسكرية في أوروبا والعالم من قبل قوات التحالف المعادي للفاشية والحرب، والتي فرضت هيمنتها الكاملة تقريبا على أجهزة الإعلام والدعاية والصحافة والتعليم فيها، كما حرمت أي شكل من أشكال الدعاية للنازية والفاشية أو الترويج للفكر العنصري ومعاداة السامية في أوروبا. ولم يقتصر هذا من حيث التشريع على المناطق التي كانت تحت الاحتلال السوفييتي فحسب، بل وكذلك تلك التي كانت تحت الاحتلال الغربي؛
- صدور العديد من التشريعات، التي تمنع قيام تنظيمات سياسية تدعو للنازية والفاشية والعنصرية أو تروج الفكر العنصري الذي يثير الحقد والعداء بين الشعوب، عن سلطات الاحتلال ومن قبل حكومات البلدان الأوروبية عموما، كما أن بعضها قد ثبت ذلك في دساتيره الدائمة، أو صدور مجموعة من الإجراءات المناسبة لذلك؛
- وساهمت محاكمات نورنبرغ الشهيرة في الكشف عن الجرائم البشعة والمريعة التي ارتكبتها النازية بحق البشرية وكرامة وحرية وحقوق الإنسان باسم العِرقية والجنس الآري ومعاداة السامية والشيوعية، سواء كان ذلك في معسكرات الاعتقال والموت النازية أم في مناطق الاحتلال العسكري النازي، مما جعل تلك الاتجاهات الفكرية والسياسات الفعلية للنازية والفاشية والعسكرية ليست مرفوضة فحسب بل مدانة ومكروهة من شعوب مختلف البلدان؛
- الدور المتميز الذي لعبته القوى المعادية للنازية والفاشية والعسكرية على صعيد أوروبا والعالم من أجل فضح الخلفيات الأساسية لهذه الاتجاهات الفكرية والترويج للديمقراطية والنضال من أجل وضع دساتير وتشريعات ديمقراطية وتحريم النشاط العنصري المعادي للشعوب الأخرى. وحققت هذه القوى نجاحا متميزا وكبيرا على الصعيد العالمي عندما استطاعت وضع وإصدار "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" في العاشر من شهر ديسمبر/كانون الأول من عام 1948 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي ثبَّت قضية جوهرية وأساسية يجب أن لا يرقى إليها الشك هي أن كرامة وحرية الإنسان لا يجوز المساس بهما أبدا ويجب صيانتهما من أية

تجاوزات، وأن الحرية، حرية الفرد والمجتمع، والديمقراطية وحقوق الإنسان لا يمكن ولا يجوز تجزأتها، فهي مبادئ شاملة وعامة وتشكل القاعدة التشريعية الضرورية لتطور الإنسان وتقدمه واستقراره في ظل الأمن والسلام؛

- وكانت أوروبا عموما قد دخلت لتوها في عملية إعادة بناء واسعة لما خربته الحرب العالمية الثانية، حتى إن البطالة فيها لم تعد تذكر، بل احتاجت أوروبا الغربية على وجه الخصوص إلى مزيد من الأيدي العاملة، فتوجهت بطلب إلى تلك البلدان التي كان فيها فائض من القوى القادرة على العمل والعاطلة للحصول عليها واستيرادها لتأمين تسريع عملية البناء الاقتصادي والتطوير الاجتماعي فيها. وقد استعانت أغلب الدول الأوروبية لاستيراد القوى العاملة، [عدا إيطاليا وأسبانيا إذ إنهما كانتا تمتلكان فائضا كبيرا من قوة العمل وساهمتا بتصدير جزء مهم من ذلك الفائض من الأيدي العاملة إلى بقية بلدان أوروبا الغربية]، بعدد من مستعمراتها السابقة أو عبر علاقاتها الجديدة بعدد من الدول النامية. وفي الوقت الذي استعانت إنجلترا ببعض دول البحر الكاريبي والهند وباكستان وبعض دول الكومنويلث الأخرى لاستقدام الأيدي العاملة، توجهت فرنسا إلى بلدان شمال أفريقيا وغيرها من مستعمراتها السابقة لتأمين تلك الحاجة، في حين عقدت ألمانيا وغيرها من دول أوروبا الغربية اتفاقيات عديدة مع تركيا وأسبانيا وإيطاليا وتونس والمغرب ويوغسلافيا، بشكل خاص، للحصول على الأيدي العاملة الضرورية لنشاطها الاقتصادي. وقد ساهم مجيء القوى المعادية للفاشية والديمقراطية والاشتراكية الديمقراطية إلى الحكم في بلدان أوروبا الغربية إلى تنشيط الحياة الديمقراطية وإلى إقامة المؤسسات الدستورية في ضوء دساتيرها الديمقراطية أو التي وضعت حديثا وفق الأسس الديمقراطية الحديثة نسبيا، كما حصل في كل من ألمانيا وإيطاليا. وفي ظل الأوضاع الجديدة انتعشت فها الاقتصادات الوطنية وبدأ الرخاء الاقتصادي يظهر واضحا على مستوى حياة ومعيشة السكان، كما تنوعت وتحسنت المكاسب الاجتماعية التي تحققت للشغيلة عموما خلال تلك الفترة. وقد أدى الاحتكاك بين أبناء تلك البلدان والقوى العاملة القادمة إليها من البلدان الأخرى والدور الذي لعبته في إعادة بناء تلك البلدان والمشاركة في تحقيق تقدمها الاقتصادي دور مهم في تخفيف الاتجاهات المناهضة للغرباء من الناس ومن الأحكام المسبقة ضدهم. وعجل مشروع مارشال الأمريكي بمساعدة دول أوروبا الغربية في التعجيل بعملية إعادة البناء والتخلص من آثار الحرب العالمية الثانية؛

- ولعبت القوى الديمقراطية في مراكز البحث العلمي والجامعات وفي غيرها دورا مهما على الصعيدين الأوروبي والعالمي في تطوير الدراسات الخاصة بفترة صعود وانتشار وهيمنة الفكر النازي والفاشي والعسكرية في أوروبا ومناطق أخرى من العالم في محاولة جادة لهضم هذه الفترة وتمثيلها واستخلاص الدروس منها ومواجهة احتمال بروزها ثانية. وكانت لهذه الدراسات القيمة دورها المهم في الكشف عن جوهر النازية والفاشية ومخاطرها على الشعوب والكوارث التي تسببت بها للبشرية جمعاء، وفي المساعدة على تحول ملموس في فكر وممارسات جمهرة كبيرة من الناس وابتعادها عن تلك الاتجاهات الفكرية والممارسات السياسية العنصرية والشوفينية والعدوانية المناهضة للشعوب الأخرى نحو الديمقراطية والتفاهم بين الشعوب؛

- ولم تستطع بقايا القوى اليمينية المتطرفة والقوى النازية القديمة في ظل هذه الأجواء أن تمارس نشاطاتها وتروج لأفكارها بصوت مرتفع، بل مارست تكتيكا تراجعيا مهما ساعد على حماية ما تبقى منها من ضربات إضافية وساهم في منحها جوا مناسبا لإعادة النظر بمواقعها ورسم سياساتها الجديدة في ظل الظروف الجديدة وتجاوز العاصفة محنية الرأس ليمكنها من رفعه بعد مرورها، ثم إعادة بناء تنظيماتها وإقامة شبكة العلاقات في ما بينها لا على المستوى الوطني، بل على المستوى الأوروبي أيضا.

ورغم كل النجاحات التي تحققت في هذا المجال فأن الدراسة المتأنية لهذه الفترة تسمح بتشخيص بعض الاستنتاجات الموثقة التي يمكن اعتبارها أسبابا حقيقية سمحت في وقت لاحق على بروز مظاهر واتجاهات العِرقية الجديدة والتطرف اليميني والقومية الشوفينية في أوروبا الغربية والتي تدخل في باب الفترة الثانية من المرحلة الثالثة التي نحن بصدد بحثها. ففي الفترة الأولى وعلى مدى ثلاثة عقود من الفترة الثانية تقريبا تميز الوضع في أوروبا بالخصائص التالية:

- توجه التثقيف العام في أوروبا، سواء الذي مارسته حكومات تلك البلدان وإعلامها الرسمي أم تجلى في سياسات وإعلام الأحزاب المحافظة وأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، نحو معاداة الشيوعية والبلدان الاشتراكية، حليفها السابق في النضال ضد الفاشية والحرب العالمية الثانية، واعتبارها الخطر المحدق في أوروبا والذي ينبغي توجيه نيران الدعاية اليومية نحوها. واقترنت هذه الحملة الأوروبية بحملة معاداة الشيوعية في الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت حينذاك **بالحملة المكارثية** السيئة الصيت التي طالت الكثير من المثقفين والسياسيين الديمقراطيين والمؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في أوائل العقد السادس من القرن العشرين. ونشأت عن هذه التوجهات الفكرية والسياسية والممارسات العملية حالة سلبية جديدة، إذ استطاع أصحاب الاتجاه اليميني المتطرف والقومي الشوفيني والعنصري التسلل إلى تلك الأحزاب أو إلى أوساطها في الحركة الجماهيرية لبث أفكارهم العنصرية متسترين بشعار "مكافحة الشيوعية"، إذ أنها أضعفت إلى حد كبير اليقظة الضرورية لمواجهة الفكر الشوفيني والعنصري في أوروبا. ومن الدراسات المتوفرة عن تلك الفترة يتلمس الإنسان بأن الأحزاب المحافظة وبعض الأحزاب العمالية قد تبنت بعض شعارات القوى القومية اليمينية واليمينية المتطرفة والعنصرية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال ما كانت تطرحه من شعارات وما كانت تسعى إلى غلغلته في أذهان الجماهير. ويمكن أن يلاحظ مثل هذا الاتجاه في كل من إنجلترا وفرنسا، إضافة إلى ألمانيا وبلجيكا وهولندا وأسبانيا وإيطاليا، رغم أن تبنيها لتلك الشعارات قد جاء في أوقات متباينة وفق المسيرة الخاصة لتطورها الاقتصادي والاجتماعي. وكانت عملية احتضان بعض القوى اليمينية المتطرفة من جانب الأحزاب المحافظة أو تبني بعض السياسيين في تلك الأحزاب وفي أحزاب الاشتراكية الديمقراطية **للاتجاهات اليمينية الشعبوية المبتذلة** تتم تحت دعوى "احتواء هذه الاتجاهات والسيطرة عليها والتأثير فيها". ولكن ما حدث عمليا كان العكس تماما. وكان الاتجاه يشير إلى انه كلما تبنت تلك القوى شعارا من شعارات القوى اليمينية المتطرفة اشتد شأن القوى اليمينية المتطرفة وازداد تأثيرها على حركة الجماهير وفي داخل الأحزاب المحافظة وازدادت استعداداتها على رفع شعارات جديدة ودفعها إلى الحركة الجماهيرية لجّر تلك الأحزاب إلى مواقع ومستويات أخرى في الموقف

من المواطنين الأجانب في بلدانها بشكل خاص، وإلى تضبيب أو حتى مسح، أو تحقيق تشابك بين، الحدود التي كانت تفصل بين سياسات تلك الأحزاب. وتقدم ألمانيا نموذجا خصبا ومتميزا على فعل هذا الاتجاه، سواء في بعض مدن الولايات الاتحادية القديمة في غرب ألمانيا، كما عليه الحال في إقليم باير، أم في بعض مدن الولايات الاتحادية الجديدة في شرق ألمانيا.

- النقص الشديد في نشر وتعميم نتائج الدراسات والمراجعات والمناقشات والتحليلات الخاصة بالماضي وأسباب الحرب والعوامل الكامنة وراء ظهور وانتشار العِرقية والشوفينية أو النازية والفاشية والعسكرية والروح الانتقامية في أوروبا، إضافة إلى ضعف تعميم سبل مواجهة مثل هذه الاتجاهات لتحصين الجماهير الشعبية ضد العِرقية والحقد العنصري والشوفينية في المجتمعات الأوروبية. لقد ساهم المثقفون الديمقراطيون في ألمانيا بإنتاج كمية كبيرة من الأبحاث والدراسات القيمة والأصيلة التي شاركت في فضح جوهر النازية والفاشية وأهدافها الحقيقية والكشف عن أساسها النظري الهش. إلا إن تلك الدراسات والأبحاث والكتب لم تنشر على نطاق واسع ولم يصل الكثير منها إلى أيدي بسطاء الناس بطريقة مناسبة وفعالة، أي أن القاعدة الجماهيرية الواسعة، التي كانت هدف الفاشية في ترويج دعايتها وأفكارها، لم تتلق ما هو ضروري من تحصين فكري وسياسي مطلوب لمجابهة حالات جديدة، وأن جاءت بصيغ وأساليب وأدوات أخرى إلى مسرح الحياة السياسية الألمانية. والقصور الذي برز في هذا المجال ارتبط بأسباب كثيرة بما فيها الموقف من الشيوعية والتعاطف مع الفكر القومي اليميني وعدم التخلي عن التمسك بقضايا الدم والأصل والنسب الآري أو الفرنكوي أو الغوتي ... الخ في أوروبا وتأكيد خاص على الهوية القومية. وعند مراجعة واعية لهذه الفترة سيجد الإنسان أمامه جملة من الظواهر السلبية والحادة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أحتلت مجموعة غير قليلة من أتباع النازية القدامى المعروفين بنشاطهم ودورهم البارز في الرايخ الثالث، أي في الدولة الألمانية الهتلرية، مواقع مهمة في الدولة الألمانية الاتحادية الجديدة مثلا دون أن يجري الكشف عن تاريخه النازي ودوره حينذاك. ويرد في هذا الصدد نموذجا بارزا ومتميزا لا يمكن غض النظر عنه. فما تزال الصحافة الألمانية تذكّر بأن هاينريش لوبكة (1894-1972)، الذي أحتل موقع نائب رئيس المؤسسة التي قامت ببناء معسكرات الاعتقال النازية خلال الفترة 1940-1944، وكان في حينها عضوا متقدما في الحزب النازي الحاكم، أصبح في عام 1945 عضوا في الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا ووزيرا للتغذية في الفترة الواقعة بين 1953-1959، أي بعد تأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية في خريف عام 1949، ثم رئيسا للدولة الألمانية الاتحادية لدورتين متتاليتين، أي في الفترة الواقعة بين 1959-1969[205]. وخلال ذات الفترة تقريبا تولى كورت جيورج كيسنجر (Kurt Georg Kiesinger) في الفترة الواقعة بين 1958-1966 رئاسة الحكومة في محافظة بادن-فورتيمبيرج (Baden-Württemberg) ثم أصبح مستشارا لألمانيا الاتحادية خلال الفترة الواقعة بين 1966-1969[206]، علما بأنه كان من الشخصيات الرسمية المتقدمة والمعروفة

---

[205] Universallexikon. B I. 3. VEB Bibliographisches Institut Leipzig. 1986. S. 335.
[206] Eckhard Jesse. Die Demokratie der Bundesrepublik Deutschland. Landeszentrale für politische Bildung. Berlin. 1997. S. 30.

في النظام النازي الألماني. وهناك أمثلة أخرى كثيرة عرفت فيما بعد توزعت على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجامعية والإعلامية، بما فيها الصحافة والإذاعة والتلفزة؛

- وجود قوى غير قليلة كانت قد تضررت كثيرا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بسبب مواقفها السابقة الفاعلة أو المؤيدة والمتعاونة مع سلطات الاحتلال النازية والمساندة لسياسات الدولة النازية وإجراءاتها القمعية في البلدان الأوروبية مثلا، إذ إن هذه القوى التي هجرت عنوة من تلك البلدان أو غادرت موطنها خشية الانتقام منها، قد شكلت جمعيات غير حكومية تعمل من أجل استعادة مصالحها في بولونيا وجيكوسلوفاكيا على سبيل المثال لا الحصر. وقد لعبت هذه القوى وما تزال تلعب دورا مهما في تأجيج الفكر القومي والعنصرية في ألمانيا، شاءت ذلك أم أبت من خلال أسلوب دعايتها وطريقة مطالبتها بتلك المصالح والترويج لأفكارها، كما هو الحال في منطقة باير في ألمانيا مثلا؛

- استمرار وجود ممارسات فعلية للفكر العِرقي في العالم، وبشكل خاص في الولايات المتحدة التي كانت تقود العالم الرأسمالي في فترة الحرب الباردة، وهي التي تقوده اليوم أيضا، وكذلك في عدد غير قليل من الدول الأفريقية حيث كان البيض يسيطرون على الحكم وكانوا يجدون الدعم والتأييد غير المباشرين من قوى غير قليلة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا[207]. فالنموذج العنصري في السلطة لم يختف من عالمنا المعاصر في الفترة الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بل بقى موجودا في بعضها ومارس وظيفته العنصرية بصيغ وأساليب شتى، بما فيها التمييز القومي غير المباشر والتمييز الفكري والسياسي والديني، واتسمت في الغالب الأعم بالسرية أو بممارسة أساليب غير صارخة أو مفضوحة بحيث لا تجلب إليها وإلى نشاطاتها الانتباه أو تؤدي إلى تصاعد المطالبة بمكافحتها؛

- وعدا عن ذلك فأن الدول الاستعمارية المعروفة، وبشكل خاص فرنسا وإنجلترا وبلجيكا والبرتغال، إضافة إلى أسبانيا وهولندا، مارست سياسات غاية في التطرف العنصري لا إزاء السكان في مستعمراتها السابقة فحسب، بل وإزاء الأفراد الذين هجروا بلدانهم وعاشوا في تلك البلدان. ولعبت القوى الأكثر يمينية وتطرفا في فرنسا مثلا دورا كبيرا ومتميزا في تعميق النهج العنصري في الممارسة السياسية اليومية في الجزائر وفي مطاردة الجزائريين المناضلين في داخل الجزائر بشكل خاص، إضافة إلى سياساتهم العنصرية في المغرب وتونس.

- وكان الإنسان في هذه الفترة أو الفترة اللاحقة يلتقي بالكثير من كتابات المثقفين الأوروبيين ذات النزعة الأوروبية المتمركزة على الذات والمستحكمة فيها التي كانت وما تزال تعبر في جوهرها عن موقف عنصري تمييزي ينظر إلى الشعوب الأخرى ذات اللغات الأخرى والبشرة غير البيضاء نظرة تمييز واستعلاء أجوف لا مبرر له ولا يتطابق مع حقائق الأمور. وبعض هؤلاء كان أو ما يزال يلجأ حتى إلى تزوير الحقائق والوقائع

---

[207] يبدو مناسبا الإشارة في هذا الصدد إلى إن السياسات العنصرية التي تمارس اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية وفي القسم الأكبر من بلدان أمريكا اللاتينية قد انتقلت إليها من القارة الأوروبية. وقد حصل هذا مع بدء الهيمنة التي تحققت للأوربيين على هذه القارة منذ اكتشافها، وبفعل الأوروبيين البيض الباحثين عن الذهب في أمريكا الذين وجهوا سياستهم ضد السكان الأصليين وأبادوا نسبة كبيرة منهم، كما استولوا على أراضيهم واستعبدوا الأفريقيين الذين جلبوهم من القارة الأفريقية إلى القارة الجديدة.

وسرد الأكاذيب لتأكيد وجهة نظره العنصرية البائسة. ويمكن أخذ نموذج واحد من بريطانيا، إنه الشاعر والكاتب والروائي التاريخي البريطاني المبدع روبرت غريفز Robert Graves (1895-1985) المعروف بواقعيته، الذي كتب في مقالة له "بالاميداس والغرانيق" ما يؤكد عدم تخلص مجموعة غير قليلة من هؤلاء المثقفين الأوروبيين عن تلك النزعة العنصرية التي تتجلى في بعض كتاباتهم. جاء في كتاب "ملامح من التلاقح الحضاري بين الشرق والغرب" للكاتب العراقي المعروف على الشوك في مقالة له عن "مغالطات عنصرية في موقف روبرت غريفز من الأبجدية الفينيقية" المقطع المهم التالي المأخوذ من مقالة روبرت غريفز: "ليس ثمة ما يشير إلى أن الفينيقيين ابتكروا نظام اختزال الكتابة المقطعية إلى حروف. واستنادا إلى البروفسور يوستس غلوتس في كتابه "الحضارة الايجية" إن أسماء الحروف الفينيقية التي هي ليست ساميّة للأشياء التي تقابلها في الهيروغليفية المصرية، لا يمكن تفسيرها في ضوء أية لغة ساميّة، في حين كانت أشكالها مشتقة على نحو واضح من الخط الكريتي". ثم يخلص الكاتب البريطاني إلى القول " مع إن الساميين رجال أعمال ناجحون، إلا إنهم لم يكونوا شعبا ذا قدرة على الاختراع، وإن أسماء الحروف التي لم يوجد لها تفسير من المرجح أن تكون إغريقية. وربما أن اليونانيين الدانيين هم الذين حوّلوا المقطعية الكريتية إلى أبجدية مقدسة ونقلوها إلى الفينيقيين (...) إن أقدم كتابة فينيقية هي النقش الذي عثر عليه في بيت شمس في فلسطين، ويرجع تاريخه إلى القرن السادس عشر ق.م . (...) وكان المصريون طوروا نظام الكتابة إلى الأبجدية بصورة متزامنة مع الكريتيين، ويصعب القول من منهم كان الأسبق في تحقيق هذا العمل، لربما كان المصريون هم الأوائل"[208]. ويكتب الباحث والكاتب على الشوك معلقا بصواب على هذا الرأي بما يلي: "هذا الكلام ينطوي على أكثر من مغالطة وتناقض، ويتجانف مع الحقيقة، ويلوي عنقها، كما يقال. فمما يثير الدهشة أن يقول غريفز، وهو الباحث الذي يفترض فيه توخي قول الحقيقة، أن أسماء الحروف الفينيقية ليست ساميّة، وكأنه يريد أن يقول لنا إن كلمة "بيت" على سبيل المثال، ليست ساميّة، وهي الكلمة التي أطلقت على الحرف الثاني من الأبجدية الفينيقية، وأصبح "بيتا" باليونانية. أما الحرف "ألف فيعني "ثور" في اللغات السامية الغربية (كالفينيقية والعبرية، الخ). والكلمة مشتقة من الفعل ألف، ومنها الأليف، أي الحيوان الأليف، وكانت تطلق على الثور، وسمي هذا الحرف باليونانية "ألفا ...وهكذا"[209]. وما لم يشر إليه على الشوك وينتقده صراحة في هذا الصدد، ولكن ربما عناه في مقالته أيضاً، هو قول الشاعر البريطاني المجافي للحقيقة والواقع بأن الشعب الفينيقي، أي الكنعاني السامي، ليس من الشعوب القادرة على الاختراع وعلى المشاركة الفاعلة في التقدم الحضاري. وهي نفس الفكرة التي وجدناها في الفكر النازي والفاشي قبل ذاك، وهي التي لا ترى مثل هذه القدرة إلا عند الأوروبيين أو حتى بعض الشعوب الأوروبية، وهي الفترة التي تحدث عنها هتلر وأتباعه حين قال بأن هناك شعوبا تخلق الحضارة وأخرى تنقل الحضارة وثالثة تستهلكها وتدمرها.

الفترة الثانية: بين بداية العقد الثامن حتى الوقت الحاضر

---

[208] الشوك، علي. ملامح من التلاقح الحضاري بين الشرق والغرب. مكتبة رمضان. دار المدى للثقافة والنشر. ط 1. دمشق. 1996. ص 240/239.

[209] نفس المصدر السابق. ص 240.

إذا كانت الفترة الأولى من المرحلة الثالثة قد عرفت تراجعا ملموسا في تبني أو الدعاية والترويج العلنيين للأفكار العِرقية والقومية اليمينية المتطرفة والنازية الجديدة أو الإعلان عن العداء للغرباء أو الأجانب، وإذا كانت هذه الفترة قد احتضنت الكثير من المواقف المعادية المبطنة أو المتسترة التي لم تعلن عن نفسها صراحة والتي كانت تنطلق من مواقع اليمين المتطرف المعادي للأجانب في أوروبا الغربية، فأن الفترة الثانية كانت وما تزال تشهد بوضوح تصاعدا تدريجيا مستمرا لهذه الأفكار والمواقف والسياسات وبروز جماعات وقوى وأحزاب سياسية تحمل تلك الأفكار وتتبنى سياسات لا تخفي نواياها، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة. لقد كانت الفترة الأولى مرحلة حضانة وتفقيس جديدة وإعادة تنظيم الصفوف بالنسبة لتلك الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعصبة واليمينية المتطرفة. ولم تكن هذه الحقيقة بخافية على مجموعة غير قليلة من الباحثين في المعاهد العلمية في أوروبا أو على مجموعة من المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان أو بعض القوى اليسارية في الأحزاب القائمة، إذ جرت محاولات، ولكنها كانت محدودة وضعيفة، للتنبيه إلى هذا التطور المحتمل. ولكن أصوات هذه القوى على أهميته كان ضعيفا حقا وأخفض من أن يسمع من جانب المجتمع ومن جانب القوى الحاكمة، إذ كان المجتمع وتلك الحكومات تعيش مرحلة نجاحات كبيرة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي والتمتع بالرخاء الاقتصادي الذي عم بلدانها، والذي ساهم المواطنون الأجانب أيضا في تحقيقه، إضافة إلى أن العداء الكبير للشيوعية كان في تلك الفترة وما بعدها قد هيمن على بقية الصراعات ودفعها إلى الخلف لسنوات طويلة. ومن هنا يمكن القول بأن سنوات العقد الثامن من القرن العشرين بدأت تشهد بوادر النهوض الجديد الملموس للفكر القومي العنصري والشوفيني والاتجاهات الدينية المتعصبة في بلدان أوروبا الغربية، وأن تباينت في فترة أو شدة أو سرعة ظهوره وسعة انتشاره وعمق تأثيره أو حتى بالنسبة إلى بعض أسباب ظهوره الجديد ومستوى عدوانيته وعنفه، أو مدى علنيته أو سرية ممارسته[210]. **ويمكن القول بلا تردد بأن أوروبا الغربية تواجه اليوم تصاعدا مستمرا في الفكر العِرقي وممارسة نشطة ومتفاقمة للتمييز العنصري إزاء الآخرين المقيمين في أوروبا والقادمين إليها من بلدان أخرى غير البلدان الأوروبية على نحو خاص، أي المهاجرين القادمين من قارات أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وهي إشكالية بحاجة إلى معاينة وتتبع دؤوبين ومدققين في آن واحد. فالظاهرة الراهنة لا يمكن اعتبارها مجرد عداء للأجانب أو الغرباء عن هذا البلد الأوروبي أو ذاك، بل هي تجسيد لعداء موجه لمجموعات بشرية بعينها، لتلك التي تختلف عن الأوروبيين في المظهر الخارجي للإنسان،**

---

210 ملاحظة: يفترض الانتباه إلى أن سنوات النصف الثاني من العقد الخامس وسنوات العقد السادس التي شهدت استمرار الهيمنة الفرنسية على دول المغرب الثلاث، تونس والجزائر والمغرب، قد اقترنت بممارسة سياسة عنصرية فاضحة من جانب سلطات الاحتلال الفرنسي إزاء السكان الأصليين من جهة، ومن جانب الحكومة الفرنسية والأوساط العنصرية واليمينية المتطرفة في داخل فرنسا إزاء المواطنين المهاجرين إلى فرنسا من تلك البلدان الثلاث، ومن غيرها أيضا. وينطبق هذا الأمر أيضا على البرتغال في علاقاتها مع مستعمراتها في موزامبيق وأنغولا وغيرها. وهكذا الحال مع بريطانيا التي سلطت أبشع أشكال الاستغلال والتمييز العنصري ضد شعوب الهند وباكستان وبقية مستعمراتها في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أيضا وإلى حين تحررها السياسي منها. وبصدد علاقة فرنسا بالدول المغاربية الثلاث فهي نقطة ستبحث من الجانب العِرقي في مكان آخر من هذا البحث.

بلون البشرة والشعر والعينين واللغة وغيرها. فما هي الملامح التي تميز العِرقية (العنصرية) الجديدة والتمييز العنصري في أوروبا في هذه الفترة من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين؟ هذا هو السؤال الذي يحتاج إلى إجابة ونسعى قدر الإمكان إلى صياغة إجابة واقعية وموضوعية عنه. وقبل الخوض في هذا الموضوع الحساس والمهم لا بد لنا من الإشارة الواضحة إلى أن الدوائر العلمية والسياسية في أوربا تجمع على أن غالبية بلدان أوربا الغربية لم تبد اهتماماً جدياً بمظاهر العنصرية والعداء للأجانب التي ظهرت بوادرها هناك، ولا في اجتثاث حقيقي للإيديولوجية العنصرية، النازية والفاشية وغيرهما، منها، بما يساعد على فضحها وتعريتها تماما، بما يساهم في إبعاد الناس عن مخاطرها لا على الديمقراطية في تلك المجتمعات فحسب، بل وعن العلاقات في ما بين مختلف شعوب العالم. وقدمت ألمانيا الاتحادية نموذجا في هذا الصدد في ابتعادها عن الحديث المعمق أو البحث الواسع في العنصرية ومخاطر التمييز والعداء للأجانب في المانيا ذاتها[211]، وبالتالي فسحت في المجال إلى عشعشة وتفقيس جديد للفكر العنصري النازي الجديد وللاتجاهات اليمينية والعنفية المتطرفة، والتي يشهد المجتمع الألماني ازدهاره الجديد. وقد انصب جل همها في حينها إزاء اليسار المتطرف وأثبتت بذلك إن عينها اليمنى كانت عمياء تماماً. واليوم يتحرك المجتمع بشكل أفضل وأكثر جدية إزاء هذه الظاهرة، إذ يأمل الإنسان أن لا تكون ظاهرة موسمية لا غير.

منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين صدر قرار عن منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة يدعو المجتمع الدولي إلى التخلي عن استخدام كلمة العنصرية أو العرقية في الكتابة والنشر والمخاطبة، واستبدالها بكلمة إثني وإثنية. ولم يكن هذا التغيير شكليا، بل يعبر عن تباين في المضمون الإثني والعرقي. فالعرق يجسد موضوع الخطاب العنصري باعتباره بناء إيديولوجيا متكاملا ولكنه لا يعبر في حقيقة الأمر عن مقولة اجتماعية عملية أو فعلية. فالعرق يراد به التعبير عن مجموعة من الخصائص المتصورة من جانب العرقيين المرتبطة بالجينات الوراثية من جهة وبالمواقع التي تحتلها المجموعات المختلفة من السكان في المجتمع، مجموعة الأسياد ومجموعة الرعية، باعتبارها تعبر عن فوارق طبيعية وثابتة وشرعية في آن واحد من جهة أخرى، أو أنها، كما يدعي منظروا الفكر العنصري وممارسوه، ذات مكانة رفيعة أو واطئة في خصائصها. في حين أن مصطلح الإثنية لا يعبر في مضمونه الأساسي عن خصائص جينية موروثة عند البشر مع الولادة، سواء كانت تلك الخصائص ذات مكانة رفيعة أو واطئة. فمصطلح الإثنية لا يعالج أسطورة الأصل المرتبطة بجينات وراثية، كما هو الحال في العِرقية أو العنصرية، بل يستند إلى عملية مقارنة واقعية ترتبط بتاريخ تطور الفرد في المجتمع، وتتمحور بشكل خاص حول قاعدتين هما اللغة والثقافة، وتقترن بمشاعر وأحاسيس وتاريخ مشترك وهوية جماعية مشتركة ووطن مشترك أو أرض مشتركة.[212] ولم يكن في تصور واضعي هذا التغيير أنه سينهي العنصرية والتمييز العنصري

---

[211] نشرت العديد من الدراسات العلمية بهذا الخصوص من قبل معهد دوزبورج لبحوث اللغلة والاجتماع، والتي يمكن العودة إليها، إذ أن المعهد متخصص في أبحاث العنصرية والتمييز العنصري في ألمانيا.
Duisburger Institut fuer Sprach-und Sozialforschung.

[212] قارن:
Vgl.: Sibony D. La Juive..une transmission in conscient. Paris. 1983. In: Cohen Philip. Gefۂhrliche Erbschaften: Studien zur Entstehung einer multirassistischen

من عالمنا الراهن. ولكن المنظمة استندت في تبرير هذا القرار إلى الممارسات البشعة والجرائم الكبيرة التي ارتكبت بحق البشرية على امتداد قرون طويلة باسم وتحت تأثير أسطورة "العرقية" و "التفوق العرقي" للعرق الأبيض على الأعراق الأخرى من جهة، وعلى التمايز الفعلي الموجود بين المصطلحين الذي أشرنا إليه في أعلاه من جهة أخرى. كما أن الكثير من الدراسات التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد برهنت على خطأ وخطر مثل هذه النظريات العنصرية على التفاهم والتعاون والأمن والسلام في العالم، مما حدى بالكثير من العنصريين إلى التخلي عن استخدام هذه الكلمة أو الادعاء علنا بوجود العِرقية أو القبول جهارا بالتمييز العنصري. ولكن هذه القوى العنصرية في أوروبا أو حتى في الولايات المتحدة الأمريكية أو تلك القوى التي هيمنت على الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية في جمهورية جنوب أفريقيا وروديسيا مثلا لم تتخل عن ذلك وواصلت تأكيد رابطة الدم في العلاقة بين الشعب والدولة القومية من جهة، كما لم تتخل عن إبراز التمايز بين الشعوب في مجالات الثقافة والحضارة بشكل عام، ومنها الدين، وتأكيد التفوق الثقافي والديني والحضاري الأوروبي على الشعوب الأخرى من جهة ثانية. فإذا كانت العنصرية القديمة تتحدث عن التباين في الجانب البايولوجي بين بني البشر، فإنها اليوم تتحدث عن التباين الثقافي والحضاري بين البشر، بالطريقة التي تقود في المحصلة النهائية إلى نفس النتيجة، إذ أن الثقافة والحضارة هما من صنع البشر، وأن المنطق يقود بالضرورة إلى الادعاء بالتمايز القائم في الثقافة والحضارة وإرجاعه إلى التمايز العرقي، واستمرار الادعاء بتفوق العِرق الأوروبي على الأعراق الأخرى. أي إن الخلفية الفكرية والسياسية للتمايز والتمييز الثقافي أو الحضاري الراهنين كانت وما زالت خلفية عرقية تعتمد على أسطورة التمايز بين الأعراق وتبني بقية مظاهر الاختلافات على هذا الأساس. وتجري محاولات جادة إلى مصادرة مصطلح الإثنية من خلال عدم التمييز بينه وبين مصطلح العرق، خاصة وإن العرق يتضمن الإثنية، ولكن يتجاوزه إلى مضامين وأبعاد أخرى.

إن الدراسات العلمية في مجال الإثنولوجيا أو الإثنوغرافيا أو توصيف الشعوب والبحث النظري في التطورات الجارية على ثقافات ولغات وعادات وتقاليد وتصرفات الإنسان في كل مكان تشير إلى وجود بشر يختلف بعضهم عن البعض الآخر بالبشرة أو بعض المظاهر الأخرى. فهناك مجموعات من البشر ذات بشرة بيضاء وسوداء وصفراء، أو ما يطلق عليهم أحيانا "بالجنس" الهندي-الأوروبي، والأفريقي، والأسترالي-الأفريقي، والآسيوي أو المغولي[213]. ولهؤلاء اختلافات في شكل الرأس أو الأنف أو الشفتين أو العينين وتسطح الوجه أو الشعر المجعد والمتموج والمرسل مثلا، وتجد فيهم من هم طوال أو قصار القامة أو متوسطها. كما تجد التباين في الديانات والثقافات والعادات والتقاليد، وهي مرتبطة بجملة من العوامل الجغرافية والبيئية والتاريخية والتغيرات التي طرأت على حركة واختلاط الناس. كما تجد بين ألوان البشر ما هو بين تلك الألوان الثلاثة من البشرة عند البشر نتيجة

Kultur in Groكbritannien. In Annita Lalpaka und Nora Reathzel (Hrsg.). Rassismus in Politik، Kultur und Alltag. Die Schwierigkeit، nicht rassistisch zu sein. Aktuell Politik. Dreisam Verlag. 1. Auflage. 1994. Teil II. S. 97.

[213] بروميليه وبودولني. الاثنوس والتاريخ. سلسلة القرون والناس. دار التقدم - موسكو. 1988. ص 50-56.

للاحتكاك والاختلاط والتزاوج بين المجموعات البشرية والهجرة والحروب وما إلى ذلك على مر التاريخ. ولكن هناك أيضا الكثير من المظاهر والعادات والتقاليد والتصرفات وتفاصيل الثقافات المشتركة. كما أن اللغات تعود إلى عوائل كبيرة وصغيرة مشتركة تصل في المحصلة النهائية إلى أرضية مشتركة واحدة. فصلة القربى بين لغات عديدة متجاورة أو حتى متباعدة لأسباب عديدة قائمة فعلا، سواء بين اللغات الأوروبية أو الآسيوية [و الأفريقية[214]. إن الاختلافات في مظاهر البشر وفي عاداته وتقاليده وبين لغاته وثقافاته لا تعني بأي حال من الأحوال وجود تباين بين البشر في القدرات الفكرية والشعورية أو في الكفاءات والطاقات والإمكانيات على الخلق والإبداع، فكل الشعوب تمتلك مثل هذه القدرات والكفاءات والإمكانيات. فليس في كل تلك الاختلافات ما يعود إلى الوراثة أو الجينات، بل هي نتاج المعايشة والتطور التاريخي للبشر في مواقع وأزمنة مختلفة وتباين في مستوى التطور والتغيرات التي طرأت على حياة ومعيشة المجموعات البشرية في المناطق المختلفة. وقد برهنت الدراسات العلمية الحديثة على خطأ وخطر إعادة كل ذلك التباين في المظاهر أو في غيرها إلى موضوع الدم والعِرقية أو العنصرية، إنها عملية تعسفية مرفوضة علميا.

وعند البحث في موضوع العنصرية الجديدة في بلدان أوروبا الغربية أو الاتحاد الأوروبي ومتابعة ممارساتها العملية سيجد الإنسان نفسه أمام عدد من أساليب الطرح الجديدة التي تحتاج إلى وقفة قصيرة ومركزة. والطرح الجديد يتجنب الحديث عن العِرقية أو العنصرية مباشرة، بل يطرح المسائل التالية:

- تتباين أوروبا الغربية أو أوروبا عموما عن بقية بلدان العالم بثقافتها وحضارتها. فأوروبا متقدمة ثقافيا وحضاريا في حين تتسم ثقافة وحضارة البلدان الأخرى في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بالتخلف والسذاجة. ويعزو هؤلاء هذا التباين إلى طبيعة منشأ البشر الذين خلقوا بدورهم هذه الثقافة أو تلك وأقاموا تلك الحضارة المتقدمة أو المتخلفة، أي إنها مرتبطة بالتكوين البنيوي أو العضوي المتباين للبشر، مرتبطة باختلاف الجينات والدم؛
- إن هذا الواقع يتطلب من أوروبا التي تعيش في نفس العالم حيث توجد الثقافات والحضارات الأخرى المتخلفة والمتباينة عنها أن تنتبه إلى ضرورة الفصل بين ثقافتها وحضارتها عن تلك الثقافات والحضارات المتخلفة والأقل رفعة لكي تحافظ على سلامتها وأصالتها ورفعتها وقدرتها على التطور المستمر. ومثل هذا الموقف يحمل في ثناياه جانبين هما:

أولا- الاعتراف بوجود ثقافات وحضارات عديدة ومتباينة. وهو أمر لا ينكره أحد؛

وثانيا- أن هذا التعدد والتنوع والتباين يفترض أن يحافظ عليه من خلال الفصل أو العزل التام بين الثقافات والحضارات المختلفة في البلد الواحد وعلى النطاق الدولي. وهذا ما يفترض أن يرفض ويقاوم لأن نتائجه سلبية وخطيرة في آن واحد. إذ أن هذا الموقف لا يعني سوى الفصل العنصري بين الناس بسبب التباين في الانتماء لهذه القبيلة أو ذاك الشعب. وبعض المتطرفين الذين يدّعون تأييدهم للمجتمع المتعدد الثقافات يفسرون مطالبتهم بمثل هذا المجتمع التعددي على إنه يساهم في الحفاظ على التمايز بين الثقافات ويمنع التفاعل والتشابك في ما بينها. وهو

---

[214] نفس المصدر السابق. ص 56-66.

موقف ينطوي على رؤية عنصرية واضحة، إذ إنه يربط بين الجينات الإثنية (الوراثية) والثقافة التي يملكها المجتمع المعين[215]، في حين أن المجتمع المتعدد الثقافات يفترض أن يُفهم على إنه يعترف بوجود ثقافات عديدة لها حق ممارسة فعالياتها، ولكنه يدعو في الوقت نفسه إلى التفاعل والتأثير المتبادل بين الثقافات القائمة وبالتقارب في ما بينها، كما يرفض العِرقية والتمييز العنصري؛

- اعتبار الأجانب القادمين إلى أوروبا يحملون معهم مخاطر جدية للشعوب الأوروبية، إذ يجلبون معهم مختلف الأمراض المعدية الفتاكة ومنها مرض الإيدز. وهذا بدوره يتطلب الفصل بين الناس الأوروبيين وغير الأوروبيين، رغم أن بين الأوروبيين من هم من السلافيين ومن أصول "غير آرية" أو ما يقاربها؛
- اعتبار الأجانب القاطنين في أوروبا وكذلك الأقليات "الإثنية" والقومية والدينية بمثابة الجماعات المعكرة لصفو التناغم والانسجام الاجتماعي في المجتمعات الأوروبية بما يحملونه من تقاليد وعادات وأعراف وطقوس دينية مختلفة ومتخلفة ورجعية ومشوشة على التقاليد والعادات والأعراف والطقوس الدينية الأوروبية والمسيحية. وهم يشكلون عنصر تهديد للسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية والوحدة الأوروبية. ويتطرق بعض الكتاب الأوروبيين إلى جملة من تلك المظاهر المشوشة على الحياة الأوروبية مثل عملية التكبير والآذان الإسلامي في خمسة أوقات يوميا من على مآذن المساجد القائمة في الأحياء الأوروبية التي يقطنها مسلمون ومسيحيون، أو ارتداء العباءة وغطاء الرأس بالنسبة للإناث المسلمات، أو طريقة العيش والضجة أو الضوضاء التي يتسبب بها أطفال المسلمين في الأحياء التي يقطنها السكان الأوروبيون والمسلمون بصورة مشتركة، أو إشكالية الزواج بعدة نساء من جانب الرجال المسلمين والتي تتعارض من حيث المبدأ مع الدساتير الديمقراطية والمدنية القائمة في البلدان الأوروبية، علماً بأن بين المسلمين كثرة من الناس ممن لا يوافق ويرفض كلية الزواج بأكثر من امرأة واحدة ويدعو المجتمعات الإسلامية للتخلي عن تعدد الزوجات)، أو إنجاب الكثير من الأطفال من جانب العوائل المسلمة بسبب تحريم الإسقاط من جانب الكثير من رجال الدين المسلمين، كما هو الحال عند الكاثوليك (علماً بأن بين الكاثوليك كثرة من الناس ممن يرفضون هذا الموقف ويدعون إلى موقف لا يحرم الإسقاط عند الضرورة)، أو تحريم استخدام النساء للعقاقير أو غيرها من موانع الحمل. إن في مضمون بعض هذه الملاحظات ما يشير إلى خشية القوى اليمينية المتطرفة من ارتفاع سريع في عدد ونسبة السكان من أصل غير أوربي في بلدانهم والنتائج التي يعتقدون إنها ستترتب على مثل هذا التطور والتغيير المحتمل في البنية الديموغرافية لسكان المدن الأوروبية المختلفة، رغم أن المسلمين وغير المسلمين يخضعون سوية من الناحية المبدئية والعملية للدساتير المعمول بها في دول الاتحاد الأوروبي؛

---

[215] Institut für Sozialforschung (Hrsg.). Aspekte der Fremdenfeindlichkeit. Beiträge zur aktuellen Diskussion. Beitrag von Alex Demirovic: Vom Vorurteil zum Neorassismus. Das Objekt “Rassismus” in Ideologiekritik und Ideologietheorie. Campus Verlag. Frankfurt. New York. 1992. S. 22.

- إن هذه الاتجاهات العديدة في الطرح تقف على أرضية واحدة وتنطلق من ذهنية واحدة ساهمت وما تزال تساهم في ترويج العداء للأجانب الذي لا يخرج في إطاره العام عن بعض مواقع اليمين المحافظ ومواقع اليمين المتطرف. وقد ساهم كل ذلك في بلورة واضحة لاتجاهين غير متقاطعين من العنصرية هما:

1- العنصرية التي ترفض أي احتكاك بالأجانب أو الاعتراف بالأقليات القومية والدينية التي تعيش في بلدانها وتريد التخلص منهم بأي ثمن من منطلقات عِرقية صرفة مبرقعة بمبررات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية. ومن أجل ذلك تشجع على مواصلة تنفيذ جملة من الإجراءات الحمائية ضد وصول الأجانب إلى بلدانها، رغم وجود المادة 13 من معاهدة أمستردام التي تحرم التمييز بين الناس؛

2- العنصرية "الإيجابية" التي توافق على وجود الأجانب والأقليات المختلفة بشرط موافقة القادمين على الانصهار التام والكامل بالمجتمع الأوروبي أو بقومية البلد المضيف الذي يعيش فيه هؤلاء الأجانب. وفي حالة رفض الأقليات القومية أو الأجانب على الانصهار فأنها تلتقي مع الاتجاه الأول برفضهم والدعوة إلى إخراجهم من البلاد. إذ أن على القادمين الجدد ابتداء الموافقة على الانصهار الكامل والتام في المجتمع الجديد، أي التخلي عن أي علاقة لهم بالماضي وبالوطن الذي قدموا منه أو التراث الحضاري والثقافي الذي يحملونه أو الذكريات التي ما تزال عالقة في أذهانهم. فالمطلوب منهم هو التسليم التام والخضوع الكامل للمجتمع الجديد. ويلاحظ الإنسان إلى أن بعض القوى الديمقراطية واليسارية في أوساط الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والديمقراطية المسيحية والقوى اللبرالية تتفق من حيث المبدأ على قبول نسبة معينة من الأجانب في بلدانها ولكنها ترغب تماما في سعي هؤلاء إلى الانصهار في المجتمعات الأوروبية والابتعاد عن تكوين جماعات إثنية أو أقليات قومية ودينية في بلدانها. ولكنها مع ذلك تتميز في بعض جوانب هذا الموقف عن مواقف القوى الأخرى في أنها تبتعد عن العنف في فرض اتجاهاتها على المهاجرين أو الراغبين في البقاء في البلدان الأوروبية، كما أنها ترى في ذلك محاولة للتصدي لنقل الموروثات الرجعية من المجتمعات النامية إلى مجتمعاتها الحديثة. ويفترض أن يتم التمييز في هذا الصدد بين الموروثات الحديثة والتقدمية وبين الموروث الرجعي والمتخلف، وبالتالي لا يمكن الحديث في كل الأحوال عن الانصهار لكل المجموعات الراغبة في البقاء في هذا البلد أو ذاك، رغم أن عملية الانصهار ترتبط برغبة كل فرد من الأفراد وليس بإرادة جماعية لجماعة معينة، كما لا يمكن الحديث عن الموروث الاجتماعي القادم من بلدان العالم الثالث على أنه رجعي أو متخلف بالكامل.

وبسبب أهمية الموضوعة القائلة بالتباين الثقافي والحضاري بين الشعوب يبدو مناسبا التوسع القليل في البحث فيه وتبيان بعض جوانبه الحساسة. إذ أن الحديث عن التباين الثقافي والحضاري، باعتباره حقيقة قائمة بين الشعوب، لا يهدف إلى تأكيد أهمية التنوع والتكامل والتفاعل والتبادل أو الأخذ والعطاء في ما بين الثقافات والحضارات العديدة الموجودة في أوروبا أو في العالم عموما، كما لا يهدف إلى تأكيد حقيقة التباين في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي وانعكاسات ذلك عمليا على المستوى الثقافي والحضاري لهذا البلد أو ذاك وبالتالي لهذا الشعب أو ذاك. أي إن هذا الاتجاه لا يهدف إلى إبراز حقيقة أن المجتمعات الأوروبية تعيش اليوم في مرحلة الرأسمالية المتقدمة، في حين أن الكثير من البلدان النامية ما يزال يعيش في مرحلة ما قبل الإقطاعية أو الإقطاعية أو إنه ولج

لتوه طريق التطور الرأسمالي، وبالتالي فأن المرحلة التطورية التي تمر بها شعوب هذه البلدان هي التي تحدد مستوى التطور الثقافي والحضاري، والذي عرفته أوروبا قبل ذاك أيضا، بل أن إبراز التفاوت يهدف إلى تأكيد وجود تمايز وتفوق في ثقافة وحضارة شعوب بلدان الاتحاد الأوروبي على ثقافة وحضارة الشعوب الأخرى، وأن هذا الاختلاف يرتبط بالجينات الإثنية، أي الجينات العرقية التي تحدد طبيعة ومستوى الثقافة والحضارة التي يمكن أن ينتجها شعب أو عِرق معين أو إثنية معينة. وأن هذا التمايز يفرض على أصحاب الثقافة الأوروبية أن يبتعدوا عن حصول أي تشابك أو تماس ثقافي وحضاري، أي إنها ترفض أي تفاعل وتبادل فعلي بين الثقافات والحضارات، بل تسعى إلى الفصل بين الثقافات والحضارات، كما كانت تريد في السابق الفصل بين الأجناس أو الأعراق المختلفة لكي لا يختلط الدم الأوروبي، دم العِرق الأبيض، بدماء الأعراق الأخرى أو بدماء الشعوب الملونة. إنها من حيث الجوهر قضية واحدة ولكنها تبرز بصيغ مختلفة. فهي ترتدي مرة صورة التباين الثقافي، وأخرى تتخذ شكل التباين الديني، أو لون البشرة أو الشعر أو ما شاكل ذلك. وإذا كان البعض من الكتاب الأوروبيين يخشون الحديث بصراحة عن هذه المسألة، في ما عدا القوى النازية الجديدة واليمينية المتطرفة، فأن الكاتب الأمريكي **صاموئيل هنتنكتون**، وهو من أصل أوربي، وصاحب كتاب "صدام الحضارات" يكشف عن ذلك بوضوح كبير لا لبس فيه ولا إبهام. وقد حظيت أفكاره بقبول واسع في أوساط كثيرة من المسؤولين في جميع البلدان الأوروبية وكذلك من أحزاب ومنظمات غير قليلة، ومن جمهرة من المثقفين والعاملين في الحياة السياسية والاجتماعية والنقابية والعلمية، وراج التبشير لأفكاره كثيرا وازدادت الدعوات التي وجهت له لتقديم المحاضرات حول هذا الموضوع في كل البلدان الأوروبية الغربية تقريبا. والمحاضرات التي قدمها والتي تبحث في موضوع التمايز الثقافي والديني والحضاري والصدام العالمي المحتمل بين الإسلام والمسيحية على نحو خاص، كشفت عن البعد العنصري في هذه الأفكار، وعرضت بوضوح كبير موقف أوروبا والولايات المتحدة الرسمي، وبشكل خاص أحزاب الديمقراطية المسيحية، دع عنك الأحزاب اليمينية المتطرفة، من وجود المسلمين وهجرتهم إلى أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية. فالموقف الرسمي لهذه البلدان يتميز بالخشية من غزو ثقافي يجتاح ثقافتها وحضارتها الأوروبية أو الانجلو-سكسونية في الولايات المتحدة الأمريكية، غزو ثقافي قادم إليها من بلدان آسيا وأفريقيا باعتبارها ذات ثقافات أخرى من جهة، وإنها تشكل أرضية لأعمال مناهضة لها في حالة الصدام بين الحضارات. أي أنها تريد أن تقول وكأن هؤلاء يشكلون طابورا خامسا أو حصان طروادة للحضارات الأخرى في قلب الحضارة والثقافة الأوروبية من جهة أخرى. ويحاول هنتنكتون أن يوجه أنظار الناس لا إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها البشرية بسبب التباين الشديد في مستوى التطور وفي مستوى المعيشة بين دول الشمال والجنوب، بين المراكز الرأسمالية الصناعية المتقدمة، وبين بلدان المحيط أو الأطراف المتخلفة، بل يسعى إلى إلغاء هذا العامل وإلى إبراز التمايز بين الثقافات والحضارات والأديان التي يمكن أن تقود إلى صدام في ما بينها. وإذا كانت أمريكا اللاتينية لا تشكل خطرا دينيا فهي مسيحية الديانة، كما يعبر عن ذلك الكثير من الكتاب، ومنهم **هنتنكتون**، فأن آسيا وأفريقيا تشكلان مثل هذا الخطر على أوروبا أو حتى على أمريكا بسبب التمايز الديني والثقافي والحضاري. يقول **هنتنكتون** في هذا الصدد ما يلي: "في هذا العالم الجديد لن تكون الصراعات المهمة

والملحة والخطيرة بين الطبقات الاجتماعية أو بين الغني والفقير أو بين أي جماعات محددة اقتصاديا، الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة."[216] وإذا كان هنتنكتون يضع الثقافة الأوروبية أو الغربية في مواجهة كل الثقافات الأخرى في العالم، فأنه يركز على نحو خاص على التباين الشديد والعداء القائم والأبدي بين الثقافة الأوروبية والديانة المسيحية من جهة، والثقافة والديانة الإسلامية وكذلك الثقافة والديانة الصينية من جهة أخرى! يكتب هنتنكتون بهذا الصدد قائلا: "في العالم الناشئ، لن تكون العلاقات بين الدول والجماعات التي تنتمي إلى حضارات مختلفة علاقات وثيقة، بل غالبا ما ستكون عدائية، بيد أن هناك علاقات أكثر عرضة للصراع من غيرها. على المستوى الأصغر، فإن أشد خطوط التقسيم الحضاري عنفا هي تلك الموجودة بين الإسلام وجيرانه الأرثوذكس والهندوس والأفارقة والمسيحيين الغربيين. وعلى المستوى الأكبر فإن التقسيم السائد هو بين "الغرب والآخرين" مع أشد الصراعات القائمة بين المجتمعات الإسلامية وبعضها من جهة، والمجتمعات الإسلامية والغرب من جهة أخرى. ومن المرجح أن تنشأ أخطر الصراعات في المستقبل نتيجة تفاعل الغطرسة الغربية والتعصب الإسلامي والتوكيد الصيني."[217] ويشير في موقع آخر إلى أن "من المرجح أن تكون علاقات الغرب بالإسلام والصين متوترة على نحو ثابت وعدائية جدا في معظم الأحوال".[218] إن هذا التحليل للعلاقة بين الثقافات المتعددة في عالمنا الراهن والتركيز على الاختلافات والخلافات والصراعات في ما بينها، ونسيان كونها تشكل مجتمعة الحضارة البشرية المتداخلة والمتفاعلة والمتبادلة التأثير وذات القيم والتقاليد والعادات الإنسانية الكثيرة المشتركة، والتوقع بأن الصدام القادم سيكون بين تلك الثقافات والحضارات، يطرح في واقع الأمر ثلاث مسائل مهمة لا بد من أخذها بنظر الاعتبار، وهي:

- أن الكاتب يحاول أن يضع أمام القارئ صورة الواقع الراهن ويحذر من احتمالات تفاقم الصراعات العنصرية والدينية القادمة، وبالتالي فهو يحمل إلى الناس تحذيرا لكي يتحلوا بالتسامح والتعاون والابتعاد عن التعالي ومحاولات فرض الحضارة والثقافة الأوروبية-الأمريكية أو الأنجلو-سكسونية على الحضارات والثقافات الأخرى.
- وأن الكاتب ينطلق في تحذيره من مواقع لا تبتعد عن مواقع العنصرية الجديدة والتمييز العنصري ومجمل الموقف من الأجانب وبشكل خاص المسلمين منهم وعموم "الغرباء" القادمين من حضارات أخرى، خاصة وأنه ينفي في حقيقة الأمر الصراع الأساسي الذي يواجه البشرية في المرحلة الراهنة، الصراع بين الدول الغنية الشمالية والدول الفقيرة الجنوبية، وحرمان الأخيرة من فرص التنمية والتقدم والاستخدام الأكثر عقلانية لمواردها المادية والمالية وتحسين مستويات معيشتها ومساعدتها في هذه الوجهة. وعندما يتحدث الكاتب عن الموقف الأوروبي من الأجانب وبشكل خاص من المسلمين يجد فيه تعاطفا مع هذا الموقف ومناهضا للأجانب القادمين من خارج أوروبا ويحذر من دورهم في المجتمعات الأوروبية. وإذا كان صحيحا التحذير من نشاطات القوى السياسية الإسلامية الأصولية المتطرفة وتخريباتها المحتملة لا في الدول الأوروبية فحسب، بل وبشكل خاص في الدول

---

[216] هنتنكتون، صاموئيل د. صام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمي. دار سطور. القاهرة. 1998. ص 46.

[217] نفس المصدر، ص 293.

[218] نفس المصدر، ص 295.

العربية وغير العربية ذات الغالبية المسلمة، فأن من الصحيح أيضا عدم اتهام جميع المسلمات والمسلمين في العالم بهذه الاتجاهات المتطرفة، وبالتالي الوقوع بخطر التعميم وعدم التمييز بينهم، مما يساعد القوى الأصولية المتطرفة على استخدام ذلك وتوظيفه لصالحها ولنشاطاتها التخريبية.

- وهي محاولة جادة من الكاتب لإبعاد واقع التمايز القائم في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والتمايز بين غنى الشمال وفقر الجنوب، بين الأغنياء الذين يزداد غناهم سنة بعد أخرى في الشمال، وأولئك الفقراء الذين يشتد فقرهم سنة بعد أخرى في بلدان الجنوب، عن أنظار هؤلاء الناس والتغطية على الاستغلال البشع والمتفاقم الذي تتعرض له شعوب بلدان الجنوب من الشركات الرأسمالية الاحتكارية المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية العملاقة. إنها محاولة يائسة ولكنها ذكية وملعونة تحاول إبعاد وتحويل الأنظار عن لوحة الصراع الفعلية الجارية في عالمنا الراهن باتجاهات أخرى فرعية ناجمة أصلا عن واقع الشحة والاستغلال والفقر الذي تعاني منه شعوب الحضارات الأخرى بسبب سياسات ومواقف الحكومات والشركات والمؤسسات المالية في بلدان الحضارة الأوروبية-ألأمريكية المتقدمة.

ومن هنا أيضا تأتي مخاطر الدراسة التي قدمها لنا هنتنكتون حول حتمية صدام الحضارات أو الثقافات المختلفة والتي ستلعب دورا مهما وسيئا في تخريب العلاقات بين سكان البلدان المختلفة، ولكنها أيضا بين الأوروبيين وبين المسلمين المهاجرين إلى البلدان الأوروبية من بلدان غير أوربية.

ويفترض هنا الإشارة إلى حقيقتين مهمتين هما:

1. أن هناك صراعا دار وما يزال يدور بين الحضارات التقليدية، ومنها الحضارة الإسلامية والصينية والهندية مثلا من جهة، والحضارة الغربية الحديثة من جهة أخرى. وأن الحضارات التقليدية تعاني من تخلف وجمود كبيرين وعجز حتى الآن عن تجاوز القائم والانتقال إلى الحداثة المطلوبة في العصر الجديد. وتحاول الحضارة الغربية استثمار هذا الواقع لتفرض حضارتها على الشعوب الأخرى بسبب التباين في موازين القوى والهيمنة الغربية الراهنة على العالم ومن منطلقات الغطرسة والاستعلاء. ويساهم هذا الاتجاه في تعميق الخلافات والصراعات بدلا من معالجتها لصالح التقدم والتخلص من الجمود في الحضارات التقليدية؛

2. وأن الخلافات القائمة بين الثقافة والحضارة الغربية والثقافة والحضارة التقليدية لا يمكن ولا يجوز حله عبر النزاعات والصراعات والحروب، بل ينبغي بذل أقصى الجهود لخوض حوارات فكرية وسياسية للوصول إلى مواقف متقاربة أو حتى متماثلة للكثير من قضايا العصر الحديث. وفي حالة بقاء عدد من النقاط دون حل، فيفترض التعلم على العيش في ظل التنوع والتباين أيضا. أي تقع على عاتق الجميع التحري عن لغة مشتركة في عالمنا الواحد، إذ يمكن للأجيال القادمة أن تجد المعالجات السلمية والديمقراطية للبعض الآخر من نقاط التباين والاختلاف.

تشير أحدث الدراسات واستطلاعات الرأي في بلدان الاتحاد الأوروبي إلى إن العنصرية عند الأوروبيين آخذة بالتنامي بشكل عام. ووفق استطلاع الرأي الذي جرى في عام 1997، فأن 33 % ممن خضعوا للاستطلاع يصرحون علنا بأنهم عنصريون تقريبا أو إنهم عنصريون جدا. وهذه النسبة أعلى بكثير من النسبة التي توصل

إليها استطلاع الرأي في عام 1989 [219]. والقائمون بهذا الاستطلاع يشيرون إلى أنه في عام 1989 كان هناك 37 % من المواطنين الأوروبيين يعتقدون بأن في مدينتهم تعيش كثرة من الأجانب وأكثر مما ينبغي، في حين ارتفعت هذه النسبة في عام 1997 إلى 41 %. وإذا كانت نسبة اهتمام الأوروبيين بمكافحة العنصرية وفق استطلاع الرأي في عام 1989 قد بلغت 36 %، فأن هذه النسبة قد تراجعت في عام 1997 إلى 22 % فقط[220]. وهي ظاهرة ملفتة للنظر تستوجب من القوى المناهضة للعنصرية التوقف عندها والتحري عن أسبابها وسبل معالجتها قبل استفحالها أكثر فأكثر. ولا شك في أن هذه الظاهرة غير خافية على الأجهزة السياسية والإدارية العاملة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي مثل البرلمان الأوروبي أو المجلس الأوروبي. فخلال السنوات الثلاث الأخيرة صدرت العديد من القرارات والوثائق الرسمية عن تلك الدوائر التي تؤشر تنامي هذه الظاهرة وتدعو إلى مكافحتها، كما اعتبرت عام 1997 عام مكافحة العنصرية في أوروبا[221]. فالنشرة الشهرية التي يصدرها المجلس الأوروبي أوردت في أعدادها الصادرة في سنوات 1996 و1997 و1998 مجموعة من القرارات والوثائق الخاصة بهذا الموضوع. فعلى سبيل المثال لا الحصر ورد في العدد 2/1 من النشرة الأوروبية الصادرة في العام 1997 ما يشير إلى القرارات الصادرة في أعوام 1995 و1996 حول مكافحة العنصرية والعداء للغرباء في أوروبا وحول المؤتمر الذي عقد بالتعاون بين البرلمان الأوروبي واللجنة الأوروبية ورئاسة اللجنة التي كانت في هولندا، حيث خصص مبلغا قدره 4،7 مليون اويرو (العملة الأوروبية الجديدة الموحدة) للصرف على فعاليات العام 1997 المخصص لمكافحة العنصرية في أوروبا. وكان المؤتمر يهدف من حيث المبدأ إلى إبراز المخاطر التي تكمن وراء العنصرية والعداء للغرباء في بلدان الاتحاد الأوروبي، ودعوة الجميع للتعاون من أجل تكثيف المواجهة ضد العنصرية التي تتعارض مع حقوق الإنسان. وقد أكد المؤتمر على أربعة نقاط أساسية هي: معالجة المسألة التي كثيرا ما تربط بين الأجانب وسوق العمل؛ القواعد المنظمة لمكافحة العنصرية؛ دور الإعلام في مواجهة العنصرية اليومية؛ وموضوع الديمقراطية التي تؤكد عليها أوروبا والتي تتعارض مع العنصرية والتسامح واحترام كرامة الإنسان. وتعرب النشرة في أكثر من عدد منها عن أسفها لتنامي العنصرية في أوروبا والمخاطر المرتبطة بمثل هذه الظاهرة، وأهمية التفتيش عن حلول عملية لها في مستقبل غير بعيد. إن الأسف بحد ذاته وفي هذا الموقع غير كاف ولا يمنح المواطنين الأجانب أو المهاجرين من غير سكان أصل البلاد في البلدان الأوروبية الحماية والاطمئنان في أنهم سوف لن يتعرضوا إلى مخاطر جدية واعتداءات مستمرة من جانب القوى اليمينية المتطرفة والعنصرية المتزايدة عددا ونشاطا وترويجا لأفكارها، ولا يساعدها على العيش بسلام وتفاهم مع المواطنين من أصل البلاد، بل يسلبها حقوقها المشروعة في المجتمع ويعرض كرامتها وحياتها إلى المهانة والموت. والمقصود

---

[219] Europنische Stelle zur Beobachtung von Rassismus und Fremdenfeindlichkeit. Fremdenfeindlichkeit und Rassismus in Europa im Spiegel der ffentlichen Meinung 1989-1997. 7. Dezember 1998. Wien. S. 3.

[220] نفس المصدر السابق. ص 3.

[221] Bulletin der europنischen Union. 1/2. 1997. Entschliessung des Europنischen Parlaments zu Rassismus، Fremdenfeindlichkeit und Antisemitismus und zum Europنischen Jahr gegen Rassismus. S. 9.

هنا أن أسف مجلس الاتحاد الأوروبي لا يكفي ما لم تتخذ الوسائل الكفيلة بأقناع حكومات البلدان الأوروبية في الكف عن اتخاذ المزيد من إجراءات التضييق على وجود الأجانب في بلدانها أو تقليص فرص العمل أمامهم ومحاربتهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في الرزق، إذ أن تلك الإجراءات أو حتى بعض القوانين التي صدرت خلال العقد الأخير من القرن العشرين كانت سببا مباشرا وغير مباشر في تأجيج العداء للأجانب وفي تنشيط القوى العنصرية في دفع شعارها المعروف "أيها الأجانب أخرجوا من بلادنا" إلى مواقع الصدارة. ويمكن هنا إيراد التعديل الذي أجرته الدولة الألمانية على المادة 16 من الدستور الألماني في عام 1993، أو الأسلوب الذي مارسه الوزير الفرنسي في إصدار قانون بمنع الحجاب في فرنسا، كنماذج فقط. إن الثقة قائمة في القدرة على مواجهة هذه الاتجاهات الخطيرة في الحياة السياسية والاجتماعية والفكرية في بلدان الاتحاد الأوروبي، ولكنها لا تحل عبر إعلان الأسف، بل عبر تشريعات وإجراءات وآليات أساسية مناسبة يمكن البحث فيها لاحقا. ولكن قبل ذاك يفترض الإجابة عن السؤال التالي: ما هي مظاهر العنصرية الأوروبية الجديدة التي تمارس إزاء المواطنين المهاجرين إليها من بلدان العالم الثالث؟

ليست الإجابة عن هذا السؤال سهلة أو ميسورة رغم المظاهر الكثيرة والمتنوعة التي تواجه الإنسان المهاجر إلى هذه البلدان يوميا والتي يصعب التمييز بينها، أي بين أن تكون من مواقع عنصرية أو من مواقع أخرى لا دخل لها بالعنصرية والتمييز العنصري أو إنها تنخرط أحيانا من مواقع المنافسة على العمل والسكن والخدمات دون أن تكون بالضرورة ذات أرضية عنصرية. ومثل هذه المظاهر لا تخضع لطرف واحد بل لطرفين هما السكان الأوروبيين والمهاجرين إليها، كما تتأثر بعوامل كثيرة بما فيها العوامل النفسية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية. ولا يستطيع الباحث إلا أن يؤكد وجود حالات لا يمكن اعتبارها ذات أساس عنصري وعدواني، في حين أن بعض الناس بسبب حساسيتهم المفرطة وربما عنصريتهم بالذات تجعلهم يرون هذا التصرف أو ذاك عنصريا أو بخلفية عنصرية. وسوء الفهم هذا ناتج طبيعي للواقع القائم والدور الضعيف للتعريف والتثقيف بعادات وتقاليد الشعوب والنقص في التقريب المستمر بين الثقافات المتنوعة لشعوب العالم والدور الناقص أو المشوه في أحايين كثيرة لبعض أجهزة الإعلام والشرطة وأساليبها في معالجة مثل هذه الأمور.

والعنصرية كما هو معروف تبرز بشكل مكشوف وعلني صريح، أو بشكل مبطن ومتستر، أي الاقتناع بها وممارستها عمليا دون الإعلان عنها أو المجاهرة بها صراحة. وعلى العموم فأن أكثر الدراسات الجارية حول موضوع العنصرية والتمييز العنصري تشير إلى أن نسبة المجاهرين بالعنصرية والممارسين للتمييز العنصري صراحة هي قليلة عموما بالقياس إلى نسبة المقتنعين بالعنصرية والذين يمارسون التمييز بصورة غير صريحة أو مبطنة. والاتجاه العام يشير أيضا إلى أن مجموعات غير قليلة تتحول من سنة إلى أخرى من صفوف غير المجاهرين بالعنصرية والتمييز العنصري بصيغه القديمة أو الجديدة إلى صفوف المجاهرين بالعنصرية والممارسين للتمييز صراحة وجهارا. وهو أمر يبعث على القلق والخشية من المستقبل.

وفي آخر تقرير نشره المكتب الأوربي لمراقبة العنصرية والعداء للغرباء في 12 شباط/فبراير من عام 2000 تحت عنوان "النظر إلى الوقائع الجارية بعيون مفتوحة" يشير بوضوح إلى أن متابعاته والمعلومات التي وصلته

من الدوائر المختصة في بلدان الاتحاد الأوربي تشير إلى المانيا مثلا، حيث تبين بأن عدد أعضاء المنظمات اليمينية المتطرفة في ألمانيا قد ارتفع في عام 1998 إلى 53000 نسمة، أي بزيادة قدرها 11 % بالمقارنة مع عام 1997، وما يقرب من نصف أعمال العنف المرتكبة في المانيا كانت من قبل اليمين المتطرف. أما في فرنسا فيشير التقرير إلى 67 % من المواطنين الفرنسيين، في إطار استطلاع الرأي على الصعيد الوطني الفرنسي، يفضلون فرض رقابة صارمة إزاء الهجرة إلى فرنسا، و24 % من الفرنسيين كانوا إلى جانب غلق الحدود كلية أمام الأجانب[222]. يمكن أن يورد الإنسان الكثير من الواقع الواردة في هذا التقرير للتدليل على حقيقة النمو في الاتجاهات العنصرية والتمييز العنصري والعداء للأجانب في بلدان الاتحاد الأوروبي التي تتطلب معالجة عميقة وشاملة، إذ إنها تجسد الاختلال البنيوي في النظام وفي العلاقات الاجتماعية والتي ما تزال قائمة، وبالتالي، تعيد إنتاج هذه الظاهرة الاجتماعية.

[222] www.wsws.org/de/2000/eumc-f12.shtml. Rassismus und Fremdenfeindlichkeit sind ueberall gegenwaertig. EU-Gremium veroeffentlicht Jahresbericht zum Rassismus in Europa. Von Lucas Adler. 12. Februar 2000.

الفصل الثالث: ممارسات التمييز والجهات التي تمارسه في بلدان الاتحاد الأوروبي

تعيش اليوم جاليات أجنبية كبيرة متعددة القوميات واللغات والديانات والتقاليد والعادات في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، كما أن لأفراد هذه الجاليات ألوان بشرة متنوعة كتنوع وروعة ألوان الطبيعة ذاتها. قسم من نساء ورجال هذه الجاليات يعيش منذ عشرات السنين في بلدان أوروبا الغربية حيث ولد منهم الجيل الثاني والثالث أو حتى الرابع فيها وترعرع وحاز على ثقافة أوربية حديثة ويتحدث بلغات هذه البلدان ولا يختلف في ذلك عن بنات وأبناء البلاد الأصليين. وهذه الجاليات التي تعيش في أوروبا، سواء تجنس الكثير من أفرادها بجنسيات تلك البلدان، أم أن مجموعات منها ما تزال تحتفظ بجنسياتها الوطنية وتحمل جوازات سفر البلدان التي هاجرت منها إلى مواطنها الجديدة في أوروبا، لم تقطع علاقاتها الاعتيادية بالوطن الأم وبعائلاتها هناك رغم الوهن الذي أصاب بعضها. ولكن كثرة من بنات وأبناء الجاليات، ورغم الفترة الطويلة التي قضتها في المهجر ما تزال بين فترة وأخرى تفكر بالعودة إلى وطنها الذي غادرته لأسباب كثيرة. ويزداد ضغط العودة والحنين إلى الوطن، كلما أحس المهاجرون أو المغتربون بالإهانة تتوجه لهم من سكان البلاد الأصليين أو من موظفي الدولة والمؤسسات الحكومية المختلفة. فالدراسات والتقارير الصحفية وتقارير منظمات حقوق الإنسان المتوفرة لدينا، إضافة إلى المعايشة الذاتية والفعلية والإطلاع على حياة كثرة من بنات وأبناء الجاليات الأجنبية مباشرة تؤكد أن نسبة غير قليلة من هذه الجاليات تواجه بدرجات متباينة، رغم تجنس نسبة عالية منهم بجنسيات البلدان التي نزحت إليها، سياسات تمييزية من جانب الحكومات المتعاقبة في تلك البلدان، سواء كانت تلك الحكومات لبرالية وديمقراطية مسيحية محافظة أم كانت اشتراكية ديمقراطية، وكذلك مواقف تمييزية من جانب بعض القوى السياسية والاجتماعية، وبشكل خاص قوى اليمين المتطرف واليمين المحافظ وأجهزة الشرطة. وأسباب التمييز تعود بالأساس إلى ذهنية ومواقف بعض الأوساط الأوروبية التي تعتقد بدونية "الأعراق الأخرى" التي تنتمي إليها الجاليات الأجنبية غير الأوروبية من غير العرق الآري أو الأصل الأوروبي، أو التي تختلف في لون بشرتها وشعر رأسها وعينيها عن اللون الأبيض والشعر الأشقر والعيون الزرقاء، أو تلك التي تؤمن بديانات أخرى غير الديانة المسيحية، أو الذين يتحدثون بلغة أخرى غير اللغات الأوروبية المعروفة. وبالتالي، فأن هذه الجاليات كانت وما تزال تعاني من مصاعب كبيرة ومتنوعة، سواء كان ذلك في مجالات العمل والسكن والدراسة أم على صعيد العلاقات السياسية والاجتماعية والدينية، والتي تعود كلها إلى أساس واحد مشترك تنطلق منه كل أشكال التمييز في العالم، **إنه الموقف المتحيز والغريب الذي لا يعتبر كل البشر سواسية، بل يضع في ما بين البشر فوارق كبيرة ومتنوعة تقود إلى سياسات ومواقف تمييزية ترسخت في أذهان مجموعات كبيرة من السكان الأوروبيين على**

مدى قرون عديدة والتي تتجلى اليوم من جديد بصيغ مختلفة، وهي لا تستند من حيث المبدأ والواقع إلى أي أساس مادي سليم أو منطق علمي معقول، علما بأن الدراسات في القرنين التاسع عشر والقرن العشرين ساهمت بقسط كبير في تفنيد تلك الادعاءات العرقية. وتعاني نسبة مهمة من بنات وأبناء هذه الجاليات الأجنبية من إصابات بأمراض نفسية وعصبية غير قليلة وتشكو من أمراض جسدية ناجمة عن تلك المعاناة، أي بسبب الغربة التي تعاني منها وبسبب التمييز الذي تتعرض له يوميا، سواء كان ذلك التمييز سافرا أم مستترا، أم بسبب الخوف الذي يعتريها نتيجة التهديدات المتواصلة والعنف الذي استخدم كثيرا ضدها.

يتخذ التمييز الذي تواجهه هذه الجاليات الأجنبية أشكالا متنوعة وينطلق من أساس واحد ولكنه يتوزع باتجاهات مختلفة ويتخذ أسماء متباينة أيضا. فهو تمييز عِرقي مرة، وأخرى تمييز ديني أو تمييز طائفي، وثالثة تمييز ثقافي وحضاري، أو أنه تمييز مختلط عِرقي وديني وثقافي متشابك، أو أنه يستند إلى ما يطلق عليه بالأحكام المسبقة والعالقة في الذهن ومتوارثة عبر السنين والتي يصعب انتزاعها أو تغييرها خلال فترة قصيرة، ومنها ما هو ناجم عن أوضاع اقتصادية واجتماعية تمر بها هذه البلدان في المرحلة الراهنة. والتمييز العِرقي يستند اليوم أيضا وفي أحيان كثيرة إلى ما نسميه بالتمييز البايولوجي أو الفيزيائي أو الأيديولوجي أو الثلاثة في آن واحد، **الذي يتخذ اليوم صيغة التمييز الثقافي والحضاري، كغطاء تتستر به ممارسات التمييز العنصري، ويسمى أحيانا بالعداء للأجانب.**

إن استخدام مصطلحات جديدة، أي مصطلح "العداء للأجانب" أو مصطلح "الفوارق الثقافية والحضارية"، التي تتضمن محاولة من جانب تلك الحكومات وأجهزة الإعلام الرسمية وغير الرسمية وبعض الأحزاب السياسية أيضا **التنصل من القرابة الفعلية القائمة بين العنصرية والعداء للأجانب** أو **الفصل القسري لظاهرة "العداء الجديد" للأجانب والفوارق الثقافية عن أصل الظاهرة العنصرية القديمة** التي سادت في أوروبا طيلة قرون عديدة وابتداء من القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا، لا جدوى منها، بل يزيد في الطين بلة ولا يسمح بمكافحة أصل الداء. ومع أن الحرب العالمية الثانية ونتائجها المعروفة لم تلغ العنصرية ولم تقض على التمييز الذي ساد أوروبا قبل الحرب وفي أثنائها، بل خفف منها قليلا وحدَّ من غلوائها وعواقبها، فأن مظاهر العنصرية الجديدة والتمييز العنصري بدأت ومنذ ما يزيد على عقدين من السنين بالظهور والنمو التدريجي بحيث أصبحت اليوم تشمل أوساطا ومجموعات غير قليلة من السكان، كما تمارسها مؤسسات حكومية وغير حكومية مختلفة، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة، بصورة مكشوفة وعلنية أم بشكل مستتر ومبطن ولكنه يبقى ملموسا ومؤذيا. ويمكن بلورة الممارسات التمييزية ذات الطبيعة العنصرية أو التمييز المتعدد الجوانب في المؤسسات والاتجاهات التالية[223]:

---

[223] يُمارس التمييز بصيغ وأشكال مختلفة تبرز في مواقع كثيرة في الحياة اليومية للمواطن المهاجر إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. ووتلك الممارسات تشير إلى وجود خلفية ذات طبيعة عنصرية أو دينية أو ثقافية. راجع في هذا الصدد:

- Andereas Goldberg. Dora mourinho. Ursula Kulka. Arbeitsmarkt - Diskriminierung gegenüber auslںndischen Arbeitnehmer in Deutschland. Internationale Migration Papers (7). International Labour Office - Geneva. 1995.

- تمييز رسمي تمارسه الدولة وأجهزتها الحكومية عبر القوانين التي تصدرها التي تحد بشكل مباشر أو غير مباشر من حرية ونشاط وحقوق وواجبات المواطنين الأجانب في أوروبا، وطنهم الجديد؛
- تمييز تمارسه أجهزة الشرطة والمحاكم والأجهزة الخاصة بشؤون الأجانب في بلدانها والتي شاعت ممارساتها البشعة إلى حد إنها لم تعد خافية ولا يمكن غض النظر عنها. ويمكن قراءة الكثير من المعلومات في هذا الصدد في منشورات منظمة العفو الدولية واللجنة الخاصة بحقوق الإنسان التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة أو جمعيات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية في الدول الأوروبية؛
- تمييز تمارسه المؤسسات الاقتصادية والأجهزة المختصة بالتشغيل إزاء الأجانب، وكذلك في مجالات العمل والدراسة والجامعة والمؤسسات المهنية. وقد صدرت مجموعات من الدراسات التطبيقية (الإمبيرية) بهذا الصدد عن معاهد ومؤسسات علمية خاصة أو تابعة للجامعات الأوروبية أو الفرق الدراسية التي شكلتها ومولتها منظمة العمل الدولية وبعض الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة[224]؛
- تمييز تمارسه الأحزاب السياسية القائمة أو أجنحة فيها، وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية إزاء الأجانب؛
- تمييز يتجلى في نشاط بعض أجهزة الإعلام الرسمية وغير الرسمية وفي المصطلحات واللغة التي يجري الحديث والنشر بها واستخدامها عند البحث في قضايا الأجانب أو في الخطاب السياسي للقوى والأحزاب الحاكمة وبعض قوى المعارضة في هذه البلدان بشكل عام. كما يمكن متابعة ذلك في التقارير أو الريبورتاجات الصحفية الحية التي تقدم من شاشات التلفزيون للمسابقات الرياضية الدولية والتي تعبر عن استهانتها بكفاءات وقدرات الأجانب من غير الأوروبيين بالقياس إلى الأوروبيين بكلمات نابية تعبر عن مواقف صارخة مشحونة بالتمييز العنصري للمعلق الرياضي، سواء أدرك ما يقوم به أم أنه تعبير عن الذاكرة الجماعية والمجتمعية التي تحتكر موقعا في ذهن الإنسان دون أن يعي به وبعواقبه على الآخرين؛
- تمييز تمارسه أوساط متسعة من السكان ومن مختلف الفئات والأوساط الاجتماعية بالارتباط مع نشاطات القوى اليمينية المتطرفة والقوى الفاشية أو النازية الجديدة أو القومية الشوفينية عموما وبعض القوى اليمينية المحافظة التي تتجلى في الفعاليات العدوانية العنفية ضد الأجانب أو عبر بعض أجهزة ووسائل الإعلام المعادية للأجانب والنوادي الليلية ودور اللهو وغيرها. يضاف إلى ذلك حالة اللاأبالية التي تتجلى في موقف الجماهير من أعمال العنف التي يمارسها اليمينيون المتطرفون والنازيون ضد الأجانب أو حتى حالات التصفيق لتلك الأعمال والتي عاشتها ألمانيا مثلا في أحداث روستوك وغيرها من المدن الألمانية في النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين.

- David Smith. Prof. and Emid Wistrich. Dr. with the assistance of Tunc Aybak. Dr. Rights Citizenship and Ethnic Minorities in the European Union.. A Study of Migrants and their Views. Middlesex University. 1998.

[224] نفس المصدرين السابقين.

إن هذه الجهات المختلفة وبمستويات متباينة تحاول أن توصل إلى الأجانب رسالة واضحة، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أم بصورة غير مباشرة وعبر خطابها السياسي وإجراءاتها المتنوعة، تقول لهم فيها:

إنكم جماعة غير مرغوب بها في المجتمع الأوروبي، تلحقون الضرر به وتفسدونه وتسيئون إلى ثقافته ولغته وتدنسون دمه الطاهر النقي من خلال زواجكم ببناته أو شبابه وتحتلون مواقع عمله وتسرقون سكنه، وتهددون السلم الاجتماعي فيه، وما عليكم إلا مغادرة البلاد حالاً ودون تأخير!!

وهي إشكالية يمكن أن تطرح بصراحة بالغة عندما يجري الحديث عن الجانب البايولوجي أو عن الدم الأوروبي أو الآري، أو عندما يغطى كل ذلك بالحديث لا عن الثقافة المتباينة فحسب، بل وعن تخلف بقية الثقافات عن الثقافة الأوروبية وعن التباين في الدين، باعتباره جزءا من الثقافة، التي تعود بالتالي، شاء هؤلاء أم أبوا، إلى القضية البايولوجية القديمة وموضوع الدم والوراثة وما يرتبط بها من تصورات غير علمية أو خرافية.

وعند متابعة القوى التي تمارس بطرق مختلفة سياسات تعبر بمستويات مختلفة عن العداء للأجانب، الذي يتضمن في جوهره موقفا عنصريا إزاء الآخرين، يجد الإنسان أمامه ثلاث مجموعات من القوى السياسية والاجتماعية، وهي:

1. القوى العنصرية الصريحة ذات الميول النازية أو النازية الجديدة والفاشية الجديدة أو القومية الشوفينية واليمنية المتطرفة التي انتشرت تنظيماتها السياسية، السرية منها والعلنية، في البلدان الأوروبية خلال العقود الثلاثة المنصرمة، رغم إن هذه القوى لا تطرح موضوع العِرق أو الجانب البايولوجي جهارا، ولكنها تطرح بشكل صارخ جوانب مهمة منه تلتقي كلها عند نقطة مشتركة يطلق عليها مجازا ب "العنصرية الجديدة" ذات الوظائف والمهمات القديمة والحديثة في آن واحد؛

2. القوى اليمينية الشعبوية التي يجدها الإنسان في أحزاب سياسية عديدة والتي تحمل شعارات يمينية واضحة ولكنها لا تطرح موضوع العنصرية أو العداء المباشر للأجانب، ولكنها تتبنى تدريجا وعمليا الشعارات التي ترفعها قوى المجموعة الأولى؛

3. الأجنحة اليمينية في الأحزاب المحافظة مثل الأحزاب الديمقراطية المسيحية والأحزاب اللبرالية، وكذلك في أحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، سواء كانت تلك الأحزاب في الحكم أم خارج الحكم، التي تتبنى بعض الشعارات الشعبوية اليمينية على أساس "إنها تريد بذلك امتصاص النقمة ضد الأجانب وأبعاد هؤلاء الناس عن الاتجاهات اليمينية الأكثر تطرفا" واحتواء مخاطرها، في حين إنها بتصرفها هذا تؤجج تلك الاتجاهات وتمنحها قدرة على الحركة والتغلغل في صفوف الجماهير والتأثير فيها، باعتبارها كانت المبادرة إلى طرح تلك الشعارات "الصحيحة" التي يتبناها الآخرون بوقت متأخر، بغض النظر عن النوايا "الحسنة" التي تدّعيها لنفسها!

وإذا كان الإنسان يدرك بشكل مباشر وصريح مدى المخاطر التي تحملها قوى المجموعة الأولى بالنسبة للأجانب وللديمقراطية عموما، فأن الاتجاهين الثاني والثالث يحملان معهما مخاطر أكبر على الأجانب وعلى الديمقراطية لثلاثة أسباب أساسية هي:

أ- شن أحزاب المجموعة الثانية والقوى الأكثر يمينية في المجموعة الثالثة حملات واسعة ضد الوجود الأجنبي في البلاد وتشجع، شاءت ذلك أم أبت، نشاط قوى الاتجاهات الشوفينية والعدوانية ضد الأجانب. ويتسنى لهذه القوى أن تتغلغل في أوساط الشعب بطريقة هادئة وأن تزحف ببطء وثقة إلى أوساط الحركة الجماهيرية والتأثير التدريجي فيها لصالح ما تتبناه من شعارات المجموعة الأولى في أوقات وظروف متباينة وتحت حجج كثيرة تحاول تبرير فعلتها النكراء والمرفوضة دوليا، لأنها لا تحمل بشكل مباشر وصريح شعارات صارخة معادية للأجانب أو شعارات عنصرية صرفة؛

ب- تصبح المجموعة الثانية وكذلك المجموعة الثالثة عمليا (والأخيرة تضم أحزابا شعبية ذات قوة انتخابية واسعة نسبيا)، عبر أساليب عملهما وطريقة تبنيهما للشعارات اليمينية المتطرفة بطريقة شعبوية، غطاء تتستر به المجموعة الأولى على أهدافها وشعاراتها العنصرية وتسمحان لها بالاقتراب من الحركة الجماهيرية والتغلغل فيها والتأثير عليها. وفي هذا يكمن الضرر الكبير على وجهة التطور الديمقراطية العامة في البلاد، إذ إن في مقدور هؤلاء وبدلا من احتوائهم من قبل الأحزاب الكبيرة أن يؤثروا مباشرة على قاعدة واسعة من تلك الأحزاب السياسية ويزيلوا الحدود التي يفترض أن تكون قائمة وصارمة بين اتجاهاتها الفكرية والسياسية التي تدعيها لنفسها وبين تلك الاتجاهات الفكرية والسياسية والمواقف اليمينية المتطرفة؛

ج- وفي مثل هذه الحالة وبمرور الزمن لا يجد الناخبون مثلا سببا في انتخاب القوى التي راحت تحمل شعارات كانت، أو ما تزال، تحملها قوى يمينية متطرفة بصراحة أكبر وبأصالة أفضل موجهة ضد الأجانب، بل تجد أن من الأفضل لها انتخاب الأصل، أي القوى اليمينية المتطرفة أو القوى النازية أو الفاشية الجديدة. وتوجد في هذا المجال أمثلة صارخة تقدمها كل من فرنسا وألمانيا والنمسا على سبيل المثال لا الحصر.

ولا يحتاج الإنسان إلى بذل عناء كبير للتعرف على جملة من الشعارات التي كانت تتبناها القوى اليمينية المتطرفة والقوى النازية الجديدة منذ عشرين عاما مثلا وأصبحت فيما بعد ذات الشعارات التي تحملها وتروج لها قوى أخرى وعملت من أجلها وحولتها إلى تشريعات فعلية سارية المفعول إزاء الأجانب في بلدانها. ويمكن إيراد العديد من الأمثلة الواضحة في هذا الصدد ومنها أمثلة من بريطانيا والنمسا وألمانيا وكذلك فرنسا وبلجيكا وهولندا.

ولا يقتصر الخطر على المهاجرين والأجانب من هذه المجموعات السياسية التي تساهم بمستويات مختلفة في تأجيج العداء والكراهية وتمارس أساليب عديدة من أجل تنشيط العنصرية في أوساط المجتمع فحسب، بل يمتد ذلك ليشمل مجالات ومستويات واسعة من أجهزة الدولة، وخاصة تلك التي تعمل في مواقع حساسة جدا مثل الشرطة والجهات التي لها علاقة مباشرة بالمهاجرين والمحاكم أو مكاتب التشغيل. والمخاطر الفعلية التي يمكن أن تأتي من هذه الجهات تنشأ من المهمات الحقيقية التي تمنحها دساتير بلدان الاتحاد الأوروبي والقوانين السارية فيها إلى أجهزة الشرطة والأمن الداخلي والمحاكم في حماية تنفيذ القوانين بما فيها مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وإثارة الحقد والكراهية في المجتمع والسهر على سلامة المواطنين التي تشمل بدورها بقية المهاجرين والسياح الأجانب أو المقيمين في البلاد، ولكنها في كل الأحوال ليست من مهماتها ممارسة العنصرية والتمييز العنصري أو

التجاوز على حقوق الإنسان والاعتداء على الأجانب من قبل هذه الأجهزة. ويمكن أن تتعرض الدساتير الديمقراطية لهذه البلدان وقوانينها السارية إلى التجاوز في حالات ثلاث هي:

1. احتمال ارتكاب هذه الأجهزة والمؤسسات الرسمية للدولة تجاوزات على حقوق الإنسان وبعض الجنح والجرائم ضد المواطنين المهاجرين إليها دون أن تخضع لرقابة معينة باعتبارها المسؤولة مباشرة عن الرقابة والتصدي للتجاوزات على الدستور والقوانين المنظمة للحياة الديمقراطية أو تقدم للمحاسبة والمحاكمة، إذ إنها يمكن أن تلجأ إلى تمييع أو التستر على مثل هذه التجاوزات بأساليب وأدوات غير مشروعة وبالتعاون مع الادعاء العام أو المحاكم. وأحيانا غير قليلة تتحول تلك الضحايا الفعلية في بعض المحاكم المحلية إلى جناة ومذنبين، وتوجه لهم تهم الاعتداء والتعرض لأجهزة الشرطة أو مقاومتها مما استوجب التصدي لهم وتلقينهم الدروس المناسبة! وغالبا لا تقتصر تلك الدروس على الإهانات التي تمس كرامة الإنسان مباشرة، بل تتسع لتشمل الضرب المبرح أو التهديد بالاغتصاب أو الاغتصاب فعلا، وينتهي ببعضهم الأمر إلى البقاء عدة أيام في المستشفى للمعالجة من نتائج تلك الاعتداءات. وإزاء مثل هذه الحالات المعروفة يضطر البعض إلى سحب أو عدم تسجيل شكواه أصلاً. ولا يمكن أن تحصل مثل هذه الحالات ما لم تنشأ تواطؤات فعلية بين الأجهزة المسؤولة عن الأمن وسير التحقيق والمحاكم أو حتى مع الادعاء العام؛

2. احتمال تورط بعض أجهزة الدولة وتبنيها لأفكار وسياسات عنصرية يمكن أن تدفع بها إلى التغطية على تجاوزات فظة تقع على حقوق الإنسان، والتستر على جنح وجرائم ترتكب بحق الأجانب من جانب القوى اليمينية المتطرفة والنازية والفاشية الجديدة، وبالتالي تسمح لهذه القوى الشريرة بالتمادي في ارتكاب المزيد من تلك التجاوزات دون أن تتوقع محاسبة أو عقابا على أفعالها المناهضة لدساتير تلك البلدان والقوانين المرعية فيها؛

3. احتمال تحول بعض العاملين في أجهزة الدولة إلى عضوية أو أن يحتل مواقع مهمة في الأحزاب والقوى اليمينية المتطرفة والنازية الجديدة، دون أن يعلن عن ذلك، سواء كان ذلك من أجل نشر الفكر العنصري وممارسة التمييز العنصري، أم من أجل تنشيط التجاوزات على تلك المجموعات من السكان.

وإذا ما وقعت مثل هذه المخاطر المحتملة جدا، وقد وقعت فعلا خلال السنوات المنصرمة، فأنها سوف لن تبقى محصورة بالمواطنين المهاجرين إليها من بلدان أخرى فحسب، بل ستنتقل إلى القوى الديمقراطية من سكان البلاد الأصليين وإلى تشويه دور المؤسسات الديمقراطية. وغالبا ما تشير الدراسات الصادرة في بلدان الاتحاد الأوروبي إلى وجود حقيقي لمثل هذه الحالات في أجهزة الدولة المسؤولة عن حفظ الأمن وقضايا المهاجرين الأجانب في تلك البلدان. ومن هنا تنشأ الحاجة الماسة إلى تنشيط الرقابة الدستورية والشعبية من جانب المجالس النيابية وأجهزة الدولة الأخرى والأحزاب الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان لتدارك احتمال نشوء مثل هذه الأوضاع أو اتساعها والعمل من أجل مكافحتها قبل أن تستفحل وتعجز عن تداركها أو إيجاد الحلول لها. وتشير الكثير من الدلائل إلى وقوع مثل هذه المحاذير، وأن رقابة المؤسسات المسؤولة وفق دساتير هذه البلدان لم

تعد بالمستوى المطلوب وبعيدة عن كبح جماح بعض أجهزة الدولة. وتقدم فرنسا نماذج مهمة لمثل هذه الحالة وفي أكثر من مدينة من المدن التي فيها كثرة من المهاجرين من بلدان العالم الثالث[225].

كما لا بد للبحث أن يشير إلى ثلاثة تناقضات جوهرية صاحبت العلاقة بين الدساتير الديمقراطية والقوانين الصادرة فيها والممارسة العملية في بلدان الاتحاد الأوروبي، وهي:

1. التناقض بين المضمون الديمقراطي للدستور في ما يتعلق بالعلاقات داخل البلد المعني من جهة، وبين الممارسات اللاديمقراطية المناقضة للمبادئ الديمقراطية التي يتضمنها الدستور ذاته في داخل البلاد وإزاء العديد من الفئات الاجتماعية، بمافيه واقع الفقر والبطالة والسكن من جهة ثانية؛
2. التناقض بين بنود الدستور التي لا تميز بين الناس وبين الواقع القائم في ألمانيا والمناقض لبنود الدستور إزاء المهاجرين الأجانب والمقيمين في المانيا من جهة أخرى. ويمكن متابعة هذا التناقض بين مضمون المادة الأولى من الدستور اللماني الذي يشير بصراحة إلى حماية كرامة الإنسان، الإنسان بشكل مطلق، وإدانة أي تعرض لها من جهة، وبين قانون الأجانب الذي يتعامل مع الإنسان القادم من وراء الحدود بشكل مختلف وباساليب غير ديمقراطية، إضافة إلى أنه يميز بين الأجانب القادمين من أوربا وبين أولئك القادمين إليها من بلدان أخرى، وخاصة من البلدان ذات الديانة الإسلامية، رغم أن الدستور الألماني لا يميز بين الأديان، بل يتعامل معها بحيادية عالية من جهة ثانية.
3. التناقض بين المضمون الديمقراطي للدستور وبين الممارسات اللاديمقراطية إزاء الشعوب الأخرى، سواء كان ذلك في مجال الهيمنة على تلك البلدان أو التعامل غير المتكافئ معها أو حتى فرض الاستعمار الجديد باساليب جديدة عليها تصل إلى ذات النتيجة التي سعت إلى تحقيها أساليب الاستعمار القديم.

عند تتبع العلاقات بين المواطنين من سكان أصل البلدان الأوروبية والمواطنين المهاجرين إليها من بلدان أخرى، وبشكل خاص من بلدان العالم الثالث، يستطيع أن يدّعي الإنسان بأن تلك العلاقات كانت في سنوات العقدين السادس والسابع بالنسبة للقسم الأكبر من بلدان أوروبا الغربية هادئة وطبيعية عموما، في ما عدا فرنسا وحالات قليلة في بلدان أوربية أخرى. والسبب في حالة فرنسا مثلا يعود إلى النضال الذي كانت تخوضه شعوب بلدان شمال أفريقيا وغيرها ضد الاستعمار والاحتلال الفرنسي لأراضيها، وبسبب الإسناد الذي كانت تمنحه تلك الجاليات إلى شعوبها في ذلك النضال. إذ أن التمييز المتعدد الجوانب إزاء الأجانب القاطنين في فرنسا لم ينقطع، كما لم يتوقف حينذاك عن اعتقال النشطاء منهم وتعريضهم لشتى أشكال التعذيب النفسي والجسدي. وكان التحرك البارز ضد الأجانب في فرنسا يعبر في حقيقة الأمر عن مواقف تمييزية واضحة اعتبرت امتدادا للتمييز الذي مارسه الحكام والجماعات اليمينية والفاشية الفرنسية وكذلك القوى اليمينية المحافظة إزاء المواطنين من البلدان المغاربية (تونس والجزائر والمغرب) مثلا. ولم يكن الهدوء ولا تلك العقلانية إزاء الأجانب يعنيان عدم وقوع

---

[225] Wilhelm Heitmyer (Hrsg.). Das Gewalt-Dilemma. Ein Beitrag von Dietmar Loch. Rassismus in Institionen: Das Beispiel Frankreich. Suhrkamp Verlag. Frankfurt am Main. 1994. S. 91-111.

حوادث وإساءات أو حتى تجاوزات ثقيلة على بعضهم أو حتى جرائم قتل ضد البعض الآخر منهم وفي فترات متباينة وفي مدن مختلفة. فإلى جانب ما عاناه الأجانب من غير الأوروبيين في فرنسا، كانت هناك اعتداءات في إنجلترا والنمسا وألمانيا وفي غيرها من البلدان الأوروبية. ولا يجوز إغفال حقيقة أن المواطنين الأوروبيين من إيطاليا وأسبانيا مثلا، الذين كانوا يعملون في بلدان كثيرة مثل ألمانيا وبلجيكا والنرويج وبريطانيا وغيرها، قد تعرضوا في البداية أيضا إلى مضايقات مستمرة وتمييز واضح، سواء كان ذلك بالنسبة للأجور التي كانوا يتقاضونها أم مصاعب الحصول على سكن أو أسلوب التعامل اليومي، وبشكل خاص بالنسبة للقادمين من جنوب إيطاليا وأسبانيا. ولكن هذا التمييز ضد الأوروبيين قد تراجع تدريجا ليحل محله التمييز ضد "الملونين" من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومن آسيا أيضا مقترنا في واقع الحال مع الزيادة الحاصلة في عدد المهاجرين إلى بلدان أوروبا الغربية. وشكلت هذه الظاهرة علامة مميزة وزاحفة تدريجا في أوروبا الغربية وبشكل خاص في العقود الثلاثة التالية، أي العقدين الثامن والتاسع والعقد الأخير من القرن العشرين.

ومنذ نهاية العقد السابع وسنوات العقد الثامن تنوعت أسباب الهجرة وازداد عدد المهاجرين إلى بلدان أوروبا الغربية وبرزت إلى سطح الأحداث ظاهرتان هما: تزايد نشاط القوى المناهضة لوجود الأجانب في هذه البلدان من جهة، وتزايد دور الدولة في اتخاذ الإجراءات الرسمية للحد من تلك الهجرة، وخاصة إجراءات تغيير قوانين الحصول على سمات الدخول إلى هذه البلدان وربطها بالحصول على إجازات عمل فعلية، كما هو الحال في إنجلترا منذ عام 1968 مثلا، أو منع إعطاء سمات الدخول إلى هذه البلدان لأغراض العمل فيها، كما هو الحال في ألمانيا منذ عام 1972، أو فرض تقييدات كثيرة على فرص الحصول على الإقامة فيها أو حتى زيارتها من مواطني البلدان النامية بشكل عام، علما بأن إمكانيات الحركة لمواطني البلدان الأوروبية الغربية في أوروبا كانت تتحسن باستمرار، رغم إنها لم تكن مرغوبة أيضا، وبشكل خاص بالنسبة إلى الساعين للحصول على عمل فيها. وأصبحت سنوات العقد الثامن تشير إلى إن غالبية القادمين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي هم أما من طالبي جمع شمل العوائل، وهم يشكلون الأكثرية المهاجرة، أو من طالبي اللجوء السياسي أو من الطلبة الراغبين في الدراسة فيها والبعثات والزمالات الدراسية الحكومية. ولكن لم يكن هذا يعني أن طريق الوصول إليها بصورة غير رسمية كان مغلقا أو غير ممكن. ولهذا فأن أرقام الهجرة إلى هذه البلدان لم تكن دقيقة باستمرار. لقد ارتبطت ظواهر الحد من الهجرة إلى بلدان أوروبا الغربية بعدة عوامل جوهرية هي:

- إن كثرة من المهاجرين القادمين من البلدان النامية إلى هذه البلدان كانوا من بلدان آسيوية وأفريقية تسود فيها الديانة الإسلامية مثل تركيا وبلدان شمال أفريقيا أو باكستان وإيران وبلدان الشرق الأوسط مثلا. ولم يكن مثل هذا الوجود الإسلامي مرغوب فيه من جانب أوساط في حكومات البلدان الأوروبية الغربية عموما، رغم أنها كانت وما تزال لا تعبر عن ذلك صراحة أو جهارا، إضافة إلى وجود جماعات غير قليلة من السكان كانت وما تزال تتخذ مواقف مناهضة لوجود هذه الجاليات في بلدانها؛
- إن كثرة من القادمين إلى هذه البلدان كانوا يرغبون في البقاء الدائم فيها، وكان هذا الاتجاه يعني الاختلاط بين الأوروبيين وغير الأوروبيين واحتمال الزواج من نساء أوربيات أو رجال أوربيين والعكس صحيح أيضا. ولم

يكن هذا الاتجاه مطلوبا أو مرغوبا به من جانب أوساط في حكومات تلك البلدان، بل غالبا ما كانت وما تزال تلك الأوساط أو الحكومات بشكل عام تضع العراقيل للحد منه قدر الإمكان. والأسباب وراء هذا الموقف معروفة ولا تبتعد كثيرا عن الاتجاهات القديمة التي تخشى الاختلاط مع "الأعراق" الأخرى لمنع "إفساد الدم الأوروبي" وما إلى ذلك، رغم إن المسؤولين كانوا وما زالوا لا يتحدثون صراحة أو علنا في مثل هذه الموضوعات الحساسة والمرفوضة دوليا وفق الإعلان الدولي لحقوق الإنسان وقرارات اليونسكو مثلا، بل كانوا وما زالوا يحومون حولها. وكانت كثرة من أجهزة الإعلام وما تزال لا تخفي تلك الحالة بل تطرحها بوضوح لا تقبل الإبهام أو الشك في النوايا والأهداف غير المعلنة؛

- إن الجماعات القادمة من هذه البلدان كانت وما تزال تحمل معها لغتها وثقافتها وتقاليدها وعاداتها ومناسبات أعيادها وأفراحها أو حتى أحزانها، وكان هذا الواقع، ارتباطا بوجود تجمع "كبير نسبيا" من قوميات أو بلدان معينة، وما يزال يعني أن هذه المجموعات في الوقت الذي تسعى إلى الاندماج لا تريد أن تفقد هويتها الثقافية وتريد أن تمارس شعائرها الدينية بكل حرية. ولم يكن هذا الموقف مقبولا تماما من جانب حكومات البلدان الأوروبية الغربية، إذ إنها كانت لا تريد تحقيق الاندماج أساسا ولا تجده نافعا، وإذا ما أجبرت عليه فلا بد له أن يتحول إلى حالة انصهار كاملة في المجتمع الأوروبي وفق تقاليد وعادات وثقافة سكان البلاد الأصليين، وهي الحالة التي كانت وما تزال ترفض من جانب المهاجرين القادمين إلى هذه البلدان والمقيمين بصورة دائمة فيها.

وفي الفترة الثانية من المرحلة الثالثة عاشت أوروبا الغربية وما تزال أوضاعا جديدة تحمل معها الكثير من الخصائص الأوروبية القديمة في العلاقة مع الأجانب. فخلال الفترة الواقعة بين العقدين التاسع والحالي وقعت الكثير من الأحداث السلبية في الغالبية العظمى من الدول الأوروبية الغربية التي أصبحت عضوا في الاتحاد الأوروبي تميزت بتصاعد المدّ اليميني العنفي المناهض للديمقراطية ووجود المواطنين الأجانب في بلدانها، رغم إن بعض الأحداث التي حصلت فيها كان من حيث المبدأ والوجهة يؤشر وقوع تغير إيجابي إزاء الديمقراطية ووجود الأجانب في أوروبا.

فخلال السنوات العشرين المنصرمة تبلورت وبرزت إلى واقع الحياة العامة الاتجاهات التالية:

- تنامي الميل إلى تحويل السوق الأوروبية المشتركة والأعضاء الأوروبيين في الحلف العسكري الأطلسي إلى وحدة اقتصادية ونقدية وسياسية أوربية، وهو الاتحاد الذي قطع شوطا ملموسا حتى الآن على هذا الطريق، بما فيها اللجنة الأوروبية والبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمحكمة الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي...؛
- تصاعد النشاط الأوروبي من أجل نزع السلاح وتعميم الاعتراف بحقوق الإنسان وممارستها وما أرتبط بذلك فيما بعد من نتائج متنوعة ومتباينة على أوروبا والعالم. ورغم أن هذا النشاط كان مهما وحيويا، إلا أنه كان، كما بدا ذلك فيما بعد واضحا، وحيد الجانب واستخدم كأداة سياسية في الصراع الدولي والحرب الباردة؛

- سقوط النظم السياسية والاقتصادية في الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان أوروبا الشرقية. وقد "أنهى" الوضع الجديد من حدة الصراع الدولي، ولكنه برّز في الوقت نفسه مجموعات صراع جديدة وظواهر سلبية أخرى على الصعيد الدولي والإقليمي، وخاصة في دور الولايات المتحدة الأمريكية دوليا وإقليميا؛
- انهيار جمهورية ألمانية الديمقراطية وسقوط جدار برلين وقيام الوحدة الألمانية وبروز الدولة الألمانية الموحدة، التي تسعى اليوم لتكون دولة عظمى على الصعيد الأوروبي، كما تسعى لأن تكون كذلك على الصعيد الدولي؛
- مجيء حكومات اشتراكية ديمقراطية وضعت نفسها في مواقع الوسط، مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني أو حزب العمال البريطاني أو الحزب الاشتراكي الفرنسي ...الخ، في الكثير من بلدان أوروبا الغربية الأخرى بصورة منفردة أو بالتحالف مع قوى وأحزاب يسارية أو مع جماعات وأحزاب الخضر مثلا، التي راحت تمارس سياسات اللبرالية الجديدة التي تضعف وتأتي عمليا على ما مارسته هذه الدول قبل ذاك في ما سمي "بالسوق الاقتصادي الاجتماعي" لصالح "السوق الاقتصادي الحر"، أو ما يسمى أحيانا كثيرة ومن جانب النقابات بالرأسمالية الخالصة أو التامة. وهذا يعني تحول الرأسماليين أو الاحتكارات الرأسمالية عن اتفاق المساومة الذي تم في فترة الحرب الباردة بين العمل وراس المال، الذي قبلت به النقابات حينذاك لصالح رأس المال واستلاب ما تحقق للشغيلة من مكاسب في فترة الحرب الباردة.

ورغم كل ذلك يبدو للمتتبع بأن الموقف السلبي أو المتحفظ إزاء الأجانب يعود بحدود معينة إلى خشية الحكومات الأوروبية وجماعات وأحزاب مختلفة في أوروبا من احتمال نشوء أقليات قومية ودينية أو ما يطلق عليه أحيانا بأقليات إثنية أو "عِرقية" في البلدان الأوروبية التي يمكن أن تشكل لها في المستقبل مشكلة قومية أو إثنية أو دينية تطالب بحقوقها القومية والإثنية والدينية. ومثل هذا الموقف لا يجده الإنسان في أوروبا فحسب، بل في بلدان كثيرة في عالمنا الرحب والضيق في آن واحد. وفي هذا تعبير عن ضيق الأفق القومي أو الإثني أو الديني وقصور في مبدأ الاعتراف المتبادل بالآخر وروح التسامح المتبادل والتعايش السلمي بين البشر والأخوة والحق في الاختلاف في الفكر والرأي بالنسبة للفرد أو الجماعات المختلفة عموما، والذي يجده المتتبع اليوم في أوروبا المتقدمة حيث يكثر الحديث فيها عن حقوق الإنسان وعن حقوق المواطنة بغض النظر عن الجنس أو القومية أو الدين أو الفكر أو الرأي السياسي. والمشكلة التي لا بد من الإشارة الواضحة إليها هي أن بعض القوى السياسية الإسلامية، عبر الشعارات التي يطرحها ويروج لها، والأساليب التي يعمل بها ومواقفه الدينية المتطرفة والمتعصبة التي يحاول تكريس مفهومي "ديار السلام" و "ديار الحرب" في دعايته ومنشوراته فيها، سواء كان ذلك في البلدان التي يتحدر منها أم في بلدان المهجر الأوروبي، أو البعض الآخر الذي يتخذ مواقف قومية شوفينية ويمارس سياسات مماثلة لسياسات حكومات البلدان التي يتحدر منها في الخارج التي تثير الصراعات والنزاعات بين الجاليات، يقدم زادا غير قليل لمثل هذه الاتجاهات المتطرفة المناهضة للأجانب في بلدان الاتحاد الأوروبي أو، كما يقول المثل، "يصب الماء في طاحونة" القوى اليمينية المتطرفة واليمينية المحافظة.

إن الكثير من الكتابات التي تنشر في الدول الأوروبية الغربية في المرحلة الراهنة تساهم في تأجيج الأحقاد وزرع الشكوك في العلاقات بين الشعوب، وبالتالي، فهي تعرض الحياة المشتركة لمواطني الاتحاد الأوروبي من السكان الأصليين أو المهاجرين إليها، سواء من بعض بلدان أوروبا الشرقية أم بلدان العالم الثالث، إلى مخاطر جمة. فعلى سبيل المثال لا الحصر وبعد مرور ما يزيد على أربعة عقود من السنين على نهاية الحرب العالمية الثانية نشر الأستاذ جورج هانسن في عام 1988 مقالة حول "مساهمة التربية في تجنب العداء للأجانب" يفضح فيها بعض جوانب النشر والمواقف العنصرية في ألمانيا حيث يورد مقطعا مهما من مقالة نشرتها جريدة Frankfurter Allgemeine Zeitung بتاريخ 6 شباط/فبراير 1988، وهي للكاتب الألماني كلاوس ناتورب جاء فيها ما يلي:

" إن أصحاب الجرائم في منطقة الروهر بألمانيا كانوا في حالات كثيرة من أشخاص يحملون مجموعة الدم B؛

إن أغلبية البولونيين هم من مجموعة الدم B، أما الألمان فهم من مجموعة الدم A؛

إن المهاجرين الناطقين باللغة البولونية في منطقة الروهر هم، كما يبدو بشكل واضح، لم يندمجوا حتى الآن بالمجتمع بشكل صحيح؛

ومن هنا يأتي مستوى الجريمة العالي بين أطفالهم وأطفال أطفالهم"[226].

في هذا المقطع القصير يشخص الإنسان مجموعة من الأفكار العنصرية المقيتة والمتشابكة التي تربط بين فصيلة الدم والجريمة، واعتبار فصيلة الدم التي يحملها البولونيون، أو "العِرق" الذي يتحدر منه البولونيون، هي التي تدفع بهم إلى ارتكاب الجرائم، وأن الجريمة لا تقتصر على الآباء، بل تشمل الأبناء والأحفاد وأحفاد الأحفاد لأنهم يحملون نفس الدم، لأن هؤلاء الناس لم يختلطوا بالألمان، وبالتالي لم يتلقح دمهم بالدم الألماني "الأفضل والأنقى" ولم يتعلموا من الألمان من خلال اندماجهم بالمجتمع الألماني. إنهم بذلك يريدون الإشارة الواضحة إلى أن الجينات التي يحملها البولونيون والمتوارثة أباً عن جد هي المسؤولة عن ذلك وهي التي تنتج الجريمة المتأصلة في نفوس البولونيين والتي يستحيل تغييرها. وهذا يعني من جانب آخر، بأن على الألمان أن يتجنبوا تلويث دمهم بدماء البولونيين التي تحمل جنيناً جرثومة الجريمة من خلال التزاوج. إن مثل هذه الطروحات ليست مجرد هذيان وإعادة إنتاج بعض الأفكار العتيقة والبالية لجماعة ضالة من السياسيين، بل إنها تعبر عن ذهنية عنصرية مريعة وعدوانية شرسة في آن واحد. والغرابة لا تبرز هنا في وجود "بشر" يفكرون بهذه الطريقة العنصرية الخرافية البالية، سواء كان ذلك في ألمانيا أم في بقية بلدان الاتحاد الأوروبي أو في بقعة من بقاع العالم، بل الغرابة كل الغرابة تبرز في امتلاك جريدة يومية سياسية عامة ومشهورة في ألمانيا، رغم سياساتها اليمينية المعروفة، أن تنشر هذرا وسما من هذا النوع لا يسئ إلى الشعب البولوني فحسب، بل ويثير الحقد والبغضاء بين الشعوب، ولا تقدم للمحاسبة أو المحاكمة بسبب نشرها مثل هذه الدعاية العنصرية والمحرضة ضد الجاليات والشعوب الأخرى.

---

[226] Natrop، Klaus. Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ)، vom 6.2.1988. Zitiert aus dem Buch “Extremismus und Fremdenfeindlichkeit”. Herausgeber: Bundesminister des Innern. Bonn. 1992. Bd. 1. S. 34.

كما لا يحاسب الكاتب على هذه الصياغات العنصرية التي تستهدف إثارة الألمان ضد وجود بولونيين في المانيا، كما إنها إثارة ضد كل الذين تجري في عروقهم دماء من المجموعة B.

الفصل الرابع: التمييز الذي تمارسه الشرطة في بلدان الاتحاد الأوروبي

تشير المعلومات المتوفرة عن العلاقات بين المواطنين الأجانب المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي وأجهزة الشرطة أو الادعاء العام أو القضاء، سواء تلك التي تنشرها أجهزة الإعلام المحلية والدولية المختلفة، أم تلك القضايا التي تثيرها منظمات حقوق الإنسان العديدة ومنظمة العفو الدولية، تشير إلى وجود ظاهرة بين منتسبي الشرطة المسؤولة عن العلاقة بالأجانب أو الشرطة عموما المسؤولة عن الأمن العام مفادها ممارسة أساليب تنم عن وجود فكر عنصري مؤسسي وأحكام مسبقة وعداء ملموس ضد الأجانب بين العاملين في هذه الأجهزة والمجالات. فما ينشر من أحداث مناهضة للأجانب من قبل أجهزة الإعلام لا يشكل سوى جزء يسير من الوقائع الجارية فعلا في تلك البلدان. وقد تولت منظمة العفو الدولية في العديد من هذه البلدان إلى نشر المعلومات المتوفرة لديها عن حوادث فظة كان الأجانب ضحيتها أو اؤلئك الذين تجنسوا بجنسيات البلدان الأوروبية ولكن مظهرهم الخارجي يدل على أنهم ليسوا من سكان البلاد الأصليين[227]. وفي ما عدا ذلك توجد حوادث كثيرة جدا لا تصل إلى أسماع الشرطة أصلا ولا إلى منظمات حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية لأسباب كثيرة.

وخلال السنوات العشر الأخيرة وقعت حوادث كثيرة حقا في كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا العظمى وبلجيكا وهولندا وأسبانيا والنمسا وفي بقية بلدان الاتحاد الأوروبي التي كان ضحيتها مواطنون من بلدان شمال أفريقيا أو من أفريقيا عموما، أو من تركيا وألبانيا ومن بلدان آسيوية وأوربية أخرى، أو من أمريكا اللاتينية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أيضا. إن الاتهامات الموجهة إلى بعض أجهزة الشرطة وبعض أجهزة الادعاء العام والقضاء في هذه البلدان ترتبط بالمسائل التالية:

- رفض كثرة من دوائر الشرطة تسجيل دعاوى الأجانب ضد أولئك الأشخاص من أصل البلاد الذين يرتكبون تجاوزات عليهم. إذ أن المواطنين الأجانب يواجهون موقفا مناهضا لهم، ويتم زجرهم والإساءة لهم، بحيث يجبرون على سحب شكاواهم والقبول بالمقسوم لهم من قبل الشرطة. ومن هنا يأتي هذا العدد القليل من الدعاوى المسجلة في دوائر الشرطة، رغم أن الأرقام الحقيقية تفوق بعدة أضعاف الأرقام الرسمية التي تنشر سنويا. وتشير الكثير من المعلومات أن الأجانب والمهاجرين يواجهون لا صدّاً وإساءة فحسب، بل وغالبا ما يتحولون عند الشرطة إلى متهمين وإلى معتدين وإلى كونهم حاولوا الاعتداء على موظفي الدولة أو قاوموا اعتقالهم أو تفتيش دورهم. وتعبر مثل هذه الإجراءات عن قلة احترام تلك الأجهزة للقوانين السارية المفعول ولللمواطنين الأجانب والاستهانة بهم

---

[227] راجع بهذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، الكراس التالي الصادر عن منظمة العفو الدولية:
ai. Zwei Jahre neues Asylrecht. Amnesty internationa 1996. Bonn.

والسخرية منهم والانطلاق من أحكام عامة وتعميمية مسبقة وثابتة في أذهان عدد غير قليل من العاملين في تلك الأجهزة ضدهم. وضعف اهتمام تلك الأجهزة بدعاوى المواطنين الأجانب التي يرفعونها ضد أبناء البلاد الأصليين لا تمس القضايا الصغيرة، رغم إنها لا تتعلق بكرامة الإنسان فحسب، بل ترتبط أيضا بقضايا خطيرة تمس اغتصاب الإنسان جنسيا أو القيام بضربه أو حتى التسبب بموته؛

- الاعتداء المتنوع من جانب بعض تلك الأجهزة على الأجانب، وخاصة الأجهزة الخاصة، أبتداء من الإهانات الشخصية التي تمس كرامة الإنسان أو تمس إثنيته وقوميته ولون بشرته، وانتهاء بالضرب أو حتى أحيانا الاعتداء الجنسي، سواء كان رجلا أم امرأة. وغالبا ما تقع الاعتداءات بالشتم والضرب عند تقديم الدعاوى أو عند التسفير الإجباري، حيث مات البعض من المواطنين الأجانب في عدد من البلدان بطرق غريبة في كل من فرنسا والنمسا وألمانيا وبلجيكا وفي غيرها أيضا؛
- موت بعض الضحايا برصاص الشرطة بحجة الخطأ أو دفاعا عن النفس بسبب المقاومة ومحاولة استخدام العنف من جانب الضحية أو محاولة الهروب من أيدي الشرطة. وغالبا ما تقع هذه الحوادث في فرنسا حيث مات العديد من الشباب من شمال أفريقيا بحجج واهية ومرفوضة قدمتها الشرطة المحلية هناك، والتي أثارت ضجة كبيرة بين المواطنين الأجانب وجمهرة واسعة من الديمقراطيين الفرنسيين.

إن هذه الظواهر السلبية لا تقتصر على بلد واحد من بلدان الاتحاد الأوروبي بل يجدها الإنسان في جميع تلك البلدان التي توجد فيها جاليات أجنبية، رغم التفاوت في حجم تلك الحوادث أو بشاعتها. ويتوجه الاتهام في أحيان غير قليلة إلى قيام تعاون بين الشرطة والادعاء العام والقضاء بهدف تسويف القضايا وتجاوزها أو حتى تحويلها ضد الضحية ذاته. وترد في هذا الصدد حوادث كثيرة منها قضية ستيفن لورنس في بريطانيا العظمى وقضايا الفيتناميين في مدينة برناو بألمانيا أو قضايا مماثلة في فرنسا وفي غيرها.

- الشكوك التي تواجه بها الشرطة الأجانب والمهاجرين عموما بغض النظر عن موقعهم وأسباب الهجرة. فالأجنبي ينبغي الشك في أقواله أولا وقبل كل شيء، وعليه أن يبرهن على صواب أقواله، وليس على الشرطة أن تبرهن على عدم صواب ما يقوله المهاجر أو الأجنبي. ويتجلى ذلك في أساليب التحقيق وطريقة التعامل الفظة وهدر كرامة الإنسان التي تصل إلى حد التعذيب والممارسات غير اللائقة. ويمكن هنا إيراد حادثة مهمة لفتت انتباه جمهرة واسعة من السكان في بريطانيا العظمى وفي أوروبا بسبب بشاعة القضية والأساليب غير المعهودة وغير المعروفة أو غير المكشوفة عن الشرطة البريطانية التي مارستها أجهزة الشرطة والادعاء العام والقضاء هناك بشأنها، ونعني بها الفضيحة التي ارتبطت بالتحقيق بمقتل المواطن ستيفن لورنس في لندن. ففي مساء يوم 22 نيسان/إبريل من عام 1993 موت الشاب الأسود ستيفن لورنس (18 سنة)، وهو مواطن شاب أفريقي أسود البشرة ينحدر من جمهورية جنوب أفريقيا وتعيش عائلته منذ سنوات طويلة في بريطانيا، قتل بمدية من قبل خمسة شبان إنجليز من ذوي البشرة البيضاء. وبعد مرور سنوات عدة لم تصدر المحاكم البريطانية حكما على المتهمين رغم اعترافهم جميعا بالقيام بالاعتداء على لورنس. وقد مرّ التحقيق بمراحل عديدة وفقدت الكثير من التقارير والأدلة وجرت محاولات كثيرة لتهميش القضية وإبعادها عن الأضواء وعدم الحكم على المتهمين. ولكن عائلة القتيل

رفضت هذه الأساليب ووجدت فيها معاملة عنصرية تمييزية ضد القتيل. فرفعت دعوى قضائية ضد المحققين وأجهزة الشرطة المسؤولة، كما دأب الرئيس السابق نلسون مانديلا بزيارة العائلة كلما قام برحلة إلى لندن، مما أعطى القضية أهمية خاصة. أجبر هذا الواقع المسؤولين البريطانيين بإعادة القضية إلى المحاكم، إضافة إلى تشكيل لجنة حيادية للتحقيق بالأساليب التي مورست أثناء التحقيق. وفي نهاية عام 1998 وبداية عام 1999 نشرت اللجنة الحيادية تقريرا مفصلا عن التحقيق الذي أجرته أثار ضجة كبيرة في الأوساط اللندنية على نحو خاص. واستخلص التقرير جملة من الاستنتاجات التي تؤكد وجود فكر تمييزي وممارسات عنصرية مؤسسية في أجهزة وأوساط الشرطة اللندنية وأن التعامل مع قضية لورنس انطلق من هذا الواقع الذي تعاني منه أوساطا غير قليلة في الشرطة البريطانية، كما أكد على ضرورة إجراء إصلاحات تشمل مؤسسات الشرطة والعاملين فيها ونشر أفكار التفاهم والفهم المتبادل بين قوات الشرطة والأقليات الإثنية في بريطانيا، وإلى إصلاح نظم العمل في الشرطة وتلك التي ترتبط بالتحقيق[228].

- تعتبر الكثير من أجهزة الشرطة أن الأجانب عموما يتميزون بطابع الشراسة والعدوانية والرغبة في الإيذاء أو التحايل والتزوير وما إلى ذلك من أحكام عامة وتعميمية مسبقة. وهذه الأحكام المسبقة تسيء إلى حدود بعيدة إلى كل الأجانب والمهاجرين والمتجنسين بجنسيات البلدان الأوروبية، إذ أن مثل هذه الاتهامات ترمي جميع المواطنين من غير أصل البلاد في وعاء واحد ودون تمييز بينهم. إذ لا يمكن أن يكون الإنسان بكامل عقله عندما يوجه مثل هذه الاتهامات بشكل مطلق وشمولي ولا يستثني أحدا. ولا يمكن بأي حال أن يكون كل المواطنين الأجانب بهذه الصورة الكالحة وغير الإنسانية. والحياة العملية تدلل على خطأ مثل هذه الأحكام، ولكن الكثير من منتسبي الشرطة ما زال يعتقد بصواب مثل هذه الأحكام أو أحكامه المسبقة. إنها حالة بشعة ومريرة عندما يشعر الإنسان بأن سكان البلاد الأصليين ينظرون إليه على أنه مشروع جريمة أو مشروع ارتكاب خطأ أو أنه مبرمج أصلا لارتكاب الجرائم والمعصيات أو أي أعمال غير حضارية وعدوانية ضد سكان البلاد الأصليين، أو أن جيناته تحمل كل هذه النوايا لارتكاب الخطايا والذنوب. إن الحالات السلبية المشار إليها في أعلاه يمكن أن يجدها المتتبع هنا وهناك في صفوف الأجانب، وهي حالة طبيعية، رغم أن التصرفات غير طبيعية ومرفوضة في آن، ولكن هذا البعض لا يشكل سوى أقلية صغيرة جدا بالقياس إلى مجموع الأجانب في كل من هذه البلدان الأوروبية، وأن أمثال هؤلاء يجدهم الإنسان بين سكان البلاد الأصليين أيضا. فالإنسان الصالح أو الطالح يلتقيه المرء بين سكان أصل البلاد وبين المهاجرين إليها. والنسب متقاربة في الغالب الأعم.

ولكن ماذا يترتب على هذه المواقف السلبية التي تمارسها الشرطة، وأحيانا الادعاء العام والقضاء، إزاء المواطنين الأجانب المهاجرين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي أو حتى المتجنسين بجنسيات البلدان الأوروبية بالنسبة إلى هؤلاء وإلى المجتمع والأمن والعدالة؟

---

[228] The Stephen Lawrence Inquiry. File://A:/Lawrence/Chapter 6 Racisim.htm. 31.05.99.

إن الموقف السلبي العام من الأجانب السائد في صفوف منتسبي الشرطة في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي قاد، وما يزال يقود إلى عدد كبير من العواقب السلبية التي يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

- إضعاف ونسف ثقة المواطنين، سواء كانوا من الأجانب أم من سكان البلاد الأصليين، بهذه الأجهزة وبالدولة التي تقودها، وبالتالي يشعر الإنسان وكأنه غير محمي بقانون أو لا يعيش في دولة القانون الديمقراطية، ومن ثم ينشأ التفكير المنطقي بضرورة الدفاع عن النفس لا ضد المعتدي فحسب، بل وضد هذه الأجهزة. وهي ظاهرة خطيرة لا يجوز السماح لها أصلا في المجتمع ولا بد من قطع دابر العوامل التي يمكن أن تتسبب بها؛
- إن إضعاف حرمة القانون والتجاوز على الأمن والعدالة يمكن أن يقود، شاء الإنسان أم أبى، إلى سقوط ضحايا جديدة وإلى شعور الجاني بالقدرة على الخلاص من جرائم أخرى يمكن أن يرتكبها دون أن يكون هناك من يحاسبه ويردعه ويأخذ بحق الآخرين أو الحق العام؛
- إشعار المواطنين الأجانب بأن المجتمع يعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة، وأن الأجهزة تعمل ضدهم والقوانين تعاقبهم في حالة ارتكابهم أي خطأ، ولكنها لا تقف إلى جانبهم ولا تحمي مصالحهم في حالة تعرضهم إلى الأذى من جانب سكان أصل البلاد، لأن وجودهم غير مرغوب به والاحتكاك مبرمج سلفاً؛
- حرمان الكثيرين من المواطنين الأجانب ممن يستحقون الحصول على حق اللجوء السياسي أو حق الحصول على إقامة رسمية في هذه البلدان من ذلك الحق أو تلك الإقامة. وأدى ذلك إلى تهجير مجموعة كبيرة من هؤلاء الناس دون وجه حق وبشكل مخالف لدساتير تلك البلدان وقوانينها المرعية إلى بلدانهم أو البلد الثالث الذي قدموا منها كأخر محطة مروا بها قبل وصولهم إلى البلد الذي رغبوا الاستقرار فيه. وتحت وطأة الخوف من الترحيل إلى بلد المنشأ وما يمكن أن يصيبهم هناك من أضرار واعتداءات من جانب أجهزة الأمن فيها، يلجأ هؤلاء الناس إلى مقاومة تسفيرهم، والتي يمكن أن تقود إلى موت طالب اللجوء السياسي أو مرتكب مخالفة البقاء دون إقامة أو الذي انتهت إقامته ولم تتجدد لأسباب متباينة، أو إلى إعلان الإضراب عن الطعام أو حتى إلى انتحارهم وهم في السجن أو في المطار أو في طريقهم إلى بلدانهم. وهناك مجموعة كبيرة الوقائع التي تؤكد تعرض جمهرة غير صغيرة من هؤلاء العائدين إلى التعذيب والسجن والموت في بلدانهم لأسباب سياسية وأمنية. وتشير بعض المعلومات إلى أن البعض من هؤلاء المواطنين الأجانب يحاول الهرب من سجنه في المهجر، وإذا تسنى له ذلك، سيكون عرضة للكثير من الاحتمالات بما فيها المطاردة وإلقاء القبض عليه أو قتله، أو الانخراط في صفوف العصابات التي تنتظر مثل هذه المناسبات لاقتناص مثل هؤلاء الناس لأعمالها في إطار الجريمة المنظمة التي ارتفع رصيد نشاطها وقاعدتها كثيرا في بلدان الاتحاد الأوروبي.

وإذا كان التعامل مع المواطنين الأجانب عموما يتسم بالسلبية والتمييز، فأنه يتخذ أبعادا قاسية عندما يتوجه صوب الفقراء والمعوزين والحاصلين على المساعدة المالية والمقيمين في مناطق شعبية كادحة أو المناطق التي يتجمع فيها الأجانب، كما هو الحال بالنسبة للمواطنات والمواطنين من بلدان شمال أفريقيا في فرنسا وفي بلجيكا أو في هولندا، أو بالنسبة للأتراك المقيمين في كل من ألمانيا وبلجيكا أو غيرها.

إن الإشكالية الكبيرة التي تواجه الأجانب تبرز أيضا في الطريقة التي يتعامل بها المسؤولون مع طالبي اللجوء السياسي من مختلف بلدان العالم، ومنهم أولئك القادمون من شمال أفريقيا. فإلى جانب رفض نسبة كبيرة منهم في مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي وبنسب متفاوتة، ولكنها عالية عموما، فأن المرفوضين منهم يزجون في المواقف والسجون إلى حين ترحيلهم، في حين أنهم لم يرتكبوا أي جرم لكي يزج بهم وراء القضبان الحديدية ويعاملون كما يعامل كل مرتكبي الجرائم. والأساليب التي تمارس في بلدان الاتحاد الأوروبي إزاء الناس الذين رفضت طلباتهم في الحصول على حق اللجوء السياسي متساوية تقريبا أو موحدة، رغم أن في البعض هذه البلدان تمارس الأجهزة المعنية قسوة بالغة تقود إلى أوخم العواقب نفسيا وجسديا. ويصعب التمييز في هذا الصدد بين سياسات الحكومات التي تشكلها الأحزاب الديمقراطية المسيحية أو الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية. ويمكن أن يورد الإنسان هنا ثلاث ملاحظات جوهرية في ضوء المتابعة الفعلية لسياسات مختلف الأحزاب السياسية في هذه البلدان، وهي:

1. أن الوجهة العامة في التطور السياسي والاقتصادي لهذه البلدان تميل نحو اليمين، سواء كانت على مستوى الأحزاب أم الحكومات أم العديد من المنظمات المهنية. وهي تلهث وراء الشعارات التي تطرحها القوى اليمينية والمتطرفة والعنصرية، وتخوض سباقا مبتذلا في ما بينها للحصول على تأييد اليمين في الأوساط الشعبية، وبالتالي فهي تمارس سياسات تساعد على تحول جمهرة واسعة من السكان صوب اليمين وفي مواقف العداء للأجانب؛

2. إن أجهزة الحكم وتلك الأجهزة العاملة في المجالات المسؤولة عن الأجانب، بمن فيهم منتسبي أجهزة الشرطة، لا تتغير بتغير الحكومات، بل تواصل السياسات التي وضعت قبل ذاك والتي يمكن أن تكون لحكومات مسيحية ديمقراطية أو اشتراكية ديمقراطية. ومن هنا تصبح التسمية صحيحة حين يقول الإنسان إنها ليست سياسة هذا الحزب أو ذاك، بل هي ساسة هذه الدولة أو تلك، والتي تؤيدها تلك الأحزاب عموما، رغم محاولات البعض للظهور بمظهر المخالف عندما يكون في المعارضة، ولكنه يمارس سياسة اشد ظلما وضيما على الأجانب من ممارسات سلفه. ويمكن للمرء أن يلاحظ ذلك في سياسات الدولة الألمانية أو الفرنسية أو البريطانية، رغم التغيرات التي حصلت في حكومات هذه البلدان الثلاث، حيث انتقل الحكم من الأحزاب المحافظة والمسيحية الديمقراطية إلى الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية.

3. إن الدول التي يتحدر منها الأجانب لا تبدي اهتماما كافيا بمواطنيها القادمين إلى أوروبا والقاطنين فيها، وهي تسعى إلى تشجيع الحكومات الأوروبية للخلاص من طالبي اللجوء السياسي فيها بسبب مواقفهم السياسية المناهضة لتلك الحكومات. وبالتالي تشعر الحكومات الأوروبية أنها حرة في طريقة تعاملها مع الأجانب سواء من تقبله منهم أم من تطرده من بلادها.

تحدث الكاتب الألماني الكبير والحائز على جائزة نوبل للآداب جنتر كراس في أكثر من مناسبة منتقدا فيه سياسات الحكومات الألمانية المتعاقبة إزاء الأجانب وقضايا اللجوء السياسي. حدث هذا في فترة حكم تحالف الديمقراطيين المسيحيين مع الديمقراطيين الأحرار، ويحصل في الوقت الحاضر في ظل حكومة كيرهارد شرودر التي تمثل تحالف الاشتراكيين الديمقراطيين مع الخضر. يجيب جنتر كراس عن سؤال مراسل مجلة فوكس الألمانية ذات

الاتجاهات اليمينية بشأن مواقفه الانتقادية والرافضة لسياسات الحكومات الألمانية حول اللجوء السياسي وممارسات تسفير الأجانب فيقول:

"إن ممارسات التسفير في ألمانيا تؤدي إلى أن الإنسان غير المرتكب لأية جريمة يوضع ويحتجز خلف القضبان. وهذا الوضع لم يتغير حتى الآن. وتبدو هذه الممارسات أكثر وضوحا في ضوء ما ترتكب من بشاعات في كوسوفو: التطهير العرقي في البلقان، التي يتعرض لها المسلمون هناك، والتي تجد عندنا ما يماثلها بهذه الصيغة أو تلك. جهة ما حكومية تقرر إن الأجانب غير المرغوب بهم عندنا يمكن ترحيلهم إلى هذا البلد أو ذاك. وهذه الحالة تعبر في حقيقة الأمر عن استمرار ممارسة سياسة التطهير العنصري. أنا محبط تماما بسبب أن التغيير الحكومي الذي حصل في ألمانيا لم يغير من هذه الحالة، بل الحالة تشهد تدهورا حتى أكثر من السابق، بسبب حملة جمع التواقيع الديماغوجية التي نظمها تحالف حزبي اتحاد الديمقراطيين المسيحيين واتحاد المسيحيين الاجتماعيين، حملة تأليب الشعب، ضد الجنسية المزدوجة"[229]. كما أنها تقوم في نهاية عام 2000، وبتأييد واضح من اليمين واليمين المتطرف، بإثارة حملة أخرى تتحدث عن "الثقافة القائدة" للمجتمع، أي الثقافة الألمانية القائدة، إزاء الثقافات الأخرى في المجتمع، وليس النظر إليها على إنها ثقافات متعدد قائمة في المجتمع وتتفاعل في ما بينها لصالح المجتمع، ومحاولة جعل الموضوع وموضوعات أخرى تمس الأجانب المقيمين في ألمانيا جزءاً من الحملة الانتخابية القادمة، أي حملة عام 2002م، والتي ستلحق أضراراً فادحة بالحياة الديمقراطية والعلاقات بين المواطنين الألمان والمواطنين الأجانب.

[229] Focus. Deutsches Magazin. Nr. 27. 5. Juli 1999. München. Interview mit Günter Grass. S. 85/86.

الفصل الخامس: الموقف الإستراتيجي من الهجرة غير الأوروبية ومنطلقاته

المبحث الأول: الموقف الإستراتيجي

لقد اتخذت الدول الأوروبية كل على انفراد مجموعة من الإجراءات المشددة التي تحد من الهجرة أو اللجوء السياسي إليها والإقامة فيها أو جمع شمل أقارب من هاجر أو لجأ إليها قبل ذاك. وتتوزع هذه الإجراءات بين رفض منح تأشيرات دخول لزيارة الأقارب إليها أو السياحة فيها من مواطني بلدان العالم الثالث وبلدان العالم الرابع الذي يطلق على البلدان الاشتراكية السابقة، أو الهجرة إليها، وبين غلق الحدود أمام القادمين إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من بلدان أخرى مجاورة ومطاردة من يحاول الدخول إلى هذه البلدان بصورة غير شرعية عبر جماعات المهربين، أو القادمين إليها جوا، حيث يتم احتجازهم في المطارات ثم تقوم الأجهزة المختصة بإعادة الغالبية العظمى منهم إلى بلدانهم أو إلى البلدان التي استقلوا الطائرة منها، وبين رفضت قبول طلبات طالبي اللجوء السياسي الذين قدموا إلى بلدان الاتحاد الأوروبي من بلد ثالث أو من درست قضيتهم في أحد بلدان الاتحاد الأوروبي ورفض طلباتهم بغض النظر عن مدى سلامة أو عجالة دراسة تلك الطلبات. وازدادت عمليات التعرض إلى المواطنين الأجانب في شوارع المدن الأوروبية للتفتيش عن القادمين إليها بصورة غير شرعية أو الذين انتهت إقامتهم ولم يغادروا البلاد، أو عدم قبول أصحاب سيارات الأجرة نقل الأجانب في سياراتهم من المناطق الحدودية بحجة أنهم من الأجانب الذين لا يعرفون هويتهم ولا يحق لهم الاستفسار عنها وفق قرار الشرطة، كما هو معمول به في الفترة الراهنة في العديد من المدن الألمانية الحدودية. وإذا كان بعض هذه الإجراءات محليا، كما في حالة التعليمات لأصحاب سيارة الأجرة الألمان، فأن بعضها الآخر صادر عن الاتحاد الأوروبي ويلتزم به جميع الأعضاء. ولم تنطلق هذه المواقف من إرادة منفردة لهذه الدولة أو تلك، بل من إستراتيج مشترك اتفقت عليه كل الدول الغربية ومنها دول الاتحاد الأوروبي. وهي من حيث المبدأ تتنافى مع لائحة حقوق الإنسان الدولية وجملة من القوانين والقواعد الدولية التي تحكم العلاقات في ما بين بلدان العالم وفي ما بين البشر، كما أنها من الناحية العملية تعتبر تجاوزا فظا على حقوق الإنسان وعلى كرامة الإنسان التي لا يجوز بأي حال المساس بها.

ومن تابع بشكل مستمر سياسات ومواقف الدول الأوروبية الغربية إزاء الهجرة أو إزاء اللاجئين السياسيين إليها خلال العقدين الأخيرين مثلا سيجد نفسه، سواء كان ذلك على صعيد كل بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي أم على صعيد الاتحاد الأوروبي عموما، أمام مواقف وإجراءات متقاربة عموما وسائرة نحو التوافق والوحدة. وكانت مثل هذه الإجراءات تبرر بعدد من الأسباب التي ما كان في مقدورها الصمود أو مواجهة حقائق الأمور. وغالبا ما كان التبجح يتركز على إشكاليات الركود الاقتصادي العام وارتفاع كبير في عدد العاطلين عن العمل وتفاقم وقوع

الجرائم المنظمة ومخاطر تتهدد السلام الاجتماعي في البلاد، إضافة إلى المصاعب المالية التي تواجه الدولة لتغطية نفقات استقبال الراغبين في الهجرة أو طالبي اللجوء السياسي.

ورغم كثرة الباحثين والكتاب الذين عالجوا الموقف الأوروبي من الهجرة واللجوء إلى بلدان الاتحاد الأوروبي فأنها لم تكن جريئة ولا واضحة مثل الجسارة والوضوح التي تميزت بهما موضوعات السيد **صاموئيل هنتنكتون** التي عبر عنها في مقالاته وكتاباته ومحاضراته الكثيرة في مختلف المدن الأوروبية الغربية. ففي الكتاب الموسوم ب "صدام الحضارات" الذي أصدره عام 1995 وترجم إلى عدد كبير من اللغات، بما فيها اللغة العربية، طرح هنتنكتون النقاط على الحروف وشرح الموقف الإستراتيجي من الهجرة غير الأوروبية إلى بلدان الاتحاد الأوروبي أو إلى بلدان الشمال المتقدمة عموما.

يشير السيد **هنتنكتون** في كتابه المشار إليه في أعلاه إلى ما يلي:

"القضايا التي تقسم الغرب وتلك المجتمعات الأخرى (أي كل المجتمعات غير الغربية، ك.ح) تتزايد أهميتها على الاجندة الدولية، ومن بينها ثلاث قضايا تتضمن مساعي الغرب من أجل:

1. الحفاظ على تفوقه العسكري من خلال سياسات منع الانتشار والانتشار المضاد للأسلحة النووية والبايولوجية والكيماوية ووسائل استخدامها.

2. تنمية القيم والمؤسسات السياسية الغربية بالضغط على المجتمعات الأخرى لاحترام حقوق الإنسان كما يفهمها الغرب وتبني الديمقراطية بالأسلوب الغربي.

3. حماية التماسك الثقافي والاجتماعي والإثني للمجتمعات الغربية بتقييد عدد المسموح قبولهم من غير الغربيين كمهاجرين أو لاجئين.

وفي تلك المجالات الثلاثة واجه الغرب، ومن المرجح أن يظل يواجه صعوبات لحماية مصالحه ضد مصالح المجتمعات غير الغربية"[230].

ولسنا الآن بصدد مناقشة القضيتين الأولى والثانية، بل سنركز على القضية الثالثة بعد أن نفهم الموقف الأوروبي من جوانبه المختلفة في ضوء ما يطرحه السيد هنتنكتون في كتابه "صدام الحضارات" وفي ضوء المواقف العملية لدول الاتحاد الأوروبي، رغم العلاقة الجدلية بين القضية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبين الهجرة والأسباب التي تدفع كثرة من بنات وأبناء البلدان غير الأوروبية إلى الهجرة إلى البلدان الغربية، بما فيها بلدان الاتحاد الأوروبي ومسؤولية الغرب في ذلك. والجدير بالإشارة إلى أن هنتنكتون لا يتحدث عن "حماية مصالح الغرب" بالتناغم والتفاهم والتعاون مع مصالح المجتمعات الأخرى، كما يفترض أن يكون عليه الحال لدول تعمل في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل يتحدث بكل صراحة ووضوح ويعلن جهارا بأنها تستهدف "حماية مصالح الغرب" بالضد من "مصالح المجتمعات غير الغربية". وهي ابتداء تشير إلى الأرضية المشتركة التي تنطلق منها السياسات الأوروبية الغربية إزاء بلدان العالم الثالث، كما تشير إلى طبيعة العلاقات والسياسات الغربية غير المتكافئة والعدائية والراغبة في الهيمنة التي يراد مواصلتها إزاء المجتمعات والشعوب الأخرى.

---

[230] هنتنكتون، صاموئيل. صدام الحضارات. مصدر سابق. ص 297.

كان الموقف الغربي، ومنه الاتحاد الأوروبي، إزاء الهجرة إلى الغرب على امتداد الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية متغيرا وغير ثابت. وإذا كان الموقف قد قبل بالهجرة حتى مطلع السبعينات، فقد ارتبط ذلك بحاجة الغرب وأوروبا إلى المزيد من الأيدي العاملة للمشاركة في إعادة إعمار اقتصادياتها والبنى التحتية وتأمين الازدهار الاقتصادي فيها. إلا إن هذا الموقف قد تغير منذ مطلع السبعينات وأتخذ مسارا آخر [231]. ويؤكد أن المشكلة لا تكمن في تزايد عدد المهاجرين غير الأوروبيين فحسب، بل في معدلات الخصوبة العالية بين المهاجرين، وهي بالتالي وراء معظم الزيادة السكانية في المجتمعات الغربية في المستقبل، وهي التي تزيد من خشية الأوروبيين[232]. ويرى هنتنكتون نقلا عن رؤية الغربيين للمشكلة بقوله: "الآن يتم غزوهم لا بالجيوش والدبابات وإنما بواسطة مهاجرين يتكلمون لغات أخرى، يعبدون آلهة أخرى، وينتمون إلى ثقافات أخرى، ويخشون أنهم سيأخذون وظائفهم ويحتلون أراضيهم ويستنفذون الخدمات الاجتماعية ويهددون أسلوبهم في الحياة"[233].

إن الموقف الغربي، ومنه الموقف الأوروبي، إزاء الحضارات والشعوب أو المجتمعات الأخرى ينطلق كما يبدو من مواقع عديدة، ولكنه في المحصلة النهائية يبدو بوضوح كبير إنه قائم على أساس عِرقي أو عنصري صارخ. فهو مرتبط مرة بالاختلافات القائمة بين البشر والثقافات الناشئة عنها، ومرة أخرى بالتباين الديني وما يترتب عن ذلك من تباين في القيم والسلوك والعادات والطقوس...الخ، وهو من جانب ثالث ينطلق من المصالح الراهنة والخوف من تزايد عدد المهاجرين وما يترتب على ذلك من تغيرات ديموغرافية محتملة في بنية المجتمعات الأوروبية لصالح الوافدين الجدد. ويمكن متابعة هذه الأفكار والمواقف في أبحاث ودراسات ومقالات العديد من الكتاب في مجالات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، وفي السياسة والاقتصاد وفي أبحاث رجال اللاهوت أو الدين. كما يمكن متابعة ذلك في إجراءات الدولة وفي تحليلات الكثير من العاملين في أجهزة الدولة وفي السياسة، سواء كانوا في الحكم أم في صف المعارضة. يقول **هنتنكتون** عن نظرة الغرب إزاء الحضارات الأخرى والاختلافات القائمة بينها ما يلي:

" نحن" الحضارية، و "هم" الذين خارج تلك الحضارية، من الثوابت في التاريخ الإنساني. هذه الاختلافات في السلوك داخل الحضارة الواحدة والسلوك مع من هم خارج تلك الحضارة نابع من:

مشاعر التفوق (وأحيانا الدونية) تجاه الناس الذين يعتبرون مختلفين تماما.

الخوف من أمثال أولئك الناس وعدم الثقة بهم.

غياب الألفة مع الافتراضات والدوافع والعلاقات والممارسات الاجتماعية للآخرين.[234]"

ولكن ماذا يعني هذا الموقف الصريح والواضح؟ يمكن للمرء أن يجد الإجابة عن هذا السؤال في أول فقرة من ملاحظاته الثلاث القائلة بدونية الآخرين الناشئين في حضارات أخرى. ولا يمكن أن تكون تلك النشأة دونية ما لم

---

[231] نفس المصدر السابق. ص 319.
[232] نفس المصدر السابق. ص 320.
[233] نفس المصدر السابق. ص 321/320.
[234] نفس المصدر السابق. ص 210.

تكن الحضارة التي نشأوا فيها دونية، كما لم يكن ممكنا أن تكون تلك الحضارة دونية ما لم يكن الناس الذين انشأوها من أصل دوني لا غير. وهذا الرأي يؤكد الحلقة المفرغة التي تدور بها هذه الظاهرة، فالسبب يقود إلى نتيجة والنتيجة تصبح سببا لتلك النتيجة. ومثل هذا الموقف لا يمكن أن تكون له خلفية أخرى غير العنصرية، إذ أن العنصريين وحدهم، وفي جميع أرجاء العالم، هم وحدهم الذين يرون منزلة ومكانة الشعوب الأخرى أدنى من منزلة ومكانة الشعوب التي يتحدرون منها. نعم، فالعنصريون وحدهم قادرون على التفكير بهذه الطريقة المعوجة واللاإنسانية. فهم الأرقى والأفضل والأكثر جدارة ووعيا لأنهم يتحدرون من ثقافات أكثر تقدما ومن جنس أو عِرق أكثر أصالة هو الجنس أو العِرق الآري أو الفرنكوي أو الغوتي، بالقياس إلى بقية الأعراق. ولا يمكن أن يخطئ الإنسان عندما يقول بأن التأليه والتبجيل يتجه صوب العِرق الآري في مقابل الحط من قيمة وكرامة بقية الأعراق. وهذا يعني أن النظرة الأوروبية أو الغربية عموما إلى الناس القادمين من تلك الحضارات، أي حضارات آسيا وأفريقيا، وإلى حد غير قليل، أمريكا اللاتينية، لا تتخذ في أذهانهم مسارا إنسانيا طبيعيا وعقلانيا. وكأن الناس الآخرين من غير الأوروبيين بشرٌ من نوع آخر، من درجة أدنى كثيرا من الدرجة التي يحتلونها هم في سلم التطور البشري. وتخفي هذه النظرة التمييزية المتحيزة والمتعفنة والخرافية خشية ذات ثلاثة أبعاد هي:

- خشية من غرباء لا يعرفونهم جيدا ولكن يحملون عنهم أحكاما مسبقة، ويصعب عليهم التخلي عن تلك الأحكام أو تغييرها، وهي غالبا ما تكون سلبية وجائرة في آن واحد، كما سنرى ذلك لاحقا؛
- خشية من حضارات أخرى دخيلة تفسد حضارتهم، بالضبط كما كانت الخشية السابقة من الدم الغريب الذي يفسد دماء الأوروبيين البيض عند الاختلاط والزواج. وأبرز ما يخشونه في هذا الصدد هو الدين، إذ أن "العداء في معظمه موجه للمسلمين"، كما يورد ذلك هنتنكتون نقلا عن صحافي أمريكي[235]، ثم يواصل نقله لرأي ذلك الصحافي الذي يقول فيه: "كلمة "مهاجر" مرادفة عمليا لكلمة "الإسلام" الذي هو ثاني أكبر عقيدة في فرنسا ويعكس تعصبا إثنيا وثقافيا جذوره عميقة في التاريخ الفرنسي"[236]. ويشير السيد هنتنكتون في مكان آخر من كتابه حول الهجرة إلى دول أوروبا الغربية بقوله: "في أوروبا الغربية معاداة السامية الموجهة ضد العرب حلت محل معاداة السامية الموجهة ضد اليهود. المعارضة العامة للهجرة والعداء للمهاجرين ظهرا في أوضح صورهما في أعمال العنف ضد مجموعات المهاجرين وضد الأفراد، الأمر الذي أصبح قضية ساخنة في ألمانيا في بداية التسعينيات"[237].
- خشية جديدة ملازمة لظاهرة البطالة والخوف من المستقبل التي تقترن بالدعاية التي بشرت وما تزال تبشر بها مجموعات واسعة من الأوساط الحكومية والعديد من الأحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية اليمينية والمحافظة والقائلة بمنافسة المهاجرين الأجانب لسكان البلاد الأصليين في مجالات الوظيفة والعمل والسكن والخدمات وما إلى ذلك، علما بأنهم يدركون تمام الإدراك خطأ هذا الرأي وابتعاده عن الحقيقة والواقع. وهو ما تقُرُّ

---

[235] نفس المصدر السابق. ص 321.
[236] نفس المصدر. ص 321.
[237] نفس المصدر السابق. ص 322

به مجموعة أخرى من الاقتصاديين الألمان وغير الألمان. فعلى سبيل المثال لا الحصر لخص السيد جنتر ريكسرود، وزير الاقتصاد الاتحادي الألماني في حكومة هيلموت كول السابقة وهو من وزراء الحزب الديمقراطي الحر، رأيه ورأي وزارته بشأن العمال الأجانب وموضوع البطالة ما يؤكد بأن هؤلاء لا ينافسون الألمان حقا، وأنهم يشغلون مواقع لا يشغلها الألمان عادة، كما إنهم يشاركون بفعالية ملموسة في تنمية وإغناء الدخل القومي، وأن الاقتصاد الألماني سيبقى بحاجة لهم في المستقبل أيضا[238]. ويوافقه في ذلك السيد هاينر غايسلر نائب رئيس الكتلة البرلمانية لحزب "الاتحاد الديمقراطي المسيحي" في المجلس الاتحادي الألماني سابقا، ونائب رئيس الحزب حاليا[239].

ومع إن هذه الاتجاهات التي يشير إليها هنتنكتون موجودة حقا في أوروبا الغربية وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فأن الادعاء بأن الأوروبيين عموما يحملون مثل هذه الاتجاهات ليس فقط مبالغة مرفوضة، بل هي موجهة أيضا لتكوين رأي عام يعتقد بهذه الاتجاهات ويمارسها عمليا. وهي من جانب آخر محاولة لإشاعة الخوف لدى غير الأوروبيين من أنهم سيواجهون مخاطر جمة في حالة هجرتهم إلى أوروبا الغربية أو استمرار وجود المهاجرين فيها. ويشير سياسي ألماني من حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي في منطقة باير الجنوبية من المناهضين الثابتين لوجود الأجانب في ألمانيا إلى إن الأساليب التي تمارس في السجون التي يزج بها طالبوا اللجوء السياسي المرفوضين إلى حين تسفيرهم حيث يتعرضون إلى مصاعب كبيرة وإلى إهانات وإساءات تحط من كرامتهم كبشر هي مقصودة من أجل إقناع هؤلاء الناس عمليا بعدم جدوى مجيئهم إلى ألمانيا وينبغي أن لا يكرروا المجيء إليها[240].

ليس من شك في أن الاتجاهات اليمينية واليمينية المحافظة واليمينية المتطرفة والعنصرية والعنصرية الجديدة والنازية الجديدة موجودة في أوروبا ومتنامية من سنة إلى أخرى. وهذه الظاهرة الملموسة لم تعد تشكل خطرا على المهاجرين الأجانب فحسب، بل وعلى الديمقراطية والمجتمع المدني في بلدان الاتحاد الأوروبي ذاتها أيضا إن لم تبادر الجهات المسؤولة والقوى الديمقراطية في هذه البلدان إلى اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلة بصورة علمية وعلى كافة المستويات وفي مختلف المجالات واستخدام مختلف الطرق الديمقراطية المتوفرة، إذ أن العنصرية في أوربا ليست ظاهرة عابرة حقاً، بل تعبر عن خلل بنيوي في النظام القائم وعن أزمة في بنية الديمقراطية التي تمارسها. فالعنصرية في هذه المجتمعات ما تزال تؤدي وظيفة اجتماعية محددة أشرنا غليها في مواقع أخرى، وبزوال تلك الوظيفة يمكن أيضاً محاربة العنصرية والتمييز العنصري. ولكن إلى جانب هذه الاتجاهات الضارة والسلبية توجد اتجاهات أخرى مناهضة لها وترفضها وتسعى إلى تطوير التعاون والتفاهم والعمل المشترك بين المهاجرين الأجانب وسكان البلاد الأصليين، إضافة إلى وجود نسبة مهمة من السكان ما

---

[238] Dokumentation Nr. 339. BMWI. Bundesministerium für Wirtschaft. Auslaender und die deutsche Wirtschaft (Zehn Thesen). April 1994.

[239] Gunter Hofmann und Werner A. Perger. Heiner Geissler im Gespraech mit Gunter Hofmann und Werner A. Perger. Knaur. Frankfurt am Main. 1994.

[240] Berliner Zeitung Nr. 60 vom 11.12.1995.

تزال تقف بين مدينتي نعم ولا. فوفق آخر دراسات واستطلاعات الرأي التي أنجزها مكتب مراقبة العنصرية والعداء للغرباء في الاتحاد الأوروبي[241] توجد هناك نسبة عالية حقا ممن يعتبرون أنفسهم في عداد العنصريين نسبيا أو عنصريين جدا. وإذا كان العمل في أوساط المجتمع ضروريا لمواجهة هذه الظاهرة البنيوية الخطرة، بمن فيهم تلك الأوساط اليمينية المتطرفة والنازية الجديدة وبشكل خاص بين الشباب، فأن الحاجة ماسة أكثر للعمل بين تلك الأوساط التي ما تزال لم تحسم أمرها من أجل كسبها إلى جانب الاتجاه الإنساني والحضاري في التعامل بين البشر وفي الموقف من المواطنين المهاجرين دون أحقاد وكراهية أو تمييز، خاصة إذا عرفنا أن هذه المجموعات من السكان تتوزع على مختلف الفئات الاجتماعية، وهي واسعة ومؤثرة في آن واحد.

وجدير بالإشارة إلى وجود تيار ديمقراطي تقدمي يعمل في داخل البرلمان الأوروبي، حيث يسعى إلى تأمين الحقوق العادلة للمواطنين الأجانب المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي. ويفترض العمل مع هذا التيار الإنساني لصالح التعجيل بوضع القوانين المناسبة التي تحفظ حقوق المواطنين المهاجرين من غير المتجنسين في الاتحاد الأوروبي. ولا شك في وجود تناقض واضح بين هذا التيار والتيارات الأخرى المحافظة واليمينية في البرلمان الأوروبي، إضافة إلى وجود تباين صارخ بين التيار الديمقراطي التقدمي في البرلمان ومجلس وزراء الاتحاد الذي يعبر عموما عن سياسات ومواقف وأراء حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي.

---

[241] Europaeische Stelle zur Beobachtung von Rassismus und Fremdenfeindlichkeit. Fremdenfeindlichkeit und Rassismus in Europa im Spiegel der oeffentlichen Meinung 1989-1997. 7. Dezember 1998. Wien. S. 3.

المبحث الثاني: الاتحاد الأوروبي والإسلام والهجرة

على مدى عقود أنجزت دراسات وأبحاث كثيرة وقيمة، سواء من الجانب الأوروبي أم الجانب الإسلامي، ومنه على نحو خاص في البلدان المغاربية، عالجت تاريخ العلاقة بين الدول الأوروبية والدول الإسلامية أو الإسلام وتطور هذه العلاقة خلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. وليس هدفنا في هذا المبحث المكثف البحث في تفاصيل تلك العلاقة وتطورها التاريخي، بل يهمنا في هذا الصدد التطرق إلى مسألتين مهمتين، لنستند إليهما في معرفة الموقف من هجرة المسلمين، ومنهم المغاربيين، إلى أوروبا أو إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

ففي الفترة التي واجهت دول الشمال الرأسمالية المتقدمة، ومنها بلدان أوروبا الغربية، تحديات جادة ومباشرة من بلدان المنظومة الاشتراكية ومن الفكر الشيوعي ومن اليسار عموما، سواء كان هذا التحدي في بلدانها أم في بلدان العالم الثالث، فأنها لجأت إلى إقامة علاقات خاصة ومتميزة مع الدول ذات الأكثرية المسلمة ومع النظم الرجعية التي ادعت الإسلام دينا للدولة فيها، وكذلك مع الفئات الإسلامية المتطرفة التي كانت على استعداد كامل لممارسة الإرهاب ضد القوى الفكرية والسياسية التي كانت تتبنى الفكر الماركسي أو الماركسي-اللينيني أو غيرها من أفكار اليسار والشيوعية والاشتراكية. وسعت في هذا المجرى إلى تقديم العون الواسع والمساعدة والتدريبات العسكرية فيها من أجل المشاركة في عمليات العداء للشيوعية ومكافحتها وفي تنظيم التمردات والانقلابات العسكرية والحركات المسلحة ضد النظم الوطنية، وفي الغالب الأعم غير الديمقراطية، التي كانت تتعاون مع الاتحاد السوفييتي وبلدان المنظومة الاشتراكية للتخلص منها أو لوقف حركاتها المناهضة للنظم الرجعية القائمة فيها أو لاحتوائها وتغيير سياساتها. وهناك الكثير من المعلومات الموثقة عن التعاون الواسع النطاق بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا العظمى وألمانيا الاتحادية وفرنسا، على سبيل المثال لا الحصر، وبين بلدان مثل باكستان وتركيا والسعودية وبعض دول الخليج الأخرى وغيرها، لتأمين عمليات تكوين وتدريب وتموين وتمويل قوى "إسلامية" سياسية قادرة على التحرك في كل مكان لتنفيذ رغبات تلك الدول في البلدان الأخرى. ومثل هذه الوجهة في نشاط الولايات المتحدة الأمريكية وغالبية بلدان أربا الغربية لم ينطلق من مواقع الود والصداقة لتلك الدول أو حبا في الإسلام ودفاعا عنه، بل كان دفاعا عن النفس من الفكر الشيوعي والاشتراكي واليساري عموما ومن اتجاهات تطور حركة التحرر المناهضة للإمبريالية والاستعمار والرأسمالية، وبالتالي فأنها كانت تسعى إلى تشكيل قوى دولية وإقليمية ومحلية مؤيدة لها ومناهضة لدول المنظومة الاشتراكية والقوى التي وصفت على إنها موالية لها. وقد وجدت القوى الإسلامية السياسية، والمتطرفة منها على وجه الخصوص، في الدول الغربية حليفا لها في نشاطها ضد ما كانت تسميه بالإلحاد الشيوعي، واستفادت من مساعدات تلك البلدان المالية والتدريبية والغطاء السياسي المهم لتلك النشاطات المعادية للديمقراطية والتقدم الاجتماعي والقوى اليسارية والديمقراطية في الكثير من بلدان العالم الثالث ذات الأكثرية السكانية المسلمة. وكانت المملكة السعودية تشكل مكانا حصينا لها باعتبارها تنطلق من مواقف أصولية تستند إلى المذهب الوهابي الذي أسسه في القرن الثامن عشر

محمد عبد الوهاب، الذي كان يهدف، كما كان يشير إلى ذلك وتقول به أتباعه، إلى تخليص الدين من الشوائب التي علقت به والذي استند بدوره إلى المذهب الحنبلي (محمد بن حنبل) منذ القرن التاسع الميلادي، وتبنته العشيرة السعودية التي أقامت فيما بعد الدولة السعودية بزعامة عبد العزيز آل سعود.

أما اليوم فقد غابت المنظومة الاشتراكية وتراجع الخطر الشيوعي الذي كانت تتحدث عنه بصوت مرتفع، وبالتالي غاب "الآخر" أو العدو الذي كانت تُجّمع حوله الدول والقوى لمواجهته دفاعا عن "الأنا" الرأسمالية الشمالية أو على النطاق العالمي. كان هناك معسكران هما المعسكر الرأسمالي والمعسكر الاشتراكي، فغاب الثاني واحتل المعسكر الأول الساحة كلها. وبالتالي، برزت "الأنا" الرأسمالية بدون "الآخر" الاشتراكية، الذي غاب عن الساحة. ولا يمكن ل "لأنا" أن تتواصل في الدور والتأثير أو حتى الفعل دون وجود "الآخر". إذن لا بد من صنع "الآخر" أو بلورته بالصيغة والطريقة التي تريدها "الأنا" ذاتها، بما يساعد على جعله عدوا أو خصما يفترض مواجهته. ولكن "الأنا" الغربية كانت هنا في مواجهة حقيقة واقعة، هي أن أغلب الدول التي فيها أكثرية إسلامية لها علاقات وثيقة وحليفة لها أو كانت متعاونة معها بطرق وأشكال مختلفة، وبالتالي، لم يكن ممكنا أن يكون هذا الحليف السياسي عدوا لها. ومن هنا توجهت أنظار "الأنا" الغربية إلى بعض القوى السياسية الإسلامية في داخل تلك الدول والتي كانت قبل ذاك حليفة قوية لها، ولكنها لم تعد كذلك بعد أن وجدت قوى منها في السلطة السياسية، كما صار عليه الحال في إيران والسودان على سبيل المثال لا الحصر، ووجدت القوى الإسلامية السياسية المتطرفة نفسها في مواجهة الغرب، حليف الأمس. وظهر للجميع وكأن التحالف القديم قد انتهى وبدأ عهد الاختلاف والصراع. واستفادت من هذا الواقع تلك القوى السياسية الإسلامية لكي تعزز مواقعها في صفوف الجماهير التي كانت ترى في الغرب مناهضا لمصالحها، سواء كان ذلك في فلسطين والموقف من إسرائيل والصهيونية، أم في الموقف من النظم الرجعية والاستبدادية في شمال أفريقيا وفي المشرق العربي. ومن مواقع هذه القوى المتطرفة، سواء التي في السلطة أم خارجها، انطلق صاموئيل هنتنكتون في صياغة موضوعاته المعروفة حول صراع الحضارات في العالم، الصراع بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية أو الصينية أو الهندية. وهنا يمكن الإشارة إلى أن عملية التفتيش عن عدو لم تكن صعبة للغاية. فالذاكرة التاريخية، الماضي غير المنقطع، الماضي المستمر في الحاضر والسائر في المستقبل، جاهزة للمهمة وللفعل. ذاكرة الأنا المنصرمة التي لم تتوقف، ولكنها تعطلت قليلا بحكم وجود الآخر من نوع آخر أكثر قوة وتأثيرا في الأحداث ولعقود عديدة، هي الشيوعية والمنظومة الاشتراكية، ذاكرة الماضي والحروب الصليبية، أسبانيا والإسلام، تحركت مجددا لتطرح على صعيد الحاضر عدوا قديما ولكنه في الوقت نفسه جديد، لتطرح الإسلام باعتباره العدو المباشر الذي يهدد الحضارة الأوروبية أو ما يطلق عليها أحيانا بالحضارة اليهودية - المسيحية، وأحيانا أخرى باسم الحضارة الأنجلو-ساكسونية. وليس أدل على ذلك من مؤلفات الكثير من الكتاب في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بلدان الاتحاد الأوروبي. وهنا برزت من جديد بعض تلك القوى، التي ربتها الرأسمالية ذاتها لتكون حليفا لها في مناهضة الشيوعية، وهي تسعى للهيمنة على السلطة في بلدان "إسلامية" غير قليلة، أو لتقوم بأعمال تهديد ضد القوى المعارضة لها أو المختلفة معها أو المناوئة لأفكارها واتجاهاتها السياسية. وبدأت هذه القوى السياسية "الإسلامية" تتحدث عن دار السلام ودار الحرب التي أصبحت

مادة غنية لكتابات جملة من الكتاب الأمريكيين أو الأوروبيين باعتبارها تهديدا لبلدانها، تهديدا لحضارتها وثقافتها ووجودها أصلا! ومن هنا انطلق صاموئيل هنتنكتون، باعتباره الواضع الجديد لنظرية "صدام الحضارات"، للصدام المتوقع بين المسيحية والإسلام. وساهمت وما تزال الكثير من وسائل الإعلام الدولية الخاضعة للدول الرأسمالية المتقدمة تروج لفكرة أن المسلمين ينظرون إلى الدول الأوروبية باعتبارها ديار حرب ينبغي السيطرة عليها وإخضاعها للإسلام. وأن أحد أساليب الغزو المطلوب للولايات المتحدة الأمريكية وللدول الأوروبية هو الغزو البشري، أي من خلال تشجيع الهجرة المتزايدة من البلدان الإسلامية إلى تلك البلدان للسيطرة التدريجية عليها. إنها سياسة إثارة الشكوك والمخاوف وبالتالي تأمين التعبئة الفكرية والسياسية والجماهيرية لا ضد الإسلام والمسلمين في ديارهم فحسب، بل ضد المهاجرين منهم إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية.

وتربط أجهزة ووسائل الإعلام الأوروبية وكثرة من سياسيي الدول الأوروبية بين الإسلام والإرهاب باعتبارهما صنوان. ومن أجل البرهنة على هذه الموضوعة تسعى تلك الأوساط إلى إيراد جملة من الأمثلة التي تتكرر في مواقع أخرى من العالم دون أن يكون للمسلمين دخل في تلك الحوادث، ولكنها لا تذكر على إنها مرتبطة بدين معين، بل مجرد أعمال إرهابية لا غير، في حين يجري إبراز الدين بالنسبة للإرهابيين من المسلمين[242]. وتستثمر هذه المسألة لتعميم القضية ونقلها إلى الوسط الأوروبي، واعتبار وجود المسلمين في أوروبا بمثابة "قنبلة موقوتة ضد الغرب"[243]، التي يمكن التحكم بها من قبل الإسلام ضد المسيحية أو ضد الحضارة الأوروبية أو ضد الحضارة اليهودية - المسيحية. أو من أجل الهيمنة اللاحقة على أوروبا. ويشير الدكتور محمد عابد الجابري، نقلا عن كتاب الرئيس الأمريكي السابق نيكسون "انتهاز الفرصة"، "... حول صورة العالم الإسلامي في خيال الأمريكيين فيذكر العناصر التي تتشكل منها هذه الصورة (امتلاك العرب للنفط، حروبهم ضد إسرائيل، الرهائن الأمريكيين في طهران ... الخ) ليقرر بعد ذلك أنه "ليس لأية أمة في العالم، ولا حتى الصين، صورة سلبية في الضمير الأمريكي مثل صورة العالم الإسلامي"[244].

وهذه اللوحة تتضمن في حقيقة الأمر صورة "الأنا" و صورة "الآخر" من جهة، والأحكام المسبقة من جهة أخرى، وكذلك الموروث التاريخي المكرس في مخزون الذاكرة الأمريكية والأوروبية من جهة ثالثة، إضافة إلى نشاط وأساليب والخطاب السياسي لوسائل وأجهزة الإعلام والنخب السياسية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الغربية من جهة رابعة، وكذلك بعض الممارسات السلبية والسيئة التي تقوم بها بعض الأوساط المتطرفة والمواقف البائسة الذليلة لكثرة من الحكام العرب. وهذه اللوحة ذات اللون الواحد إزاء المسلمين والإسلام تصبح ذاتها صورة المهاجرين من المسلمين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أوروبا الاتحادية، وهي كذلك صورة المواطنين المغاربين المقيمين في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي. وفي هذه النظرة التاريخية والآنية تنشأ مكونات وعناصر التمايز والتمييز، عناصر عدم الود أو عدم الارتياح، عناصر القلق والشك والخوف من

---

[242] الجابري، محمد عابد د. مسألة الهويّة، العروبة والإسلام... والغرب. قضايا الفكر العربي (3)، سلسلة الثقافة العربية (27). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 1995. ص 175-181.

[243] نفس المصدر السابق. ص 180.

[244] نفس المصدر السابق. ص 179.

"الآخر"، التي تنتج بدورها أو تعيد إنتاج الصراع والنزاع والسلوك العدواني إزاء "الآخر". ولا شك في وجود عدد من المنظمات والجمعيات والعناصر أو القوى الإسلامية السياسية التي تشارك في صب الماء في طاحونة القوى اليمينية المتطرفة والقوى المناهضة لوجود المسلمين أصلا أو الأجانب عموما في بلدان الاتحاد الأوروبي من خلال نشاطاتها السياسية المتطرفة وخطابها السياسي المناهض لمشاعر الناس والديانة المسيحية أو الحضارة الأوروبية، رغم إنها ليست الأساس في تلك المواقف، ولكنها منشطة لها ومعبئة للسكان حولها ومساهمة في تصعيد الحملة ضد المسلمين من العرب وغير العرب وضد وجود الأجانب من غير الأوروبيين فيها.

وأحيانا غير قليلة يجري الربط بين الإسلام والعرب، وكأن العرب كلهم من المسلمين، وأحيانا أخرى يجري الدمج بين جميع المسلمين على حد سواء وفق الحاجة والضرورة. فكثرة المهاجرين الأتراك إلى ألمانيا تصبح المشكلة التي تواجه ألمانيا والتي تطرح في أجهزة الإعلام ذات جانبين هما: وجود شرقيين باعتبارهم أتراكا مرة ومسلمين مرة أخرى. وفي فرنسا تتخذ المشكلة واجهة أخرى وترتبط بالمواطنين من شمال أفريقيا باعتبارهم أفارقة وباعتبارهم مسلمين في آن واحد، وأحيانا يعتبرون جميعا عرب، رغم أن كثرة من مواطني شمال أفريقيا الذين يعيشون في المهجر هم من الأمازيغيين المسلمين، أي من غير العرب، ولكنهم من المسلمين.

إن التمييز بين المواطنين القاطنين في بلدان الاتحاد الأوروبي من أهل البلاد الأصليين ومن المهاجرين إليها تصبح قاسية وشرسة جدا عندما يتفاعل فيها الجانب العرقي بالجانب الديني، ثم تزداد حدة عندما تحاول أجهزة الإعلام وكثرة من السياسيين ربطها بواقع الأزمة التي تعيشها أوروبا، أي بالبطالة الواسعة واعتبار هؤلاء منافسين لسكان البلاد الأصليين في مجال التشغيل والسكن وما إلى ذلك.

إن إشكالية أوروبا الجديدة مع المسلمين القادمين إليها من شمال أفريقيا أو من غيرها من مناطق العالم الإسلامي تتبلور في محاولة النظر إليهم وكأنهم جميعا من الأصوليين المتطرفين الذين يسعون بكل السبل إلى نشر الإسلام فيها وإلى ممارسة الإرهاب والعنف وإلى نقل الكثير من المشكلات الاجتماعية إلى هذه البلدان بما فيها قضايا العهر والمخدرات والمرض، وبالتالي التسبب في فقدان الأمن والاستقرار في بلدان الاتحاد الأوروبي. ومثل هذه النظرة البعيدة عن الواقع تقود إلى ثلاث عواقب سلبية لا بد لأوروبا أن تأخذها بنظر الاعتبار وهي:

- إنها ومن خلال محاولة رؤية المسلمين وكأنهم جميعا من هذا الطراز السيئ، تسيء، شاءت ذلك أم أبت، إلى كل المسلمين في العالم، بمن فيهم الذين يعيشون في بلدانهم الأوروبية، بمثل هذه التهم الباطلة والأحكام المسبقة والمطلقة؛
- إنها تعيق الاستفادة الواعية والعملية من القدرات الفكرية والثقافية والدور الذي يمكن أن يلعبه المواطنون المسلمون في تنمية الحضارة والثقافة والاقتصاد والمجتمع في بلدان الاتحاد الأوروبي، وبالتالي، لا تساعد على خلق الأجواء المناسبة للمسلمين في الاندماج بالمجتمعات الأوروبية مع الاحتفاظ المناسب بالهوية الدينية أو الوطنية عموما وفقا إرادة الإنسان الحرة؛

- إنها تزيد من تعقيدات تعاونها الاقتصادي والثقافي والمتعدد الجوانب مع البلدان ذات الأكثرية المسلمة في العالم، بسبب تلك الإساءات التي تلحقها بالمسلمين دون مبرر، علما بأن لأوروبا مصالح غير قليلة في البلدان ذات الأكثرية المسلمة في دول المشرق العربي وشمال أفريقيا.

لا شك في أن هناك حاجة ماسة لدى المسلمين والمسيحيين بشكل عام ولدى المتطرفين منهم بشكل خاص إلى التحول من سياسات المواجهة الفكرية والسياسية والثقافية إلى سياسات ذات ثلاث حدود أساسية هي:

- الاعتراف بالآخر والقبول بوجوده جنبا إلى جنب وإبداء الاحترام المتبادل؛
- الحوار الدائم وعلى أسس من الديمقراطية والعقلانية بين الديانات المختلفة على أساس التعايش الدائم والمتجاور، سواء كان ذلك على مستوى البلدان والمجتمعات، أم كان ذلك على مستوى البلد والمجتمع الواحد؛
- اعتبار الوجود المتنوع والمشترك على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري إغناء حقيقيا للمجتمع البشري، لحضارته وثقافته واقتصاده، والاستفادة من هذا التنوع لصالح المزيد من التعاون والتفاعل والتأثير المتبادل لصالح الأمن والسلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في العالم.

ويفترض هنا الإشارة الواضحة إلى أن اتجاهات التطرف الديني أو ما يطلق عليها بالأصولية السياسية، سواء كانت هذه الظاهرة في المجتمعات الإسلامية أم في المجتمعات المسيحية أم في المجتمعات اليهودية أم عند أتباع ومجتمعات الديانات السماوية وغير السماوية الأخرى، مثلما في الهندوسية أو البوذية ...الخ، تشكل خطرا على كل تلك المجتمعات وأينما وجدت وحيثما ظهرت. ولهذا لا يعتبر وجود مجموعات من المتطرفين في أوروبا خطرا على تلك المجتمعات، بل على البلدان التي جاءوا منها أيضا. إن مواجهة مثل هذه الاتجاهات الفكرية والحركات السياسية وإفشال مشاريعها المتطرفة لا تتم عبر المبالغة بهذه القوى ولا عبر التقليل من أهميتها، بل من خلال تقييمها تقييما صحيحا والتحري عن العوامل التي تسببت في ظهورها والقوى التي تقف وراء تصعيد نشاطاتها والسبل السليمة لعزلها عن الجماهير الواسعة. إن إشاعة الهستيريا بين الناس وإثارة المخاوف من المتطرفين، سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين أم من أديان أخرى، لن يعالج المشكلة، بل يعقدها. فالمبالغة بمخاطرهم لا تختلف كثيرا عن التقليل الكبير من المشاكل التي يمكن أن يثيروها للمجتمعات التي يعيشون فيها. ولكن حتى في مثل هذه الحالة يفترض أن تعالج المشكلات القائمة بروح إنسانية سمحاء ووفق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والشرعة الديمقراطية الدولية.

إن المجتمعات الإسلامية ومنذ سنوات تعيش أزمات عديدة ومتنوعة بدءا بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية وانتهاء بالأزمة الفكرية والسياسية، أي أزمة الديمقراطية فيها. ويمكن للإنسان أن يدرك حقيقة هذا الوضع المتأزم من عدد من المؤشرات التي تساهم في تنشيط التطرف الديني سعيا وراء حلول وهمية للمشكلات التي تعاني منها تلك المجتمعات. فهذه المجتمعات تعاني اليوم من المشكلات الرئيسية التالية:

- فهي تعيش استقطابا متفاقما بين الفقر والغنى، بين غنى المالكين لوسائل الإنتاج وفقر المحرومين منها، فالعدالة الاجتماعية غائبة تماما عن هذه المجتمعات؛

- وهي تفتقد الحرية والديمقراطية وتعاني من تجاوزات فظة ومستمرة على حقوق الإنسان الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في آن واحد، وتتحكم فيها نظم غير دستورية واستبدادية أو لا ديمقراطية أو ديمقراطية شكلية لا غير؛
- كما إنها تعاني من استغلال خارجي مستمر ونهب لخيراتها وتجاوز على مصالحها وتدخل فظ في شؤونها الداخلية لصالح الرأسمال الأجنبي ولصالح الحكام غير الديمقراطيين؛
- كما إنها لا تجد سندا لنضالها من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، أو وقوفا إلى جانب قضاياها الإقليمية والدولية العادلة أو ضد النظم التي تضطهدها وتشدد من استغلالها؛
- وهي تعاني من تأخر حصول عملية التنوير والتحديث في الفكر الإسلامي وفي المجتمعات ذات الأغلبية المسلمةحتى الوقت الحاضر، بما فيه الموقف من الفصل الحاسم بين الدين والدولة والقبول بالدولة العلمانية الحيادية إزاء الأديان والطوائف المختلفة واحترامها دون تمييز أو تدخل في شؤونها.
- محاولات فرض بعض أو كثير من جوانب الحضارة والثقافة الغربية بكل السبل على المجتمعات الأخرى وعدم تركها تأخذ من الحضارة والثقافة الغربية ما يناسبها أو ما تستطيع هضمه مرحليا، والتي تستثمر بطريقة ما من جانب المتطرفين لإثارة الشعوب ضد الغرب كله دون تمييز عقلاني مطلوب.

في مقدور أوروبا أن تساهم في معالجة تلك المشكلات لا من خلال التخويف المبالغ به من التطرف الديني والقوى الدينية المتطرفة، بل من خلال انتهاج سياسة عقلانية وعادلة إزاء هذه الشعوب وقضاياها العادلة. وما يجري اليوم يؤكد خطأ وخطورة السياسة التي يمارسها الغرب الأوروبي إزاء شعوب هذه البلدان والتي تتجلى فكريا في الكثير مما صدر حتى الآن من كتب وأبحاث حول العلاقة بين الأديان والحضارات والشعوب، ومنها الكتاب الذي أشير إليه أكثر من مرة في هذا البحث ونعني به "صدام الحضارات" لمؤلفه الأمريكي صاموئيل هنتنكتون.

الفصل السادس: بعض خلفيات العنصرية والتمييز في بلدان الاتحاد الأوروبي

إن الأبحاث المتخصصة بقضايا العنصرية والقوميات والأقليات القومية والدينية ومشكلات التمييز بمختلف أنواعه وصيغ ظهوره تحيل واقع التمييز الذي يتعرض له الأجانب من غير الأوروبيين أو بعض الجاليات النازحة من مناطق الجنوب الأوروبي إلى عدد من المنطلقات والعوامل الفكرية والعقائدية أو الأيديولوجية والتقاليد والعادات المتوارثة عبر أجيال عديدة من جهة، وإلى اتجاهات التطور الراهنة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمشكلات المتفاقمة التي تعاني منها رغم التقدم الحضاري الذي حققه المجتمع المدني فيها من جهة أخرى، إضافة إلى دور الدولة في هذا الصدد، إذ أن ممارسة العرقية والتمييز العنصري بشكل فعلي يحتاج إلى سلطة الدولة وإلى تجلي ذلك، وبهذا الشكل أو ذاك، في التشريع. كما إن المتابعة التاريخية لتطور العنصرية والتمييز العنصري في أوروبا على امتداد القرون المنصرمة التي أجريناها في الفصول السابقة إزاء الشعوب والأقوام الأخرى أو الجماعات والأقليات القومية التي تقطن في أوروبا، وكذلك الأحداث التي مر بها النصف الأول من القرن العشرين، إضافة إلى ما يجري اليوم، تؤكد بوضوح إلى أن عوامل التوسع والهيمنة والاستغلال والسلطة كانت وما تزال السبب المباشر في بروز واستمرار فعل كل تلك الظواهر السلبية التي عاشتها البشرية في هذا الصدد. ولم يكن في مقدور عمليات التوسع والهيمنة والاستغلال أن تتحقق وأن تتكرس لعقود كثيرة لولا استنادها إلى أرضية فكرية أو قاعدة أيديولوجية محددة وسلطة فعلية سمحت وما تزال تسمح بقبول ما عانته الكثير من شعوب العالم، على أيدي "السادة" المستعمرين والحكام المحليين[245]. ويمكن أن يقال ذلك أيضا عن الحوافز التي ساعدت على وقوع واستمرار الحروب الصليبية لسنوات طويلة، أو على تحقيق غزو العالم الجديد من جانب الرأسمال التجاري في عصر النهضة وما بعدها والبدء بممارسة سياسة الاستعباد لشعوب القارة الأفريقية مثلا، أو تلك العوامل التي حفزت على قيام الدول القومية في أوروبا وبدء الهيمنة الاستعمارية الجديدة على شعوب العالم في القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وعالم اليوم شاهد على اتجاهات مبطنة تجد تعبيرها في عدد من وسائل الإعلام الأوروبي المستمر حول أوروبا ومستقبلها والتحديات التي تواجهها والتي تتطلب تعاونها ووحدتها، إضافة إلى ما يطرح من محفزات من عدد غير قليل من الدول لتكوين صورة "الأنا" الأوروبية المطلوبة. إن إشكالية التمييز العنصري تزداد خطورة وتأثيرا في

---

[245] Annita Kalpaka und Nora Reathzel (Hrsg.). Rassismus in Politik، Kultur und Alltag. Die Schwierigkeit، nicht rassistisch zu sein. Aktuell Politik. Teil I. Dreisam Verlag. 1. Auflage. 1994.

المجتمع عندما يتبنى الأفراد من سكان البلاد الأصليين موقف الدولة وسياستها في هذا الصدد نتيجة الدور الذي لعبته وما تزال تلعبه الدولة في التشريع وفي وضع القواعد التي يلتزم بها الأفراد والقبول بذلك من جانب المجتمع دون تمحيص كبير من قبل غالبية السكان. فالسلطة هنا تلعب دورها المركزي في تمرير ما تريده الدولة وتحويل ذلك إلى قوانين ملزمة. فالقوانين التي تعامل الأجانب بصورة تمييزية ومحاولة تهميش الأجانب في المجتمع وفي الحياة السياسية والتقليل من شأنهم ودورهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ستنعكس، شاء الإنسان أم أبى، في سلوكية عامة لدى السكان، وستتحول إلى عملية طبيعية وممارسة يومية اعتيادية لا يجد المواطن الأصلي أي خلل في ذلك أو ضير منه[246]. إنه المواطن الأصلي والذي يتميز عن الأجنبي قانونا، وبالتالي، لا حيف في ذلك على الأجانب. وقد استند إيديولوجيو الفئات الحاكمة في أوروبا على امتداد القرون المنصرمة ومنذ الحروب الصليبية أو حتى قبل ذاك، وفي فترة الحروب الداخلية في أوروبا بالذات، إلى فكرتين أساسيتين هما:

أولا: صورة "الأنا" وصورة "الآخر"؛

ثانيا: الأحكام المسبقة وما يطلق عليه بالستريوتيب.

ومن الجدير بالإشارة إن هذه الحالة قائمة حتى الوقت الحاضر، بل تغذى في أوروبا لا من بعض القوى القومية اليمينية المتطرفة أو من النازيين والفاشيين والعنصريين القدامى والجدد فحسب، بل ومن أوساط تملك القوة الاقتصادية والسياسية، إذ بدون السلطة السياسية يستحيل الوصول إلى الغايات التي تسعى إليها القوى اليمينية المتطرفة أو العنصرية. وفيما يلي محاولة للتطرق المكثف إلى هاتين المسألتين التي يمنحها علماء في علم النفس وعلم الاجتماع وعلماء علم النفس الاجتماعي أهمية كبيرة في ما يواجهه الناس من تمييز عنصري وقومي وديني وطائفي وفكري وسياسي وما تنشأ عنهما من ظواهر العداء والكراهية والحقد للأجانب أو للغرباء عموما والشعوب والأقوام الأخرى في المجتمعات المختلفة.

أولا: صورة" الأنا" وصورة" الآخر"

نشأت في مختلف البلدان الأوروبية وعلى امتداد القرون المنصرمة صورة "الأنا" ذات الطبيعة الاجتماعية التي لا تقتصر على فرد واحد في المجتمع بل تشمل أفراد المجتمع عموما، أي إنها الصورة التي يراد منها أن يرى كل فرد في المجتمع نفسه فيها والتي يفترض أن تميزه عن فرد آخر في مجتمع آخر. وصورة "الأنا" المجتمعية تقوم على منح الذات، أو الفرد خصائص متفردة ومتميزة، وهي بشكل عام تسبق صورة "الآخر" ولكنها مرتبطة بها، إنها الوجه الثاني من العملة الواحدة. فلا يمكن أن توجد صورة "الأنا" دون أن تكون بجوارها صورة "الآخر"، إذ إنها تفقد معناها والهدف منها أو الوظيفة التي يراد منها أن تؤديها في المجتمع وإزاء الآخر. وصورة الأنا لها ثلاثة أبعاد متماسكة مع بعضها ومتفاعلة وذات أهداف مشتركة، رغم إنها متباينة نسبيا بين فترة وأخرى أو تبدو

[246] قارن: نفس المصدر السابق. ص 25.

كذلك. ف "الأنا" الراهنة هي حصيلة "الأنا" في الماضي البعيد والقريب، وحصيلة "الأنا" الحاضر أيضا، ولكنها تشكل "أنا" المستقبل أيضا، أو "الأنا" التي تتطلع لمستقبل معين وفق أهداف محددة تحاول الوصول إليها وتكريسها. والأنا، هذه الذاكرة التخزينية المشتركة، مشحونة بأحداث الماضي ومنفعلة بالحاضر ودافعة نحو المستقبل الذي يفترض أن يحقق ل "لأنا" مبتغاها إزاء "الآخر"، باعتباره الخصم التقليدي أو الذي كُرِس كخصم عبر الأجيال وأصبح مرفوضا من "الأنا" الراهنة أيضا.

وصورة "الأنا" في هذا الصدد تكون عادة مرتبطة بالسلطة السياسية، بالقوة التي تمنحها السلطة السياسية لل "أنا" مقابل "الآخر" الذي لا يملك السلطة والقوة. ووجود صورة "الأنا" دون السلطة لا تستطيع تحقيق الوظيفة المنوطة بها اجتماعيا وسياسيا، فهي في مثل هذه الحالة لا تشكل خطرا، ولكن هذا لا يعني أنها غير مضرة. والتمييز الذي يسعى إلى تكريسه الحكام وإيديولوجيو الطبقة الحاكمة يهدف إلى تأكيد ما يلي:

إن صورة "الآخر" لا تختلف عن صورة "الأنا" فحسب، بل هي أدنى منها من جوانب عديدة بالضرورة، وإلا لما أحتاج "الأنا" إلى صورته ولما أحتاج إلى مقارنتها بصورة "الآخر"، ولنشأت عندها صورة مجتمعية عالمية واحدة. فصورة "الأنا" يفترض أذن أن تتميز بخصائص وقيم وسمات معينة لا تختلف عن صورة "الآخر" فحسب، بل هي أفضل منها وأكثر مثالية ونموذجية وسموا وتمتلك السلطة والنفوذ أيضا. فصورة "الآخر" نشأت إذن كنقيض لصورة "الأنا"، للصورة الذاتية المجتمعية. ومن هنا نشأت أيضا تلك الرؤية الذاتية لل "أنا" المتعالية، وأحيانا كثيرة المغرضة والخبيثة، إزاء "الآخر".

ونشوء مثل هذه الحالة تعني بطبيعة الحال إمكانية تبادل المواقع. فالأخر يمكن أن يكون "الأنا" و "الأنا" يصبح "الآخر". إنه يعتمد على زاوية الرؤية بالدرجة الأساسية. ليس هناك من شك في أن هذه الظاهرة لا تقتصر على أو تنحصر في الشعوب الأوروبية بل يجدها الإنسان لدى بقية الشعوب والمجتمعات. فالعربي، على سبيل المثال لا الحصر، رسم لنفسه وعبر التاريخ والأحداث صورته الذاتية التي كان وربما ما يزال يراد لها أن تلعب دورا محددا في المجتمع ذاته وإزاء الشعوب الأخرى، وبالتالي يجد في صورته الذاتية ما يميزها عن صورة الفارسي أو التركي أو الهندي أو الروسي أو الأوروبي أو عن صورة "الآخر" عموما. ومن يطالع أدب القوميين العرب، وبشكل خاص، اليمينيين واليمينيين المتطرفين منهم، سيجد مصداقية ذلك في طريقة تمجيدهم للماضي وفي أسلوب حديثهم عن الحاضر وطريقة دعوتهم لإقامة المستقبل، إنهم يحاولون تكريس الماضي الذي انتهى، الماضي الحاضر في ذاكرتهم بحاضر المجتمع ومستقبله. وهي لا تختلف عن الطريقة التي طرح بها كل القوميين المتطرفين في العالم صورة "الأنا" التي تتضمن ثلاثة عناصر جوهرية هي: **النرجسية الصارخة والسادية الحادة، والشخصية الأبوية التسلطية.** وبما أن البحث يدور هنا حول أوروبا فسنقصره عليها أيضا.

ومن هذه الرؤية لل "أنا" في أوروبا يمكن أن تفهم الملاحظة الجلية التي طرحها **صامونيل هنتنكتون** بقوله أن لدى الأوروبيين **"مشاعر التفوق إزاء، (وأحيانا مشاعر الدونية حول)، الناس الذين يعتبرون مختلفين عنهم تماما"**[247].

---

[247] قارن: هنتنكتون، صاموئيل. صدام الحضارات. مصدر سابق. ص. 321/320.

لقد عرفت أوروبا في القرون الوسطى وبين عامي 1096 و1291 ميلادية سبعة حروب صليبية خاضتها أوروبا وعلى رأسها الكنيسة الكاثوليكية ضد سوريا وفلسطين تحت شعار "تحرير القبر المقدس من أيدي الكفار" وكذلك "الكفاح ضد الكفار". وكانت الكنيسة الكاثوليكية تعني ب "الكفار" المسلمين. وعمدت الكنيسة/ ومعها الحكام والقواد العسكريون، على تحقيق العمل الأوروبي المشترك وتأجيج الحماس في صدور الناس للانخراط الحماسي في صفوف الجيوش الجرارة التي كونتها لشن حروبها العدوانية والتوسعية لاحتلال مناطق أخرى في العالم من خلال رسم صورة الإنسان المسيحي، المؤمن والخير والمقدام، القادر على كسر شوكة الإنسان المسلم، الكافر والجاهل والمنحط، الذي يسيطر على القبر المقدس للسيد المسيح. هنا كانت أمام هؤلاء رسم صورة "الأنا" البطولية والسامية وذات السمات الأخلاقية العالية التي تدافع عن رمز مقدس لدى المسيحيين في سائر أرجاء العالم. ولكن كان لا بد في الوقت نفسه من رسم صورة "الآخر" السلبية مقابل صورة "الأنا" الإيجابية، صورة النقيض. إذ كان لا بد أن تبَّرز هنا صورة العربي المسلم الذي يدوس على الحق ويحتل القبر المقدس للمسيح ويدنسه، وإلا لما أمكن تحقيق التعبئة البشرية الكافية للغزو والحروب التي دامت طويلا. هكذا استطاعت هذه القوى الظلامية توريط الشعوب الأوروبية والمنطقة العربية بحروب بشعة كلفت ضحايا هائلة وخسائر فادحة ما تزال شاخصة يتذكرها البعض من العنصريين في أوروبا أو في مواقع أخرى من العالم بحنين خاص وروح انتقامية تتمنى لو أمكن مواصلتها مجددا. وهذا ما يجده القارئ بصيغ عديدة في كتاب "صدام الحضارات" السالف الذكر. لقد استخدم هنا الرمز السلبي للتمييز الديني "الكافر" في مقابل الرمز الإيجابي للتمييز الديني "المؤمن"، وكذلك "المحرر" مقابل "المحتل" و "المكافح" مقابل "المعتدي" على القبر الشريف في فلسطين. نحن أمام صورة "الأنا" المنقذ والشريف والجريء وصورة "الآخر" العدو والنذل والجبان. وكانت هذه الوجهة لا تعني تأمين انخراط واسع من المتطوعين في الجيوش الغازية فحسب، بل ومن أجل إيجاد وحدة وتراص في صف الكنيسة التي كانت تتعرض في حينها لمشكلات كبيرة، كما كانت تعبر عن هدف الإقطاعيين في تعبئة القوى حولهم والتخفيف من تصاعد الاحتجاج ضد الاستغلال الإقطاعي الذي كانوا يمارسونه ضد الفلاحين. وكان، إلى جانب ذلك، الصراع الأسباني ضد الاحتلال العربي أو الإسلامي لأسبانيا والنضال الذي شن للتخلص من هذا الاحتلال. وقد اقترن هذا الصراع بالجانب الديني أيضاً، وأصبح وكأنه صراعا بين الإسلام والمسيحية، ونشأت هنا الأحقاد وتفاقمت ضد المسلمين وتشكلت صورة المسلم، أي صورة "الآخر" مقابل صورة "الأنا" الأسباني أو الأوروبي المسيحي. والعكس صحيح أيضا.

وعرفت أوروبا في عصر النهضة وما بعده صراعا للهيمنة على التجارة الخارجية ومن أجل الوصول إلى البلدان الأخرى وتأمين مناطق نفوذ لها استمر حتى بعد قيام الدول القومية الجديدة في أوروبا وما اقترن بذلك من نشوب حروب عاصفة في ما بينها أو قيامها بغزو البلدان الأخرى، أو عندما بدأ الرأسمال المالي نشاطه الدولي المحموم للسيطرة على أسواق البلدان في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل تصدير رؤوس الأموال إليها وتوظيفها فيها. وفي كل من هذه المراحل كان لا بد من أجل تحقيق تلك الأهداف طرح صورة "الأنا" مقابل صورة

"الآخر". وهكذا أمكن "للسادة" الحكام في أوروبا تبشيع صورة الأفريقي لضمان السيطرة عليه واستعباده وقبول الناس الأوروبيين بهذا الاستعباد، أو صورة "الأنا" الآري أو الغوتي أو الغالي أو الإفرنجي لتأمين تحقيق الهيمنة والتمييز والتشجيع على المشاركة في نشاطات القوى الاستعمارية والعنصرية في العالم، أو ضمان الموافقة على الحروب بين الدول الأوروبية ذاتها، كما عاشها القرن التاسع عشر مثلا، ومنها بشكل خاص الحروب بين ألمانيا وفرنسا. وكان على النازية أن تمارس من جديد إبراز صورة "الأنا" الآري المتفردة، ذات الأصالة والنقاوة، وذات القيم الرفيعة والخلق القويم، صورة الجرماني المتسمة بالنظام والانضباط والطاعة التامة، وذات التفوق العقلي والفكري وذات القدرات الجسدية المتميزة والمواصفات الجمالية العالية، في مقابل صورة "الآخر"، أي الشخصية القذرة والمنحطة والضعيفة والفاقدة لكل القيم النبيلة، والمتسمة بالوحشية والقباحة الخ... من السمات البشعة. وكانت مهمة أجهزة الدعاية في الحزب النازي والدولة الهتلرية تتركز في إقناع الألمان، نساء ورجالا، بأنهم كذلك، ومن حقهم السيطرة على عدوهم الغبي والخبيث والجاهل، لهم حق استعباد الشعوب و "الأعراق" أو "الإثنيات" الأخرى. وهذا ما آمنت به كثرة فعلية في ألمانيا وأعوان لها في أوروبا، أولئك الذين كانوا يعتقدون أيضا بأنهم من أصل آري أو جرماني نقي وأصيل. لقد وصفت شخصية "الأنا" الألمانية بصورة نرجسية وانبرى الشعراء والأدباء والفنانون لا برسمها نقية وبديعة ورائعة فحسب، بل كانوا يدعون إلى تبجيلها وتمجيد البطولة وعزة النفس والرفعة والسمو فيها. لقد كان غرض الأوساط الأوروبية المهيمنة خلق شخصيتين إحداهما "الأنا" المجتمعية الألمانية، والثانية العدو "الآخر"، وهم كل الغرباء عن الجنس الآري الذين يقيمون في ألمانيا ولهم امتدادات في أوروبا. وسبق **هتلر** في هذا الأمر الفيلسوف الألماني **نيتشة** الذي كان يرى من أجل بناء الدولة الألمانية وتوحيد الإمارات الإقطاعية في هذه الدولة الواحدة، ومن أجل تعبئة القوى ورص الصفوف وتنشيط الحماس الفردي والجماعي، لا بد من خلق العدو حتى وأن لم يكن هناك عدوا فعليا يهدد ألمانيا. فوجود العدو ووجود التحدي يدفع بالشعب إلى التراص والوحدة والسير نحو الهدف. لقد كان يرى في ذلك أكثر من ضرورة، إنه الواجب، **إذ كان يؤكد بأن ألمانيا تحتاج إلى أعداء أكثر مما تحتاج إليه من أصدقاء لتحقيق أهدافها**[248]. وكانت في حينها الحروب الدامية والمتواصلة بين ألمانيا وفرنسا، التي كان يراد من خلالها لا فرض السيطرة فحسب، بل وتأكيد الذات وتعزيز الثقة بالنفس وتحقيق الوحدة. وعند العودة إلى كتب الكثير من المثقفين الألمان والفرنسيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سيجد الإنسان نفسه أمام كمٍ كبيرٍ من تلك الكتابات التي تنحى هذا المنحى وتسعى إلى تثبيت صورة "الأنا" وصورة "الآخر" التي تجسد في الوقت نفسه الأنانية والحقد والكراهية للعدو والرغبة في الخلاص منه.

إن صورة "الأنا" لا تنبثق من فراغ، بل هي مزيج من ثلاثة مكونات جوهرية، إنها مزيج من الأساطير المتراكمة عبر التاريخ لدى الجماعات المختلفة من السكان أو من عشيرة أو قبيلة أو شعب أولا، وهي معبرة عن واقع معين يعيشه هذا المجتمع أو ذاك، كما إنها تعبير عن حاجة معينة تفرض نفسها على الحكام والنخب السياسية والموجهين

---

[248] Heismann، Michael. Das Vaterland als Feind. Klett-Cotta. Stuttgart. 1992. S. 11. Siehe auch dazu: Nietzsche، F. Goetzendaemmerung. Werke. Bd. 3.

الأيديولوجيين على رسمها وصياغتها بصورة معينة تأخذ بنظر الاعتبار المكونين الأول والثاني. وبالتالي، تنشأ أمامنا ليست المواصفات الخاصة للفرد المجتمعية فحسب، بل تعطى لها سمات أخرى مطلوبة في تلك اللحظة، ثم تلصق بها لاحقا، مثل البطولة والشهامة والاستعداد للتضحية بالنفس والشهادة في سبيل الآخرين أو في سبيل الوطن والشعب، أو في سبيل المبادئ والقيم التي غرست فيه. إنها حالة تمزج بين الخيال والواقع، بين الهدف والوسيلة، بين الماضي والحاضر والمستقبل، إنها الغاية التي تبرر الواسطة.

وعندما يحاول الإنسان ملاحظة ما يجري حوله في أوروبا في المرحلة الراهنة سيجد ما يؤكد هذا المسعى لدى النخب الحاكمة وإيديولوجييها وبعض النخب المثقفة والعاملة في المجالات الاجتماعية والعلمية، وكذلك لدى إيديولوجيي العنصرية والاتجاهات اليمينية المتطرفة. ففي فترة الحرب الباردة طرحت الحكومات الغربية كلها عدوا أساسيا واحدا حاولت تجميع كل القوى حول هذا العدو آلا وهو الشيوعية والاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية. وصوَّرته على شكل وحش يريد أن يلتهم البشرية كلها، على شكل شرير يريد نسف المبادئ الإنسانية كلها، كما صورته على إنه الكفر والإلحاد في مقابل الأيمان والدين، على إنه الإباحية في مقابل الأخلاقية المسيحية أو الإسلامية، أو الدينية عموما، على أنه الاستعمار والاستغلال والعبودية في مقابل الحرية والاستقلال والكرامة الفردية. فكانت هنا صورة "الأنا" وصورة "الآخر"، إحداهما نقيض الثاني. وعندما سقط الاتحاد السوفييتي لم يعد هناك عدوا واضحا أمام أوروبا، لم يعد هناك "الآخر" إزاء الأنا. وكان لا بد من خلق "الآخر". وقد وجد "الآخر" الجديد بصورة "الآخر" الديني القديم في فترة الحروب الصليبية، وجد خصمه في الإسلام والمسلمين وكذلك في العرب. ومن هنا جاءت الإشارة لدى هنتنكتون حين قال بأن العداء للسامية الذي كان موجها ضد اليهود في أوروبا تحول الآن ضد العرب وضد المسلمين. إن "الأنا"، الحضارة الأوروبية، ضد "الآخر"، الحضارة الإسلامية والعربية. ومن يتتبع النشر في هذا المجال سيجد في الواقع كماً كثيراً من الكتابات غير المسؤولة والعنصرية التي تحاول التشديد من هذا الاتجاه في المجتمعات الأوروبية. كما أن الاتجاه صوب الوحدة الأوروبية يسعى، إضافة إلى "الأنا" الذاتية لكل بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي، تنشيط "الأنا" الأوروبية المتمركزة على الذات الأوروبية المشتركة أو الواحدة، مقابل "الآخر" في شمال أفريقيا أو "الآخر" في العالم الثالث وربما "الآخر" في مواقع أخرى من العالم، أو كما عبر عنه هنتنكتون بكون الآخر من كل الحضارات في مقابل "الأنا" الغربية أو الأمريكية - الأوروبية. وهذا الأمر يتجلى في جملة القرارات التي صدرت تباعا عن اللجنة الأوروبية والمجلس الأوروبي وعن الحكومات المختلفة في أوروبا لمواجهة الهجرة إلى أوروبا خشية من الزحف الإسلامي أو زحف الغرباء على أوروبا ليس بالجيوش والدبابات، بل بالناس المسلمين على نحو خاص وغير المسلمين، كما عبر هنتنكتون بوضوح عن هذا الهاجس الأوروبي الراهن[249].

ومن الجدير بالإشارة إلى أن صورة " الأنا" المجتمعية وصورة "الآخر" لا تتضمن تحديدا لخصائص الطرفين أو تقليلا من أهمية وأصل وقيمة وذكاء الطرف "الآخر" فحسب، بل تعبر في طبيعتها عن عدم الثقة والخشية وعدم الألفة إزاء "الآخر". فالأفراد يجدون صعوبة في التعامل مع الآخر ويخشون نواياه ويسعون إلى الابتعاد عن

---

[249] قارن: هنتنكتون، صاموئيل. صدام الحضارات. مصدر سابق. ص. 321/320.

الاحتكاك به. وفي نداء وجهته مجموعة من المثقفين الألمان من أساتذة جامعة هايدلبيرغ في عام 1982 يدعو إلى تشكيل حزب مستقل للدفاع عن الثقافة الألمانية من الغزو الخارجي القادم مع الأجانب القاطنين في ألمانيا. فقد كتب هؤلاء الأساتذة يقولون في النداء الذي أطلقوا عليه أسم "بيان هايدلبيرغ" بالنص ما يلي: "إن دمج جمهرة كبيرة من الأجانب غير الألمان لا يمكن أن يخلو من مخاطر فعلية تهدد الشعب ولغته وثقافته ودينه. كل شعب، وكذلك الشعب الألماني، يمتلك الحق الطبيعي في الحفاظ على هويته ونوعه في وطنه"[250]. وقد ذكر هنتنكتون في كتابه المشار إليه سابقا إلى أن هذا الموقف الأوروبي يقترن ب **"الخوف من أمثال أولئك الناس وعدم الثقة بهم" من جانب**[251]، ومن الحضارة التي يجلبها معه الآخر إلى الحضارة الأوروبية المتميزة والأرقى والأكثر سموا ورفعة من جانب آخر، إنه الخوف على "النوع" الآري!

وصورة "الأنا" تحمل معها وظيفة مهمة في المجتمع. يراد منها أن تطغي على بقية الاختلافات القائمة في المجتمع، وإلا فأنها ستفقد وظيفتها الجوهرية. فأمام صورة "الأنا" المجتمعية تختفي الفوارق الطبقية والإقليمية والدينية أو الطائفية ومن حيث الجنس، وترتفع هوية "الأنا" فوق كل هوية لكي تستطيع أن تتغلب على صورة "الآخر"، ولكي تحقق وظيفتها الاجتماعية والسياسية[252]. وعندها يراد أن تشترك كل الطبقات والفئات الاجتماعية بوعي واحد هو "الأنا" الاجتماعية، "الأنا" المشتركة، "الأنا" الألمانية أو "الأنا" الفرنسية أو "الأنا" الإنجليزية ... أو "الأنا" **الأوروبية**، حيث تغيب عن "الأنا" بقية الخصائص والمؤشرات التي تميزها. وصورة "الأنا" المتميزة هذه تستند في أهميتها إلى السلطة السياسية التي تعزز موقعها وتدعم ادعائها بالتفرد العرقي المباشر أو غير المباشر، المكشوف وغير المكشوف أو المتستر، كما تستند إلى سلطة المال والاستغلال في آن واحد. ف "الأنا" التي تحفز عليها النخب الحاكمة وإيديولوجييها ومثقفيها وتسعى إلى استثمارها والاستفادة منها في تحقيق الأهداف المنشودة في كل مرحلة من مراحل التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتتخذ أبعادا عديدة وعمقا متباينا تهدف إلى خلق وعي اجتماعي لدى الأفراد ووعي مجتمعي متمحور على الذات وموجه إزاء الآخر ومميعٍ للفوراق الطبقية. وهنا يمكن أن لا تحتاج الدولة إلى إصدار قوانين معينة لمواجهة الآخر، إذ أن المجتمع يتصرف بطريقة تنسجم مع تلك الأنا المطلوبة التي تعوض عن صدور القوانين وتؤدي ذات الوظيفة. فالشرطي الذي يتصرف إزاء الأجنبي تصرفا يتسم بالتمييز أو التمييز العنصري، رغم وجود قوانين عامة تحظر مثل هذا التصرف، يكون المحرك له في ذلك التصرف هو الوعي الاجتماعي أو الجماعي القائم في البلد والذي تراكم عبر الزمن، كما أن الخطاب السياسي للنخب الحاكمة يسهل مهمة الدولة ويقلل من حاجتها إلى إصدار تشريعات للحد من وجود الأجانب فيها. والفضائح التي كشف عنها النقاب خلال النصف الأول من عام 1999 في التقرير الخاص

---

[250] Bade، Klaus Prof. (Hrsg.). Aktuelle Kontrovers 2L82: Auslaender raus…". Ein Minderheitenproblem. Niedersaechsische Landeszentrale für politische Bildung. Hannover. 1982. S. 43. Heidelberger Manifest vom 31. Januar 1982.

[251] هنتنكتون، صاموئيل. صدام الحضارات. مصدر سابق. ص. 210.

[252] Annita Kalpaka und Nora Reathzel (Hrsg.). Rassismus in Politik، Kultur und Alltag. Die Schwierigkeit، nicht rassistisch zu sein. Aktuell Politik. Teil I. Dreisam Verlag. 1. Auflage. 1994. S. 26.

الذي أعد من لجنة حيادية لوزارة الداخلية في بريطانيا العظمى حول تصرفات الشرطة وتجاوزاتها على حقوق الإنسان وتمييزها بين المواطنين ضد الملونين، أي انتشار العنصرية والتمييز العنصري بين أفراد الشرطة البريطانية، دليل جديد على السياسات التي تمارس في هذا البلد إزاء الأجانب أو المواطنين من أصل غير إنجليزي، رغم الادعاء بعكس ذلك. إن "الأنا" الإنجليزية ما تزال شديدة التمايز عن الأخر غير الإنجليزي، أو المسلم غير الإنجليزي أو العربي المسلم أو العربي حتى من غير المسلمين، وشديدة العداء أيضا في أوساط واسعة نسبيا، رغم إنها غير علنية أو غير مجاهر بها، أي إنها ما تزال متسترة ويمكن أن تبرز إلى السطح في فترات معينة يكون من الصعب التصدي لها وتتسبب عندها في كوارث غير قليلة[253].

ثانيا: الأحكام المسبقة والستريو تيب

يتفق الباحثون في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي والعلوم التربوية والعلوم السياسية على أن ظاهرة الأحكام المسبقة ليست حديثة العهد بل هي قديمة وصاحبت تطور المجتمعات البشرية وتشكلت بحالتها الراهنة عبر الأجيال. وإذا كانت هذه الظاهرة في العصور القديمة قد جسدت صيغة ساذجة أو أولية لاتجاه تفكير البشر حينذاك لمواجهة المصاعب الحياتية والكوارث التي كانوا يتعرضون لها ومحاولة تفسيرها وإبعاد سببها عن أنفسهم ورميها على عاتق الآخرين، فأنها في فترات لاحقة قد استخدمت بشكل مقصود للإساءة إلى جماعات معينة ومن أجل إلحاق الضرر بهم، سواء كانت تلك الجماعات الأخرى "إثنية" أم "دينية" أم طائفية أم فكرية أم سياسية، إذ ارتبطت بدورها بصورة "الأنا" و "الآخر" بصيغ عديدة. وتجلت ظاهرة الأحكام المسبقة بشكل واضح في الروايات التي تناقلتها كتب الأديان السماوية كلها، أو الحكايات التي تناقلتها الشعوب عبر الأجيال، سواء كانت موجهة ضد جماعات معينة، أم في تحديد الموقف من "الأعداء"، أم في تبرير غزو وعدوان ضد جماعات أخرى، أم في مواقف التمييز إزاء المرأة من جانب الرجل. والصورة التي كانت تعطى لهؤلاء الناس، وأن كانت مختلفة من حالة إلى أخرى، إلا إنها كانت متفقة على وجود اختلاف حقيقي بين صورة "الأنا" أو ال "نحن" وصورة "الآخر" أو "هم" الآخرين.

ومن هنا يمكن القول بأن الأحكام المسبقة التي تتناقلها الشعوب على اختلافها تشكل تراكماً كمياً هائلاً وشاخصاً في أذهان الذاكرة الجماعية للمجتمعات المختلفة في تقديراتها ومواقفها إزاء الشعوب والأقوام أو "الإثنيات" والجماعات الدينية والفكرية والسياسية الأخرى. والخشية تبدو واضحة في احتمال تحول هذا الكم المتراكم إلى حالة نوعية جديدة هي العنصرية والتمييز العنصري التي خبرتها البشرية على امتداد القرون المنصرمة. فعلى مدى عقود أو حتى قرون طويلة تكونت لدى هذا الشعب أو ذاك أحكام مسبقة عن بقية الشعوب، أو أحكام مسبقة إزاء الأديان والطوائف أو إزاء اللغات والثقافات، وكذلك إزاء الأحزاب والجماعات المختلفة حتى في البلد الواحد.

---

[253] The Stephen Lawrence Inquiry. File://A:/Lawrence/Chapter 6 Racisim.htm. 31.05.99.

ولا يمكن أن تنشأ مثل هذه الأحكام المسبقة دون أن تكون هناك صورة "الأنا" المقترنة بصورة "الآخر". ويطلق الباحثون في علم الاجتماع وفي العداء للغرباء على النماذج البشرية التي تتشبث بالأحكام المسبقة ويصعب انتزاعها من أذهانها حتى عند التيقن من خطأ تلك الأحكام ب "الستريوتيب" "Stereotyp" أي "النموذج التقليدي" الجامد والمتحجر لهذا النمط من الفكر عند البعض من البشر . وغالبا ما تكون تلك الأحكام المسبقة سلبية إزاء "الآخر"، لأنها لا تختلف في ملامحها عن الصورة الاجتماعية التي كونها أو تربى عليها الفرد في مجتمعه إزاء "الآخر" منذ أن كان طفلا وصبيا يافعا، وبالتالي، فهي مناقضة للمعايير التي تعلموها عن "الأنا" الذاتية. وكما توجد أحكام مسبقة سلبية توجد بجوارها أحكام مسبقة إيجابية. والبعض يعتبر وجود الأحكام المسبقة الإيجابية ظاهرة سليمة وذات نفع للمجتمع، في حين أن البعض الآخر يعتبر وجود الاحكام المسبقة الإيجابية لا تنفصل عن ظاهرة الأحكام المسبقة السلبية. إذ أن إحداها تبرز في حالة المقارنة مع الأخرى. فليس هناك من حكم سلبي مسبق ما لم يكن قد نتج عن مقارنته بحكم إيجابي مسبق. وإذا كان الحكم الإيجابي المسبق ينطلق من تقدير الذات نفسها، أي "الأنا"، فالحكم السلبي المسبق يكون من حصة "الآخر" لا غير[254].

والأحكام المسبقة تمثل بالمعتاد مجموعة من الكليشهات حول قضايا إثنية واجتماعية يجري التداول بها وكأنها حقائق ثابتة حول شعب أو مجموعة معينة من السكان، دون أن يجري إخضاع تلك الأحكام إلى الامتحان في ما إذا كانت واقعية أم إنها من نسج الخيال أو إنها تعبر عن البعض من سكان هذا البلد وليست صفة عامة تشمل المجتمع بأسره. يشير الباحث الأمريكي المعروف **جوردن آلبورت Gordon W. Allport** في معرض بحثه حول الأحكام المسبقة قائلا: "إن الأحكام المسبقة عبارة عن "تفكير سيئ إزاء الآخرين دون أن تكون هناك أسبابا مبررة كافية"[255]. كما يؤكد **آلبورت** في مكان آخر من كتابه قائلا: " إن الأحكام الإثنية المسبقة تعبر عن كراهية تستند إلى تعميم خاطئ ومتحجر. ويمكن التعبير عن هذه الكراهية أو الإحساس بها فقط. ويمكن أن تتوجه ضد مجموعة ككل أو ضد شخص بحد ذاته، باعتباره عضوا في تلك المجموعة من البشر"[256]. ورغم أن الأحكام المسبقة تهتز في أحايين كثيرة وتبدو بعيدة عن الواقع عند اختبارها أو عند حصول احتكاك فعلي بين أصحاب الأحكام المسبقة وبين المتهمين بتلك الخصائص السلبية، فأنها تبقى عالقة بأذهانهم ولا يسعون إلى التخلص منها أو تغييرها. ورغم إن الأحكام المسبقة غالبا ما تكون سلبية في نظرتها إلى الآخرين، فأنها تتضمن أحيانا بعض الصفات الإيجابية التي تفقد قيمتها الحقيقية بالارتباط مع نوعية الصفات السلبية التي تلصق بالآخرين، أو إنها تستخدم من أجل ممارسة

---

[254] Fuertes، Joshua Albaladeio Y. Migration und Vorurteile: Abneigung gegen auslaendische Arbeitnehmer in der Bundesrepublik Deutschland. Zu emotionalen Ursachen und Folgen der Migration، dargestellt am Beispiel der spanischen Arbeitsmigranten. Philosophische Fakultaet der Rheinisch-Westfaelischen Technischen Hochschule Aachen.. Fotodruck. J. Mainz GmbH. Aachen. 1987. S. 56-60.

[255] Ahlheim، Klaus. Heger، Bardo. und Kuchinke، Thomas. Argumente gegen Hass. Band I. Hessische Landeszentrale für politische Bildung. Wiesbaden. Bonn. 1993. S. 23.

[256] نفس المصدر السابق.

شرسة وشديدة للصفات السلبية، أو تبدو وكأنها محاولة للسخرية من تلك الجماعة البشرية. فعلى سبيل المثال لا الحصر عندما كان الحديث يجري عن القوة العضلية أو الجسدية التي يتمتع بها السكان السود، فكانت هذه الصفة تعني بالنسبة للعنصريين، أن هؤلاء خلقوا هكذا لكي يمكن تشغيلهم فترة أطول وتكليفهم بأعمال شاقة ومرهقة. كما إن الاختلاف بين تقاليد وعادات الشعوب يمكن أن تصبح بعض الأحكام الإيجابية إزاء شعب معين أحكاما سلبية حول نفس الشعب عند شعب آخر. ومن يتابع جوهر الأحكام المسبقة التي تتداولها كثرة من شعوب بلدان الاتحاد الأوروبي حول شعوب بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وأن اختلفت في بعضها عن البعض الآخر، إلا إنها في الغالب الأعم سلبية ومشتركة ومسيئة لتلك الشعوب، وهي من حيث المبدأ تنطلق من مواقع التمييز العنصري والقومي والديني على نحو خاص. يشير آلبورت في هذا الصدد قائلا: "حين تكون للمرء أحكاما مسبقة، عندها يفسر باستمرار موقفه السلبي مشيرا إلى الخصائص المخلة والمزعجة التي تتميز بها تلك الجماعة غير المحترمة. المجموعة كلها تعتبر مدانة بأن لها رائحة كريهة وفهم قاصر، ومن طبيعتها أن تكون معقودة اللسان، عدوانية أو غبية"[257].

وتشير مختلف الدراسات التي تبحث في إشكالية الأحكام المسبقة والمتداولة بين سكان البلاد الأصليين في مختلف الدول الأوروبية إزاء الأقليات الأجنبية المقيمة فيها إلى أنها تنطلق من مواقع ثلاثة ذات طبيعة إيديولوجية متداخلة في ما بينها ومتبادلة الفعل والتأثير، وهي: العنصرية والقومية الشوفينية وضيق الأفق القومي والتعصب المتنوع الاتجاهات.وبالتالي فهي تتخذ أشكالا متنوعة، ولكنها تبقى ذات هدف واحد ووظيفة واحدة وذات نتيجة واحدة، هي التقليل من شأن "الآخر" والحط من كرامته والتخلص من وجوده وسط الذين يتبنون ويمارسون تلك الاتجاهات.

وقد اتخذت هذه الظاهرة صيغتها الصارخة جدا في مجتمعات القرون الوسطى في أوروبا حيث مارستها تلك المجتمعات بتحريض من حكامها ضد الأقليات السكانية أو ضد الأفراد الذين اتهموا بالسحر أو الذين اعتبروا سببا في حصول كارثة معينة في المجتمع، وفي ضوئها أجج الحكام الأوروبيون حينذاك وقادوا الحروب الصليبية. كما إنها كانت وراء حقيقة استعباد الأوروبيين للأفارقة السود وتسليط أبشع أنواع الاستغلال بحقهم، وكانت كذلك وراء مطاردة اليهود واضطهادهم في أوروبا. يؤكد الباحث الاجتماعي الأستاذ الألماني **فريدريك هيكمان Friedrich Heckmann** إلى أن الأحكام المسبقة إزاء الإثنيات تدخل في باب الأحكام المسبقة ذات الطبيعة والمضمون الاجتماعيين الموجهة من قبل الأكثرية ضد الأقلية، وبالعكس أيضا، وهي تقود إلى التمييز، كما إن التمييز يعتبر سببا لوجودها أصلا. وقد طرح هيكمان في كتابه الموسوم "الأقليات الإثنية، والشعب والأمة" الموضوعة الصحيحة التالية:

"تعتبر الأحكام المسبقة مواقف سلبية أو رافضة من جانب شخص أو مجموعة من الناس تمتلك أساسا تصورات تقليدية حول خصائص معينة مقررة أبتداء إزاء شخص أو مجموعة أخرى من الناس، وهي تعتمد في ذلك على

---

[257] Gordon W. Allport. Die Natur des Vorurteile. Koeln. 1971. In: Aus Politik und Zeitgeschichte-Beilage der Wochenzeitung Das Parlament. B 48/1995. 24. November 1995. Ein Beitrag von Christa Mahrad/Ahmad Mahrad. “Immigration und Fremdenfeindlichkeit in Europa”. S. 3.

المشاعر المشحونة بالعناد والإصرار التي يصعب تصحيحها حتى عند المرور بتجربة ذاتية مناقضة لتلك الأحكام"[258]

وأذ يتفق الباحث الاجتماعي الألماني عمانوئيل غايس مع الموضوعة التي طرحها فريدريك هيكمان، يؤكد من جانبه على أن السبب وراء مثل هذه الأحكام المسبقة يكمن في الموقف العنصري التمييزي، إذ يقول: "تعتبر العنصرية بمختلف أشكالها نواة الشر عند البشرية، وهي، حتى يومنا هذا، تعتبر السبب في الكثير من النزاعات في إطار الشعب الواحد، أو في ما بين الشعوب أو الدول"[259]. كما أن أصحاب المدرسة الفرانكفورتية الألمانية من أمثال أدورنو، Adorno وهوركهايم ، Horkheim وفروم Fromm يربطون بين الفكر الشمولي والممارسة الشمولية، أي بين الاستبداد وبين الأحكام المسبقة إزاء الآخر أو الآخرين أو إزاء الشعوب الأخرى[260]. وتشير المدرسة المذكورة إلى أن الأحكام المسبقة لا تتجه صوب شخص بعينه من حيث المبدأ، بل هي سمة واحدة أو أكثر تلصق بجماعة بشرية، سواء كان لها نصيب قليل أو كثير من الصحة، أم مفتعلة أساسا، بقصد تمييزها عن الآخرين، ومن ثم تنتقل هذه السمة أو السمات من تلك الجماعة البشرية إلى الفرد المتحدر منها لإلحاق الضرر به. والضحية غالبا ما تكون أقليات سكانية ضعيفة يصعب عليها الردّ على تلك الاتهامات، أو أنها لا تشكل خطرا معينا على جماعة الاتهام، أو أنها توجه ضد شعوب أخرى أو "أعراق" أو "إثنيات" أخرى.

ويجد الإنسان مصداقية ذلك في الحياة اليومية في أوروبا، رغم أن البعض يتصرف بصورة عفوية حين يروي نكتة شائعة أو يروي حكاية دون أن يدرك أنه يمارس تمييزا قائما على العنصرية، إذ أن التربية البيتية وفي المدرسة والشارع والعمل وفي الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام تساهم في تكوين خلفية فكرية أو ذهنية محملة ببذرة العنصرية التي يمكن أن تطفو على سطح الأحداث في ظروف وتحت شروط معينة، وهي بالمحصلة النهائية تحمل في طياتها مضمون العداء للأجانب أو الغرباء عموما. ويمكن إيراد سلسلة طويلة من الأحكام المسبقة التي يجري تداولها من قبل كثرة من السكان حول الأجانب المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي. فعلى سبيل المثال لا الحصر يجري الحديث عن سذاجة هؤلاء الناس، عن ضعف مداركهم، عن عدم عنايتهم بالنظافة، عن تطرفهم الجنسي، عن جهازهم التناسلي الطويل بالنسبة للذكر منهم، عن انتشار الجريمة في صفوفهم، عن طبيعتهم الاحتيالية وشراستهم، عن رغبتهم وتقاليدهم في اختطاف الأطفال، كما في الموقف والحكم المسبق والجاهز ضد النوريين (الغجر)، عن تعصبهم وأصوليتهم، عن كسلهم وعدم رغبتهم في العمل، وعن حبهم للبطالة والحصول

---

[258] Heckmann، Friedrich. Ethnische Minderheiten، Volk und Nation. Enke Verlag. Stuttgart. 1992. S. 141.

[259] Hoffmann، Lutz/Even، Herbert. Soziologie der Auslaenderfeindlichkeit. Beltz Verlag. Weinheim. Basel. 1984. S. 141.

[260] Fuertes، Joshua Albaladeio Y. Migration und Vorurteile: Abneigung gegen auslaendische Arbeitnehmer in der Bundesrepublik Deutschland. Zu emotionalen Ursachen und Folgen der Migration، dargestellt am Beispiel der spanischen Arbeitsmigranten. Philosophische Fakultaet der Rheinisch-Westfaelischen Technischen Hochschule Aachen. Fotodruck. J. Mainz. GmbH. Aachen. 1987. S. 62-65.

على المساعدة الاجتماعية دون بذل أي جهد يذكر، عن عدائهم للأديان الأخرى وعن رغبة المسلمين في الهيمنة على أوروبا باعتبارها دار حرب بالنسبة لهم ولا بد من جعلها تحت وصاية أو جزء من دار السلام، أي دار الإسلام! إنها سلسلة طويلة حقا ولا تنتهي من الأحكام المسبقة القاسية وغير العادلة وغير الودية. وإذ لا يمكن نفي هذه الصفة أو تلك عن هذا الأجنبي أو ذاك، سواء جاء من البلدان العربية أو البلدان الأفريقية أو من البلدان الإسلامية الأخرى أم من غيرها، فهي والحق يقال بعيدة عن أن تلصق بشعب معين أو جماعة كبيرة من الناس، كما أن من الممكن أن يجدها الإنسان هنا وهناك ولدى شلة من الناس لا في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فحسب، بل وكذلك في أوروبا وفي بقية بلدان العالم. إنها أحكام مسبقة لا يمكن القبول بها بشكل عام ومطلق، إذ إنها عند ذاك لا يمكن أن تخرج عن إطار العنصرية والتمييز والإثارة المتعمدة ضد هذه المجموعة أو تلك من البشر في هذا البلد الأوروبي أو ذاك. يروي العرب حكاية ذات مضمون سليم وحكمة ناضجة تقول بأن إعرابي التقى وهو في طريقه إلى إحدى المدن التي لم يدخلها من قبل بأحد الخارجين من تلك المدينة فسأله عن طبيعة وتصرفات الناس في هذا البلد، فأجاب قائلا: أنهم جميعا من الأخيار والطيبين ومعاملتهم حسنة وسلوكهم يرضي الله والضمير. ودعه الإعرابي وسار قاطعا مسافة أخرى على طريق المدينة، فالتقى بشخص آخر فوجه إليه نفس السوأل، فأجابه بقوله: كفاك الله شرهم، لم أجد في دنياي أسوأ منهم. فودعه وسار حتى التقى بشخص ثالث فسأله عن أهل هذه الديار فقال له: ستجد بينهم الطيب والخبيث، وتلتقي بالصالح منهم والسيئ، وهذا شأن الناس في كل الديار. فودعه وقال لنفسه هذا رجل عاقل وحكيم وصاحب ضمير. فمن غير الصائب إصدار الحكم المسبق من جانب هذا الإنسان أو ذاك ضد كل الأوروبيين باعتبارهم يحملون جميعا أحكاما مسبقة عن الآخرين أو يقبلون بها كما وردت لهم من أجيال سابقة، كما ليس من المقبول أن لا يشار إلى وجود كثرة من الباحثين والصحفيين وغيرهم ممن يرفضون تلك الأحكام المسبقة ويعملون على دحضها أو تدقيقها وتفنيد ما هو عنصري منها. ولكن الحديث هنا عن الظواهر العامة التي دأب الناس على ترديدها وأحيانا دون وعي بها أو إدراك بشرورها ونتائجها السلبية على العلاقات بين الشعوب أو على العلاقات بين الجماعات المختلفة التي تعيش في بلد واحد.

والأحكام المسبقة لا تنطلق من الغالبية السكانية من الناحيتين القومية والدينية فحسب، بل تنطلق أيضا من الأقليات السكانية القومية والدينية أيضا. وهي لا تختلف في طبيعتها ومضمونها الاجتماعي عن تلك التي تنطلق من مواقع الأكثرية، ولكنها لا تشكل بالضرورة ذات المخاطر التي عندما تنطلق من الأكثرية السكانية والموجهة ضد الأقليات، ومع ذلك فهي تبقى ذات مخاطر في كل الأحوال لأنها يمكن أن تحمل في طياتها بذرة ممارسة العنف أو الكراهية والحقد والتمييز. ويفترض أن لا ينسى الإنسان بأن للأحكام المسبقة ردود فعل من جانب الأكثرية إزاء الأقليات القاطنة في البلاد، التي يمكن أن تتفاعل مع عوامل أخرى كالاستغلال والاضطهاد والإرهاب من جانب الأكثرية ضد الأقلية، وبالتالي يمكن أن تفجر بدورها الكراهية والحقد وأعمال العنف المضاد.

ويشير الباحث الاجتماعي الأمريكي **آلبورت** بحق إلى أن الأحكام المسبقة تبرز في فترات الكوارث والأوضاع الصعبة أو الأزمات الاقتصادية أو في أعقاب الحروب أو حتى تشكل سببا أو حجة لتبرير إشعال فتيلها[261]. وهي الخطوة الثانية والتالية بعد العثور على كبش فداء لتنسب إليه تلك الكوارث والأزمات أو الحروب. وعند الوصول إلى هذه المرحلة فأن الخطوة التالية المتوقعة لا تكون بعيدة بل في متناول اليد، إنها موقف التمييز إزاء كبش الفداء، إزاء هؤلاء الذين لا حول لهم ولا قوة في الدفاع عن أنفسهم إزاء اتهامات الحكام أو النخبة السياسية، إنهم الضحية التي تتحمل عواقب التمييز[262]. وعلى هذا الأساس يمكن وضع تسلسل العملية بأربع مراحل هي:

1. وقوع الحدث، سواء كان أزمة اقتصادية وبطالة وخراب اقتصادي، أم كان كارثة طبيعية صحبتها مأساة اجتماعية أو كانت حربا نجمت عنها الكثير من الضحايا والخسائر؛

2. التحري عن كبش فداء لإلصاق سبب ما حصل به من أجل إبعاد التهمة عن السبب الحقيقي أو المتسبب الفعلي في هذا الحدث أو ذاك؛

3. ربط الحكم المسبق بكبش الفداء وإشاعته بأساليب شتى تساهم فيها النخب السياسية وأجهزة الدولة والإعلام الرسمي وغير الرسمي وغيرها لتمهيد الطريق للخطوة اللاحقة؛

4. ممارسة سياسة التمييز إزاء كبش الفداء والتي تتمثل بالدعوة لمعاقبته والخلاص منه أو تتخذ أشكال وأساليب عنفية وتدميرية لا حصر لها بحق كبش الفداء.

إن التحول من الشكل الداخلي للأحكام المسبقة إلى حالة التمييز وممارسته تعني البدء بخطوات عملية للتخلص من كبش الفداء، للقضاء عليه، وعلى الأقل لإبعاده من البلاد، وهو ما تمثل في شعار "أيها الأجانب أخرجوا من بلادنا". ويمكن أن يتطور الموقف إلى حد ممارسة العنف بحق كبش الفداء إلى حد القتل المتعمد. وقدمت أوروبا نماذج حية وصارخة على عملية التحول هذه.

ومن يتتبع الأحداث التاريخية التي مرت بها البشرية، وبشكل خاص الحروب وفترات الجفاف أو الكوارث الطبيعية أو المجاعات وموجات الأمراض المعدية، كالطاعون والجذام، وغيرها، سيجد أمامه تراكما هائلا من محاولات التفتيش عن كبش فداء تعلق في رقبته مسؤولية وقوع تلك الأحداث أو نتائجها الكارثية، وعندها تشكل الأرضية الصالحة لحكم مسبق يصدر على هذه الجماعة أو تلك لتكون السبب في معاملتها بصورة مختلفة، معاملة تتسم بالتمييز والسوء. وكما تورد الكثير من الدراسات المتخصصة في هذا الصدد موقف النازية وهتلر وبقية رهطه من اليهود باعتبارهم السبب في الأزمة الاقتصادية الكبرى التي عانت منها ألمانيا والعالم في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، والسبب في تفاقم البطالة، والسبب في خسارة الحرب العالمية الأولى. فاليهود شكلوا في هذه الحالة كبش فداء لكي يمارس ضدهم الحكم المسبق الذي أعده إيديولوجيو النازية، وبالتالي ممارسة التمييز العنصري والديني بحقهم ودفع الملايين منهم إلى الموت بصور بشعة وجرائم يصعب على الإنسان السوّي

---

[261] Allport، Gordon W. Treibjagd auf Sündenboecke. In Argumente gegen den Hass. Band II: Textsammlung. Hessische Landeszentrale für politische Bildung. Bundeszentrale für politische Bildung. Wiesbaden/Bonn. 1993. S. 11-24.

[262] نفس المصدر السابق.

تصورها. وهكذا كان الأمر مع الروما والسنتي (الغجر) في ألمانيا الهتلرية وفي عموم أوروبا. وكان الهدف من وراء التحري عن كبش فداء في هذه الحالة يتلخص في الكره التاريخي غير المبرر الذي تكّون لدى مجموعات من المسيحيين إزاء اليهود باعتبارهم "قتلة المسيح" أولا، ومن أجل أبعاد السبب الحقيقي عن أذهان الناس والمتمثل بطبيعة النظام السياسي الاقتصادي الذي ساد ألمانيا في تلك المرحلة وجشع الاحتكارات الرأسمالية الألمانية في تحقيق أقصى الأرباح على حساب الشعب الألماني، ومن ثم الرغبة في الهيمنة على العالم.

ويشير بعض الباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي إلى أن ظاهرة الأحكام المسبقة التي يجدها الإنسان لدى كل الشعوب صغيرها وكبيرها، أو لدى أوساط وجماعات معينة من الناس لا تشكل بالضرورة خطرا على الآخرين ما بقيت هادئة وفي دخيلة الناس فقط، أي قبل أن تتحول إلى فعل مباشر موجه ضد الآخرين. ولكن حالما تبدأ هذه العملية بالحركة الفعلية فسرعان ما تتحول إلى ممارسة التمييز، وفيه يكمن الخطر على الآخرين. أي ما دمت تحمل رأيا معينا بشأن هذه المجموعة أو تلك من الناس فهذا شأنك ومن حقك ذلك، ولكن لا يجوز أن ينعكس ذلك نحو الخارج أو يمارس ضد الآخرين. ولكن السؤال المنطقي الذي يفترض طرحه هو: هل يحق للدولة والمجتمع والمؤسسات المدنية أن تسكت عما في النفوس وإلى حين تفجر المشكلة، أم يفترض أن تدرس القضايا وتعالج قبل ظهورها على سطح الأحداث وسقوط ضحايا بسببها؟ وهل يمكن للمجتمع أن يتابع الخط الفاصل بين أن تبقى تلك الأحكام المسبقة متسترة ومستترة وبين أن تعلن عن نفسها وتمارسها، والذي يمكن في كل لحظة أن تتحول بسبب نشوء مستلزمات أو أجواء تساعد على ظهورها؟ إذا كانت الأحكام المسبقة تبدو اليوم مستترة، فيمكن أن تبرز غدا على رؤوس الأشهاد وتتسبب في نشوء مشاكل لا حصر لها وربما يعجز المجتمع أو الدولة عن ملاحقتها. وقد دللت أحداث النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين على سرعة التحول من حالة إلى أخرى والعواقب التي ترتبت عنها على المهاجرين والمواطنين واللاجئين الأجانب في ألمانيا أو في فرنسا أو في غيرها من بلدان الاتحاد الأوروبي. ومن هنا فإن مخاطر وجود الأحكام المسبقة قائم باستمرار ويفترض مكافحته سواء كان مستترا أم ظاهرا، إذ أن التناقض والصراع يكون مبرمجا ومتوقعا أصلا ما لم تتخذ الإجراءات الضرورية لمواجهته قبل استفحاله.

ومن يتابع الأحداث الجارية حاليا في عالمنا المعاصر سيجد أمامه لوحة متنوعة من الأحكام المسبقة التي تساق من أجل تبرير أعمال وحشية ترتكب بحق الناس الأبرياء يومياً أو حروب تشن ضد جماعات وشعوب أخرى. ومن المفيد المرور على بعض اللوحات الراهنة حول الأحكام المسبقة التي تساق يوميا في أجهزة الإعلام الأوروبية حول الأقليات أو الأجانب المقيمين في بلدان الاتحاد الأوروبي.

من يطالع الصحف المحلية الصادرة في بلدان الاتحاد الأوروبي سيعثر على مجموعة كبيرة من العناوين والتقارير المثيرة والاتهامات الصريحة والمبطنة التي تعتبر ضمن قائمة الأحكام المسبقة بحق الأجانب المقيمين في هذه البلدان والتي يمكن أن تتحول في كل لحظة إلى فعل مناهض لهم، منها على سبيل المثال لا الحصر:

" الأجانب والجريمة المنظمة"، "الأجانب وتجارة المخدرات"، الأجانب وشراهة الجنس"، "الأجانب والتحايل على القانون"، "اللاجئون المزيفون يغزون بلادنا"، "الأجانب الكسالى يعيشون على حساب دافعي الضرائب"، الأجانب

يشكلون عبئا ثقيلا على دافعي الضرائب الألمان"، "الأجانب لهم رائحة كريهة"، "الأجانب وتفاقم السرقات في بلادنا"، "انعدام الأمن بسبب كثرة الأجانب في بلادنا"، وجود الأجانب يهدد السلم الاجتماعي"، "الأجانب عاطفيون ولا يحكّمون عقولهم" أو "إنهم من قاصري العقول بسبب مستوى ثقافتهم الواطئ"، أو "أنهم ليسوا أهلا للثقة"، وهم "لا يلتزمون بالمواعيد". وعندما تتحدث أجهزة الإعلام عن الأجانب عموما، فأنها تقصد بوضوح لا يقبل الشك الأجانب القادمين من بلدان الجنوب، وكذلك من بلدان شرق أوروبا على وجه التحديد، وأحيانا يقصدون الجنوبيين القادمين من أسبانيا وإيطاليا أيضاً.

ومن يقرأ الصحف اليومية التي تصدر في بلدان الاتحاد الأوروبي سيتعرف على عدد غير قليل من تلك الصحف، وبشكل خاص صحف الفضائح، بأنها مليئة بالأحكام المسبقة إزاء الأجانب وفي مختلف مجالات الحياة، ابتداء من صياغة الخبر وانتهاء بمحتواه وطريقة عرضه والنتائج التي يخرج بها كاتب الخبر أو التعليق. ولا شك في أن تلك الصحف لا تمارس الأحكام المسبقة أو تعيد إنتاجها ونشرها فحسب، بل تؤججها وتجعلها مقبولة من قبل الناس الاعتياديين وكأنها قضايا اعتيادية لصيقة بهؤلاء الأجانب. وبهذا فأنها تخلق الأرضية والمناخ المناسبين لما يمكن أن يسمى بالعداء للأجانب والتعامل التمييز إزاء "الغرباء"، باعتبارهم مجموعة من الناس غير مرغوب بهم من قبل المواطنين من أصل البلاد وعليهم التفكير بترك البلاد.

فالأحكام المسبقة أو الجاهزة في مجتمعات بلدان الاتحاد الأوروبي إزاء الأقليات القومية أو إزاء الأجانب المهاجرين والمقيمين في هذه البلدان التي تثيرها أوساط واسعة من الأكثرية السكانية تعرض هؤلاء الناس إلى عدد من العواقب السلبية من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية أو حتى الحياتية في آن واحد. فإلى جانب اعتبار الغالبية منهم مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة، فهم يتعرضون إلى تمييز في مجالات التشغيل والتأهيل والتدريب للشباب. ورغم أن الغالبية من العاطلين عن العمل منهم يفتشون عن عمل يعيشون منه ولا يجدونه، يتهمون بكونهم كسالى لا يريدون العمل ويفضلون أخذ راتب البطالة أو مساعدة البطالة والمساعدة الاجتماعية على العمل. ومن يحصل على عمل منهم يواجه تمييزا في التعامل اليومي من رب العمل أو من بعض العاملين معه، أو استفزازا مستمرا لمشاعره ودعوته الصريحة في ضرورة عودته إلى الوطن، ويواجه تساؤلا عن سبب مجيئه وعيشه في هذا البلد الأوروبي أو ذاك، بما يوحي إليه بوضوح بأنه غير مرغوب فيه أصلا. ويواجه الأجانب على نحو خاص تمييزا ومصاعب غير قليلة في البحث عن شقة وعن سكن في مناطق مختلفة من المدن الأوروبية بسبب تلك الأحكام المسبقة وما علق منها بأذهان الناس، حتى الذين لا يحملون ضغينة ضد الأجانب يتأثرون بهاجس تلك الأحكام المسبقة. وإذا كانت الأحكام المسبقة لدى بعض الناس تقاليد لا تنتج عنها أضرارا مباشرة على المهاجرين، فأنها تتحول إلى عامل يلحق أضرارا كبيرة بهم، خاصة إذا وجدت تلك الأحكام المسبقة لدى الشرطة أو في المحاكم ولدى الادعاء العام. فغالبا ما يعتبر المتهم مذنبا، وعلى هذا الأساس يعامل من قبل الكثير من المسؤولين في دوائر الشرطة أو حتى في المحاكم ومن قبل الادعاء العام، في حين إن القاعدة القانونية والفقهية تقول بأن المتهم برئ حتى تثبت إدانته. وكثيرا ما تقع حوادث في النوادي الليلية وبارات الرقص بين حراسها وروادها الشباب من المواطنين المهاجرين، بسبب محاولة منعهم من الدخول لأن الحكم المسبق جاهز

بشأنهم، فهم حالما يدخلون إلى هذه الأماكن سيخلقون المتاعب، أو أن المنع يرتبط أصلا بالتمييز العنصري، مما يثير هؤلاء الشباب ويرفضون الخضوع إليه وينتهي الأمر بما لا تحمد عقباه. وأحيانا كثيرة يتحول الضحية إلى متهم ومذنب بسبب تلك الأحكام المسبقة ذات الخلفية العنصرية والتمييز العنصري.

وتشير أحدث الدراسات عن التمييز العنصري بين البيض والسود في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا إلى ما نشرته الباحثة الأمريكية من أصل أفريقي، الدكتورة كامارا جونز، وهي تعمل مساعدة أستاذ في جامعة هارفرد الأمريكية، حيث تقول بأن الأسود يكتهل بمعدل خمس سنوات أسرع من الأبيض. وتشير إلى "أن العلماء يميلون إلى اعتبار الفروقات بين شعبين ينتميان إلى جذور عِرقية مختلفة ليست سوى نتيجة لانخفاض المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للفروق البايولوجية بين الطرفين"، ولكنها لا ترى ذلك، وتقول " إن الفارق العنصري الذي تقوم بقياسه كعلماء أو أطباء هو نفس الذي يقيسه ضابط الشرطة وصاحب المخزن التجاري أو المدرس الذي يمكن أن يكون له تأثيره على حياة المرء. وتضيف أن الكثيرين من الناس لديهم مواقف مسبقة مفادها أن "السود" هم "الآخرون". ولهذا يتعين الخوف منهم وتجاهلهم أو اعتبارهم أقل شأنا"[263]. وتميز الباحثة بين ثلاثة مستويات من العنصرية في الولايات المتحدة: مؤسسية وشخصية وغير مباشرة.[264]

ويتمتع المثقفون الأجانب في بلدان الاتحاد الأوروبي من حيث المبدأ بفرص الحرية في الكتابة والرسم وتأليف المسرحيات أو نظم الشعر وكتابة القصة أو المقالة السياسية والفكرية، وهي نعمة كبيرة لا يتمتع بها كثرة من مواطنيهم في بلدانهم الأصلية بسبب غياب الديمقراطية ومصادرة واسعة لحقوق الإنسان، علما بأنها من المبادئ الأساسية في لائحة حقوق الإنسان الدولية. إلا أن كتابات ولوحات ومسرحيات وشعر كثرة من هؤلاء الفنانين والمبدعين والمثقفين لا ترى النور لأسباب ناشئة عن التمييز الذي يتعرضون له، وهو بدوره يتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان. فهم في الغالب الأعم لا يحصلون على الدعم المادي أو فرص متساوية لتأمين نشر نتاجاتهم المختلفة. والسبب في ذلك لا يكمن في قلة الموارد المالية المخصصة لهذه الأغراض، بل في الموقف من النشر بلغات أخرى أو من ثقافة الأجانب، رغم أن المسؤولين لا يمانعون في استقبال فنون أجنبية من الخارج، وهو تناقض يعبر عن مسألة واحدة لا غير، هي أن الموجودين في البلاد غير مرغوب بهم من جانب أولئك المسؤولين.

إن تأثيرات الأحكام المسبقة كبيرة على الأجانب القاطنين في بلدان الاتحاد الأوروبي تدفع ببعضهم أو الكثير منهم إلى واحدة من عدة حالات هي:

- تحمل ما يعانونه بصبر وصمت باعتبار ما يعانون منه ناشئ عن إرادة الله ولا مرد لتلك الإرادة! ومثل هذا التفكير يعبر عن حالة استسلام سلبية وضعف غير مقبول منتشر لدى كثرة من المواطنين الأجانب والقادمين من مختلف البلدان، وخاصة المؤمنين بإرادة الله واعتبار كل ما يلحق بهم هو من تلك الإرادة؛

---

[263] الشرق الأوسط. جريدة يومية تصدر في لندن. العدد 7639. في 28.10.1999. ص 6. خبر من سيتي فويس/ نوزيلندا.

[264] نفس المصدر السابق.

- أو أن البعض منهم يتجه صوب الهجرة من بلد أوربي إلى آخر رغبة واعتقادا منه بمواجهة وضع أفضل، أو الهجرة إلى خارج أوروبا أو حتى العودة إلى الوطن بغض النظر عن النتائج المحتملة؛
- كما أن قسما آخر يصاب بردود فعل حادة يصبح معها مناهضا لسكان البلد ويعتبرهم جميعا من العنصريين دون تمييز عقلاني، وبالتالي يصبح هو نفسه عنصريا دون أن يدرك حقيقة التحول الجاري فيه وعليه. والشباب من هؤلاء يتحولون إلى ممارسة العنف دون وعي بالنتائج السلبية المترتبة عن ذلك ودون إدراك بأن العنف مرفوض ولا يصح ممارسته، كما لا يصلح حال ممارسيه في أوروبا بل يزيد في الطين بلة؛
- ويجد القسم الرابع في النضال الديمقراطي ضد الظاهرة السلبية الطريق المناسب لمواجهة الأحكام المسبقة والعنصرية والتمييز العنصري، ويقتنع تدريجا بأن النضال الناجح ضد هذه الظواهر لا يمكن أن يتحقق بمفرده دون التعاون المستمر مع المواطنين من سكان البلاد الأصليين ومع بقية المواطنين الأجانب لمواجهة تلك الأحكام المسبقة والتمييز بمختلف أشكاله.

ورغم أن هذا الطريق هو أصعب وأعقد الطرق وأطولها أيضا، ولكنه يبقى الطريق الصائب الوحيد الذي يجب سلوكه في مواجهة تلك الظواهر السلبية غير الإنسانية، على أن يرتبط بالعمل على ممارسة الفضح المستمر لتلك المظاهر وكشفها لا على نطاق البلد الذي تقع فيه تلك الممارسات فحسب، بل وعلى النطاق الدولي، أي من أجل تعبئة الرأي العام العالمي والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان في العالم من أجل مواجهتها ومكافحتها بصورة ناجحة.

ومما يعقد مشكلة الأحكام المسبقة في بلدان الاتحاد الأوروبي أن كثرة من الأجانب قد قدمت إلى هذه البلدان وهي تحمل معها أحكاما مسبقة أيضا إزاء شعوب هذه البلدان والتي تناقلتها شعوبهم أيضا بغض النظر عن مدى سلبية أو إيجابية تلك الأحكام المسبقة وعن صحتها أو خطأها، إضافة إلى أنها قد عانت من الهيمنة الأوروبية على بلدانها واستغلال شعوبها ونهب مواردها. ومما لا شك فيه بأن بروز مضامين تلك الأحكام المسبقة في تصرفات المواطنين الأجانب اليومية إزاء المواطنين من سكان البلاد الأصليين أو التعبير عنها بصيغة ما تثير هؤلاء وتغضبهم وتحولهم إلى عناصر مضادة لوجود الأجانب في بلدانهم. فكثيرا ما وجهت التهم للألمان مثلا، وإزاء أي تصرف غير مقبول أو غير مناسب منهم إزاء هذا الأجنبي أو ذاك، بأنهم جميعا من الفاشيين، أو أنهم ما زالوا يحملون أفكارا عنصرية. وهي كما نعرف تهمة جارحة جدا وإهانة كبيرة لكثرة من الناس ومرفوضة قطعا إن وجهت لأناس أبرياء منها ولا علاقة لهم بمثل هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية العنصرية. إنه استفزاز غير مبرر وغير مقبول في آن واحد ولا يجوز تحمله، إذ لا يمكن الحديث عن هؤلاء الألمان أو عن غيرهم من الشعوب بشكل مطلق ودون تمييز واقعي وموضوعي.

المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

عند البحث في قضايا العنصرية والعداء للأجانب ينبري البعض من السياسيين إلى طرح المشكلة أو الأزمة الاقتصادية التي كانت أو ما تزال تواجهها العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي والنتائج الاجتماعية المترتبة عنها، باعتبارها كانت وما تزال السبب وراء تصاعد موجات الكره والعداء للأجانب. فالبطالة الواسعة في تلك البلدان والوجود الواسع للأجانب فيها تساهمان في استفزاز سكان البلاد الأصليين وفي استعدائهم على الأجانب.

لا يبتعد الإنسان عن الحقيقة عندما يشير إلى أن فترات الأزمات الاقتصادية، سواء الدورية منها أم العامة أم ذات الموجة الطويلة، تتميز بتفاقم المشكلات والتناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقية والسياسية، وتقلص فرص العمل وتنامي عدد العاطلين وتزايد عدد المنشآت التي يتم الإعلان عن إفلاسها وبيعها إلى شركات احتكارية أخرى ويجري تقليص عدد العاملين فيها أو تقليص أجورهم مع خسارة جملة من المكاسب التي كانوا يتمتعون بها أو إلى غلق أبوابها وبالتالي تسريح جميع العاملين فيها دفعة واحدة، وتزايد عدد الأفراد والعائلات التي تعتمد على مرتبات العاطلين عن العمل والمساعدة التي تقدم لهم، أو عدد العوائل المحتاجة إلى المساعدة الاجتماعية التي تقدمها الدولة، كما يكثر عدد المشردين بلا مأوى أو سكن إنساني مناسب، ويتسع نطاق العهر النسائي والرجالي من أجل تأمين لقمة العيش. وتنتعش في فترات الأزمات على نحو خاص، وبسبب تفاقم البطالة وتدهور مستوى معيشة عوائل كثيرة، عمليات المتاجرة بالنساء والأطفال وأعضاء الإنسان، كما تنتشر إشكاليات تعاطي الخمور والمخدرات ويزداد عدد المدمنين عليها، وتنتشر على نطاق واسع ظواهر اجتماعية أخرى مثل عصابات الجريمة المنظمة واللصوصية والسطو على البيوت والمحلات التجارية وعمليات الاحتيال والتزوير والرشوة والفساد الوظيفي، وتتسع عمليات اغتصاب النساء والأطفال ومحاولات الانتحار أو القتل. وفي فترات الأزمات الاقتصادية يشتد الصراع بين أرباب العمل من رأسماليين وشركات رأسمالية احتكارية والشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية من جهة، والعمال والمستخدمين والموظفين من جهة أخرى، حول مستوى الأجور وساعات العمل وشروط العمل وإنتاجية العمل وتشديد وتيرة العمل وتسريح العمال، أو تتقلص إمكانيات إيجاد فرص عمل جديدة وفرص تدريب جديدة للشباب وزيادة ساعات العمل الإضافية غير مدفوعة الأجر. ويواجه الشغيلة عنتا استثنائيا من جانب الرأسماليين الذين يسعون إلى زيادة أرباحهم على حساب العمال والاستفادة من اتساع البطالة للمساومة على مستوى الأجور وأيام العطلة السنوية والإجازات المرضية باتجاه الضغط عليها معاً. ويتم كل ذلك تحت واجهة حاجة الرأسماليين إلى مزيد من الأرباح لتوفير إمكانيات أفضل لمزيد من التوظيفات المالية الجديدة أو التراكمات الرأسمالية الجديدة التي يفترض فيها أن توفر فرص عمل جديدة للعمال العاطلين عن العمل، أو لإيقاف تسريح المزيد من العاملين أو لتأمين فرص تدريب وتأهيل جديدة للشباب. ويهدد الرأسماليون العمال والنقابات العمالية بأنهم سيعمدون إلى توظيف رؤوس أموالهم في بلدان أخرى إن رفضوا الانصياع إلى شروطهم في التشغيل والإنتاج والأجور وغيرها. وغالبا ما تستجيب سياسات حكومات البلدان الأوروبية للضغوط التي تمارسها الشركات الرأسمالية الاحتكارية وتساهم في الضغط على العمال والنقابات العمالية لتحقيق ما تصبو إليه تلك الشركات، حتى إنها تعمد أحيانا إلى إصدار التشريعات التي تفرض على العمال الانصياع لشروط الرأسماليين. ولا يختلف في ذلك كثيرا إن كانت تلك الحكومات مسيحية ديمقراطية محافظة أو اشتراكية ديمقراطية. فواقع

السياسات التي تمارسها الحكومات الاشتراكية الديمقراطية والمسيحية الديمقراطية في بلدان الاتحاد الأوروبي في العقد الأخير من هذا القرن تؤكد هذا الواقع حيث تلتزم كلها تقريبا بسياسات اللبرالية الجديدة بحجة المنافسة المشتدة في إطار العولمة الجديدة. ورغم موافقة قيادات نقابات العمال والحكومات المختلفة على جملة من تلك الشروط التي يطرحها ممثلو نقابات الرأسماليين والاحتكارات الرأسمالية الدولية والمحلية، فأن البطالة الواسعة ما تزال مستمرة في الغالبية العظمى من بلدان الاتحاد الأوروبي إضافة إلى استمرار تصدير رؤوس الأموال إلى تلك البلدان التي يعتقدون أنها توفر لهم نسبة ربح أعلى مما يمكن أن يوفره التوظيف في اقتصادياتها القومية، خاصة في ظل التشابك الشديد للرأسمالية على النطاق الدولي.

إن الإشكالية البارزة في فترات الأزمات والبطالة الواسعة تظهر في تقلص القوة الشرائية لفئات واسعة من السكان التي تؤثر بدورها على الطلب على السلع والخدمات والتي تساهم بدورها في الحد من التوسع في التوظيفات والإنتاج والتشغيل. وتحاول الشركات الرأسمالية التعويض عن ذلك بزيادة صادراتها لتخفف من تقلص أسواقها الداخلية. إلا أن هذا لا يحل إشكاليات المواطنين بل يزيد بشكل خاص من أرباح الاحتكارات الرأسمالية العملاقة. وتسحق في هذا المجرى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي كانت تساهم في تشغيل أعداد واسعة من العمال والمستخدمين والتي تجبر على تسريح الكثير منهم أو إلى غلق أبوابها تماما. وتعلن الصحف يوميا عن إفلاس وغلق أبواب الكثير من المنشآت الصناعية والزراعية والتجارية الصغيرة والمتوسطة، في حين تتسع عمليات الدمج وابتلاع منشآت صغيرة وكبيرة لتشكيل المنشآت العملاقة ذات النشاطات المتنوعة، إضافة إلى الاتحاد بين البنوك والشركات التجارية والمنشآت الصناعية وغيرها. ويبقى المسحوق الأول في كل ذلك هم الشغيلة والفئات الكادحة والفقيرة في المجتمعات الرأسمالية الأوروبية. أي أن فترة الأزمات والبطالة أو الكساد تساهم في بلورة اتجاهين مهمين هما: زيادة غنى الأغنياء وتفاقم فقر الفقراء. وهذا لا يتم على نطاق هذا البلد الرأسمالي أو ذاك فحسب، بل على الصعيد العالمي ايضا. أي أن مظاهر الغنى والفقر تشمل شعوب بلدان العالم الثالث أيضا التي يسحقها الفقر والبؤس والحرمان، في حين أن بعضا من فئاتها الغنية تزداد غنى وسعادة ورفاهية.

إن اتساع البطالة وفقدان فرص التدريب المهني والفني للشباب بعد التخرج من المدارس المتوسطة والإعدادية أو فرص العمل بعد الانتهاء من التدريب المهني والفني أو تسريح كبار السن من العمال الذين لم يتجاوزا سن التقاعد، يدفع بالغالبية العظمى من هؤلاء الناس تدريجا، وخاصة الشبيبة منهم، التي لم تعد ترى أملاً في الحصول على فرصة تدريب أو عمل، أو لم تعد ترى مستقبلا مشرقا لها في هذا المجتمع، إلى التمرد وممارسة العنف ضد الدولة والمجتمع. ويمكن أن يتخذ التمرد والعنف وجهتان يمينية متطرفة ويسارية متطرفة. ويجد البعض الآخر نضاله في مؤسسات وأحزاب ديمقراطية عديدة لا تعتمد الإرهاب أو العنف والتطرف طريقا للخلاص من هذا الواقع الذي ساهمت الأزمة في تعميقه وتوسيع نطاقه. وفي كل الأحوال فأن هذا التوجهات تجسد احتجاجا شديدا ومتنوعا ضد نهج الرأسماليين والحكومات التي تساندهم وتدافع عن مصالحهم وتسكت عن الاستغلال وعن الأوضاع الصعبة التي تعيش في ظلها وتحت رحمتها عشرات الملايين من الكادحين والفقراء من بنات وأبناء المجتمعات الأوروبية. ولكن هذه الأوضاع الاقتصادية المزرية التي تسببها الأزمة الاقتصادية لا يعني أن حكومات تلك البلدان غير قادرة

على تقليص آثارها السلبية على الفئات الكادحة من المجتمع إن أرادت ذلك من خلال الضغط على الشركات الرأسمالية لتوظيف المزيد من مواردها المالية في الاقتصادات المحلية من جهة، ومن خلال دفع المترتب عليهم من ضرائب لخزينة الدولة وعدم التهرب من دفعها أو العمل والضغط على تلك الحكومات لتقليص نسبة الضرائب التي تدفعها عن الأرباح العالية التي تحققها، أو الكف عن تشغيل العمال ساعات إضافية ومن خلال ذلك توفير فرص عمل جديدة كثيرة. إلا إن الدولة لا تتدخل كثيرا في ذلك وتترك الحرية لأصحاب راس المال للتصرف وفق مصالحهم الأنانية لا وفق مصالح المجتمع والاقتصاد الوطني.

وتستثمر القوى اليمينية واليمينية المتطرفة مثل هذه الفترات، وعلى العكس من الاتجاهات اليسارية المتطرفة، غضب الجماهير، وخاصة غضب وتمرد الشبيبة، لتدفع بها إلى وجهة خاطئة لتحقيق ثلاثة أهداف لها في آن واحد، وهي:

1. التخفيف من الصراعات المركزية التي يفترض أن تتوجه صوب السبب الرئيسي في بروز الأزمة وتفاقم البطالة والفقر في المجتمع، أي بسبب طبيعة السياسات والنشاطات الاقتصادية التي تمارسها الشركات الرأسمالية الاحتكارية على الصعيدين المحلي والدولي، وبسبب سياساتها الاستغلالية التي تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح على حساب هؤلاء الكادحين والمعوزين من جهة، وتوجيه غضب هؤلاء الناس ضد الأجانب القاطنين في البلدان الأوروبية باعتبارهم السبب في اتساع حجم البطالة وفقدانهم لفرص عملهم أو تدهور مستويات أجورهم أو صعوبات الحصول على سكن مناسب أو تراجع الخدمات الاجتماعية وارتفاع أسعارها من جهة أخرى.

2. الاستفادة من هذه الأوضاع الصعبة للجماهير الواسعة لضمان الحصول على تأييدها في ما تطرحه من سياسات وشعارات والوصول من خلاله وعبر الانتخابات إلى المجالس النيابية المحلية والعامة وإلى أجهزة الدولة، وبالتالي ممارسة التأثير من تلك المواقع على السياسات الحكومية؛

3. إن القوى اليمينية المتطرفة تحاول في إعلامها اليومي أن تروج لموقف خاطئ من جانبين: فهي لا تقوم بفضح سياسات الحكومات الأوروبية المساومة لسياسات الشركات الاحتكارية، بل تقوم بالترويج الديماغوجي "للمخاطر" التي تنتظر المجتمعات الأوروبية من جراء "سكوتها" على "إغراق" بلدانها بالأجانب الذين جاءوا للعمل، وبالتالي، فهم يزاحمون سكان أصل البلاد على فرص العمل الشحيحة المتوفرة فيها.

ويمكن أن يجد الإنسان الكثير من هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية في أدبيات القوى والأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة بما يؤكد سعيها لتحقيق هاتين الغايتين، سواء كان ذلك في ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، والنمسا، وإيطاليا، وأسبانيا، أم في غيرها من بلدان الاتحاد الأوروبي، رغم أن بعض هذه البلدان لا يعاني من أزمة اقتصادية أو اتساع في حجم البطالة فيها، كما هو الحال في هولندا. ويمكن لهؤلاء، وهم يغمضون العين عن ذلك بشكل واضح، أن يروا بشكل صارخ أن البطالة في بلدان الاتحاد الأوروبي تشمل أولا وقبل كل شيء الأجانب أو الأجانب الذين تجنسوا بجنسية تلك البلدان، وأن نسبتها في غالب الأحوال تصل إلى ضعف نسبة العاطلين عن العمل من سكان البلاد الأصليين. وبعض البلدان يشير إلى هذا الفارق في التشغيل بين سكان البلاد الأصليين مثل ألمانيا، وبعضها الآخر لا يشير إلى ذلك أصلا باعتبار ذكره يناقض مبدأ المواطنة المتساوية، كما هو الحال في

فرنسا مثلا، في حين أن البطالة تشمل الأجانب بشكل أوسع رغم مبدأ المواطنة المتساوية، بل تعتبر في غالب الأحيان غطاء للتستر على التمييز الذي يتعرض له الأجانب في فرنسا في مجال التشغيل والسكن وما إلى ذلك.

وتشير استطلاعات الرأي العام إلى أن نسبة عالية من الناس في المجتمعات الأوروبية لا تعتقد بأن المنافسة على فرص العمل تشكل سببا جوهريا من أسباب العداء للأجانب أو التمييز العنصري. ومع ذلك توجد قوى سياسية في أجهزة الدولة وخارجها تسعى إلى ترويج ذلك في محاولة منها لتجاوز السبب الرئيس، أو من أجل الإساءة إلى وجود الأجانب كمواطنين في البلدان الأوروبية.

لا شك في أن المنافسة على العمل حتى بين أبناء البلاد الأصليين تكون قائمة ومفهومة أيضا بسبب قلة فرص العمل المتوفرة، ولكن لا يفترض فيها أن تكون سببا للعداء في ما بين الناس الذين يتحرون عن فرص العمل، إذ أن السبب ليس في وجود هؤلاء الناس وسعيهم العادل والمشروع للحصول على فرص عمل، بل في النظام الاقتصادي والسياسي الذي لا يساهم في حل هذه المعضلة من خلال سياسات اقتصادية مناسبة. وهذه الحالة تنطبق على المواطنين القادمين من بلدان أخرى، سواء تجنسوا بجنسية البلاد أم حافظوا على جنسيتهم الأصلية، ولا يجوز اعتبار هذه المنافسة سببا في نشوء العداء أو العنصرية، رغم أن البعض يسعى إلى جعلها سببا لإثارة العمال من سكان البلاد الأصليين. ولكن الأزمة والبطالة والكساد وما إلى ذلك تشكل مجتمعة سببا للتذمر الاجتماعي والاستعداد لقبول أي سبب يطرح ومكافحته من أجل الخلاص من الوضع السائد، وهو خلل أو قصور في وعي الواقع وفهم العلاقة بين السبب الفعلي والنتائج المترتبة عن ذلك واعتبار النتائج أحيانا سببا بصورة خاطئة. إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة حاليا في الغالبية العظمى من بلدان الاتحاد الأوروبي لا تشكل سببا حقيقيا للعنصرية والعداء للأجانب، ولكنها يمكن أن تستغل من جانب قوى معينة راغبة في استخدامها لأغراض شريرة، لتنشيط الاتجاهات العنصرية والتمييز العنصري والعداء للأجانب. وهو أمر لا يعيشه الأجانب يوميا في بلدان الاتحاد الأوروبي فحسب، بل كذلك يعيشه أولئك الذين تجنسوا بالجنسيات الوطنية للبلدان الأوروبية أيضا.

وينبغي أن لا ينسى الإنسان من الإشارة إلى أن أعدادا غفيرة من سكان بلدان أوروبا يعيشون في البلدان الأخرى كأجانب أو متجنسين بجنسيات البلدان التي يقطنون فيها، كما هو الحال في أمريكا واستراليا أو بلدان العالم الثالث، وخاصة أمريكا اللاتينية. والكثير من القوى اليمينية المتطرفة في البلدان الأوروبية لا يشير إلى هذا الجانب ولا يتحدث عنه، علما بأن اليمينيين المتطرفين في تلك البلدان يمكن أن يمارسوا نفس المواقف العنصرية والمعادية للأجانب إزاء الأوروبيين في بلدانهم، والذي يفترض أن يكافح أيضا، إذ أنه يصب في نفس الاتجاه المناهض للإنسان وحقه في الحياة والعمل والسكن أينما شاء. إن الإشكالية الكبيرة في بلدان الاتحاد الأوروبي إزاء قضية الموقف من الأجانب تبرز لا في سياسات القوى اليمينية المتطرفة فحسب، بل وفي مواقف الحكومات المختلفة التي لا تحسب على صف القوى اليمينية المتطرفة. فتصريحات بعض وزراء الداخلية وتصرفاتهم وتعليماتهم إلى أجهزة وزارة الداخلية والعاملين على الحدود أو مع الأجانب عموما، تدعو بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تنشيط المواقف المناهضة للأجانب أو إلى تنشيط العنصريين في دعاياتهم ضد الأجانب. فعلي سبيل المثال لا

الحصر يمكن إيراد النص التالي لوزير داخلية ألمانيا السابق، مانفريد كانتر، في وزارة المستشار الدكتور هيلموت كول السابقة، الذي يربط بين موضوع الأجانب والبطالة على النحو الآتي:

"سيكون من الصعب على الإنسان أن يفهم، في الوقت الذي ترتفع نسبة البطالة وبالرغم من الأنباء السوداء بصدد انتقال الإنتاج إلى بلدان أجنبية بسبب رخص تكاليف الإنتاج، وحول غلق المزيد من المصانع وحول تسريح المزيد من العمال من أعمالهم، في هذا الوقت بالذات نعمد إلى قبول قوى عاملة بهدف استمرار بقائها في ألمانيا، وهذا يمس بشكل خاص الولايات الاتحادية الجديدة في شرقي ألمانيا، التي تصل البطالة الإقليمية فيها إلى 20 % من قوة العمل أحيانا. وعدا ذلك فمن الضروري أن يجد العامل الألماني العاطل عن العمل فرصة عمل تركت لسنوات طويلة يفضل فيها العامل الأجنبي على الألماني. وعندها ستكون حركة سوق العمل باتجاه يختلف عما يريده لها الداعون إلى إصدار قانون يسمح بحرية الانتقال والهجرة إلى ألمانيا"[265]. ويمكن للمرء أن يتلمس بوضوح النقاط التي أراد السيد الوزير وضع يده عليها، وخاصة بالنسبة إلى شرق ألمانيا حيث شهدت الأحداث المأساوية المناهضة للأجانب في سنوات 1991-1993 وما بعدها أيضا، والتي لم يشارك فيها اليمينيون المتطرفون من ألمانيا الشرقية فحسب، بل ومعلميهم وقادتهم من المانيا الغربية أيضا. ويبدو مما كتبه الوزير وكأن الأجانب كانوا ينافسون حقا الألمان على فرص العمل في ألمانيا الشرقية، أو وكأنهم كانوا من المفضلين على الألمان في سوق العمل، وكأن أرباب العمل كانوا لا يميزون بين الألماني وغير الألماني في سوق العمل، مع علمه التام بقلة عدد الأجانب المقيمين في القسم الشرقي من ألمانيا أولا، وقلة العاملين منهم فيها ثانيا، وأنهم أكثر من غيرهم، على قلتهم، يعانون من بطالة أوسع بكثير مما هي بين الألمان، ثالثا، وأن تمييزا واضحا وصارخا تمارسه مكاتب العمل وأرباب العمل إزاء الناس من غير الألمان رابعا. وإزاء هذا التصريح كان ردّ وزير الاقتصاد الألماني صريحا وواقعيا حين كتب يقول:

"إن الأجانب لا يستولون على أماكن عمل الألمان: إنهم يخففون من أعباء سوق العمل. في ما إذا قل عدد الأجانب في الاقتصاد الألماني سيرتفع في فروع اقتصادية معينة عدد الوظائف غير المشغولة على شكل قفزات. ولكن الألمان لا يستطيعون إملاء هذه الفجوات، وسيقود هذا بالنتيجة إلى حصول اختناقات في بعض الفروع

---

[265] Kanther، Manfred. Schluss mit Zauberworten. In Aktuell/Kontroverse 1994. Sonderdruck für die Landeszentrale für politische Bildungsarbeit Berlin. Klaus J. Bade. Hannover. 1994. S. 204.

يهمنا كثيرا أن نشير في هذا الصدد إلى أن وزير الداخلية الألماني السابق مانفريد كانتر، الذي كان يتمسح يوميا، وعبر الصحافة والتفزة ومجلس الوزراء ومجلس النواب، بالدستور الألماني وبالقوانين الألمانية ويتهم الأجانب بالتورط بالمافيات الأجنبية ويرفض قبول الناس اللاجئين باعتبارهم من المنتحلين لصفة اللاجئ، قد تورط بفضائح مالية كبرى، حيث ثبت بالقطع، وباعترافه العلني، أنه قام بتهريب الملايين من الماركات الألمانية إلى أرقام حسابات في بنوك أجنبية لصالح حزبه الديمقراطي المسيحي متهربا بذلك من دفع الضريبة ومن القوانين الخاصة بمالية الأحزاب. ولم يكن وحده متورطا بهذه الفضيحة المالية التي هزت ألمانيا، بل كان معه مستشار المانيا السابق ورئيس الحزب الديمقراطي المسيحي السابق، الدكتور هيلموت كول، وهكذا يصح المثل الذي يقول: "يعظون بشرب الماء، ولكنهم يشربون الخمرة".

الاقتصادية"[266]. وفي ضوء هذه الحقيقة يستنتج هاينر غايسلر، السياسي البارز في حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني إلى أن الاقتصاد الألماني سيبقى بحاجة مستمرة إلى مزيد من الأيدي العاملة، ويؤيد لهذا السبب أيضا فسح المجال لهجرة الأجانب إلى ألمانيا واعتبار ألمانيا بلدا مفتوحا على الهجرة إليها[267].

وعلينا أن ننتبه إلى التحذيرات التي أطلقها بعض الحكما في المانيا، ومنهم هاينر غايسلر، حين أشار إلى أن هذه الاتهامات التي توجه إلى الأجانب بشأن فرص العمل والسكن وما إلى ذلك ستكون لها نتائج سلبية على العلاقة بين المواطنين الألمان والأجانب. وهذا ما حصل فعلاً. إذ كانت لتصريحات وممارسات واساليب عمل وزير داخلية ألمانيا السابق من الحزب الديمقراطي المسيحي، مانفريد كانتر، وتصريحات وأدوات عمل وزير الداخلية الحالي من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، أوتو شيلي، إضافة إلى تصريحات المسؤولين في الحزب الديمقراطي الاجتماعي في جنوب ألمانيا والقوى اليمينية المتطرفة، تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تصاعد موجات العداء للأجانب وتنامي الأعمال المناهضة لهم، إذ إنها تجاوزت منذ سنوات التحرش والإساءة للكرامة ودخلت في مرحلة التصفيات الجسدية. فقد نشرت الصحافة الألمانية خبر وفاة المواطن الموزامبيقي أديريانو في مدينة داساو بتاريخ 2000/6/11 في المستشفى على أيدي ثلاثة من الشباب الألمان من ذوي الرؤوس الحليقة الذين تتراوح أعمارهم بين 16-24 سنة، بعد أن كانوا قد أشبعوه ضربا وخلعوا ثيابه إمعانا منهم بأهانته. وكانوا اثناء ضربه يصرخون بهستيرية شرسة "إيها الأسود أخرج من بلادنا" إيها الخنزير الأسود أخرج من بلادنا". ونشرت جريدية برلينر تسايتونغ اليومية خبرا مفاده أن الإدعاء العام رفع دعوى قتل على المتهمين الثلاث. وقد صرح وزير خارجية المانيا، يوشكا فيشرو وهو من حزب الخضر، على إثر هذا الحادث قائلاً: أن ما يحصل في بلاده يجعله، وبشكل غير معقول، شديد الغضب، إذ لا يمر يوم تقريبا دون اعتداءات بالموت على الأجانب، سواء كانوا من الغرباء أو أناس أخرين من ذوي البشرة الملونة. إن الصرخة ضد هذه الأعمال يفترض أن تكون على الأقل مقاربة للصرخة ضد الكلاب المقاتلة. ولكنها ليست كذلك"[268].

الإعلام وتشكيل الرأي في المجتمعات الأوروبية

أشرنا في أكثر من مكان من هذا الكتاب إلى أن الفرد لا ينفصل بسهولة عن المجتمع الذي ولد فيه والبيئة التي نشأ فيها وتربى عليها، بل حتى لو غادرها إلى مواقع أخرى ستبقى حية في ذاكرته الاجتماعية. فالبيت

---

266 Auslںnder und die deutsche Wirtschaft. BMWi. 2.These. Dokumentation Nr. 339. Bonn. April 1994.

267 - Geissler، Heiner. Im Gesprںch mit Gunter Hofmann und Werner A. Perger. Aktuell zum Wahljahr mit neuem Vorwort. Knaur. Frankfurt am Main. 1994. S. 297/298.

- Geissler، Heiner. Wir knnen nicht wieder unter uns sein. In Aktuell/Kontroverse 1994. Sonderdruck für die Landeszentrale für politische Bildungsarbeit Berlin. Klaus J. Bade. Hannover. 1994. S. 181.

268 Berliner Zeitung. Nr. 172. 26.07.2000. S. 8. Berlin. Deutschland.

والمدرسة والحقل أو المعمل والشارع والجيران والراديو والتلفزيون والسينما والمسرح والصحافة اليومية والخطاب السياسي للنخبة السياسية والثقافية في البلاد والكنيسة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات تلعب دورا متميزا في هذا الصدد، وتساهم بما لا يقبل الشك في تكوين رأي الإنسان الفرد والجماعة في آن واحد. وفي إطار هذه العوامل المؤثرة في تكوين الإنسان يلعب الإعلام دورا مركزيا متعاظما من يوم إلى آخر. ويكون هذا التأثير باتجاهين مختلفين، إذ في مقدوره أن يكون سلبيا وضارا، كما يمكن أن يكون إيجابيا فعالا بصدد المسالة التي نبحث فيها، مسألة العنصرية والعداء للأجانب، في الموقف من "الأنا" ومن "الآخر" في بلدان الاتحاد الأوروبي [269]. وعلى مدى العقود الأخيرة تطورت وسائل الاتصال بين الشعوب وازداد دور وتأثير السلطة الرابعة، أي وسائل الإعلام، وخاصة شركات الأخبار العملاقة وشبكة الأنترنيت، ونقل المعلومات والمعارف والخبرات والمواقف وفق التقنيات الحديثة، في التكوين الفكري والسياسي للفرد. ويشمل هذا التأثير والفعل مجموعة كبيرة من القضايا الأساسية والمهمة في حياة وعلاقات الشعوب، وفي الموقف من الحروب والنزاعات الأهلية والإقليمية أو في الصراعات الفكرية والسياسية وفي الدور الذي يفترض أن يلعبه الفرد في حل المعضلات بالطرق السلمية أم بطرق أخرى. ويمكن في هذا الصدد أن يشار، على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن لأجهزة ووسائل الإعلام الأوروبية دور مباشر وغير مباشر وكبير في آن واحد في التأثير على الإنسان الأوروبي في مواقفه إزاء الإنسان الآخر في أفريقيا، أو إزاء الإنسان في شمال أفريقيا خصوصا، أو الإنسان المسلم أو العربي أو غيره من جهة، وفي طرح موقف الآخر، الأفريقي أو غيره من الإنسان الأوروبي، أي كيف تتم عملية تربية الإنسان في أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية من جانب حكوماتها وعبر الإعلام إزاء الإنسان الأوروبي، وما هو موقف كل هذه الأجهزة الأوروبية وغير الأوروبية إزاء مسائل مهمة مثل المسائل الإثنية أو القومية أو الدينية أو الفكرية والسياسية من جهة أخرى. إذ أن هذه العملية تعتبر شارعا باتجاهين وتؤثر على المحصلة النهائية لسلوك الإنسان. فالموقف إزاء الإنسان الأفريقي الأسود الذي يعبر عنه بكلمة زنجي Neger، أو عن الروما والسنتي بالغجر أو النوري Zigeuner في الصحافة اليومية وأجهزة الإعلام، يعتبر استفزازا لمشاعر هؤلاء الناس وإساءة لهم، وهم يرفضونها ويشعرون بموقف العداء منهم [270]. أو تلك الأخبار التي تنشر وتذاع والتي تتضمن تقليلا من دور وتأثير الإنسان من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتسيء إلى كرامته الشخصية وإلى شعبه التي تلعب دورا بارزا في إثارة النعرات الإثنية والدينية. فالإعلام بهذا المعنى سلاح ذو حدين.

---

[269] Fuertes، Joshua Albaladeio Y. Migration und Vorurteile: Abneigung gegen auslںndische Arbeitnehmer in der Bundesrepublik Deutschland. Zu emotionalen Ursachen und Folgen der Migration، dargestellt am Beispiel der spanischen Arbeitsmigranten. Philosophische Fakultںt der Rheinisch-Westfںlischen Technischen Hochschule Aachen. Fotodruck. J. Mainz GmbH. Aachen. 1987. S. 69-75.

[270] نفس المصدر السابق.

وتؤكد أغلب الدراسات التربوية والاجتماعية والنفسية بأن تكوين الرأي وتشكيل الموقف يبدأ عند الإنسان منذ الطفولة، أي عندما يتابع الطفل سلوك والديه وتصرفاتهم وأحاديثهم مع الأطفال أو مع الجيران والمعارف والأصدقاء، أو عندما يلاحظ طريقة كلام وملاحظات المعلم في المدرسة والتعابير التي يستخدمونها إزاء "الآخر" من أبناء المجتمع ذاته، أو "الآخر" القادم من مجتمعات أخرى، أو الغريب في الشكل والتقاليد والعادات واللغة، أو إزاء الشعوب الأخرى، في ما إذا كانت تعبر عن أحترام للإنسان الآخر أو للشعوب الأخرى أو استهانة به وبالشعوب الأخرى والتقليل من أهميتهم ودورهم في مقابل رفع شأن إنسان بلاده والحديث عن خصائصه التي تميزه عن الآخرين، وبالتالي تمجيد شعبه باعتباره أفضل الشعوب. كما أن الطفل يتعلم منذ الصغر في ما إذا كانت العائلة لا تميز بين الناس وتطرح الموقف من الإنسان عموما، وبالتالي فأن الطفل سوف لن يجد فارقا بين أن يكون هذا الفرد من هذا البلد أو ذاك، أو من هذا الشعب أو ذاك، بل يعتبرهم جميعا من بني البشر. والعكس صحيح أيضا عندما يولد طفل ما في عائلة تعتقد بالتمييز العنصري وتمارسه وتربي طفلها في ضوئه. فمن يعود إلى كتب التدريس في العديد من البلدان الأوروبية، وبشكل خاص كتب التاريخ والتربية الوطنية والجغرافية سيجد جملة من الأفكار التي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التربية بالاتجاه غير العقلاني إزاء الإنسان الآخر أو الشعوب الأخرى، وهي ظاهرة توجه إليها النقد الكثير، ولكنها ما تزال تمارس حتى اليوم. وينشأ عن ذلك، شاء الإنسان أم أبى، المواقف والتصرفات غير العقلانية وغير الإنسانية إزاء الإنسان الآخر، الذي يعتبر أقل شأنا وأهمية وولا يمتلك مؤهلات ذهنية كما يمتلكها الأوروبي.

وتبذل الصحافة اليمينية واليمينية المتطرفة جهودا كبيرة لغرس الأفكار التي تشكك بنوايا المسلمين القادمين إلى أوروبا باعتبارهم من الغزاة الجدد الذين يريدون الاستيلاء على البلاد تدريجا من دون حرب. فقد نشر نائب رئيس تحرير جريدة "الفيغارو" الواسعة الانتشار كتابا بعنوان رسالة إلى رئيس الجمهورية بشأن الهجرة" إلى فرنسا جاء فيه إزاء المهاجرين المسلمين وخاصة من البلدان المغاربية الذين يشكلون الغالبية العظمى، ما يلي: "وفي سياق الضعف البادي من طرفنا تجاه الإسلام الغازي الذي يريد أن يفرض علينا قوانينه، هناك ما هو أخطر من لبس هؤلاء الصبايا للحجاب. لنأخذ مثالا يتعلق بتعدد الزوجات، الإسلام يبيح تعدد الزوجات ونحن نحرمه ونمنعه .. وختان البنات .. ولو كان الحجاب قد نجح في المرور وفرض نفسه - باسم احترام الاعتقاد والأيمان الشخصي لكل فرد - فسوف يأتي الدور فيما بعد على مطالب أخرى من قبيل إنهاء الاختلاط بين الجنسين في الدروس، وجمع الزكاة الإسلامية في المدارس، وفرض العطلة الأسبوعية الإسلامية يوم الجمعة بدل الأحد، والغلق الجزئي للمدارس خلال شهر رمضان، وتغيير أو تعديل دروس التاريخ لإدخال الرؤية الإسلامية للتاريخ الإسلامي"[271]. وفي مكان آخر يقول نفس الكاتب متسائلا ما يلي: "هل من الطبيعي وباسم العلمانية وحرية العبادة أن تسمح فرنسا لقوى أجنبية وحركات إرهابية دولية تقود بالبترودولار وبواسطة الأئمة و "الملاذات والأماكن المقدسة" التي يؤمها

[271] العزاوي، قيس جواد د. المسلمون في فرنسا: دورهم وتأثيرهم. مقالة في مجلة "دراسات شرقية". مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدر عن جمعية الدراسات الشرقية بباريس. العدد 18/17 لسنة 1996. ص 34.

كل أسبوع مئات الآلاف من الأجانب المقيمين في بلدنا ليستمعوا فيها إلى الكلام الجيد والخير بالنسبة لهم؟ هل ينبغي السماح ببناء المساجد في فرنسا أم لا؟ تجيب استطلاعات الرأي بأن الفرنسيين يبدون أكثر فأكثر غير موافقين على السماح ببناء المساجد. فأغلبهم يعتبر هذه المآذن الجديدة في سماء فرنسا بمثابة استفزازات"[272]. وينتهي الكاتب، كما ينقل عنه الدكتور قيس جواد العزاوي، إلى قناعتين هما: "الأولى هي "لا نحب العرب بشغف لأنهم ينتمون إلى عالم يخلط بين الدين والحياة اليومية" والثانية "لا فائدة من إقناعنا بوجود إسلام معتدل عقلاني يقبل تماما التعايش المشترك الأكثر أخوية"[273]. لا شك في وجود مجموعات من المسلمين التي يمكن أن تطرح أراء مقاربة لما أشار إليه رئيس تحرير جريدة الفيغارو، ولكن هؤلاء الناس قلة قليلة، ولا يجوز تعميم ما يقوله هؤلاء وكأنه رأي جميع المسلمين، إذ أن في ذلك تجني على الحقيقة والواقع. ولكن الخطر في ما طرحه رئيس تحرير الفيغارو ومحاولة تعميم ذلك، وبالتالي إثارة مشاعر الفرنسيين ضد المسلمين.

وعند تتبع واقع الإعلام في بلدان الاتحاد الأوروبي بالارتباط مع وجود المهاجرين من البلدان المغاربية الثلاث سيجد الإنسان نفسه أمام ثلاث حقائق جوهرية، وهي:

- سيطرة الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة على أجهزة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية، سواء المحلية والإقليمية أم الدولية، سيطرة تامة ولا مكان فيها لتلك الجاليات؛
- قلة صارخة للإعلاميين المتحدرين من بلدان شمال أفريقيا في أجهزة الإعلام الأوروبية، وخاصة بالنسبة للمواقع الأساسية والمراكز الحساسة فيها، سواء كانت في الصحف أو المجلات أو الإذاعة والتلفزة أو المراكز الثقافية ودور النشر؛
- خلو هذه المؤسسات من اللوبي الذي يعمل لصالح المواطنين من هذه البلدان وتبني قضاياهم، وبالتالي، خلوها من النشر المناسب عن تلك البلدان وعن قضاياها الملحة. إذ أن النشر فيها محدود للغاية، إضافة إلى أنه في اتجاه واحد عموما ويعبر عن رأي تلك الأوساط والسياسات الحكومية فيها.

وقليل جدا تلك الصحف والمجلات التي تتخذ مواقف إنسانية وإيجابية من مصالح ومطالب الجاليات المغاربية في بلدان الاتحاد الأوروبي، أو التي تنقل إلى هذه البلدان الحقائق الضرورية عن هذه البلدان وعن مشكلاتها الفعلية وعن دور الغرب في خلق تلك المشكلات التي كانت وما تزال تعاني منها.

---

272 نفس المصدر السابق. ص 35.

273 نفس المصدر السابق. ص 35.

الفصل السابع: المجتمع المتعدد الثقافات وإشكالية العنصرية في بلدان الاتحاد الأوروبي

ليس المقصود من هذا الفصل التوسع في بحث طبيعة ومضمون واتجاهات واحتمالات تطور المجتمع المتعدد الثقافات في بلدان الاتحاد الأوروبي، بل يهدف إلى التطرق إلى بعض المسائل البارزة فيه وبعض التجارب التي مرّت حتى الآن بهذا الخصوص، من أجل أن يلّم القارئ بمدى وأهمية أو ضرورة تطوير المجتمعات الأوروبية التي يجد الإنسان في بنيتها الحالية بعض مظاهر مثل هذا المجتمع. خاصة وأن الاهتمام به آخذ بالأتساع، كما بدأ الصراع بين المؤيدين والمعارضين له في مختلف بقاع بلدان الشمال الصناعية المتقدمة. لهذا فإن مهمة هذا الفصل تتبلور في طرح بعض الأفكار حول هذا المصطلح من أجل مواصلة التفكير فيه واعتباره محاولة لبلورة المضمون الأساسي للمجتمع المتعدد الثقافات، إذ أن هذه المسألة تحتل أهمية متميزة للجاليات المغاربية الكبيرة نسبيا التي تعيش منذ عقود في عدد من بلدان الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا، وتشكل نسبة معتبرة من حجم الجاليات الأجنبية فيها وتمتلك إرثها الثقافي والحضاري ومشاركاتها في البناء الاقتصادي والحياة الاجتماعية والثقافية المميزة.

تسنى للمقيمين في أوروبا أن يتابعوا، خلال سنوات العقدين التاسع والأخير من القرن العشرين، باهتمام بالغ الأبحاث والحوارات التي كانت وما تزال تدور حول طبيعة ومضمون المجتمع المتعدد الثقافات، بعد أن كان قد طرح لأول مرة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وبعد أن كان قد قطع شوطا مهما في تبلور وجهات نظر متباينة بصدده. والكتابات الأوروبية عن مفهوم هذا المصطلح ومضامينه متباينة جدا ومتناقضة بين مؤيد له يرى فيه التعبير الواقعي للوجهة التي يتطور صوبها العالم والتغيرات الواسعة الجارية على بنية الدول والمدن الكبيرة من النواحي الإثنية والثقافية، إضافة إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية والعسكرية وما يطلق عليه اليوم بالعولمة، وبين مخالف له يرى في المجتمع المتعدد الثقافات التعبير الصارخ عن الفصل العنصري بين الإثنيات المختلفة عندما تسعى كل إثنية أو جماعة ثقافية إلى تطوير ثقافتها ولغتها بعيدا عن ثقافة الآخر ولغته وحضارته، في حين يرفض رأيا آخر المجتمع المتعدد الثقافات كلية ويعتبره إساءة كبيرة للقومية الكبيرة وإفسادا لثقافتها عندما يسمح لثقافة أخرى أو أكثر بالنمو والتطور إلى جوار ثقافة الشعب الكبير في دولة معينة، إذ أن مثل هذا التشابك، كما يرى أصحاب هذا الرأي، يخل أساسا بالخصائص القومية المميزة لشعب معين ودولة معينة. وينطلق هؤلاء من مواقع قومية ضيقة ترفض الاختلاط بين القوميات خشية إفساد "الدم" الذي يجري في عروق شعب معين أو عروق الشعوب الأوروبية عموما، كما هو موقف القوميين المتطرفين والعنصريين القدامى والجدد في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا، على سبيل المثال لا الحصر.

والبحث في المجتمع المتعدد الثقافات يتخذ مسارين هما:

1. البحث النظري عن طبيعة وخصائص واحتمالات وإمكانيات تطور مثل هذا المجتمع في الفترة القادمة الذي يحمل في طياته التناقض والصراع ويتحرى عن مستقبل العلاقات بين الإثنيات والجماعات الثقافية المختلفة في البلد الواحد أو المدينة الواحدة وعن الآليات التي تساعد على تحقيق العيش الآمن والمتطور للجميع؛

2. البحث التطبيقي في ما هو قائم أصلا في العديد من مجتمعات بلدان ومدن الشمال المتقدمة، حيث يجد الإنسان جماعات إثنية وثقافية مختلفة تعيش جنبا إلى جنب وتتفاعل في ما بينها وأحيانا تتصارع، وبالتالي التحري عن أسباب التفاعل والصراع وسبل معالجة التناقضات القائمة أو المحتملة بين هذه الجماعات بطرق سلمية وديمقراطية في ضوء الشوط المتقدم الذي قطعته الحضارة الإنسانية والعلاقات بين المجتمعات البشرية. وترد في هذا الصدد أسماء دول ومدن عديدة سواء في أوروبا أم خارجها، كما هو الحال بالنسبة إلى نيويورك وواشنطن، أو مونتريال وتورنتو، أو سدني وملبورن، أو باريس وبرلين ولندن وأمستردام وبروكسل وروما ومدريد ومدن كثيرة أخرى في العالم.

والسؤال الذي يحاول هذا الفصل الإجابة عنه يدور حول طبيعة المجتمع المتعدد الثقافات ومدى قدرته على المساهمة في معالجة جادة لمشكلات العنصرية والعداء للأجانب المتفاقمة في الكثير من بلدان الاتحاد الأوروبي.

عند العودة إلى الماضي، إلى منطقتي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط مثلا، سيجد الباحث في كتب التاريخ ما يؤكد قيام إمبراطوريات كانت تستند بالأساس إلى المنحدر الإثني أو القبلي أو القومي (أو) والديني أحيانا، ولكنها كانت من الناحية العملية إمبراطوريات ذات مجتمعات متعددة القوميات، وبالتالي، متعددة الثقافات واللغات، منها مثلا الإمبراطورية الرومانية والإغريقية والدولة الأموية والدولة العباسية والدولة العثمانية والدولة الفارسية، أو حتى بنية المجتمع في الأندلس. ففي هذه الإمبراطوريات الإقطاعية الأوتوقراطية والدول كانت تعيش قوميات وإثنيات كثيرة وشعوب مختلفة وأديان متعددة تتحدث بلغات كثيرة. وكانت هذه الإمبراطوريات العملاقة والدول المختلفة قائمة على أساس التوسع والاحتلال وإخضاع الشعوب الأخرى. وإذا كانت تلك الشعوب تعيش في فترات معينة في أجواء من الهدوء والسلام وتبادل المعارف وتشابك في الثقافات وفي جملة من العادات والتقاليد والميول، وكذلك في القيم العامة، فأنها كانت في الغالب الأعم تعيش في أجواء من التطاحن والصراعات والحروب الدامية بسبب محاولات القومية الأكبر أو التي بيدها السلطة فرض هيمنتها على القوميات والأقليات القومية والدينية الأخرى ومحاولة صهرها من جهة، وبسبب الرغبة المشروعة لدى القوميات والأقليات القومية الأخرى في التخلص من تلك السيطرة وفي سبيل التحرر وإقامة كياناتها المستقلة أو في سبيل فرض هيمنتها. وكانت هذه الظاهرة هي من بين جملة السمات المميزة لقرون طويلة وبخاصة بالنسبة للدول الإقطاعية الاستبدادية القديمة التي كانت تعتمد على رابطة الدم أو الرابطة الإثنية في بنيتها الأساسية. كما أن الحكم في هذه الدول كان يجسد من حيث المبدأ مصالح قومية معينة ودين معين أو حتى طائفة دينية معينة. كما كان الحكم يحاول فرض هيمنته ولغته وثقافته وحتى دينه على الشعوب والقوميات ذات اللغات والأديان والطوائف الأخرى باسم الأكثرية وبحجة امتلاك "الحق" في فرض الهيمنة على الآخرين، مما كان يعمق من إشكاليات تلك المجتمعات ويدفعها إلى التطاحن والضعف والانهيار. ويمكن إيراد نموذج الدولة العباسية في القرون الثلاثة الأخيرة قبل انهيارها وزوالها تماما،

حيث جمعت العرب والفرس والأتراك جنبا إلى جنب، وبالتالي جمعت واستخدمت ثقافات ومعارف تلك الشعوب، إضافة إلى الكثير من القوميات والأقليات القومية الأخرى والديانات المختلفة في إطار تلك الدولة المترامية الأطراف. ولكنها انتهت إلى التفكك والانهيار بسبب سياسات النخب الحاكمة ونشوء النزاعات ومحاولات الهيمنة في ما بينها، إضافة إلى جملة من السياسات التمييزية التي مارستها إزاء القوميات أو الأديان الأخرى وضد القوى المعارضة لها. ومع ذلك فقد وجدت خلال تلك الفترات استثناءات نادرة في فترات معينة ومحدودة، إذ كان التعاون والتفاهم يسود علاقات شعوب تلك البلدان ويتحقق بعض الازدهار للسكان عموما عندما كان يصل إلى الحكم رجل يتسم بالتعقل والحكمة ويعترف بوجود الأخر ويمارس سياسة عقلانية في مختلف المجالات. وتذكرنا الأندلس بظاهرة إنسانية حضارية متقدمة، وخاصة في عهد المرابطين، في إمكانية التعايش الإيجابي بين الديانات المختلفة، حيث وفر بعض حكام المنطقة من غير الأسبان، الحرية للديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية الانتعاش للثقافات المختلفة، إضافة إلى تطور متميز للحياة العلمية والأدبية والمكتبات[274].

كانت ظاهرة فرض الهيمنة وبالتالي فرض ثقافة ولغة الدولة المستعمِرة ودينها تشكل جوهر سياسات الدول الاستعمارية القديمة والحديثة في القرون الثلاثة الأخيرة، حيث قامت بعض الدول الاستعمارية مثل أسبانيا والبرتغال وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، وجزئيا ألمانيا، عبر شركاتها الرأسمالية الخاصة في فترة المستشار اوتو فون بسمارك وما بعده، بفرض هيمنتها الاستعمارية لسنين كثيرة على مستعمراتها في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض بلدان شرق ووسط أوروبا واستغلال شعوبها. وحاول بعض هذه الدول لا في فرض وجوده الاستعماري في تلك المناطق فحسب، بل وفرض ثقافته ولغته أو حتى دينه على تلك الشعوب. ويكفي أن يشير الإنسان إلى دور الاستعمار البريطاني في الهند والشرق الأوسط، والاستعمار الفرنسي في الجزائر والمغرب وتونس والهند الصينية، واليابان في الصين وكوريا، أو دور القيصرية الألمانية في بعض مناطق الجنوب الغربي وشرق أفريقيا وأثناء أزمة مراكش في الفترة 1905-1911، أو في الخطاب الذي ألقاه فون بيلوف Von Büloow ، وكيل مكتب وزارة الشؤون الخارجية، في مجلس النواب الإمبراطوري في ديسمبر/ كانون الأول من عام 1897 حين قال: "نحن نطالب في موقع لنا تحت الشمس"[275]، أو السياسة الفاشية الألمانية في الإمبراطورية الثالثة ورغبتها في الهيمنة على العالم أو موقفها المعادي للسامية، ومواقف العداء ضد الأجناس والأقوام الأخرى، وبخاصة الموقف من الزنوج والسنتي والروما، وكذلك الموقف من الثقافات الأخرى ومن أصحاب الرأي الآخر ومن الفئات الضعيفة التي تعتبر ضمن الأقليات في المجتمع. وأخيرا إشعالها الحرب العالمية الثانية لتحقيق تلك

---

[274] Brentjes، Burchard Prof. Dr. Die Shne Ismaels. Khler & Amelang. Leipzig. 1971. S. 138-142.

[275] Otto ، Heinz Petrak، Lutz Maier، Siehe Autorenkollektiv: Horst Hemberger Reinhold und Karl-Heinz Schwank. "Imperialismus heute: Der staatsmonopolistische Kapitalismus in Westdeutschland". Dietz Verlag. Berlin. 1965. S. 17/18.

الأهداف. لقد اقترنت سياسات بعض الدول الاستعمارية بعملية استرقاق فعلية لأبناء وبنات أفريقيا على نحو خاص.

وفي القرن العشرين شهد العالم تجارب من نوع جديد، تجارب لمجتمعات متعددة القوميات وبالتالي متعدد الثقافات مثل المجتمع السوفييتي والمجتمع اليوغسلافي ومجتمعات رومانيا وبلغاريا وجيكوسلوفاكيا...الخ، إذ تمكنت هذه المجتمعات في الفترات الأولى من قيام تلك الجمهوريات الديمقراطية الشعبية والاشتراكية من تحقيق منجزات كبيرة لصالح تطور العلاقات القومية وازدهار الثقافات المتنوعة فيها أو إحياء وتطوير ثقافات شعوب أخرى كانت في طريقها إلى الانقراض. إلا أن سياسات حكومات تلك المجتمعات لم تستطع مواصلة هذه المسيرة التقدمية وتطوير مضامين الديمقراطية في مشروعها السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي، إذ تحول الحكم في جميعها نحو الشمولية والبيروقراطية والاستبداد، وتحولت كثرة كاثرة من الناس الثوريين إلى أفراد اعتياديين يساندون عن وعي أو غير وعي حكامهم المستبدين، وتحول بعض هؤلاء الحكام إلى طاغية جزار لا يعرف الرحمة وفقد صفة الإنسان السَّوي.[276] ولم يقتصر هذا التراجع على الحياة السياسية فحسب، بل شمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعلاقات بين القوميات المختلفة ايضا. وقد حاولت هذه النظم كبت التناقضات والصراعات الاقتصادية والاجتماعية والقومية، وبالتالي، كبت النزاعات السياسية الناجمة عنها ومنع بروزها على سطح الأحداث بدلا من التفتيش العلني والصريح، وبالتعاون مع أصحاب القضية من شعوب تلك البلدان، عن حلول عملية ديمقراطية وسلمية لمشكلاتها المتعددة الجوانب. وكان كل ذلك يحصل تحت وطأة وهم مفاده أن المجتمع الاشتراكي لا يعرف التناقضات العدائية والصراعات الاجتماعية والسياسية، وان الشيوعيين هم خير من يدافع عن الشعب وانهم يمتلكون الحقيقة كلها، وكل الآخرين على خطأ. ونتيجة لتلك السياسات والوهم بعدم وجود تناقضات كانت الحياة تدلل على غير ذلك. فتلك التناقضات كانت تمارس فعلها موضوعيا بالرغم من إرادة القيادات السياسية، كما لم يستطع الإرهاب منعها من الفعل. وكانت الحصيلة اكثر من شاهد على خطأ وفشل تلك الأساليب الاستبدادية. ويمكن أن يورد الإنسان على سبيل المثال لا الحصر ذلك الموقف الشوفيني للحكومة البلغارية وللحزب الشيوعي البلغاري في عهد تيودور جيفكوف من الاقلية القومية التركية فيها، حيث لم تجر محاولات ازالة الهوية الثقافية التركية وحقوق الأقلية المنصوص عليها بالدستور البلغاري فحسب، بل عمدت إلى استبدال أسماء الأتراك بأسماء بلغارية، بما فيها أسماء الشخصيات التركية التاريخية وأسماء الشوارع ومناطق السكن أيضا. وأثارت هذه السياسة الشوفينية اشمئزازا واسعا في مختلف أرجاء العالم. وقد مارست الدولة البلغارية العنف والإرهاب لتنفيذ تلك السياسة الشوفينية المقيتة. وكانت حصيلة الهيمنة الأيديولوجية والسياسات الحزبية الضيقة وبعض صور الشوفينية وضيق الأفق القومي، إضافة إلى اشتداد مظاهر الاستبداد الفردي وعدم فهم أو إدراك فعل واحترام القوانين

---

[276] يمكن اعتبار ستالين نموذجا متميزا ضمن الحكام الذين تحولوا من مواقع الثوري إلى مواقع الطاغية الجزار، كما حول البلاد إلى دولة للامن والمخابرات ضد الشعب وضد الكثير من الكوادر وقادة الحزب الحاكم حينذاك، أي ضد الحزب الشيوعي نفسه وضد قوى المعارضة داخل الحزب والمجتمع. ولكن يفترض أن يشير الإنسان إلى أن كثرة من الشيوعيين نفذوا تلك الأوامر التي أصدرها والسياسات التي رسمها دون احتجاج، ومن احتج علنا كان مصيره مأساويا.

الاقتصادية الموضوعية، انهيار تام لتلك النظم وتفجر التناقضات التي كبتت طويلا وتحول بعضها إلى نزاعات عسكرية وحروب دموية بين القوميات والأديان المختلفة في البعض من تلك الدول. وتقدم الحرب العنصرية والشوفينية المدمرة بين القوميات المختلفة في يوغسلافيا السابقة، وكذلك الحرب بين أذربيجان وأرمينيا أو بين الابخاس والجيورجيين ، أو الحرب التي تفجرت بين روسيا والشيشان، أدلة قاطعة على فشل السياسات السابقة في تحقيق التآخي والوئام بين تلك الشعوب في مجتمع كانت إحدى سماته الأساسية في الفترات الأولى التعاون والاحترام المتبادل بين القوميات والثقافات العديدة.

وأمامنا ايضا تجربة الهند وبعض البلدان الديمقراطية الأخرى القائمة على أساس مجتمعات متعددة القوميات والأديان واللغات والثقافات. ففي المجتمع الهندي مثلا تبرز فيه اليوم الكثير من التناقضات والصراعات التي تحولت والتي يمكن أن تتفاقم وتتحول في كل لحظة إلى برك من الدماء والحرائق والأحقاد. ومشكلات شعوب هذه البلدان تتركز أساسا في التخلف الاقتصادي وفي الزيادات السكانية السريعة وعجز الاقتصاد الهندي وطبيعة علاقات الإنتاج فيه، وكذلك عجز السياسات الحكومية وبرامجها الوحيدة الجانب، عن معالجة الأوضاع المتدهورة وعن إيجاد حلول عملية لتلك المشكلات مما يساهم في تأجيج المشكلات الإثنية والقومية والدينية. ورغم وجود ليبرالية وديمقراطية نسبية في الهند فأنها لم تجد أو تضع حتى الآن الآليات الديمقراطية التي يمكن بموجبها معالجة تلك المشكلات وفض النزاعات بالطرق السلمية، في حين أن المجتمع بحاجة ماسة إلى معالجتها. والإشكالية الأساسية لا تكمن في وجود أقوام وأديان وطوائف كثيرة تتوزع على مساحة شاسعة من البلاد، إذ أنها كانت موجودة قبل ذاك وعرفت الحوار والتفاهم والتسامح والتضامن في ما بينها، بل تكمن أساسا في إشكالياتها الاقتصادية وفي اتساع قاعدة الفقر والفقراء، كما تكمن في الفجوة المتسعة سنة بعد أخرى بين الأغنياء والفقراء لصالح الأغنياء والمتنفذين، وبسبب انتشار الفساد وعجز النظام الاقتصادي والسياسي والإداري عن توفير مستلزمات معالجة تلك الإشكاليات. وإذا ما استمر الوضع على هذه الحالة فأن شعوب الهند ستغوص في دماء أبنائها من جديد. وتقدم إشكالية كشمير والصراع المحتدم حولها منذ عقود بين الهند وباكستان نموذجا من المشاكل التي تؤجج الصراعات الدينية والقومية بين الهندوس والمسلمين وتؤدي إلى أوخم العواقب للسكان وللاقتصاد والتقدم الاجتماعي.

ويقدم قادة الولايات المتحدة الأمريكية وفلاسفة "الأيديولوجية الأمريكية الواحدة" وبعض علماء الاجتماع فيها المجتمع الأمريكي في غالب الأحيان على أنه نموذج المجتمع القائم على "ثقافة أمريكية واحدة" **ينصهر فيه الأفراد** القادمون من مختلف أنحاء العالم، وتنصهر فيه الأقليات المختلفة والثقافات المتنوعة. وهم ينفون بذلك كون هذا المجتمع الأمريكي ما يزال يتشكل من مجموعات بشرية تتحدر من بلدان وقوميات وأديان مختلفة ولها ثقافات متعددة. ويحاولون وضع توصيف جديد للمجتمع الأمريكي على أساس أنه يقيم حياته وثقافته الأمريكية الخاصة المتميزة. ولا يشك الإنسان في أن مثل هذه اللوحة الجميلة التي يطرحها هؤلاء الفلاسفة وبعض علماء الاجتماع يفترض اعتبارها إيجابية ومتقدمة حقا ونموذجا يحتذى به لو كانت صادقة في عكسها للواقع القائم في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن الحقيقة القائمة غير ذلك. فهناك من يختلف مع هذا العرض الحالم والواهم والوحيد

الجانب للمجتمع الأمريكي، ويذّكر بوجود واقع آخر، واقع وجود أكثرية بيضاء متميزة، وأقليات كثيرة ذات ثقافات متعددة أخرى غير معترف بها عمليا ولا تجد الدعم بل تواجه التمييز في المعاملة من جانب الأكثرية ومن جانب الدولة وأجهزتها في آن، بمن فيهم اليهود، رغم امتلاكهم لقوة مالية متميزة ولوبي خاص وفاعل في المجتمع الأمريكي ويتحكمون بالعديد من جوانب السياسة الخارجية للقطب الأوحد حاليا في العالم. وتبرز اليوم قوى أخرى في المجتمع الأمريكي الشمالي تدعو إلى الاعتراف بهذه الحقيقة وتوفير الدعم للأقليات والثقافات المتنوعة من جانب الدولة. وتؤكد بأن الثقافة التي تحصل على الدعم والمساندة من جانب الدولة هي الثقافة الأوروبية الانكلو-سكسونية بشكل خاص، في حين تحرم الثقافات الأخرى من مثل هذا الدعم. إن تفتح الثقافات الأخرى وتطورها في الولايات المتحدة الأمريكية لا يلغي أو ينفي إمكانية استمرار نمو وتطور ثقافة وقيم ومعايير مشتركة بين كل الأمريكان، بل يفترضه أيضا، إن مارست الدولة سياسة عقلانية تعترف بالواقع القائم المتعدد القوميات والثقافات وتعمل من أجل تعزيز وحدتها وتضامنها العملي وعيشها المشترك على أساس المساواة والاحترام المتبادل وفي أجواء الديمقراطية والسلام.

يشير الكاتب الألماني السيد كيرت رايتيل Gert Raeithel في كتابه القيم "تاريخ ثقافة أمريكا الشمالية" بصدد هذا الموضوع إلى ما يلي: " انطلاقا من الاديولوجية الأمريكية فإن الأقليات الإثنية يفترض أن تختفي شيئا فشيئا، مع استثناء غريب مثل امش Amish[277] والهوتيرن Hutteren ،[278]في ثقافة أمريكية كبرى. ولكن عملية التذويب الكامل هذه، عملية الأمركة التي يتحدثون عنها والجارية في المدارس العامة، في الاستهلاك الواسع، وفي ثقافة الإعلام، في التزاوج أو الدمج الخارجي، لا تعني سوى الصهر الثلاثي للكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية. إن الاحتمال النظري لمثل هذا الصهر التام يقوم على أساس التفوق أو الهيمنة التي تركز على البذرة الثقافة البرجوازية اللبرالية، التي اعتمدت علم الأخلاق البروتستانتي وفرضية لوك التي كانت تعتبر أو ترى في الحرية والتملك أقصى الخير"[279]. أي أنها لا تعني سوى صهر الجميع في البوتقة الأوروبية الانجلو-أمريكية.

إن حقائق تطور المجتمع الأمريكي تشير إلى أن المجتمع الأمريكي الشمالي الجديد لم ينهض على أساس الفهم والاحترام والاعتراف المتبادل والتسامح بين سكان البلاد الأصليين، الهنود الحمر، وبين الجماعات التي نزحت تباعا إلى هذه المنطقة سعيا وراء الذهب الأصفر والعمل، إذ كانت الغالبية العظمى من النازحين إليها هم من البيض القادمين من أوروبا، وبخاصة من أيرلندا وإنجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا، وبين السكان السود الأفارقة

---

[277] آمش Amish حركة طائفة دينية بروتستانتية ظهرت في القرن السادس عشر وتركزت باتباعها في امريكا الشمالية في القرن الثامن عشر بشكل خاص. وهي مقترنة بأسم الفرنسي جاكوب أمان Jacob Amman أو Amen وهي مرتبطة بنفس الطائفة التي بدأ بها Menno Simons ، والتي تدعى بال Mennonite.

[278] هوتيرين Hutteren او Hutterite وهي حركة تابعة لطائفة ال Mennonite ومقترنة بأسم Jacob Hutter والتي تركزت في منطقة الشمال الغربي من امريكا الشمالية وكندا.

[279] Gert Raeithel: Geschichte der nordamerikanischen Kultur in drei Baende. 1995. Bd. 1. S. 364.

وغيرهم الذين اقتيدوا إليها من أفريقيا واستخدموا فيها كعبيد، أو بين أولئك الذين جاءوا إليها من مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي واستخدموا في الزراعة وإقامة الهياكل الارتكازية من قبل البيض كأجراء بائسين شبه أقنان[280]. وقد عمد النازحون الأوروبيون إلى شن حرب ظالمة استهدفت تصفية السكان الأصليين ومحاولة محو ثقافتهم وتراثهم الحضاري وعاداتهم وتقاليدهم وفرض الحضارة الأوروبية والثقافة والتراث الأوروبيين واللغة الإنجليزية عليهم، التي اعتبرت لغة الأغلبية النازحة حينذاك، على هذه المنطقة. وكانت خسارة الهنود الحمر فادحة جدا بالناس والأرض واللغة والتراث الثقافي والحضاري أيا كان مستوى تطوره. واليوم يجد المرء في الولايات المتحدة الأمريكية أقلية من الهنود الحمر التي لا تتمتع بحقوقها المشروعة. ويمس هذا أيضا السكان السود الذين ما زالوا يواجهون تمييزاً عنصرياً ملموسا في أمريكا الشمالية وبخاصة في ولايات الجنوب[281]. كما توجد جاليات كبيرة من مختلف البلدان الأوروبية تشكل وحدات مستقلة من جهة ومتشابكة من جهة أخرى، بسبب المصالح والتطورات التي حصلت منذ قيام هذه الدولة، ولكن بعضها متنفذ وبعضها الآخر ما يزال بعيدا حتى عن الحلم في الوصول إلى أجهزة الدولة المتنفذة أو مراكز الدولة الرفيعة. وهناك فوارق ملموسة لا بين البيض والسود فحسب، بل بين النازحين من بعض بلدان أوروبا الغربية، وبخاصة الانجلو - ساكسون، والنازحين من بعض مناطق آسيا وأفريقيا أو أمريكا اللاتينية. ورغم تعدد الثقافات في المجتمع الأمريكي، فأن الثقافة المهيمنة هي الثقافة الأوروبية عموما، رغم محاولات تسميتها بالثقافة الأمريكية والحياة الأمريكية المتميزة. ورغم وجود جملة من الخصائص المهمة المشتركة التي يتمتع ويتميز بها المجتمع الأمريكي، بما فيها اعتماده على مبدأ الحرية الفردية، فأن المجتمع

---

280 يشير السيد كيرت راتيل Gert Raeithel إلى حقيقة تركز الاقليات الإثنية في مناطق معينة من الولايات المتحدة الأمريكية فيكتب: "60% من اصل الماني يعيشون إلى الشمال من وسط الغرب، 85% من اليهود يقطنون في الشمال الشرقي، في لوس انجلوس وميامي، والايرلنديون، الايطاليون، البولونيون والسلافيون يشكلون أيضاً قوى سكانية ملموسة فيها. اما المجموعة التي تعاني اشد اشكال التمييز فتشكل ربع سكان الولايات المتحدة الأمريكية وهم: 27 مليون من السود، 15 مليون من المكسيكيين، 2 مليون من الاسيويين، 3 ملايين من البورتوريكيين، 1،2 مليون من الهنود الحمر، ومليون من الكوبيين." (المصدر السابق. ص 365).

281 تنشر الصحف الأمريكية اخبارا متواصلة عن عمليات اشعال الحرائق المتواصلة في كنائس السود الامريكان منذ عام 1995. فالمعلومات المتوفرة تشير إلى انه منذ الاول من يناير/كانون الثاني عام 1995 حتى الثامن من يوليو/تموز 1996 حصل 67 حريقا في كنائس السود في الجنوب. 43% منها بني في القرن التاسع عشر وبعضها الآخر في اوائل القرن العشرين. كما ان 23 % منها غير مؤمن عليها. وتؤكد الكثير من معلومات الصحف اليومية والدراسات والتحقيقات التي تجري حول هذه الحرائق إلى ان بعض هذه الحرائق لا يخلو من اعمال فردية لا يمكن عزوها بالضرورة إلى اعمال عنصرية معادية للسود. ولكن القسم الاكبر منها يمكن ان يرتبط بهذا الواقع، اي احتمال كبير في ان تكون اعمالا عنصرية منظمة ضد السود، واحتمال ان تقف وراء تلك الجرائم تلك المنظمات العنصرية المعروفة في امريكا الشمالية وبخاصة كو كوكس كلان. واغلب الحرائق يتم بين الثامنة مساء والسادسة صباحا ويستخدم البنزين في اشعال الحرائق. وقد اصدرت الحكومة الأمريكية الاتحادية قرارات تقضي بتنشيط التحري عن الفاعلين وشددت من العقوبات الموجهة ضد هذه الاعمال. (راجع سلسلة مقالات نشرتها النشرة US TODAY الدولية اليومية التي تصدر في نيويورك خلال الفترة بين نهاية يونيو/حزيران واوائل يوليو/تموز 1996 بصدد هذه الجرائم. راجع ايضا جريدة Berliner Zeitung اليومية في عددها رقم 158 في يوم الثلاثاء التاسع من يوليو/ تموز 1996 ص 3 حول آخر سلسلة الحرائق في الولايات المتحدة الأمريكية).

ما يزال يعرف عدم المساواة الفعلية بين السود والبيض، وكذلك بين القوميات النازحة من مختلف المناطق، وهذا يعني عدم المساواة بين ثقافات الهنود الحمر والسود من جهة، وثقافة البيض من جهة أخرى، إضافة إلى البون الشاسع بين الأغنياء والفقراء، إذ يوجد اليوم في هذه البلاد ذات الإمكانيات غير المحدودة أكثر من 40 مليون إنسان، وغالبيتهم من السود ومن أبناء القوميات غير الأوروبية، يعيشون تحت خط الفقر المحدد دوليا بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي، فالعدالة الاجتماعية غائبة أيضا عن هذه المجتمع المدني الحديث. فالمجتمع الأمريكي يعتبر من المجتمعات المتعدد الإثنيات والثقافات من الناحية العملية، ولكن هذه الإثنيات والثقافات لا تتمتع بالمساواة القومية والثقافية، كما ينبغي أن يكون عليه الحال في مجتمع مدني ديمقراطي حديث متعدد الثقافات. والسياسة العملية التي تمارسها الدولة تتلخص في عملية الصهر في **بودقة الأدلجة الأمريكية Amerikanische Schmelztiegelideologie التي هي بالأساس أوربية**. وتتصدى الولايات المتحدة الأمريكية، رغم انفتاحها على الهجرة وقبول اللاجئين الملاحقين فيها، بشكل غير إنساني للقادمين إليها من بلدان أمريكا اللاتينية والمتسللين إليها أرضا وبحرا وجوا. وكثيرا ما تعرض شاشات التلفزيون أفلاما تبين الشراسة التي تعامل بها الشرطة الأمريكية المتسللين عبر الحدود. وتراود المسؤولين الأمريكان فكرة إقامة سياج أو جدار على امتداد الحدود بين أمريكا الشمالية مع المكسيك لمنع تسلل اللاجئين إليها عبر الحدود! كما يمكن للمرء أن يتبين التمييز السائد في المجتمع الأمريكي عند مراجعة المنشأ الأصلي لرؤساء الجمهورية منذ نشوء الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر، أو المنشأ الأصلي للأشخاص الذين احتلوا ويحتلون الآن مناصب وزارية وأعضاء في مجلس الشيوخ ومجلس النواب والوظائف الأساسية الرفيعة في الدولة الأمريكية الشمالية. كما أن التمييز يشمل بشكل خاص أجهزة الإعلام الرسمية والخاصة، سواء كان ذلك في مجال الصحافة أم الإذاعة أم شاشات التلفزيون. ولا يقتصر الأمر على كون الغالبية العظمى من الصحفيين أو العاملين في أجهزة الإعلام المختلفة هم من الأكثرية البيضاء الأوروبية فحسب، بل وطبيعة النشر والإذاعة وما يعرض على شاشات التلفزيون من أخبار وتقارير وريبورتاجات[282]. إن كل ذلك يؤكد دون أدنى ريب على حقيقة التمييز السائد في المجتمع الأمريكي، رغم التحسن النسبي الكبير الذي طرأ على هذه المشكلة منذ تعاظم الحركة المناهضة للتمييز العنصري في أمريكا الشمالية في سنوات العقد السابع التي قادها مارتن لوثر كنك، ورغم صدور قانون يحرم التمييز العنصري.

وتقدم كندا تجربتها الخاصة في مجال المجتمع المتعدد الثقافات. ففي هذا البلد تعيش أغلبية ناطقة بالإنجليزية وأخرى ناطقة بالفرنسية نزحت إلى كندا منذ القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على نحو خاص، إضافة إلى أقلية ضئيلة من سكان البلاد الأصليين من الهنود الحمر تقل نسبتها حاليا عن 2 % من مجموع السكان. كما تعيش في هذا البلد نسبة تصل إلى أكثر من 35 % من مجموع السكان خليط غير متجانس من الكنديين النازحين أصلا من

[282] Koch، Ralf. “Medien moegen’s weiss. Rassismus im Nachrichtengeschaeft. Deutscher Taschenbuch Verlag. Muenchen. 1996. S. 12- 17 und 169-251.

آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا أو من دول أوربية أخرى مثل أسبانيا وألمانيا وهولندا والنمسا وبعض بلدان أوروبا الشرقية. وعلى مدى عقود طويلة من السنين مورست في هذا البلد سياسة التمييز العنصري ضد سكان البلاد الأصليين وضد السكان النازحين من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والملونين منهم بشكل خاص، وكذلك ضد بعض سكان أوروبا مثل الأسبان. وعندما عجزت هذه السياسة العنصرية وسياسة الانجلزة عن فرضها على بقية السكان وتقلصت الهجرة من البلدان الأوروبية، وبخاصة في الستينات من القرن العشرين، وعندما اتسعت الحاجة إلى مختلف القوى العاملة، اضطرت الدولة والفئات الحاكمة على تغيير سياساتها باتجاهين أساسيين هما:[283]

- القبول والترحيب بالهجرة من مناطق العالم المختلفة بما فيها بلدان العالم الثالث وتنظيمها تدريجا وفق الحاجات التي تنسجم مع سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والآخذ بمبدأ النقاط في قبول المهاجرين. ويجري التمييز في القبول لصالح الأغنياء وأصحاب الشهادات والمتدربين المهنيين والفنيين، ولصالح الشباب على حساب الفقراء والعاطلين عن العمل من متوسطي أو كبار السن والعائلات مثلا.

- تسهيل عملية قبول اللاجئين لأسباب سياسية وإثنية ودينية.

كما أن الدستور الكندي الحديث، وكذلك القوانين النافذة المفعول، قد أخذ ببعض القيم والمعايير التي تنسجم مع طبيعة المجتمع المدني المتعدد الثقافات، منها مثلا:

* اعتبار الدولة حيادية في موقفها من الإثنيات فيها وتستند إلى التعددية، أي ترفض الصهر أو التذويب العنصري، وأن العلاقة بين المواطنين الكنديين لا تعتمد على رابطة الدم أو المتحدر القومي، بل على المواطنة الكندية؛

* تعتمد البلاد على لغتين هما الإنجليزية والفرنسية؛

* يتمتع الأفراد بالحرية الفردية وللأقليات القومية حقوقها الثقافية؛

* رفض التمييز بين الأفراد على أساس الجنس ولون البشرة والقومية واللغة والدين والفكر والانتماء السياسي؛

* تقدم الدولة الدعم المالي لضمان تطور تلك الثقافات المتعددة.

إن هذه الحقائق المهمة لا تعني غياب التمييز العنصري أو العداء للأجانب أو الكره للسكان الأصليين أو التمييز إزاء السود من السكان في كندا، أو أن الثقافة الأوروبية، سواء الإنجليزية منها أو الفرنسية لا تحظيان بعناية خاصة في المنطقة الإنجليزية أو الفرنسية على التوالي بالقياس إلى الثقافات الأخرى. فهذه الظواهر موجودة هنا وهناك، سواء في سياسة الدولة العملية أم في نشاط أجهزة الدولة، ومنها أجهزة التعليم، ولكن بشكل خاص في أوساط الشرطة، حيث تشتد ممارسة عملية التمييز من جانب هذه الأوساط. ومع ذلك فأن الظاهرة الإيجابية في هذا الصدد هي أن هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية العنصرية مرفوضة على النطاق الرسمي ويعاقب عليها القانون من جهة، وأن الأحزاب السياسية الرئيسية في سياساتها الرسمية المعلنة والغالبية العظمى من السكان ترفض مثل

---

[283] Friedrich-Ebert-Stiftung (Hrsg.): Einwanderungspolitik: Kanadas und der USA، Gespraechskreis Arbeit und Soziales Nr. 31. Tagungen der Friedrich-Ebert-Stiftung am 28. September 1993 und 21. Oktober 1993 in Bonn. Beitrag von Heiko Koerner. Einwanderungsland Kanada ein Modell für Deutschland? Zusammenfassende Thesen. Duesseldorf. 1994. S. 83-88.

هذه الاتجاهات التي تعرفت عليها وخبرتها سابقا من جهة أخرى. وبمعنى آخر، يقدم المجتمع تجربة مهمة، على ما فيها من نواقص، في مجال التعدد القومي والثقافي في المجتمع والعيش بسلام جنبا إلى جنب. كما أن الدستور والقوانين الجديدة وضعت بيد المواطن الكندي من أصول غير أوربية وبيد الأجانب أدوات قانونية مهمة لمقاومة التمييز ضدهم.

لا يكفي الحديث عن مجتمع متعدد الثقافات، إذ يستحيل العثور في عصرنا هذا على مجتمع قائم على ثقافة واحدة أو ثقافة "نقية" واحدة، إذ أن الادعاء بوجود ثقافة واحدة ادعاء باطل أصلا. فثقافة هذا الشعب أو ذاك، رغم الخصائص المميزة فيها، تبقى في المحصلة النهائية قد احتكّت وتفاعلت مع ثقافات شعوب كثيرة أخرى في العالم، أخذت منها أو عنها وأعطتها في آن واحد. ويكفي أن يلقي الإنسان نظرة على النتاجات الأدبية والفنية لخيرة الكتاب والشعراء والفنانين والموسيقيين في العالم من أمثال شكسبير وجوتيه وشيلر وتولستوي وغوغول وتشيخوف وموليير وهوجو وعمر الخيام والمتنبي والفردوسي، وبيتهوفن وموزارت وتشايكوفسكي وبول روبسن واحمد شوقي والجواهري وهيوارد فاست ومكسيم غوركي وستيفان سفايج وتوماس مان وهمنغواي وشتاينبيك وسارتر وبيكاسو وماركيز ونجيب محفوظ والبياتي وسعدي يوسف وفاضل العزاوي ...الخ، سيجد الدليل الثابت والساطع على هذه الحقيقة. وهكذا الحال في مجال الفلسفة والاقتصاد والعلوم المختلفة. وهكذا هو الحال أيضا في مجال الأديان حيث يلتقي الإنسان بقيم كثيرة متطابقة، رغم وجود بعض الجوانب المميزة التي تجسد مستوى التطور الحضاري في الأقاليم التي ظهرت فيها تلك الأديان. وجدير بالإشارة إلى أن الأديان السماوية، اليهودية والمسيحية والإسلام، كان حملتها من سكنة منطقة واحدة تقريبا، هي منطقة الهلال الخصيب أو منطقة الشرق الأوسط، أي آسيا وأفريقيا، مصر وفلسطين والحجاز، التي كانت من حضارات وثقافات متقاربة عموما، وأنها انتشرت منها إلى بقية أنحاء العالم ويتمسك بمعاييرها أناس من شتى القارات والأقاليم والبلدان والقوميات والحضارات. أي أن الحديث عن المجتمع المتعدد الثقافات يفترض أن يمس بالجوهر طابعه الديمقراطي التقدمي، مضمونه الإنساني الحديث الذي يستند إلى قاعدة المبادئ الديمقراطية والعلاقات بين الشعوب التي لا تقوم على علاقة الدم ورابطة العشيرة أو الرابطة الإثنية، بل تستند إلى مبادئ اللائحة الدولية لحقوق الإنسان والعهود والمواثيق الدولية اللاحقة، التي توسعت واغتنت وتطورت اكثر فأكثر خلال العقود الخمسة المنصرمة.

والمجتمع المتعدد الثقافات بهذا المعنى يفترض أساسا وجود كتل بشرية، صغيرة كانت أم كبيرة، تتحدر من شعوب وقوميات إثنية عديدة، لكل منها حضارته وثقافته ولغته ودينه، وله عاداته وتقاليده وقيمه، يضمها جميعا مجتمع واحد. وإذ تبرز بين هذه الشعوب والقوميات ذات الثقافات المتنوعة قضايا وقيم ومعايير مشتركة ومتشابكة ومتبادلة الأخذ والعطاء أو التأثير المتبادل، توجد في ما بينها بعض التباينات والاختلافات أيضا. ويمكن أن يقوم هذا المجتمع المتعدد الثقافات على أساس دولة واسعة الأرجاء ومتعددة القوميات والحكومات المحلية، إضافة إلى حكومة مركزية في دولة فدرالية، أو أن تكون دولة فدرالية ولكنها لا تقوم على أساس قومي أو ديني أو طائفي، بل على أساس مناطق وأقاليم نشأت تاريخيا وتحددت طبيعتها المدنية الفدرالية، أو أن تكون دولة واحدة ذات حكومة مركزية واحدة ولكن تسودها مبادئ الحرية الفردية وحرية الجماعة في آن. فالمجتمع المدني الديمقراطي الحديث

المتعدد الثقافات يفترض فيه أن يستند، في وجوده وتطوره، إلى بعض المقومات التي تسمح له بحمل مثل هذه التسمية التي يمكن بلورتها في **الأفكار والملاحظات الأساسية التالية:**

1- إنه مجتمع مدني من حيث المبدأ تسوده الحياة الدستورية التي تقوم على أساس تمتع الفرد بالحرية الفردية الكاملة من جهة، وحرية الجماعة من جهة أخرى، ويستند في الوقت نفسه إلى القيم الديمقراطية المتطورة ذات المضامين العامة والشاملة المشتركة؛

2- وهو مجتمع متعدد القوميات والأديان واللغات، إذ يمكن أن يتم التخاطب بين الناس بلغات قومية عديدة حسب الإقليم أو المنطقة التي تعيش فيها هذه المجموعة القومية أو تلك. ويمكن أن تكون هناك لغة واحدة تستخدم على مستوى الإدارة المركزية والمراسلات الرسمية المركزية والخارجية.

3-وفي ضوء هذا التعدد القومي والإثني والديني يفترض أن تسود في هذا المجتمع المدني حرية ممارسة الجماعات المختلفة لثقافاتها والعمل من اجل إغنائها وتطويرها، إضافة إلى حقها في ممارسة طقوسها الدينية والطائفية بكل حرية ودون تمييز. فالدولة للجميع والدين للفرد.

4- التمتع بحرية تعلم القراءة والكتابة وممارسة التعليم باللغة القومية، إضافة إلى حرية إصدار الصحف والكتب والنشر بها؛

5- تمتع جميع أعضاء المجتمع، بغض النظر عن اختلاف القومية ولون البشرة والجنس والجنسية والعقيدة الدينية واللغة والفكر والسياسة، بكامل الحقوق المنصوص عليها في اللائحة الدولية لحقوق الإنسان والدستور الديمقراطي للبلاد. وهذا يعني أن المجتمع المتعدد الثقافات يستند في علاقاته الاجتماعية الداخلية والخارجية على قيم عامة وشاملة تساهم في تعزيز الديمقراطية والحرية الفردية والفهم والاحترام المتبادلين والاعتراف المتبادل بالآخر والتسامح والتضامن التي يفترض أن تجد تعبيرها في دستور الدولة الديمقراطية الحرة؛

6- والمجتمع المدني الديمقراطي المتعدد الثقافات يرفض كلية:

- الدمج القسري أو الصهر للأقليات القومية والدينية والفكرية والسياسية من جانب الأكثرية ويمنح الإنسان حرية وحق الاندماج من جهة والاحتفاظ بالهوية الخاصة من جهة أخرى؛
- عدم الاعتماد على الدم والتحدر من قومية أو قبيلة أو جنس واحد لامتلاك حق المواطنة وحمل جنسية هذا البلد أو ذاك، إذ أن هذا الحق يفترض أن يمنح على أساس الولادة على أرض ذلك البلد وعلى أساس الإقامة والسكن والعمل فيه؛
- حرمان المواليد الجدد من أبوين أجنبيين من جنسية البلد؛
- فرض جنسية البلد على كل المقيمين فيه قسرا، بل يحق لهم العيش فيه والتمتع بكامل الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور والتي يمارسها حملة جنسية ذلك البلد ما دام هؤلاء يتمتعون بحق الإقامة الدائمة أو غير المحدودة ويلتزمون بالواجبات كبقية أفراد المجتمع؛
- حرمان الأجنبي من غير حملة جنسية البلد حق العمل والسكن أو امتلاك العقارات والنشاط التجاري والضمان الصحي والاجتماعي والتقاعد أو حرمانه من المشاركة في الانتخابات ما دام هذا المواطن الأجنبي يتمتع بحق

الإقامة الدائمة أو غير المحدودة ويلتزم بالقوانين المرعية ويدفع ما عليه من ضرائب والتزامات مالية وغير مالية أخرى.

7- ومن هنا يتبين بوضوح بأن المجتمع المتعدد الثقافات مجتمع مدني حديث ومتطور يقبل بالتعددية والتباين القومي والثقافي والديني والفكري والسياسي في المجتمع ويعتبر وجود هذا التعدد والتنوع أحد عوامل إغناء المجتمع وتطوره الديمقراطي التقدمي. وفي مثل هذا المجتمع المدني لا يمكن تصور غياب التناقضات والصراعات الفكرية والسياسية أو القومية والدينية فيه لأسباب عديدة، سواء كانت داخلية أم خارجية. إلا أن مثل هذا المجتمع لا يلجأ إلى كبت أو إخفاء أو إغفال تلك التناقضات والصراعات التي يمكن أن تنجم عنها نزاعات سياسية أولا، ولكنه يرفض من حيث المبدأ ممارسة العنف والإرهاب في حل معضلاته ونزاعاته الناشئة عن هذا التنوع المتعدد الجوانب ثانيا، ويمارس الأساليب السلمية والآليات الديمقراطية لمعالجة تلك المشكلات والوصول إلى حلول عملية قائمة على الأسس المعتمدة أساسا في وجود وتطور هذا المجتمع المدني الديمقراطي الحديث ثالثا.

8- والمجتمع المدني الحديث ليس حلما بعيد المنال أو أملا دون قاعدة مادية من جهة، ولكنه في الوقت نفسه ليس مجتمعا جاهزا أو معد سلفا من جهة أخرى، إنه عملية اجتماعية - سياسية ونفسية وفي الوقت نفسه اقتصادية معقدة وطويلة الأمد وترتبط عضويا بالوعي الفردي والاجتماعي للغالبية العظمى من أبناء المجتمع. فالمجتمع المتعدد الثقافات بحاجة إلى وعي وفهم متبادلين من جانب الجماعات القومية والدينية المختلفة التي تعيش فيه حول حقيقة أن التعدد في الثقافات ناجم عن التباين في المستويات الحضارية والمراحل التاريخية التي قطعتها هذه المجموعة البشرية أو تلك، والتباين في الأديان والالتزامات الدينية، وبالتالي، في الطقوس والعادات والتقاليد التي تمارسها كل مجموعة دينية أو طائفة. ألا أن هذه الاختلافات لا تغير من حقيقة كونهم جميعا من البشر ويتمتعون بحقوق وواجبات متساوية ويستندون إلى قيم عامة وشاملة مشتركة. وأن الاختلاف في الأصل القومي والبنية الثقافية وبعض التقاليد والعادات لا يشكل بحد ذاته سببا للتناقضات والصراعات ما دام الجميع يتمتعون بحرية ممارسة أديانهم وطقوسهم الدينية دون مضايقة من الآخرين أو الحد من حقوقهم الأخرى. وأن هذا التنوع فيه الكثير من الجوانب التي تغني المجتمع وتلونه بألوان الطيف الشمسي البديعة. كما أنها يمكن أن تشارك إلى جانب الحفاظ على الهوية الثقافية الخاصة، في توفير مستلزمات التشابك الحضاري في بعض الجوانب المشتركة. إلا أن هذا لا يعني في الوقت نفسه تبسيط المشكلة بما يقود إلى إهمال التناقضات التي يمكن أن تنشأ وتحولها إلى صراعات حادة يصعب معالجتها. إن رؤية التناقضات المحتملة وعلى حقيقتها، وبخاصة في فترات المصاعب أو الأزمات الاقتصادية التي تواجه هذا البلد أو ذاك وفي ظل غياب العدالة الاجتماعية في هذا المجتمع أو ذاك، يمكن أن تقود إلى إشكاليات غير قليلة تحتاج إلى عناية المسؤولين والمنظمات الإنسانية والعاملين في الحقول الاجتماعية للتصدي لتلك المشكلات بصورة مبكرة والسعي لمعالجتها بصورة ديمقراطية.

9- ويحتاج المجتمع الطامح إلى إقامة المجتمع الحر والديمقراطي المتعدد الثقافات إلى وضع برنامج تعليمي فعال يساهم في إيصال أفكار العيش المشترك والاعتراف والتفاهم والاحترام المتبادل والتسامح بين الناس بمختلف قومياتهم وأديانهم ولغاتهم وثقافاتهم إلى تلاميذ المدارس ومعاهد التدريب والدراسة والجامعات، إلى المعامل

والحقوق ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص، والاستفادة الفعالة من أجهزة الإعلام لهذا الغرض. وبهذا يمكن المشاركة في معالجة مخلفات مئات السنين من التركيز على التمايز بين أسطورة "الأعراق" والأجناس، أو بين القوميات والشعوب، واعتماد روابط الدم أو الرابطة الإثنية أو القومية لا غيرها في العلاقات بين الجماعات البشرية.

10- ويفترض في هذا المجتمع أن تمارس الدولة والمنظمات الديمقراطية غير الحكومية، إضافة إلى الأفراد، أدوارها لتحقيق التناغم المنشود في المجتمع. ومن الضروري الإشارة في هذا الصدد إلى أن المجتمع المدني يقوم حاليا على أساس العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، وبالتالي، فهو يحتوي في بنيته الداخلية على بذرات للصراع الاقتصادي والاجتماعي، بسبب الاستغلال والمزاحمة والركض المتواصل وراء المزيد من الربح الشخصي ...الخ، التي يمكن أن تحرك وتؤجج صراعات أخرى ذات طبيعة قومية وإثنية (أو) وفكرية وسياسية غير قليلة. ومن هنا تأتي أيضا أهمية النضال من اجل قيام الدولة بدورها الاقتصادي والاجتماعي والتخفيف من الاستغلال الذي يتعرض له الشغيلة وتأمين الرعاية لذوي الدخل المحدود والمحتاجين والعاطلين عن العمل ...الخ.

11- والمجتمع المدني مفتوح على الخارج غير مغلق على الشعوب والقوميات الأخرى، وبالتالي، فهو مجتمع يقوم في بلد يقبل الهجرة إليه أو الهجرة منه. وهذا لا يعني بطبيعة الحال ترك هذا الأمر للعفوية، بل يمكن ويفترض أن ينظم بصورة حضارية ولصالح القادمين الجدد أو المغادرين منه دون عوائق.

12- ولا يقتصر مفهوم المجتمع المدني المتعدد الثقافات على واقع وجود قوميات ولغات وثقافات مختلفة ومتحررة من قيود التمييز واللاديمقراطية، سواء من جانب الحكومة وأجهزة الدولة أم من الغالبية العظمى من بنات وأبناء المجتمع، بل يفترض أن يشمل أيضا حق وحرية وجود ثقافات متنوعة ومتعددة في مجال الأقليات الأخرى التي تختلف بهذا القدر أو ذاك عن الأكثرية في المجتمع، إضافة إلى أن لا يكون هناك ذلك التزمت والتعصب الإثني للثقافة الخاصة بالأكثرية أو بالأقليات المختلفة. ويفترض المجتمع أن يتعامل بروح الفهم والاعتراف المتبادل إزاء الاختلافات التي تقوم بين مختلف الأفراد والجماعات دون أن يجد في ذلك ما يضيق من حريته أو يسعى إلى التضييق على حرية الآخرين. فالكل يسعى إلى العيش والتطور والكل يجد مكانه ويستفيد من إمكانياته ويحقق تطلعاته فيه، والكل يتعاون، رغم الصعوبات التي تفرزها الحياة، لتحقيق مثل هذا المجتمع. ويفترض أن يتجلى كل ذلك في الدستور وتضمنه التشريعات الوضعية والممارسات العملية للغالبية العظمى من الناس. **إن المجتمع المتعدد الثقافات لا يفترض فيه أن يقوم على الحب والود المتبادلين بين الناس جميعا، بين الأكثرية والأقليات الإثنية أو الجماعات المختلفة، ولا يمكن أن يكون كذلك بالضرورة ولا حتى بين أبناء الأكثرية أو الأقلية ذاتها، ولكنه يفترض في علاقات مثل هذا المجتمع أن تستند إلى الاعتراف المتبادل بوجود الآخر والثقافة الأخرى والرأي الآخر، وإلى الاحترام المتبادل وإلى السعي للتعاون والتفاهم والعيش بسلام. إذ يفترض في المجتمع المدني الديمقراطي المتعدد الثقافات أن يكون قد تعلم من تجاربه المنصرمة التي تنكرت وإساءات للآخرين وحملت معها عار الاشتراكية القومية وأفعال وجرائم الفاشية طويلا وكذلك أفعال المستبدين في جميع أرجاء العالم.**

إن الخصائص التي يفترض أن يتميز بها المجتمع المتعدد الثقافات التي من شأنها أن ترسي أساسا صالحا ومتقدما لحياة مختلف الأثنيات والثقافات في المجتمع، يجب أن تجد تعبيرها في **دستور البلاد وتشريعاتها وفي القوانين التي تنظم الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية**، أي أن الهيئات التشريعية ملزمة بوضع القوانين الضرورية التي تمنع ممارسة الأيديولوجيات العنصرية والقومية الشوفينية والثقافية والأحكام المسبقة، أي تحرّم وتقاوم التمييز المتعدد الجوانب في المجتمع وتضع بيد أفراد المجتمع الأدوات والآليات الديمقراطية التي تسمح في الدفاع عن القيم المشتركة ذات المضمون الإنساني.

ولا شك في أن مثل هذا المجتمع المتعدد الثقافات يعتبر شكلا متقدما من أشكال المجتمع المدني الذي ما يزال لم يرس كامل خصائصه وأفضلياته. وفي الواقع العملي يجد المتتبع في بلدان ومدن غير قليلة خصائص معينة للمجتمع المتعدد الثقافات، إلا أن جملة من الخصائص المميزة والمستلزمات الحضارية ما تزال غير قائمة حاليا. ولهذا يبدو وكأن قيام هذا المجتمع حلما طوباويا بعيد المنال، خاصة وأن جميع المجتمعات المدنية القائمة حاليا ذات التعدد القومي والثقافي، وبخاصة الصناعية منها التي تعتبر ويفترض أن تكون أكثر تطورا في هذا الصدد، ما تزال تسود فيها جملة من النواقص والاختلالات الجدية، وإن تباينت في طبيعتها وشكل ظهورها، التي تشير إلى انحراف الواقع في هذا البلد أو ذاك وبهذا القدر أو ذاك عن مضمون المجتمع المدني الحديث المتعدد الثقافات.

ولكن، ما هي الأهداف التي يتوخاها المواطن، سواء كان من سكان أصل البلاد أم من المهاجرين إليها والقاطنين فيها، من المجتمع المتعدد الثقافات في بلدان الاتحاد الأوروبي في ضوء ما جاء أعلاه؟

إن الدعوة إلى تأمين مستلزمات استكمال بناء المجتمعات الديمقراطية الحديثة في بلدان الاتحاد الأوروبي على أساس التعدد الثقافي ينطلق من حقيقة أن عددا مهما من هذه المجتمعات هي الآن تعيش في مثل هذا الواقع، أي أنها تقوم اليوم على تعدد الإثنيات والثقافات من جهة، وأن الاعتراف بذلك سيساعد على تأمين مجموعة من العوامل الإيجابية للتطور الإيجابي اللاحق لهذه المجتمعات من جهة أخرى. فالمجتمع المتعدد الثقافات يمكنه أن يرسي لكل المواطنين أوضاعا تتميز بما يلي:

- الشعور بالمواطنة المشتركة في بلد يحترم الجميع ولا يقوم على أساس التمايز في "العرق" أو الجنس أو الدين أو اللغة أو غيرها من الاختلافات؛
- الإحساس بالمساواة والتمتع بالحرية الفردية والديمقراطية التي يحتاجها الفرد في علاقاته وتصرفاته اليومية؛
- توفر ضمانات أفضل للأفراد على تطوير إمكانياتهم وقدراتهم الإبداعية من خلال ممارستهم لثقافتهم، إضافة إلى ما يوفره هذا المجتمع من احتكاك وتفاعل بالثقافات الأخرى التي تسهم في إغناء القدرات الثقافية الشخصية والجماعية؛
- نشوء إمكانية أفضل لتحقيق السلم والتفاهم والفهم والاحترام المتبادلين والاعتراف المتبادل بين الأفراد والجماعات، إضافة إلى إمكانيات التفاعل والتأثير والتحفيز المتبادل؛

- توفير مستلزمات وضع آليات عملية وديمقراطية لمعالجة المعضلات التي تنشأ في الحياة العملية والنزاعات السياسية ذات الأرضية الاجتماعية والاقتصادية والإثنية أو القومية والدينية والفكرية وارتفاع مستوى التضامن والدعم المتبادلين بين الناس؛
- توفر إمكانيات أفضل للتطوير المشترك للثقافات "الخاصة" والثقافة المشتركة التي تتداخل في بعض جوانبها لصالح التفاهم المتبادل؛
- توفر أرضية أفضل لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق معدلات نمو أعلى في مجتمع يسوده السلام والاستقرار، بسبب الإحساس المشترك بأهمية ذلك للجميع، خاصة إذا وفر النضال السياسي-الاجتماعي من جهة، والنهج الديمقراطي الذي تمارسه الدولة من جهة أخرى، أساسا صالحا للحد من الاستغلال والظلم الاجتماعيين وتأمين مستوى معين ومتطور للعدالة الاجتماعية.

إن إبراز هذه الجوانب الإيجابية المهمة لا ينفي السلبيات أو المخاطر المحتملة التي يمكن أن تبرز في مثل هذا المجتمع، عندما تتخلى الدولة عن مسؤولياتها أو تساهم هي بالذات في إثارة الإشكاليات حول وجود الأجانب فيها أو تضعها إحدى أهم النقاط في برامجها الانتخابية، وعندما لا تتصدى بعناية ورؤية ثاقبة، تشريعا وتعاملا يوميا، للأفكار المعادية أو الدعاية التي تمجد هذا "العِرق" أو تلك الإثنية، باعتبارهما المحك للمواطنة السليمة، أو أنهما الأرقى والأفضل، أو عندما تنفي وجود مثل هذه الظواهر، رغم فعلها وتأثيرها السلبي في المجتمع. إن المجتمع المتعدد الثقافات ما يزال في إطار البحث والتجربة، رغم أن الحياة قد برهنت على أنه أحد أهم المواصفات التي يمكن ممارستها في البلدان المتعددة القوميات، أو في البلدان التي تتواجد أكثر من جالية أجنبية إلى جانب السكان من أصل البلاد، شريطة أن لا يقود ذلك إلى محاولة العزل العنصري بحجة أن ذلك يفيد كل إثنية ويحمي ثقافتها، إذ أن المشكلة لا تكمن في الحماية، بل في الممارسة من جانب، وفي تحقيق التقارب والتفاعل والتاثير المتبادل في ما بين الثقافات المتعددة بهدف التقريب بين علاقات البشر للعيش في أجواء من الحرية والديمقراطية والاستقرار والسلام والعدالة الاجتماعية. وهذا ما يرجوه الإنسان للمجتمعات الأوروبية، حيث تعيش بجوار سكان أصل البلاد، العديد من الجاليات الأجنبية، ومنها جاليات البلدان المغاربية، تونس والجزائر والمغرب.

المصادر

المصادر العربية

الكتب:

- أركون، محمد د. الفكر الإسلامي نقد واجتهاد. ترجمة وتعليق هاشم صالح. دار الساقي. الطبعة الثانية. بيروت. 1992.
- أمين. سمير د. نقد نظرية برهان غليون في الدين والدولة. قضايا فكرية. مجلة. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. الجزء الأول كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومَن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. دار الجيل. بيروت- لبنان. بدون تاريخ.
- بارسونز إلى هابرماس. عالم المعرفة 244. الكويت. ترجمة وتقديم د. محمد حسين غلوم. إبريل / نيسان 1999
- بروميليه وبودولني. الاثنوس والتاريخ. سلسلة القرون والناس. دار التقدم - موسكو. 1988.
- البنا، حسن. رسالة المؤتمر الخامس. في: السعيد، رفعت د. محاولة للبحث عن مساحات الاختلاف بين حركات التأسلم السياسي. قضايا فكرية. مجلة. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993.
- البنا، حسن. مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا. ط 2. المؤسسة الإسلامية للطباعة والنشر. بيروت. 1981.
- البو دالي، نجية. وضعية النساء المغربيات في المجتمع الأسباني من خلال بعض الشهادات. المناظرة الدولية حول: حقوق الإنسان والجالية المغربية بالخارج. طنجة 23-26/نوفمبر 1998.
- الجابري، محمد عابد د. مسألة الهويّة، العروبة والإسلام... والغرب. قضايا الفكر العربي (3)، سلسلة الثقافة العربية (27). مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 1995.
- الجزائري، زهير. الفاشية: الفكرة والممارسة. منشورات آيار. قبرص. 1983.
- حبيب، كاظم د. بلدان الجنوب .. المشكلات والآفاق. دار الثقافة الجديدة. القاهرة. 1995.
- حبيب، كاظم د. بلدان الجنوب.. المشكلات والآفاق.. . دار الثقافة الجديدة. القاهرة. 1995.
- شايغان، داريوش. أوهام الهوية. بحوث اجتماعية -18-. ط 1. دار الساقي. بيروت. 1993.
- الشوك، علي. ملامح من التلاقح الحضاري بين الشرق والغرب. مكتبة رمضان. دار المدى للثقافة والنشر. ط 1. دمشق. 1996.
- الشيكر، مليكة. إشكالية الهجرة المغربية والهجرة السرية. المناظرة الدولية حول حقوق الإنسان والجالية المغربية بالخارج. طنجة في 23-26 نوفمبر/ تشرين الثاني 1998.
- عبد الجبار، فالح. معالم العقلانية والخرافة في الفكر السياسي العربي. لندن. دار الساقي. 1992.
- عبد الطيف شهبون. إشكالية هجرة المغاربة القاصرين. بحث مقدم إلى المناظرة الدولية حول: حقوق الإنسان والجالية المغربية بالخارج. طنجة: 23-26 تشرين الثاني/نوفمبر 1998.

- عبد اللطيف، معروفي. الهجرة السرية والمهاجرون بدون أوراق في العلاقات المغربية الأوروبية: النموذج الهولندي. المركز الأرومتوسطي للهجرة والتنمية. امستردام. 1999.
العظمة، عزيز. الأصالة أو سياسة الهروب من الواقع. بحوث اجتماعية -14-. ط 1. دار الساقي. بيروت. 1992.
- مجموعة من الباحثين. هجرة الكفاءات العربية. بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (آكوا) الأمم المتحدة في عام 1980. صدر الكتاب عن مركز دراسات الوحدة العربية. بحث للسيد أنطوان زحلان بعنوان "مشكلة هجرة الكفاءات العربية". بيروت 1981.
- معلوف، أمين. الهويات القاتلة. ترجمة نهلة بيضون. دار الجندي للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق. 1999.
- منير البعلبكي. المورد. دار العلم للملايين. بيروت. 1984.
- النيفر، مصطفى. المهاجرون المغاربة إلى فرنسا حضور إسلامي، أم مجرد قوة عمل. بحث قدم إلى مؤتمر: الإسلام والمسلمون في عالم متغير- من أجل نظام دولي عادل. المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى-مركز الدراسات والتوثيق والنشر. عقد المؤتمر في فندق كارلتون. بيروت. في الفترة الواقعة بين 24-27 نيسان 1994.
- هتلر، أدولف. كفاحي. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة السادسة 1993. ترجمة لويس الحاج. دمشق 1993.
- الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان. حقوق الإنسان والجالية المغربية في الخارج". طنجة:23-26 تشرين الثاني/نوفمبر 1998. المملكة المغربية.

مقالات ودراسات في مجلات دورية

- أمين، سمير د. نقد نظرية برهان غليون في الدين والدولة. قضايا فكرية. مجلة. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993.
- حنفي، حسن د. الحاكمية تتحدى. قضايا فكرية. مجلة. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993.
- دراسات شرقية. مجلة فكرية نصف سنوية محكمة. تصدر عن جمعية الدراسات الشرقية. باريس. العدد 18/17 لسنة 1996م.
- دينوا دي باولي. تشارلز داروين ارتقائي أم مذهبي؟ مجلة "الثقافة العالمية". العدد 90/ 1998. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت. ترجمة: نجوى حسن.
- العالم، محمود أمين. الفكر العربي المعاصر بين الأصولية والعلمانية. مجلة. قضايا فكرية: الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993.
- الغربي، إقبال د. الأمراض النفسية والاجتماعية للمهاجر المغربي في فرنسا. قضايا فكرية. مجلة. الكتاب الثالث والرابع عشر. 1993.
- غليون، برهان د. الاجتماع السياسي للحركة الإسلامية (محاولة للفهم والتفسير). مقالة في مجلة قضايا فكرية. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. 1993.
- قضايا فكرية: الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر. أكتوبر/تشرين الأول 1993. القاهرة. مقالة للسيد الدكتور حيدر إبراهيم علي بعنوان "مفهوم

الأصولية: التاريخ والمعنى". قضايا فكرية: الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن. الكتاب الثالث عشر والرابع عشر -أكتوبر/تشرين الأول 1993. القاهرة. مقالة للسيد د. مراد وهبة بعنوان "أصوليات هذا الزمان".

مقالات في جرائد يومية

- العطار، بو غالب. ملف الهجرة السرية: في المتاجرة بخيبة الأمل: الشباب المغربي بين حلم الفردوس الأوروبي ومياه المضيق. جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية بتاريخ 1998/4/8.
- البنا، حسن. الإسلام سياسة وحكم. مقال. الأخوان المسلمون. (جريدة). القاهرة. 1946/4/16.
- البنا، حسن. بين الدين والسياسة. مقال. الإخوان المسلمون. (جريدة). القاهرة. 1945/3/4.
جريدة الاتحاد الاشتراكي. بتاريخ 1998/3/6. خبر تحت عنوان "العثور على ما لا يقل عن 50 طفلا مغربيا "مستعبدا" في إيطاليا.
- جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية بتاريخ 1998/3/7. كلمة العدد بعنوان الهجرة السرية واصطياد الطفولة المغربية.
- الشرق الأوسط. جريدة يومية تصدر في لندن. العدد 7639. في 28.10.1999. خبر من سيتي فويس/ نوزيلندا.

المصادر باللغات الأجنبية:

- Abkommen ueber die Rechtsstellung der Flüchtlinge (28. Juli 1951) in: Knapp، Manfred Dr. Migration im neuen Europa. Franz Steiner Verlag. Stuttgart. 1994. Anhang.
- Ahlheim، Klaus. Heger، Bardo und Kuchinke، Thomas. Argumente gegen Hass. Band I. Hessische Landeszentrale für politische Bildung. Wiesbaden. Bonn. 1993.
- ai. Zwei Jahre neues Asylrecht. Amnesty international 1996. Bonn.
- Allport، Gordon W. Treibjagd auf Sündenboecke. In Argumente gegen den Hass. Band II: Textsammlung. Hessische Landeszentrale für politische Bildung. Bundeszentrale für politische Bildung. Wiesbaden/ Bonn. 1993. S.
- Allpor، Gordon W. Die Natur der Vorurteile. Koeln. 1971. In: Aus Politik und Zeitgeschichte-Beilage der Wochenzeitung Das Parlament. B 48/1995. 24. November 1995. Ein Beitrag von Christa Mahrad/Ahmad Mahrad. “Immigration und Fremdenfeindlichkeit in Europa”.
- Auernheimer، Georg: Sogenannter Kulturkonflikt. 1988. Stabi. 1 A 37465.
- Auslaender und die deutsche Wirtschaft. BMWi. 2.These. Dokumentation Nr. 339. Bonn. April 1994.
- Autorenkollektiv: Lange، Erhard und Alexander، Dietrich (Hrsg.). Philisophenlexikon. Dietz Verlag Berlin. 1983.
Heinz. ، Lutz. Petrak، Horst. Maier،- Autorenkollektiv: Hemberger Karl-Heinz. "Imperialismus heute: Der staats-، Otto. Schwank،Reinhold monopolistische Kapitalismus in Westdeutschland". Dietz Verlag. Berlin. 1965.
- Bade، Klaus J. Prof. Dr. (Hrsg.). Aktuelle Kontroverse: “Auslaender raus…”. Ein Minderheitenproblem. Niedersaechsische Landeszentrale für politische Bildung. Hannover. 1982. Heidelberger Manifest vom 31. Januar 1982.

- Bade، Klaus J. Prof. Dr. Aktuell-Kontroverse. 1994. Hannover. Berlin.
- Baeschlin، Beat Christoph. Der Islam wird uns fressen: Der islamische Ansturm auf Europa und die europaeischen Komplizen dieser Invasion. Tegan/Schweiz. Selvapina-Verlag. 1990. In: Jaeggi، J. Christian.Rassismus: Ein globales Problem.
- Balibar، Etienne. Die Grenzen der Demokratie. Argument-Sonderband Neue Folge AS 211. Argument-Verlag. Hamburg. 1993.
- Balschke، Jochen. Dr. Internationale Migration: Ein Problemaufreis. In: Knapp، Manfred Dr. Migration im neuen Europa. Franz Steiner Verlag. Stuttgart.1994.
- Benz، W. &. Bergmann، W. Vorurteil und Voelkermord. Herder Spektrum. Freiburg-Basel-Wien. 1997. Rainer Muenz. Wolfgang Seifert und Ralf Ulrich: Zuwanderung nach Deutschland. Campus Verlag. Frankfurt/New York. 1997.
- Berliner Zeitung Nr. 60 vom 11.12.1995.
- Berliner Zeitung Nr. 20 vom 25.01.1999. Ein Artikel von Johannes Wetzel mit dem Titel: “Die Front hat sich geteilt”.
- Berliner Zeitung Nr. 25 vom 30./31. Januar 1999. S. 19. “Kreuzberger Vermieter will keine Wohnungen an Auslaender vergeben”.
- Boden، Martina: Nationalitaeten، Minderheiten und ethnische Konflikte in Europa. Stabi. 1 A 194271.
- Brentjes، Burchard Prof. Dr. Die Soehne Ismaels. Koehler & Amelang. Leipzig. 1971.
- Bulletin der europaeischen Union. 1/2. 1997. Entschliessung des Europaeischen Parlaments zu Rassismus، Fremdenfeindlichkeit und Antisemitismus und zum Europaeischen Jahr gegen Rassismus.
- Büttner، Friedemann Prof. Dr. “Islamismus - Fundamentalismus: Zur politischen Instrumentalisierung der Religion. Prof. Büttner hat den Beitag am 19. Feb.1997 im Rahmen des Hanns-lilje-Forums der Hanns-lilje-Stiftung in Hannover gehalten. Der Beitrag basiert zu grossen Teilen aus

dem Aufsatz “Der fundamentalistische Impuls und die Heraus-forderung der Moderne” in Leviathan. Zeitschrift für Sozialwissenschaft. 24 (1996). Heft 4.
- Butterwegge‹ Christoph & Jaeger‹ Siegfried (Hrsg.): Rassismus in Europa. Bund-Verlag‹ 2. Auflage. Koeln‹ 1993.
- Dadzie‹ Stella. Adult Education Multi-Ethnic Europe. A Handbook for Organisational Change. Brüssel. 1997.
- Dauderstaedt‹ Michael. Europa und Nordafrika: Mehr Paranoia als Partnerschaft.
- Die Bundeslaender in Zahlen 1997/1998. Statistisches Bundesamt. Wiesbaden. November 1997.
- Dijk‹ Teun A.. Dr. Rassismus heute: Der Diskurs der Elite und seine Funktion für die Reproduktion des Rassismus. In: Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. Hamburg. 1992.
- Dokumentation Nr. 339. BMWI. Bundesministerium für Wirtschaft. Auslaender und die deutsche Wirtschaft (Zehn Thesen). April 1994.
- Eckhard‹ J. Dittrich. Das Weltbild des Rassismus. Cooperative-Verlag. Frankfurt am Main. 1991.
- Eckhard Jesse. Die Demokratie der Bundesrepublik Deutschland. Landeszentrale für politische Bildung. Berlin. 1997.
- Ermacora‹ Felix: Volksgruppenschuetz in Europa. 1995. 1 A 239085.
- Essed‹ Philomena Dr. Multikulturalismus und kultureller Rassismus in den Niederlanden. In: Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. Hamburg. 1992.
- Europa in Zahlen. Eurostat. Vierte Ausgabe. Bruessel-Luxemburg. 1995.
- Europaeische Stelle zur Beobachtung von Rassismus und Fremden-feindlichkeit. Fremdenfeindlichkeit und Rassismus in Europa im Spiegel der oeffentlichen Meinung 1989-1997. 7. Dezember 1998. Wien.
Eurostat. Statistik kurzgefasst. Bevlkerung und soziale Bedingungen.

1998/3.
- Focus. Deutsches Magazin. Nr. 27. 5. Juli 1999. München. Interview mit Guenter Grass.
- Deppo‹ Frank. Fueberth‹ Georg. Rilling‹ Rainer. (Hrsg.). Antifaschismus. Dietz Verlag. Berlin. 1996. Ein Beitrag von Gudrun Hentge mit dem Titel: “Rassen” definieren - wie Kant es tat …?
- Fremdenfeindlichkeit und Rassismus in Europa im Spiegel der ffentlichen Meinung 1989-1997. 7. Dezember 1998. Wien.
-Frick‹ Anneliese: Diskriminierungsprobleme und Integrationsmoeglichkeiten. 1985. Staatsbibliothek Berlin. 905 270 MF.
- Friedrich-Ebert-Stiftung (Hrsg.). Einwanderungspolitik: Kanadas und der USA‹ Gespraechskreis Arbeit und Soziales Nr. 31. Tagungen der Friedrich-Ebert-Stiftung am 28. September 1993 und 21. Oktober 1993 in Bonn. Beitrag von Heiko Koerner. Einwanderungsland Kanada ein Modell für Deutschland? Zusammenfassende Thesen. Duesseldorf. 1994.
- Fromm‹ Erich. Gesamtausgabe. Band VII. Aggressionstheorie. dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. 1989.
- Fuertes‹ Joshua Albaladeio Y. Migration und Vorurteile: Abneigung gegen auslaendische Arbeitnehmer in der Bundesrepublik Deutschland. Zu emotionalen Ursachen und Folgen der Migration‹ dargestellt am Beispiel der spanischen Arbeitsmigranten. Philosophische Fakultaet der Rheinisch-Westfaelischen Technischen Hochschule Aachen. Fotodruck. J. Mainz GmbH. Aachen. 1987.
- Geissler‹ Heiner. Im Gespraech mit Gunter Hofmann und Werner A. Perger. Aktuell zum Wahljahr mit neuem Vorwort. Knaur. Frankfurt am Main. 1994.
Geissler‹ Heiner. Wir koennen nicht wieder unter uns sein. In Aktuell/ Kontroverse. 1994. Sonderdruck für die Landeszentrale für politische Bildungsarbeit Berlin. Klaus J. Bade. Hannover. 1994.
- Haferkamp‹ Rose. Holzapfel‹ Annette. Rummenhoeller‹ Klaus. Auf der

Suche nach dem besseren Leben. Migranten aus Peru. Horlemann. Badhonnef. 1995.
- Hasan، Saleh Dr. The Comparsion Between Immigration Policies and Economic Effects in the Society. Swedish Employers Confedration. Stockholm. 1997.
- Hauschler، Ingoma. Messner، Dirk. Nuscheler Franz. Globale Trends 2000. Stiftung Entwicklung und Frieden. Fischer Taschenbuch Verlag. Frankfurt am Main. 1999.
- Hedtke، Ulrich. Stalin oder Kondratieff، Endspiel oder Innovation? Dietz Verlag Berlin. 1990.
- Heismann، Michael. Das Vaterland als Feind. Klett-Cotta. Stuttgart. 1992. Nietzsche، F. Goetzendaemmerung. Werke. Bd. 3.
- Heitmeyer، Wilhelm Dr. Nehmen die ethnisch-kulturellen Konflikte zu? In: Die Gewalt-Dilemma. Suhrkamp Verlag. Frankfurt am Main. 1994.
- Heitmyer، Wilhelm (Hrsg.). Das Gewalt-Dilemma. Ein Beitrag von Loch، Dietmar. Rassismus in Institionen: Das Beispiel Frankreich. Suhrkamp Verlag. Frankfurt am Main. 1994.
- Henry، Ernst. Der Antimensch. APN-Verlag. Moskau. 1990.
- Hertz، Friedrich Prof. Dr. Handwoerterbuch der Soziologie. Rasse. Halle/Saale. 1931.
-Hoffmann، Lutz. Even، Herbert. Soziologie der Auslaenderfeindlichkeit. Beltz Verlag. Weinheim. Basel. 1984.
- http:// www. Nadir.org/initiativ/migration/de/data/data5.htm.vom 22.09.1998.
- Institut für Migrations- und Rassismusforschung (Hrsg.) Rassismus und Migration in Europa. Beitraege des Kongresses Migration und Rassismus in Europa. Hamburg. 26. bis 30. September 1990. Ein Beitrag von Lyda Potts. Weltmarkt für Arbeitskraft. Verlag. Sonderband AS. Hamburg. Berlin. 1992.
- Institut für Migrations- und Rassismusforschung (Hrsg.) Rassismus und

Migration in Europa. Beitrںge des Kongresses Migration und Rassismus in Europa. Hamburg، 26. Bis 30. September 1990. Ein Beitrag von Etienne balibar. “Es gibt keinen Staat in Europa. Rassismus und Politik im heutigen Europa”.
- Institut für Migrations- und Rassismusforschung (Hrsg.) Rassismus und Migration in Europa. Beitrںge des Kongresses Migration und Rassismus in Europa. Hamburg، 26. bis 30. September 1990. Ein Beitrag von Werner Ruf: “Politische und konomische Ursachen und Folgen der Migration am Beispiel Algerien.
- Institut für Sozialforschung (Hrsg.). Aspekte der Fremdenfeindlichkeit. Beitraege zur aktuellen Diskussion. Beitrag von Alex Demirovic: Vom Vorurteil zum Neorassismus. Das Objekt “Rassismus” in Ideologiekritik und Ideologietheorie. Campus Verlag. Frankfurt. New York. 1992.
- Jaschke، Hans-Gerd. Fremdenfeindlichkeit، Rechtsextremismus und das Fernsehen. Eine medienkritische Betrachtung. In: Aspekte der Fremdenfeindlichkeit. Beitraege zur aktuellen Diskussion. Institut für Sozialforschung (Hrsg.). Campus Verlag. Frankfurt. New York. 1992
Jean-Baptiste-Pierre-Antoine de Monet. Chevalier de Lamarck. 1744-1829.
- Kalpaka، Annita und Reathzel، Nora (Hrsg.). Rassismus in Politik، Kultur und Alltag. Die Schwierigkeit، nicht rassistisch zu sein. Aktuelle Politik. Teil I. Dreisam Verlag. 1. Auflage. 1994.
- Kanther، Manfred. Schluss mit Zauberworten. In Aktuell/Kontroverse 1994. Sonderdruck für die Landeszentrale für politische Bildungsarbeit. Berlin. Klaus J. Bade. Hannover. 1994.
- Keupp، Heiner & Hoefer، Renate. (Hrsg). Identitaet heute. Suhrkamp. 1. Auflage. Frankfurt am Main. 1997.
Khader، Bichara Dr. Immigration Maghrebiene en Europe : un Bilan. Cahier 78-79. 1990. Universite Catholique de Louvain. Institut des Pays en Developpment.
- Koch، Ralf. “Medien moegen’s weiss”. Rassismus im Nachrichten-

geschaeft. Deutscher Taschenbuch Verlag. Muenchen. 1996.
- Koehler‹ Thomas. Psychosomatische Krankheiten. Urban-Taschenbuecher. Verlag W. Kohlhammer. Zweite Auflage. Band 367. Stuttgart. Berlin. Koeln. 1989.
- Klingmann‹ Carsten (Hrsg.). Rassenmythos und Sozialwissenschaften in Deutschland. Beitraege zur sozialwissenschaftlichen Forschung. Band 85. Westdeutscher Verlag-Opladen. 1987.
- Kommission der Europaeischen Gemeinschaften. Mitteilung der Europaeischen Kommission über Rassismus‹ Fremdenfeindlichkeit und Antisimitismus. Vorschlag für einen Beschluss des Rates. 1977 zum Europaeischen Jahr gegen Rassismus zu erklaeren. Brüssel. 13.12.1995. (Kom [95] 653 endg. 95/0335 [CNS])‹
- Kowalsky‹ Wolfgang. Dr. Einwanderung‹ Rassismus und Xenophobie in Frankreich. In: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage zur Wochenzeitung Das Parlament. B 48/95. 24. November 1995.
- Kraemer‹ Georg. Atlas der Weltverwicklungen. Dritte Welt Haus Bielefeld. Peter Hammet Verlag. 1992.
- Ludwig‹ Klement: Ethnische Minderheiten in Europa. 1995. Staatsbiliothek. Berlin. 1 A 252693.
- Lukacs‹ Georg. Sozialismus und Demokratisierung. Sendler Verlag. Frankfurt am Main. 1987.
- Miles‹ Robert. Rassismus. Argument-Verlag. Hamburg. 1991.
- Mueller‹ Martina: Afrikaner in Berlin. Die Auslaenderbeauftragte des Senats Berlin. 1993. 8. Auflage. Beck-Texte im dtv. Deutscher Taschenbuch Verlag. München. 15. August 1993.
- Müller‹ Helmut M. Schlaglichter der deutschen Geschichte. Bundeszentrale für politische Bildung. Bonn. 1988.
- Nationaldemokratische Partei Deutschlands (NPD). Wahlliste 19. Arbeit zuerst für Deutsche! (Ohne Datum).
- Natrop‹ Klaus. Frankfurter Allgemeine Zeitung (FAZ). Vom 6.2.1988.

Zitiert aus dem Buch “Extremismus und Fremdenfeindlichkeit”. Herausgeber: Bundesminister des Innern. Bonn. 1992. Bd. 1.
- Neue Materialien zur Auslaenderfeindlichkeit in Deutschland. Presse- und Informationsamt der Bundesregierung. Bonn. 1993.
- Opitz، Peter J. Dr. Flucht، Vertreibung، Migration 1945-1995. In: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage der Wochenzeitung Das Parlament. B 44-45. 1996. Orell Fuessli. Zuerich und Koeln. 1992.
- Poliakow، Leon. Der arische Mythos. 1. Auflage. Junius Verlag. Hamburg. 1993.
- Raeithel، Gert. Geschichte der nordamerikanischen Kultur in drei Baende. 1995. Bd.1.
- PRO ASYL. Foerderverein PRO ASYL e. V. Frankfurt am Main. 1996. Zum Tag des Flüchtlings. 4.10.1996. Beitrag von Herbert Leuninger. Entwicklung der Asylpolitik in Europa.
- Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. Hamburg. 1992.
- Rassismus und Migration، Staatsbibliothek. Berlin. 1 A 129639
- Reinhard، Wolfgang. Geschichte der europئischen Expansion. Kahlhammer Verlag Stuttgart. Berlin. Kln. 1990. Bd. 4.
- Rittstieg، Helmut Prof. Dr. Deutsches Auslaenderrecht. Auslaendergesetz.
- Ruf، Werner Prof. Dr. Die algerische Tragoedie. Agenda Verlag. Münster. 1997.
- Schmalz Jacoubsen، Cornela Ethnische Minderheiten in der BRD. 1995. Staatsbibliothek. Berlin. 1A 230301.
- Schmid، Josef Dr. Weltbevoelkerungswachstum: Die Bürde des 21. Jahrhunderts. In: Aus Politik und Zeitgeschichte. Beilage der Wochenzeitung Das Parlament.
- Seddon، David. Hunger und Herrschaft، sozial-wissenschaftliche Texte. Schelzky & Jeep Verlag. Das Arabische Buch Berlin، 1988.
- Silverman، Maxim Dr. Rassenkonstruktion und Einwanderung in

Frankreich. In: Rassismus und Migration in Europa. Argument Verlag. 1992.
- SIPRI. Yearbook. World Armaments and Disarmament. Stockholm. International Peace Research Institute. Oxford University Press. 1989-1998.
- Smith، David Prof. and Wistrich، Emid Dr. with the assistance of Tunc Aybak. Dr. Citizenship. Rights and Ethnic Minorities in the European Union. A Study of Migrants and their Views. Middlesex University. 1998.
- Statisisches Bundesamt. Die EU in Zahlen. 1998. Wiesbaden. Deutschland.
- Statistisches Jahrbuch der Bundesrepublik Deutschland. 1996. Statisisches Bundesamt. Wiesbaden. 1997.
- Stocking، George W. “French Anthropologie in 1800”. Isis. LV (1964) und Cuviers Le regne animal. Paris. 1817، S. 94. In: Poliakov Leon، “Der arische Mythos.
- Universallexikon. B I. 3. VEB Bibliographisches Institut Leipzig. 1986.
Veit، Barbara / Wiebus، Hans-Otto. Hass macht die Erde kalt. Die Wurzeln des Rassismus. Deutsche Welthungerhilfe. Peter Hammer Taschenbuch. Wuppertal. 1993.
- Wanderungsstatistik 1996. Themenkreis: Bevoelkerung und soziale Bedingungen. Reihe. Jahrbuecher und jaehrliche Statistiken. Statistisches Dokument. Bruessel-Luxemburg. 1997.
- Wirtschaft in Zahlen 1995. Bundesministerium für Wirtschaft. Bonn. 1995. Zeitschrift Auslaenderrecht Nr. 2. 1995. Beitrag von Seidel، Heinz: Auslaendische Arbeitnehmer auf dem deutschen Arbeitsmarkt.
- Wrench، John and Solomos، John. Racism and Migration in Western Europa. First published. Berg Publishers. USA and UK. 1993.